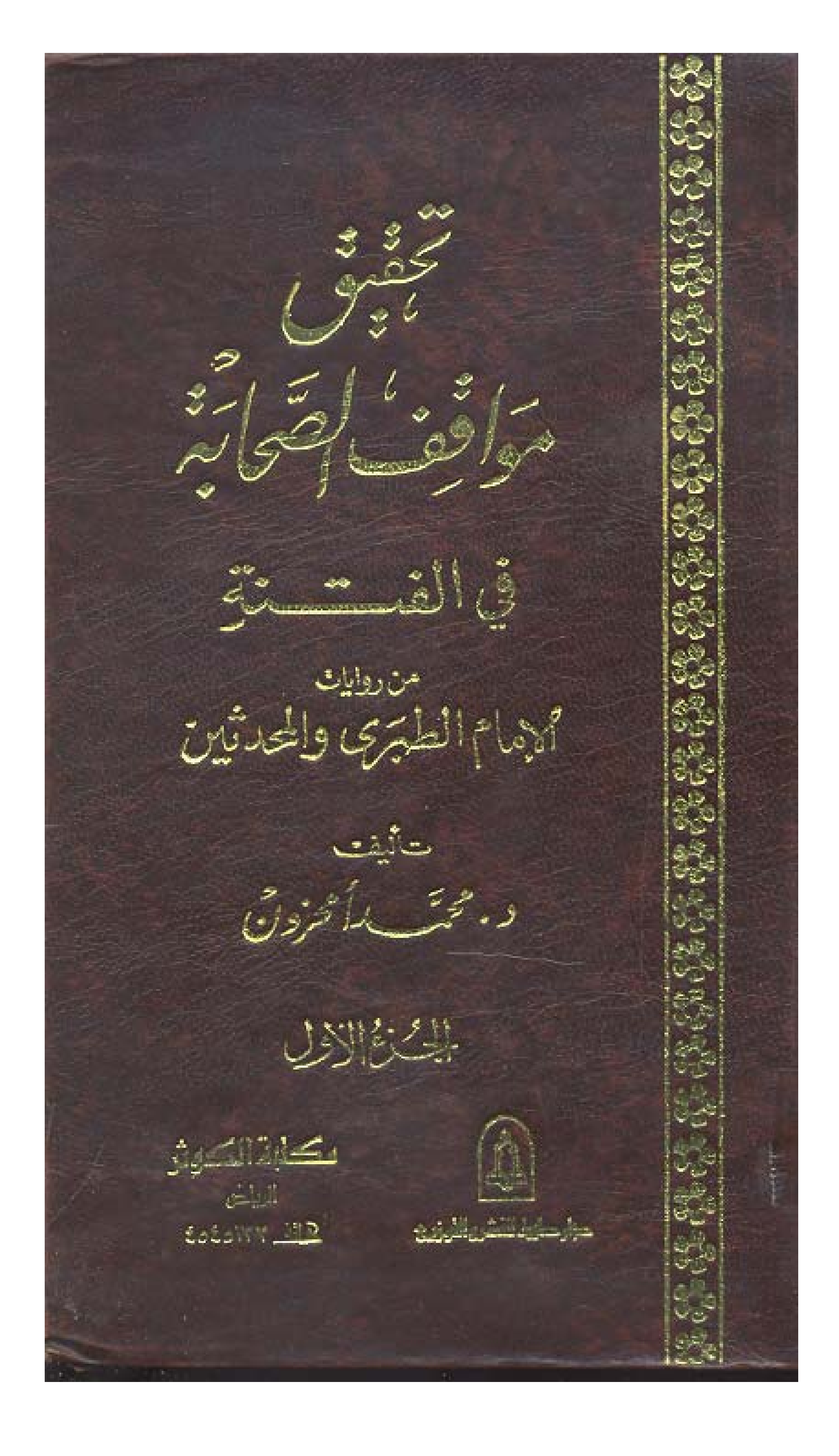
تحقيق
مواقف الصحابة
في الفتنة
من روايات
الإمام الطبري والمحدثين
تأليف
د. محمد أمحزون
الجزء الأول
مكتبة الكوثر
الرياض
دار طيبة للنشر والتوزيع

هذا الكتاب في الأصل عبارة عن رسالة دكتوراه
من كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الأول ـ وجدة ـ المغرب .
بإشراف د. فاروق حمادة .
وقد نوقشت بتاريخ ٢/١٢/١٩٨٩ وتمت إجازتها .

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م

الناشر

دار طيبة للنشر والتوزيع
الرياض ـ ت: ٤٢٥٣٧٣٧
شارع السويدي غرب النفق
ص. ب: ٧٦١٢ فاكس: ٤٢٥٨٢٧٧

مكتبة الكوثر للنشر والتوزيع
الرياض ـ ت: ٤٥٤٥١٣٢
شارع العليا العام
ص . ب: ١٦٨٦٣ الرمز: ١١٤٧٤

تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة

من روايات

الإمام الطبري والمحدثين

تأليف

د. محمد أمحزون

الجزء الأول

الرياض، شارع العليا العام - مقابل أسواق طيبة - هاتف ٤٥٤٥١٣٢ - فاكس

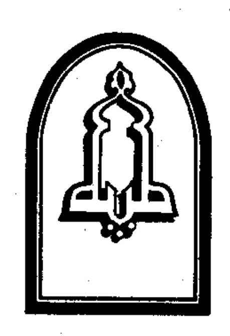

دار طيبة للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــم

للدكتور : فاروق حمـادة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

إن موضوع هذه الأطروحة المعنونة بـ (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين) موضوع في حد ذاته جليل وخطير ، وذلك لأنه من الموضوعات الحية المتجددة ، مصاحبة للإنسانية ما بقي في الأرض مسلمون ، وما استمرت الكلمة المدونة هادية للبشرية ملهمة لها ، يُعنى بدرسه المسلمون عامة ، والمؤرخون بصفة خاصة ؛ وذلك لأنه للصحابة الكرام موقع متميز في مسيرة الإنسانية الطويلة ، وركبها الممتد ، فشأنهم ليس كشأن غيرهم ، وعملهم لم يسبقه سابق ، ولم يلحقه لاحـق . لقد كانوا معجزة من معجزات الإسلام وحججه القائمة على الدوام ، لقد قال بنو إسرائيل لموسى عليه السلام- وهو أكبر أنبيائهم وأعظمهم شأناً -: **﴿ قالوا : يا موسى إن فيها قوماً جبارين وإنا لن ندخلها ما داموا فيها فإن يخرجوا منها فإنا داخلون ، قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما : ادخلوا عليهم الباب فإذا دخلتموه ، فإنكم غالبون وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين ، قالوا : يا موسى إنا لن ندخلها أبداً ما داموا فيها ، فاذهب أنت**

وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون ، قال : رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين قال : فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض فلا تأس على القوم الفاسقين ﴾ . [المائدة : ٢٢ - ٢٦]

رجلان من جيش لجب تمكّن الإيمان منهما وعرفا قدر رسولهما ، وسميا إلى الإخلاص في تنفيذ أوامر ربهما، ولا يبعد أن يكونا هما النبي موسى ذاته وأخوه هارون، كما تشير إلى ذلك الآية ويفهم منها ، وأما عيسى- عليه السلام- الرسول العظيم والنبي الكريم فقد كان حواريوه وهم خلصه وناصروه غير عارفين حق المعرفة ربهم ، ومشككين باصطفاء الله لسيدهم ونبيهم ابن مريم ، لذلك كانوا مترددين غاية التردد في الالتفات حوله والتضحية في سبيل دينه وشريعته ، يقول الله تعالى عنهم : **﴿ إذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء ؟ قال : اتقوا الله إن كنتم مؤمنين قالوا : نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقتنا ونكون عليها من الشاهدين ، قال عيسى ابن مريم : اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا وآية منك وارزقنا وأنت خير الرازقين ﴾** [المائدة : ١١٣]

أين هؤلاء ممن وصفهم الله تعالى بقوله : **﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ، ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار ، وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيماً ﴾** [سورة الفتح : ٢٩]

وقوله تعالى : **﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم**

الصادقون ، والذين تبؤوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه ، فأولئك هم المفلحون ﴾ [الحشر : ٨ - ٩] أين موقع الأجيال عداهم من قوله تعالى : **﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً ﴾** [الفتح : ١٨]

بهؤلاء الغر الميامين أعز الله هذا الدين وبسط رحمته على العالمين ، ولهذا استحقوا أن يكونوا الصفحة الغراء في كتاب الوجود . ومهما تطاولت الأيام وتراكمت الأعوام ستبقى صفحتهم مضيئة هادية تتعلق بها النفوس السوية والقلوب الرضية ، وينحرف عنها من اجتالته الشياطين ورضوا أن يكونوا في ركب المتخاذلين القاعدين **﴿ رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون ، لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم وأولئك لهم الخيرات وأولئك هم المفلحون ﴾**

[التوبة :٨٧ - ٨٨]

وإذا كان هذا الجيل بشراً بكل ما في البشرية من أبعاد ، وبكل ما فيها من نوازع فلن يتأتى لأحد أن يدعي لهم العصمة في القول أو العمل أو يمنحهم صفات الملائكة المقربين الذين جبلوا على الخير وحده ، ولم يكن للشر إليهم سبيل . لقد عمل بعضهم فأخطأ في حياة رسول الله ﷺ وعاتبه القرآن عتاب الأحبة وتلا عليه الرسول ﷺ الآيات تلاوة الأسيف اللاحي ، واجتهدوا فأصابوا حيناً وأخطأوا أحياناً أُخر ، ولا زلنا نتخير من أقوالهم الاجتهادية التشريعية ما نشاء حالة اختلافهم وندع ما نشاء . ومن نظر الأحكام عرف ذلك ، فكم من مرة تخلى أبو بكر عن رأيه ؟! وكم من مرة تخلى عمر عن رأيه، كما في قتال أهل الردة، وتركها مثلاً يضرب وصدىً يرنّ،

أصابت امرأة وأخطأ عمر ، وكم قال عثمان : لولا علي لهلك عثمان ، منها حين أراد رجم التي ولدت لستة أشهر ، وغير ذلك كثير ، وفي هذا متسع للقول ، وبعد للمذهب .

ولما اتسعت الفتوح بعد رسول الله ﷺ ودخل في الإسلام من أرجاء الأرض أمم وشعوب بيضها وحمرها ، وكان من الطبيعي أن يحدث أمران اثنان : أولهما : سعة الاجتهاد ويتبعه سعة الاختلاف في الرأي ، وثانيهما : كثرة كيد الكائدين للدين في شخص حامليه وحماته ودعاته ، وكان أعظم الكيد قد انطلق من فئتين اثنين : اليهود والفرس ، فاليهود حسداً وبغياً ، وقد أفاض القرآن الكريم في بيان كيدهم وحقدهم ودسهم بما لا مزيد عليه لمستزيد ؛ لأنهم كانوا يعيشون مع المسلمين يجاورون النبي ﷺ ويسعون في كل فتنة ضده ، وأما الفرس فكما يقول أبو محمد ابن حزم الأندلسي ، كانوا من سعة الملك وعلو اليد على جميع الأمم وجلالة الخطر في أنفسهم حتى أنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأبناء ، وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم ، فلما امتحنوا بزوال دولتهم عنهم على أيدي العرب تعاظمهم الأمر وتضاعفت لديهم المصيبة ، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى ، وكان من قائمتهم : المقنع ، وبابك الخرمي ، وأبو مسلم السراج ، وغيرهم ، ورأوا أن كيده على الحيلة أنجع فأظهر قوم منهم الإسلام ، واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل بيت رسول الله ﷺ واستشناع ظلم علي كرم الله وجهه ، ثم سلكوا بهم مسالك حتى أخرجوهم عن الإسلام ، وكفّروا أصحاب رسول الله ﷺ وأحدثوا الحلول وإسقاط الشرائع وغيرها ، حتى إن علياً رضي الله عنه أحرق طوائف منهم .

وإن الأمور التي كانت تحدث بين الصحابة كانت مراكز العداء ضدهم تتلقفها وتضخمها ، وحدثت فتن أعظمها الفتنة التي قتل فيها عثمان رضي الله

عنه شهيداً ، وهي أول فتنة في الإسلام ، واستتبعها فتن أخرى ، ومنها : وقوف معاوية بن أبي سفيان الذي كان أميراً في الشام قبل أن يلي عثمان الخلافة في عهد أبي بكر وعمر واستمر في عهد عثمان ، في وجه علي- رضي الله عنه- مطالباً بدم عثمان الذي قتل مظلوماً .

وتعددت المواقف بشأن هاتين القضيتين وتباينت الآراء ، فأما الذين في قلوبهم مرض فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة والتضليل ، وأما أهل السنة والجماعة منذ الصدر الأول فقد وضحوا الموقف وبينوا وجه الحق ، ودرسوا القضية من أوثق الطرق وأوفى المسالك ، وحملوا الأمور على أحسن المحامل ، لكن الكائدين حادوا عن الجادة واستمروا عبر القرون في ترسيخ العداء .

وفي عصرنا الحاضر ومع مطلع القرن العشرين تقريباً لم يبق شيء من الإسلام إلا وتعرض للهدم والنقض والتشويه والتحريف بدءاً من القرآن ومروراً بالسنة والفقه والتشريع وانتهاءً بالتاريخ والحضارة . وكان التاريخ ميداناً خصباً لحملات التشويه لأنه الوعاء الجامع ، وخاصة تاريخ الصحابة الكرام ليثبتوا فكرة أساسية مفادها : إذا كان الصحابة رضوان الله عليهم لم يلتزموا الإسلام ولم يتقيدوا به فغيرهم من باب أولى وليعبثوا بدلالات النصوص من خلال آراء ألصقوها بهم وأقوال نسبت لبعضهم وانجرف في هذا التيار أصحاب تخصصين اثنين أولهما : الأدباء ، وثانيهما : المؤرخون ، وصال الأدباء وجالوا في ميدان فسيح على غير هدىً أو منهج وأثروا كثيراً بنتاج غزير من قصص ومسرحيات وتاريخ وروايات حتى صرنا اليوم نسمع هجين القول وسفه الرأي ما استوجب رده على كل مسلم أو مفكر للعلم مخلص وخاصة المؤرخين ، وكان ممن قام بهذا السيد محمد أمحزون .

لقد خاض في بحوث شائكة وآراء خطيرة بشجاعة وإقدام وثقة ويقين بما يكتب، وبغيرة واضحة ولهجة صريحة من غير ختل أو مواربة .

لقد كان في بحثه هذا مؤرخاً ، لا يحكم على القضية إلا بالنظر في جميع أخبارها وأطرافها وحججها من مظانها بما لها وما عليها ثم يبدي ما يراه الحق ويدلل على ذلك وهو سني مالكي لم يجرفه نزق أو طيش مما نراه من حب التعالُم أو الظهور بالمخالفة ليعرف ، أو التعالي والكبرياء ولو على حساب الحقيقة والعلم .

لقد كان السيد - أمحزون في بحثه هذا الذي كسره على ثلاث أبواب بإجمال متمكناً من مصادر بحثه عارفاً بها وخاصة كتب الحديث والسيرة والتاريخ . وقد أحسن استعمالها وأجاد في ذلك ، ووضع يده على مصادر التاريخ الإسلامي الصحيحة ، أخص منها بالذكر تواريخ البخاري محمد بن إسماعيل المتوفى (٢٥٦هـ) ، وكتب ابن أبي حاتم الرازي المتوفى (٣٢٧هـ) ، وكتب البلاذري المتوفى (٢٧٩هـ) ، وكتب الخطيب البغدادي وابن عساكر وابن الأثير والذهبي وابن كثير وابن خلكان وابن حجر .

لأن المادة التاريخية تؤخذ من مظانها كما هو معروف ولا تؤخذ من كتب الأسمار والأشعار كما نراه اليوم عند نفر من المجازفين الأغمار .

ولقد التزم في بحثه هذا بالمصطلح التاريخي وعبارات المؤرخين ، وهذه الكتب التي اعتمدها لها من المكانة الرفيعة والمنزلة العالية ما لها عند كافة الدارسين والباحثين ، ولم تستخفه مصطلحات رائجة لا دلالة لها ولا قيمة في ميزان المعرفة بل هي تعميمات وتعتيمات .

أما على التفصيل ففي الباب الأول وفي درسه لقضايا المنهج وعوامل التحريف في التاريخ الإسلامي ومنهج دراسته وفقه تاريخ الصحابة فقد جال في الواقع الفكري المعاصر وأطال بعض الشيء في ذلك .

ولما انتقل إلى الفصل الثاني والثالث ليبحث في الطبري وتاريخه ، وقد فصل وأحسن ، وبحث مصادر الطبري وسلاسل الأسانيد والرواة التي اعتمد عليها والكتب التي اقتبس منها ، وذلك بعد أن قدم ترجمة نيرة للطبري الإمام المجتهد السني راداً شبهاً وافتراءات عليه ليخلص في النهاية إلى منهجه في كتابة التاريخ . وقد كان موفقاً في ذلك وإن أطال وأكثر؛ لأن الطبري كان ولا يزال مرتعاً خصيباً بما يختطفونه منه من واهي الروايات وضعيف الأخبار والحكايات يتكئون عليها للطعن في الدين وأهله أئمة المسلمين .

وفي الباب الثاني وطأ بمقدمات هامة عن الفتنة والسبئية التي تناقل الناس أخبارها عبر القرون جيلاً إثر جيل وأنكرها نفر من الجاحدين المعاصرين مخالفين ما تواتر واتفق الناس عليه ، وينطبق عليهم قول القائل :

وليس يصح في الأذهان شيء * إذا احتاج النهار إلى دليل

فقدم من حجج النقول وقوي الأخبار عن الأوائل ومن تبعهم من اللاحقين مدللاً على وجود هذه النحلة ورأسها عبد الله بن سبأ اليهودي بما فيه الكفاية والمقنع لمن أراد الحق وقصد السبيل .

وكذلك مهد في مبحث خاص مهم جداً عن عوامل الفتنة في خلافة عثمان- رضي الله عنه- ولما عرض شخصية عثمان والمآخذ رد عليها بما ردّ الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان ، منصفاً عثمان رضي الله عنه راداً عن حماه ما ألصقه الجانحون والأحداث قديماً وحديثاً .

ثم أتبع ذلك بموقف الصحابة من الفتنة عموماً وهذه خصوصاً وفرارهم منها وابتعادهم عنها وأسف.وندم من لابسها أو أدلى ولو بكلمة فيها ، وموقف التابعين لهم منها من تبرئة ساحة أصحاب رسول الله ﷺ وحمل من لابس الفتنة منهم على المحمل الحسن وظن الجميل بهم .

ولما ورد الباب الثالث وقد تشابكت الأحداث تبعاً لسعة المجتمع الإسلامي واتساع رقعته ومآل الخلافة إلى سيدنا علي- كرم الله وجهه- جمع النصوص ومحص الأقوال وحصر المواقف في ثلاثة : أولها : موقف المطالبين- بدم عثمان ، وثانيها: موقف المتريثين في طلب القصاص حتى تهدأ الأحوال ، وثالثها: موقف المعتزلين للفريقين وفرارهم من الفتنة، وهم السواد الأعظم من الصحابة الكرام . وقد أخرج الإمام أحمد- رحمه الله- بإسناد صحيح إلى محمد بن سيرين التابعي الجليل قال : هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرات الألوف فلم يحضرها منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين . وقال الإمام أحمد : حدثنا أمية بن خالد أنه قال لشعبة بن الحجاج : أن أبا شيبة يروي عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهد صفين من أهل بدر سبعون رجلاً فقال : كذب أبو شيبة ، والله لقد ذاكرنا الحكم في ذلك فما وجدناه شهد صفين من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت .

لقد كان هذا الفصل على غاية من الأهمية إذ أماط اللثام عن كثير من المعلومات الخاطئة الرائجة التي يصورون بها الصحابة وهم يحملون السيوف مطالبين بالدنيا والمناصب غير آبهين للمبادىء وأسس الدين ، فردّ عن حماهم وزاد عن سيادتهم وكرامتهم .

وقد ترتب عن هذه الفتنة نتائج عقدية وعملية، فقد نشأت فرق ونمت أفكار لا تزال تبري في جسم الأمة الإسلامية ، وكان هذا الفصل الأخير مبيناً لأسسها موضحاً لمنطلقاتها ، كاشفاً لآفاقها . ومن يقرأ هذا الفصل يضع يده على كثير من أسس الانحراف الفكرية والعقائدية ، ويدرك الاتفاق بين الفرق الإسلامية، ونقاط الخلاف ، وكانت النتائج التي انتهى إليها طيبة سارة.

إن الأستاذ السيد - محمد أمحزون قد عول في بحثه القيم هذا إلى جانب كتب التاريخ على كتب الحديث بل صحيح كتب الحديث ، وله كامل الحق في ذلك بل إنه أحسن وأصاب ، وذلك لأن كتب الحديث قد خدمت من جميع الجوانب ونقلت عن مؤلفيها نقلاً متواتراً لم يزد فيها ولم ينقص منها

لا سيما الكتب الستة ومسند أحمد وقد أكثر منها ، وهي مدار حياة المسلمين الفكرية والعملية ، والكتب التاريخية من ناحية الثبوت والتمحيص لا ترق إليها ولا تدانيها . وكان بمؤالفته بين كتب الحديث والتاريخ في سياقة الأحداث واستكمال النصوص موفقاً غاية التوفيق ، وكان كذلك متمكناً من كتب الحديث والتاريخ معاً ، وهذه غاية من غايات البحوث والدراسات .

وفي الختام لا بد لي من التنويه بجهد الأستاذ محمد أمحزون المتواصل وعمله الدؤوب منذ أن عرض هذا البحث على فكرة إلى أن استوى على ساقه ووضع اليوم بين يدي اللجنة الموقرة . لقد كان طيلة هذه الفترة مثالاً للإخلاص والتضحية في سبيل العلم يشد الرحلة إلى قصي الأرجاء بحثاً عن كتاب أو مخطوط ليصوره أو يطلع عليه ، ويشد الرحلة كذلك إلى خارج المغرب ليستكمل بعض الكتب والدراسات التي عرضت لبعض هذا الموضوع أو قريب من قديمة أو حديثة ، ولهذا لا غرو أن تنوف مصادره ومواجهه على أربعمائة كتاب ونص .

ولا بد لي من التنويه بأدبه وأخلاقه العالية وأنا أتدخل بين الحين والآخر فيما يديه ويكتبه، علماً بأني لم أقسره على فكرة أو اضطره إلى وجهة نظر معينة بل إلى ما تهدي إليه النصوص وما يتهدَّاه المتأمل منها. وأرجو أن يتابع مسيرة المؤرخ المسلم الباحث عن الحق بصدق ونزاهة وحِيدة وأن ينفع به وببحثه الباحثين والدارسين.

كما أضرع إلى الله تعالى أن يأخذ بأيدينا جميعاً إلى ما فيه خير العلم والمعرفة وأن يهدينا سواء السبيل، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

وكتبه خادم العلم الشريف

الدكتور فاروق حمادة

أستاذ كرسي السنة وعلومها

بكلية الآداب – جامعة محمد الخامس بالرباط

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُون ﴾ [آل عمران/ ١٠٢] .

﴿ يَاأَيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خلَقَكُم مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنهُمَا رِجَالاً كَثيراً وَنِسَاءً . واتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأرحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقيباً ﴾

[النساء / ١] .

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَولاً سَدِيداً يُصْلحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَه فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [الأحزاب / ٧٠- ٧١] .

* * *

□ شكــر وتقـديــر □

الحمد لله فاطر القلوب على حب الخير وإقرار الجميل ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الداعي إلى مكافأة صانع الجميل وبعد .

أتقدم بخالص الشكر وفائق الاحترام إلى فضيلة الأستاذ الدكتور فاروق حمادة المشرف على الرسالة ، فقد أعطاني من علمه الجزيل ، وخلقه النبيل ، وإرشاداته القيمة الشيء الكثير ، فجزاه الله خير الجزاء .

كما أقدم جزيل شكري أيضاً وبالغ تقديري إلى الأستاذ الدكتور سامي الصقار عضو هيئة التدريس في جامعة الملك سعود الذي استفدت من توجيهاته القيمة خلال إعداد الرسالة .

ولكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة خالص شكري وتقديري .

والله أسأل أن يتقبل من الجميع خدماتهم وتعاونهم وأن يوفقهم للعمل الدائب المستمر في التعاون على البر والتقوى ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

محمد أمحزون

بسم الله الرحمن الرحيم

○ مقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، شهادة تنجي قائلها العامل بمدلولها يوم الحساب ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد ... فإن إعادة النظر في التاريخ الإسلامي مطلب مُلِحٌّ ، إذ ليست الحاجة إلى التثبت من الأخبار وتوثيق النصوص التاريخية الإسلامية بأقل من الحاجة إلى باقي العلوم الإسلامية الأخرى كالتفسير والحديث والفقه ، ذلك أن معظم البدع التي لا زالت حية في الأمة إنما ترتكز على تزوير تاريخي وتدليس فى رواية أحداث صدر الإسلام خاصة ، مما لا يدع مجالاً للشك بأن التوعية التاريخية ضرورة لابد منها لاكتمال التوعية الشرعية والرؤية السليمة ، علماً بأن تاريخ الإسلام في عصر الراشدين هو التاريخ التطبيقي للإسلام عقيدة وشريعة .

إن الباحث أو المؤرخ المسلم كثيراً ما يحس بالمرارة أو يصاب بخيبة الأمل وهو يتابع تفاصيل العصر الراشدي ، وهو العصر الذهبي في تاريخ الإسلام في حشود الروايات التي تقدمها مصادرنا القديمة وعلى رأسها « تاريخ الرسل

والملوك » للإمام الطبري ، فيجد البون شاسعاً بين المثل والمبادىء الإسلامية وما يعهده عن صحابة رسول الله - ﷺ - من سلامة في الاعتقاد واستقامة في السلوك ، وما كانوا عليه من خلق كريم وإيثار ما عند الله عز وجل ، وبين ما تصوره الروايات التي نقلها بعض الرواة والإخباريين على أنه الواقع التاريخي .

ولا شك أن هذه الظاهرة الغريبة تستدعي التأمل ، بل وتدعو إلى عدم التسليم بروايات مؤرخينا القدماء إلا بعد دراستها وتمحيصها .

ولقد تعالت في العصر الحاضر دعوات صادرة عن كثير من الكتّاب والمفكرين المسلمين تنادي بإعادة دراسة التاريخ الإسلامي ، ثم ما لبث الأمر أن طُرح على بساط البحث من قبل هيئات علمية ورسمية . وأول من دعا إلى إعادة كتابة التاريخ الإسلامي الشيخ محب الدين الخطيب في مؤلفاته ، ثم المجاهد الكبير سيد قطب في كتابه : « في التاريخ ... فكرة ومنهاج » .

ثم طُرح الموضوع على مجلس اتحاد الجامعة العربية عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) ، فقرر تشكيل لجنة تحضيرية لدراسة إعادة كتابة تاريخ الإسلام ، وإنشاء معهد للتاريخ الإسلامي ودائرة معارف تاريخية عربية .

ثم عُقدت في جامعة الكويت حلقة عمل مشروع إعادة كتابة تاريخ الإسلام . كما طُرح الموضوع أيضاً على المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي ، فاتخذ في دورته الثالثة والعشرين المنعقدة عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) قراراً بتشكيل لجنة في نطاق الأمانة العامة للرابطة من خمسة أعضاء لتقوم بوضع خطة لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي ، على أن تطرح الأمانة العامة للرابطة فقرات الخطة في مسابقة عامة بين علماء مسلمين على نمط مسابقة السيرة النبوية المنعقدة في قطر وبشروطها .

ولا ريب أن كثرة طرح الموضوع ، وتعدد الهيئات العلمية والرسمية التي تدرسه، واهتمامات الباحثين به ، يدل على أهميته وعلى الحاجة الملحة التي يشعر بها أولئك العلماء وتلك الهيئات العلمية لبحث هذا الموضوع .

وجدير بالإشارة أن المقصود بإعادة كتابة التاريخ الإسلامي هو تنقية الكتب التاريخية من الشوائب والأخطاء والروايات المكذوبة ، ومن ثم إعادة الصياغة والتصحيح وفق المنظور الإسلامي ، بهدف الكشف عن الحقائق التاريخية من جهة ، والاستفادة من دراسة التاريخ في مجال التربية والقدوة الحسنة من جهة أخرى .

ولقد بدأ اهتمامي بتأريخ الصحابة ولاسيما عصر الخلفاء الراشدين في مرحلة الماجستير ، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :

أولاً : أهمية عصر الخلفاء الراشدين حيث يقوى تأثير العقيدة في دوافع سلوك المسلمين ومواقفهم من ناحية ، ولخطورة تاريخ صدر الإسلام الذي يمثل التطبيق الصحيح لتعاليم الإسلام الكاملة الشاملة من ناحية أخرى ، فهو بذلك الصورة النموذجية والمثال الذي يجب على مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة أن تسعى للوصول إليه .

ثانياً : أن المسلمين اليوم أشد ما يكونون حاجة إلى معرفة فضائل أصحاب رسول الله - ﷺ - وأثر تربية النبي - ﷺ - فيهم ، وما كانوا عليه من علوّ الهمة التي صاروا بها الجيل المثالي الفذّ في تاريخ البشر ، وفي ذلك تنبيه لهم ليحسنوا القدوة ويكونوا خير أمة أخرجت للناس ، حتى يتسنى لهم إنقاذ البشرية من دركات الحيرة والتيه والشقاء وترشيدها إلى خيري الدنيا والآخرة .

ثالثاً : اقتناعي أن تاريخ الأمم الأخرى كتب بأقلام أبنائها وإن أسهم فيه غيرهم ، والأصل أن نحمل - نحن المسلمون - مسؤولية كتابة تاريخنا

بأيدينا ، وأن نُعرِّف بحضارتنا ومبادئنا وقيمنا وفق تصورنا لها ، حتى لا تكون دراستنا التاريخية صدى وانعكاساً لآراء وأفكار غيرنا . ولا أكون مبالغاً إن قلت إن التخلف الحضاري للعالم الإسلامي ينعكس على تقويمه للتاريخ ، إذ إن بعض المعنيين بالتاريخ ، المنبهرين بالفكر العلماني ، ما بين ناكصين عن الإسلام وكارهين لتاريخه ، معتقدين أنه سبب التأخر الحضاري في ديار الإسلام . وقد دفعهم إلى ذلك إيمانهم بضرورة إحداث فجوة بين الماضي والحاضر ، وعزل النشء عن الإسلام وشريعته وتراثه العلمي ، ومن ثم احترفوا الكتابة التاريخية نقلاً عن المستشرقين وترجمة كتبهم التي يجدون فيها مادة للتدريس والكتابة ، لا تكلفهم البحث والتدقيق والتأليف ، ولا يبالون بعد ذلك بالسموم التي ينفثونها في المجتمع الإسلامي .

رابعاً : اعتقادي أن الذي يقرأ الكتب التاريخية القديمة منها والحديثة بوعي تاريخي وعقيدة سليمة سيشعر فعلاً بضخامة الانحراف والخطأ الذي وقع فيه كثير من الإخباريين والمؤرخين القدامي والباحثين والكتاب المعاصرين .

أما في الماضي ، فقد خَلَفَ من بعد جيل الصحابة والتابعين خَلْفٌ كان تدوين الأخبار في زمانهم ، فاختلق ووضع بعضهم على خير القرون أخباراً كاذبة أخرجت بعض الصحابة – رضوان الله عليهم – من باب الفضيلة إلى ضدها ، حتي صارت لأشرف عصور الإنسانية في أذهان الناس صورة مشوهة تخالف ما كان عليه أولئك المجاهدون البررة والأولياء الأخيار .

فقد شارك في تدوين أخبار التاريخ الإسلامي وروايتها مجموعة من الإخباريين والرواة الضعفاء المتهمين في عدالتهم من أتباع الفرق الضالة كالسبئية والرافضة والشعوبية والزنادقة ، وكان للشيعة خاصة أكبر عدد من الرواة والإخباريين الذين تولّوا نشر أكاذيبهم ومفترياتهم .

ومن الوسائل التي استخدمها المبتدعة من الإخباريين لغرض تحريف

الوقائع التاريخية وتشويه سير الصدر الأول من الصحابة :

١ - الاختلاق والكذب .

٢ - الإتيان بخبر أو حادثة صحيحة فيزيدون فيها وينقصون منها حتى تتشوه وتخرج عن أصلها .

٣ - وضع الخبر في غير سياقه حتى ينحرف عن معناه ومقصده .

٤ - التأويل والتفسير الباطل للأحداث .

٥ - إبراز المثالب والأخطاء وإخفاء الحقائق والمحاسن .

٦ - صناعة الأشعار وانتحالها لتأييد حوادث تاريخية مزعومة ، لأن الشعر العربي كان ينظر إليه كوثيقة تاريخية ومستند يساعد على توثيق الأخبار وتأييدها .

٧ - وضع الكتب والرسائل المزيّفة ونحلها لعلماء وشخصيات مشهورة ، كما وضعت الرافضة كتاب « نهج البلاغة » ونسبته للخليفة الراشد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ووُضع كتاب « الإمامة والسياسة » ونسب إلى أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوَرِي لشهرته عند أهل السنة وثقتهم به .

ومن هنا جاءت كتب التاريخ مشحونة بأقوال المبطلين ، إما لجمع المؤرخ كل الروايات على اختلاف مشاربها ويترك الباطل منها يكشف عن نفسه بوهي سنده ومتنه كما فعل الإمام الطبري ، وإما ليلبّس المؤرخ على الناس الأمر إذا كان من ذوي الميول والأهواء كابن مزاحم واليعقوبي والمسعودي وغيرهم .

وقد كان المسلمون الأقدمون يعدلون عن هذه المصادر التي اختلط فيها الحق بالباطل إلى المأثور في كتب السنة ومرويات الثقات للوقوف على حقيقة ما كان في زمن الصحابة - رضي الله عنهم - أو يعرفون الرواة وأحوالهم

والأسانيد وشروط صحتها ، فكان بوسعهم الحكم على الروايات وتمييز صحيحها من ضعيفها . وقد صار على هذا النهج جلّة من علماء الحديث كخليفة بن خياط وأبي زرعة الدمشقي ويعقوب بن سفيان الفسوي وابن أبي شيبة وابن عساكر وغيرهم ....

ثم جاءت عصور عمّت فيها البلوى بمن لا يميّزون بين الروايات الصادقة والروايات الكاذبة ، وقلّ عدد القراء الذين يحسنون الرجوع إلى كتب المحدّثين والمحققين ، فرأى إمام المالكية في عصره وكبير فقهاء الأندلس وعلمائها القاضي أبو بكر بن العربي أن هذه الحالة من قواصم الحق في الإسلام ومن أكبر المصائب الواقعة على المسلمين ، وأي شرّ أعظم من أن يكون للأمة ماضٍ كريم مشرف ، فتمتد إليه يد المفترين بالتشويه والتحريف حتى أحالوا فضائله رذائل ؟ ! .

وفي العصر الحديث زاد الخرق اتساعاً ، حيث تلقّف المستشرقون ومن شايعهم وتأثر بآرائهم من المنتسبين إلى الإسلام هذه الأباطيل ، بل كانت مغنماً تسابقوا إلى اقتسامه ما دامت تخدم أغراضهم للطعن في الإسلام والنيل من أعراض الصحابة الكرام . فعمدوا إلى التشبّث بالروايات المشبوهة والضعيفة والساقطة يلتقطونها من كتب الأدب والتاريخ وقصص السمر والحكايات العامية والكتب المنحولة والضعيفة مثل « كتاب الأغاني » ، و « البيان والتبيين » ، و « الإمامة والسياسة » ، و « الكامل في الأدب » ، و « نهج البلاغة وشرحه » ، وغيرها من الكتب التي يعتمدون عليها في الغالب مع ما يجدون من الروايات الموضوعة في تاريخ الطبري والمسعودي واليعقوبي وابن مزاحم وغيرهم ، ويكفيهم إشارة هامشية منها لكي يبادروا إلى تضخيمها والتوسع في إعطاء الشروح والتفسيرات لها والبناء عليها صرحاً كاذباً من المعطيات والتخمينات .

كما تعجلوا طريق البحث ، ولم يتذوّقوا خاصية العلم الإسلامي في الرواية والإسناد – إلا القليل منهم – فاستوى عندهم الحق والباطل ، وأضافوا إلى ذلك دخيلة حقدهم على الإسلام ودولته وتاريخه ، وادّعوا منهجاً تحليلياً يكذبون به على الحقائق ، ويستنطقون الروايات بما لا تنطق به ، ويزعمون أن هذا ما وراء السطور ، فأحالوا تاريخ الأمة التي عُرفت بالبساطة والصراحة والشهامة ، وعلّمها الإسلام الوضوح في القول والعمل ، والسرّ والعلن ، أحالوا ذلك التاريخ إلى تاريخ مؤامرات ودسائس قياساً على ما عرفته أوربا من مكايد البلاط في عصورها المظلمة .

إن المستشرقين في كثير من الأحيان يحكمون على الإسلام والتاريخ الإسلامي معتمدين على قيمهم ومقاييسهم الثقافية الخاصة ، بدلاً من الاعتماد على المصادر التاريخية وأعراف ومبادىء المجتمع الإسلامي ولا شك أن مصدر الخطأ فى منهجهم هو التدخل بالتفسير الخاطىء للأحداث التاريخية وفق مقتضيات وأحوال عصرهم الذي يعيشون فيه ، دون أن يراعوا ظروف العصر الذي وقعت فيه الحادثة ، وأحوال الناس وتوجهاتهم في ذلك الوقت ، والعقيدة التي تحكمهم ويدينون بها .

وبصرف النظر عن الحقد والتعصب لديهم ، يمكن القول إن سبب انحراف منهجهم ومن اتبعهم في هذا الطريق هو القياس الفاسد ، فلما كانت الخلافة الإسلامية عندهم لا تختلف عن أية حكومة مذهبية ، وكأن أصحاب رسول الله – ﷺ – مجرد أشخاص لا يختلفون عن سائر الناس في المطامع والكيد السياسي ، فإن الخلاف الذي وقع بينهم لا يعدو في نظر هؤلاء أن يكون أزمة صراع على السلطة من ذلك الذي تشهده الحكومات الأوربية في العصور المتأخرة .

فمثلاً عندما يعرض المستشرق الفرنسي « لامنس » لحادثة سقيفة بني

ساعدة ، وهي سابقة رائعة لتطبيق الشورى الإسلامية حيث اقتنعت الأكثرية برأي الأقلية ، فإن صور المؤامرات في البلاط الفرنسي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر تشوه رؤيته لأحداث السقيفة ، حين يزعم أن الصراع حول الخلافة بين المهاجرين والأنصار قد بلغ غايته مباشرة بعد وفاة الرسول - ﷺ - ، وأن أبا بكر وعمر تآمرا على انتزاع الخلافة والتعاقب عليها لغير صالح علي[1] .

وبناءً على ما سبق ، إذا كانت الروايات التي تسوقها كتب الأخبار والتاريخ دون تمحيص أعطت صوراً مشوهة لأحداث التاريخ الإسلامي ، وذلك لتأثر الإخباريين الذين اعتمدهم الإمام الطبري وغيره من المؤرخين بالأهواء المختلفة والاتجاهات المذهبية والسياسية المتباينة التي طبعت رواياتهم عن عصر الراشدين وما بعده . وإذا كانت الانحرافات في الكتابة التاريخية حديثاً تكمن في سوء القصد وإرادة التحريف والتشويه عند البعض ، وفي انعدام الالتزام بالأصول الإسلامية في الفكر والتصور ، والأصول المنهجية في النقد والتحقيق عند آخرين ، إذا كان الأمر كذلك فإن الخروج من المأزق والوضع السيىء الذي أحاط بكتابة التاريخ الإسلامي في القديم والحديث يتطلب القيام بأمرين اثنين :

❋ **الأول** : تحقيق الروايات التاريخية وفق الموازين النقدية التي اتبعها علماء الحديث النبوي ، ذلك أن الحقائق الناصعة في تاريخنا تحتاج إلى استخراجها من الأنقاض ، أنقاض الأوهام والمفتريات ، وأنقاض الأهواء والبدع والمذهبيات التي افتراها المفترون ووضعها الوضاعون من بين رواة الأخبار وهؤلاء ليسوا قلة حتى احتاجوا من جهابذة العلماء إلى تصانيف خاصة بهم كالمجروحين والمتروكين والضعفاء .

---

(١) H. Lammens: L'Islam: croyances et institutions, P.47.

وعليه ، ينبغي التثبت من النصوص وتمحيص الأخبار ، وذلك بربط دراسة التاريخ الإسلامي إلى حد ما بعلم الجرح والتعديل ، وهو علم جليل يقوم على دراسة مستفيضة لأحوال الرواة والتحري عن ميولهم وصفاتهم وأخلاقهم وعقائدهم . وقد بذل علماء هذا الفن جهداً عظيماً وتحملوا في سبيل ذلك التعب والسفر الطويل والرحلات المتعددة للتحري والتنقيب عن أحوال الرواة ودراسة حياتهم والسؤال عنهم . وقد كانوا في دراستهم لأحوال الرواة في غاية التجرد عن الهوى والموضوعية في البحث . لم تؤثر فيهم روابط الصداقة أو القرابة أو الاشتراك في الموطن والمذهب لأن الحق الذي جعلوا نصب أعينهم كان أعلى وأغلى في نظرهم من كل اعتبار آخر .

ولا شك أن تطبيق هذا النقد على رواة الأخبار يؤدي إلى توثيق سند الروايات التاريخية وفحص أولئك الرجال الذين تناقلوها ، لاسيما وأن المؤرخين المسلمين القدامى تأثروا فيما كتبوه بطريقة رواية الحديث في ذكر أسانيد الأخبار .

على أن تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة المرويات ، فمن العسير تطبيق منهج النقد عند المحدثين ، بكل خطواته على جميع الأخبار التاريخية ، وإن اشترط العلماء في المؤرخ ما اشترطوه في رواية الحديث من أربعة أمور : الغقل والضبط والإسلام والعدالة ، لأن الأخبار التاريخية لا تصل في ثبوتها وعدالة رواتها واتصال أسانيدها إلى درجة الأحاديث النبوية إلا فيما يتعلق ببعض المرويات في السيرة والخلافة الراشدة ، مما تأكدت صحته من طريق مصنفات السنّة .

ولهذا فرّق العلماء بين ما يتشدد فيه من الأخبار وبين ما يتساهل فيه تبعاً لطبيعة ما يروى ، فإذا كان المروي يتعلق بالنبي - ﷺ - أو بأحد الصحابة - رضي الله عنهم - فإنه يجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم .

أما إذا كان المروي لا يتعلق بالعقائد أو شيء من الأحكام الشرعية فإنه يتساهل فيه قياساً على ما أصّله علماء الحديث في باب «التشديد في أحاديث الأحكام والتساهل في فضائل الأعمال»[1] فيُقبل في هذا الباب من الروايات الضعيفة ما لا يقبل في سابقه ، فيُستشهد بها لأنها قد تشترك مع الروايات الصحيحة في أصل الحادثة ، وربما يُستدل بها على بعض التفصيلات ويُحاول الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق سنداً .

وهذا منهج معتبر عند العلماء المحققين ، فنجد مثلاً الحافظ ابن حجر يقول في محمد بن إسحاق : « إمام في المغازي ، صدوق يدلّس » ويقول في سيف بن عمر التميمي : « ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ »[2] .

لكن هذا لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات ، فهو وسيلتنا ما أمكن ذلك إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة كما أنها خير معين في رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا .

والمطلوب في كتابة التاريخ الإسلامي اعتماد الروايات الصحيحة ثم الحسنة لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام ، وعند التعارض يقدم الأقوى دائماً . أما الروايات الضعيفة التي لا تقوى ، فيمكن الإفادة منها في إكمال الفراغ الذي لا تسده الروايات الصحيحة والحسنة على أن تتماشى مع روح المجتمع الإسلامي ولا تناقض جانباً عقدياً أو شرعياً ، لأن القاعدة « التثبت فيما يتعلق بالعقيدة والشريعة » .

ولا يخفى أن عصر الخلافة الراشدة مليء بالسوابق الفقهية ، والخلفاء

---

(١) تأسيساً على المسألة المشهورة في علم المصطلح وهي الأخذ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، وهي مسألة خلافية قد وضع العلماء لها شروطاً يمكن مراجعتها في كتب مصطلح الحديث (**الناشر**) .

(٢) ابن حجر : طبقات المدلسين ، ص ٥١ ، والتقريب ، ج ١ ، ص ٣٤٤ .

الراشدون كانوا يجتهدون في تسيير دفة الحكم وفق تعاليم الإسلام ، فهم موضع اقتداء ومتابعة فيما استنبطوا من أحكام ونظم لأقضية استجدت في مجتمع صدر الإسلام ، وقد ثبت عن رسول الله - ﷺ - أنه قال :

« عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ »[1].

ومن المفيد جدّاً في دراسة التاريخ الإسلامي الرجوع إلى كتب السنّة كمصدر مهم وراجح لأخبار الصدر الأول ، لوجود روايات تاريخية كثيرة فيها على درجة عالية من الصحة ، ونظراً لأن كتب الحديث خُدمت أكثر من كتب التاريخ من قبل النقاد ، فمثلاً قد تميز صحيحا البخاري ومسلم ، وعرف أن كل ما فيهما صحيح بعد الدراسات النقدية التى قام بها حفاظ كبار قدامى ودارسون معاصرون .

وتتضاعف كمية هذه الأخبار الموثوقة بالرجوع إلى كتب السنن ، والمسانيد والمصنفات ومعاجم الصحابة ، وكتب الفضائل ، والطبقات ، والتواريخ ، التي صنف المحدثون ، وكتابات العلماء الذين كانت لهم عناية بشرح كتب الحديث ، وذلك أن ثقافتهم الحديثية الممحصة واقتباساتهم من كتب التاريخ المفقودة التي دونها المحدثون الأولون جعلت شروحهم غنية بنصوص تاريخية . وكتاب « فتح الباري ، شرح صحيح البخاري » للحافظ ابن حجر يعد مثلاً واضحاً لهذه الكتب وهؤلاء العلماء .

✵ **الأمر الثاني** : وهو صياغة التاريخ الإسلامي وفق التصور الصحيح

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن ، كتاب المناقب ، ج٤ ، ص١٥٠ . وقال : حديث حسن صحيح وأخرجه أبو داود في سننه : كتاب السنة ، باب في لزوم السنة حديث ٤٦٠٧، والإمام أحمد في مسنده ١٢٦/٤و١٢٧ . وصححه الشيخ الألباني (صحيح سنن أبي داود رقم ٣٨٥١) .

والموازين الشرعية ، فالتاريخ الإسلامي هو تاريخ دين وعقيدة قبل أن يكون تاريخ دول ومعارك ونظم سياسية ، لأن العقيدة هي التي أنشأت الكيانات من الدول والمجتمعات بنظمها السياسية والإدارية والتعليمية والاقتصادية وغيرها .

ولأجل هذه الصفة في تاريخنا الإسلامي ، فإنه لابد من دراسته وفق منهج علمي صحيح منبثق من التصور الإسلامي والعقيدة الصحيحة عن الله والكون والإنسان والحياة .

إنه لا بد من إدراك البواعث الحقيقية لتصرفات الناس في صدر الإسلام ، وعلاقة هذه البواعث بالحوادث ، والعلاقات الإنسانية والاجتماعية ونظم الحكم وسياسة المال ، وطرق التشريع ووسائل التنفيذ ، في إطار المبادىء والمفاهيم والقيم الإسلامية .

إن دوافع السلوك في المجتمع الإسلامي الذي تهيمن عليه العقيدة كانت في صدر الإسلام تتأثر كثيراً بالتطلع إلى ما عند الله ، إلى الجزاء الأخروي وصفوة المؤمنين عادة لا يشركون دوافع أخرى في سلوكهم ، إذ لا بد من إخلاص النية لله تعالى في كل أعمال المسلم سواء كانت جهاداً بالنفس أم نشاطاً اجتماعياً أم اقتصادياً أم سياسياً ، فعمل المسلم في كل مجالات الحياة يدور حول إرضاء الله تعالى ، ويعرف المسلم أنه إذا أشرك في نيته وآثر الدنيا فإنه يحبط عمله ، كما ورد في الحديث الشريف : « إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً له وابتغى به وجهه »(١).

وإذا كان هذا التصور يتحكم في الكثير من المسلمين الواعين اليوم ،

---

(١) أخرجه النسائي في السنن ، كتاب الجهاد ، باب من غزا يلتمس الأجر والذكر ، ج٦ ، ص ٢٥ . وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة رقم ٥٢ .

فكيف كان أثر ذلك في جيل الصحابة والتابعين وهم خير القرون .

إن معرفة أثر الإسلام في تربية أتباعه في صدر الإسلام ، وتزكية أرواحهم ، وتثقيف عقولهم ، وإخلاص عقيدتهم وتوجههم إلى الله وحده بالعبادة والمجاهدة ، يجعل من البدهي التسليم بأن الدافع لهم في تصرفاتهم وسلوكهم لم يكن دافعاً دنيوياً بقدر ما كان وازعاً دينياً وأخلاقياً يحثّ على فعل الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ولأجل ذلك يجب استعمال الأسلوب النقدي في التعامل مع مصادرنا التاريخية وعدم التسليم بكل ما تطرحه من أخبار ، وإحالة رواياتها قبل القبول بها على المجرى العام للمرحلة التاريخية لمعرفة هل يمكن أن تتجانس في سَدَاها ولُحمتها مع نسيج تلك المرحلة أم لا ؟ .

وهكذا توضع الوجهة العامة للمجتمع الإسلامي وطبيعته في الحسبان ، وينظر إلى تعصب الراوي أو الإخباري من عدمه ، فمن لاحت عليه أمارات التعصب والتحيّز بطعن أو لمز في أهل العدالة والثقة من الصحابة أو مخالفة لأمر معلوم في الشريعة أو عند الناس أو معاكسة طبيعة المجتمع وأعرافه وقيمه الثابتة ، ففي هذه الأحوال لا يؤخذ منه ولا يؤبه بأخباره لأن الخصومة والتعصب حجاب ساتر عن رؤية الحقيقة .

بل هناك مقاييس أخرى ينبغي الأخذ بها عند دراسة أحداث صدر الإسلام ، وهي : عدم إقحام الحكم على عقائد ومواقف الصحابة بغير دليل في ثنايا سرد الأعمال ، إذ إن الحكم على أقدار الناس يجب أن يكون قائماً على حسن الظن حتى يثبت خلاف ذلك .

عدم تجاوز النقل الثابت إلى إيراد الظنون والفرضيات ، فهذا مما نزه الإسلام المسلم عنه ، ولم يفعل هذا مؤرخ فاضل ، ولم يقل أحد : إن حسن

الأدب هو السكوت عن الأكاذيب ، وإنما حسن الأدب هو ردُّها وتنقية سيرة الصدر الأول منها ، كما أن حسن الأدب يقتضي السكوت عن الظنون ، والكف عن اقتفاء ما لا علم لنا به يقيناً ، وكثيراً ما تلح على المرء في هذا شهوة الاستنتاج ودعوى التحليل .

وقد أمرنا الشرع أن تكون شهادتنا يقينية لا استنتاجية فيما نشهد من حاضرنا ، ففي الآية : ﴿ **إلا من شهد بالحق وهم يعلمون** ﴾[1] فكيف بمن يشهد بالظن والهوى فيمن أدبر من القرون .

إن الإسلام له منهجه في الحكم على الرجال والأعمال ، فهو يأمر بالشهادة بالقسط وعدم مسايرة الهوى في شنآن أو في محبة ، ويأمر باتباع العلم لا الظن ، وتمحيص الخبر والتثبت فيه أن يُصَابَ قَوْمٌ بجهالة ، وهذا في حق كل الناس ، فكيف بخير القرون ؟ ! .

❋ أما إن المجتمع الإسلامي يسير على السنن الطبيعية لكل المجتمعات ، فهذا حق ونحن لا نعصم فرداً أو مجتمعاً من أن تسري عليه هذه السنن ، إلا أن يكون نبياً أو رسولاً ومن هنا يجب أن نعلم أن الذين صنعوا التاريخ رجال من البشر يجوز عليهم الخطأ والسهو والنسيان وإن كانوا من كبار الصحابة وأجلّائهم ، إلا أنه ينبغي إحالة الحوادث إلى الخطأ في الاجتهاد ، ونذكر قول رسول الله -ﷺ-: « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإن حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر »[2]. فهو إذن على كل حال مأجور فلا ننقصه ، وقد أجره الله ، كما أنه قد تشهد له دلائل وفضائل أخرى ، وتشفع له مواقف ثابتة .

---

(١) الآية ٨٦ من سورة الزخرف .

(٢) نص الحديث رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الاعتصام بالسنة ، ج٨ . ص ١٣٧ ، وذكرته بالمعنى .

يلزم دارس التاريخ أن يدرس الظروف التي وقعت فيها أحداثه ، والحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي اكتنفت تلك الأحداث ، والأسباب التي دفعت إلى ارتكاب الخطأ قبل أن يحكم عليها ، حتى يكون حكمه أقرب إلى الصواب . ونكتفي هنا بمثال واحد لبيان الطريقة المثالية في معالجة القضايا والأخطاء ، ألا وهو موقف النبي - ﷺ - من صنيع حاطب بن أبي بلتعة حين أَرْسَلَ كتاباً مع امرأة من المشركين ليخبرهم بمسير الرسول - ﷺ - إلى مكة . ومن هذه الحادثة نستطيع أن نحدد ثلاث مراحل للمعالجة العادلة للخطأ أو الحادث .

○ **المرحلة الأولى** : مرحلة التثبت من وقوع الخطأ أو وقوع الحادث ، وفي هذا الحادث تم التثبت عن طريق أوثق المصادر ألا وهو الوحي .

○ **المرحلة الثانية** : مرحلة التثبت وتبيّن الأسباب التي دفعت إلى ارتكاب الخطأ ، وهذا الأمر متمثل في قوله - ﷺ - لحاطب : « ما حملك على ما صنعت »[(١)] وهذه المرحلة مهمة ، لأنه إذا تبيّن بعد طرح هذا السؤال أن هناك عذراً شرعياً في ارتكاب الخطأ تنتهي القضية عند هذا الحد ، فإذا لم يكن العذر مقنعاً من الناحية الشرعية فإنه يصار إلى :

○ **المرحلة الثالثة** : وفيها يتم جمع الحسنات والأعمال الخيّرة لمرتكب الخطأ ، وحشدها إلى جانب خطئه ، فقد ينغمر هذا الخطأ أو هذه السيئة في بحر حسناته ، وهذا الذى سلكه الرسول - ﷺ - مع حاطب حيث قال لعمر عندما استأذن في قتل حاطب : « أليس من أهل بدر » ثم قال : « لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة أو غفرت لكم »[(٢)].

---

(١) رواه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدراً. ج٥، ص١٠.

(٢) المصدر نفسه ، كتاب المغازي ، باب فضل من شهد بدراً .

ينبغي أن نعلم أن بعض تلك الأحداث الواقعة في صدر الإسلام لا يبررها غير ظروفها التي وقعت فيها ، فلا نحكم عليها بالعقلية أو الظروف التي نعيش فيها نحن أو بأية ظروف يعيش فيها غير أصحاب تلك الأحداث ، لأن الحكم حينئذ لن يستند إلى مبرّرَات موضوعية ، وبالتالي تكون نظرة الحاكم إلى هذه الوقائع لم تستكمل وسائل الحكم الصحيح ، فيصدر الحكم غير مطابق للواقع .

إنّ منهجي في هذا الكتاب ليس هو الردّ على كل الشبهات التي أثيرت حول التاريخ الإسلامي أو نقد جميع الروايات التي لا تنسجم مع تلك المرحلة التاريخية ، ولكن منهجي يقوم على بيان الحقائق التاريخية مدعّمة بالأدلة من النصوص الصحيحة ، وتقديم الروايات التي تتماشى في مضمونها مع معطيات تلك الفترة ، وذلك في إطار المبادىء والمفاهيم والقيم الإسلامية ، ومن منطلق دوافع السلوك عند الأفراد والحكام في ذلك العصر ، والتي كانت توجهها العقيدة.

وبناءً على ذلك، انتقيت من تاريخ الإمام الطبري الروايات التي تتماشى مع روح المجتمع في صدر الإسلام، وتنسجم مع بنائه العقدي والحضاري. وبالمقابل انتقدت الروايات التي تناقض المسيرة الطبيعية للمجتمع الإسلامي وفق الموازين والمقاييس التي ذكرتها آنفاً.

وقد رجعت أحياناً إلى مصادر تاريخية ، إما لإكمال الفراغ الذي لا تسده الروايات الواردة عند الإمام الطبري . وإما للاستدلال على بعض القضايا التاريخية ، أو للاحتجاج لما رواه من أخبار ، واعتمدت بصفة عامة على مرويات المحدثين التي كانت وسيلة للترجيح أو لإماطة النقاب عن كثير من الحقائق التاريخية، كما أنها كانت بديلاً لبعض الروايات المشتهرة والمدونة في تاريخ الإمام الطبري وغيره من كتب التاريخ الإسلامي .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أدعو الباحثين والمؤرخين المسلمين إلى تقديم دراسات مفصلة تكشف عن حقائق التاريخ الإسلامي ، وصياغة منهج نقدي

تُعَامَلُ وفقه الروايات التاريخية ، والمساهمة في تصحيح الأفكار والمفاهيم ، والعودة بالنشء إلى المنابع الصافية في الكتاب والسنّة ، لأن تاريخ أمتنا بمثابة عرضها وشرفها ، إذ هو القناة التي أوصلت لنا هذا الدين جملة وتفصيلاً ، وبقدر ما تتلوث يتلوث المنقول خلالها .

ومن الواضح أن إبراز المنهج الإسلامي في كتابة التاريخ وتدوين قواعده وبيان ركائزه ومنطلقاته والالتزام به من أهمّ وسائل التصحيح المنشود في هذا السبيل ، وأنّ هذا الالتزام يعدّ ضرورة علمية ، وواجب شرعي وحاجة إنسانية ، الإخلال بها إخلال بموازين العلم الصحيحة ، وبالأحكام الشرعية ، كما يسبب نقصاً كبيراً في الدراسة وتشويهاً للوقائع التاريخية ، بل يسبب انحرافاً خطيراً في التفسير والفهم والسلوك تجاه الأحداث .

ومن ثمّ أصبح فرضاً على كل من يستطيع تصحيح تاريخ صدر الإسلام أن يعتبر ذلك من أفضل العبادات ، وأن يبادر له ويجتهد فيه ما استطاع ، إلى أن يكون أمام شباب المسلمين مثال صالح من سلفهم يقتدون به ويجدِّدون عهده ، ويصلحون سيرتهم بصلاح وكمال سيرته .

ولأجل ذلك لا بد من محاولة جادّة لإعادة صياغة التاريخ الإسلامي بأقلام إسلامية تؤمن بالله ورسوله ، وتحب صحابة رسول الله - ﷺ - وتحس بدور الإسلام في الحياة ، كما تحس بدور القدوة الصالحة للخلافة الراشدة في تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا ، لاسيما وأن تاريخ الخلفاء الراشدين اختص بصفات تميز بها الخلفاء في سلوكهم الذاتي ، وفي إدارتهم لشؤون الأمة ورعايتهم لدينها وعقيدتها ، وحفاظهم على النهج الذي جاء به رسول الله - ﷺ - من الدعوة والجهاد وإقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولذلك صار عصرهم مع عصر النبوة معلماً بارزاً ونموذجاً مكتملاً يسعى كل داعية ومصلح إلى محاولة الوصول إليه وجعله مَعْلَماً من معالم التأسي والقدوة الصالحة للأجيال الإسلامية في كل عصر ، خاصة وأن الحديث

الصحيح الذي رواه حذيفة بن اليمان – رضي الله عنه – عن رسول الله – ﷺ – يبشر المسلمين بعودة الخلافة الراشدة وإقامة دولة الإسلام من جديد ، قال رسول الله – ﷺ – : « تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها ، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها ، ثم تكون ملكاً عاضاً فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون ملكاً جبرياً فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة »[1] .

وقد جاءت خطة الموضوع في مقدمة وثلاثة أبواب ، كل باب يتألف من ثلاثة فصول ، وكل فصل يتكون من ثلاثة مباحث .

○ **أما الباب الأول** : فقد جعلته مدخلاً للبحث ، ويكتسي هذا الباب أهمية خاصة ، إذ يضع بين يدي القارىء المنهج الصحيح في نقد الروايات وقبولها ، وتمييز صحيحها من ضعيفها في إطار قواعد شرعية وضوابط دقيقة حتى لا تنحرف الدراسات التاريخية عن الخط السليم ، فتأتي بآراء وتفسيرات مضادة لسير الأحداث .

وفي هذا الباب ثلاثة فصول :

○ **الفصل الأول** : ويتألف من ثلاثة مباحث :

* **المبحث الأول** : يتناول عوامل تحريف التاريخ الإسلامي ، ومن ذلك عرض الدوافع والأسباب التي تقود إلى الوضع والكذب في الأخبار مع ذكر أسباب الوضع والكذب في صدر الإسلام ، وأثر الشيعة في انتحال الأخبار .

* **المبحث الثاني** : يتحدث عن منهج دراسة التاريخ الإسلامي الذي ينقسم إلى قسمين :

أ - قسم خاص بالتوثيق وطرق إثبات الحقائق، وشروط الرواية المقبولة .

ب - قسم خاص بمصادر وقواعد تفسير الحوادث والحكم عليها .

* **المبحث الثالث** : أفردته للحديث عن فقه تاريخ الصحابة ، والمنهج الواجب اتباعه عند النظر في تاريخهم ، ومنزلتهم في الكتاب والسنة

---

(١) رواه أحمد في المسند ، ج ٤ ، ص ٢٧٣ ، وأبو داود الطيالسي في مسنده حديث ٤٣٨ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رجاله ثقات (مجمع الزوائد ١٨٩/٥) ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم ٥ .

وعدالتهم ، وموقف المسلم مما روي في قدحهم ، وتعريف معنى سب الصحابة ، وحكمه الشرعي ، والخائضين فيه باسم النقد العلمي وحرية البحث .

○ **الفصل الثاني** : يتناول التعريف بالإمام الطبري الذي خصصت له ترجمة منتقاة ، إذ كان تاريخه وما زال أهم مصدر للمؤرخين ، علاوة على اعتمادي عليه كثيراً ، فهو المصدر الأساسي لهذه الدراسة ، حيث رجعت إليه في ما يقارب ثلاثمائة موضع من الرسالة . وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث :

❋ **المبحث الأول** : عن نسبه ودراسته ورحلته في طلب العلم وأخلاقه ومواقفه .

❋ **المبحث الثاني** : يتحدث عن علمه وثقافته وتوثيقه وثناء العلماء عليه .

❋ **المبحث الثالث** : أفردته لتهمة الرفض المنسوبة إليه ، والتحقيق فيها ، والفئات التي اتهمته بالرفض ، وأهم الأسباب التي أدت إلى ذلك ، ثم عقدت مقارنة بين آرائه وآراء الشيعة ، وخُتم المبحث بذكر عقيدته ، وأنه كان يدين بمذهب السلف ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة .

○ **الفصل الثالث** : وفيه ثلاثة مباحث :

❋ **المبحث الأول** : يعرض لماهية تاريخ الإمام الطبري وقيمته العلمية .

❋ **المبحث الثاني** : يتحدث عن مصادر الإمام الطبري الأساسية عن الفتنة .

❋ **المبحث الثالث** : يوضح منهج الإمام الطبري في تاريخه ، فإذا كان لا يتقيد بالقيود التي تمسك بها أهل الحديث بالنسبة إلى الرواة الضعفاء . فأدخل في تاريخه أقوالهم فإن ذلك يرجع إلى اتباعه منهجاً مرسوماً عند أهل الحديث وغيرهم . حيث يذكرون ما يبلغهم ويسوقون سنده ، لاعتقادهم أنهم متى أوردوا الحديث بإسناده فقد برئوا من عهدته وأسندوا أمره إلى النظر في إسناده ، فالصحيح يؤخذ ، وغير الصحيح يعرف ويردّ وفق الضوابط

الشرعية وقواعد الرواية .

○ **الباب الثاني** : وقد اختص بالحديث عن الفتنة الأولى الواقعة في خلافة عثمان – رضي الله عنه – ويتألف من ثلاثة فصول :

○ **الفصل الأول** : وفيه ثلاثة مباحث :

❋ **المبحث الأول** : وهو خاص بتعريف الفتنة في اللغة ، وفي القرآن الكريم ، وفي الحديث النبوي .

❋ **المبحث الثاني** : وعنوانه السبئية حقيقة أم خيال ؟ وهو ردّ على الشكاك والمنكرين لشخصية عبد الله بن سبأ . وهم طائفة من المستشرقين وفئة من الباحثين العرب وجلّ الشيعة المعاصرين . وفيه استقراء للمصادر القديمة والمتأخرة عند السنّة والشيعة التي تتفق على أن ابن سبأ كان شخصية حقيقية .

❋ **المبحث الثالث** : يتناول أسباب الفتنة في خلافة عثمان – رضي الله عنه – وعلى رأسها دور السبئية الفعال في إثارة تلك الفتنة وتحريكها ، وأثر الأعراب – وهم القرّاء وغيرهم – فيها بتوجيه من السبئية ، وطبيعة التحول الاجتماعي في عهد عثمان – رضي الله عنه – كعامل من عوامل الفتنة ، وكذلك الرخاء وأثره على المجتمع الإسلامي في عهد عثمان – رضي الله عنه – ومجيء عثمان بعد عمر – رضي الله عنهما – واختلاف الطبع بينهما ، والعصبية القبلية التي ترتب عليها استثقال بعض القبائل العربية لرياسة قريش .

○ **الفصل الثاني** : ويتكون من ثلاثة مباحث :

❋ **المبحث الأول** : يتناول شخصية عثمان – رضي الله عنه – ومن ذلك أخلاقه ومناقبه وسياسته وسيرته في الرعية .

❋ **المبحث الثاني** : وفيه التحقيق في المآخذ على عثمان – رضي الله عنه –

من قبل خصومه والردّ عليها .

❋ **المبحث الثالث** : واختص بالحديث عن ظروف مقتله – رضي الله عنه – وكيف حاول الصحابة الدفاع عنه ، لكنه أصرّ على عدم سفك دماء المسلمين ففدى الأمة بنفسه .

○ **الفصل الثالث** : ويتكون من ثلاثة مباحث :

❋ **المبحث الأول** : يعرض لأخبار الوحي عن الفتنة الأولى ، حيث صحّ عن رسول الله – ﷺ – أنه ذكر هذه الفتنة وقال بأن عثمان – رضي الله عنه – سيقتل فيها ظلماً .

❋ **المبحث الثاني** : يعرض لذكر موقف الصحابة – رضي الله عنهم – من الفتنة الأولى ، وهو موقف الإشادة بعثمان – رضي الله عنه – ولعن قتلته والبراءة منهم .

❋ **المبحث الثالث** : وفيه بيان موقف التابعين ومن بعدهم من الفتنة الأولى ، وهو على نمط الموقف السابق .

○ **الباب الثالث** : وهو عن الفتنة الثانية ، ويتكون من ثلاثة فصول :

○ **الفصل الأول** : وفيه ثلاثة مباحث :

❋ **المبحث الأول** : يتناول بيعة علي – رضي الله عنه – وهي بيعة شرعية باتفاق أهل الحلّ والعقد ، لم يكن يتخلّلها إكراه أو ضغط ، علماً بأن المعارضة التي قامت في وجهه لها ظروف سياسية معروفة ، فهي لم تكن معارضة تطعن في إمامته بقدر ما كانت تطالب بالقصاص من قتلة عثمان أو تأبى قتال أهل القبلة .

❋ **المبحث الثاني** : يتحدث عن سياسة علي – رضي الله عنه –

ويستعرض الأدلة التي تردّ على أولئك الذين يتهمون عليّاً بأنه لم يكن رجل سياسة .

❋ **المبحث الثالث** : وفيه عرض لخطط السبئية ودورهم الرئيسي في إشعال فتيل المعركة في موقعة الجمل بعد أن أشرف عليّ وطلحة والزبير على الصلح .

○ **الفصل الثاني** : وفيه ثلاثة مباحث :

❋ **المبحث الأول** : يتناول موقف المطالبين بدم عثمان، كطلحة والزبير وعائشة ومعاوية ومن على رأيهم .

❋ **المبحث الثاني** : يتحدث عن موقف المتريثين في تنفيذ القصاص على قتلة عثمان حتى تستقر الأوضاع كعليّ وعَمّار والقعقاع بن عمرو ومن على رأيهم .

❋ **المبحث الثالث** : يكشف النقاب عن موقف معتزلي الفتنة وهم أغلب الصحابة .

○ **الفصل الثالث** : وفيه ثلاثة مباحث :

❋ **المبحث الأول** : يعرض للقرّاء الذين شاركوا في الفتنة وهم سلف الخوارج .

❋ **المبحث الثاني** : يتناول دور القرّاء في التحكيم بين عليّ ومعاوية - رضي الله عنهما - ثم نقد الحادثة المشهورة عن التحكيم ، وحقيقة قرار الحكمين عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - .

❋ **المبحث الثالث** : وهو خاص بنتائج الفتنة .

أولاً : النتائج السياسية وقد جاء فيها ذكر مواقف الفرق التي ظهرت بسبب الفتنة وهي الخوارج والمرجئة والشيعة ، والآثار السياسية المترتبة على ظهور الخلافات السياسية .

ثانياً : النتائج العقدية ، وجاء فيها ذكر بدعة الخوارج وبدعة المرجئة وبدعة الشيعة ، والآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات الكلامية .

ثالثاً : الآثار الفقهية للفتنة ، إذ كان الاقتتال بين أهل القبلة سبباً لمعرفة المسلمين أحكام البغاة .

رابعاً : عرض موقف أهل السنة والجماعة المتميز بعد الفتنة ، والذي بقي حتى اليوم مثلاً للاعتدال في القول والعمل ، وفهم الأمور بميزان الإسلام ، والبعد عن انحرافات الغلاة من الفرق المختلفة .

ثم أخيراً **الخاتمة** :

وقد ذكرت فيها أن موضوع الفتنة يجب أن ينظر إليه من زاويتين :

الأولى : أن اللوم فى تلك الفتنة على العموم يلقى على قتلة عثمان لأنهم فتحوا باب الفتنة ، وكل ما وقع بعد ذلك فإثمه ووزره عليهم ، إذ كانوا السبب المباشر فيها .

الثانية : أن ما حدث من جانب الصحابة – رضوان الله عليهم – في هذه الفتنة يحمل على حسن النية والاختلاف في الاجتهاد ، لأن كل فئة كانت لها وجهة نظر تدافع عنها بحسن نية ، حيث إن الخلاف بينهم لم يكن بسبب التنافس على الدنيا ، وإنما كان اجتهاداً من كل منهم في تطبيق شرائع الإسلام .

وقد اتبعت في بحثي منهجاً يقوم على :

- التعريف بالأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب .
- التعريف بالأماكن الواردة في الكتاب .
- تخريج الآيات القرآنية .
- تخريج الأحاديث النبوية مع ذكر درجتها من الصحة قدر الإمكان .

- تخريج آثار الصحابة .
- قد يصعب ضبط أسماء الأعلام أو الأماكن أو المفردات ضبطاً صحيحاً ، فذكرت كيفية النطق بها عند ذكرها أول مرة .
- عند ذكر معاجم اللغة في الحاشية لم أشر إلى أرقام الصفحات لأن هذه المعاجم مرتبة حسب الحروف الهجائية .
- شرحت المصطلحات والكلمات الغريبة في الحاشية .
- إذا لم أترجم لشخص أو أعرف براو ، معنى ذلك أن ترجمته قد تقدمت.
- ذكرت المصادر في الحاشية مرتبة حسب أقدمية مؤلفيها .
- إذا تعذر العثور على وفاة أحد المؤلفين يرمز لذلك بما يلي (...) .
- بالنسبة للتواريخ التي وردت في ثنايا البحث ، حرصت على إيراد ما يقابلها بالتاريخ الميلادي في السنين .

* * *

□ الباب الأول □

○ قضايا في المنهج ○

○ مدخل فى التاريخ الإسلامي
○ تاريخ الإمام الطبري

❋ ❋ ❋

□ الفصل الأول □

○ التاريخ الإسلامي ○

(عوامل تحريفه ، منهج دراسته)

○ المبحث الأول : عوامل تحريف التاريخ الإسلامي .
○ المبحث الثاني : منهج دراسة التاريخ الإسلامي .
○ المبحث الثالث : فقه تاريخ الصحابة .

□ المبحث الأول □

○ عوامل تحريف التاريخ الإسلامي ○

○ أسباب تقتضي الكذب في الأخبار :

لقد تراءت في الأفق الإسلامي محاولات مبكرة - نوعاً ما - دعت إلى رفض الصيغة الاستسلامية في التعامل مع جميع الروايات التاريخية على وجه القبول والتسليم ، ونبهت إلى عدم التسليم ببعض روايات مؤرخينا القدماء لكونها قد أصابها الخلط وامتزج فيها الحق بالباطل .

فقد سعى ابن العربي[1] في كتابه « العواصم من القواصم » إلى اعتماد

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد : أبو بكر بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي الإمام الحافظ صاحب التصانيف ، صنف في الحديث والفقه والأصول وعلم القرآن والأدب والنحو والتاريخ . قال ابن بشكوال : هو ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها . وقال فيه الذهبي : وكان ثاقب الذهن، عذب المنطق ، كريم الشمائل ، كامل السؤدد ، ولي قضاء إشبيلية ، فحمدت سياسته ، وكان ذا شدة وسطوة فعزل وأقبل على نشر العلم وتدوينه . من تصانيفه : « أحكام القرآن » ، « كوكب الحديث والمسلسلات » ، « كتاب الأصناف » في الفقه ، « المحصول » في الأصول ، « حسم الداء على حديث السوداء » في اللغة ، « العواصم من القواصم » في التاريخ ، توفي عام ٥٤٣ هـ (١١٤٨م) ، ترجم له ابن بشكوال : « الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم » ، ج ٢ ، ص ٥٩٠ . وابن سعيد الأندلسي : « المغرب في حلي المغرب » ، ج ١ ، ص ٢٥٤ . والنّباهي : « تاريخ =

منهج نقدي صارم في دراسة إحدى الفترات الخطيرة في التاريخ الإسلامي : عصر الخلفاء الراشدين ومطلع العصر الأموي ، وكشف بعض أشكال الزيف الذي لحق بأحداث صدر الإسلام ، وأماط النقاب عن عدد من الشائعات والافتراءات الموجهة ضد أصحاب رسول الله - ﷺ - وعلى وجه الخصوص عثمان بن عفّان - رضي الله عنه -[1].

كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الكذب له أسباب تقتضيه منها :

- أحدها : الزندقة والإلحاد في دين الله .
- ثانيها : نصرة المذاهب والأهواء .
- ثالثها : الترغيب والترهيب .
- رابعها : الأغراض الدنيوية بجمع الحطام .
- خامسها : حب الرياسة بالحديث الغريب[2].

وكذلك كتب ابن خلدون[3] « مقدمته » أساساً من أجل أن يضع معايير بيد المؤرخ يعتمدها في معالجة الوقائع التاريخية ، لِيَتَبَيَّنَ ما يحتمل الصدق ويمكن قبوله والتسليم به ، مما لا يحتمله فَيُرفض ويحسب على الكذب والوضع .

ويعرض ابن خلدون للدوافع والأسباب التي تقود إلى الوضع والكذب

= قضاة الأندلس » ، ص ١٠٥ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ٢٠ ص ١٩٧ . ومحمد بن جعفر الكتاني : « سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس » ، ج ٣ . ص ١٩٨ .

(١) ابن العربي : « العواصم من القواصم » . ص ٦١ - ١٠٨ .

(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوي » ، ج ١٨ ، ص ٤٦ .

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون : الإشبيلي التونسي العالم المؤرخ ، رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والأندلس والقاهرة التي تولى بها أعمالاً ، وقد أكرمه السلطان المملوكي الظاهر برقوق وولّاه قضاء المالكية . من كتبه : « مقدمته » المشهورة ، كتاب « العبر » في التاريخ ، « الحساب » ، « المنطق » ، « شفاء السائل لتهذيب المسائل » ، توفي عام ٨٠٨ هـ (١٤٠٦ م) . ترجم له : =

في الأخبار فيذكر منها :

أ – « **التشيّعات للآراء والمذاهب** »[1]: إن المرء كلما كان معتدلاً ومحايداً في قبول الخبر والرواية ، فإنه بذلك يكون قد أعطى ذلك الخبر حقه من النظر والتمحيص بغية الوصول إلى تصديقه أو تكذيبه ، بينما إذا كان منحازاً إلى هذا الخبر أو ذاك أو خامره التشيّع لرأي من الآراء فإنه سيميل إلى الأخبار الموافقة له ، وبذلك سيقع في قبول الكذب ونقله .

ب – « **الثقة بالناقلين** »[2] : ويرجع ذلك إلى عدم التثبت من هويّة الرواة ونقلة الأخبار والثقة العمياء بما يروونه .

ج – « **الذهول عن المقاصد** »[3] : ويرجع هذا إلى عدم معرفة الناقل بمقاصد ما سمع أو نقل ، وتوهّمه الصدق فيما نقله .

د – «**الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع**» : لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع ، فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير حقّ في نفسه »[4]: ومعناه أن بعض المخبرين المدلسين يستغلون جهل الناس بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية ، فيلجؤون إلى قلب الحقائق وإيهام السامعين ، بقصد تحقيق مآربهم ، والمؤرخ الذي يطلع على تلك الوقائع المصطنعة ينخدع بها فينقلها خطأً عن غير قصد .

= السخاوي : « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » ج٤ ، ص ١٤٥ . والمَقَّري : « نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب » ، ج٤ ، ص ٤١٤ . وابن القاضي « جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام بفاس » ، ج٢ ، ص ٤١٠ .

(١) ابن خلدون : « المقدمة » ، ص ٣٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

هـ - **«تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب»**[1]: وهذا يعني محاولة بعض المتملقين التقرب لأصحاب السلطة والنفوذ والجاه بأن يضعوا أحاديث تقربهم من الحكام والأكابر، مما يؤدي بهم إلى إشاعة أخبار كاذبة لنيل رضاهم.

فقد اتخذ بعض قليلي الورع من الناس الكذب مطيّة لبلوغ مآربهم مثل غيّاث بن إبراهيم[2] الذي دخل على المهدي[3] فوجد عنده حماماً فزاد في الحديث: «لا سبق إلا في نصل أو حافر» كلمة (أو جناح)، فأمر له المهدي بجائزة، فلما خرج ذكر المهدي كذبه وأمر بذبح الحمام[4].

ولما قدم هارون الرشيد[5] إلى المدينة المنورة أَعْظَمَ أن يرتقي منبر النبي -

---

(١) ابن خلدون: «المقدمة»، ص ٣٥.

(٢) هو غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي، قال أحمد: ترك الناس حديثه وروى عباس عن يحيى: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: كان فيما سمعت غير واحد يقول: يضع الحديث، وقال البخاري: تركوه، وقال النسائي: متروك الحديث، كان حياً في صدر خلافة المهدي العباسي الذي حكم بين سنة ١٥٨هـ (٧٧٤م) وسنة ١٦٩هـ (٧٨٥م). انظر: الجوزجاني: «أحوال الرجال»، ص ٢٠١، والنسائي: «كتاب الضعفاء والمتروكين». ص ١٩٥، والذهبي: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ج٣، ص ٣٣٧.

(٣) هو محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، قال فيه الذهبي: كان جواداً ممدحاً معطاءً، محبباً إلى الرعية، قصاباً في الزنادقة باحثاً عنهم. وكان غارقاً كنحوه من الملوك في بحر اللذات، واللهو والصيد، ولكنه خائف من الله، معاد لأولي الضلالة، حنق عليهم. وذكر ابن أبي الدنيا أن المهدي كتب إلى الأمصار يزجر أن يتكلم أحد من أهل الأهواء في شيء منها. توفي ١٦٩ هـ (٧٨٥م)، ترجم له: خليفة: «التاريخ»، ص ٤٣٦- ٤٤٥. والخطيب: «تاريخ بغداد»، ج٥، ص٣٩١. والذهبي: «سير أعلام النبلاء» ج٧، ص٤٠٠.

(٤) ابن حبان: «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، جـ١، ص ٣٣ وابن الجوزي: «الأحاديث الموضوعة» ج١، ص ٤٢.

(٥) هو هارون الرشيد بن المهدي: الخليفة العباسي، قال فيه الذهبي: كان من أنبل الخلفاء، وأحشم الملوك، ذا حج وجهاد وغزو وشجاعة ورأي.... ذا فصاحة وعلم =

ﷺ - وعليه قباء[1] ومِنطقة[2] فتطوع القاضي أبو البختري[3] بذكر حديث فيه أن النبي - ﷺ - كان يلبسهما .وقد كان يحيى بن معين[4]

= وبصر بأعباء الخلافة ، وله نظر في الأدب والفقه ... كان يصلي في خلافته في كل يوم مئة ركعة إلى أن مات .
ويتصدق بألف، وكان يحب العلماء ويعظم حرمات الدين، ويبغض الجدال والكلام، ويبكي على نفسه ولهوه وذنوبه . لاسيما إذا وعظ . توفي عام ١٩٣هـ (٨٠٨م).
ترجم له : خليفة: « التاريخ » ، ص ٤٣٧ ـــ ٤٦١ . الفسوي : « المعرفة والتاريخ»، ج١ ص١٦١ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ج١٤ ، ص٥ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، جـ٩، ص.٢٨٦ .

(١) القباء : من الثياب الذي يلبس ، بمشتق من ذلك لاجتماع أطرافه ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) والمنطقة كل ما شد به وسطه . المصدر نفسه .

(٣) هو وهب بن وهب بن كثير، سكن بغداد وولي قضاء عسكر المهدي، ثم قضاء المدينة في عهد ابنه الرشيد ، وكان جواداً سخياً لكنه متهم في الحديث . قال يحيى بن معين : كان يكذب عدو الله – وهو الذي فضحه أمام الناس في مسجد الرسول – ﷺ – عندما زين للرشيد أن يصعد المنبر وعليه قباء ومنطقة ذاكراً أن رسول الله – ﷺ – كان يلبسهما – وقال أحمد : كان يضع الحديث وضعاً فيما نرى . وقال البخاري : سكتوا عنه . توفي عام ٢٠٠ هـ (٨٣٥م) . ترجم له : الدارقطني : « الضعفاء والمتروكون » ، ص ٣٨٤ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٣ ، ص ٥٤١ . والذهبي : « الميزان » ، ج٤ ، ص ٣٥٣ .

(٤) هو يحيى بن معين الإمام العالم ، كان حافظًا ثبتاً متقناً عالماً بأحوال الرواة وأنسابهم ، قال أحمد : هو أعلمنا بالرجال ، ونعته الذهبي بسيد الحفاظ ، وقال فيه ابن حجر : إمام الجرح والتعديل . من تصانيفه : « التاريخ » ، « معرفة الرجال » . خلف له والده بعد وفاته ثروة هائلة ، ومع ذلك فقد كان زاهداً متقللاً ، وآثر إنفاقها في طلب الحديث وجمع السنن لشدة حرصه على العلم ، توفي عام ٢٣٣هـ (٨٤٨م) . ترجم له : ابن سعد «الطبقات»، ج٧، ص ٣٥٤. والبخاري: «التاريخ الكبير»، ٣٠٧/٢/٤، وابن النديم: «الفهرست»، ص ٣٢٢. والخطيب: «تاريخ بغداد»، ج١٤، ص ١٧٧. =

حاضراً فكذّبه على رؤوس الأشهاد[1].

و - « **جهل المؤرخين بطبائع العمران** » : فابن خلدون يرى أن لكل ظاهرة في الوجود سواء كانت طبيعية أو اجتماعية قوانين تحكمها[2]. والمقصود بالظواهر الطبيعية :ظواهر علم الفلك والطبيعة وما له علاقة بسنن الحياة بالنسبة للإنسان والحيوان والنبات .

وقد انتقد ابن خلدون المؤرخين الذين ليس لديهم إلمام بهذه العلوم . فيقبلون الأخبار التي تتناقض مع القوانين العلمية كالخبر الذي نقله المسعودي[3] في حديث بناء مدينة النحاس بصحراء سجلماسة[4] .

أما الظواهر الاجتماعية فالمقصود بها العادات والتقاليد والغنى والفقر والعلم والجهل والنمّو السكاني وطبيعة الدول .

وقد انتقد ابن خلدون المؤرخين قبله لوقوعهم في الوهم والغلط عندما

= والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٢ ، ص ٤٢٩ . وابن حجر : « تهذيب التهذيب » ، ج١١ ص ٢٨٠ .

(١) ابن حبان : « المجروحين » ، ج١ ، ص ٢٣ . وابن الجوزي ، « الأحاديث الموضوعة » ، ص ٥ .

(٢) وذلك تقديراً من الله العليم الحكيم الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى (**الناشر**) .

(٣) هو علي بن الحسين بن علي ، أبو الحسن المسعودي البغدادي المؤرخ الرحالة صاحب « مروج الذهب » قال الذهبي فيه : كان إخبارياً ، صاحب ملح وغرائب وعجائب وفنون وكان معتزلياً . من تصانيفه : « ذخائر العلوم وما كان في سائر الدهور » ، « الاستذكار لما مرّ في سالف الأعصار » ، « التاريخ في أخبار الأمم من العرب والعجم » ، « التنبيه والإشراف » . توفي عام ٣٤٦ هـ (٩٥٧م). ترجم له ابن النديم: « الفهرست » ص ٢١٩. والسبكي : « طبقات الشافعية »، ج٢، ص ٣٠٧. والذهبي: « سير أعلام النبلاء »، ج١٥، ص٥٦٩ . وابن حجر : « لسان الميزان »، ج٤ ، ص ٢٢٤ .

(٤) ابن خلدون « المقدمة » ، ص . ٣٧ .

يكون الخبر متعلقاً بالأرقام والإحصائيات كإحصاء الجيوش أو أموال الخراج . فبعض الناس لديهم ولع بتضخيم الأرقام ، فيذكرون أشياء تصادم العقل والبديهيات ، وتصادم قانون النمو السكاني كما فعل المسعودي أيضاً حين قال بأن جيوش بني إسرائيل كانوا ستمائة ألف عندما أحصاهم موسى في أرض التيه ، مع العلم أن الذي بين موسى وإسرائيل – عليهما السلام – هو أربعة آباء فقط[1]: أي أنه لا يمكن أن ينمو عدد بني إسرائيل خلال أربعة أجيال من بضعة أفراد إلى ذلك العدد الضخم . ولئن اعتبر ابن خلدون العلم بطبيعة العمران هو أهم سلاح يوجه للخبر التاريخي ، وجعل تعديل الرواة أمراً لاحقاً بقوله : « هو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها ، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذٰلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع ، وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والترجيح »[2].

فهذا الكلام – وإن كان مقبولاً بشكل عام – فهو يحتاج إلى شيء من التحفظ . فهناك روايات صحيحة ينقلها ثقات عدول يعلمون ما ينقلون عن أمور خارقة للعادة ، وبالشروط المقبولة لوقوع الكرامة ، فالأسلم تصديقها ولا يقبل من أحد أن يقول : هذه لا يمكن وقوعها ، مثلاً كحادثة العلاء ابن الحضرمي – رضي الله عنه – في فتح إقليم فارس زمن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –[3] .

---

(١) المصدر نفسه ، ص . ١٠ .

(٢) ابن خلدون : المصدر نفسه ، ص . ٣٧ .

(٣) خاض البحر إلى جزيرة دارين بالبحرين ، ومعه المسلمون بخيولهم وماهم وأرجلهم وكأنهم يمشون على الأرض ، فلم يغرق لهم دابة ولا إنسان . وقد سجل الشاعر عفيف بن المنذر هذا الحديث بقوله :

ألـم تـر أن الله ذلـل بحـره ... وأنـزل بالكفـار إحـدى الجلائـل
دعونا الذي شق البحار فجاءنـا ... بأعجب من فلق البحار الأوائـل =

ويمكن القول أنّه رغم أهمية ما جاء به ابن خلدون ، فلابد من التأكيد أنّ منهج أهل الحديث في نقل الخبر هو أعظم المناهج وأدقها .

على أن الجمع بين هذا المنهج ومنهج النقد الاجتماعي والعقلي عند ابن خلدون وغيره من دارسي التاريخ ، مما يتفق والأصول العامة للإسلام ، وتطبيق ذلك على الروايات التاريخية سيقدم بلا شك خدمة جليلة للتاريخ الإسلامي بتخليص تلك الروايات التاريخية من الخطأ ، وكشف عوامل الكذب فيها ، ووضع القواعد التي تساعد المؤرخ على تجنب الوقوع في الأخطاء التي مردّها التسليم بجميع المرويات التاريخية .

○ ثانياً : أسباب الوضع في صدر الإسلام

إن الأمر الذي لا بد أن يعيه الباحثون في التاريخ الإسلامي – وخاصة تلك الفترة المبكرة منه – أنّ الحقائق التاريخية الناصعة فيه ينبغي استخراجها من الأنقاض ، أنقاض الأوهام والمفتريات وأنقاض الأهواء والبدع والعصبيات والمذهبيات وما يتعلق بها ، مما افتراه المفترون ووضعه الوضّاعون من بين رواة الأخبار . وإذا أخذنا الحديث النبوي وما لحقه من وضع وتحريف ، فإن الذين تورطوا في ذلك ليسوا قلّة حتى احتاجوا من جهابذة العلماء إلى تصانيف خاصة بهم كالمجروحين والمتروكين والضعفاء[1] .

على أن غالبية النصوص والروايات التاريخية إنما دُوّنت بعد نشأة الفرق

= انظر الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٣ ، ص ٣١٠ . وابن كثير : « البداية والنهاية » : ج٦ ، ص٣٢٩ . وقد ذكر ابن حجر عند ترجمته للعلاء بن الحضرمي – رضي الله عنه – في « الإصابة » قوله : « وخاض البحر بكلمات قالهن ، وذلك مشهور في كتب الفتوح » . ج٢ ، ص ٤٩٨ .

(١) مثل كتاب « الضعفاء والمتروكين » للنسائي ، « والضعفاء » للعقيلي « والمجروحين » لابن حبان « والكامل في الضعفاء » لابن عدي « والميزان » للذهبي .

المتمذهبة ، وظهور أصحاب الأهواء والبدع والزنادقة . ومعلوم أنّ من أسباب الكذب حرص أصحاب البدع والأهواء على دعوة الناس إلى بدعهم ، ودعوة الفرق ذات الآراء السياسية إلى آرائها .

لقد أثار انتشار الإسلام وامتداد الفتوح الإسلامية في عهد الخلافة الراشدة شرقاً وغرباً حفيظة أعداء الإسلام ، وراموا كيده والنيل من المسلمين ، وكانت وسيلتهم في البداية مجابهة المسلمين في ميادين القتال ، ولكن جهودهم باءت بالفشل حيث توالت عليهم الضربات في مواقع : القادسية ونَهَاوَند وتُسْتَر ... إلخ فرأوا أن كيد الإسلام بالحيلة والوقيعة أنجع ، فأخذوا يحبكون مخططاتهم في الخفاء لهدم الإسلام وتفتيت وحدة المسلمين . يقول ابن حزم : « إن الفرس كانوا من سعة الملك وعلوّ اليد على جميع الأمم وجلالة الخطر في أنفسهم حتى إنهم كانوا يسمّون أنفسهم الأحرار والأبناء ، وكانوا يعدّون سائر الناس عبيداً لهم . فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب ، وكان العرب أقل الأمم عند الفرس خطراً ، تعاظمهم الأمر وتضاعفت لديهم المصيبة ، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى .... فرأوا أنّ كيده على الحيلة أنجع ، فأظهر قوم منهم الإسلام واستمالوا أهل التشيّع بإظهار محبة أهل بيت رسول الله - ﷺ - واستشناع ظلم علي - رَضي الله عنه - ثم سلكوا بهم مسالك شتى حتى أخرجوهم عن الإسلام »[1].

ومن ضمن خططهم تزييف الأخبار وترويج الشائعات الكاذبة التي استهدفت النيل من الإسلام بتشويه سيرة الصحابة - رضي الله عنهم - إذ إنّ التشكيك في ثقتهم وعدالتهم هو تشكيك بالتالي في صحة الإسلام وعدم صلاحيته . على أن القدح في خير أهل القرون الذين صحبوا الرسول - ﷺ - قدح فيه- عليه الصلاة والسلام- قال الإمام مالك: « هؤلاء طعنوا- يعني الرافضة

---

(١) ابن حزم : «الفصل في الملل والأهواء والنحل» ، ج٢ ، ص . ١١٥ .

ومن على شاكلتهم من الزنادقة - في أصحاب رسول الله - ﷺ - إنما طعنوا في أصحابه ليقول القائل : رجل سوء كان له أصحاب سوء ، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين »[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن التاريخ الإسلامي لعبت فيه الأيدي المنحرفة في الماضي ، حيث تعرّض للتحريف والتشويه على أيدي اليهود والنصاري والرافضة والمجوس الذين أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر . فقد انخرط بعض الفرس في صفوف الشيعة وانتحلوا مذهبهم وتظاهروا بحبّ آل البيت.، وهم يهدفون بذلك نشر آرائهم الباطلة وبثّ أفكارهم المعادية للإسلام ، فاتخذوا التشيّع لآل البيت ستاراً يعملون من خلفه لتحقيق أهدافهم والوصول إلى مآربهم.

وما الآراء والأفكار التي نادوا بها إلّا دليل على أنّ دعاة هذه الطوائف قوم انتحلوا الإسلام بقصد هدمه وإفساده . ولما كان من الصعب الجهر بهذه الآراء ابتداءً ، فقد ألبسوها ثوب التشيّع ودثروها حب آل البيت ، وتقوّلوا على رسول الله - ﷺ - وعلى آل البيت ما لم يقولوا . ومن أمثال هؤلاء المغيرة بن سعيد[2] وأبو الخطاب محمد بن أبي زينب[3] .

(١) ابن تيمية : مجموع الفتاوي ، ج ٤ ، ص . ٤٢٩ .

(٢) هو المغيرة بن سعيد البجلي ، الكوفي الرافضي ، قال إبراهيم النخعي : إياكم والمغيرة بن سعيد وأبا عبد الرحيم ، فإنهما كذابان . وعن الأعمش قال : أول من سمعته ينتقص أبا بكر وعمر المغيرة بن سعيد . وقال ابن عدي : لم يكن بالكوفة ألعى من المغيرة بن سعيد فيما يروى عنه من الزور عن عليّ ، وهو دائم الكذب على أهل البيت ولا أعرف له حديثاً مسنداً . قتل عام ١٢٩هـ (٧٣٧م) مصلوباً على يد خالد بن عبد الله القسري . ترجم له : ابن حبيب : « المُحَبّر » : ص . ٤٨٣ . والجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٥٠ . والطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ، ج٧ ، ص . ١٢٨ وابن حجر : « لسان الميزان » ، ج٦ ، ص . ٧٥ .

(٣) هو محمد بن أبي زينب مقلاص : أبو الخطاب البراد الأجدع الأسدي ويكنى =

وقسم آخر من الفرس - عرفوا بالزنادقة - اندسّوا بين صفوف المسلمين ، إذ سايروا أكثرية الناس الذين دخلوا في الإسلام ، فأظهروا دخولهم في دين الله ولم تنشرح صدورهم له ، حيث كان بعض هؤلاء الزنادقة ذوي مكانة بين ذويهم قبل الفتح الإسلامي لبلدانهم . وبسقوط دولتهم وانهيار مجتمع السادة والعبيد أضحوا نسياً منسياً ، فدفع بهم الحقد الدفين في نفوسهم للإسلام إلى إذكاء نار الفتنة وتوسيع دائرة الخلاف بين المسلمين كلما سنحت الفرصة ، ودسّوا من معتقداتهم الباطلة والأخبار الكاذبة ما هو كفيل في نظرهم بتشويه سيرة السلف الصالح . ومن هؤلاء عبد الكريم ابن أبي العوجاء[1] الذي اعترف حين جيء به إلى محمد بن سليمان بن علي[2] ليقتله وأيقن بالموت أنه وضع أربعة آلاف حديث[3] .

= أبا إسماعيل ، ويكنى أيضاً أبا الظبيان . ذكره جعفر الصادق بسوء . وقال ابن الغضائري : محمد بن أبي زينب : أبو الخطاب الأجدع مولى بني أسد لعنه الله ، أمره شهير . الكشي : « الرجال » ، ص . ١٤٥ ، والإسترابادي : « منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال » ، ص . ٣٢٣ .

(١) هو عبد الكريم بن أبي العوجاء ، قال فيه الذهبي : زنديق معثر ، قال أبو أحمد بن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل الحرام .

انظر : ابن الجوزي : « الأحاديث الموضوعة » ، ج١ ، ص . ٣٧ . والذهبي : «الميزان» ، ج٢ ، ص . ٦٤٤ .

(٢) هو محمد بن سليمان بن علي العباسي ، أبو عبد الله ، أمير البصرة وأعمالها في عهد المهدي ، قال ابن الأثير في حوادث ١٦٠هـ (٧٧٦م) : وكان على البصرة وكور دجلة والبحرين وعمان وكور الأهواز وفارس محمد بن سليمان . وكان يتتبع الزنادقة بأمر من المهدي ، توفي عام ١٧٣هـ (٧٨٩م) . ترجم له : ابن حبيب : «المحبّر» ص ٦١ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ٥ ، ص ٢٩١ . وابن الأثير : « الكامل في التاريخ » ، ج٦ ، ص ٤٩ .

(٣) ابن الجوزي : « الأحاديث الموضوعة » ، ج١ ، ص ، ٣٧ . والعراقي : « الفتح =

ومن عوامل الوضع أيضاً أن الفتنة - بعد مقتل عثمان رضي الله عنه - أسفرت عن اختلاف وشقاق كبير نجم عنه تصدّع في المجتمع الإسلامي ظل أثره باقياً . فقد ولدت الأحقاد والضغائن ، وظهر الكذب والوضع على أثر الفتن السياسية التي وقعت بين المسلمين كموقعة الجمل وصِفّين والنّهروان حيث كانت هذه الأحداث مبعث نشوء الأحزاب السياسية كالشيعة والخوارج التي حين لم تسعفها نصوص القرآن والحديث لجأ بعض منتحليها إلى الكذب فوضع بعض الشيعة أحاديث في فضل عليّ والطعن في معاوية[1] كما وضع بعض خصومهم أحاديث في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ردّاً على من ينتقصهم[2] وعندما كثر سبّ الصحابة وضعت أحاديث في فضلهم أو في فضل جمع منهم[3] .

وجدير بالذكر أنّ كثيراً من الأحاديث والأخبار وضع في القرن الثاني والثالث للهجرة ، لكنها تتناول في الغالب قضايا لها صلة بأحداث النصف الأول من القرن الأول الهجري . علماً بأن العراق - وخاصة الكوفة - كان ميداناً لوضع الحديث وتناقل الموضوعات من الأخبار والمرويات ، إذ إن الكوفة حملت العبء الأكبر في الحرب مع أهل الشام عندما اتخذها علي - رضي الله عنه - عاصمة ، وظلت بعده مركزاً معارضاً للحكم الأموي ، حيث كان وضعها مناسباً لظهور عناصر طموحة سعت لاستغلال الظروف

= المغيث في شرح ألفية الحديث » ، ص . ١٢٧ .

(١) انظر : الذهبي « المنتقى في منهاج الاعتدال » ، ص . ٣١٣ ، السيوطي : « اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، ج١ ، ص . ٣٤٣ .

(٢) انظر السيوطي : اللآلىء المصنوعة ، ج١ ، ص٢٨٦- ٣١٥ . وابن عراق : « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » ، ج١ ، ص . ٣٧١ .

(٣) السيوطي : « اللآلىء المصنوعة » ، ج١ ، ص . ٤٢٨ . والكرمي : « الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة » ، ص . ٩٢ .

للوثوب على السلطة[1] .

ومن الملاحظ أن الوضع في الأحاديث والأخبار يعكس الصراع الفكري والسياسي بين الأحزاب المختلفة . على أن مسألة الخلافة هي المحور الذي تدور حوله كثير من النقاشات بين الفرق والأحزاب المتصارعة ، وكانت هي السبب في لجوء بعضها إلى الوضع في الحديث وانتحال الأخبار في جو مشحون بالأحقاد السياسية .

ولقد أدّت كثرة الوضع للحديث والأخبار في الكوفة التي كانت مركزاً للشيعة إلى إعطاء فكرة سيئة عن العراق كمركز مهمّ من مراكز العلم والرواية في العالم الإسلامي وقتذاك ، فتدهورت سمعة العراقيين العلمية في الأمصار الإسلامية .

فهذه عائشة – رضي الله عنها – تقول : « يا أهل العراق أهل الشام خير منكم . خرج إليهم نفر من أصحاب رسول الله – ﷺ – كثيرٌ فحدَّثونا بما نعرف .وخرج إليكم نفر قليل من أصحابه فحدثتمونا بما نعرف وما لا نعرف »[2] .

وقدم جماعة من أهل العراق إلى عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – بمكة طالبين منه أن يحدثهم فقال : « إن من أهل العراق قوماً يكذبون ويكذبون ويسخرون »[3] . وقد أتي ابن عباس بكتاب من الكوفة فيه قضاء علي فمحاه إلّا قدر ذراع[4] .

(١) د . أكرم ضياء العمري : « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » ، ص . ٢٥ .

(٢) الفسوي ، المعرفة والتاريخ ، ج٢ ، ص ٧٥٦ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج٤ ، ص ٢٦٧ .

(٤) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » (بشرح النووي) ، باب النهي عن الرواية عن =

وذكر الأعمش[1] أنه رأي شيخاً كوفياً يحرّف قضاء علي في المطلّقة ثلاثاً ويزعم أنّ الناس حملوه على ذلك[2] .

وقال الزهري[3] : « إذا سمعت بالحديث العراقي فاردد به ثم اردد به »[4] .

وذاك مالك – رحمه الله – يحذر كما حذر علماء آخرون من الأحاديث التي مصدرها العراق ،حتى أنه رأى إنزالها منزلة أحاديث أهل الكتاب ، أي لا تصدق ولا تكذب[5] . وقد ذكر له عبد الرحمن بن مهدي[6] أن ما

= الضعفاء، والاحتياط في تحملها ، ج١ ، ص ٨٣ .

(١) هو سليمان بن مهران الأسدي ، أبو محمد الأعمش ، من التابعين ، اتفق العلماء على توثيقه وإتقانه وما نقموا عليه إلا التدليس . كان عالماً بالقرآن والسنة والفرائض ، روى نحو ١٣٠٠ حديث ، قال فيه الذهبي : كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح. توفي عام ١٤٨هـ (٧٦٥م)، ترجم له: ابن سعد: الطبقات الكبرى ، ج٦ ، ص ٣٤٢ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٩ ، ص ٣ ، والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج١ ، ص ١٥٤ .

(٢) ابن عدي : « الكامل في ضعفاء الرجال » ، ج١ ، ص ١٤٨ .

(٣) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري المدني الإمام ، حافظ أهل زمانه ، يقال إنه أول من دون الحديث ، قال أيوب السختياني : ما رأيت أحداً أعلم من الزهري . توفي عام ١٢٤هـ (٧٢٤م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج١ ، ص ٣٢٠ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٨ ، ص ٧١ ، وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج٤ ، ص ١٧٧ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج١ ، ص ١٠٨ . « وسير أعلام النبلاء » ، ج٥ ، ص ٣٢٦ .

(٤) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، ج٢ ، ص ٧٥٧ .

(٥) الذهبي : « المنتقي من منهاج الاعتدال » ، ص ٨٨ .

(٦) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري ، أبو سعيد : من كبار الحفاظ ، قال ابن المديني: لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر مثل عبد الرحمن . توفي =

سمعه من الحديث بالمدينة المنورة في أربعين يوماً يسمعه في يوم واحد بالعراق ، فأجاب مالك : « من أين لنا دار الضرب – السكَّة – التي عندكم ؟ تضربون بالليل وتنفقون بالنهار »[1] .

ويقول ابن تيمية في هذا الصدد : « كان جمهور الرأي من الكوفة ، إذ هو الغالب على أهلها ، مع ما كان فيهم من التشيّع الفاحش، وكثرة الكذب في الرواية[2] . فلم يكن يكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم . ففي زمن التابعين كان بها خلق كثيرون معروفون بالكذب ، لاسيما الشيعة فإنهم أكثر الطوائف كذباً باتفاق أهل العلم . ولأجل هذا ورد عن مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق »[3] .

ويمكن القول بناءً على ما سبق ذكره أنّ رواج الموضوعات على نطاق واسع في العراق يُعزى للدور السياسي الذي لعبه العراق ، ففيه حدث أعمق تصدّع في بناء المجتمع الإسلامي حيث انقسم المسلمون في أعقاب صفّين إلى جمهور وشيعة وخوارج ، وفيه اضطلع الشيعة بالعبء الأكبر من الوضع ، إذ كان الكذب فيهم متفشيّاً أكثر من سائر طوائف أهل القبلة ، وعلى أرضه كانت أحداث الفتن الدامية والثورات التي اندلعت

= عام ١٩٨هـ (٨١٤م) . ترجم له : ابن سعد : الطبقات ، ج٧ ، ص٢٩٧ . واللالكائي : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم » ، ج١ ،ص ٤٤ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٠ ، ص ٢٤٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٦ ، ص ٢٧٩٠ .

(١) الذهبي : « المنتقى » ، ص ٨٨ .

(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج١٠ ، ص ٣٥٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ج٢٠ ، ص ٣١٦ .

طيلة الحكم الأموي ، فكانت بواعث الوضع قوية لخدمة الواقع السياسي .

ومن عوامل الوضع انتحال بعض الكذّابين من العرب مذهب التشيّع والقيام بالدعوة لبعض أئمة آل البيت بغرض الوصول إلى السلطة والإمارة، فسوَّغوا لأنفسهم الكذب في الأخبار ، ووضع الحديث لدعم وجهة نظر المعارضة لانتقاص الأمويين والنيل منهم .

فهذا المختار الثقفي[١] يقول لرجل من الأنصار : ضع لي حديثاً عن النبي - ﷺ - أني كائن بعده خليفة وطالب ثأر ولده - يقصد الحسين - وهذه عشرة آلاف درهم وخلعة ومركوب وخادم . فرفض الأنصاري أن يضع حديثاً عن النبي وأراد أن يضعه عن أحد من الصحابة بأجر أقل[٢] .

ومن المعلوم أنّه ثبت في الصحيح قول النبي ﷺ : (يكون في ثقيف كذاب ومبير)[٣] والكذاب هو المختار[٤] .

ومن عوامل الوضع ما قام به عبد الله بن سبأ اليهودي وأعوانه من ترويج

---

(١) هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي : من زعماء الثائرين على بني أمية ، تتبع قتلة الحسين ، فقتل منهم نفراً، من بينهم عبد الله بن زياد . وكان دجالاً ادعى النبوة ونزول الوحي عليه ، قتل عام ٦٧هـ (٦٨٧م) على يد مصعب بن الزبير . ترجم له : أبو حنيفة الدينوري : « الأخبار الطوال » ، ص ٨٢ . والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٦ ، ص ٧ .

(٢) ابن الجوزي : « الأحاديث الموضوعة » ، ج١ ، ص ٣٩ .

(٣) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، (بشرح النووي) ، كتاب فضائل الصحابة ، ج١٦ ، ص ١٠٠ .

(٤) النووي : « شرح صحيح مسلم » ، ج١٦ ، ص ١٠٠ .

الشائعات وإذاعة الكذب للنيل من الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ثالث أصحاب رسول الله - ﷺ - فضلاً وديناً[1] .

فقد كان لابن سبأ اليد الطولى في الافتراء على عثمان - رضي الله عنه - وإثارة الناس ضده بالإشاعات الكاذبة التي تلقفها الرواة المغرضون من الشيعة ، ثم تناقلها المؤرخون في كتبهم إلى الآن . كما أنه أرسى قواعد التشيّع : الرجعة والوصية والغيبة وسب الصحابة[2] ... وجعلها من أهم الوسائل التي استخدمها لبلوغ غرضه ، حيث استغل مكانة آل البيت ومنزلتهم في قلوب المؤمنين ، وتظاهر لتغطية سمومه بحبهم ونصرتهم والتقرب إليهم ، فادعى لهم أموراً كاذبة كان آل البيت أول المنكرين لها .

فقد زعم - إلى ما سبق ذكره من آراء - أن علياً استودع من العلم تسعة أمثال القرآن ، وزعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء ، وعلمه عند علي ، فنهاه علي - رضي الله عنه - بعد ما هم به[3] .

وعن أبي الجلاس[4] قال : « سمعت علياً يقول لعبد الله بن سبأ : والله ما أفضى إلي بشيء كتمته أحداً من الناس . ولقد سمعته يقول : إن بين يدي

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ، ج٤ ، ص ٣٤٠ .

(٢) انظر القمي : « المقالات والفرق » ، ص ٢٠ ، والأشعري : « مقالات الإسلاميين » ، ج١ ، ص ٨٥ .والشهرستاني : « الملل والنحل » : ج١ ، ص ١٥٥ . والكرماني : « الفرق الإسلامية » ، ص ٣٤ .

(٣) الجوزجاني : أحوال الرجال ، ص ٣٨ . والذهبي : « الميزان » ، ج٢ ، ص ٤٢٦ .

(٤) أبو الجلاس الكوفي ، ذكره الحافظ ابن حجر في « التهذيب »، وقال : غير منسوب ، روى عن علي بن أبي طالب ، وروى عنه أبو هند الحارث بن عبد الرحمن الهمداني . ج١٢ ،ص ٦٣ .

الساعة ثلاثين كذاباً وإنك أحدهم - يقصد ابن سبأ »[1] .

كما ادعى أن علياً يضمر السوء للشيخين - أبي بكر وعمر -؛ فعن زيد ابن وهب[2] أن سويد بن غفلة[3] دخل على علي- رضي الله عنه- في إمارته فقال: إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر بسوء، يرون أنك تضمر لهما مثل ذلك ، منهم عبد الله بن سبأ ، وكان عبد الله أول من أظهر ذلك . فقال علي : مالي ولهذا الحميت الأسود ، ثم قال : معاذ الله أن أضمر لهما إلَّا الحسن الجميل ، ثم أرسل إلى عبد الله بن سبأ فسيّره إلى المدائن وقال : لا

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج٩ ص ٣٣٢ . وابن حجر : « اللسان » ، ج٣ ص ٢٨٩ .

(٢) هو زيد بن وهب الجهمي : أبو سليمان الكوفي : رحل إلى النبي - ﷺ - فلم يجده فقد توفي وهو في الطريق . وروي الحديث عن عمر وعثمان وعلي وأبي ذر وغيرهم من الصحابة . قال زهير عن الأعمش : إذا حدثك زيد بن وهب عن أحد فكأنك سمعته من الذي حدثك عنه . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : ثقة ، وقال الذهبي : زيد بن وهب من أجلة التابعين : متفق على الاحتجاج به إلا ما كان من يعقوب الفسوي فإنه قال في « تاريخه » : في حديثه خلل كثير ولم يصب الفسوي . توفي قبل سنة ٩٠هـ (٧٠٩م) أو بعدها . ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ١٧١ . وابن سعد : « الطبقات » ، ج٦ ، ص ١٠٢ . والذهبي : « الميزان » ، ج٢ ، ص ١٠٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٣ ، ص ٤٢٧ .

(٣) هو سويد بن غفلة ، أبو أمية الجعفي : مخضرم من كبار التابعين ، ثقة ، قدم المدينة يوم دفن النبي - ﷺ - كان شديد الساعد ، سمع الناس يوم القادسية يصيحون : الأسد ! الأسد! فضرب الأسد على رأسه فمر سيفه في فقار ظهره، وخرج من عكوة ذنبه . كان مع علي في حرب صفين ، وسكن الكوفة حيث مات بها زمن الحجاج عام ٨١هـ (٧٠٠م) . ترجم له : العجلي : تاريخ الثقات ، ص ٢١٢ . والذهبي : « الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة » ، ج١ ، ص ٣٢٩ . وابن حجر « الإصابة في معرفة الصحابة » ، ج٢ ، ص ١١٨ .

تساكنّي في بلدة أبداً . ثم نهض إلى المنبر حتى اجتمع الناس فذكر القصة في ثنائه عليهما بطولها .... الأثر، وفي آخره : « أن لا يبلغني عن أحد يفضِّلني عليهما إلا جلدته حدّ المفتري »[1].

ومن عوامل الوضع أن عملية تدوين التاريخ لم تبدأ إلا متأخرة ،حيث لم ينصرف اهتمام المسلمين إليه إلا أيام العباسيين . على أن البعد الزمني الحاصل بين وقوع الأحداث وتدوينها كان له الأثر الكبير في تغيير ملامح الحدث التاريخي الذي تكفّل الرواة بحمله وروايته ، خاصة وأنّ عملية التدوين هذه جاءت بعد وقائع وفتن مظلمة ترتب عليها فرقة المسلمين إلى شيع وأحزاب « فمنهم بكرية وعمرية وعثمانية وعلوية وعباسية ، كلٌّ تزعم أن الحق معها ، والباقي ظلوم غشوم مقتر من الخير عديم »[2] .

كما أنّ الدولة العباسية لم يكن يسرّ رجالها التحدث بمفاخر بني أمية ومحاسنهم ، فتولى تدوين تاريخ الإسلام ثلاث طوائف : « طائفة كانت تنشد العيش والجِدةَ من التقرب إلى مبغضي بني أمية بما تكتبه وتؤلفه ، وطائفة ظنت أنّ التدوين لا يتمّ ولا يكون التقرّب إلى الله إلا بتشويه سمعة أبي بكر وعمر وعثمان وبني عبد شمس جميعاً ، وطائفة ثالثة ، من أهل الإنصاف والدين – كالطبري وابن عساكر[3] ....

(١) ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج٣ ، ص ٢٩٠ .

(٢) ابن العربي : « العواصم من القواصم » ، ص ٢٤٦ .

(٣) هو علي بن الحسن بن هبة الله ، أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي الإمام الحافظ المؤرخ صاحب « التصانيف » و « التاريخ الكبير » ، كان محدث الشام في عصره ورفيق السمعاني في رحلاته . قال فيه السمعاني (أبو القاسم حافظ ، ثقة ، متقن ، ديِّن ، خيِّر ، حسن السمت ، جمع بين معرفة المتن والإسناد ، وكان كثير العلم ، غزير الفضل ، صحيح القراءة متثبتاً ، رحل وتعب وبالغ في الطلب ، وجمع مالم يجمعه غيره وأربى على أقرانه . له «تاريخ دمشق الكبير»، وهو من أجل كتبه)، رجعت إليه كثيراً في رسالتي، =

وابن كثير[1] رأت أن من الإنصاف أن تجمع أخبار الإخباريين من كل المذاهب والمسالك - كلوط بن يحيى الشيعي المتحيّز، وسيف بن عمر العراقي المعتدل - ولعل بعضهم اضطر إلى ذلك إرضاءً لجهات كان يشعر بقوتها

= وهو في نحو ثمانين مجلداً ، ذكر فيه تراجم الصحابة والتابعين وتابع التابعين والأعيان والرواة والحكام والأمراء على نسق « تاريخ بغداد » للخطيب . قال ابن خلّكان في « الوفيات » : قال لي شيخنا الحافظ زكي الدين عبد العظيم ، وقد جرى ذكر هذا التاريخ وطال الحديث في أمره ، (ما أظن هذا الرجل إلا عزم على وضع هذا التاريخ من يوم عقل على نفسه، وشرع في الجمع من ذلك الوقت، وإلا فالعمر يقصر على أن يجمع الإنسان مثل هذا الكتاب). ولهذا التاريخ أذيال منها : ذيل القاسمي نجل ابن عساكر ، وذيل صدر الدين البكري ، وذيل عمر ابن الحاجب . وله مختصرات أيضاً منها : ما اختصره الإمام أبو شامة الدمشقي ، القاضي جمال الدين بن منظور صاحب « لسان العرب » ، والشيخ بدر الدين العيني ، واختصره عبد القادر بدران بحذف الأسانيد والمكررات ، وانتقى منه جلال الدين السيوطي وسمّاه « تحفة المذاكر المنتقى من تاريخ ابن عساكر » ومن مصنفات ابن عساكر الأخرى : « كشف المغطى في فضل الموطا » « أربعون حديثاً من أربعين شيخاً من أربعين مدينة » « معجم الصحابة » « تهذيب الملتمس من عوالي مالك بن أنس » ، « تاريخ المِزَّة » ، « معجم أسماء القرى والأمصار » ، « معجم الشيوخ والنبلاء » ، « معجم النسوان » ، « الأشراف على معرفة الأطراف » ، « تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري » ، توفي عام ٥٧١ هـ (١١٧٦م) . ترجم له : ابن الجوزي : « مرآة الزمان في تاريخ الأعيان » ، ج ٨ ، ص ٣٣٦ . وابن خلكان : وفيات الأعيان ،ج ٣ ، ص ٣٠٩ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج ٤ ، ص ٢٧٣. . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ١٢ ، ص ٢٩٤ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج ٤ ، ص ١٣٣٠ . وحاجي خليفة : « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » ، ج ١ ، ص ٢٩٤ .

(١) هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصروي - نسبة إلى بصرى الشام - الدمشقي أبو الفداء الحافظ المؤرخ الفقيه ، له : « اختصار علوم الحديث » ، « تفسير القرآن الكريم » ، « التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل » ، =

ومكانتها[1] .

وقد أثبت هؤلاء أسماء رواة الأخبار التي أوردوها ليكون الباحث على بصيرة من كل خبر بالبحث عن حال روايته . وقد وصلت إلينا هذه التركة لا على أنها هي تاريخنا ، بل على أنها مادة غزيرة للدرس والبحث يستخرج منها تاريخنا . وهذا ممكن ميسور إذا تولاه من يلاحظ مواطن القوة والضعف في هذه المصادر وفق المقاييس الشرعية ، فيستخلص بذلك حقيقة ما وقع ، ويجردها عن الذي لم يقع ، مكتفياً بأصول الأخبار الصحيحة مجردة عن التحريفات الطارئة عليها ، وإن الرجوع إلى كتب الحديث وملاحظات الأئمة والعلماء مما يسهّل هذه المهمة .

○ ثالثاً : أثر الشيعة في الوضع وانتحال الأخبار :

لقد اتفق علماء الجرح والتعديل على أن الكذب في الرافضة – الشيعة – أظهر منه في سائر الطوائف ، فمن قرأ في كتب الجرح والتعديل المصنفة في أسماء الرواة وأحوالهم مثل كتب البخاري وابن معين وابن عدي[2]

= « الاجتهاد في طلب الجهاد » ، « طبقات الفقهاء الشافعية » . توفي عام ٧٧٤ هـ (١٣٧٣ م) . ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » ، ج ١ ، ص ٣٧٣ . وابن العماد : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، والشوكاني : « البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع » ، ج ١ ، ص ١٥٣ .

(١) محب الدين الخطيب: هامش « العواصم من القواصم »، ص ١٧٧ .

(٢) هو عبد الله بن عدي بن القطان الجرجاني أبو أحمد : من حفاظ الحديث ، له علم بالرجال ، قال أبو يعلى الخليلي : كان أبو أحمد عديم النظير حفظاً وجلالة . له من الكتب : « الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين » ، « علل الحديث » ، « أسماء الصحابة » ، « أسامي من روى عنهم البخاري » . توفي عام ٣٦٥ هـ (٩٧٦م) . ترجم له : السهمي : « تاريخ جرجان » ، ص . ٢٢٥ . =

والدارقطني[1] وغيرهم من جهابذة النقاد وأهل المعرفة بأحوال الإسناد سوف يجد أن الرأي المجمع عليه : أن الكذب في الشيعة أكثر منه في جميع طوائف أهل القبلة ، حتى قيل أكذب من رافضي . وهذه بعض أقوال أئمة الحديث والفقه المعتد بأقوالهم يصرحون بأن الكذب والوضع ملازم للشيعة .

قال أبو معاوية[2]: سمعت الأعمش يقول: « أدركت الناس وما يسمونهم إلّا الكذّابين »[3]. وروى الخطيب البغدادي[4] بسنده إلى ابن

= والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٦ ، ص ١٥٤ . « وتذكرة الحفاظ » ، ج ٣ ، ص ٩٤٠ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٢ ، ص ٢٣٣ .

(١) هو علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الدارقطني – الشافعي : إمام عصره في الحديث ، وأول من صنف في علم القراءات وعقد له أبواباً رحل إلى مصر فساعد ابن حنزابة– وزير كافور الإخشيدي– على تأليف مسنده. قال فيه الذهبي : كان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك، من مؤلفاته: «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، «المؤتلف والمختلف»، «الضعفاء». توفي عام ٣٨٥ هـ (٩٩٥م). ترجم له: الخطيب: «تاريخ بغداد»، ج ١٢، ص ٣٤ وابن خلّكان: وفيات الأعيان، ج٣، ص ٢٩٧. والذهبي: «سير أعلام النبلاء»، ج ١٦ ، ص ٩٤٤، والسبكي: «طبقات الشافعية» ح٢ ص٣١٠.

(٢) هو محمد بن خازم التميمي السعدي أبو معاوية الضرير الكوفي ، أحد الأعلام الثقات قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث يدلس وكان مرجئاً . وقال النسائي : ثقة في الأعمش ، وقال ابن أبي حاتم : أثبت الناس في الأعمش . وقال ابن خراش : صدوق ، وهو في الأعمش ثقة . توفي عام ١٩٥ هـ (٨١٠م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ، ص ٣٩٢ . والبخاري : « التاريخ الكبير »، ٧٤/١/١. وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٧ ، ص ٢٤٦ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ٥ ، ص ٢٤٢ . وابن حجر : « التهذيب » ج٩ ، ص ١٣٧ .

(٣) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج١ ، ص ١٦ .

(٤) هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، أبو بكر المعروف بالخطيب : أحد الحفاظ الكبار ، كان فصيح اللسان عارفاً بالفقه والأدب والتاريخ ، قلّ فنّ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً، قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: كل من أنصف علم =

المبارك[1] قال: «سأل أبو عصمة[2] أبا حنيفة ممن تأمرني أن أسمع ؟ قال: من

= أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه . لما مرض مرضه الأخير وقف كتبه وفرق جميع ماله في وجوه البر وعلى أهل العلم والحديث . من تصانيفه : « تاريخ بغداد » ، «شرف أصحاب الحديث»، «الأسماء المبهمة»، «السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد»، «موضح أوهام الجمع والتفريق»، «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، «مقلوب الأسماء والأنساب»، «أسماء المدلسين»، «تقييد العلم»، «رواية الصحابة عن تابعي»، «إجازة المعدوم والمجهول» «التاريخ»، «تمييز متصل الأسانيد»، «تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم»، «المكمل في بيان المهمل». وقد ذكر الحافظ الذهبي عن أبي سعد السماني أن للخطيب ستة وخمسون مصنّفاً. توفي عام ٤٦٣ هـ (١٠٧٢م)، ترجم له: ابن خلكان: «وفيات الأعيان»، ج ١، ص ٩٢ والذهبي: «سير أعلام النبلاء»، ج١٨، ص.٢٧٠ و د. أكرم ضياء العمري : «موارد الخطيب البغدادي»، ص ١٣– ٨٤.

(١) هو عبد الله بن المبارك الحنظلي التميمي المروزي: أبو عبد الرحمن الإمام الحافظ فخر المجاهدين وقدوة الزاهدين . أفنى عمره في الأسفار حاجاً ومجاهداً وتاجراً . ذكر الحسن بن ماسرجس مولى ابن المبارك أن جماعة مثل الفضل بن موسى ومخلد ابن الحسين اجتمعوا فقالوا : تعالوا نعد خصال ابن المبارك من أبواب الخير . فقالوا :العلم ، والفقه ، والأدب ، والنحو ، واللغة ، والزهد ، والفصاحة ، والشعر ، وقيام الليل ، والعبادة ، والحج ، والغزو ، والشجاعة ، والفروسية ، والقوة ، وترك الكلام فيما لا يعنيه ، والإنصاف ، وقلة الخلاف على أصحابه . توفي عام ١٨١ هـ (٧٩٧م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج٢ ، ص ٢٢٥ . والعجلي : « تاريخ الثقات »، ص ٢٧٥ والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٠ ، ص ١٥٢ والذهبي: «تذكرة الحفاظ»، ج١، ص ٢٧٤ «وسير أعلام النبلاء»، ج٨، ص ٣٧٨.

(٢) هو نوح بن أبي مريم : يزيد بن عبد بن عبد الله ، أبو عصمة المروزي : من أهل مرو كان يسمى نوح الجامع، لأنه جمع الفقه والحديث والتفسير والمغازي . ولي قضاء مرو في خلافة المنصور العباسي ، قال أحمد : لم يكن بذاك في الحديث ، وكان شديداً على الجهمية . وقال مسلم : متروك الحديث . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن عدي : ما أوردت له لا يتابع عليه ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه . توفي عام ١٧٣هـ (٧٨٩م) ، ترجم له : الدارقطني : « الضعفاء » . والذهبي : « الميزان » ، ج٤ ، ص ٢٧٩ . وابن حجر: التهذيب ج١٠ ، ص ٤٨٦ .

كل عدل في هواه إلا الشيعة ، فإن أصل عقدهم تضليل أصحاب محمد - ﷺ - »[1].

وقال حماد بن سلمة[2]: حدثني شيخ لهم - يعني الرافضة - قال : « كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً »[3].

وقال محمد بن سعيد الأصفهاني[4]: سمعت شريكاً[5] يقول: «أحمل العلم عن كل من لقيته إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً »[6].

---

(١) الخطيب : « الكفاية في علم الرواية » ، ص ٢٠٣ .

(٢) حماد بن سلمة بن دينار ، أبو سلمة البصري : من حفاظ الحديث ، كان إماماً في العربية فقيهاً فصيحاً ، شديداً على أهل البدع . له كتاب « السنن »، توفي عام ١٦٧هـ (٧٨٤م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٧ ، ص ٢٨٢ . وابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ١٣٠ . وابن النديم : « الفهرست » ، ص ٣١٧ والأنباري : « نزهة الألبا في طبقات الأدبا » ، ص ٥٠ . وابن الكيال : « الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات » ، ص ٤٦٠ .

(٣) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج١ ، ص ١٦ .

(٤) هو محمد بن سعيد بن سليمان بن عبد الله الكوفي أبو جعفر بن الأصفهاني ، من شيوخ البخاري والنسائي ، قال يعقوب بن شيبة : متقن ، وقال النسائي : ثقة ، وقال ابن عدي : كوفي ثقة ، وقال أبو حاتم : لم أر بالكوفة أتقن حفظاً منه . توفي عام ٢٢٠هـ (٨٣٥م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ، ١ / ١ / ٩٥ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٧ ، ص ٢٦٥ . والذهبي : « الكاشف » ، ج٣ ، ص ٤١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٩ ، ص ١٨٨ .

(٥) هو شريك بن عبد الله بن الحارث أبو عبد الله الكوفي النخعي من علماء الحديث والفقه ، عرف بقوة ذكائه وسرعة بديهته ، ولي القضاء للمنصور ثم المهدي ، كان شيعياً معتدلاً . توفي عام ١٧٧هـ (٧٩٤م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد »، ج ٩، ص ٢٧٩. وابن خلكان: « وفيات الأعيان »، ج ٢، ص ٤٦٤ . والذهبي : « التذكرة » ، ج١ ، ص ٢٣٢ .

(٦) الذهبي : « المنتقى » ص ٢٢ .

وقال يونس بن عبد الأعلى[1]: قال أشهب[2]: سئل مالك- رضي الله عنه- عن الرافضة فقال: « لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون »[3].

وقال عبد الله بن المبارك: « الدين لأهل الحديث، والكلام والحيل لأهل الرأي، والكذب للرافضة »[4].

وقال حرملة[5]: سمعت الشافعي - رضي الله عنه - يقول: « لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة »[6].

---

(١) هو يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة، أبو موسى الصدفي: من كبار الفقهاء بمصر، كان عالماً بالأخبار والحديث، توفي عام ٢٦٤هـ (٨٧٧م) ترجم له ابن خلكان: « وفيات الأعيان »، ج ٢، ص ٤١٧. واليافعي: « مرآة الجنان وعبرة اليقظان »، ج٢، ص ١٧٢. وابن حجر: « التهذيب »، ج١١، ص ٤٤٠. وطاش كبري زادة: « مفتاح السعادة ومصباح السيادة »، ج ٢، ص ١٦٩.

(٢) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، أبو عمرو المصري: روى عن مالك وعنه سحنون وابن عبد الحكم، ثقة فقيه، قال أبو عمرو الحافظ: كان أشهب فقيهاً، نبيلاً، حسن المظهر، من المالكيين المحققين، وكان كاتب خراج مصر، وكان ثقة فيما روى عن مالك، له كتاب « الحج ». توفي عام ٢٠٤هـ (٨١٩م)، ترجم له: ابن النديم: « الفهرست »، ص ٢٨١٠ والقاضي عياض: « ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك »، ج٣، ص ٢٦٢. والشيرازي: « طبقات الفقهاء »، ص ١٥٠. وابن حجر: « التقريب »، ج١، ص ٨٠.

(٣) الذهبي: « المنتقى »، ص ٢١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٠.

(٥) هو حرملة بن يحيى بن حرملة بن عمران، أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعي، صدوق من الطبقة الحادية عشرة. قال الحافظ المحقق أبو سعيد بن يونس - وهو أعلم بالمصريين -: كان حرملة أملأ الناس بما حدث به ابن وهب. توفي عام ٢٤٣هـ (٨٥٨م). ترجم له: ابن عبد البر: « الانتقاء »، ص ١٠٩. والذهبي: « الكاشف »، ج١، ص ٨٤. وابن حجر: « التقريب »، ج١، ص ٨٠.

(٦) الخطيب: « الكفاية في علم الرواية »، ص ٢٠٢.

وقال مؤمّل بن إهاب[1]: سمعت يزيد بن هارون[2] يقول: « يكتب عن كل مبتدع إذا لم يكن داعية - أي إلى بدعته - إلّا الرافضة فإنهم يكذبون »[3].

والشيعة جعلوا الكذب شعاراً لهم وصبغوه صبغةً دينيةً باسم التقيّة حيث قالوا: « لا إيمان لمن لا تقية له » ونسبوا هذه الرواية إلى محمد الباقر[4] زوراً وبهتاناً[5].

هذا وقد اشتكى منهم ومن أكاذيبهم الكثيرة عليّ - رضي الله عنه - وأهل

---

(١) هو: مؤمّل بن إهاب العجلي الكوفي، أبو عبد الرحمن الكرماني. قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائيّ: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. توفي عام ٢٥٤هـ (٨٦٨م). ترجم له: الذهبي: « الميزان »، ج ٤، ص ٢٢٩، و« الكاشف »، ج ٣، ص ١٦٨. وابن حجر: « التقريب »، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٢) هو يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت، أبو خالد الواسطي السلمي: من الحفاظ الثقات، كان واسع العلم، كبير الشأن عند الناس، كان يقول: أحفظ أربعة وعشرين ألف حديث بإسنادها ولا فخر. وقال أحمد: كان يزيد حافظاً متقناً، وقال أبو حاتم الرازي: يزيد ثقة إمام، لا يسأل عن مثله. وقال الذهبي: كان رأساً في العلم والعمل، ثقة حجة، كبير الشأن. توفي عام ٢٠٦ هـ (٨٢١م). ترجم له ابن سعد: « الطبقات »، ج٢، ص ٦٧٧. وابن معين: « التاريخ »، ج ٢، ص ٦٧٧. والبخاري: « التاريخ الصغير »، ج ٢، ص ٣٠٧. وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج٩، ص ٢٩٥. والخطيب: «تاريخ بغداد»، ج ١٤، ص ٣٣٧.

(٣) ابن تيمية: « منهاج السنة »، ج ١، ص ١٦.

(٤) هو محمد بن علي زين العابدين بن الحسين، أبو جعفر الهاشمي القرشي: أحد الأئمة الأعلام. كان سيد بني هاشم في زمانه، اشتهر بالباقر من قولهم بقر العلم يعني شقه فعلم أصله وخفيه، روى عن الصحابة، وعد في فقهاء التابعين بالمدينة، توفي عام ١١٤هـ (٧٣٢ م). ترجم له: أبو نعيم: « حلية الأولياء » ج ٣، ص ١٨٠. وابن الجوزي: « صفة الصفوة »، ج ٢، ص ٦٠. والذهبي: « التذكرة »، ج ١، ص ١٢٤.

(٥) الكليني: « الكافي في الأصول »، باب التقية، ج ٢، ص ١٩.

بيته ، إذ لا يتورعون في افتراء الكذب على لسانهم .

فقد ذكر أبو عمرو الكشّي[1] في « الرجال » : « قال أبو عبد الله – جعفر الصادق –[2]: إنّا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا ، فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس . كان رسول الله – ﷺ – أصدق البريّة لهجة وكان مسيلمة يكذب عليه ، وكان أمير المؤمنين – علي بن أبي طالب – أصدق من برأ الله من بعد رسول الله ، وكان الذي يكذب عليه عبد الله بن سبأ – لعنه الله – وكان أبو عبد الله الحسين بن علي قد ابتلي بالمختار – الثقفي – ثم ذكر علي بن الحسين[3] فقال : كان يكذب عليه أبو عبد الله الحارث الشامي وبنان[4] ثم ذكر المغيرة بن سعيد

(١) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز ، أبو عمرو الكشّي – نسبة إلى كش من بلاد ما وراء النهر – من فقهاء الشيعة ، له كتاب «معرفة أخبار الرجال» ، توفي عام ٣٤٠هـ (٩٥١ م) ، ترجم له : المماقاني : « تنقيح المقال في تحقيق أقوال الرجال » ، ص ١٤٢ . والإستراباذي : « منهج المقال في تحقيق أقوال الرجال » ص ٣١٢ .

(٢) هو جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين سبط النبي – ﷺ – أبو عبد الله الصادق : كان من أجلاء التابعين وإماماً في الفقه والحديث ، قال أبو حاتم : ثقة لا يسأل عن مثله ، وعن أبي حنيفة قال : ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد . توفي عام ١٤٨هـ (٧٦٥م) ترجم له : أبو نعيم : « الحلية »، ج٣، ص ١٩٢ . وابن الجوزي : « صفة الصفوة » ، ج ٢ ، ص ٩٤ . والذهبي : « التذكرة » ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

(٣) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسن زين العابدين ، الهاشمي القرشي ، كان يضرب به المثل في الورع والحلم والسخاء ، فقد أحصي بعد وفاته عدد من كان يقوتهم سراً ، فكانوا نحو مائة أسرة ، وقال ابن إسحاق : كان ناس من أهل المدينة يعيشون ، لا يدرون من أين معايشهم ومآكلهم ، فلما مات علي بن الحسين ، فقدوا ما كانوا يؤتون به ليلاً إلى منازلهم . توفي عام ٩٤ هـ (٧١٢م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٥ ، ص ٢١١ . وأبو نعيم : « الحلية » ، ج ٣ ، ص ١٣٣ وابن الجوزي : « صفة الصفوة » ، ج ٢ ، ص ٥٢ .

(٤) الحارث الشامي وبنان جاء ذكرهما في رجال الكشي على لسان جعفر الصادق الذي ذمهما ووصفهما بالكذب ، ص ٢٤٩ . وانظر: المماقاني:« تنقيح المقال في أحوال=

والسريّ[1] وأبا الخطاب ... فقال : « لعنهم الله ، إنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا ، كفانا الله مؤنة كل كذّاب، وأذاقهم الله حرّ الحديد »[2].

وقد أسرفت الرافضة في وضع الأحاديث والأخبار بما يتفق مع أهوائها فكما وضعوا الأحاديث في فضل علي وآل البيت ، فقد وضعوا أيضاً الأحاديث في ذمّ الصحابة وخاصة الشيخين أبي بكر وعمر ، حتى قال ابن أبي الحديد[3] « فالأمور المستبشعة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ[4] إلى بيت فاطمة وأنه ضربها بالسوط، فصار في عضدها كالدملج ، وأنّ عمر ضغطها بين الباب

= الرجال » ، ص ٣٠ - ١٨٣ .

(١) هو السريّ بن إسماعيل الهمداني الكوفي : قال يحيى بن سعيد : استبان لي كذبه في مجلس ، وكان لا يحدث عنه . وقال أبو طالب عن أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال الدوري عن ابن معين : ليس شيئاً ، وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث ، وقال الآجري عن أبي داود : ضعيف متروك ، وقال النسائي : متروك ، وقال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، وكان ابن معين شديد الحمل عليه . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ١٩٠ . الآجري : « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني » ، ص ١٧٩ - ١٨٠ . والنسائي : « كتاب الضعفاء والمتروكين »، ج ١، ص ٣٥٥. وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٤ ، ص ٢٨٢ . وابن حبان : « المجروحين » ، ج ١ ، ص ٣٥٥ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٣ ، ص ٤٥٩ .

(٢) الكشي : « الرجال » ، ص ٢٥٧ .

(٣) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد : أبو حامد : كان شيّعياً معتزلياً ، برع في الأدب والإنشاء وخدم في الدواوين السلطانية ، من مصنفاته : « شرح نهج البلاغة » ، « القصائد السبع العلويات » ، « نظم فصيح ثعلب » . توفي عام ٦٥٦هـ (١٣٥٨م) . ترجم له الصفدي : « الوافي بالوفيات » ج ٢ ، ص٢٥٩ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ١٣ ، ص ١٩٩ .

(٤) لم أقف على ترجمته .

والجدار، فصاحت: يا أبتاه، وجعل في عنق علي حبلاً يقاد به، وفاطمة خلفه تصرخ، وابناه الحسن والحسين يبكيان- وأخذ ابن أبي الحديد في ذكر كثير من المثالب ثم قال-: فكل ذلك لا أصل له عند أصحابنا ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله »[1].

وكذلك وضعوا الأحاديث في ذمّ معاوية - رضي الله عنه - ، ومثال ذلك الحديث المنسوب إلى رسول الله - ﷺ - : « إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه »[2] كما رووا أحاديث كثيرة موضوعة في غيره من الصحابة[3] مع العلم أن من يكذب على رسول الله - ﷺ - من باب أولى أن يكذب على غيره .

وتعتبر كتابات ابن تيمية من أجلّ ما صنف في فضح مخططات الرافضة والكشف عن افتراءاتهم في مجال العقائد والحديث والفقه والتاريخ ، حيث امتلأت كتبه وفتاويه بدفاع مجيد عن مختلف هذه القضايا من وجهة نظر إسلامية خالصة ، مع بيان دور الشيعة الفعّال في الدس وتلفيق الأخبار تحت ستار التشيّع لآل البيت .

يقول - رحمه الله - في هذا الشأن : « وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أنّ الرافضة أكذب الطوائف ، والكذب فيهم قديم ، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب »[4] .

---

(١) ابن أبي الحديد : « شرح نهج البلاغة » ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

ملاحظة : من المعروف أن ابن أبي الحديد شعيي والنص المنقول هنا ربما يوهم بأنه ليس شيعياً [**الناشر**] .

(٢) السيوطي : « اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، ج ١ ، ص ٣٢٣ .

(٣) انظر الكتب المصنفة في الأحاديث الموضوعة مثل: «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» للكنوي . و « الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة » لملا علي القاري ، و « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن عراق ، و « الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة » للكرمي ، « وتذكرة الموضوعات » للفتني .

(٤) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج ١ ، ص ١٦ .

وقال في موطن آخر : « والقوم من أكذب الناس في النقليات[1] وأجهل الناس في العقليات[2] ولهذا كانوا عند العلماء أجهل الطوائف ....وإنما عمدتهم على تواريخ منقطعة الإسناد[3] وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب ، فيعتمدون على نقل أبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن الكلبي .... والخوارج مع مروقهم من الدين، فهم من أصدق الناس حتى قيل : إن حديثهم من أصح الحديث . والرافضة يقرون بالكذب حيث يقولون : ديننا التقية ، وهذا هو النفاق ، ثم يزعمون أنهم المؤمنون ، ويصفون السابقين الأولين بالردّة والنفاق ، فهو كما قيل « رمتني بدائها وانسلت » ... بل هذه صفة الرافضة ، فشعارهم الذل ، ودثارهم النفاق والتقية ، ورأس مالهم الكذب والأيمان الفاجرة إن لم يقعوا في الغلوّ والزندقة ،

(١) فالشيعة لا يعبأون في الحديث وروايته بشيء من أمر الأمانة والعدالة والحفظ ، ويروون في الكافي وأمثاله من كتبهم المعتبرة عندهم عن أكذب الناس ، لأن مدار التوثيق عندهم على التعصب والهوى والحقد على أئمة المسلمين وعلمائهم ، إذ لا يقبلون إلا رواية من كان على مذهبهم ، أى أن يكون الراوي إمامياً سواء حفظ أم غلط ، صدق أم كذب ، فهم لا يخضعون الحديث إلى منهج علمي من ناحية سنده ومتنه كما هو الحال عند علماء أهل السنة ، فيتبين بذلك صحة الحديث من ضعفه ، وإنما اعتمدوا رواية الآحاد وجعلوا العصمة التي ادعوها لأئمتهم تغني بزعمهم عن إخضاع الحديث للنقد والنظر . فإذا سألوا عن سند حديث قالوا : رواه الحسين أو محمد الباقر ، أو موسى الكاظم مرددين قول شاعرهم :

فشايع أناساً قولهم وحديثهم ... روى جدنا عن جبرائيل عن الباري

« الشيعة في عقائدهم وأحكامهم » لأمير محمد الكاظمي القزويني ، ص ٦ ، نقلاً عن : « وجاء دور المجوس » ، للدكتور عبد الله الغريب ، ص ١٢١ .

(٢) ذلك أن ضروريات مذهبهم تقوم على الأباطيل والأوهام والمستحيلات ، ولا أدل على ذلك من زعمهم أن إمامهم الثاني عشر حي منذ أكثر من ألف سنة . ولكنه غاب في سرداب سرّ مَن رأى ، وينتظرون خروجه ويدعون في كتبهم أن يعجل الله فرجه .

(٣) انقطاع الإسناد هو أن يسقط من سند الحديث راو قبل الصحابي أو ذكر فيه راو مبهم، ويشترط فيه أن يكون الراوي الساقط واحداً لا اثنين . وإن كان ما سقط منه اثنين فيجب أن لا يكونا متتابعين . انظر : كتب مصطلح الحديث مثل تدريب الراوي أو نخبة الفكر أو الباعث الحثيث وغيرها .

يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ... »[١].

وأثناء حديثه عن عدالة الصحابة وفضلهم وأنهم كانوا أئمة الهدى بناء على ما تواتر به النقل في كتب الحديث والتفسير والفقه أشار إلى أن ما وضع في مثالبهم من أخبار زائفة وشائعات كاذبة ، إنما هي من قبل الشيعة بقوله : « وإن أصل كل فتنة وبلية هم الشيعة ومن انضوى إليهم »[٢].

وبصدد رده في « منهاج السنّة » على ابن المُطهّر الحلي[٣] الرافضي الذي يزعم في كتابه « منهاج الكرامة » بأن رجال الشيعة ثقات قال : « نحن ننقد رجالنا من أهل السنة والحديث نقداً لا مزيد عليه ، ولنا مصنفات كثيرة جداً في تعديلهم وضعفهم وصدقهم وغلطهم وكذبهم ووهمهم ، لا نحابيهم أصلاً – مع صلاحهم وعبادتهم – ونسقط الاحتجاج بالرجل منهم لكثرة غلطه وسوء حفظه ولو كان من أولياء الله . وأنتم حدّ الثقة عندكم أن يكون إمامياً سواء غلط أو حفظ أو كذب أو صدق ....وغالب ما في أيديكم صحف وأخبار علي ألسنتكم مكذوبة، أو لم تعلم صحتها كدأب أهل الكتابين سواء – اليهود والنصارى – وكذب الرافضة مما يُضرب به المثل ، ونحن نعلم أن الخوارج شرّ منكم ، ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب، لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرّون الصدق ، لهم وعليهم ، وأنتم الصادق فيكم شامة !... فأهل السنّة والحديث لا يرضون بالكذب ولو وافق أهواءهم ، فكم قد روي

---

(١) الذهبي : المنتقي ، ص ١٩ – ٢١ – ٢٣ – ٦٨ .

(٢) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ .

(٣) هو الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي – نسبة إلى الحلّة في العراق – رافضي من الغلاة ، له مصنفات كثيرة منها : « منهاج الكرامة في معرفة الإمامة » ، الذي شنع فيه على الصحابة، وقدح فيهم وخاصة أبي بكر وعمر وعثمان ، فرد عليه ابن تيمية في كتابه القيم « منهاج السنة في نقد كلام الشيعة والقدرية » . توفي عام ٧٢٦هـ (١٣٢٥م) ترجم له : ابن الوردي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ . ابن حجر : « الدرر الكامنة في أخبار المئة الثامنة » ، ج ٢ ، ص ٧١ . وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٢٦٧ .

من فضائل أبي بكر وعمر وعثمان بل ومعاوية وغيرهم أحاديث بالأسانيد يرويها مثل النقّاش[1] والقَطِيعي[2] والثعلبي[3] والأهوازي[4] وأبي نعيم[5]

---

(١) هو محمد بن علي بن عمرو بن مهدي النقاش – نسبة إلى من ينقش السقوف والحيطان – الأصبهاني الحنبلي : من ثقات الحفاظ ، رحل في طلب الحديث فسمع ببغداد والبصرة والكوفة وبمرو وجرجان والدينور وبالحرمين ونيسابور وهمذان وغيرها من الأمصار الإسلامية . قال فيه الذهبي : « الإمام الحافظ البارع الثبت ... كان من أئمة الأثر » . من مصنفاته : « القضاة والشهود » ، . « طبقات الصوفية » ، « الأمالي » . توفي عام ٤١٤ هـ (١٠٢٣م) ترجم له أبو نعيم : « ذكر أخبار أصبهان » ، ج ٢ ، ص ٣٠٨ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج ٣ ، ص ١٠٥٩ . والصفدي : « الوافي بالوفيات » ، ج ٤ ، ص ١١٩ .

(٢) هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك ، أبو بكر القطيعي – نسبة إلى قطعة الدقيق في بغداد – الشيخ العالم المحدث ، قال فيه الدارقطني : ثقة زاهد قديم ، سمعت أنه مجاب الدعوة ، وقال أبو الحسن بن الفرات : هو كثير السماع إلا أنه خلط في آخر عمره . له : « مسند العشرة » . توفي عام ٣٦٨هـ (٩٧٩م) ترجم له الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٤ ، ص ٧٣ . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، ج٢ ، ص ٦ . وابن الأثير : « اللباب في تهذيب الأنساب »، ج٣ ، ص٤٨ . وابن حجر : « لسان الميزان »، ج١، ص ١٤٥. وابن الكيال : « الكواكب النيرات »، ص ٩٢.

(٣) لعله أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أبو إسحاق النيسابوري : مفسر له اشتغال بالتاريخ ، من مصنفاته : « الكشف والبيان في تفسير القرآن » ، « في قصص الأنبياء » ، توفي عام ٤٢٧هـ (١٠٣٥م) ، ترجم له : ابن الأثير : « اللباب » ، ج ١ ، ص ١٩٤ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ١ ، ص ٧٩ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ١٢ ، ص ٤٠ .

(٤) هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد، أبو علي الأهوازي المقرىء المحدث، من كتبه : « شرح البيان في عقود الأيمان » ، « الوجيز في شرح أداء القرّاء الثمانية » . توفي عام ٤٤٦هـ (١٠٧٤م) ، ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج٩ ، ص ٣٤ — ٣٩ . وابن الجزري : « غاية النهاية في طبقات القرّاء » ، ج١ ، ص ٢٢٠ . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، ج ٣ ، ص ٢٧٤ .

(٥) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني أبو نعيم الحافظ الثقة : كان من أهل الصدق =

والخطيب وابن عساكر وأضعافهم ، ولم يقبل علماء الحديث شيئاً ويتبينون الكذب منه ، بل إذا كان في إسناد الحديث واحد مجهول الحال توقفوا في الحديث . وأنتم شرط الحديث عندكم أن يوافق أهواءكم غثّاً كان أو سميناً »(١).

وقال أيضاً في « مجموع الفتاوي » : « إن الرافضة أمة ليس لها عقل صريح ، ولا نقل صحيح ، ولا دين مقبول ، ولا دنيا منصورة، بل هم من أعظم الطوائف كذباً وجهلاً . ودينهم يدخل على المسلمين كل زنديق مرتد ، كما دخل فيهم النُّصيرية والإسماعيلية وغيرهم ، فإنهم يعمدون إلى خيار الأئمة يعادونهم ، ويعمدون إلى الصدق الظاهر المتواتر يدفعونه ، وإلى الكذب المختلق الذي يعلم فساده يقيمونه .... ولهذا كانوا أبهت الناس وأشدهم فرية مثلما يذكرون عن معاوية ... والشيعة لا يكاد يوثق برواية أحد منهم من شيوخهم لكثرة الكذب فيهم ، ولهذا أعرض عنهم أهل الصحيح ، فلا يروي البخاري ومسلم أحاديث عليّ إلا من أهل بيته كأولاده مثل الحسن والحسين ، ومثل محمد بن الحنفية، وكاتبه عبيد الله بن رافع(٢) والحارث

= والأمانة والاجتهاد والصلاح والعبادة ، قال فيه حمزة بن العباس العلوي : كان أصحاب الحديث يقولون : بقي الحافظ أبو نعيم أربع عشرة سنة بلا نظير ، لا يوجد شرقاً ولا غرباً أعلى إسناداً منه ولا أحفظ . من مؤلفاته : « فضائل الخلفاء الأربعة » ، « حلية الأولياء » ، « معرفة الصحابة » ، « صفة الجنّة » ، « المعتقد » ، « فضل العلم » ، « الضعفاء » ، « الأموال » ، « طبقات المحدثين والرواة » ،.... توفي عام ٤٣٠هـ (١٠٣٨م). ترجم له: ابن خلّكان: « وفيات الأعيان »، ج١ ، ص ٩١ ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٧ ، ص ٤٥٣ . « والميزان » ، ج١ ، ص ١١١ . ود . فاروق حمادة : « مقدمة كتاب الضعفاء » لأبي نعيم ، ص ص ٥ – ٢٢ .

(١) الذهبي : المنتقى ، ص ٤٨٠ .

(٢) هو عبيد الله بن أبي رافع المدني ، كان كاتباً لعلي – رضي الله عنه – ، متفق على توثيقه ، وهو من الطبقة الثالثة ، ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٣٨١/١/٣ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣١٦ . وابن حبان : « الثقات » ، ج ٥ ، ص ٦٨ .

التيمي[١] وقيس بن عبّاد[٢] وأمثالهم ، إذ هؤلاء صادقون فيما يروون في علي »[٣] .

وحين ذكرهم ابن قيم الجوزية – رحمه الله – قال : « وأما علي بن أبي طالب فانتشرت أحكامه وفتاويه ، ولكن قاتل الله الشيعة. فإنهم أفسدوا كثيراً من علمه بالكذب عليه ، ولهذا تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله بن مسعود »[٤] .

وتجب الإشارة إلى أن أكثر الرواة الذين ذكروا تلك التهم والمطاعن عن خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، هم من الشيعة . ولم ينقلوا هذه الوقائع عمن شاهدوها ، بل كانت سمعاً على سمع وكذباً على كذب ، فكثيراً ما يروي الراوي الحادثة والواقعة وبينه وبينها عشرات السنين . وهؤلاء الرواة مع كذبهم وكونهم دعاة إلى مذهبهم هم طرف في تلك الوقائع والحوادث حيث يتبعون تلك الشلّة أو الطائفة التي سعّرت نار الفتنة . فهم على شاكلتهم يعملون نفس العمل بالقلم

---

(١) هو الحارث بن سويد التيمي ، أبو عائشة الكوفي : ثقة ثبت ، من أصحاب عبد الله ابن مسعود – رضي الله عنه – توفي بعد عام ٧٠هـ (٦٨٩م) ، ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٩٣ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢٦٩/٢/١ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ١٠٢ .

(٢) هو قيس بن عباد الضبعي البصري ، من أصحاب عبد الله بن مسعود ، ثقة من كبار التابعين ، قدم المدينة في خلافة عمر – رضي الله عنه – أخرج له الستة إلا الترمذي ، توفي عام ٨٥هـ (٧٠٤م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٧ ، ص ١٣١ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣٩٤ . وابن حجر : « التهذيب »، ج ٨، ص٤٠٠ . والخزرجي : « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » ، ص ٢٧٠ .

(٣) ابن تيمية : مجموع الفتاوي ، ج٤ ، ص ٤٧١ ، ج١٣ ، ص ٣١ .

(٤) ابن القيم : أعلام الموقعين ، ج١ ، ص ٢١ .

واللسان الذي سعى به أسلافهم السبئية بالجسد والروح .

وفيما يلي ما قاله علماء الجرح والتعديل في بعض رواة الشيعة ، وهم العمدة للمؤرخين - كغيرهم من الرواة الإخباريين - في سرد روايات وحوادث الفتنة التي وقعت أيام عثمان وعلي - رضي الله عنهما - حيث صبغوها بصبغة خاصة واستغلوها لنشر التشيّع من مدخل التاريخ بعدما خدعوا كثيراً من الناس باسم الدين وحب آل البيت .

وهذه على سبيل المثال ثلاثة تراجم لرواتهم - وهم من رواة تاريخ الطبري - لبيان مدى الضرر الذي ألحقه القوم بالتاريخ الإسلامي، بتشويه أحداثه وتحريف حقائقه . ولمن يريد التوسع في هذا الموضوع ، فكتب الجرح والتعديل مملوءة بتراجم الشيعة . وقد قام أحد الباحثين بجمع تراجم أعيان رواتهم في كتاب سمّاه « رجال الشيعة في الميزان »[1] .

١ - أبو مخنف لوط بن يحيى :

قال فيه أبو حاتم[2]: متروك[3]، وقال الدّارَقُطْني: ضعيف[4]، وقال ابن معين:

---

(١) لمؤلفه عبد الرحمن عبد الله الزرعي ، طبعة دار الأرقم ، الكويت .

(٢) هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي التميمي أبو حاتم الإمام الحافظ الكبير ، من أقران البخاري ومسلم ، قال فيه الخطيب : كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات مشهوراً بالعلم ، مذكوراً بالفضل . وقال اللّالِكائي : كان إماماً عالماً بالحديث حافظاً له متقناً ثبتاً . من كتبه : « طبقات التابعين » ، « تفسير القرآن العظيم » ، « أعلام النبوة » . توفي عام ٢٧٧هـ (٨٩٠م) ، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٢ . ص ٧٣ . والسبكي : طبقات الشافعية ، ج١ ، ص ٢٩٩ . وابن حجر : التهذيب ، ج٩ ، ص ٣١ .

(٣) ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٧ ، ص ١٨٢ .

(٤) الدارقطني : الضعفاء ، ص ٣٣٣ .

ليس بثقة، وقال مرّة: ليس بشيء[1]، وقال ابن عديّ: شيعي محترق صاحب أخبارهم[2]، وقال أبو عبيد الآجُرِّي[3]: سألت أبا حاتم عنه فنفض يده وقال: أحد يسأل عن هذا ؟[4]، وذكره العُقيلي[5] في الضعفاء[6]، وقال الذهبي: إخباري تالف، لا يوثق به[7].

٢ – هشام بن محمد بن السائب الكلبي:

قال أحمد بن حنبل: « إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أحداً يحدث عنه »[8]، وقال الدارقطني: « متروك »[9]. وقال ابن عساكر:

---

(١) ابن معين: « التاريخ »، ج٢ . ص٥٠٠ .

(٢) ابن عدي « الكامل في ضعفاء الرجال »، ج٦، ص٢١١٠ .

(٣) هو محمد بن الحسين بن عبد الله الآجرِّي أبو بكر الحافظ المحدث الفقيه الإخباري، قال فيه الذهبي: كان عالماً عاملاً صاحب سنّة واتباع . له تصانيف منها: « الشريعة »، «أخلاق العلماء » . توفي عام ٣٦٠هـ (٩٧٠م) . ترجم له: الذهبي: «التذكرة»، ج٣ . ص ٩٣٦ . والأسنوي: طبقات الشافعية، ج١، ص ٧٩ .

(٤) ابن حجر: « لسان الميزان »، ج٤، ص ٤٩٢ .

(٥) هو محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقيلي المكِي، أبو جعفر، من حفاظ الحديث، قال فيه الحافظ أبو الحسن بن سهل القطّان: أبو جعفر ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ، وقال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف . من مصنفاته: « الضعفاء » . توفي عام ٣٢٢هـ (٩٣٤م) . ترجم له: الذهبي: « التذكرة »، ج٣، ص٨٣٣ . والصفدي: « الوافي بالوفيات »، ٢٩١/٤ . وابن العماد: « شذرات الذهب »، ج٢، ص٢٩٥ .

(٦) العقيلي: الضعفاء الكبير، ج٤، ص ١٨ .

(٧) الذهبي: الميزان، ج٣، ص ٤١٩ .

(٨) أحمد بن حنبل: « العلل »، ج١، ص ٢١٩ .

(٩) الدارقطني: « الضعفاء »، ص ٣٨٧ .

« رافضي ليس بثقة »[١]، وقال العقيلي : « فيه ضعف »[٢]، وذكره ابن الجارود[٣] وابن السكن[٤] وغيرهم في الضعفاء. واتهمه الأصمعي[٥]، وقال ابن

(١) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٠ ، ص ١٠١ .

(٢) العقيلي : « الضعفاء الكبير » ، ج٤ ، ص ٣٣٩ .

(٣) هو عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري أبو محمد الإمام الحافظ . قال فيه الذهبي : « كان من أئمة الأثر » له « المنتقى في السنن » لا ينزل فيه عن رتبة الحسن إلا في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد » . ومن كتبه كذلك : « الجرح والتعديل لأصحاب الحديث » ، « الأسماء والكنى » ، توفي عام ٣٠٧هـ (٩١٩م) . ترجم له: أبو نعيم: « ذكر أخبار أصبهان » ، ج١ ، ص١١٧ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٤ ، ص ٢٣٩ ، و « تذكرة الحفاظ » ، ج٣ ، ص ٧٩٤ . والصفدي : « الوافي بالوفيات » ، ج٧ ، ص ٢١٥ . ومحمد بن جعفر الكتاني : « الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة » ، ص ٢٥ .

(٤) هو سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي ، أبو علي الحافظ الحجة ، كان من الأئمة الحفاظ ، من مؤلفاته « الصحيح المنتقى » في الحديث ، توفي عام ٣٥٣هـ (٦٩٤م) . ترجم له : ابن عساكر : « تاريخ دمشق » : (تهذيب بدران) ج٦ ، ص ١٥٤ . والذهبي : « التذكرة » ، ج٣ ، ص ٩٣٧ . والكتاني : « الرسالة المستطرفة » ، ص ٢٠ .

(٥) ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج٦ ، ص ١٩٧ .
والأصمعي هو : عبد الملك بن قريب أبو سعيد البصري الشاعر الإخباري اللغوي الحافظ أحد الأعلام . قال أبو داود : صدوق ، وقال ابن معين : لم يكن ممن يكذب . وقال ابن شيبة : سمعت الأصمعي يقول : أحفظ ستة عشر ألف أرجوزة . له تصانيف كثيرة في اللغة والأدب والتاريخ والنوادر ، فقد كان كثير التطواف في البوادي بين الأعراب ، يتلقي أخبارهم ونوادرهم، ويتحف بها الخلفاء ، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة . من مؤلفاته : « الإبل » ، « خلق الإنسان » ، « الخيل » ، « المترادف » ، « الأضداد » ،« شرح ديوان ذي الرمة » ، « جزيرة العرب » ، كتاب « مياه الأرض » ، كتاب « الخراج » ، « النسب » . توفي عام ٢١٥هـ (٨٣١م) . ترجم له الصيرافي : « أخبار النحويين البصريين » ، ص ٥٨ . وابن النديم : « الفهرست » ، ص ٦٠ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ٤١٠/١٠ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ١٧٦/١٠ .

حبان[1]: « يروي عن أبيه ومعروف مولى سليمان والعراقيين العجائب والأخبار التي لا أصول لها .... وكان غالياً في التشيّع ، أخباره في الأغلوطات أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفها »[2]. وقال ابن عدي : « هشام الكلبي الغالب عليه الأسمار ، ولا أعرف له في المسند شيئاً وأبوه أيضاً كذّاب[3]. وقال يحيى - ابن معين - « ليس بشيء ، كذاب ساقط »[4]، وقال الحافظ الذهبي : « هشام لا يوثق به »[5].

٣ - جابر بن يزيد الجُعفي :

قال ابن معين : « وكان جابر كذاباً » ، وقال في موضع آخر : « لا يكتب حديثه ولا كرامة »[6]. وقال زائدة[7]: « أما الجعفي فكان والله

(١) هو محمد بن حِبّان بن أحمد بن معبد التميمي أبو حاتم البستي : المؤرخ الجغرافي الرحالة المحدث ، قال ياقوت : أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره . وقال فيه الحاكم : كان ابن حبّان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والمواعظ، ومن عقلاء الرجال . ومن تصانيفه : « المسند الصحيح » ، « علل أوهام أصحاب التواريخ » ، « الصحابة » ، « التابعين » ، « أتباع التابعين » ، « أتباع التبع » ، « غرائب الأخبار » ، « أسامي من يعرف بالكنى » ، « وصف العلوم وأنواعها » ، « روضة العقلاء » في الأدب ، « المعجم » على المدن . توفي عام ٣٥٤هـ (٩٦٥م) . ترجم له : ياقوت : « معجم البلدان » ، ج١ ، ص ٥١٤ . والذهبي : « الميزان » ، ج٣ ، ص ٥٠٦ - ٥٠٨ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٢ ، ص ١٤١ .

(٢) ابن حبان : « المجروحين » ، ج٣ ، ص ٩١ .

(٣) ابن عدي : « الكامل في ضعفاء الرجال » ، ج ٧ ، ص ٢٥٦٨ .

(٤) رواه ابن حجر نقلاً عن ابن معين ، انظر : « لسان الميزان » ، ج٦ ، ص ١٩٧ .

(٥) الذهبي : « الميزان » ، ج٤ ، ص ٣٠٥ .

(٦) ابن معين : « التاريخ » ، ج ٣ ، ص ٣٦٤ .

(٧) هو زائدة بن قدامة الثقفي الكوفي ، أبو الصليت الحجة الإمام ، قال أبو حاتم الرازي : ثقة صاحب سنّة . وقال أبو أسامة : كان من أصدق الناس وأبرهم ، وقال أبو داود الطيالسي: كان لا يحدث صاحب بدعة ، توفي عام ١٦١هـ (٧٧٧م) . ترجم له: =

كذاباً يؤمن بالرجعة »[١]. وقال أبو حنيفة : « ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ، ما أتيته بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بأثر »[٢]. وقال النسائي : « متروك »[٣] . وقال أبو داود : « ليس عندي بالقوي في حديثه »[٤]. وقال الشافعي : سمعت سفيان بن عيينة[٥] يقول : « سمعت من جابر الجعفي كلاماً فبادرت خيفة أن يقع علينا السقف »[٦]. وقال يحيى بن يعلى[٧]: سمعت زائدة يقول : جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي – ﷺ –[٨]. وقال ابن حِبّان : كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ ، كان يقول : إنّ علياً يرجع للدنيا[٩]. وقال الجوزجاني : كذاب[١٠] .

= العجلي : « تاريخ الثقات »، ص ١٦٣. والذهبي : « التذكرة »، ج ١، ص ٢١٥ . وابن حجر : « التقريب » ، ج١ ، ص . ٢٥٦ .

(١) ابن معين : « التاريخ » ، ج ٣ ، ص ٢٨١ .

(٢) الذهبي : « الميزان » ، ج١ ، ص ٣٨٠ .

(٣) النسائي : كتاب « الضعفاء والمتروكين » ، ص ٧١ .

(٤) الآجري : « السؤالات » . ص ١٨٠ .

(٥) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ، أبو أحمد ، العلامة الحافظ ، قال فيه الذهبي : وكان إماماً حجة واسع العلم كبير القدر ... اتفقت الأئمة على الاحتجاج به لحفظه وأمانته . وقال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز . من مؤلفاته : « الجامع » ، في الحديث والتفسير . توفي عام ١٩٨هـ (٨١٤م) . ترجم له : أبو نعيم : « الحلية » ، ج٧ ، ص ٢٧٠ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٩ ، ص ١٧٤ . والذهبي : « التذكرة » ، ج١ ، ص ٢٦٢ .

(٦) ابن حجر : « التهذيب » ، ج٢ ، ص ٤٩ .

(٧) هو يحيى بن يعلى المحاربي ، أبو زكريا الكوفي ، قال ابن أبي حاتم : ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات ، توفي عام ٢١٠هـ (٨٢٥م) . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل »، ج ٩، ص ١٩٦. والبخاري : « التاريخ الكبير »، ٣١١/٤/٢. والذهبي: « الميزان » ، ج٤ ، ص ٤١٥ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١١ ، ص ٣٠٣ .

(٨) الذهبي : « الميزان » ، ج١ ، ص ٣٨٣ .

(٩) ابن حبان : « المجروحين » ، ج١ ، ص ٢٠٨ .

(١٠) الجوزجاني : « أحوال الرجال » ، ص ٥٠ .

□ المبحث الثاني □

○ منهج دراسة التاريخ الإسلامي ○

○ أولاً : منهج التوثيق وإثبات الحقائق .

أ - دراسة السند :

الإسناد لغة هو المعتمد[1] ، وسمي كذلك لأن المتن يشتد إليه ويعتمد عليه[2]. أما في الاصطلاح فهو سلسلة الرواة الذين نقلوا الخبر واحداً بعد واحد إلى أن يصلوا بالرواية إلى مصدرها الأصلي[3] .

ويُعتبر الإسناد في المنهج الإسلامي العمود الفقري للخبر ، فهو الوسيلة لنقد الأخبار ، إذ بمعرفة النقلة يعرف قيمة الخبر . والإسناد المتصل الصحيح من خصائص الأمة الإسلامية ، وميزته أنه يعطي طمأنينة وثقة بما يتم نقله عن هذا الطريق ، إذ يمثل شهادة مجموعة من الرجال العدول الثقات الضابطين . مما يؤكد صحة الخبر المنقول وضبطه .

وميزة السند أيضاً أن الروايات المسندة أفضل بكثير من الروايات والأخبار غير المسندة ، لأن فيها ما يدلُّ على أصلها ، ويمكن التحكّم في نقدها

---

(١) الفيروزآبادي : « القاموس المحيط » .

(٢) محمود الطحان : « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » ، ص ١٥٧ .

(٣) فاروق حمادة : « المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل » ، ص ٢٣١ .

وفحصها بصورة أفضل من الأخبار الخالية من السند[1] . وهكذا يبقى الهدف من السند هو تصحيح النصوص والأخبار، ومحاربة الوضع والكذب فيها .

ولأهمية الإسناد فإنّ استعماله لم يعد قاصراً على الحديث النبوي ، وإنّما شاع استعماله في علوم أخرى كالتفسير والتاريخ والأدب حتى صار يمثل الصفة الغالبة على منهج تدوين العلوم الإسلامية المختلفة .

وفي مجال التاريخ لما كان ذكره يساعد على التحقق من صحة الرواية ونقد الأخبار ، فلذلك حافظ عليه العلماء الأعلام الذين قاموا بالجمع والتدوين سواء في السيرة النبوية أم في الأخبار التاريخية : كما فعل أبان بن عثمان[2] وعروة بن الزبير[3] والزُّهري وخليفة بن خياط[4] ويعقوب بن سفيان

---

(١) أكرم ضياء العمري : دراسات تاريخية ، ص ٢٦ .

(٢) هو أبان بن عثمان بن عفان الفقيه الأمير المتوفى عام ١٠٥هـ (٧٢٣م) ، كان من رواة الحديث الثقات ومن فقهاء المدينة ، وكان من أوائل من كتبوا في السيرة النبوية والمغازي ، لكن مؤلفه في السيرة مفقود ، ولم يقتبس عنه من المؤرخين في المغازي إلا اليعقوبي . وقد لعب أبان دوراً سياسياً حيث عين والياً على المدينة المنورة سنة ٧٥هـ (٦٩٤م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٥ ، ص ١٥١ . وخليفة : « الطبقات » ، ص ٢٤٠ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ٤ ، ص ٣٥١ .

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام – رضي الله عنه – أبو عبد الله : كان أحد الفقهاء السبعة بالمدينة . قال فيه ابن سعد : كان عروة ثقة ، ثبتاً ، مأموناً ، كثير الحديث ، فقيهاً ، عالماً . وقال العجلي : عروة بن الزبير تابعي ثقة ، رجل صالح ، لم يدخل في شيء من الفتن . وكان محدثاً، علم تلامذة الحديث، وقدم لهم أيضاً معارفه عن حوادث صدر الإسلام . وقد وصلت إلينا كتبه في مؤلفات ابن إسحاق والواقدي والطبري ، وهي أقدم ما وصل إلينا مدوّناً عن سيرة رسول الله- ﷺ- توفي عام ٩٣هـ (٧١٢م) ترجم له: ابن سعد: «الطبقات»، ج ٥، ص ١٧٨. والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج١، ص٣٦٤ – ٥٥٠ . وابن الجوزي : « صفة الصفوة » ، ج ٢ ص ٤٧ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ٤/٤٢١ . وفؤاد سزكين : « تاريخ التراث العربي » ، ١/٢/٧٠ .

(٤) هو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري ، أبو عمرو النسابة الإخباري المحدث ، كان من الثقات ومن متيقظي رواة الحديث . قال ابن خلّكان =

الفَسَوي[1] وأبو زُرعَة الدّمشقي[2] والطّبري وغيرهم .

وقد بدأ الاهتمام بالإسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة ، وذلك في أعقاب الفتنة التي شهدها صدر الإسلام في عهد عثمان - رضي الله عنه - وترتّب عليها ظهور الفرق ذات الآراء السياسية المتعارضة والأهواء المذهبية المتعصّبة ، ففشا الكذب وظهر الوضع ، ولجأ أتباع هذه الفرق إلى الوضع في الحديث وفي الأخبار . وهذا ما جعل العلماء يؤكدون على ضرورة التثبّت في مصادر الرواية، ويسألون عن الرجال الذين اشتركوا في نقلها ، خصوصاً وأن القرآن الكريم والسنّة النبوية يأمران بالتبيّن والتثبّت في خبر الفاسق دون العدل الثقة

= في ترجمته : كان حافظاً عارفاً بالتواريخ وأيام الناس غزير الفضل . وقال ابن الأثير : كان فاضلاً عارفاً بأيام الناس . ووصفه ابن كثير بأنه أحد أئمة التاريخ . من تصانيفه : « الطبقات » ، « التاريخ » ، « طبقات القراء » ، « تأريخ الزمنى والعرجان والمرضى والعميان » . توفي عام ٢٤٠هـ (٨٥٤ م) . ترجم له : البخاري : التاريخ الكبير ، ١/٢ /١٩٣ . وابن الأثير : « اللباب في تهذيب الأنساب » ، ج ٢ ، ص ٣٤٤ . وابن خلّكان: « وفيات الأعيان »، ج٢ ، ص٢٤٣ . والذهبي: « تذكرة الحفاظ » ، ٤٣٦/٢ . وابن كثير : « البداية » ، ٢٢٢/١٠ .

(١) هو يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي - نسبة إلى فسا بإيران - أبو يوسف الإمام الحافظ الحجة ، قال أبو زرعة الدمشقي : قدم علينا رجلان من نبلاء الرجال ، أحدهما وأجلهما يعقوب بن سفيان أبو يوسف، يعجز أهل العراق أن يروا مثله رجلاً . له من الكتب : « التاريخ الكبير » ، « المعرفة والتاريخ » . توفي عام ٢٧٧ هـ (٨٩٠م) ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٩ ، ص ٢٠٨ . وابن أبي يعلى: «طبقات الحنابلة»، ج١، ص٤١٦. والذهبي: « تذكرة الحفّاظ »، ج٢، ص ٥٨٢ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ٥٩/١١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١١ ، ص ٣٨٥ .

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري أبو زرعة الدمشقي ؛ من العارفين بالحديث ورجاله وعلله ، له : « التاريخ » ، « علل الرجال » . قال ابن أبي حاتم : كان ثقة صدوقاً . وقال فيه الذهبي : جمع وصنف ، وذاكر الحفاظ ، وتميّز ، وتقدم على أقرانه لمعرفته وعلو إسناده . توفي عام ٢٨٠هـ (٨٩٣م) . ترجم له : =

حتى لا يصاب أحد بجهالة أو ظلم أو قالة سوء . قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾[١]. وجاء في حديث رسول الله - ﷺ - : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث »[٢] وقوله : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع »[٣].

وفي شأن الإسناد قال ابن سيرين[٤]: « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلمّا وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم، فلينظر إلى أهل السنة فيأخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يأخذ حديثهم[٥] .

= ابن أبي حاتم « الجرح والتعديل » ، ج ٥ ، ص ٢٦٧ . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، ج ١ ، ص ٢٠٥ . والذهبي : « التذكرة » ، ج ٢ ، ص ٦٢٤ . وابن حجر : « التهذيب » ، ٢٣٦/٦ .

(١) الآية ٦ ، من سورة الحجرات .

(٢) متفق عليه ، رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الأدب ، ج ٧ ، ص ٢٨٨ ، ومسلم في الجامع الصحيح ، كتاب البر والصلة ، ج ١٦ ، ص ١١٨ .

(٣) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٤) هو محمد بن سيرين الأنصاري البصري أبو بكر : من جلّة التابعين ،وكان فقيهاً إماماً غزير العلم ثقةً ثبتاً ، علامة في التعبير ، رأساً في الورع ، قال عمرو بن علي الفلاس : أصح الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي ، وقال ابن سعد : كان ثقةً مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير العلم ورعاً . وثقه أحمد وابن معين والعجلي . توفي عام ١١٠هـ (٧٢٩م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٧ ، ص ١٩٣ . والعجلي: « تاريخ الثقات »، ص ٤٠٥. وأبو نعيم: « الحلية »، ج ٢ ، ص ٢٦٣ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، وابن حجر : التهذيب : ج ٩ ، ص ٢١٤ .

(٥) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ، ج ١، ص٨٤. ورواه الجوزجاني في « أحوال الرجال »، ص٣٥ - ٣٦ .

وهكذا فإن ابن سيرين جعل قيام الفتنة بداية التفتيش عن الإسناد لتوثيق الأحاديث والأخبار ، وقبل ذلك لم يكن يتشدد في السؤال عن الأسانيد ، بل كانت الرواية تقبل، وإن كانت مرسلة ثقة بالرواة .

ومما يدل على هذا قول ابن عباس - رضي الله عنه - : «إنا كنا نحدث عن رسول الله - ﷺ - إذ لم يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه » .[1] فعبّر ابن عباس هنا عن الفتنة بقوله ركوب الناس الصعب والذلول ، ولذا كان لا يقبل إلا ما يعرف .

وقال ابن المبارك : « الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء »[2] . وقال الحاكم[3] متعقباً : « فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام وتمكن أهل الإلحاد والبدع

---

(١) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ، ج١ ، ص ٨٤ . ورواه الجوزجاني في أحوال الرجال ، ص٣٥ - ٣٦ .

(٢) المصدر نفسه ، باب بيان الإسناد من الدين ، ج ١ ، ص ٨٧ .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بالحاكم ، أحد حفاظ الحديث ، وكان يقوم بدور السفارة بين ملوك بني بويه والسمانيين . قال فيه الذهبي : وقد قال ابن طاهر : سألت أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري عن الحاكم. فقال : إمام في الحديث ، رافضي خبيث ، قلت - أي الذهبي - : الله يحب الإنصاف ، ما الرجل برافضي بل شيعي فقط . من كتبه : « المستدرك على الصحيحين » ، « تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم » ، « معرفة علوم الحديث » ، « تراجم الشيوخ » ، « تاريخ نيسابور » ، قال السبكي : وهو عندي من أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة ، ومن نظر فيه عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها ، توفي عام ٤٠٥هـ (١٠١٤م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد »، ج٥ ، ص ٤٧٣ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٣ ، ص ١٠٣٩ . « الميزان » : ج٣ ، ص ٦٠٨ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٣ ، ص ٦٤ .

بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد ، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد كانت بتراء »[١].

وقد اتخذت جهود العلماء المسلمين لمقاومة الكذب في الخبر جانبين : جانباً نظرياً ، وهو وضعهم للقواعد الدالة على الكذب ، وجانباً عملياً ، وذلك ببيانهم الأشخاص المتهمين بالكذب وتعريف الناس بهم ليحتاط منهم . ففي الجانب النظري بلغ المنهج النقدي عند العلماء المسلمين في وضع قواعد علم الرواية من الدقة والإحكام أرقى ما يمكن أن تصل إليه الطاقة البشرية والمقدرة الإنسانية . ويكفي لمعرفة دقة المنهج العلمي الذي اتبعه العلماء المسلمون أصحاب هذا الفن الاطلاع على ما كتبوه في قواعد الجرح والتعديل ، ومعنى ألفاظهما ، ومراتب هذه الألفاظ من أعلي مراتب التعديل إلى أدنى مراتب الجرح ، وشروط قبول الرواية ، حيث اشترطوا في من تقبل روايته شرطين أساسيين وهما :

أ – العدالة : ويعنون بها أن يكون الراوي : مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، صادقاً ، بريئاً من أسباب الفسق ، سليماً من خوارم المروءة .

ب – الضبط : وهو إتقان ما يرويه الراوي ، حافظاً لروايته إن روى من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن روي من الكتاب ، عالماً بمعنى ما يرويه ، متيقظاً غير مغفل .

فمن قواعد الرواية كراهة النقل من الضعفاء واختيار السماع من الأمناء ، واشتراط الصدق ، وأن السّفه والكذب يوجبان إسقاط العدالة ، وترك السماع ممن اختلط وتغيّر ، ومن غلب على حديثه وروايته الشواذ والمناكير والغرائب لا يحتج بروايته ، وترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالباً

---

(١) الحاكم : « معرفة علوم الحديث » . ص ٦ .

على روايته ، وردّ حديث أهل الغفلة ومن عرف بالتساهل في روايته ، وكراهية الرواية عن أهل المجون والخلاعة[١] .

أما الجانب العملي المتمثل في بيان الرواة والتعريف بهم ، فقد ألّف العلماء المتخصصون عدداً كبيراً من المؤلفات منها ما أفرد لذكر الثقات ، ومنها ما أفرد للضعفاء ، ومنها ما جمع بين الثقات والضعفاء ، مع ذكر ألفاظ الجرح والتعديل المنطبقة على كل راوٍ . وفيما يأتي بعض الأمثلة على أصناف هذه الكتب .

أ - كتب الثقات :

كتاب الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العِجْلِي[٢] .

كتاب الثقات لعمر بن أحمد بن شاهين[٣] .

---

(١) في شروط وقواعد الرواية ، انظر : الخطيب البغدادي : « الكفاية في علم الرواية » ، والقاضي عياض : « الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع » ، وابن الصلاح : « معرفة علوم الحديث » ، المعروف « بمقدمة ابن الصلاح » ، وابن حجر : « نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر » . والسبكي : « قاعدة في الجرح والتعديل » و « قاعدة في المؤرخين » . وظفر أحمد التهانوي : « قواعد في علوم الحديث » ، والقاسمي : « قواعد التحديث » .

(٢) هو أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الإمام الحافظ : من الحفاظ المتقنين ومن ذوي الورع والزهد ، قال ابن ناصر الدين : كان إماماً حافظاً قدوة من المتقنين ، وكان يعد كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وكتابه في الجرح والتعديل يدل علي سعة حفظه وقوة باعه الطويل ، له : « تاريخ الثقات » ، « الجرح والتعديل » . توفي عام ٢٦١هـ (٨٧٥م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ٤ ، ص ٢١٤ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » : ج ٢ ، ص ٥٦٠ .

(٣) هو عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين أبو حفص الحافظ الواعظ ، له : « التفسير » ، « السنة » ، « الثقات » ، « الأفراد » ، « ناسخ الحديث ومنسوخه » ، « كشف المماليك » ، توفي عام ٣٨٥هـ (٩٩٥م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، =

ب - كتب الضعفاء :

كتاب الضعفاء الصغير والضعفاء الكبير لمحمد بن إسماعيل البخاري .

كتاب الضعفاء والمتروكين لأبي زرعة الرّازي[1] .

ج - الكتب الجامعة بين الثقات والضعفاء :

الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي[2] .

تواريخ الإمام البخاري الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير .

ومما لا شك فيه أن المصنّفات في قواعد الرواية وفي الرجال قدمت خدمة جليلة للسنّة المطهرة ، ويمكن الاستفادة منها في حقل التاريخ الإسلامي إلى

= ج ١١ ، ص ٢٦٥ ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، ج ٤ ، ص ٢٨٣ . ومحمد ابن جعفر الكتاني : الرسالة المستطرفة ، ص ٢٩ .

(١) هو عبيد الله بن عبد الكريم المخزومي أبو زرعة الرازي ، أحد الأئمة الحفاظ . قال أبو حاتم : إمام ، وقال الخطيب : كان إماماً ربانيّاً حافظاً مكثراً صادقاً . وقال ابن حبان : كان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع والمواظبة على الحفظ والمذاكرة وترك الدنيا وما فيها . وقال محمد بن جعفر بن حمكويه : قال أبو زرعة : أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان قل هو الله أحد . توفي عام ٢٦٤هـ (٨٧٨م) ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج١ ، ص ٣٢٨ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٠ ، ص ٣٢٦ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١٠ ، ص ٣٠ .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم التميمي الحنظلي الرازي أبو محمد الحافظ الإمام الناقد ، قال فيه أبو يعلي الخليلي : أخذ علم أبيه وأبي زرعة ، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال ، صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين ، وكان زاهداً يعدّ من الأبدال . وقال الذهبي : كتابه في الجرح والتعديل يقضي بالمرتبة المنيفة في الحفظ ، وكتابه في التفسير عدة مجلدات ، وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته . ومن كتبه أيضاً : « علل الحديث » ، « الكنى » ، « المراسيل »،توفي عام ٣٢٧هـ (٩٣٨م) ترجم له ابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، ج ٢ ، ص ٥٥ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » . ٨٢٩/٣ .

حد ما ، إذ تكشف النقاب عن قواعد التحديث وأحوال الرواة، لتمييز القوي من الضعيف والصادق من الكاذب ، وبذلك يمكن للباحث أو المؤرخ أن يعرف لكل خبر قيمته ، فيستبعد الأخبار الضعيفة والموضوعة وينبّه عليها ليتجنّبها الناس ، ويستخرج الروايات الصحيحة ويبيّنها ، خصوصاً وأن الهدف من الدراسات التاريخية هو إبراز الحقائق التي تعتبر هدفاً منشوداً يتوخّاه كل باحث نزيه .

ب - دراسة المتن :

المتن لغة ما صلب وارتفع من الأرض[1] واصطلاحاً ما ينتهي إليه السند من الكلام بمعنى نصّ الخبر .

ويراد بدراسة المتن دراسة النصّ من جوانب متعددة ، منها ما يهدف إلى التأكد من صحّة النصّ بأن لا يخالف الأصول الشرعية والقواعد المقرّرة ، أو يخالف طبيعة العصر المتحدث عنه وأعراف الناس وعاداتهم وقيمهم ، أو يخالف طبائع الأشياء والمعلومات التاريخية المستفيضة ، أو يشتمل علي أمر منكر أو مستحيل ، إلي غير ذلك من الأمور . ومنها ما يهدف إلى فهم النصّ وفقهه ، سواء فهم أحكامه ودلالتها أو فهم لغته وألفاظه .

وجدير بالذكر أن جهود العلماء المسلمين لم تكن منصبّة فقط على نقد السَّند ، وإنما كانت منصبّة أيضاً على المتن ، لأنّ العلّة[2] كما تكون في السند قد تكون في المتن ، على أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن ، وكذلك لا يلزم من صحة السند صحة المتن ؛ فقد يكون السند ضعيفاً والمتن صحيحاً لوروده من طرق أخري تشهد بصحته ، كما أنه قد يصح السند ولا يصح

(١) الفيروزآبادي : « القاموس المحيط » .

(٢) العلة سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث مع ظهور السلامة منه ، انظر : ابن المديني : « علل الحديث ومعرفة الرجال » ، ص ١٠ .

المتن لشذوذ أو علّة قادحة فيه[1] .

ولذلك أصّلوا في هذا الشأن منهجاً علمياً دقيقاً ، فهم لا يحكمون بالضعف على كل أخبار راو ضعيف ، فقد يكون مصيباً أو صادقاً في رواية ما بعينها ، وفي هذا ردّ للحق ، إذ قد يصيب الضعيف، وقد يهم الصادق .

ولهذا يستشهد علماء الحديث في بعض الأحيان بأحاديث في أسانيدها ضعفاء – لكنهم غير متّهمين بالكذب والوضع – عند ثبوت متن الحديث أو أصل الخبر من غير تلك الطريق .

وهذا يعني أنهم نظروا إلى متن الحديث كما نظروا إلى سنده ، إذ قبول ذلك المتن بذلك الإسناد على ما فيه من ضعف يدل دلالة واضحة على عمق نظرهم في نقد النصوص ، وأن الإسناد الضعيف لا يمنعهم من قبول المتن الصحيح أو المعروف من طريق آخر[2] .

وقد كان منهج الصحابة – رضوان الله عليهم – التثبّت في الرواية والتأكد من صحة النص مع أنهم لا يتهمون رواتها بالكذب .

فهذا أبو بكر الصديق – رضي الله عنه – حين سئل عن الجدّة هل ترث ؟ فأجابه المغيرة بن شعبة – رضي الله عنه – أنها ترث السدس ، فطلب منه أن يأتيه بشاهد ، فشهد محمد بن مسلمة – رضي الله عنه –[3] .

وكذلك اعتذر عمر بن الخطاب من أبيّ بن كعب – رضي الله عنهما – عندما حدّثه بحديث ، فطلب منه أن يأتيه ببيّنة على ما يقول ، فلما أتاه بذلك قال له : أما إني لم أتهمك، ولكني أحببت أن أتثبّت[4] .

وفيما استدركته عائشة – رضي الله عنها – على الصحابة أنها سمعت

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠ .
(٢) ... مسعر الدميني : « مقاييس نقد متون السنة » . ص ١١٣
(٣) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج١ ، ص ٢ .
(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٨ .

حديث عمر بن الخطاب وابنه عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - قال : « إن الميت ليعذّب ببكاء أهله عليه » . فقالت : رحم الله عمر ، والله ما حدّث رسول الله - ﷺ - أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد ، ولكن قال : « إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه » ، وقالت : حسبكم القرآن : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾[1] .

وفي رواية مسلم أنها قالت : « إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذّبين ، ولكن السمع يخطيء »[2] .

وبالنظر إلى نقد المتون عند الصحابة والفقهاء والمحدّثين يلاحظ في هذا الباب تأصيلهم لبعض المقاييس لنقد النص كعرضهم المتن على القرآن ، فإذا خالفه مخالفة لا يمكن معها الجمع حكموا بردّه إذا تعذر تأويله أو توجيهه ، ثم عرض السنّة بعضها على بعض ، حيث كان المحدثون يعرضون الروايات الواردة في موضوع واحد بعضها على بعض . ويظهر لهم من هذه المقابلة عدة نتائج تلعب دوراً في تصحيح النص مما يمكن أن يعلق به من زيادات أو إدراجات الرواة وأوهامهم . كما كان من مقاييسهم ردّ المتن إذا تعارض مع الأصول الشرعية المقرّرة، وما عرف من أحكام الدين ، وكذا استعمال النظر العقلي والمعلومات التاريخية الثابتة في نقد بعض المتون[3] .

ومثال ذلك ما حدث في عام ٤٤٧هـ (١٠٥٥م) أن أظهر بعض اليهود كتاباً ، وزعموا أنه كتاب رسول الله - ﷺ - لإسقاط الجزية عن أهل خيبر ، وفيه شهادة بعض الصحابة - رضي الله عنهم - فلما رفع الكتاب إلى وزير الخليفة القائم العباسي[4] . أحاله علي المؤرخ الحافظ الحجّة أبي بكر

(١) رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الجنائز ، ج٢ ، ص ٨١ .

(٢) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، كتاب الجنائز ، ج٦ ، ص ٢٣٢ .

(٣) انظر الدميني : « مقاييس نقد متون السنة » ، ص ٩٥ - ١٨٣ - ٢٠٧ .

(٤) هو عبد الله بن أحمد القادر بالله العباسي أبو جعفر الملقب بالقائم بأمر الله ، من خلفاء بني العباس ، ولي الخلافة عام ٤٢٢هـ (١٠٣٠م) ، وكان معروفاً بالورع والعدل =

الخطيب البغدادي ، فتأمله ثم قال : هذا مزوّر . فقيل : من أين لك هذا ؟ قال : فيه شهادة معاوية ، وهو إنما أسلم عام الفتح (سنة ٨هـ) ، وفتح خيبر كان سنة (٧هـ) ، وفيه شهادة سعد بن معاذ ، وهو قد مات يوم بني قريظة (سنة ٥هـ) قبل فتح خيبر بسنتين[*] .

وهكذا تمكن الخطيب البغدادي بفضل استعانته بالمعلومات التاريخية الثابتة من اكتشاف تزوير نص هذه الوثيقة ، واعتمد الوزير ما قاله المؤرخ ، ولم يجز اليهود على ما في كتابهم .

وينطبق على هذا الحادث وأشباهه ما سبق أن قاله سفيان الثوري[(١)] : « لمّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ »[(٢)] .

ومما يلاحظ أن القواعد التي وضعها العلماء المسلمون للتوصّل إلى معرفة النص الصحيح – وإن كانت في الأصل خاصة بالحديث النبوي – صالحة للتطبيق في مختلف العلوم الإسلامية ، وخاصة التاريخ الإسلامي ، لأن المؤرخين الأوائل نسجوا على منوال المحدّثين في طريقة العرض وسرد الروايات بالأسانيد ، كما أن التأريخ عبارة عن أخبار ووثائق ونصوص لا طريق للتثبّت من صحتها إلا بتطبيق هذه القواعد المنهجية .

= والرفق بالرعية وله عناية بالعلم، توفي عام ٤٦٧هـ (١٠٥٧م) ، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٩ ، ص ٣٩٩ . وابن الأثير : « الكامل في التاريخ » ، ج٩ ، ص ٤١٧ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج١٢ ، ص ٣١ .

(*) ابن الجوزي: « المنتظم » ، ج٨ . ص ٢٥٦ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ٢٨٠/١٨ ، وابن القيم : « المنار المنيف » ص ٣٧ –٣٩ .

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي : العالم الزاهد الفقيه الورع المحدث الحجة ، راوده بعض خلفاء بني العباس أن يلي لهم أعمالاً فأبى ، توفي عام ١٦١هـ (٧٧٨م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ، ص٣٧١ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٩ ، ص ١٥١ . وابن حجر : « التهذيب » ج٤ ، ص ١١١ .

(٢) ابن الصلاح : « المقدمة » ، ص ٥٧٧ . والسخاوي : « الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ » ، ص ٣٩٠ .

وقد أدرك عدد من المؤرخين المعاصرين إيجابيات هذا المنهج ودقة قواعده النقدية ، فدعوا في مؤلفاتهم إلى الاقتداء به ، واقتبسوا فصولاً من مؤلفات علماء المصطلح مثل الخطيب البغدادي وابن عبد البرّ(*) وابن الصلاح(1) وغيرهم ، بل قد عنون أحدهم - وهو نصراني - لكتابه باسم المصطلح الذي يستعمله علماء الحديث(2) .

ج - شروط الرواية المقبولة :

من العسير تطبيق منهج النقد عند المحدّثين بكل خطواته على جميع الأخبار

(*) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النميري القرطبي المالكي أبو عمر الحافظ المؤرخ الأديب ، ولي القضاء في الأندلس ، قال فيه أبو الوليد الباجي : أبو عمر أحفظ أهل المغرب ،.... لم يكن بالأندلس مثله في الحديث ، وقال الحميدي : أبو عمر فقيه حافظ مكثر ، عالم بالقراءة وبالخلاف وبعلوم الحديث والرجال ، قديم السماع ، يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمة الله عليه . من تصانيفه : « جامع بيان العلم وفضله » ، « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد »، « الاستيعاب » في تراجم الصحابة ، « بهجة المجالس وأنس المجالس » في الأدب ، « الدرر في اختصار المعاني والسير » ، « القصد الأمم في أنساب العرب والعجم » ، توفي عام ٤٦٣هـ (١٠٧١م) . ترجم له : ابن بشكوال : « الصلة » ، ج ٢ ، ص ٦١٦ . وابن عميرة : « بغية الملتمس » ، ص ٤٧٤ ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ١٨ ، ص ١٥٣ .

(١) هو عثمان بن عبد الرحمن النصري الشهرزوري الكردي ، أبو عمر تقي الدين المعروف بابن الصلاح المحدث الفقيه المفسر ، كان يلي التدريس بالمدرسة الصلاحية ببيت المقدس ثم بدار الحديث بدمشق. من تصانيفه : « الأمالي » ، « فوائد الرحلة » ، « أدب المفتي والمستفتي » ، « محاسن الاصطلاح » المعروف بـ « مقدمة ابن الصلاح » . توفي عام ٦٤٣هـ (١٢٤٥م). ترجم له: ابن خلّكان: « وفيات الأعيان »، ج٣، ص٢٤٣ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج٢٣ ، ص ١٤٠ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٥ ، ص ١٣٧ .

(٢) لقد كان ما عمله أسد رستم في كتابه « مصطلح التاريخ » من الإفادة من مصطلح =

التاريخية، وإن اشترط العلماء في المؤرخ ما اشترطوه في راوي الحديث من أربعة أمور : العقل والضبط والإسلام والعدالة[1]، لأن الأخبار التاريخية لا تصل في ثبوتها وعدالة رواتها واتصال أسانيدها إلي درجة الأحاديث النبوية إلا فيما يتعلق ببعض المرويات في السيرة والخلافة الراشدة مما تأكدت صحته عن طريق مصنفات السنّة . أما أكثرها فمحمول عن الإخباريين بأسانيد منقطعة يكثر فيها المجاهيل والضعفاء والمتروكون .

ولهذا فرق العلماء بين ما يتشدد فيه من الأخبار وبين ما يتساهل فيه تبعاً لطبيعة ما يروى ، على أن تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة الروايات .

فإذا كان المروي متعلقاً بالنبي – ﷺ – أو بأحد من الصحابة – رضي الله عنهم – فإنه يجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم .

ويلحق بهذا ما إذا كان الأمر متعلقاً بثلب أحد من العلماء والأئمة ممن ثبتت عدالته أو تنقصهم وتدليس حالهم على الناس « لأن كل من ثبتت عدالته لا يقبل جرحه حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه »[2] .

وكذلك إذا كان الأمر يتعلق بقضية في العقيدة أو موضوع شرعي كتحليل وتحريم ، فإنه لا بد من التثبت من رواته ومعرفة نقلته ، ولا يؤخذ في هذا الباب إلا من الثقات الضابطين . يقول الدكتور أكرم ضياء العمري في هذا الشأن :« كما أن استعمال قواعد المصطلح في نقد الروايات التاريخية ينبغي أن يشتد على قدر تعلق المادة بالأحداث الخطيرة التي تؤثر فيها الأهواء

= الحديث في وضع مصطلح للتاريخ محاولة مفيدة في الكشف عن قواعد نقد الحديث في عملية نقد التاريخ .

(١) الكافيجي : « المختصر في علم التاريخ » ، ص ٣٣٦ . ويقول السبكي : « فلا بد أن يكون المؤرخ عالماً ، عادلاً ، عارفاً بكل من يترجمه ، ليس بينه وبينه من الصّداقة ما قد يحمله على التعصب له ، ولا من العداوة ما قد يحمله على الغض منه » . « قاعدة في الجرح والتعديل » و « قاعدة في المؤرخين » ، ص ٧١ .

(٢) ابن حجر : « التهذيب » ، ج٧ ، ص ٢٧٣ .

ويشتط عندها الرواة ، كأن تكون الروايات لها مساس بالعقائد كالفتن التي حدثت في جيل الصحابة، أو ذات صلة بالأحكام الشرعية كالسوابق الفقهية ، فإن التشدد في قبولها يجعل استعمال قواعد نقد الحديث بدقة أمراً مقبولاً »[1] .

أما إذا كان الخبر المروي لا يتعلق بشيء من الأحكام الشرعية – وإن كان الواجب التثبت في الكل – فإنه يتساهل فيه قياساً على ما اصطلح عليه علماء الحديث في « باب التشدد في أحاديث الأحكام والتساهل في فضائل الأعمال » .

روي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال : « إذا روينا عن رسول الله – ﷺ – في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدّدنا في الأسانيد ، وإذا روينا عن النبي – ﷺ – في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً أو يرفعه تساهلنا في الأسانيد »[2] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التساهل لا يعني الرواية عن المعروفين بالكذب وساقطي العدالة ، لأنّ ساقط العدالة لا يحمل عنه أصلاً ، وإنما قصد العلماء بالتساهل إمرار أو قبول رواية من ضعف ضبطه بسبب الغفلة أو كثرة الغلط أو التغيّر والاختلاط ونحو ذلك ، أو عدم اتصال السند كالرواية المرسلة أو المنقطعة . ووفق هذه القاعدة جوّز بعض الفقهاء العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب .

وبناءً على ذلك إذا كانت الرواية التاريخية لا تتعلق بإثبات أمر شرعي أو نفيه سواء كان لذلك صلة بالأشخاص – كالصحابة رضوان الله عليهم – أو الأحكام – الحلال والحرام – فإن الأمر عندئذ يختلف ، فيقبل في هذا الباب من الروايات الضعيفة ما لا يقبل في سابقه ، فيستشهد بها، لأنها قد

---

(١) د . أكرم ضياء العمري : « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » ، ص ٢١١ .

(٢) الخطيب البغدادي : « الكفاية في علم الرواية » ، ص ٢١٢ .

تشترك مع الروايات الصحيحة في أصل الحادثة ، وربما يُستدل بها على بعض التفصيلات ويُحاول الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق سنداً .

يقول الكافيجي[1] في هذا الصدد : « يجوز للمؤرخ أن يروي في تاريخه قولاً ضعيفاً في باب الترغيب والترهيب والاعتبار مع التنبيه على ضعفه ، ولكن لا يجوز له ذلك في ذات الباريء عز وجل وفي صفاته ولا في الأحكام ، وهكذا جواز رواية الحديث الضعيف على ما ذكر من التفصيل المذكور »[2] .

ويقول أكرم ضياء العمري أيضاً : « أمّا اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة والشريعة ففيه تعسف كثير ، والخطر الناجم عنه كبير ، لأن الروايات التاريخية التي دوّنها أسلافنا المؤرخون لم تُعامل معاملة الأحاديث بل تمّ التساهل فيها ، وإذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثل هوّة سحيقة بيننا وبين ماضينا مما يولد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع ... لكن ذلك لا يعني التخلي عن منهج المحدّثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية ، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا . ولكن الإفادة منها ينبغي أن تتم بمرونة آخذين بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التاريخية ، وأن الأولى نالت

---

(١) هو محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي الكافيجي – سمي بهذا لكثرة اشتغاله بالكافية فى النحو – أبو عبد الله : له معرفة باللغة والتاريخ والتفسير وعلوم أخري . انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر ، من كتبه : « أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة » ، « منازل الأرواح » ، « الإلماع بإفادة لو للامتناع » ، « المختصر في علم التاريخ » ، « حل المشاكل » في الهندسة ، «الرمز » في علم الإسطرلاب . توفي عام ٨٧٩هـ (١٤٧٤م) . ترجم له : السخاوي : « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » ، ج٧ ، ص ٢٥٩ . والسيوطي : « بغية الوعاة في طبقات اللغويين » ، ص ٤٨ . اللكنوي : « الفوائد البهية في تراجم الحنفية » ، ص ١٦٩ .

(٢) الكافيجي : « المختصر في علوم التاريخ » ، ص ٣٢٦ .

من العناية ما يمكنها من الصمود أمام قواعد النقد الصارمة »[١] .

وهذا التفريق بين ما يتشدد فيه من الأخبار ويتساهل فيه نلحظه بوضوح في تصرف الحافظ ابن حجر العسقلاني في جمعه بين الروايات في كتابه «الفتح».

ففي الوقت الذي يقرر فيه رفض رواية محمد بن إسحاق[٢] إذا عنعن ولم يصرح بالتحديث ، ورفض رواية الواقدي، لأنه متروك عند علماء الجرح والتعديل فضلاً عن غيرهما من الإخباريين الذين ليس لهم رواية في كتب السنّة من أمثال عوانة[٣] والمدائني[٤] فإنه يستشهد برواياتهم ، ويستدل بها على بعض التفصيلات ، ويحاول الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي

---

(١) د . أكرم ضياء العمري : « دراسات تاريخية » ، ص ٢٧ .

(٢) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني العلّامة الإخباري أبو بكر صاحب السيرة ، كان كثير الرواية ، تخصص في علم المغازي والأخبار حتى قال الإمام الشافعي : من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق . وقال ابن حبان : لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه أو يوازيه في جمعه ، وهو من أحسن الناس سياقاً للأخبار . من كتبه : « المغازي » ، « تاريخ الخلفاء » ، « كتاب الفتوح » ، « كتاب حرب البسوس بين بكر وتغلب » . توفي عام ١٥١هـ (٨٦٨م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص ٣٢١ . والفسوي : « المعرفة والتاريخ »، ج٢، ص٢٧ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١ ، ص ٢١٤. والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ج٧ ، ص ٣٣ – ٥٥ . « وتذكرة الحفاظ » ، ج١ ، ص ١٧٢ .

(٣) هو عوانة بن الحكم الكلبي الكوفي ، كان عالماً بالأخبار والآثار والشعر والنسب ، وكان فصيحاً ضريراً ، روى عنه الأصمعي والهيثم بن عدي والمدائني . له : « التاريخ » ، « سير معاوية وبني أمية » . توفي عام ١٤٧ هـ (٧٦٤م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٠٣ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٦ ، ص ١٣٤ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج٧ ، ص ٢٠١ . وابن حجر : « لسان الميزان » ، ج٤ ، ص ٣٨٦ .

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الله أبو الحسن المدائني الإخباري الحافظ صاحب التصانيف الكثيرة، قال فيه الذهبي: كان عجباً في معرفة السير والمغازي والأنساب وأيام العرب =

هي أوثق إسناداً .

وهـذا يدل على قبوله لأخبارهـم فيما تخصّصـوا فيه من العناية بالسيـر والأخبار . وهو منهج معتبر عند العلماء المحققين وإن لم يقبلوا رواياتهم في الأحكام الشرعية . فنجد ابن حجر يقول في محمد بن إسحاق : « إمام في المغازي صدوق يدلّس »[1] ويقول في الواقدي :« متروك مع سعة علمه »[2] ويقول في سيف بن عمر : « ضعيف في الحديث . عمدة في التاريخ »[3] .

وفيما يلي بعض النماذج من تصرف ابن حجر واعتباره لروايات الإخباريين :

١ – في (كتاب المغازي ، باب غزوة العشيرة) :

ذكر عدد غزوات الرسول وعدد بعوثه وسرياه، وعدد الغزوات التي وقع فيها القتال ، فاستشهد بأقوال أهل السير مثل ابن إسحاق والواقدي وابن سعد[4] وذكر خلافهم وجمع بين أقوالهم وأقوال من هم أوثق منهم من رواة

= مصدقاً فيما ينقله، عالي الإسناد » ، وقال الإمام الطبري : كان عالماً بأيام الناس صدوقاً في ذلك . من كتبه : « المغازي » ، « أخبار المنافقين » ، « خطب النبي ﷺ » ، « أخبار الخلفاء » ، « الجمل » ، « كتاب الخوارج » ، « الفتوح » ، « كتاب المدينة » ، « بيوتات العرب » ، وغيرها كثير . توفي عام ٢٢٤هـ (٨٣٨م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٤٧ – ١٥٢ . والخطيب : « تاريخ بغداد » . ج٢ ، ص ٥٤ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٤ ، ص ١٢٤ . والذهبي : « الميزان » ، ج٣ ، ص ١٥٣ . و « سير أعلام النبلاء » ، ج١٠ ، ص ٤٠٠ .

(١) ابن حجر : « طبقات المدلسين » ، ص ٥١ .

(٢) ابن حجر : « التقريب » ، ج٢ ، ص ١٩٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣٤٤ .

(٤) هو محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري نزيل بغداد كاتب الواقدي وصاحب الطبقات ، أحد الحفاظ الكبار الثقات المتحرّين . قال فيه الخطيب : كان من أهل =

الصحيح[1] .

٢ - في (كتاب المغازي ، باب قتل أبي جهل) :

جعل رواية ابن إسحاق جامعة بين الروايات رغم مخالفتها لما في الصحيح ، وذلك في قصة مقتل أبي جهل يوم بدر في قوله : « فهذا الذي رواه ابن إسحاق يجمع بين الأحاديث ، لكنه يخالف ما في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - أنه رأى معاذاً ومعوذاً - رضي الله عنهما - شدّا عليه جميعاً حتى طرحاه - يعني أبا جهل »[2] .

٣ - في (كتاب المغازي ، باب حديث بني النضير) :

في قصة بني النضير ومتى كان حصارهم ذكر ابن إسحاق أنها كانت بعد أحد ، وبعد استشهاد القرّاء في بئر معونة . والذي في البخاري عن عروة أنها كانت على رأس ستة أشهر من وقعة بدر ، أي قبل أُحد . وقد مال ابن حجر إلى ترجيح رواية ابن إسحاق رغم إيراده سبباً للغزوة غير الذي ذكره ابن إسحاق وصحّحه بقوله :« فهذا أقوى مما ذكر ابن إسحاق من أن سبب غزوة بني النضير طلبه - ﷺ - أن يعينوه في دية الرجلين ، لكن وافق ابن إسحاق أهل المغازي »[3] .

= العلم والفضل والفهم والعدالة ، صنف كتاباً كبيراً في طبقات الصحابة والتابعين إلى وقته فأجاد فيه وأحسن . وله كذلك كتاب « الطبقات الصغير » . توفي عام ٢٣٠هـ (٨٤٤م) . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٧ ، ص ٢٦٢ . والخطيب : « تاريخ بغداد »، ج ٥ ، ص ٣٢١. وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج٤ ، ص ٣٥١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٩ ، ص ١٨٢ .

(١) ابن حجر : « فتح الباري ، شرح صحيح البخاري » ، ج٧ ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص ٢٩٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص ٣٢٩ - ٣٣٢ .

○ ثانياً : منهج التفسير التاريخي : مصادر تفسير الحوادث والحكم عليها .

يُقصد بتفسير التاريخ معرفة الروابط التي تربط الأحداث والوقائع المختلفة لتبيّن دوافعها ومنطلقاتها ونتائجها واستخلاص السنن من خلالها .

ويقوم منهج التفسير التاريخي على مجموعة من المفاهيم والقيم إذا صحت واستقامت استقام المنهج ، وإن شوهت وحرفت أصاب المنهج الكثير من التحريف والتشويه . فمن المعلوم أن لكل أمة من الأمم مفاهيم خاصة عن الإنسان والحياة والكون ، وعلى ضوء هذه المفاهيم تتشكل قيمها وحياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتنظر من خلالها للأشياء والأحداث والناس .

والمفاهيم في حياة الأمة تشكل الركيزة الثقافية والعلمية التي تبني عليها تصوراتها وموازينها . وتلك المفاهيم تستمد من العقيدة التي تؤمن بها الأمة وتحافظ عليها ، وبحسب اختلافها وتنوعها تختلف زاوية النظرة والحكم علي الأحداث والمواقف ، وبقدر ما يحصل بينها من تقارب واتفاق بقدر ما تتفق النظرة ويتوحّد الموقف والحكم[١] .

ولذلك – بسبب هذا التباين في المفاهيم – وقع الاختلاف في مناهج التفسير التاريخي . على أن منهج كتابة التاريخ الإسلامي وتفسير حوادثه يعتمد في أصوله على التصور الإسلامي ويجعل العقيدة الإسلامية ومقتضياتها هي الأساس في منطلقاته المنهجية ، وفي تفسير حوادثه والحكم عليها . لذا فإن مصادر كتابة التاريخ الإسلامي هي المصادر الشرعية : القرآن والسنة ، كما يمكن الاستعانة بالإجماع والقياس وعدّهما من الوسائل التي تعين الباحث على فهم التاريخ الإسلامي وتحقيق أخباره .

ويرجع ذلك إلى أن التفسير الإسلامي للتاريخ منبثق من تصور الإسلام

(١) محمد بن صامل : « منهج كتابة التاريخ الإسلامي » ، ص ١١٢ .

للكون والحياة والإنسان ، فهو يقوم على الإيمان بالله تعالى وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشرّه ، فلا يخرج عن دائرة المعتقدات الإسلامية ، كما أنه مبني على دوافع السلوك في المجتمع الإسلامي الأول ، مما جعل حركة التاريخ الإسلامي ذات طابع متميز عن حركة التاريخ العالمي لأثر الوحي الإلهي فيه[1] .

إن التفسير الإسلامي للتاريخ يقوم أساساً على أن للإنسان غاية في هذه الحياة وهي الاستخلاف : ﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ﴾[2] واشترط الله جل وعلا شرطاً لهذا الاستخلاف وهو : ﴿ فإما يأتينكم مني هدى ، فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى ﴾[3] .

والتاريخ البشري في المنظور الإسلامي هو تحقيق المشيئة الربانية من خلال الفاعلية المتاحة للإنسان في الأرض بقدر الله ، وبحسب سنن معينة يجري الله بها قدره في الحياة الدنيا .

والتاريخ من جهة أخرى هو سعي الإنسان لتحقيق ذاته كلها ، لا البحث عن الطعام فحسب – كما هو شأن التفسير المادي للتاريخ – ولا البحث عن المتاع والسيطرة والاستحواذ – كما هو شأن التفسير الليبرالي للتاريخ – . وإنما هو تحقيق كل ما يشتمل عليه الإنسان من طاقات وقدرات وتطلعات وأشواق إلى جانب الضرورات الملحّة والرغبات القريبة ، ومحاولة نقل المبادىء التي يعتنقها الإنسان ، والعقيدة التي يحملها بين جوانحه إلى واقع حياتي وسلوك إنساني وأخلاق ومعاملات تمشي على الأرض يراها الناس فيرون الإسلام ،

(١) د . أكرم ضياء العمري : المجتمع المدني في عهد النبوة ، ص ١٥ .
(٢) الآية ٣٠ من سورة البقرة .
(٣) الآيتان : ١٢٣ ، ١٢٤ ، من سورة طه .

وهو صمام الأمن في تاريخ الفرد والجماعة في ذات الوقت من خلال تشابكهما الذي لا ينتهي وتدافعهما الذي لا يقف عند حدّ[1] :

لذلك ينبغي في تفسير التاريخ الإسلامي الرجوع إلى المصادر الشرعية لمعرفة دوافع السلوك في المجتمع الذي نشأ وتكوّن علي هدي الشريعة وشكّل حياته ومفاهيمه وفقاً لها . وكانت تعليماتها وأوامرها ونواهيها موجهة لجميع شؤون حياته .

إن الرجوع للمصادر الشرعية والتمكن من فهم العقيدة الإسلامية والالتزام بها وإدراك مدى تأثيرها على معتنقيها شروط لازمة للمشتغل بكتابة التاريخ الإسلامي وتفسيره ، فإذا ما اختل شيء منها أتت الدراسة ناقصة ومبتورة ، متأثرة بأحوال فكرية واجتماعية طفيلية تعتبر دخيلة على المحيط الإسلامي .

ونظراً لذلك وقع كثير من الباحثين المعاصرين في أخطاء كثيرة بعضها راجع لتقصيرهم في العودة إلى المصادر الشرعية ، وبعضها ناتج عن الغبش في التصوّر وعدم وضوح الرؤية ، وبعضها الآخر أملاه تأثرهم بالغزو الفكري الأوربي حيث أخذوا يقلدون المناهج والدراسات العلمانية ، سواء كانت شرقية أم غربية ، ويفسرون الأحداث الإسلامية تفسيراً يتناسب مع منطلقاتها وأهدافها . وإذا كان هذا حال دراسات من ينتسبون إلى الإسلام ، فكيف يكون الحال بالنسبة للدراسات التي أصدرها أعداء الإسلام من طوائف المستشرقين ومن على شاكلتهم من الملاحدة الماديين الذين يفرضون منذ البداية آراءهم المسبقة على النصوص ويتعسفون في تفسيرها ، ويبحثون عن كل حادث ضعيف وموضوع لطرح شبهاتهم لما للعداء التاريخي للإسلام

---

(١) محمد قطب : « حول التفسير الإسلامي للتاريخ » ، ص ١٣ .

من أثر في نفوسهم .

إن المنهج الإسلامي في كتابة التاريخ يستمد نظرته من أصول الإسلام ومصادره ، وهذا سر المفارقة بينه وبين بقية المناهج الأخرى التي تفسر التاريخ تفسيراً عرقياً أو جغرافياً أو اقتصادياً أو نفسياً[١] ولم تحسب حساباً لكافة العوامل المؤثرة في حركة التاريخ ، وإنما اكتفى كل واحد منها بعامل ضخّمه وفسر به تاريخ الإنسان كله .

إن المنهج الإسلامي منهج شامل لكل الدوافع والقيم التي تصنع التاريخ غير واقف أمام حدود الواقع الحسي المحدود الظاهر للعيان ، بل إنه يتيح فرصة لرؤية بعيدة يستطيع المؤرخ معها أن يقدم تقييماً حقيقياً وأصيلاً أكثر التحاماً مع الواقع لأحداث التاريخ الإنساني . ويرجع ذلك لإدراكه الصحيح لمقومات النفس البشرية ، وكذلك الحياة الإنسانية معنوية ومادية ، فلا يهمل شيئاً منها .

إنه منهج يوضح دور الإنسان ومسؤوليته عن التغير الاجتماعي والتاريخي في إطار المشيئة الإلهية[٢] فهو يأخذ في الحسبان مدى أثر العوامل المادية

---

(١) ظهرت مدارس متعددة في تفسير التاريخ تأخذ بالتفسير الأحادي لحركة تاريخ البشرية (أي التفسير بالعامل الواحد) . منها المدرسة الجغرافية بزعامة براون وميشليه تفسر حركة التاريخ بظواهر جغرافية ، والمدرسة النفسية بزعامة طارد وجوستاف لوبون ثم فرويد التي تفسر التاريخ بعلل نفسية ، والمدرسة الإثنولوجية بزعامة تين وميشليه التي تفسر التاريخ عن طريق العرق أو الجنس . ثم المدرسة المادية التاريخية بزعامة ماركس التي تفسر التاريخ بالعامل الاقتصادي على أنه العامل الوحيد الذي يحرك العالم .

(٢) د . أكرم ضياء العمري : « المجتمع المدني في عهد النبوة » ، ص١٥ .

والنفسية المحيطة بالإنسان مع مراعاتها والاعتراف بكافتها دون تضخيم لبعضها أكثر من حجمه ، أو يبالغ في تأثيره الحقيقي ، وقبل هذه العوامل ومعها وبعدها قدر الله جلّ وعلا وأمره النافذ ، فإنه لا رادّ لقضائه وأمره .

فلا بد من ملاحظة كل هذه العناصر الفاعلة في الحدث التاريخي وإلّا جاء التفسير ناقصاً ، ثم لا بد أيضاً أن يكون لدى الباحث التصور السليم عن هذه العوامل وقدراتها والنسب الصحيحة للعلاقات بينها ، وأن يكون لديه العلم الشرعي لإدراك مقومات النفس جميعها روحية وفكرية وجسدية .

وهذا لا يتوفر لغير المسلم ، لأنّ التصور الصحيح عن هذه القضايا المؤثرة والفاعلة في الحدث التاريخي لا يمكن معرفته إلا عن طريق الوحي المعصوم من الخطأ « الكتاب والسنّة » .

فبواسطة التلقي من الوحي يعرف المسلم هذه العوامل ويعرف قدر كل عامل وقيمته وتأثيره في التفسير ، لأن مصادر تلقّيه من لدن حكيم خبير يعلم خبايا النفس ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات والأرض ، وإذا أراد شيئاً فإنما يقول له : كن ؛ فيكون .

فمن كانت هذه صفاته وهذه سعة علمه وعظيم قدرته ، لأن علمه وقدرته وعدله مطلق لا يحدّ بشيء من حدود الزمان والمكان ، فلا بد أن يكون منهجه أكمل المناهج وأشملها ، وأن يبرأ من صفات الضعف والقصور والخطأ والهوي الملازمة للطبيعة البشرية .

وما دامت هذه ميزة مصادرنا بشموليتها وإحاطتها وعدلها فإنه من الظلم لأنفسنا ولتاريخنا أن نتلقّى مفاهيمنا وقيمنا ومناهج تاريخنا من غير هذه

المصادر الصحيحة المأمونة من الخطأ والانحراف ، نتلقّاها من مصادر ومناهج غلب على أصحابها التعصب للباطل واتباع الهوى والقصور في النظرة والانحراف في المفاهيم .

وهذه بعض القواعد في المصادر التي ينبغي على من يكتب في التاريخ الإسلامي مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار ، وبصفة خاصة في كتابة تاريخ الصدر الأول ، لأن التاريخ الإسلامي جزء لا يتجزأ من الدراسات الإسلامية ، وهو تاريخ أمة ذات عقيدة محركة لها ومسيطرة على نشاطها واتجاهاتها .

أ – اعتماد المصادر الشرعية وتقديمها على كل مصدر فيما نصت عليه من أخبار وضوابط وأحكام :

ويرجع ذلك إلى اعتبارين اثنين :

الاعتبار الأول : لأنها أصدق من كل وثيقة تاريخية فيما ورد فيها من الأخبار . وذلك لصدق مصدرها وعلمه وهيمنته ، كما أنها وصلتنا بأوثق منهج علمي ، حيث وصلنا القرآن الكريم بالتواتر الموحي للعلم القطعي ، وصحيح السنّة وصلنا بمنهج علمي دقيق حيث اتبع علماء الحديث والرواية أرقى منهج علمي وأوثقه في تدوين السنة كما تقدم .

الاعتبار الثاني : لما تدل عليه من القوانين التاريخية والسنن الربانية والنظرة الشمولية لتاريخ البشرية كلها على مدار الزمن ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، مما يعطي الباحث سعة وشمولاً في النظرة التاريخية وعمقاً في تحليل الأحداث ومقدرة على تشخيص الدّاء ووصف الدواء .

إن القرآن والسنة يعطيان الباحث التصورات والمفاهيم والمبادىء التي يمكن

في ضوئها تفسير أحداث التاريخ والحكم عليها . هذا علاوة على ذكر ما سيؤول إليه حال الأمة الإسلامية ، وما يصيبها من التفرق ، وما يكون فيها من حركات الإصلاح والتجديد ، والإشارة إلى عدد من الأحداث والفتن والموقف من بعضها[1] وقد اعتنى علماء أهل السنة بجمعها ووضع أبواب لها في مصنفاتهم[2] .

وفي ضوء المفاهيم والمبادىء الإسلامية التي تصلح كوسيلة للترجيح والتحقيق والتفسير عند دراسة أحداث التاريخ الإسلامي ، لا يستغني المؤرخ عن الإلمام بعلم مصطلح الحديث الذي يعرّفه على أصول التخريج ودراسة الأسانيد .

كما يلزم الباحث في حقل التاريخ الإسلامي معرفة أحكام الشريعة العامة وضوابطها ، وعقيدة أهل السنة والجماعة ، وعقائد الفرق المخالفة لها ، بالإضافة إلى الاعتماد على روايات المحدّثين كمصدر موثوق وراجح لأخبار صدر الإسلام .

ولئن كانت المادة التاريخية في كتب الحديث ليست بنفس المقدار الموجود في المصادر التاريخية إلا أنها لها أهميتها لعدة اعتبارات من أهمها : أن معظم

(١) من ذلك على سبيل المثال موقف رسول الله - ﷺ - من الفتنة التي حدثت في عهد عثمان حيث ذكر هذه الفتنة وقرّ بها وقال مشيراً إلى عثمان بقوله : (هذا يومئذ على الهدى) وفي رواية أخرى (يُقتل فيها هذا يومئذ ظلماً) وذلك باعتبار قتلة عثمان خوارج ظالمين . انظر : أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٥٠ . وابن حجر : « الفتح » ج٧ ، ص ٣٨ .

(٢) أفرد لها الإمام البخاري كتاباً في « الجامع الصحيح » ، سماه : كتاب الفتن ، وكذا مسلم في « الجامع الصحيح » : كتاب الفتن وأشراط الساعة . وأبو داود في : « السنن » : الفتن والملاحم ، وغيرهم من علماء أهل السنة .

مؤلفيها عاشوا في فترة مبكرة وأغلبهم من رجالات القرن الثاني والثالث الهجري ، مما يميز مصادرهم بأنها كانت متقدمة ، ثم إن المحدثين يتحرون الدقة في النقل ، الأمر الذي يجعل الباحث يطمئن إلى رواياتهم أكثر من روايات الإخباريين .

على أن المحدّث كان عند جمهور المسلمين أشرف وضعاً وأسمى منزلةً من الإخباري . ويرجع ذلك إلى ضبط المحدّث ودقته وتمحيصه للروايات وتحرّيه في القول ، بينما كان الإخباري مظنةً للإغراب والتلفيق والاختلاق .

ب - الفهم الصحيح للإيمان :

إن دارس التاريخ الإسلامي إن لم يكن مدركاً للدور الذي يلعبه الإيمان في حياة المسلمين فإنه لا يستطيع أن يعطي تقييماً علمياً وواقعياً لأحداث التاريخ الإسلامي .

وعلى سبيل المثال فهجرة المسلمين من مكة إلى المدينة المنورة كانت هجرة من أجل المبدأ يوجهها الإيمان الذي كان بالنسبة للمسلمين المهاجرين المحرك الذي ساق الأفراد والجماعات إلى مصائرهم وإلى صنع تاريخهم .

فلم تكن هجرة من أجل الوطن أو المال أو المنصب ، إذ تركوا من ورائهم وطنهم وأموالهم ودورهم ومتاعهم فراراً بدينهم من الفتن واستمساكاً بعقيدتهم ، فقدموا بذلك مثالاً عالياً من التضحية والإخلاص في سبيل أن تكون كلمة الله هي العليا .

أما أهل المدينة وهم الأنصار الذين آووهم في بيوتهم وواسوهم بالمال ونصروهم ، فقد قدموا بذلك المثل الصادق للأخوة الإسلامية ، تلك الأخوة التي لم يجعلها الإسلام لفظاً فارغاً أو تحيةً تثرثر بها الألسنة ، وإنما عملاً يرتبط بالدماء والأموال ، وبعواطف الإيثار والمواساة التي ملأت المجتمع المدني

بأروع الأمثال .

قال تعالى في شأن هذه المواقف الإيمانية : ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون . والذين تبوءُوا الدار والإيمان من قبلهم يحبّون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شحّ نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾[*] .

وروي البخاري في صحيحه : « أن المهاجرين لما قدموا المدينة آخي رسول الله - ﷺ - بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع ، فقال سعد لعبد الرحمن : إني أكثر الأنصار مالاً ، فاقسم مالي نصفين ، ولي امرأتان فانظر أعجبهما إليك ، فسمّها لي أطلقها ، فإذا انقضت عدتها فتزوجها . قال عبد الرحمن : بارك الله لك في أهلك ومالك ، أين سوقكم ؟ فدلّوه على سوق بني قينقاع ، فما انقلب إلا ومعه فضل من أقط[1] وسمن »[2] ... وهكذا يكون من الخطأ والتزييف والمغالطة إصدار حكم على كل حركات التاريخ بأنها جاءت نتيجةً للصراع أو التوجه المادي .

كما أن المجاهد المسلم عندما يقاتل في سبيل الله يعلم أنه ليس وحده هو الذي يقاتل الكفار ، وأنه لا يقاتلهم بكثرة عدد الجنود ولا بتفوق السلاح وحده - إن توفر ذلك له - وإنما يقاتل بالإيمان الصادق الذي يحمله ، وبما يعلمه من تأييد الله للمجاهدين الصادقين ، وما يمدهم به من وسائل مادية

(*) الآية ٨ - ٩ من سورة الحشر .

(١) لبن مجفف يابس . راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب البيوع . ج ٣ ، ص ٣ .

ومعنوية كقتال الملائكة إلى جانبهم أو تسخير عوامل طبيعية لهم أو تثبيت قلوبهم بإنزال السكينة والطمأنينة عليهم ورباطة الجأش ، أو بما يمدهم به من الصبر وقوة التحمّل إلى غير ذلك من الوسائل المنظورة وغير المنظورة .

فقد أنزل الله الملائكة يقاتلون إلى جانب المسلمين في معركة بدر ، قال تعالى : ﴿ إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني ممدكم بألف من الملائكة مردفين ﴾[1] وأرسل الله ريحاً شديدةً ففرّقت الأحزاب المحاصرة للمدينة يوم الخندق ، قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ جاءتكم جنود فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها وكان الله بما تعملون بصيراً ﴾[2] .

وعند البحث- مثلاً- عن الأسباب التي أدت إلى انتصار المسلمين في معركة اليرموك سوف نجد أن عدد الروم كان ستة أضعاف عدد أضعاف عدد المسلمين، وجيش الروم جيش نظامي مدرب وجيّد التسليح، بينما الجيش الإسلامي أقل منه عدداً وعدّةً وضعيف التدريب ، ويقاتل بعيداً عن مركز الخلافة ، ومع ذلك حصل له النصر المبين .

على أن المتأمل والباحث في الأسباب المادية المنظورة بحثاً عقلياً مجرداً لا يستطيع أن يقبل نتيجة المعركة رغم أنها متواترة حساً وواقعاً . وهذا يرجع إلى الجهل بالعوامل الحقيقية المحركة للتاريخ الإنساني في غيبة العلم الصحيح ، وإلى إغفال سنن الله في الكون : ﴿ فلن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً ﴾[3] ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾[4] ﴿ كم

---

(١) الآية ٩ من سورة الأنفال .

(٢) الآية ٩ من سورة الأحزاب .

(٣) الآية ٤٣ من سورة فاطر .

(٤) الآية ١٤١ من سورة النساء .

من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله ﴾[1] ﴿ وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم ﴾[2] ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾[3] ﴿ إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ﴾[4] .

وبناء على هذا فإن الإيمان هو أحد عناصر التقويم والحكم على الحادثة التاريخية . ومن الملاحظ أن أصحاب المدرسة العقلية لا يؤمنون بمثل هذه الأحداث المشهود بصحتها ، فبعضهم ينكرها لأنه لا يعترف بالمعجزة والكرامات التي يجريها الله على أيدي المؤمنين من عباده . والبعض الآخر يتعسف في فهمها أو يؤولها . ويرجع ذلك إلى أنهم جعلوا العقل المحدود القاصر حاكماً على النص القرآني . فيؤولون النص ليوافق عقولهم .

وقد تلقّف المستشرقون في العصر الحديث أفكار هذه المدرسة ونشروها وأعلوا من شأنها لما يحملونه من أفكار مادية تتعارض مع الإيمان بالغيب ، ثم سار على دربهم كثير من الباحثين المعاصرين في البلاد الإسلامية الذين تشبّعوا بالأفكار العلمانية أثناء بعثاتهم للدول الأوربية ، فلم يعد الإسلام في حسهم منهج حياة شاملاً ، له صلة بجميع شؤون الدنيا ، وإنما مجرد تراث حضاري أو تعبد شخصي ، بل وقد أثار الكثير منهم شبهات وافتراءات لا أساس لها من الصحة في محيط التاريخ الإسلامي لصياغته بما يتناسب وتفسير الحوادث تفسيراً مادياً أو قومياً أو غير ذلك .

---

(١) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .
(٢) الآية ١٢٦ من سورة آل عمران .
(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .
(٤) الآية ٧ من سورة محمد - ﷺ .

ج – العلم بمقادير الناس وأحوالهم ومنازلهم والتثبت فيما يقال عنهم :

يقول عثمان بن عفان – رضي الله عنه – في هذا الصدد : « واحفظ لكل منزلته وأعطهم جميعاً بقسطهم من الحق ، فإن المعرفة بالناس بها يصاب العدل »[1] .

وقد قعّد ابن تيمية – رحمه الله – بواسع علمه وعميق فهمه قاعدة جليلةً في الإفتاء في أي قضية يراد معرفة حكم الله فيها ، وذلك في بداية فتواه الشهيرة عن التتار وحكم قتالهم . فقد ذكر أن الحكمْ علي أي طائفة أو قوم يقوم على أصلين : أحدهما : المعرفة بحالهم ، والثاني : معرفة حكم الله في أمثالهم ، وهذان الأصلان يقومان على الحكم المنافي للجهل ، إذ الكلام في الناس لا يجوز بغير علم وبصيرة[2] .

وعلى هذا الأساس ينبغي التحرّي فيما يُروى عن الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة – رضي الله عنهم – فالمعرفة بحالهم تدل على كمال إيمانهم وصدقهم وحسن سريرتهم وفعلهم للخيرات وتضحيتهم للنفس والنفيس في سبيل الحق ، كل ذلك يرفع منازلهم إلى درجات عالية مما يجعلهم جميعاً – من لابس الفتن منهم ومن لم يلابسها – أهلاً للاقتداء بهم ، وأهلاً للرواية ، تقبل أخبارهم في أعلى درجات القبول ، وتوزن أعمالهم بميزان الورع والإحسان ، مما ينفي عنهم ما نسب إليهم من أوصاف سيئة . هذا علاوة علي بيان حكم الله فيهم إذ تواترت النصوص الشرعية في تزكيتهم وتعديلهم .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ .
(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج ٢٨ ، ص ٥١٠ .

فلا جدال في أن الصحابة – رضوان الله عليهم – قدوة لكل مسلم فيما يتعلق بأمور الدين ، ولا مجال للطعن في تدينهم وصحة عقيدتهم وسلامة أخلاقهم . لكن ذلك لا يمنع أن يقع منهم الخطأ ، إذ ليسوا معصومين ، ولذلك فإن ما وقع بينهم من خلافات سياسية هي من قبيل الأمور الاجتهادية التي لا تقدح في مكانتهم السامية . وإذا سجل التاريخ تلك الخلافات فلا ينبغي أن تحمل على محمل الانتقاص منهم .

وقد أمر الله جلَّ وعلا المؤمنين بالرجوع إلى ما علموا من إيمان إخوانهم الذي يدفع السيئات ، وأن يعتبروا هذا الأصل العظيم ولا يعبأوا بكلام المتربصين والمغرضين الذي يناقضه ويقدح فيه ، فيحسنوا الظن بإخوانهم ، بل ويدحضوا ما يروَّج ضدهم من شائعات وافتراءات تمس بكرامتهم وتحط من أقدارهم .

يقول تعالى زجراً للمؤمنين عن مجاراة الشائعات التي يتقوَّلها أهل السوء في إخوانهم المؤمنين : ﴿ لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم[1] خيراً وقالوا هذا إفك مبين ﴾[2] وقال تعالى : ﴿ ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلَّم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم ﴾[3] .

وقد دلت الآيتان على قاعدة مهمة وهي : « الرجوع إلى الأمر المعلوم المحقّق للخروج من الشبهات والتوهُّمات ، وقد يعبر عنها بأن الموهوم لا يدفع

---

(١) أي بإخوانهم ، ويوضح هذا المعنى قوله – ﷺ –: (إن مثل المؤمنين في تراحمهم وتوادهم كمثل الجسد الواحد إذا أصيب منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب البر والصلة ، ج١٦ ، ص١٤٠ .

(٢) الآية ١٢ من سورة النور .

(٣) الآية ١٦ من نفس السورة .

المعلوم وأن المجهول لا يعارض المحقّق »[1] .

وبناء على هذا لا بد من الرجوع إلى المصادر الأصلية الموثوقة لمعرفة الحقيقة ، فلا يؤخذ من الكذّابين والفاسقين وأصحاب الأهواء ، لأن فسقهم وهواهم يدفعهم إلى تصوير الأمر على خلاف حقيقته . وأن المرء المسلم مطالب شرعاً بالتثبت والتبيّن مما يسمع لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾[2] ولقول رسول الله - ﷺ - : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع »[3] ولذلك كانت عناية علماء أهل السنَّة موجهة إلى بيان من يحمل عنه العلم أو الخبر ومن لا يؤخذ عنه كقول بعضهم في هذا الباب : « باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمّلها »[4] إذ إن تقدير الرجال لا يؤخذ إلا من العالم العارف الثقة البصير بأحوال المسلمين .

د - معرفة حدود الأخذ من كتب أصحاب الأهواء والفرق :

من القواعد المهمة أيضاً معرفة الحدود التي تراعى عند الأخذ من كتب أصحاب الأهواء من الفرق الضالة المبتدعة ، إما استجابة لشهوة أو هوى أو بدعوى التأويل المتعسف أو بالوقوع تحت تأثير الزندقة والكفر .

وقد اعتنى أهل السنّة بضبط مذاهب الفرق وأقوالهم لِتُعرَف أحوالهم ومواقفهم ، ويكون المسلم على بينة منها ، فلا يخدع من قبلهم .

---

(١) عبد الرحمن السعدي : « القواعد الحسان لتفسير القرآن » ، ص١٩٥ .

(٢) الآية ٦ من سورة الحجرات .

(٣) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ج ١ ، ص ٧٢ .

(٤) انظر : مسلم : المصدر نفسه ، ج١ ص ٧٦ .

ولهذا الغرض أفرد بعضهم ذلك بمؤلفات خاصة مثل أبي الحسن الأشعري[1] في « مقالات الإسلاميين » وأبي الحسن الملطي[2] في « التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع » وابن حزم في كتابه « الفصل في الملل والأهواء والنحل » .

كما أن أصحاب الفرق أنفسهم قاموا بتدوين مذاهبهم ومعتقداتهم وأخبارهم وتراجم رجالهم وعلمائهم ومناظراتهم وردودهم على المخالفين لهم ، ومنهم من اشتغل بالتاريخ فقام بتدوين الأخبار وفقاً لمعتقده الخاص أو مذهبه السياسي ، فأظهر مثالب خصومه وأخفى محاسنهم .

ولأجل هذا لا بد للمؤرخ المسلم من التعرّف على اتجاهات هؤلاء وعقائدهم ، لأن ذلك يمكنه من التعامل مع النصوص التي أوردوها بما تكوّن لديه من خلفية عن اتجاهاتهم وآرائهم ومواقفهم ، ثم يقارنها بغيرها عند المؤرخين أو العلماء العدول الثقات .

وعلى ضوء المقابلة والمقارنة بين النصوص مع وضع الوجهة العامة للمجتمع الإسلامي وطبيعته في الحسبان يُنظر إلى تعصب الراوي أو الإخباري

---

(١) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق ، أبو الحسن كان على مذهب أهل الاعتزال ، ثم رجع وجاهر بخلافهم فأسس مذهب الأشاعرة المعروف ، لكن ما لبث أن تركه وعاد إلى مذهب أهل السنة والجماعة . انظر : « الإبانة عن أصول الديانة » و« مقالات الإسلاميين » وهما كتابان له ، و« تبيين كذب المفتري في ما نسب إلى الإمام الأشعري » لابن عساكر . وقيل : إن تصانيفه تجاوزت الثلثمائة ، توفي عام ٣٢٤هـ (٩٣٦ م) ترجم له : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء »، ج١٥ ، ص٨٥ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج١١ ، ص١٨٧ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسن الملطي – نسبة إلى ملطية العسقلاني : من فقهاء الشافعية ، له علم بالقراءات ، توفي عام ٣٧٧هـ (٩٨٧م) . ترجم له : السبكي : « طبقات الشافعية » ، ج ٢، ص ١١٢. وابن الجوزي : « مرآة الزمان »، ج٢ ، ص ٦٧ . وإسماعيل البغدادي : « إيضاح المكنون » ج١ ، ص ٣٢٨ .

من عدمه : فمن لاحت عليه أمارات التعصب بطعن أو لمز في أهل العدالة والثقة أو مخالفة لأمر معلوم في الشريعة أو عند الناس أو معاكسة طبيعة المجتمع وأعرافه وقيمه الثابتة ، ففي هذه الأحوال لا يؤخذ منه ولا يؤبه بأخباره ، لأن الخصومة والتعصب حجاب ساتر عن رؤية الحقيقة كما قال الشاعر :

وعين الرضى عن كل عيب كليلة * * ولكن عين السّخط تبد المساويا

أما من لا يلحظ عليه التعصب – وإن كان من أهل البدع – وكان صدوقاً في نفسه معروفاً بالورع والتقوى والضبط فتقبل روايته ؛ فقد أخرج بعض الأئمة لنفر من أهل البدع الذين لا يكذبون . فهذا الإمام البخاري أخرج في صحيحه لعمران بن حطّان الخارجي[1] رغم أنه من كبار الدعاة إلى بدعة الخوارج ، لكنه عرف بالورع والتقوى وأنه لا يكذب .

وقد يجد الباحث في ثنايا الأخبار التي يرويها أهل البدع عن أهل طائفتهم

---

(١) هو عمران بن حطان بن ضبيان السدوسي الشيباني ، أبو سماك : من الخوارج الصفرية ، يعد خطيبهم وشاعرهم ، وكان من نظراء جرير والفرزدق في الشعر ، وهو القائل :

حتى متى لا نرى عدلاً نعيش فيه * * ولا نرى لدعاة الحق أعوانا

كان من رواة الحديث ، أدرك جماعة من الصحابة وروى عنهم ، كما روى أصحاب الحديث عنه لصدق لهجته ، توفي عام ٨٤هـ (٧٠٣م) . ترجم له : المبرد : « الكامل في اللغة والأدب » ، ج٢ ، ص ١٢١ . والذهبي : « الميزان » ، ج٣ ، ص ٢٣٥ – ٢٣٦ . للإشارة انظر في الرواية عن أهل البدع : ابن كثير : « الباعث الحثيث » ، ص ٩٩ – ١٠٠ . والسيوطي : « تدريب الراوي » ، ج١ ، ص ٣٢٤ – ٣٢٥ . والدكتور فاروق حمادة : « منهج الجرح والتعديل » ، ص ٢٩٤ .

على أن الرواية عن جميع أهل البدع غير واردة . فالخوارج مثلاً يعرفون بالصدق وعدم الكذب رغم الغلوّ والانحرافات التي سجلت عليهم ، قال أبو داود : ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج (الميزان ، ٢٣٦/٣) بخلاف الشيعة الذين حذر الأئمة من التحمل أو الأخذ عنهم ، لأن الكذب ديدنهم والتقيّة شعارهم .

ومذهبهم ما يمكن أن يكون حجة عليهم ، وبمثابة الإقرار منهم كحكايتهم لبعض الأقوال المتضاربة ، وكما قيل « من فمك أدينك » .

هـ - معرفة ضوابط الآخذ من كتب غير المسلمين :

إذا كان للتاريخ الإسلامي قواعد وأصول وضوابط شرعية يجب على المؤرخ المسلم أن يلتزم بها ، ويكون بحثه واجتهاده في نطاقها ، فذلك يعني الاحتياط عند الأخذ من كتب غير المسلمين ، خصوصاً وأن الحرية بلا قيود وبلا ضوابط تلقاها العلمانيون في الغرب أو في الشرق وطبقوها على التاريخ الإسلامي بمفاهيمها المحلية عندهم .

هذا مع الفرق الشاسع بين المنهج العلماني والمنهج الإسلامي بسبب الاختلاف في التصورات والمفاهيم والمبادىء ، إذ المنهج جزء من التصور مما جعل نتائج أبحاثهم ودراساتهم مناقضة للأحكام الإسلامية وواقع المجتمع الإسلامي . لهذا فإن القضايا التي تطرحها كتب غير المسلمين من يهود ونصارى وغيرهم والتي تعالج التاريخ الإسلامي - خصوصاً الصدر الإسلامي الأول - ينبغي أن تدرس بعناية وحذر شديدين ، لأنهم لا يصدقون في كثير مما يقولونه عن الإسلام ونظمه ورجاله ، ولا يحلّ وفق ذلك للمسلم أن يروي عنهم أو يأخذ عنهم ، لا سيما وأن من شروط البحث في هذه القضايا الإيمان بالله ورسله واليوم الآخر ، وعرض الأقوال والأعمال على كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - .

على أن غير المسلمين ليس لديهم من الموانع عن الكذب ما لدى المسلمين ، قال تعالى : ﴿ إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله ﴾[1] . كما أن ليس لديهم من الموانع عن الهوى والتعصب ما لدى المسلمين ، قال تعالى :

(١) الآية ١٠٥ من سورة النحل .

﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله ، إن الله خبير بما تعملون ﴾[1] .

وبالتالي فهم لا يعرفون هذه الموانع ، لأنهم لا يجدونها في مجتمعاتهم وبيئتهم – والإنسان وليد بيئته – وذلك لغلبة التيار المادي عليها ، وما يترتب عليه من تنافس على حطام الدنيا من مال وجاه وسلطة .

وهذا بدوره يجرّ إلى الاستغلال وزرع الأحقاد في النفوس والصراعات الدائمة . وحيث انطلقوا من واقعهم هذا للحكم على غيرهم بنفس المنظار وقعوا في الخطأ وعمّموا الأحكام وشوّهوا التاريخ .

ثم إذا كان علماء الإسلام لا يثبتون الأحكام بما يرويه المسلم ضعيف الضبط ، فكيف يحق لقوم مؤمنين أن يحملوا عن كافر ساقط العدالة ! بل ويكن من الحقد والبغضاء لهذا الدين وأهله ما لا يعلمه إلا الله : ﴿ وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال ﴾[2] .

و – تحرّي استعمال المصطلحات الإسلامية :

لقد كان من صدى تأثير الغزو الفكري الغربي على المسلمين أن شاعت بينهم مصطلحات وألفاظ غريبة عن ثقافتهم وتاريخهم راج استعمالها في مختلف الكتابات .

على أن هذا المنزلق يتمثل في عدم وعي بعض الباحثين المعاصرين بأن المصطلحات الحديثة إنما تنبثق من رؤية خاصة للفكر الغربي ، فهي ذات مضامين ودلالات محلية وتاريخية لا يمكن فصلها عن ذلك الوسط الاجتماعي

(١) الآية ٨ من سورة المائدة .
(٢) الآية ٤٦ من سورة إبراهيم .

والظروف التاريخية والثقافية التي لابست نشوء هذا المصطلح أو ذاك .

ومثال تلك المصطلحات : الديموقراطية ، الاشتراكية ، الأرستقراطية ، الدكتاتورية ، الثيوقراطية ، الأمبراطورية ، اليمين ، اليسار ، الأيديولوجية ..... إلخ .

ومما يلاحظ أن كثيراً من الباحثين العرب في كتاباتهم التاريخية يستعملون مثلاً مصطلح الديموقراطية للتعبير عن مفهوم الشورى في النظام الإسلامي أو كبديل لهذا المفهوم ، إذ إن المثقفين في العالم الإسلامي كانوا إلى مشارف الخمسينات لا يدركون أن المصطلح جزء لا يتجزأ من التركيبة أو البنية الحضارية لأي مجتمع ، وكانوا في حالة الدفاع عن الذات يحاولون أن يوجدوا لكل عنوان برّاق في المدنية الغربية مثيله في الإسلام عن طريق عقد مقارنات شكلية لا تعير بالاً للارتباط الوثيق الذي يوجد بين المصطلحات والعقائد والتصوّرات المنبثقة من واقع مجتمع معين .

فالديموقراطية تعني حكم الشعب بالشعب ، أي أن الشعب هو مصدر التشريع والسلطات ، كما أنها تقوم على أساس فصل الدين عن الدولة . وبناء على هذه القاعدة فالإنسان في النظام الديموقراطي هو الذي يضع نظامه في الحياة بما في ذلك المحافظة على الحريات وهي : حرية العقيدة ، وحرية الرأي ، وحرية الملكية . والحرية الشخصية .

أما نظام الشورى في مفهوم الإسلام فهو يستمد صلاحيته من الكتاب والسنّة وهما مصدر التشريع والسلطات ، كما أنه يخوّل للأمة أن تختار حاكمها عن طريق أهل الحلّ والعقد الذين يستشيرون معه في القضايا الهامة ويراقبون إلى أي مدى تنسجم معاملة الناس مع شرع الله وتنفيذ أحكامه ، إذ ليس في الإسلام فصل للدين عن الحياة ، فالحاكمية لله وحده ، والسيادة للشرع :

﴿ إن الحكم إلا لله ﴾[1] ، ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾[2] ، ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾[3] . فالإسلام منهج حياة شامل تنبثق منه جميع نظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

كذلك ليس في الإسلام تقديس للحرية بمفهومها المطلق الموجود في الديموقراطية ، فالحرية بالنسبة إليه تنتهي حين يبدأ الإنسان في إيذاء نفسه أو غيره .

ومع أن الإسلام لا يجبر أحداً على اعتناق عقيدته إلا أنه لا يسمح للمسلم أن يغيّر دينه ، فمن يخرج عن الإسلام تطبق عليه أحكام المرتد .

وليست في الإسلام حرية للملكية الفردية بالمعنى المتعارف عليه في الغرب ، فلا يجوز التملك بوسائل الكسب غير المشروع كالربا والاحتكار وبيوع الغَرر وبخس الناس أشياءهم وغير ذلك ....

وليس في الإسلام حرية شخصية بمفهومها في الديموقراطية ، فلا يجوز مثلاً للنساء أن يسرن في الشوارع متبرّجات أو يخلون بالرجال الأجانب ، صيانة للأسرة وحفاظاً للمجتمع على تماسكه وكرامته .

على أن الديموقراطية إذا كانت تخالف الإسلام - كما رأينا - مخالفة صريحة ، فكيف يسمح بعض الباحثين لأنفسهم بإقحام هذا المصطلح في التاريخ الإسلامي والقول بأن نظام الخلافة في عهد الراشدين كان

(١) الآية ٤٠ من سورة يوسف .

(٢) الآية ٤٤ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٦٥ من سورة النساء .

ديموقراطياً !! .

وقد تابع المسلمون الغربيين في كل شيء حتى في المصطلحات ذات العلاقة بالتوزيع الجغرافي والتوزيع التاريخي التي لا صلة لها بواقعهم أو تاريخهم . ففي إطار التوزيع الجغرافي يقولون الشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى ، وذلك لأن المستعمر الأوربي اعتبر نفسه في مركز الأرض فأطلق هذا التوزيع بالنسبة لموقعه .

وكذلك التوزيع التاريخي مثل العصور القديمة والعصور الوسطى والحديثة الذي يتناسب مع المراحل والتقلّبات التاريخية التي شاهدتها أوربا ، مما يجعل لكل حقبة من هذه الحقب خصائص ومفاهيم مستقلة تبعاً للتطورات والانقلابات الفكرية والاجتماعية التي عاشتها أوربا في كل فترة من هذه الفترات ، بينما يظل التاريخ الإسلامي بمنأى عن هذه التغيرات والتحوّلات ، إذ يمثل بمفاهيمه ونظمه وقيمه وأصوله سلسلة واحدة لا تتبدل وتتغيّر تبعاً لتبدل الزمان والدول والحكام ، فهو تاريخ أمة ذات عقيدة واحدة وأصول ثابتة لا تتغيّر .

وعن طريقة التعامل مع المصطلحات يقول الدكتور أكرم ضياء العمري : « إن استعمال المصطلحات الشرعية ضروري عند كتابة التاريخ الإسلامي من خلال التصور الإسلامي النابع من القرآن الكريم والسنّة المطهرة ، لأن هذه المصطلحات ذات دلالة واضحة ومحددة ، ولأنها معايير شرعية لها قيمتها في وزن الأشخاص والأحداث . والقرآن الكريم قسّم الناس إلى « المؤمن » و « الكافر » و « المنافق » ، والصفات الثلاث محددة وثابتة ودقيقة لا تقبل التلاعب فيها . فما ينبغي أن نحيد عن هذا التقسيم إلى مصطلحات نبتت في أوساط غير إسلامية كوصف الإنسان بأنه « يميني »

أو « يساري » أو غير ذلك من النعوت غير الشرعية ، والتي ليست محددة بصورة دقيقة ثابتة . وكذلك فإن الحكم على الأعمال والمنجزات الحضارية ينبغي أن تستخدم فيه المصطلحات الشرعية ، وهي « الخير » و « الشرّ » و « الحق » و « الباطل » و « العدل » و « الظلم » كما حددها الشرع ، ولا تستخدم معايير الفكر الغربي « كالتقدمية والرجعية » .

لقد انجرّ بعض الكتاب المسلمين إلى استخدام مصطلحات وألفاظ ليست في « القاموس الإسلامي » ، وفي ذلك يكمن خطر الذوبان في الفكر الجاهلي والضياع وسط مصطلحاته الكثيرة التي تفقدنا ذاتيتنا المستقلة[1] .

* * *

(١) أكرم ضياء العمري : « مقدمة المجتمع المدني في عهد النبوة » ، ص ٢٣ .

□ المبحث الثالث □

○ فقه تاريخ الصحابة ○

○ أولاً : منهج الاستدلال على تاريخ الصحابة :

إن الأمة الإسلامية هي أمة جهاد وأمة دعوة ، فهذه هي وظيفتها الأولى ، فإذا تخلّت عن شيء من هذه الوظيفة نقصت قيمتها بقدر ذلك . فالتميّز والأفضلية للأمة هو بسبب القيام الكامل بالوظيفة الأساسية وهي الجهاد في سبيل الله والدعوة إلى حكمه وشريعته .

ولما كان الجيل الأول من هذه الأمة محققاً لأكبر قدر من هذه الوظيفة استحق هذه الأفضلية والخيرية ، لقوله تعالى : ﴿ **كنتم خير أمة أخرجت للناس** ﴾[1] وقول رسول الله- ﷺ- : « خير الناس قرني ... »[2]. فكان بذلك القدوة والأسوة الحسنة لمن يأتي بعده .

ومن أجل ذلك يجب على الأجيال المسلمة في كل العصور أن تعرفهم على حقيقتهم أنقياء طاهرين صادقين ، فتطمئن نفوسهم إلى الخير الذي حملوه وأدوه للبشرية ، لا على الصورة التي يحاول إظهارهم بها من يمكرون بهذه الأمة ودينها وتاريخها ليقيموا حاجزاً بين الخلف والسلف بتشويه وتزييف

(١) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

(٢) أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح»، كتاب فضائل الصحابة، ج٤ ، ص١٨٩ .

سيرته للطعن في الدين بطعن وتجريح حملته .

ومن أجل ذلك يجب علينا إبراز تاريخ الجيل الأول من السلف الصالح والتركيز على المجهود الذي قام به في تحمله أمانة الدعوة إلى الله والجهاد في سبيله ، وأن نَعرِف لهم قدرهم وفضلهم ، ونُعرّف بمواقفهم وأعمالهم ، لنحبّب إلى شبابنا التأسي والاقتداء بهم ، والاعتزاز والانتساب إليهم ، ليرتبط حاضر الأمة بماضيها العريق ذي التاريخ المشرق من الجهاد والدعوة ونشر العلم والعدل بقيادة راشدة قادت الناس إلى مراقي الفلاح في الدنيا والآخرة .

ولأجل ذلك يجب تذكير المسلمين بالمنهج الواجب اتباعه عند النظر في فقه تأريخ الصحابة ، بدلاً من أسلوب الاستغراق في مناقشة مسائل جزئية والدخول في جدل الإثبات والنفي مع أصحاب الأهواء والنزعات المختلفة .

وهذا المنهج قام بتأصيله علماء أهل السنّة تأصيلاً فقهياً على أساس الكتاب والسنّة كما تؤصل جميع الأحكام الشرعية .

وبذلك أصبح تأريخ الصحابة والحكم فيه من عمل المحدّثين والمؤرخين المسلمين ، وأصبح لزاماً على كل باحث ومؤرخ مسلم أن يردّ جميع ما جاءت به الأخبار في كتب التأريخ إلى هذا المنهج وعلى شرطه ، لا سيما وأن هذا الأمر غدا في العصر الحاضر ضرورة يفرضها جهل كثير من المسلمين بذلك المنهج ، وما يؤدي إليه هذا الجهل من شك واضطراب في الموازين وبلبلة في الأفكار ، مما يدفع إلى الإقرار بما يُفترى به على الصحابة ، بل إلى الوقوع فيهم مع الواقعين ، فيقع المسلم في الإثم أو تحت حدّ من حدود الله وهو لا يدري .

ويعني منهج فقه تأريخ الصحابة تلك الضوابط والأحكام الشرعية التي يمكن من خلالها التعامل مع تاريخ الصحابة ، ويتكوّن هذا الفقه من مجموعة من الأحكام الشرعية المستمدة من مصادر التشريع الأساسية وهي الكتاب والسنّة والإجماع .

وللاستدلال على هذه الأحكام أو على هذا الفقه ، نظر الفقهاء والمحدّثون في كتاب الله وسنّة رسوله فوجدوا جملة هذه النصوص منصوص عليها بنصوص صريحة قطعية الدلالة فأخذوها كما هي ، وبعضها الآخر استنبطوه

من جملة النصوص الشرعية أو بعضها .

ومن هذه الأحكام عدالة الصحابة ، والواجب لهم على المسلمين ، وحكم من سبّهم ، وأن ذلك كله من أصول الاعتقاد عند أهل السنّة والجماعة بلا خلاف .

○ ثانياً : منزلة أصحاب رسول الله (ﷺ) وعدالتهم .

لقد دلّت النصوص المتواترة على وجوب حبّ أصحاب رسول الله – ﷺ – وتعظيمهم وتوقيرهم ، والاحتجاج بإجماعهم والاستنان بآثارهم وحرمة سبّ أحد منهم ، لما شرّفهم الله به من صحبة رسوله – ﷺ – والجهاد معه ، والصبر على أذى المشركين ، والهجرة عن أوطانهم وأموالهم وأولادهم ، وتقديم حبّ الله ورسوله على ذلك كله ، فاستحقوا بذلك الثناء عليهم ، والتجاوز عما فرط منهم ، إذ نزل الوحي من الله بأنه رضي عنهم ووعدهم بالجنة وبشرهم الرسول – ﷺ – بها ، ونادى بإجلالهم وتوقيرهم ، وأخبر أنهم أمنة أمته ونجومها الذين يقتدى بهم .

ومن النصوص الدالة على تزكيتهم ما ورد في القرآن الكريم من أنهم خير أمة أخرجت للناس ، قال تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾[١] .

وذكرهم الله جلّ ثناؤه بأنهم القائمون على رعاية الحق وحراسته والعمل بمقتضاه بموجب تكليف رباني ، لذلك فهم العدول الذين يشهدون على الناس بما عملوا ، لأن الشهادة لا يقوم بها إلا العدل ، قال تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شُهداء على الناس ويكون الرسول

(١) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

عليكم شهيداً ﴾[1] .

ووعدهم الله عز وجل حسن الثواب وحسن الخاتمة ، قال تعالى : ﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلّاً وعد الله الحسنى ، والله بما تعملون خبير ﴾[2] .

وفي مقام آخر : ﴿ إنّ الذين سبقت لهم منّا الحسنى أولئك عنها[3] مبعدون ، لا يسمعون حسيسها وهم في ما اشتهت أنفسهم خالدون ﴾[4] .

وقال تعالى في مدحهم وذكر ما أعدّه لهم : ﴿ والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار والذين اتّبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدّ لهم جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ، ذلك الفوز العظيم ﴾[5] .

وقد أوصى النبي - ﷺ - الأمة بأصحابه وأبان فضلهم ومنزلتهم .

ومن ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن عمر بن الخطاب خطب بالجابية[6] فقال : قام فينا رسول الله - ﷺ - مقامي فيكم فقال : « استوصوا بأصحابي خيراً ثم الذين يلونهم ثم

---

(١) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٣) أي عن نار جهنم .

(٤) الآيتان ١٠١ ، ١٠٢ من سورة الأنبياء .

(٥) الآية ١٠٠ من سورة التوبة .

(٦) هي قرية من أعمال دمشق من ناحية الجولان في بلاد الشام . انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٢ ، ص ٩١ .

الذين يلونهم »(١) . وعن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله - ﷺ - « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم إن بعدكم قوماً يشهدون ولا يستشهدون ، يخونون ولا يؤتمنون ، وينذرون ولا يفون ، ويظهر فيهم السمن »(٢) .

وعن أبي موسى الأشعري أن رسول الله - ﷺ - قال : « النجوم أمنة للسماء ، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمنة لأصحابي ، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون ، وأصحابي أمنة لأمتي ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون »(٣) .

وأخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أنه قال : حدّثنا أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله - ﷺ -: « يأتي على الناس زمان فيغزو فئام(٤) من الناس فيقولون : فيكم من صَاحب رسول الله - ﷺ - فيقولون : نعم ، فيفتح لهم ، ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس ، فيقال : فيكم من صاحب أصحاب رسول الله - ﷺ - فيقولون : نعم ، فيفتح لهم ، ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس ، فيقال : هل فيكم من صاحب مَن صاحب أصحاب رسول الله - ﷺ - فيقولون نعم . فيفتح لهم »(٥) .

---

(١) أحمد بن حنبل : « المسند » (بترتيب الساعاتي) ، ج٢٢ ، ص ١٦٨ ، والترمذي في « السنن » كتاب الفتن ، ٧- باب ما جاء في لزوم الجماعة حديث ٢١٦٦، والحاكم في «المستدرك» ١/١١٤ وصححه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» رقم ١٧٥٨ .

(٢) رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، ج٤ ، ص ١٨٩ .

(٣) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، ج١٦ ، ص ٨٢ .

(٤) بكسر الفاء . أي جماعة . راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٥) رواه البخاري في «الجامع الصحيح»، كتاب فضائل الصحابة، ج٤ ، ص ١٨٨. =

وفي سنن الترمذي أن النبي - ﷺ - قال : « ما من أحد من أصحابي يموت بأرض إلا بعث قائداً ونوراً لهم يوم القيامة »[1] .

وفي تحريم سبّهم قال - ﷺ - : « فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهباً ما أدرك مُدّ أحدهم ولا نصيفه »[2] .

وهكذا يلاحظ أن الله تعالى جَعَلَ أمر تعديل الصحابة لنفسه ورسوله ، ولم يجعل ذلك لأحد من المسلمين غيرهما ، فكل شاهد وكل ناقل يفتش عن عدالته إلا أصحاب رسول الله - ﷺ - وهذا ما أجمع عليه أهل السنة .

قال الخطيب البغدادي : « عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم ، وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن »[3] . ثم حكى الإجماع على ذلك بقوله : « هذا مذهب كافة العلماء ، ومن يعتدّ بقوله من الفقهاء »[4] .

وقال ابن الصّلاح : « ثم إن الأُمَّةَ المسلمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لابس الفتن منهم ، فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع ، إحساناً للظنّ بهم ، ونظراً إلى ما تمهّد لهم من المآثر ، وكأنّ الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة ، والله أعلم »[5] .

= ومسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، ١٦/٨٣ .

(١) رواه الترمذي في «السنن»، كتاب الفضائل ، ج٥ ، ص ٣٧٥ . وقال : رُوي هذا الحديث عن عبد الله بن مسلم أبي طيبة عن ابن بريرة عن النبي - ﷺ - مرسلاً ، وهذا أصح .

(٢) متفق عليه ، أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، ج٤ ، ص ١٩٥ . وكذا مسلم في «الجامع الصحيح». كتاب فضائل الصحابة. ج١٦ ، ص ٩٢ .

(٣) الخطيب البغدادي : « الكفاية في علم الرواية » . ص ٩٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٥) ابن الصلاح : « معرفة علوم الحديث » ، ص ٤٢٨ .

وقال ابن حجر : « اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة »[1] .

والعدالة المرادة هنا ليس المقصود بها عدم الوقوع في الذنوب والخطايا ، فإن هذا لا يكون إلا لمعصوم ، وإنما تعني تجنّب الكذب والاحتراز عنه في الرواية وغيرها .

فقد علم الله تعالى أن شهداءه هؤلاء غير معصومين ، يقع منهم ما يقع من غير المعصومين من الذنوب ومن خطأ الاجتهاد ، وأنه لذلك سيكون منهم اجتهاد في القتال واجتهاد في الأموال قد يكون فيه الخطأ الذي يؤجر عليه صاحبه ، إلا أن من يجهل حكم الله في الاجتهاد سوف يؤاخذهم ويشنع عليهم بذلك . وأنه ستكون منهم عثرات وذنوب ، ولكن من لا يعرف حكم الله في الحسنات الماحية والمصائب المكفّرة والتوبة والاستغفار سوف يعدّون عليهم ذنوبهم ، ولا يذكرون لهم حسناتهم ولا توبتهم ولا استغفارهم .

كما أن الله قد علم أن بعضاً من الحاقدين الذين دخلوا في الإسلام ليفسدوه كغلاة الروافض والسبئية ، وأن أصحاب الأهواء والبدع من الخوارج والمعتزلة وغيرهم- كل هؤلاء- سوف يستغلون جهل الجاهلين فيشنّعون على الصحابة بهذه الأعمال ، ثم إن بعضاً من هؤلاء سوف يحرّف ما يُروى عنهم ، بل ويفتري الكذب عليهم .

كما أن الله قد علم أن هدف بعض هؤلاء هو تجريح شهدائه وهم حملة تبليغ القرآن والسنّة - للتشكيك في كتابه وسنّة نبيّه ، وهما الأصلان الضابطان لدينه وشرعه . قال أبو زرعة الرازي شيخ الإمام مسلم : « إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله - ﷺ - فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسول - ﷺ - حق . والقرآن الكريم حق ، وما جاء

(١) ابن حجر : « الإصابة » ، ج١ ، ص ٩ .

به حق ، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة ، وهؤلاء يريدون أن يجرّحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنّة ، والجرح بهم أولى وهم زنادقة »[1].

من أجل ذلك كله ترك الله تعالى أمر تعديل الصحابة لنفسه ولرسوله ، فقطع بذلك ألسنة السوء عنهم ، وردّ كيد الكائدين في نحورهم ، وقطع كل الطرق التي تطعن في منزلة وشهادة شهوده إلى يوم القيامة .

يقول الخطيب: «على أنه لو لم يرد من الله عز وجلّ ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه – أي من تعديلهم ونزاهتهم – لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال ، والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم ، وأنهم أفضل من جميع المعدّلين والمزكين الذين يجيئون بعدهم أبد الآبدين »[2] .

- وعليه فإنه ينبغي للمسلم أن يردّ كل خبر يطعن في هذه العدالة ، وأن ينزه أصحاب رسول الله – ﷺ – عن الطمع والشّح والغدر والخديعة والغفلة واللؤم والفسق والظلم والاستبداد وأكل الأموال بالباطل ، وكل الأخلاق التي تطعن في العدالة وتعدّ من الفسق وخوارم المروءة ، وأنهم وإن كانوا غير معصومين فهم عدول ، وأن ما اجتهدوا فيه سواء تعلق بالدماء أم الأموال فهم فيه مأجورون ، وأنهم وإن جازت عليهم المعاصي إلا أنهم يتوبون ويستغفرون ، فيتوب الله عليهم ويغفر لهم ، وأن لهم فضل الصحبة التي خصّوا بها ونالوا بها من الفضل ما لم يدركه أحد بعدهم .

○ ثالثاً : موقف المسلم مما روي في قدح بعض الصحابة .

مذهب أهل السنة والجماعة في أصحاب رسول الله – ﷺ – وسط عدل بين طرفي

---

(1) الخطيب : « الكفاية » ، ص ٩٧ ، وابن حجر : الإصابة ، ج١ ، ص ١٠ .
(2) الخطيب : « الكفاية » ص ٩٦ .

الإفراط والتفريط ، وسط بين الغلاة الذين يرفعون من يعظمونه من الصحابة إلى مصافّ النّبيين والمرسلين أو أكثر من ذٰلك وبين الجفاة الذين ينتقصونهم ويسبّونهم ولا يعرفون لهم قدرهم ومكانتهم . فأهل السنّة وسط بين هؤلاء وأولئك يحبّون أصحاب رسول الله جميعاً وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالإنصاف والعدل ، فيعرفون لكل فضله وقدره ، فلا يرفعونهم إلى ما لا يستحقون ، ولا يقصرون بهم عما يليق بهم . وما صحّ فيما جرى بينهم من خلاف فهم فيه مجتهدون ، إما مصيبون لهم أجران : أجر الاجتهاد وأجر الإصابة ، وإما مخطئون لهم أجر الاجتهاد ، خطؤهم مغفور لأنهم اجتهدوا عن حسن نية ، وهم ليسوا معصومين . بل هم بشر يصيبون ويخطئون . ولكن ما أكثر صوابهم بالنسبة لصواب غيرهم ، وما أقل خطأهم إذا نسب إلى خطأ غيرهم ، وقد وعدهم الله المغفرة والرضوان.

قال الإمام أحمد – رحمه الله – « ومن الحجّة الواضحة البيّنة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول الله – ﷺ – كلهم أجمعين والكفّ عن ذكر مساوئهم والخلاف الذي شجر بينهم ، فمن سب أصحاب رسول الله – ﷺ – أو أحداً منهم أو تنقّصه أو طعن عليهم أو عرض بعيبهم أو عاب أحداً منهم فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، بل حبّهم سنّة ، والدعاء لهم قربة ، والاقتداء بهم وسيلة ، والأخذ بآثارهم فضيلة ، وأصحاب رسول الله هم خير الناس لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساوئهم ، ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا نقص »[1] .

وقال الإمام الطحاوي[2] في عقيدة أهل السنة والجماعة : « ونحن نحب

---

(١) أحمد بن حنبل : « السنّة » ، ص ٧٨ .

(٢) هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي ، أبو جعفر بن أبي العز الحنفي ، من فقهاء الحنفية ، له تصانيف كثيرة ، ومن بينها كتابه في عقيدة أهل السنة والجماعة الذي أثنى العلماء عليه ، وله « أحكام القرآن » ، « بيان السنة » ، « المحاضر والسجلات»، «مشكل الآثار»، «الاختلاف بين الفقهاء»، «مغاني الأخيار في أسماء =

أصحاب رسول الله – ﷺ – ولا نفرط في حبّ أحد منهم ، ولا نتبرّأ من أحد منهم ، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم ، ولا نذكرهم إلا بخير ، وحبهم دين وإيمان وإحسان ، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان »[1] .

وقال ابن أبي زيد القيرواني[2] في مقدمة رسالته المشهورة : « وأن خير القرون الذين رأوا رسول الله – ﷺ – وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي – رضي الله عنهم أجمعين – وأن لا يُذكر أحد من صحابة رسول الله – ﷺ – إلا بأحسن ذكر ، والإمساك عما شجر بينهم ، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج ويظن بهم أحسن المذاهب »[3] .

وقال الإمام عبيد الله محمد بن بطة[4] « ... ومن بعد ذلك فَكُفّ عما شجر

= الرجال ومعاني الآثار» توفي عام ٣٢١هـ (٩٣٣م) ترجم له: ابن خلّكان: «وفيات الأعيان» ج١، ص٧١. والقرشي: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، ج١، ص١٠٢.

(١) ابن أبي العزّ : « شرح العقيدة الطحاوية » ، ص ٤٦٤ .

(٢) هو عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي الفقيه المفسر ، إمام المالكية في زمانه وجامع مذهب مالك وشارح أقواله ، إليه المنتهى في فقه المالكية حتى سموه مالك الصغير ، قال فيه أبو عبد الله الميورقي : « اجتمع فيه العلم والورع والفضل والعقل» من كتبه: «أصول التوحيد»، «النوادر والزيادات على المدونة»، «مختصر المدونة»، « تهذيب العُتْبِيَّة »، « متن الرسالة ». توفي عام ٣٨٦هـ (٩٩٦م)، ترجم له: ابن النديم: « الفهرست »، ص ٢٨٣. والشيرازي: « صفات الفقهاء »، ص١٦٠. والقاضي عياض: «ترتيب المدارك». ج٦، ص٢١٧. وابن العماد « شذرات الذهب »، ج٣، ص ١٣١.

(٣) ابن أبي زيد القيرواني : « متن الرسالة » ، ص ١١ .

(٤) هو عبيد الله بن محمد أبو عبد الله العُكبَري الحنبلي ، المشهور بابن بطة الفقيه المحدث ، رحل إلى مكة والبصرة والثغور في طلب الحديث ، ثم لزم بيته أربعين سنة متفرغاً للتصنيف . له « الإبانة » ، « السنن » « الإنكار على من قضى بكتب الصحف الأولى ». توفي عام ٣٨٧هـ (٩٩٧م). ترجم له: ابن أبي يعلى: « صفات الحنابلة »، ج٢، ص١٤٤. والخطيب: « تاريخ بغداد »، ج١٠، ص٣٧١. والشيرازي: « طبقات الفقهاء »، ص١٧٣. والذهبي: « سير أعلام النبلاء »، ج١٦، ص٥٢٩ .

بين أصحاب رسول الله - ﷺ - فقد شهدوا المشاهد معه ، وسبقوا الناس بالفضل ، فقد غفر الله لهم وأمرك بالاستغفار لهم، والتقرب إليه بمحبتهم، وفرض ذلك على لسان نبيه - ﷺ - وهو يعلم ما سيكون منهم ، وأنهم سيقتتلون ، وإنما فضّلوا على سائر الخلق لأن الخطأ والعمد قد وضع عنهم ، وكل ما شجر بينهم مغفور لهم »(١)

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني(٢) في كتابه « عقيدة السلف وأصحاب الحديث » ويرون الكفّ عما شجر بين أصحاب رسول الله - ﷺ - وتطهير الألسنة من ذكر ما يتضمن عيباً لهم ونقصاً فيهم ، ويرون الترحم على جميعهم والموالاة لكافتهم »(٣) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: « ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله - ﷺ - ... ويتبرأون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبّونهم ، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل ، ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون : إن هذه الآثار

---

(١) ابن بطة : « الإبانة » ، ص ٢٦٠ .

(٢) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن إسماعيل ، أبو عثمان الصابوني الملقب ، شيخ الإسلام ، كان في مقدمة أهل الحديث بخراسان ، وكان فصيح اللهجة ، واسع العلم ، عارفاً بالحديث والتفسير ، قال عبد الغافر في « السياق » : الأستاذ أبو عثمان إسماعيل الصابوني ، شيخ الإسلام المفسر المحدث ، الواعظ ، وعظ المسلمين سبعين سنة ، وخطب وصلى في الجامع نحواً من عشرين سنة ، وكان حافظاً كثير السماع والتصانيف ، حريصاً على العلم ، سمع بنيسابور وهراة وسرخس والحجاز والشام والجبال ، وحدث بخرسان والهند وجرجان والشام والثغور والحجاز والقدس ، ورُزق العزّ والجاه في الدين والدنيا ، وكان مقبولاً من الموافق والمخالف ، مجمع على أنه عديم النظير - أي في وقته - وسيف السنة ، ودامغ البدعة . له : « عقيدة السلف » « الفصول في الأصول » ، توفي عام ٤٤٩هـ (١٠٥٧ م) ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ج٧ ، ص١٦. وابن الأثير: «اللباب»، ج٢ ص٢٢٨. والذهبي: «سير أعلام النبلاء»، ١٨/٤٠. وابن كثير: «البداية والنهاية»، ج١٢، ص٧٦. والسيوطي: «طبقات المفسرين»، ص٧.

(٣) الصابوني : عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ج١ ، ص ١٢٩ .

المروية في مساويهم منها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغيّر عن وجهه ، والصحيح منه هم فيه معذورون : إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون ، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر حتى أنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن هم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم ... ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما منّ الله به عليهم من الفضائل علم يقيناً أنهم خير خلق بعد الأنبياء لا كان ولا يكون مثلهم ، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله »[1] .

وقال الإمام الذهبي : « كما تقرر الكفّ عن كثير مما شجر بين الصحابة ، وقتالهم – رضي الله عنهم أجمعين – وما زال يمرّ بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف ، وبعضه كذب ، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا فينبغي طيه وإخفاؤه ، بل إعدامه لتصفو القلوب ، وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنهم ، وكتمان ذلك متعيّن على العامة وآحاد العلماء ، وقد يرخص في مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف العري من الهوى ... فالقوم لهم سوابق وأعمال مكفرة لما وقع بينهم ، وجهاد محّاء ، وعبادة ممحصة ... »[2] .

وهكذا تم سياق جملة من كلام علماء أهل السنة يتبين منها الموقف الواجب على المسلم أن يقفه من الأخبار المروية في قدح بعض الصحابة – رضي الله عنهم أجمعين – بسبب ما وقع بينهم من خلاف وحروب بعد الفتنة .

ويكمن هذا الموقف في صيانة القلم واللسان عن ذكر ما نُسب إليهم من

---

(١) ابن تيمية : العقيدة الواسطية ، ص ١٦٦ – ١٧٦ .

(٢) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٠ . ص ٩٢ .

مساوىء، وإحسان الظن بهم، والترضي عنهم أجمعين ، ومعرفة حقهم ومنزلتهم ، والتماس أحسن المخارج لما ثبت صدوره من بعضهم ، لأن القضايا كانت مشتبهة بسبب الفتنة ، ولشدة اشتباهها اختلف اجتهادهم ، والمجتهد منهم مغفور له خطأه إن أخطأ .

ثم إن الأخبار المروية في ذلك لم توضع في سياقاتها الصحيحة ، فمنها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه أو نقص منه حتى تحرّف عن أصله وتشوه مضمونه .

ولذلك وجب الإمساك عما شجر بينهم إذا كان الخوض فيما وقع بينهم على سبيل التوسع في الجزئيات وتتبع الظنون والتنقص لفئة والانتصار لأخرى ، ونشر ذلك بين العامة وتلاميذ المدارس الذين لا يستطيعون معرفة الحق من ذلك ولا يستوعبونه لصغر سنّهم ولقلة ثقافتهم ، مع ما يصاحب ذلك من تشويه في العرض وتقصير في تعريف التلاميذ بمنزلة الصحابة وفضلهم وحقهم على الأمة .

أما في ظل الموازين المستقيمة العلمية والمهتدية بالنصوص الشرعية ، فإن البحث في هذا الموضوع لا يمتنع إذا قصد به بيان بعض الأحكام الشرعية ، وبيان المواقف الصحيحة ، وتصحيح الأخطاء التاريخية التي أثيرت حول مواقفهم في تلك الحروب .

وعلى الباحث أن يعلم أن أهل السنّة قد عارضوا هذه الأخطاء ونفوها ، وأن لهم مصادرهم الموثوقة التي يعتمد عليها ، يقول ابن تيمية - رحمه الله - : « ومن الذي يدع كتب النقل التي اتفق أهل العلم بالمنقولات على صحتها ، ويدع ما تواتر به النقل في كتب الحديث على نفسها كالصحاح والسنن والمساند والمعجمات والأسماء والفضائل وكتب أخبار الصحابة وغير ذلك . وكتب السير والمغازي وإن كانت دون ذلك ، وكتب التفسير والفقه

وغير ذلك من الكتب التي من نظر فيها علم بالتواتر النفسي صدق ما في النقل ، وعلم أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا أئمة الهدى ومصابيح الدجى ، وأن أصل كل فتنة وبليّة هم الشيعة ومن انضوى إليهم »[*] .

○ رابعاً : سبّ الصحابة : تعريفه ، حكمه ، الخائضون فيه باسم النقد العلمي وحرية البحث .

أ - تعريف السبّ :

فسّر القاضي أبو يعلى[1] السبّ الذي يطعن في عدالة الصحابة بقول إنهم ظلموا وفسقوا بعد النبي - ﷺ - وأخذوا الأمر بغير الحق .

وقال أبو يعلى : إن من استحلّ هذا القول كافر بلا خلاف ، ثم حمل قول أحمد بن حنبل في إسقاط القتل على من سبّ الصحابة سبّاً لا يطعن في دينهم نحو قوله : كان فيهم قلة علم ، وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة ، وكان فيهم شحّ ومحبة للدنيا ونحو ذلك[2] .

(*) ابن تيمية : « منهاج السنة »، ج٣، ص ٢٤٣ .

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفرّاء ، أبو يعلى : من شيوخ الحنابلة، ومن كبار علماء عصره في الأصول والفروع ، ولّاه القائم العباسي قضاء دار الخلافة ، لكنه اشترط أن لا يحضر أيام المواكب ولا يخرج في الاستقبالات ولا يقصد دار السلطان ، فقبل القائم شرطه ، من تصانيفه : « تبرئة معاوية » ، « الكفاية في أصول الفقه » ،« الأحكام السلطانية » توفي عام ٤٥٨هـ (١٠٦٦ م) ، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٢ ، ص ٢٥٦ . الصفدي : « الوافي بالوفيات » ، ج ٣ ، ص ٧ . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، ج ٣ ، ص ٣٠٦ .

(٢) ابن تيمية : « حكم سب الصحابة » ، ص ٣٥ - ٣٦ .

ب - حكمه :

قال الإمام النووي : « واعلم أن سبّ الصحابة - رضي الله عنهم - حرام من فواحش المحرمات سواء من لابس الفتن منهم وغيره »[١] .

وقال القاضي عياض[٢] : « وسبّ أحدهم من المعاصي والكبائر ، ومذهبنا ومذهب الجمهور أن من فعل ذلك يعزّر »[٣] وقال بعض المالكية : يقتل[٤] .

وقال الإمام أحمد : « إنه يجب على السلطان تأديبه وعقوبته وليس له أن يعفو عنه ، بل يعاقبه ويستتيبه »[٥] .

وقال الميموني[٦] : « سمعت أحمد يقول : ما لهم وما لمعاوية : نسأل الله

---

(١) النووي : « شرح صحيح مسلم » ، ١٦ / ٩٣ .

(٢) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي ، أبو الفضل الإمام المحدث ، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم ، ولي قضاء سبتة وغرناطة ، قال ابن فرحون : كان القاضي أبو الفضل إمام وقته في الحديث وعلومه ، عالماً بالتفسير وجميع علومه ، فقيهاً أصولياً ، عالماً بالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، بصيراً بالأحكام حافظاً لمذهب مالك ، شاعراً مجيداً خطيباً بليغاً ، من تصانيفه : « ترتيب المدارك » ، « التنبيهات المستنبطة على المدونة » ، « الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع » ، « تاريخ سبتة » . توفي عام ٥٤٤هـ (١١٤٩ م) ترجم له : المقّري : « أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض » ، ج١ ، ص ٢٣ . ابن القاضي : « جذوة الاقتباس فيمن حلّ من الأعلام مدينة فاس » ، ص ٢٧٧ . ابن فرحون : « الديباج المذهب » .

(٣) النووي بشرح مسلم ، ج ١٦ ، ص ٩٣ .

(٤) القاضي عياض : « الشفا بتعريف حقوق المصطفى » ، ج٢ ، ص ٦٥٣ .

(٥) أحمد بن حنبل : « السنّة » ، ص ٧٨ .

(٦) هو عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران الجزري الرقّي أبو الحسن ، الميموني عالم الرقّة ومفتيها ، الفقيه الحافظ ، صحب أحمد بن حنبل وروى عنه . وثقه النسائي ، توفي عام ٢٧٤هـ (٨٨٧م). ترجم له: ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، =

العافية ، وقال لي : يا أبا الحسن إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله - ﷺ - بسوء فاتهمه على الإسلام »[1] .

وقال إسحاق بن رَاهُويه[2] : « من شتم أصحاب رسول الله - ﷺ - يعاقب ويحبس ، وهذا قول كثير من أصحابنا »[3] .

وقال الحارث بن عتبة[4] : « إن عمر بن عبد العزيز أُتي برجل سبّ عثمان ، فقال : ما حملك على أن سببته ؟ قال : أبغضه ، قال : وإن أبغضت رجلاً سببته ! قال : فأمر به فجلد ثلاثين سوطاً رواه اللّالِكائي »[5] .

= ج ٥، ص ٣٥٨. وابن أبي يعلى: « طبقات الحنابلة »، ج١ ، ص٢١٢ . والذهبي : « الكاشف » ، ج ٢ ، ص ١٨٥ . والسيوطي : « معجم طبقات الحفاظ » ، ص ١٢٣ .

(١) ابن تيمية : « حكم سبّ الصحابة » ، ص ٣٢ .

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي ، أبو يعقوب بن رَاهُوَيه : من كبار الحفاظ ، كان ثقة في الحديث ، وهو من شيوخ البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل والترمذي والنسائي وغيرهم ، قال فيه الخطيب البغدادي : « اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد » . له تصانيف منها : « المسند » . توفي عام ٢٣٨هـ (٨٥٣ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٦ ، ص ٣٤٥ . وابن خلّكان: «وفيات الأعيان»، ج١ ، ص١٩٩. وابن حجر: «التهذيب»، ج١، ص٢١٦.

(٣) ابن تيمية : « حكم سبّ الصحابة » ، ص ٣٣ .

(٤) هو الحارث بن عتبة، وقيل: عنبسة، يروي عن عمر بن عبد العزيز، وروى عنه صدقة بن عبيد الله. انظر البخاري: «التاريخ الكبير»، ٢٧٥/٢/١. وابن حبان: «الثقات»، ج٦، ص١٧٥.

(٥) ابن تيمية : « حكم سبّ الصحابة » ، ص ٣٣ .

واللّالكائي هو هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري - نسبة إلى طبرستان - الرازي البغدادي ، أبو القاسم اللّالكائي - نسبة إلى بيع اللوالك التي تلبس في الأرجل - من حفاظ الحديث ، ومن فقهاء الشافعية ، له : « شرح السنة » ، « أسماء رجال الصحيحين » ، « حجج أصول أهل السنة والجماعة » توفي عام ٤١٨هـ (١٠٢٧ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٤ ، ص ٧٠ . وابن الأثير : « الكامل » ج ٩ ، ص ١٢٦ . والذهبي : « التذكرة » ، ج٣ ، ص ١٠٨٣ .

وقال إبراهيم بن ميسرة[1] : « ما رأيت عمر بن عبد العزيز ضرب إنساناً قط إلا رجلاً شتم معاوية فضربه أسواطاً » (رواه اللالكائي)[2] .

وقال الإمام مالك : « من شتم النبي - ﷺ - قتل ، ومن سبّ أصحابه أدّب »[3] وقال عبد الملك بن حبيب[4] : « من غلا من الشيعة إلى بغض عثمان والبراءة منه أدب أدباً شديداً ، ومن زاد إلى بغض أبي بكر وعمر فالعقوبة عليه أشدّ ، ويكرّر ضربه، ويطال سجنه حتى يموت ، ولا يبلغ به القتل إلا في سب النبي - ﷺ - »[5] .

وقال القاضي أبو يعلى : الذي عليه الفقهاء في سبّ الصحابة : « إن كان مستحلاً لذلك كفر ، وإن لم يكن مستحلاً فسق »[6] .

---

(١) هو إبراهيم بن ميسرة الطائفي نزيل مكة الفقيه ، وثقه أحمد وابن معين ، قال ابن حجر : « ثبت حافظ ، من الطبقة الخامسة » ، توفي عام ١٣٢هـ (٧٤٩م) ترجم له: البخاري: « التاريخ الصغير » ج٢، ص٢٩. وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل »، ج٢ ، ص ١٣٣ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ج٦ ، ص ١٢٣ . وابن حجر : « التقريب » ، ج١ ، ص ٤٤ .

(٢) ابن تيمية ، « حكم سب الصحابة » ، ص ٣٣ .

(٣) القاضي عياض ، « الشفا » ، ج٢ ، ص ٦٥٢ .

(٤) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي القرطبي الألبيري - نسبة إلى ألبيرة في الأندلس التي ولد فيها ، من فقهاء المالكية ، كان عالماً بالتاريخ والأدب ، من تصانيفه :« حروب الإسلام » ، « طبقات المحدّثين » توفي عام ٢٣٨هـ (٨٥٣م) ترجم له : ابن الفرضي : « تاريخ علماء الأندلس » ، ج١ ، ص ٢٢٥ . وابن عميرة الضبي : « بغية الملتمس » ، ص ٣٦٤ . والذهبي : « الميزان » ج ٢ ، ص ٦٥٢ . والمقري : « نفح الطيب » ، ج١ ، ص ٣٣١ .

(٥) ابن تيمية : « حكم سبّ الصحابة » ، ص ٣٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

وقال ابن تيمية : « وصرّح جماعات من أصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من علي وعثمان ، وبكفر الرافضة المعتقدين لسبّ جميع الصحابة ؛ الذين كفروا الصحابة وفسقوهم وسبوهم ... »(١) .

وجاءت الأحاديث في تشديد الوعيد فيمن شتم أو سبّ أصحاب رسول الله - ﷺ - روى محمد بن طلحة المدني(٢) عن عويم بن ساعدة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال : « إن الله اختارني واختار لي أصحاباً جعل لي منهم وزراء وأنصاراً وأصهاراً ، فمن سبّهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً »(٣) .

وعن عطاء بن أبي رباح(٤) أن النبي - ﷺ - قال : « لعن الله من

---

(١) ابن تيمية : المصدر نفسه ، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٢) هو محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن طلحة التيمي المدني المعروف بابن الطويل ، قال أبو حاتم : محلّه الصدق ولا يحتجّ به . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر : صدوق يخطىء . توفي عام ١٠٨هـ (٧٢٦م) ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ١٢٠/١/١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٧ ، ص ٢٩٢ . وابن حبان : « الثقات » ، ج٥ ، ص ٣٦١ . وابن حجر : « التقريب » ، ج٢ ، ص ١٧٣ .

(٣) أخرجه الحاكم في « المستدرك » ، وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي ، ج٣ ، ص ٦٣٢، وإسناده ضعيف فيه محمد بن طلحة، صدوق يخطىء كما سبق، وعبد الرحمن بن سالم بن عتبة مجهول «تقريب التهذيب» ترجمة ٣٨٦٨، وسالم بن عتبة مقبول من السادسة « تقريب التهذيب » ترجمة ٢١٨٢ .

(٤) هو عطاء بن أسلم بن صفوان بن أبي رباح : تابعي من أجلاء الفقهاء ، نشأ في مكة ، فكان يفتي أهلها ويحدثهم . قال العجلي : تابعي ، ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، توفي عام ١١٤هـ (٧٣٢م) ، ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص ٤٠٢ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٤٦٣/٢/٣ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣٣٢ . وابن حبان : « الثقات » ج ٥ ، ص ١٩٨ .

سبّ أصحابي »[1] .

وعن ابن مسعود – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – ﷺ – : « إذا ذكر القدر فأمسكوا ، وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا »[2] .

وروى الترمذي عن عبد الله بن مغفل – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – ﷺ – : « الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرضاً بعدي ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه »[3] .

وأخرج الإمام البخاري عن أنس أن النبي – ﷺ – قال : « آية الإيمان حب الأنصار ، وآية النفاق بغض الأنصار »[4] .

ج – الخائضون في السب باسم النقد العلمي أو حرية البحث :

والسبّ المذكور هو ما أصبح يسميه البعض في العصر الحاضر بالنقد العلمي لتأريخ الصحابة ، وهو بعينه السبّ الذي سبّ به السبئية والروافض

---

(١) ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » ، ج٢ ، ص ٣٥١ . وقال : رواه الطبراني ، وهو صحيح وأخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » رقم ١٠٠٠ ج٢ ص٤٥٣ ، وحسنه الألباني بشواهده « صحيح الجامع » رقم ٥١١١ ، و « السلسلة الصحيحة » رقم ٢٣٤٠ [٤٤٦/٥] .

(٢) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » ، ج٢ ، ص ٩٣ . وقال السيوطي في الجامع الصغير: حديث حسن، ج٢، ص ٣٥١. وصححه الألباني في «الصحيحة» رقم ٣٤.

(٣) رواه الترمذي في « السنن » ، وقال : هذا حديث حسن ، ج ٥ ، ص ٣٥٨ وأخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» ٥٤/٥،٥٧، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٨٧/٨ ، والبغوي في « شرح السنة » ٧٠/١٤ . وفي سنده ضعف «ضعيف الترمذي» رقم ٨٠٨ .

(٤) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب مناقب الأنصار ، باب حب الأنصار من الإيمان ج٤ ، ص ٢٢٣ .

والخوارج والمعتزلة والزنادقة أصحاب رسول الله - ﷺ - وهو السب الذي دسّه الرواة الكذابون - خصوصاً الشيعة - في كتب التاريخ الإسلامي .

وهو الطعن الذي نفاه أهل العدل والحق من أهل السنّة في تأريخهم للصحابة .

وهو السب الذي استحق به أصحابه اللعن من الله ورسوله والبراءة من المسلمين والحكم بالجلد أو الحبس أو القتل حسب موقف الجاني، وفق ما ذكر آنفاً عند تعريف السبّ .

إن ما يسمى اليوم بالنقد العلمي الموضوعي لتاريخ صدر الإسلام لم يخرج قيد أنملة عن السب القديم ، وكل ما فعله الطاعنون الجدد هو أنهم أحيوا هذا السبّ الذي أماته أهل السنة لما كانت الدولة دولتهم والسلطان سلطانهم، وكان أهل الزندقة والبدع مقموعين .

وهذا السبّ إنما أحيي حديثاً على يد طوائف الكفار من الشيوعيين والصليبيين واليهود لا سيما المستشرقين منهم الحاقدين على الإسلام ، ومن قلّدهم من أبناء هذه الأمة إما جهلاً وإما افتتاناً بالغرب والشرق ومناهجهما ، الواقعون في حرمات الله باسم حرية الرأي والبحث العلمي ، ناسين أو متناسين أن للمنهج العلمي في الإسلام وتاريخه قواعد وأصولاً وضوابط شرعية يجب على الباحث أن يلتزم بها ، ويكون بحثه واجتهاده في نطاقها حتى لا تجيء نتائج أبحاثه ودراساته مناقضة للواقع وللقواعد الشرعية والأحكام الإسلامية .

إن آهل الأهواء الجدد يهدفون من وراء هذا السبّ إلى أمرين :

الأول : تجريح شهادة الصحابة والطعن في عدالتهم ، ومن ثم التشكيك في الكتاب والسنّة ، إذ إن الصحابة هم نقلة هذين الأصلين الضابطين لدين

الله وشرعه .

الثاني : إثبات عجز الإسلام عن الصمود للتجربة والتطبيق ، وإثبات عدم صلاحيته في هذا العصر ، ذلك أنه إذا ثبت عجزه في تقويم أخلاق الصحابة وسلوكهم وإصلاح جماعتهم بعد أن فارقهم الرسول - ﷺ - بمدّة يسيرة ، فهو أعجز من أن يكون منهجاً للإصلاح في عصرنا هذا .

* * *

□ الباب الأول □

○ قضايا في المنهج ، الإمام الطبري وتاريخه ○

□ الفصل الثاني □

○ المبحث الأول : نسب الإمام الطبري ، دراسته ورحلته في طلب العلم .

○ المبحث الثاني : علمه وثقافته ، توثيقه وثناء العلماء عليه .

○ المبحث الثالث : تهمة الرفض المنسوبة إليه والتحقيق فيها ، عقيدته .

□ المبحث الأول □

○ نسب الإمام الطبري، دراسته ورحلته فى طلب العلم ○

○ أولاً : اسمه وكنيته ونسبته ونسبه :

هو محمد ، وكنيته أبو جعفر . ولم يذكر أحد ممن ترجم له سبب هذه الكنية ، فقد كان – رحمه الله – حصوراً لا يعرف النساء ، إذ لم يتزوج ولم يكن له ولد يكنّى به ، حيث صّرح – رحمه الله – عن نفسه بذلك حين حلّ ضيفاً على الربيع بن سليمان[١] في مصر عندما جاءه أصحاب الربيع في مكان سكناه وقالوا له : تحتاج إلى قَصْرِيَّة وزير[٢] وحمارين وسُدَّة[٣] ، فقال لهم : أما القصريّة فأنا لا ولد لي وما حللت سراويلي على حرام ولا حلال قط[٤].

أما نسبته ، فهي الطبري حيث ينتسب إلى طبرستان[٥] ، وينسبه البعض

---

(١) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي المصري ، أبو محمد ، الفقيه الكبير ، صاحب الإمام الشافعي وراوي كتبه ، توفي عام ٢٧٠هـ (٨٨٤م) ترجم له الشيرازي: « طبقات الفقهاء » ص ٧٩. وابن خلّكان: « وفيات الأعيان » ، ج ٢ ، ص ٢٩١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٣ ، ص ٢٤٥ .

(٢) الوعاء الذي يعمل فيه الماء ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) جريد يشد بعضه إلى بعض ينام عليه ، المصدر نفسه .

(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » ج١٨ ، ص ٥٥ . وابن حجر : «لسان الميزان» ج٥ ، ص ١٠٢ .

(٥) مما يلاحظ أن النسبة إلى طبرستان طبري ، وإلى طبرية الشام الطبراني ، وقد اصطلح على ذلك انظر : ابن الأثير : « اللباب » ، ج٢ ، ص ٢٧٤ .

إلى آمل مكان ولادته ، فيقول : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي الطبري أبو جعفر[1] . والبعض الآخر ينسبه إلى بغداد التي استوطنها وأقام بها حتى توفاه الله عز وجلّ ، فيسمى الطبري الآملي البغدادي[2] .

أما نسبه فقد اتفق المؤرخون في نسبه حتى جدّه ، فهو عندهم جميعاً : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد .

○ ثانياً : ولادته ونشأته ورحلته في طلب العلم .

ولد أبو جعفر الطبري في نهاية عام أربع وعشرين ومائتين للهجرة الموافق لثمان وثلاثين وثمنمائة ميلادي[3] في مدينة آمل قصبة إقليم طبرستان .

وقد نشأ في كنف والده الذي كان حريصاً على تمهيد الطريق له كي ينهل من منابع العلم بعد أن لمس فيه ملامح الذكاء وعلامات النبوغ ، فحرص أبوه على إعانته على طلب العلم وهو صبي صغير ، فجلس إلى حلق العلم في بلاده طبرستان ، فحفظ القرآن الكريم بتوفيق الله وهو ابن سبع سنين ، وكتب الحديث وهو في التاسعة من عمره .

وقضى أبو جعفر الطبري السنوات الأولى من مقتبل عمره متنقلاً بين مدن طبرستان يتلقّى العلم على أيدي علمائها ، إلّا أن شوقه الشديد وظمأه المتزايد لتحصيل أكبر قدر من العلم دفعه إلى الرحيل عن بلده في سنّ مبكرة جدّاً.

فقد رحل في طلب العلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة ، عام ستّ وثلاثين

---

(١) ابن النديم : «الفهرست» ص. ٣٢٦ ، وابن الأثير : «اللباب»، ج٢ ، ص . ٢٧٤ . والداوودي : «طبقات المفسرين»، ج٢ ، ص . ١٠٦ .

(٢) ابن الجزري : «غاية النهاية»، ج٢ ، ص . ١٠٦ .

(٣) انظر : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٢ ، ص ١٦٦ . والقفطي : « المحمدون من الشعراء » ، ج١ ، ص ٢٢٥ . والسيوطي : « طبقات المفسرين » ، ص ٣١ .

ومائتين حسبما قال مسلمة بن القاسم[*] .

ثم رحل إلى بغداد فالتقى بالحسن الزعفراني[١] وأبي سعيد الأصطخري[٢] الذي درس عليه فقه الشافعي ، والتقى كذلك بأحمد بن يوسف التغلبي[٣] وأخذ عنه علم القراءات[٤] .

(*) هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، أبو قاسم، مؤرخ أندلسي من علماء الحديث، بلده قرطبة. من كتبه: «التاريخ الكبير»، توفي عام ٣٥٣هـ (٩٦٤م) ترجم له: ابن الفرضي: «تاريخ علماء الأندلس»، ج٢، ص٥. وابن حجر: «لسان الميزان»، ج٦، ص٣٥.

(١) هو الحسن بن محمد بن الصباح البزّار الزعفراني البغدادي – نسبة إلى الزعفرانية قرب بغداد – الفقيه المحدث الثقة ، كان راوياً لكتب الإمام الشافعي ، وروى الخطيب أنه أحد الثقات بالجانب الغربي من مدينة السلام – ببغداد – توفي عام ٢٥٩هـ (٨٧٣م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٧ ، ص٤٠٧ . وابن عبد البر : « الانتقاء » ، ص ١٠٥ . وابن النديم ، « الفهرست » ، ص ٢٩٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٢ ، ص ٣١٨ .

(٢) هو الحسن بن أحمد بن يزيد الأصطخري ، أبو سعيد ، فقيه شافعي من نظراء ابن سريج ، ولي قضاء ثم حسبة بغداد ، قال ابن النديم : كان ثقةً مستوراً وفقيهاً مقدماً . له من الكتب : « الفرائض الكبير » ، « أدب القضاء » « الشروط والوثائق والمحاضر والسجلات » توفي عام ٣٢٨هـ (٩٤٠م) ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٣٠٠ . وابن الجوزي : « المنتظم في تاريخ الملوك والأمم » ، ج٦ ، ص ٣٠٢ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٢ ، ص ٧٤ . والسبكي : « طبقات الشافعية الكبرى » ، ج٢ ، ص ١٩٣ .

(٣) هو أحمد بن يوسف التغلبي أبو عبد الله البغدادي ، من كبار القرّاء، توفي عام ٢٧٧هـ (٨٨٦م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٥ ص ٢١٨ . وابن الجزري : « غاية النهاية » ، ج ١ ، ص ١٥٢ . والداوودي : « طبقات المفسرين » ، ج ٢ ، ص ١١٠ .

(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٥٢ .

ثم اتجه كذلك إلى البصرة فسمع الحديث من محمد بن موسى الحرشي(*) وعمران بن موسى القزّاز(١) ومحمد بن عبد الأعلى أبي عبد الله الصنعاني(٢) وأبي الأشعث(٣) وغيرهم(٤) وفي الكوفة قرأ على ثعلب(٥)

(*) هو محمد بن موسى الحرشي أبو جعفر : من حفاظ الحديث الثقات ، قال الخطيب : كان ثقةً حافظاً ، توفي عام ٢٤٨هـ (٨٦٢م) ترجم له : الخطيب : «تاريخ بغداد» ، ج٣ ، ص ٢٤٠ . والذهبي : « الميزان » ج٤ ، ص ٥١ .

(١) عمران بن موسى بن حيان القزّاز الليثي أبو عمرو البصري : من أهل الحديث . قال أبو حاتم : صدوق ، ووثّقه النسائي ومسلمة بن قاسم والدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي عام ٢٤٠هـ (٨٥٤م) ترجم له: ابن أبي حاتم: « الجرح والتعديل »، ج٦ ، ص ٣٠٦ . وابن حبان : « الثقات » ، ج٨ ، ص ٤٩٩ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٨ ، ص ١٤١ .

(٢) محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ، أبو عبد الله البصري ، محدث من شيوخ مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة وغيرهم ، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم ، وأثنى عليه النَّسائي خيراً ، وذكره ابن حبّان في الثقات ، توفي عام ٢٤٥هـ (٨٥٩م) ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ١٧٤/١/١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٨ ، ص ١٦ . وابن حجر : « التقريب » ، ج ٢ ، ص ١٨٠ .

(٣) هو أحمد بن المقدام بن سليمان الأشعث بن أسلم العجلي ، أبو الأشعث البصري ، الإمام المتقن الحافظ ، من شيوخ البخاري والنسائي وغيرهم . وقال النسائي : ثقة ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وقال ابن خزيمة : كان صاحب حديث. توفي عام ٢٥٣هـ (٨٦٧م) ترجم له: ابن أبي حاتم: « الجرح والتعديل »، ج ٢ ، ص ٧٨ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٥ ، ص ١٦٢ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ج١٢ ، ص ٢١٩ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١ ص ٨١ .

(٤) ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٣٢٦ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٨ ، ص ٥٢ .

(٥) هو أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيار ، أبو العباس المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان يروي الحديث والشعر ، وهو ثقة حجة عند المحدّثين ، من تصانيفه: « الفصيح »، « قواعد الشعر »، « ما تلحن فيه العامة »، «إعراب القرآن» =

الشعر[1] .

وهو الباحث عن العلم ، الساعي إلى المعرفة ، التوّاق إلى لقاء العلماء ومجالستهم والإفادة منهم والكتابة عنهم ، فما أن ترامى إلى أسماعه أخبار العلماء في مصر حتى جهّز نفسه لهذه الرحلة العلمية الشاقة .

وفي طريقه مرّ بدمشق فسمع الحديث عن إبراهيم الجُوزَجاني[2] نزيل دمشق[3] كما وقف ببيروت وقرأ على العباس بن الوليد العذري[4] القرآن[5] .

= توفي عام ٢٩١هـ (٩٠٤م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٥ ، ص ٢٠٤ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ١ ، ص ١٠٢ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٢ ، ص ٢١٤ . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، ص ١٧٢ .

(١) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٥ ص ٢٠٤ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٨ ، ص ٦٠ .

(٢) هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجانيّ ، أبو إسحاق ، محدّث الشام وأحد الحفاظ المصنفين الثقات من أهل خراسان . له من الكتب : « الجرح والتعديل » « الضعفاء » ، « المترجم » توفي عام ٢٥٩هـ (٨٧٣م) ترجم له : الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٢ ، ص ٥٤٩ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج١١ ، ص ٣١ . وابن الكيال ، « الكواكب النيرات » ، ص ١٠٥ . ومحمد بن جعفر الكتاني : « الرسالة المستطرفة » ، ص ١١٠ .

(٣) الخطيب البغدادي : « تاريخ بغداد» ، ج٥ ، ص ١٦٢ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١ ، ص ٨١ .

(٤) هو العباس بن الوليد بن مزيد العذري أبو الفضل البيروتي المقرىء، كان ثقةً مأموناً فقيهاً على مذهب الأوزاعي . توفي عام ٢٧٠هـ (٨٨٣م) ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل »، ج ٦، ص ٢١٤. والذهبي: « معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار » ، ج١ ، ص ٢١٣ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٥ ، ص ١٣١ . والداوودي : « طبقات المفسرين » ، ج ٢ ، ص ١٠٧ .

(٥) ابن الجزري : « غاية النهاية » ، ج ١ ، ص ٣٥٥ .

وفي مصر التقى بالربيع بن سليمان المرادي وأبي إبراهيم المُزَني(*) الذي درس عليه فقه الشافعي ، كما التقى بسعد بن عبد الله بن عبد الحكم[1] ويونس بن عبد الأعلى الصدفي، ودرس عليهما فقه الإمام مالك[2] .

وبعد أن تزوّد أبو جعفر بما كان ينشده من العلم والمعرفة في مصر رجع إلى بغداد ، ومنها رحل إلى طبرستان بعد هذه الرحلة الطويلة الشاقة حيث زارها في عام ٢٩٠هـ (٩٠٣م) لكن ما لبث أن عاد إلى بغداد واستقر به المقام في رحابها ، وانقطع للقراءة والعبادة والتأليف والتدريس مبتعداً عن كل ما يحول بينه وبين ذلك من وظائف الدولة ومسؤولياتها[3] .

ومما يلاحظ أن أبا جعفر الطبري تلقّى العلم في رحلته الطويلة على معظم العلماء الأفذاذ في عصره ، وسمع عن الكثيرين من الشيوخ الثقات أصحاب الأسانيد العالية في وقته .

لقد أخذ الحديث عن كثير من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما ، وأخذ

(*) هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ، أبو بكر المزني المصري ، صاحب الإمام الشافعي ، كان عالماً مجتهداً ، قال فيه ابن خلّكان : كان زاهداً عالماً مجتهداً محجاجاً غواصاً على المعاني الدقيقة ... وكان من الزهد على طريقة صعبة شديدة ، وكان مجاب الدعوة . له من الكتب : « الجامع الكبير » ، « الجامع الصغير » ، « الترغيب في العلم » ، « الوثائق » ، « المسائل المعتبرة » توفي عام ٢٦٤هـ (٨٧٨م) ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٢٩٨ . ابن عبد البر : « الانتقاء » ، ص ١١٠ ، وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ١ ، ص ٢١٧ .

(١) هو سعد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عمر : من فقهاء المالكية بمصر ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال الكندي : كان فاضلاً ، وأثنى عليه أبو بكر بن خزيمة بالعبادة والاجتهاد، توفي عام ٢٦٨هـ (٨٨١م) ترجم له: ابن أبي حاتم: « الجرح والتعديل »، ج٤ ، ص ٩٢ . والقاضي عياض : « ترتيب المدارك » ، ج٤ ص ١٦٦ .

(٢) ياقوت : « معجم الأدباء » ، والداوودي : « طبقات المفسرين » ج٢ ، ص١٠٧

(٣) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٥٦ .

القراءة عن شيوخ القراء في عصره ، وأخذ الفقه عن كبار الفقهاء والمجتهدين ، وعلوم اللغة عن كبار النحويين واللغويين في عصره - كما سبق ذكر بعض أسمائهم - مما كان له الأثر في تكوين شخصيته العلمية الرائدة ، فأصبح إمام عصره بلا منازع ، وتصدّر مركز الصدارة بين الأئمة وأهل الشأن في زمانه بشهادة كثير من العلماء والمؤرخين ، كما سيأتي ذكره عند الحديث عن توثيقه وثناء العلماء عليه .

○ ثالثاً : أخلاقه ومواقفه .

كان الإمام الطبري من العلماء العاملين المتخلّقين بأخلاق النبل والفضل ، فقد رزقه الله شرف النفس ، وحسن الخُلق ، ولين الجانب ، وحُسن المعاشرة ، والجرأة في الحق ، والتواضع للناس من غير ذلّ ، وله في كل ذلك مواقف مشهورة .

يقول الفرغاني[1] : « كان محمد بن جرير ممن لا تأخذه في الله لومة لائم مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد . فأما أهل العلم والدين فغير منكرين علمه وزهده في الدنيا ورفضه لها ، وقناعته باليسير »[2] .

وقال ابن كثير : « وكان من العبادة والزهد والورع والقيام في الحق لا تأخذه في ذلك لومة لائم »[3] .

---

(١) هو عبد الله بن أحمد بن جعفر أبو محمد التركي الفرغاني ، الأمير العالم ، روى عن أبي جعفر الطبري وعلي بن الحسن بن سليمان ، وروى عنه الدارقطني وعبد الغني ، له كتاب «الصلة» ، وهو كتاب وصل به تاريخ الطبري . توفي عام ٣٦٢هـ (٩٧٢م) .
ترجم له : الخطيب « تاريخ بغداد » ، ج٩ ، ص ٣٨٩ . وابن ماكولا : « الإكمال » ، ج٢ ، ص ٤٠٢ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٦ ، ص ١٣٢ .

(٢) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٢ ، ص ٧١٢ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٢ ، ص ١٢٥ .

(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج١١ ، ص ١٤٦ .

ووصفه تلميذه عبد العزيز الطبري[1] بقوله : « وكان فيه من الزهد والورع والخشوع والأمانة وتصفية الأعمال ، وصدق النية ، وحقائق الأفعال ما دلّ عليه كتابه في « آداب النفوس »[2]، وكان عازفاً عن الدنيا تاركاً لها ولأهلها يرفع نفسه عن التماسها »[3] .

وقد زهد فيما ابتلي به كثير من العلماء وطلبة العلم آنذاك من الوقوف على أبواب الخلفاء والأمراء والوزراء والأثرياء طلباً للمال والتماساً للرزق ، يحدّث الفرغاني عنه قائلاً : « رحل ابن جرير من مدينة آمل لما سمح له أبوه بالسفر ، وكان طول حياته ينفذ إليه بالشيء بعد الشيء إلى البلدان ، فسمعته يقول : أبطأت عني نفقة والدي واضطررت إلى أن فتقت كمّي القميص فبعتهما »[4].

وهكذا وإن كان بإمكانه أن يلجأ إلى ما كان يلجأ إليه طلبة العلم الغرباء عن ديارهم من الاستعانة بذوي الثراء والجاه ومحبي العلم ، ولكنه آثر أن يبيع كمي قميصه لينفق على نفسه من ثمنهما حتى تأتيه النفقة من أبيه .

---

(١) هو عبد العزيز بن محمد بن إسحاق الطبري ، أبو الحسن : من علماء الكلام ، قرأ على أبي الحسن الأشعري ، وسمع من ابن جرير الطبري تفسيره للقرآن ، قال فيه ابن عساكر : له تصانيف حسنة منها كتاب : « رياضة المبتدأ وبصيرة المستهدي في الرد على الملحدة » وقفت على شيء من تآليفه يدل على فضل كثير وعلم غزير . توفي بعد عام ٣١٠هـ (٩٢٢م) ترجم له : ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ج١٠ ، ص ٣٨٥ .

(٢) وهو كتاب في أحوال النفس المتأدبة ، وفي ما يزيّن النفس أو يشينها وغير ذلك . وقد أثنى عليه الذهبي : « سير النبلاء » ، ج١٤ ، ص ٢٧٧ . وذكره خليفة تحت: اسم « الآداب الحميدة والأخلاق النفيسة » انظر : « التاريخ » ، ج ١ ، ص ٤٢ .

(٣) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٦٠ – ٦١ .

(٤) السبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٢ ، ص ١٢٥ .

وقد كان يأنف من قبول هدايا كثيرة تأتيه من الوزراء والكبراء والأثرياء ، ومن ذلك أن الوزير العباس بن الحسن[1] طلب إليه أن يؤلف له مختصراً في الفقه فألف له كتاب « الخفيف في أحكام شرائع الإسلام » فبعث إليه الوزير بألف دينار فردّها ولم يقبلها[2] .

وقال عبد العزيز الطبري : « ووجّه إليه أبو الهيجاء بن حمدان[3] ثلاثة آلاف دينار ، فلما نظر إليها عجب منها ثم قال : لا أقبل ما لا أقدر على المكافأة عنه ، ومن أين لي ما أكافأ عن هذا ؟ فقيل : ما لهذا مكافأة ، إنما أراد التقرب إلى الله عز وجلّ ، فأبى أن يقبله وردّه إليه »[4] .

وقد عُرض عليه القضاء فأبى أن يقبله ، ولعلّ سبب رفضه لهذا يعود إلى جملة عوامل منها : جرأته في الحق ، لا سيما ومن شأن القضاء أن يعرض فيه منازعات لها صلة ببعض الأمراء والحكام ، وكان ممن يأبون أن يمالؤوا أميراً أو يجاملوا حاكماً ، ومنها أنفته وعزّة نفسه حتى لا يكون لحاكم عليه ولاية أو سلطان ، ومنها ورعه وخشيته إن استلم القضاء أن يجور في حكم من الأحكام .

---

(١) العباس بن الحسن بن أيوب الجرجرائي أو المادراني ، أبو أحمد من وزراء الدولة العباسية ، استوزره المكتفي ، وكان أديباً بليغاً ، توفي عام ٢٩٦هـ (٩٠٩م) . ترجم له الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج١٠ ، ص ١٢٩ - ١٣٣، ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٤ ، ص ٢٧٠ .

(٣) هو عبد الله بن حمدان بن حمدون الثعلبي العدوي : أمير من القادة العباسيين ، ولي أعمال الموصل للمكتفي العباسي ، ومن بعده ولاه المقتدر أعمال خراسان والدينور ، توفي عام ٣١٧هـ (٩٢٩م) . ترجم له : ابن الأثير : « الكامل » ، ج٨ ، ص ٢١٤ ، ابن خلدون : « العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن صاحبهم من ذوي السلطان الأكبر » ، ج٣ ، ص ٧٤٨ .

(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٨٧ .

وعلى كل حال فقد تأسى بكثير من الأئمة والعلماء الذين عرض عليهم هذا المنصب فرفضوه كالإمام أبي حنيفة وغيره .

ويحدّث بعض من ترجم لحياة الإمام الطبري عن موقفه حين عرض عليه القضاء بقوله : « لما تقلّد الخاقاني[1] الوزارة وجّه إليه بمال كثير ، فأبى أن يقبله ، فعرض عليه القضاء، فامتنع . وقالوا له – أي أصحابه – : في هذا ثواب وتحيي سنّة قد درست ، وطمعوا أن يقبل ولاية المظالم فانتهرهم وقال : « قد كنت أظن أني لو رغبت في ذلك لنهيتموني عنه »[2] .

ومما يذكر أن تلاميذه كانوا من طبقات اجتماعية مختلفة ، وعرف عنه – رحمه الله – تسويته بين جميع طلبته ، لا يميّز أحداً منهم على حساب الآخر لجاهه أو جاه وسلطة أهله .

يقول أبو معبد عثمان بن أحمد الدينوري[3] : « حضرت مجلس الطبري وحضر الفضل بن الفرات بن الوزير[4] وقد سبقه رجل فقال الطبري

---

(١) هو محمد بن يحيى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان ، أبو علي : من وزراء الدولة العباسية ، ولي الوزارة للمقتدر عام ٢٩٩هـ (٩١١م) . توفي سنة ٣١٢هـ (٩٢٤م) : ترجم له ابن الأثير : « الكامل » ، ج٨ ، ص ٢١ . وابن طباطبا المعروف بابن الطقطقي : « الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية » ، ص ٢ ، وأبو الفداء : « المختصر في أخبار البشر » ، ج٢ ، ص ٦٦ .

(٢) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٤ ، ص ٢٧٥ .

(٣) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٤) هو الفضل بن جعفر بن الفضل بن محمد بن الفرات ، أبو الفتح : وزير من أعيان الدولة العباسية ، يقال له ابن حنزابة نسبة إلى أمه ، استوزرة المقتدر بالله العباسي . توفي عام ٣٢٧هـ (٩٣٩م) ترجم له : ابن الأثير : « الكامل » ، ج٨ ، ص ١١٠ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء »، ج١٤ ، ص ٤٧٩ .

للرجل : ألا تقرأ ؟ فأشار إلى الوزير ، فقال له الطبري : إذا كان النوبة لك فلا تكترث بدجلة ولا الفرات[1] .

وقال ابن حجر معلقاً على ذلك : وهذه من لطائفه وبلاغته وعدم التفاته لأهل الدنيا[2] .

وهكذا يتبين من أخلاق الإمام الطبري أنه كان عفيفاً نظيفاً ، زاهداً ورعاً تقيّاً ، عزيز النفس ، جريئاً في الحق ، متواضعاً أبيّاً ، رفض القضاء وقبول الهدايا من الحكّام ، وهذا بخلاف ما يزعمه بعض الدارسين العرب المتأثرين بالنزعة الاستشراقية الهادفة إلى تشويه سمعة ومكانة علماء أهل السنّة ، بالقول إنهم كانوا من علماء القصور ، وينتمون إلى الفئة المترفة أو الأرستقراطية . فقد زعم أحمد أمين في كتابه « ظهر الإسلام » أن الإمام الطبري كان واحداً من المشهورين بالأرستقراطية في ذلك العصر حيث قال : وقد اشتهر في هذا القرن – الرابع – عدد من الأرستقراطيين ، وذكر من بينهم ابن جرير الطبري[3] .

ومن الملاحظ أن هذا الاتهام من أحمد أمين للإمام الطبري لا يقوم على أساس علمي بل هو محض افتراء ورجم بالظن الكاذب ، إذ إن الأساس في بناء حكم هو الإلمام التام بجميع عناصر الموضوع أو القضية المراد الحكم عليها . فلو أن أحمد أمين كان موضوعياً حقّاً في هذا المقام لدرس سيرة الإمام الطبري دراسة كاملة قبل أن يصدر عليه هذا الحكم الجائر . ولو أنه درس

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ج١٥ ، ص ١٦٨ . وابن حجر : « لسان الميزان » ج٥ ، ص ١٠٢ – ١٠٣ .

(٢) ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج٥ ، ص ١٠٢ .

(٣) أحمد أمين : « ظهر الإسلام » ج٢ ، ص ١٧ .

حياة هذا الإمام لما وقع في المأزق العلمي ، ولما تجرّأ على اتهامه بالأرستقراطية – مع ما تنطوي عليه هذه الكلمة من سوء – ولوجد حقاً أنه كان بعيداً كل البعد عن الأرستقراطية ومظاهرها الزائفة . فقد مرّت به أوقات لقي خلالها من الجوع والإملاق الشيء الكثير حتى اضطر – كما سبق ذكره – إلى فتق كمي قميصه وبيعهما ليقتات بثمنها. ويدفع كذلك عنه تلك التهمة أنه لم يكن على صلة قوية بحكام عصره ، ولم يقبل كثيراً من هداياهم ، ورفض منصب القضاء وولاية المظالم كما سبق أن ذكر .

ومن وصايا علماء السلف – وكان الإمام الطبري ممن يحذو أثرهم – أنهم كانوا يحذرون من أهل البدع ومن السلطان . يقول يونس بن عبيد[1] : « لا تجالس سلطاناً ولا صاحب بدعة » . ويوصي سفيان الثوري رجلاً فيقول : « إيّاك والأهواء والخصومة وإياك والسلطان » . وعنه أيضاً « المسلمون كلهم عندنا على حالة حسنة إلّا رجلين : صاحب بدعة وصاحب سلطان »[2] .

❋ ❋ ❋

---

(١) هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي البصري ، أبو عبيد : من خيار الناس ، قال فيه ابن حبان : كان من سادات أهل زمانه علماً وفضلاً وحفظاً وإتقاناً وسنّة وبغضاً لأهل البدع مع التقشّف الشديد والفقه في الدين والحفظ الكثير . وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم . توفي عام ١٣٩هـ (٧٥٦م) . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٦٨٨ . والدارمي : « التاريخ » ، ص ١٠٠ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٤/٢/٤٠٢ . وابن حبان : « الثقات » : ج٧ ، ص ٦٤٧ . وابن حجر : « التهذيب » : ج١١ ، ص ٤٤٢ .

(٢) اللالكائي : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » ، ج١ ، ص ١٣٦ .

□ المبحث الثاني □

○ مكانة الطبري العلمية ○

○ أولاً : علمه وثقافته :

لقد أوتي الإمام الطبري من المواهب ما مكّنه من أن يدلي بدلوه في كل فن ، ويأخذ بنصيب من كل علم حتى أصبح إمام عصره من غير منازع ، وكانت شهرته مدعاة لكي يسأله الناس ، وباعثاً له على مزيد الاطلاع والاستزادة من المعرفة .

قال ابن النديم[1] فيه : « علامة وقته وإمام عصره وفقيه زمانه وكان متفنّناً في جميع العلوم ، علم القرآن والنحو والشعر واللغة والفقه ، كثير الحفظ »[2] .

وقال ابن الجوزي[3] عنه : « وقد جمع من العلوم ما رأس به أهل

(١) هو محمد بن إسحاق بن محمد ، أبو الفرج بن أبي يعقوب النديم : صاحب كتاب « الفهرست » من أقدم كتب التراجم ، كان ورّاقاً يبيع الكتب ، وكان شيعياً معتزلياً ، توفي عام ٤٣٨هـ (١٠٤٧م) ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج٦ ، ص ٤٠٨ . وابن حجر : « لسان الميزان » ، ج٥ . ص ٧٢ .

(٢) ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٣) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي ، أبو الفرج المؤرخ المحدث الواعظ ، خلّف تصانيف كثيرة منها : « تلقيح فهوم أهل الآثار في مختصر السير والأخبار » ، « مناقب عمر بن عبد العزيز » ، « شذور العقود في تاريخ العهود » « الضعفاء والمتروكين » ، « الناسخ والمنسوخ » ، « صولة العقل على الهوى »، « تلبيس إبليس » ، « فنون الأفنان في عيون علوم القرآن » . توفي عام ٥٩٧هـ (١٢٠١م) . ترجم له : أبو شامة : « الذيل على الروضتين » ، ص ٢١ . وابن خلّكان: «وفيات =

عصره »[*] . ويمكن إجمال ثقافته في ما يلي :

أ – التفسير

ذاع نبوغ الإمام الطبري وظهرت شهرته في تفسيره للقرآن الكريم المسمى « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » ، وقد أثنى على تفسيره كثير من العلماء منهم الخطيب البغدادي الذي قال : « لم يصنّف أحد مثله »[1] .

وشهد له ابن خزيمة[2] بعد أن قرأه من أوله إلى آخره بأنه لا يعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير[3] . وقال العلامة أبو حامد الإسفراييني[4] :

= الأعيان » ، ج ٣ ، ص ١٤٠ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ١٣ ، ص ٢٨ .

(*) ابن الجوزي : « المنتظم » ، ج٦ ، ص ١٧١ .

(١) الخطيب البغدادي : « تاريخ بغداد » ، ج٢ ، ص ١٦٣ .

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي ، الحافظ الحجة الفقيه ، شيخ الإسلام ، وإمام نيسابور في عصره ، قال فيه الذهبي : عني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان . من تصانيفه : «التوحيد وإثبات صفة الرب » ، « مختصر المختصر » المسمى بصحيح ابن خزيمة ، « فقه حديث بريرة » . توفي عام ٣١١هـ (٩٢٤م). ترجم له: ابن أبي حاتم: « الجرح والتعديل »، ج٧، ص ١٩٦ . والسهمي : « تاريخ جرجان » ، ص ٤١٣ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٢ ، ص ٧٢٠ . و « سير أعلام النبلاء » ، ج١٤ ، ص ٣٦٥ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٢ ، ص ١٣٠ .

(٣) نقلاً عن الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٢ ، ص ١٦٤ .

(٤) هو أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ، أبو حامد : من فقهاء الشافعية الكبار ، قال فيه الشيخ أبو إسحاق : انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد ، وطبق الأرض بالأصحاب ، وجمع مجلسه ثلاث مئة متفقّه . وقال الخطيب : كان ثقة ، وكان الناس يقولون : لو رآه الشافعي لفرح به . له : « الرونق في اللغة » ، وله شروح وتعاليق مطولة في الفقه وأصوله ، توفي عام ٤٠٦هـ (١٠١٦م) . ترجم له : الخطيب : «تاريخ بغداد»، ج٤، ص٣٦٨. والشيرازي: «طبقات الفقهاء»، ص١٢٣. وابن خلّكان: «وفيات الأعيان»، ج١، ص٧٢. والسبكي: « طبقات الشافعية »، ج ٣ ص ٢٤ .

« لو سافر رجل إلى الصين في تحصيل تفسير ابن جرير لم يكن كثيراً »[*] .

وكذلك السيوطي[1] فقد جعله في مقدمة المفسرين على الإطلاق ، ووصف تفسيره بأنه أجلّ التفاسير لم يؤلف مثله ، قال : « وله التصانيف العظيمة منها تفسير القرآن ، وهو أجلّ التفاسير لم يؤلَّف مثله »[2] .

كما ذكره العلماء قاطبة ، منهم النووي[3] في تهذيبه[4] : « وذلك لأنه

(*) الخطيب البغدادي : « تاريخ بغداد » ج١٢، ص ١٦٣، والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ج٢ ص ٧١٢ .

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي : الإمام الحافظ المؤرخ والأديب ، يبلغ عدد مؤلفاته نحو الستمائة . كان الأمراء والأغنياء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردّها ، وطلبه السلطان مراراً فلم يحضر إليه ، وأرسل إليه هدايا فردّها . من كتبه التي يبلغ عددها نحو الستمائة : « الأحاديث المنيفة » ، « إسعاف المبطأ في رجال الموطأ » ، « درُّ السحابة في من دخل مصر من الصحابة » ، « الشماريخ في علم التاريخ » ، « ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلطان » ، « مفحمات الأقران في مبهمات القرآن » ، « نزهة الجلساء في أشعار النساء » ، « مشتهى العقول في منتهى النقول » ... توفي عام ٩١١هـ (١٥٠٥م) . ترجم له : السخاوي: « الضوء اللامع » ج ٤، ص ٦٥. وابن إياس : « بدائع الزهور »، ج ٤، ص ٨٣ . ونجم الدّين الغزّي : « الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة » ، ج١ ، ص ٢٢٦ . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، ج ٨ ، ص ٥١ .

(٢) السيوطي : « طبقات المفسرين » ، ص ٣٠ .

(٣) هو يحيى بن شرف الحوراني النووي أبو زكريا : العلامة الفقيه المحدّث ، قال قطب الدين اليونيني : كان أوحد زمانه في العلم والورع والعبادة والتقلل وخشونة العيش . له : « التقريب والتيسير » في التوحيد . « خلاصة الأحكام » ، « الأربعون حديثاً النووية » ، « تهذيب الأسماء واللغات » ، « خلاصة الأحكام » ، « مناقب الشافعي » . توفي عام ٦٧٦هـ (١٢٧٧م) . ترجم له : ابن تغري بردي : « النجوم الزاهرة » ، ج٧ ، ص ٢٧٨ . وابن عطية إلشبراخيتي : « الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين حديثاً النووية » ، ص ٢ . و « مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي » .

(٤) النووي : « تهذيب الأسماء والصفات » ، ج١ ، ص ٧٨ .

جمع بين الرواية والدراية(*) ولم يشاركه في ذلك أحد لا قبله ولا بعده[1].

وقال الداوودي[2] نقلاً عن الفرغاني في « تاريخه » : « فتم من كتبه كتاب تفسير القرآن ، وجوّده وبيّن فيه أحكامه ، وناسخه ومنسوخه ، ومشكله وغريبه ، ومعانيه ، واختلاف أهل التأويل والعلماء في أحكامه ، والصحيح لديه من ذلك ، وإعراب حروفه ، والكلام على الملحدين فيه ، والقصص وأخبار الأئمة والقيامة وغير ذلك مما سواه من الحكم والعجائب كلمة كلمة ، آية آية »[3] .

وعن القاسم بن عقيل الورّاق[4] أن أبا جعفر قال لأصحابه : أتنشطون لتفسير القرآن ؟ قالوا : كم يكون قدره ؟ فقال : ثلاثون ألف ورقة ، فقالوا : هذا مما يفني الأعمار قبل تمامه ، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة[5] .

ووصف ابن تيمية أيضاً تفسير الإمام الطبري بأنه واحد من كتب التفسير التي يحرر فيها النقل ، فهو ينقل في تفسيره كلام السلف بالإسناد[6] .

ب – الحديث

وكذلك ذاعت شهرة الإمام الطبري وظهر نبوغه في الحديث النبوي ،

(*) علم الرواية هو البحث في الإسناد ، وعلم الدراية هو البحث في المتن .

(١) السيوطي : « طبقات المفسرين » ، ص ٣٠ .

(٢) هو محمد بن علي بن أحمد ، شمس الدين الداوودي المالكي المصري ، من كبار علماء الحديث في عصره ، له : « طبقات المفسرين » ، « ذيل طبقات الشافعية » . توفي عام: ٩٤٥هـ (١٥٣٨م)، ترجم له: ابن العماد الحنبلي: « شذرات الذهب »، ج ٨، ص ٢٦٤ . وحاجي خليفة : « كشف الظنون » ، ج ٢ ، ص ١١٠٧ .

(٣) الداوودي : « طبقات المفسرين » ، ج ٢ ، ص ١١١ .

(٤) لم أقف على ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٥) الداوودي : « طبقات المفسرين » ، ص ١١٣ .

(٦) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج٦ ، ص ٣٨٩ .

فقد عكف على دراسة الحديث الشريف وسماعه من أئمة هذا الشأن ، وأكثر من الرواية عن كبار الحفّاظ والمحدّثين من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهم من أصحاب السنن .

وله كتاب « تهذيب الآثار » ، ابتدأه بما رواه أبو بكر الصديق – رضي الله عنه – بسنده وتكلّم على كل حديث وعلله ، وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحججهم ، وما فيه من المعاني والغريب ، فأكمل منه مسند العشرة المبشّرين بالجنة وأهل البيت ، لكن مات قبل أن يتمّه[1] .

وقد شهد له الخطيب البغدادي – وهو من المختصين – بأنه من علماء الحديث ، يقول في ذلك : « كان .... عالماً بالسنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، وله كتاب سماه « تهذيب الآثار » لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه »[2] .

واعتبره الذهبي من رجال الطبقة السادسة حيث يقول : « وابن جرير ، وابن خزيمة ، وابن صاعد[3] وعبد الرحمن بن أبي حاتم ، من رجال الطبقة

---

(١) انظر الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٤ ، ص ٢٧٠ – ٢٧٣ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٣ ، ص ١٢١ . والكتاب مطبوع تحت إشراف جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض في أربعة أجزاء ، وأخرج أحاديثه محمود محمد شاكر .

(٢) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٢ ، ص ١٦٣ .

(٣) هو يحيى بن محمد بن صاعد ، أبو محمد البغدادي ، من أعيان حفاظ الحديث ، قال فيه الذهبي : لابن صاعد كلام متين في الرجال والعلل يدل على تبحرّه . وقال فيه أبو علي النيسابوري : لم يكن بالعراق من أقران ابن صاعد أحد في فهمه ، والفهم عندنا أجلُّ من الحفظ، وهو فوق ابن أبي داود في الفهم والحفظ . له من الكتب : « السنن » مرتبة على الأحكام « مسند أبي بكر الصديق » توفي عام ٣١٨هـ (٩٣٠م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٣٢٥ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٤ ، ص ٢٣١ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٢ ، =

السادسة »[1] وجعله النووي في طبقة النسائي والترمذي[2] وقال فيه ابن خلّكان[3] : « إنه كان إماماً في الحديث »[4] .

ويقول الخطيب : سمعت أبا حازم عمر بن أحمد العَبْدُويي[5] بنيسابور[6] يقول : سمعت حُسَيْنك واسمه الحسين بن علي التميمي[7] يقول : لما رجعت من بغداد إلى نيسابور سألني محمد بن إسحاق بن خزيمة فقال لي : ممن سمعت ببغداد - يعني الحديث - فذكرت له جماعة ممّن سمعت منهم ، فقال : هل

= ص ٧٧٦ . و « سير أعلام النبلاء » ، ج١٤ ، ص ٥٠١ .

(١) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٢ ص ٧١٥ .

(٢) النووي : تهذيب الأسماء واللغات ، ج١ ، ص ٧٨ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلّكان الإربلي - نسبة إلى إربَل بالعراق - أبو العباس المؤرخ الأديب، ولي قضاء الشام في عهد الملك الظاهر ، كما ولي التدريس في كثير من مدارس دمشق. توفي عام ٦٨١هـ (١٢٨٢م) . ترجم له : ابن شاكر الكتبي : « فوات الوفيات » ، ج١ ، ص ٥٥ . وابن تغري بردي : « النجوم الزاهرة » ، ج٧ ، ص ٣٥٣ .

(٤) ابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٤ ، ص ١٩١ .

(٥) هو عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه بن سدوس الهذلي العبدويي النيسابوري أبو حازم : من حفاظ الحديث . قال الخطيب : كان ثقة صادقاً عارفاً حافظاً ، وقال فيه الذهبي : كتب العالي والنازل وجمع وخرّج ، وتميز في علم الحديث . توفي عام ٤١٧هـ (١٠٢٦م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١١ ، ص ٢٧٢ . وابن الجوزي : « المنتظم » ، ج٨ ، ص ٢٧ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٣ ، ص ١٠٧٢ .

(٦) مدينة في بلاد خراسان . انظر : الحميري : « الروض المعطار في خبر الأقطار » .

(٧) هو الحسين بن علي التميمي ، أبو أحمد ، يلقب حسينك : من أهل الحديث ، سمع من أبي العباس السراج وغيره ، وروى عنه الحاكم وآخرون . قال أبو بكر البرقاني : كان حسينك ثقة جليلاً حجّة . توفى عام ٣٧٥هـ (٩٨٥م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٨ ، ص ٦٧ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج١١ ، ص ٣٠٤ .

سمعت من محمد بن جرير شيئاً ؟ فقلت له : لا ، إنه ببغداد لا يُدخل عليه لأجل الحنابلة – وكانت تمنع منه – فقال : لو سمعت منه لكان خيراً لك من جميع من سمعت منه سواه »[1] .

ج – علم القراءات

كان للإمام الطبري باع طويل ودراسة مستفيضة في علم القراءات . فقد تلقى القراءات عن شيوخها بالعراق والشام ومصر[2] لكنه اختار لنفسه قراءة لم تخرج عن المشهور حيث اعتمد في ذلك على الأسانيد وعلى بصره باللغة والنحو والذوق السليم .

وقد أودع ذلك كتاباً كبيراً في القراءات يسمى : « القراءات وتنزيل القرآن » ، ذكر فيه اختلاف القرّاء في حروف القرآن ، كما ذكر فيه أسماء القرّاء في الأمصار الإسلامية ، كما بيّن فيه وجه كل قراءة وتأويلها والدلالة على ما ذهب إليه كل قارىء ، ويختار الصواب منها مبرهناً على صحة ما يختاره نظراً لتمكنه من التفسير واللغة[3] .

حدّث الحسن بن علي الأهوازي في كتاب « الإقناع في إحدى عشرة قراءة » يقول بأن أبا جعفر الطبري كان عالماً بالنحو واللغة والعروض ثم أردف قائلاً : « وله في القراءات كتاب جليل ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ وعلّل ذلك وشرحه ، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور »[4] .

---

(١) الخطيب البغدادي : « تاريخ بغداد » ، ج٢ ، ص ١٦٤ .
(٢) انظر ص ١٦٣ – ١٦٧ .
(٣) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٤٥ – ٦٥ .
(٤) المصدر نفسه ، ج١٨ ، ص ٦٥ .

د – الفقه

اهتم الإمام الطبري اهتماماً كبيراً بعلوم الفقه حيث اهتم بطلب هذا العلم منذ الصغر . وقد أعانته رحلته العلمية في معرفة أقوال الفقهاء والمجتهدين وأحكام القضاة والمفتين المعاصرين والمتقدمين عليه حتى أصبح ذا ثروة فقهية عظيمة ، عالماً بمواطن الإجماع ومراتب الاتفاق ، ملمّاً بأدق الآراء في المسائل الخلافية المختلفة ، فصار ممّن تُشدّ إليه الرحال من أجل فقهه الغزير .

قال أبو بكر بن كامل(١) : « لم أر بعد أبي جعفر أجمع للعلم وكتب العلماء ومعرفة اختلاف الفقهاء وتمكّنه من العلوم منه »(٢) .

وقد درس الإمام الطبري الفقه على مختلف المذاهب المعروفة ؛ يقول ابن النديم : إنه درس فقه الظاهرية على يد داود الظاهري(٣) وفقه الإمام الشافعي

---

(١) هو أحمد بن كامل بن شجرة بن منصور القاضي البغدادي ، ويكنى أبا بكر ، أحد أصحاب أبي جعفر الطبري ، كان من العلماء بأيام الناس والأحكام وعلوم القرآن والنحو والشعر وتواريخ أصحاب الحديث ، ولي قضاء الكوفة ، من مؤلفاته : « القراءات » ، « موجز التأويل عن حكم التنزيل » ، « التاريخ » ، « أمهات المؤمنين » ، « أخبار القضاة » . توفي عام ٣٥٠ هـ (٩٦١م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٤ ، ص٣٥٧ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج٤ ، ص١٠٤ . والقفطي : « إنباه الرواة على أنباء النحاة»، ج١، ص١٣٢–١٣٣ . والقرشي: «كتاب الخراج»، ج١، ص٩٠.

(٢) ياقوت : « معجم الأدباء » ج٨ ، ص٧٥ .

(٣) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، أبو سليمان الملقب بالظاهري : أحد الأئمة المجتهدين ، تنسب إليه الطائفة الظاهرية ، وسميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس ، له كتب كثيرة في الفقه مرتبة على الأبواب الفقهية المعروفة وكتب أخرى في الأصول مثل : « الخير الموجب للعلم » ، « الخصوص والعموم » ، « المفسر والمجمل » ، « الإجماع » « إبطال القياس » . توفي عام ٢٧٠هـ/٨٨٤م . ترجم له: ابن النديم: « الفهرست » ، ص ٣ ٣ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ٨ ، ص ٣٦٩ . والشيرازي « طبقات المفسرين » ، ص ٩٢ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٣ ، ص٩٧ . و « تذكرة الحفاظ » ، ج٢ ، ص٥٧٢ .

على الحسن بن محمد الزعفراني ، وفقه مالك على يونس بن عبد الأعلى ، وفقه أهل العراق على محمد بن مقاتل الرازي(١) بالرّي(٢) .

إلا أنه اعتنى بفقه الشافعي وتعمّق فيه وأفتى به ، يقول عن نفسه : أظهرت فقه الشافعي ، وأفتيت به ببغداد عشر سنين ، وتلقّنه مني ابن بَشَّار الأَحْوَل(٣) أستاذ أبي العباس بن سَرَيج(٤) .

لكن سعة اطلاعه ومعرفته الواسعة بالفقه أهّلته للنظر والاجتهاد المستقل

---

(١) هو محمد بن مقاتل الرازي : سمع من كبار المحدثين ، وكان فقيهاً ذا مكانة ، توفي عام ٢٤٨هـ (٨٦٢م). ترجم له: القرشي: « كتاب الخراج »: ج ٢ ، ص ١٣٤ . وابن حجر : « لسان الميزان » ج٥ ، ص٣٨٨ . و « التهذيب » : ج٩ ، ص٤٦٩ .

(٢) ابن النديم : « الفهرست » : ص ٣٢٦ . والريّ : مدنية بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخاً . انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٣ ، ص ١١٦ .

(٣) هو عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم الأحول الأنماطي : كان أحد الفقهاء على مذهب الإمام الشافعي ، توفي عام ٢٨٨هـ (٩٠٠م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١١ ، ص٢٩٢ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ج٣ ، ص ١٢٣ .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ج ١٥ ، ص ١٦٧ ، والسبكي : « طبقات الشافعية » ١٢٣/٣ . وابن سريج : هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي أبو العباس : فقيه الشافعية في عصره ، ولي القضاء بشيراز ، ذكر ابن خلكان أنه كان يقال له في عصره : إن الله بعث عمر بن عبد العزيز على رأس المائة من الهجرة أظهر كل سنّة وأمات كل بدعة ومنّ الله تعالى على رأس المائتين بالإمام الشافعي حتى أظهر السنة وأخفى البدعة ، ومنّ الله تعالى بك على رأس الثلاثمائة حتى قوّيت كلّ سنة وضعّفت كل بدعة . له كتب كثيرة منها : « التقريب بين المزني والشافعي » ، « الودائع لمنصوص الشرائع » ، « الرد على محمد بن الحسين » . توفي عام ٣٠٦هـ (٩١٨م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٢٩٩ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ٤ ، ص ٢٨٧. وابن خلّكان: « وفيات الأعيان » ج ١ ، ص ٦٦ . والسبكي: « طبقات الشافعية » ، ج ٢ ، ص ٨٧ .

حيث أصبح صاحب مذهب خاص به ، وإماماً له أتباع ، فألّف الكتب التي اشتملت على بيان مذهبه ، كما اشتملت على ما احتجّ به واستند إليه .

يقول السيوطي : « وكان أولاً شافعياً ثم انفرد بمذهب مستقل وأقاويل واختيارات ، وله أتباع ومقلِّدون ، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة »[1] .

وقد انتشر مذهب الإمام الطبري في بغداد ، وكان له أنصار وأتباع ، ودرَّس مذهبه في الفقه كثير من العلماء ، ألّفوا فيه الكتب . ومن أشهرهم أبو الفرج المُعَافى بن زكريا النَهْرَواني[2] المعروف بالجريري نسبة إلى مذهب أبي جعفر ، فقد نشر مذهبه وحفظ كتبه .

ومنهم أحمد بن يحيى المُنَجِّم[3] وله كتاب « المدخل إلى مذهب

(١) السيوطي : « طبقات المفسرين » ص ٣٠ .

(٢) هو المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني ، أبو الفرج بن طراز : القاضي الأديب الفقيه ، قيل له : الجريري ، لأنه كان على مذهب ابن جرير الطبري . قال فيه ابن النديم : أوحد عصره في مذهب أبي جعفر ، فحفظ كتبه ، ومع ذلك متفنن في علوم كثيرة ، مضطلع بها مشار إليه فيها ، في نهاية الذكاء وحسن الحفظ وسرعة الخاطر في الجوابات . من كتبه : « الجليس والأنيس » ، « الحدود والعقود » ، في أصول الفقه ، « الرد على أبي يحيى البلخي في اقتراض الإماء » ، « المحاورة » ، في العربية ، « البيان الموجز عن علوم القرآن المعجز » . توفي عام ٣٩٠هـ (١٠٠٠م) . ترجم له: ابن النديم: « الفهرست » ص ٣٢٨. وابن كثير: « البداية والنهاية » ، ج ١١ . ص٣٢٨ . والزبيدي : « تاج العروس من جواهر القاموس » . ج٣ . ص ٣٥٩ .

(٣) أبو الحسن أحمد بن يحيى بن علي بن أبي منصور المنجم النديم : الأديب الشاعر ، الفقيه ، من أصحاب أبي جعفر الطبري والمتفقه على مذهبه ، نادم الموفق بالله العباسي ومن بعده من الخلفاء . له من الكتب : « الإجماع في الفقه على مذهب ابن جرير الطبري » ، « المدخل إلى مذهب الطبري ونصرة مذهبه » ، « كتاب الأوقات » . توفي عام ٣٠٠هـ (٩١٢م) ، ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٢٠٥ . =

الطبري » ، وأبو بكر أحمد بن كامل وغيرهم[١] .

غير أن أتباع الإمام الطبري لم يكثروا ، فلم تطل مدتهم وانتهوا بعد القرن الخامس الهجري[٢] .

وقد ترك الإمام الطبري مصنّفات في العلوم الفقهية تدل على غزارة علمه وطول باعه في هذا الميدان . ومن هذه المؤلفات : « لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام » الذي يعتبر من أنفس كتبه ، لأنه حوى مجموعة مذهبه الذي يعوّل عليه ، كما يعتبر من أفضل أمهات المذاهب . يقول أبو بكر بن راميك[٣] : « ما عُمل كتاب في مذهب أجود من كتاب « اللطيف » لأبي جعفر »[٤] .

وكذلك « اختلاف الفقهاء » ذكر فيه أقوال بعض الفقهاء كمالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن الشّيّباني[٥] وقد سماه

= والخطيب : « تاريخ بغداد » . ٥/٢١٥ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج٢٠ ، ص ٢٨ – ٢٩ . وابن حجر : « لسان الميزان » : ج١ ، ص ٣٢٤ .

(١) ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٣٢٧ – ٣٢٨ .

(٢) ابن فرحون : « الديباج المذهب » ، ج١ ، ص ٦٢ .

(٣) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٨ ، ص ٧٣ .

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الكوفي ، فقيه العراق قال فيه الشافعي : ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام ، والعلل ، والناسخ والمنسوخ من محمد بن الحسن ... لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت لفصاحته . وقال الذهبي : ولي القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف ، وكان مع تبحّره في الفقه يضرب بذكائه المثل . والذي يشهد للإمام محمد تصانيفه الجيدة المتقنة ، فقد سُئل الإمام أحمد : من أين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال : هي من =

ياقوت[1] : « اختلاف الأمصار في أحكام شرائع الإسلام »[2].

هـ - التاريخ

وفي مجال التاريخ ألّف الإمام الطبري كتابه المسمى « تاريخ الرسل والملوك » الذي يعد أوفى وأضخم عمل تاريخي بين مصنفات المؤرخين المسلمين ، حيث حفظ لنا عدداً ضخماً من الروايات والأخبار التي فقدت مصادرها ،

= كتب محمد بن الحسن . من مؤلفاته : « الجامع الكبير » ، « الجامع الصغير » ، « الأصل » ، « الآثار » ويعد كتابه : « السيَر الكبير » أول كتاب في العلاقات الدولية ، مما جعل كثيراً من الباحثين ، ومنهم الأجانب يعتبرون الإمام محمداً أبا القانون الدولي قبل غروسيوس وغيره ، ويلتقون على إنشاء جمعية دولية باسم « جمعية الشيباني للقانون الدولي » مقرها في « غوتنجن » بألمانيا الغربية . وقد توفي الإمام محمد - رحمه الله - هو والكسائيُ في يوم واحد عندما خرجا مع الرشيد إلى الريّ . ورُوي أن الرشيد جزع لموتهما وقال : دفنت الفقه والنحو بالري . وكان ذلك سنة ١٨٩هـ (٨٠٤م) . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٥١١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٧ ، ص ٢٢٧ . وابن النديم : « الفهرست » ، ص ٢٨٧ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ٢ ، ص ١٧٢ . والشيرازي : « طبقات الفقهاء »، ص ١٣٥. وابن خلّكان: « وفيات الأعيان »، ج ٤ ، ص ١٨٤.

(١) هو ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي أبو عبد الله المؤرخ الأديب الجغرافي أحد العلماء الملمّين بمواقع البلدان ، ذكر صاحب « تاريخ إربل » أنه كان مقيماً بخوارزم ، ففارقها للواقعة التي جرت فيها بين التتر والسلطان محمد بن تكش خوارزم شاه . من تصانيفه : « معجم الأدباء » ، « معجم البلدان » ، « معجم الشعراء » ، « المبتدأ والمآل » في التاريخ ، « كتاب الدول » ، « المقتضب » في النسب . توفي عام ٦٢٦هـ (١٢٢٩م) ترجم له : ابن المستوفي : « تاريخ إربل » ، ج١ ، ص ٣١٩ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٦ ، ص ١٢٧ . واليافعي : « مرآة الجنان » ، ج ٤ ، ص ٥٩ .

(٢) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٨ ، ص ٧٢ . والكتاب مطبوع بتحقيق : د فريدريك كرن . نشرته مطبعة الترقي بمصر .

كما أصبح مصدراً أساسياً لمن جاء بعد عصره من المؤرخين أمثال المسعودي وابن الأثير[1] وابن خلدون .

ويحدث القاسم بن عقيل الوراق قال : « إن أبا جعفر قال لأصحابه : أتنشطون لتاريخ العالم إلى وقتنا هذا ؟ قالوا : كم يكون قدره ؟ فذكر نحو مما ذكر في التفسير – أي ثلاثون ألف ورقة – فأجابوه بمثل ذلك – أي قالوا : هذا مما يفني الأعمار قبل تمامه – فقال : إنا لله ، ماتت الهمم ، فاختصره في نحو ما اختصر التفسير »[2] .

ومما يلاحظ أن الكتاب لقي اهتماماً كبيراً وتقديراً من العلماء والباحثين في مختلف العصور . فقد ذكر ياقوت أن أبا الحسن عبد الله بن أحمد المغلس[3] وكان ذا فضل وعناية بالعلم ، كان يقول : « ما عمل أحد في تاريخ الزمان وحصر الكلام فيه مثل ما عمله أبو جعفر »[4] .

---

(١) هو علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ، عز الدين ، ابن الأثير ، أبو الحسن . كان عالماً بالتاريخ والأنساب والأدب ، من تصانيفه : « الكامل في التاريخ » ، « أسد الغابة في معرفة الصحابة » ، « اللباب في تهذيب الأنساب » ، وهو غير ابن الأثير المحدث . توفي عام ٦٣٠هـ (١٢٣٣م) ، ترجم له : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٣ ، ص ٣٤٨ . والسبكي : طبقات الشافعية . ج ٥ ، ص ١٢٧ .

(٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج٢ ، ص ٧١٢ .

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن المغلّس البغدادي أبو الحسن ، فقيه على مذهب الظاهرية . من كتبه : « أحكام القرآن » ، « الطلاق » ، « الولاء » ، « المفصح » . توفي عام ٣٢٤هـ (٩٣٦م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٣٠٦ . والخطيب : « تاريخ بغداد » . ج ٩ ، ص ٣٨٥ . والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، ص ١٥٠ . وأبو الفداء : « المختصر في أخبار البشر » ، ج ٢ ، ص ٩٠ .

(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٦٨ – ٦٩ .

وأشاد ابن خلكان بعلم الإمام الطبري في التاريخ فقال عنه : « إنه كان إماماً في فنون كثيرة ، وذكر منها علم التاريخ الذي أثنى عليه قائلاً : وكان ثقةً في نقله ، وتاريخه أصحّ التواريخ وأثبتها »[1].

على أن القول بأن الإمام الطبري كان ثقة فيما نقله هو كذلك، لكن القول بأن تاريخه يعتبر أصحّ التواريخ وأثبتها أمر فيه نظر ، فمنهج الإمام الطبري منهج محايد يقوم علي جمع الأخبار والروايات ونقلها دون التدخل في تفسيرها أو تأويلها ، تاركاً المجال للقارىء ليقف علي مختلف وجهات النظر ، وبالتالي يستخلص ما هو صحيح عندما يتعرف قوة الخبر أو ضعفه من كون رواته ثقات أو مجروحين .

فالأصحية ،هنا – حسب ابن خلكان – هي في ضبطه لما نقله معزواً إلى قائله بالرواية ، إذ إنه يسوق في الحادثة الواحدة الروايات المتعارضة ، وعلى هذا يحمل كلام ابن خِلّكان .

و – علوم اللغة

كان الإمام الطبري بارعاً في علوم اللغة ، فقد كان متضلّعاً في النحو والصرف والبلاغة والأدب والشعر والعروض . ويشهد لذلك ما شمله تفسيره من المباحث اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية .

وكان أيضاً شاعراً حيث ذكره القفطي[2] في كتابه « المحمدون من

---

(١) ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٤ ، ص ١٩١ .

(٢) هو علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي – نسبة إلي قفط من صعيد مصر – أبو الحسن : وزير ومؤرخ من الكتّاب ، ولي للقضاء للملك الظاهر بحلب ، ثم استوزره الملك عبد العزيز عام ٦٣٣هـ (١٢٣٥م) . خلف من الكتب : « إخبار العلماء بأخبار الحكماء » ، « إنباه الرواة علي أنباه النحاة » « أخبار مصر » « تاريخ =

الشعراء » وأورد له أبياتاً من شعره[1] .

وقال عبد العزيز الطبري في وصف حفظه للشعر : « وكان يحفظ من الشعر للجاهلية والإسلام ما لا يجهله إلا جاهل به »[2] .

وقال أبو عمرو الزاهد[3] : « سمعت ثعلباً يقول : قرأ عليّ أبو جعفر الطبري شعر الشعراء قبل أن يكثر الناس عندي بمدّة طويلة »[4] .

وقال أبو بكر بن مجاهد[5] : « قال أبو العباس – ثعلب – يوماً : من بقي عندكم ؟ – يعني في الجانب الشرقي ببغداد من النحويين – فقلت : ما بقي أحد ، مات الشيوخ ، فقال : حتى خلا جانبكم ؟ قلت : نعم ، إلا أن يكون الطبري الفقيه ، فقال لي : ابن جرير ؟ قلت : نعم . قال : ذاك

= اليمن ، « أخبار المصنفين وما صنفوه » ، « إصلاح خلل الصحاح للجوهري » ، « كتاب المحمدين من الشعراء » . توفي عام ٦٤٦هـ (١٢٤٨م) . ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » : ج١٥ ، ص ١٧٥ ، ٢٠٤ . وابن الفوطي : « الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة » ، ص ٢٣٧ . والأدفوي : « الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بالصعيد » ، ص ٢٣٧ .

(١) القفطي : « المحمدون من الشعراء » ، ج١ ، ص ٢٢٣ .

(٢) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٦٠ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن حمدان أبو عمرو الزاهد النيسابوري : اشتهر بمحدّث نيسابور ، وكان عالماً في الحديث وبالنحو والقراءات . قال الذهبي : زاهد ثقة . له كتاب « الفوائد » . توفي عام ٣٧٨هـ (٩٨٨م) . ترجم له : الذهبي : « ميزان الاعتدال » ، ج٣ ، ص ٤٥٧ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٢ ، ص ١٠٧ . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، ص ٩ .

(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٦٠ .

(٥) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي المعروف بابن مجاهد ، أبو بكر المقرىء المحدث النحوي ، قال الخطيب : كان شيخ القراء في وقته ، والمقدم منهم على أهل عصره . من كتبه : « قراءة النبي – ﷺ – » ، « القراءات الكبير » =

من حذاق الكوفيين . قال أبو بكر : وهذا من أبي العباس كثير ، لأنه شديد النفس ، شرس الأخلاق ، وكان قليل الشهادة لأحد بالحذق في علمه[1] .

ز - علوم الفلسفة والمنطق والجدل والحساب والجبر والطب

لقد كان الإمام الطبري يعرف كثيراً من علوم عصره ، وإن لم يتفوّق في كثير من هذه العلوم ، فحسبنا أنه كان على صلة بها . فمقدرته في علم الكلام والجدل تظهر بوضوح في نقضه للآراء التي لا يقرها ، يدلّ على ذلك ما ورد في كتابه « التفسير » و « اختلاف الفقهاء » .

يقول عبد العزيز الطبري في هذا الصدد : « وكان له قدم في علم الجدل ، يدلّ على ذلك مناقضاته في كتبه على المعارضين لمعاني ما أتى به »[2] .

وكان ملمّا أيضاً بالفلسفة حيث ذكر تلميذه أبو بكر بن كامل أنه تلقى كتاب « فردوس الحكمة »[3] عن مؤلفه علي بن سهل الطبري[4]

= « قراءة ابن عمرو » ، « قراءة عاصم » ، « قراءة حمزة » ، « قراءة نافع » ، « قراءة الكسائي » ، « كتاب الياءات » ، « كتاب الهاءات » توفي عام ٣٢٤هـ (٩٣٦م) . ترجم له . ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٤٧ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ١٤٤/٥ . وياقوت:«معجم الأدباء» ، ج٥ ص ٦٥ . والسبكي : «طبقات الشافعية» ، ج٢ ، ص ١٠٢ .

(١) ياقوت : « معجم الأدباء » : ج١٨ ، ص ٦٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج١٨ ، ص ٦٠ .

(٣) ذكره البغدادي في : « هدية العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين » ، ج٥ ، ص ٦٦٩ .

(٤) علي بن سهل بن ربن الطبري أبو الحسن ، طبيب ، عالم بالطبيعيات ، كان يهودياً وأسلم عل يد المعتصم العباسي ، (كان حياً قبل ٢٢٧هـ/٨٤١م) . ترجم له : ابن أبي أصيبعة : « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » ، ص ٤١٤ . والقفطي : « تاريخ الحكماء » ، ص ١٢٨ .

سماعاً[1] .

أما الحساب والجبر والطبّ والمنطق فقد وصفه عبد العزيز الطبري بأنه نظر في المنطق والجبر والمقابلة وكثير من فنون أبواب الحساب وأخذ من الطب قسطاً وافراً ، يدلّ عليه كلامه في الوصايا[2] .

ويتحدث عبد العزيز الطبري عن إجادته للعلوم السابقة حتى ليخيّل للقارىء أنه من أهل الاختصاص فيها بقوله : « وكان كالقارىء الذي لا يعرف إلا القرآن ، وكالمحدّث الذي لا يعرف إلا الحديث ، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه ، وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو ، وكالحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب ، وكان ... جامعاً للعلوم ، وإذا جمعت بين كتبه وكتب غيره وجدت لكتبه فضلاً على غيرها »[3] .

○ ثانياً : توثيقه وثناء العلماء عليه

لقد أشاد كثير من أئمة الحديث والفقه وعلماء الأدب والتاريخ برفيع مكانة الإمام أبي جعفر ، وبسلامة دينه وورعه ، وقوة إخلاصه وصدقه ، وجليل قدره وفضله . وهناك أقوال لكثير من العلماء في الإشادة به تعرضت لطرف منها في ثنايا هذا المبحث ، وسأذكر طرفاً آخر منها فيما يلي :

١ - قال أبو العباس بن سريج: «محمد بن جرير الطبري فقيه العالم»[4] .

٢ - وقال الإمام ابن خزيمة : « وما أعلم على أديم الأرض - يعني في عصره - أعلم من محمد بن جرير ، ولقد ظلمته الحنابلة »[5] .

---

(١) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٩٢ .

(٢) المصدر نفسه : ج١٨ ، ص ٦١ .

(٣) المصدر نفسه ، ج١٨ ، ص ٦١ .

(٤) السبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٣ ، ص ١٢٣ .

(٥) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٢ ، ص ١٦٦ .

٣ – وقال أبو بكر بن كامل القاضي : « لم أر بعد ابن جرير أجمع للعلم وكتب العلماء ، ومعرفة اختلاف الفقهاء ، وتمكنه من العلوم منه »[*] .

٤ – وقال الخطيب البغدادي : « وكان الطبري أحد أئمة العلماء يُحكم بقوله ويُرجع إلى رأيه بمعرفته وفضله . وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، وكان حافظاً لكتاب الله ، عارفاً بالقراءات ، فقيهاً في أحكام القرآن ، عالماً بالسُّنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها ، ناسخها ومنسوخها ، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام ومسائل الحلال والحرام ، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم »[١] .

٥ – وقال الإسفراييني[٢] : « ولم يكن في جميع ما نسب إليه شيء من أصول التفسير من وقت الصحابة إلى يومنا هذا مَن تَلَوَّث بشيء من مذاهب القدرية والخوارج الروافض – ثم يعدد المفسرين من أهل السنّة فيقول – إلى أن انتهت النوبة إلى محمد بن جرير وأقرانه »[٣] .

٦ – وقال ابن خلكان : « إن الإمام ابن جرير كان إماماً في فنون كثيرة منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك »[٤] .

٧ – وقال تاج الدين السبّكي[٥] : « هو الإمام الجليل المجتهد أحد أئمة

(*) ياقوت : « معجم الأدباء » ج١٨ ، ص ٧٥ .

(١) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٢ ، ص ١٦٣ .

(٢) وهو غير أبي حامد الإسفراييني ، يعرف بأبي المظفر شاهفور بن طاهر صاحب « التبصير في الدين » المتوفى في عام ٤٧١هـ (١٠٧٨م) .

(٣) الإسفراييني : « التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الهالكين » ، ص ١٧٢ .

(٤) ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٤ ، ص ١٩١ .

(٥) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المصري أبو نصر الفقيه ، المؤرخ ، القاضي ، جرت عليه محن وشدائد أثناء توليه منصب القضاء . من كتبه : « طبقات الشافعية الكبرى » ، « معيد النعم ومبيد النقم » ، « توشيح التصحيح » ، في أصول الفقه ، « الأشباه والنظائر » في الفقه . توفي عام ٧٧١هـ (١٣٧٠م) ، ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » ، ج٢ ، ص ٤٢٥ . والسيوطي : « حسن المحاضرة»، ج١، ص١٨٢.

الدنيا علماً وديناً »[1] .

٨ - وقال الحافظ الذهبي : « كان ثقة صادقاً حافظاً رأساً في التفسير ، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف ، علامة في التاريخ وأيام الناس ، عارفاً بالقراءات وباللغة وغير ذلك »[2] .

٩ - وقال محمد بن عبد الوهاب بعد أن ذكر جملة من العلماء كالشافعي وابن جرير الطبري وابن عبد البر والخطابي[3] وابن قتيبة[4] وابن كثير والذهبي : « فهؤلاء إليهم المرجع في كلام الله ورسوله - ﷺ - وكلام السلف »[5] .

---

(١) السبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٣ ، ص ١٢٠ .

(٢) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٤ ، ص ٢٧٠ .

(٣) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُستي - نسبة إلى بست- (كابل)- أبو سليمان المحدث الفقيه ، كان إماماً في الفقه والحديث واللغة ، قال فيه السمعاني : إمام فاضل كبير الشأن ، جليل القدر ، صاحب التصانيف الحسنة . وقال بن الجوزي : له فهم مليح ، وعلم غزير ، ومعرفة باللغة والمعاني والفقه ، وله أشعار جيدة . كان معاصروه يرونه ثَبْتاً تقيّاً ورعاً ونظيراً لأبي عبيد القاسم بن سلّام . من تصانيفه : « معالم السنن » ، « بيان إعجاز القرآن » ، « إصلاح غلط المحدثين » ، « غريب الحديث » ، توفي عام ٣٨٨هـ (٩٩٨م) . ترجم له : السمعاني : «الأنساب»، ج٥، ص ١٥٧. وابن الجوزي : «المنتظم»، ج٦ ، ص٣٩٧. وابن خلكان: «وفيات الأعيان»: ج٢، ص٢١٤. والذهبي: « تذكرة الحفاظ » : ج٣، ص١٠١٨.

(٤) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، أبو محمد المحدّث المفسر المؤرخ الأديب : ولّي قضاء الدينور فنسب إليها . قال فيه الخطيب : كان ثقةً ليناً فاضلاً . من كتبه : « مشكل القرآن » ، « تفسير غريب القرآن » ، « المشتبه من الحديث والقرآن » ، « عيون الأخبار » ،« المعارف » ، « الرد على الشعوبية » ، « العرب وعلومها » ، « أدب الكاتب » . توفي عام ٢٧٦هـ (٨٨٩م) . ترجم له: ابن النديم: «الفهرست»، ص ١١٥ . والخطيب ، « تاريخ بغداد » ، ج١٠ ، ص ١٧٠ . والقفطي : « إنباه الرواة » : ج٢ ، ص ١٤٣ . وابن خلكان : المصدر السابق ، ج٣ ، ص٤٢. والذهبي: «تذكرة الحفاظ»، ج٢، ص٦٣٣.

(٥) محمد بن عبد الوهاب : « الدرر السنية في الأجوبة النجدية » ، ج١ ، ص ٣٧ .

□ المبحث الثالث □

○ عقيدة الطبري وتحقيق تهمة الرفض المنسوبة إليه ○

○ أولاً : أهم الفئات التي اتهمته بالرفض .

○ ثانياً : أهم الأسباب التي أدت إلى اتهامه بالرفض ومناقشتها .

○ ثالثاً : مقارنة بين آراء الشيعة وآرائه .

* * *

ابتلي الإمام الطبري بما ابتلي به غيره من العلماء في عصره من تلفيق التهم الباطلة ضدهم في عقيدتهم ونسبتهم إلى أمور لا صلة لهم بها تعصباً وحقداً وانسياقاً وراء الأهواء الباطلة ، فقد اتهم الإمام الطبري بالرفض[1] من قبل أعدائه للنيل من مكانته وسمعته وتوثيقه ، خصوصاً وأن الشيعة الروافض قوم معروفون بالتذبذب وغلبة الهوى عليهم، والزيغ عن أصول

---

(١) يطلق الرفض فيما اصطلح عليه على الشيعة الذين يبغضون أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - وقد قيل للإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - : من الرافضي ؟ قال : الذي يسب أبا بكر وعمر . وسموا أيضاً بالرافضة لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين لما تولى الخليفتين أبا بكر وعمر إذ يعتبرونهما قد غصبا حق علي - رضي الله عنه - في الخلافة ، ولم ينفذا وصية الرسول - ﷺ - التي تنص على إمامة علي في حديث غدير خمّ - على حد زعمهم - والغلو في التشيع بهذا المعنى والذي سمي رفضاً وسمي أصحابه رافضة أو روافض يختلف عن التشيع المتعارف عليه زمن الفتنة ، فشيعة علي أي أنصاره الذين كانوا معه في حرب الجمل وصفين لم يظهر منهم تنقص لأبي بكر وعمر ، بل ولم يكن فيهم من يقدم علياً على أبي بكر وعمر ، ولا كان سبّ عثمان شائعاً فيهم كما كان شائعاً في الرافضة ، وكان منهم بعض الصحابة والتابعين وبعض أئمة الفضل والعلم في الأزمان اللاحقة . انظر : ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج٤ ، ص ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٧٠ .

وكان الشيعة الأوائل لا يتنازعون في أفضلية أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ولهذا قال شريك بن عبد الله : إن أفضل الناس بعد رسول الله - ﷺ - أبو بكر وعمر . فقيل له : أتقول هذا وأنت من الشيعة ؟ فقال : كل الشيعة كانوا على هذا ، وهو الذي قال هذا - يعني علي - على أعواد منبره ، أفنكذبه فيما قال ! (المصدر نفسه ج١٣ ، ص ٣٤) . وروى ابن شوذب عن الليث بن أبي سليم ، قال : أدركت الشيعة الأولى بالكوفة وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحداً (الذهبي : « الميزان » ، ج ٣ ، ص ٤٤١) .

أما التشيّع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض كما قال الحافظ ابن حجر (انظر : « التهذيب » : ج١ ، ص ٩٣) .

العقيدة الإسلامية الصحيحة[1] .

ومن الملاحظ أن الإمام الطبري ليس أول عالم من علماء السنّة اتهم بالرّفض ، ولا آخر شخص ألصقت به هذه التهمة ، بل إن كثيراً من علماء أهل السنة اتهموا بهذه التهمة الباطلة كالحاكم والدارقطني وغيرهما ، مما ينبغي معه النظر إلى هذه التهمة في إطار النظرة إلى العصر الذي عاش فيه الإمام الطبري ، والذي كان متميّزاً بوجود بعض الخلافات المذهبية والاضطربات السياسية[2] الأمر الذي جعل الاتهام بالبدعة عملاً شائعاً في ذلك العصر خاصة بين العلماء الأقران الذين كانت تختلف وجهات نظرهم العلمية .

وعلى العموم ، سوف نتعرّض لأهمّ الفئات التي رمت الإمام الطبري

---

(١) لم يقف الرافضة عند حد الطعن في خلافة الشيخين أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – وإنما تجاوزوا ذلك إلى أصول الإسلام بقولهم في الأصل الأول وهو القرآن أن فيه زيادة ونقصاناً ، فقد ألّف أحد كبار علمائهم وهو ميرزا حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي كتاباً سماه « فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب » جمع فيه مئات النصوص عن علماء الشيعة ومجتهديهم في مختلف العصور ، وزعم من خلالها أن القرآن قد زيد فيه ونقص منه . وقد طُبع هذا الكتاب في إيران عام ١٢٨٩هـ « ١٨٧٢م » . ثم إنهم ينكرون الأصل الثاني وهو سنّة المصطفى – ﷺ – فلا يؤمنون بالأحاديث التي وردت في صحيحي البخاري ومسلم والتي تلقاها جمهور علماء الأمة بالقبول ، كما أنهم يعتقدون بعصمة أئمتهم وأنهم أفضل من الأنبياء ، وأنهم لا يخطئون ويعلمون الغيب إذا شاءوا ، ولا يموتون إلا باختيارهم . وكذلك يشتمون الصحابة – رضوان الله عليهم – ويكفرونهم إلا نزراً قليلاً منهم وهم خمسة : علي ، المقداد ، أبو ذر ، سلمان ، عمار بن ياسر ، وعلى العموم للرافضة آراء ضالة شاذة ومنحرفة في كثير من أصول الإسلام وفروعه لمن يريد التوسع : انظر : ابن تيمية : الفتاوى ، وإحسان إلهي ظهير : « الشيعة والسنّة » ، و د . عبد الله الغريب : « وجاء دور المجوس » ، ومحب الدين الخطيب : « الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الإمامية الاثنى عشرية » .

(٢) انظر الأجزاء الأخيرة من تاريخ الطبري نفسه ، وابن الطقطقي : « الفخري في الآداب » ، ص ٢٣٧ – ٢٦٩ .

بالرّفض ، وإلى الأسباب الموهمة التي أدت إلى اتهامه بذلك مع مناقشتها ، ثم يلي ذلك مقارنة بين آرائه وآراء الشيعة ، حيث سيبرز الاختلاف الكبير بين أرائهما ، ويتأكد أن تلك التهمة الموجهة إليه إنما هي محض افتراء .

○ أولاً : أهم الفئات التي اتهمته بالرفض

لقد ساهمت عدة فئات من الناس في اتهام الإمام الطبري بالرّفض قديماً وحديثاً ، وكان من أبرز هذه الفئات :

أ - الحنابلة :

كان لتعصب بعض الحنابلة على الإمام الطبري الأثر الفعال في اتهامه بالرفض ، فقد واجه هجوماً عنيفاً من بعض الحنابلة الذين نسبوا إليه بعض الأقوال المخالفة لمذهب السلف واتهموه بالرفض . ويؤكد ذلك أن الإمام الطبري نفسه علم أن بعضاً من الناس اتهمه بمخالفة مذهب أهل السنّة والجماعة ، لذلك تبرّأ في مؤلَّفه « صريح السنّة » وقد بيّن فيه عقيدته وما يدين به - من كل قول نسب إليه يخالف مذهب أهل السنّة والجماعة حيث يقول - بعد أن ذكر بعض مسائل العقيدة التي يدين الله بها في ضوء عقيدة أهل السنّة والجماعة - : « ... فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر وضلّ وهلك ، فليبلِّغ الشاهد منكم أيها الناس من بعد منّا فنأى أو قرب فدنا أن الذي ندين الله به في الأشياء التي ذكرناها ما بيّناه لكم على وصفنا ، فمن روى عنّا خلاف ذلك أو أضاف إلينا سواه أو نحّلنا[1] في ذلك قولاً غيره ، فهو كاذب متخرِّص معتد يبوء بسخط الله وعليه غضبه ولعنته في الدّارين »[2] .

ويقول ابن الأثير في معرض كلامه عن سبب الخلاف بينه وبين الحنابلة وما ترتب على ذلك من التشنيع عليه ما نصّه : « وأما ما ذكره - يعني

(١) أي : أضاف إلينا . الرازي : « مختار الصّحاح » .

(٢) الطبري : « صريح السنّة » ، ص ٢٧ .

ابن مسكويه -[1] عن تعصب العامة عليه ، فليس الأمر كذلك ، وإنما بعض الحنابلة تعصبوا عليه ووقعوا فيه فتبعهم غيرهم ، ولذلك سبب وهو أن الطبري جمع كتاباً ذكر فيه اختلاف الفقهاء ، ولم يذكر فيه أحمد بن حنبل فقيل له في ذلك ، فقال : لم يكن فقيهاً ، وإنما كان محدثاً ، فاشتدّ ذلك على الحنابلة وكانوا لا يُحصون كثرة ببغداد ، فشغبوا عليه وقالوا ما أرادوا »[2] .

ويقول الحافظ الذهبي : « وكانت الحنابلة حزب أبي بكر بن أبي داود[3] وقد وقع بينه وبين ابن جرير كلام ، فكثروا وشغبوا على ابن جرير وناله أذى ولزم بيته »[4] وقد جاء التصريح بظلم الحنابلة له على لسان الإمام ابن خزيمة حيث يقول : « ظلمته الحنابلة »[5] .

(١) هو أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه ، أبو علي : مؤرخ وفيلسوف ، كان قيّماً على خزانة عضد الدولة بن بويه . له : « تجارب الأمم وتعاقب الهمم » ، « آداب العرب والفرس » « رسالة في ماهية العدل » ، « ترتيب السعادات » توفي عام ٤٢١هـ (١٠٣٠م) ترجم له : أبو حيان التوحيدي : « الإمتاع والمؤانسة » وياقوت : « معجم الأدباء » : ج٣ ، ص ٥ - ١٩ .

(٢) ابن الأثير : « الكامل في التاريخ » : ج٨ ، ص ١٣٤ .

(٣) هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ، المعروف بأبي بكر بن أبي داود : الإمام الحافظ المفسر شيخ بغداد ، قال فيه الحافظ أبو محمد الخلّال : كان ابن أبي داود إمام أهل العراق ، ومن نصب له السلطان المنبر ، وقد كان في وقته في العراق مشايخ أسند منه ، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ هو. من كتبه :« المصاحف » ، « المسند » « السنن » « التفسير » ، « الناسخ والمنسوخ » ، « القراءات » ، توفي ببغداد عام ٣١٦هـ (٩٢٩م) ترجم له : أبو نعيم : « أخبار أصبهان » ، ج٢ ، ص ٦٦ . الخطيب : « تاريخ بغداد » . ج٩ ص ٤٦٤ . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، ج ٢ ، ص ٥١ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج ٢ ، ص ٧٦٧ . و « سير أعلام النبلاء » ، ج ١٣ ، ص ٢٢١ .

(٤) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٤ ص ٢٧٧ .

(٥) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٢ ص ١٦٤ .

ب - الظاهرية :

ساهمت الظاهرية مساهمة فعّالة في اتهام الإمام الطبري بالرّفض نتيجة للصراع الذي نشب بينه وبين زعيم هذه المدرسة داود بن علي الظاهري وابنه محمد ، فقد ألّف الإمام ابن جرير كتاباً سمّاه « الرّد على ذي الأسفار » ردّ فيه على داود بن علي الظاهري ، وسبب تأليف هذا الكتاب أن أبا جعفر الطبري كان قد لزم داود بن علي مدة ، وكتب عنه كثيراً ، وجرت مناقشة بينهما في يوم من الأيام ، فوقف الكلام على داود ، فشقّ ذلك على أصحابه وكلّم أحدهم أبا جعفر بكلمة مؤلمة فقام عن المجلس ، وعمل هذا الكتاب[1] فما كان من ابن داود إلا أن انتصر لوالده وألف كتاباً سماه « الانتصار من محمد بن جرير » وتكلم فيه على الإمام ابن جرير ورماه بالرفض وبالعظائم ، وتقلّد العامة عنه ذلك وأخذوا يردّدونه .

وكان علي بن عيسى يقول : « والله لو سئل هؤلاء عن معنى الرفض والإلحاد ما عرفوه ولا فهموه » وعقّب على هذا ابن الأثير بقوله : « وحاشا ذلك الإمام عن مثل هذه الأشياء ... وقد ذكرت شيئاً من كلام الأئمة في أبي جعفر يعلم منه محله في العلم والثقة وحسن الاعتقاد »[2] .

ويقول ابن كثير أيضاً : « ونسبوه إلى الرفض ، ومن الجهلة من رماه بالإلحاد ، وحاشاه من ذلك ، بل كان أحد أئمة الإسلام علماً وعملاً بكتاب الله وسنّة رسوله ، وإنما تقلّدوا ذلك عن محمد بن داود الفقيه الظاهري ، حيث كان يتكلم فيه ويرميه بالعظائم وبالرّفض »[3] .

---

(١) انظر : ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص٧٩ .

(٢) ابن الأثير : « الكامل » ، ج٨ ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ١١ ، ص ١٤٦ .

ج - الشيعة الإمامية :

يعتبر هؤلاء من أبرز الفئات التي اتهمت الإمام الطبري بالرفض وذلك من أجل تحقيق الهدف الذي يسعون إليه ، وهو تشويه سمعة علماء أهل السنّة والجماعة ، لأنهم يعلمون أن الاتهام بالرفض تهمة قادحة في عدالة الرجل عند أهل السنّة ، وبالتالي فإنها قدح في آثار المتهم ، وهم حريصون علي الإساءة إلى العلماء الذين حفظوا لنا آثار السلف ، ومن بينهم الإمام الطبري ، حيث ذكروه في جملة علمائهم الذين كانوا يبطنون التشيّع خوفاً من الحُكّام الظلمة في ذلك العصر .

يقول الخوانساري[1] ولكن عندي مع ذلك كله شبهة عظيمة في أمر مذهب أبي جعفر الطبري المؤرخ المفسر - الذي هو صاحب الترجمة - بل ظني يذهب إلى كونه أيضاً من جملة أهل مذهب الحق - يقصد مذهب الرافضة - ... فلا داعي إلى ذلك إلا كونه من هذه الطائفة في الباطن والحقيقة وإن كان لا يظهر من جهة معروفيته عند خلفاء الجور وعظماء دولة الباطل - يريد دولة أهل السنّة - كما هو شأن كثير من العلماء المشبهة أمورهم »[2] .

د - الجماعة التي تسمي نفسها بجماعة أهل القرآن بباكستان :

ذهبت هذه الجماعة كذلك إلى اتهام الإمام الطبري بالتشيّع ، لتحقيق

---

(١) هو محمد مهدي بن محمد الكاظمي الموسوي الخوانساري الأصفهاني : مؤرخ من علماء الرافضة ، ولد وتوفي ببغداد ، من كتبه : « أصول الشيعة وفروعها » ، « أحسن الوديعة في تراجم أشهر مشاهير الشيعة » ، وقد اشتهر أكثر بكتابه : « روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات » ، توفي عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م) ترجم له : الزركلي : « الأعلام » ، ج ٧ ، ص ١١٦ . وسركيس : « معجم المطبوعات » ، ص ١٦٩٩ .

(٢) الخوانساري : « روضات الجنات » ، ج ٧، ص ٢٩٥ .

هدفها الذي قامت من أجله وهو إنكار سنّة رسول الله - ﷺ - عن طريق الطعن في علماء أهل السنّة الذين حرصوا على تدوين سنّة النبي - ﷺ - وآثار السلف الصالح .

فقد وجّهوا إلى الإمام الطبري تهمة التشيّع من أجل الطعن في تفسيره ، لأنه في نظرهم التفسير الجامع للقرآن بالسنّة ، وهم يعلمون أن الاتهام بالتشيّع قدح في عدالة المتهم به ، لذلك رتّبوا على اتهامه بالتشيّع أن تفسيره إذن غير مقبول من الناحية العلمية - على حدّ زعمهم - وجميع التفاسير التي جاءت بعده واعتمدت عليه تكون بالتالي غير مقبولة لأنها بنيت على أساس غير سليم .

يقول قمنا العمادي في ذلك : كان ابن جرير من بلدة آمل من طبرستان ، ولد وتربّى فيها ، وارتحل إلى طلب العلم وتجوّل في البلاد الإسلامية قرابة ٤٤ سنة ، كان من الشيعة ، ولكنه كان يظهر نفسه سنّياً على وجه التقيّة وكان اسم جدّه رستماً ، وتسمى بعد إسلامه بيزيد ، وكان ابن جرير يسمي نفسه محمد بن جرير بن رستم في الكتب التي كان يكتبها للشيعة ، وكان يسمي نفسه محمد بن جرير بن يزيد حين يكتب لسائر المسلمين(١) .

ومما يلاحظ أن هذا الكلام من المغالطة والتمويه ما يظهر لكل ذي عينين منصفتين ، فقد اتفق المؤرخون والنسّابون بأن اسم جدّ الإمام الطبري هو يزيد(٢) أما رستم فهو جد ابن جرير الطبري الإمامي

---

(١) عمر الفاروق ليبرويز (شاهكار رسالة عمر فاروق) . ص: ٥٠٤ نقلاً عن « مجلة طلوع الإسلام » عدد أغسطس (آب) ١٩٦٨ ، ص ٦١ .

(٢) انظر : ابن النديم : « الفهرست » ص ٣٢٦ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٢ ص١٦٢ . والسمعاني : المصدر السابق ، ج٨ ، ص ٢٠٥ . وياقوت : « معجم =

الرافضي[1] وقد استغل بعض المغرضين الشبه في الكنية والاسم والنسبة لكي يموّهوا على القرّاء ويثيروا الشبهات حول الإمام الطبري لتشويه سمعته .

هـ - المستشرقون

وقد استغل المستشرقون هذه التهمة لإثارة الشبهات وإبراز المطاعن ، لا سيما وهم حريصون على تشويه الإسلام وسمعة علمائه ، فقد استنتج أحدهم وهو هليوست (HLUOST) من تصحيح الإمام ابن جرير لحديث غدير خمّ أنه كان متعاطفاً سرّياً مع حركة التشيّع[2] .

○ ثانياً : أهم الأسباب التي أدت إلى اتهامه بالرفض ومناقشتها

أ - تصحيح غدير خمّ :

كان لتصحيح الإمام الطبري لحديث غدير خمّ[3] الأثر الأكبر في اتهامه بالرفض فقد استغل أعداؤه تصحيحه للحديث المذكور فقاموا يقذفونه بالتهم مستخدمين سلاح التشهير به والنيل من عقيدته ، يقول الحافظ ابن حجر في بيان أسباب اتهامه بالرفض : « وإنما نبذ بالتشيّع، لأنه صحّح حديث غدير خمّ »[4] .

= الأدباء » ، ج ١٧ ص ٤٠ . وابن الأثير : « اللباب » ، ج٢ ، ص ٢٧٤ ، والقفطي : ج١، ص ٢٢٣. وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٤، ص ١٩١ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٤ ، ص ٢٦٧ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٣ ، ص ١٢٠ . وابن كثير : « البداية والنهاية » : ج١١ ، ص ١٤٥ . والسيوطي : « طبقات المفسرين » ، ص ٣٠ .

(١) الذهبي : « الميزان » ، ج٤ ، ص ٤٩٩ .

(٢) نقلاً عن الحبر يوسف نور الدايم : « الأقوال في اتهام الطبري بالتشيّع » ، ص ٣٥ .

(٣) قال الزمخشري : خمّ اسم رجل صباغ نسب إليه الغدير الذي بين مكة والمدينة بالجحفة ، انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، ج ٢ ، ص ٣٨٩ .

(٤) ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج٥، ص ١٠٠ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإمام الطبري اليس الوحيد الذي قام بتصحيح هذا الحديث، بل إن كثيراً من علماء أهل السّنة صحّحوه، كما أنه روي من طرق كثيرة.

ونص الحديث عن البراء بن عازب – رضي الله عنه – قال : كنّا مع رسول الله – ﷺ – في سفر ، فنزلنا بغدير خمّ ، فنودي فينا : الصلاة جامعة ، وكُسح(*) لرسول الله – ﷺ – تحت شجرتين ، فصلّى الظهر ، وأخذ بيد علي – رضي الله عنه – فقال : « ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟» قالوا : بلى ! قال : «ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه ؟» قالوا : بلى! فأخذ بيد علي فقال : « من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه »، قال: فلقيه عمر– رضي الله عنه– فقال له : هنيئاً يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت ولّي كل مؤمن ومؤمنة .

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في « المسند »[1]، وفي « فضائل الصحابة »[2]، وابـن ماجـة في « السنـــن »[3]، والحاكم في « المستدرك »[4]، والترمذي في « السنن »[5]، وأبو بكر بن أبي شيبة[6] في

(*) أي كنس ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(١) أحمد بن حنبل : « المسند » ، ج ١ ، ص ١١٨ ، ج ٤ ، ص ٢٨١ .

(٢) أحمد بن حنبل: «فضائل الصحابة»، ج ٢ ، ص ٥٦٣ – ٥٩٦ قال المحقق – وصي الله ابن محمد عباس – : والحديث صحيح .

(٣) ابن ماجة : السنن ، ج ١، ص ٤٣ .

(٤) الحاكم : « المستدرك على الصحيحين » ، ج٣ ، ص ١١٠ .

(٥) الترمذي : « السنن » ، ج٥ ، ص ٢٩٧ .

(٦) هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي ، أبو بكر الحافظ الثقة ، قال فيه ابن حبان : كان متقناً حافظاً ديناً ، كتب وجمع وصنّف وذاكر ، وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع . وقال العجلي : « ثقة وكان حافظاً للحديث » له « المسند » و « المصنف في الحديث والآثار » توفي عام ٢٣٥هـ (٨٤٩م) ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٢٧٦ . وابن حبان : « الثقات » ، ج ٨ ، ص ٣٥٨ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١٠ ، ص ٦٦ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، =

«المسند»[١]، وابن أبي عاصم[٢] في «السنّة»[٣] والدّولابي[٤] في «الكنى»[٥] والنَّسائيّ في «الخصائص»[٦]، وقد جمع طرقه العلامة الألباني وصححه[٧] وقال الحافظ ابن حجر : «وأما حديث: من كنت مولاه فعلي مولاه، فهو كثير الطرق جدّاً ، وقد استوعبها ابن عقدة[٨] في كتاب مفرد ، وكثير

= ج ٢ ، ص ٤٣٢ . وابن حجر : « التهذيب » : ج ٦ ، ص ٢ .

(١) انظر ابن حجر : « المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية » ، ج ٤ ، ص ٦٠ .

(٢) هو أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحّاك، ابن مخلد الشيباني ، أبو بكر البصري الحافظ الكبير ، ولي قضاء أصبهان ، قال فيه أبو العباس النّسوي : أبو بكر بن أبي عاصم من أهل السنّة والحديث والنّسك والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقال فيه أبو بكر بن مردُويه : حافظ كثير الحديث ، صنّف المسند والكتب ، من تصانيفه : « المسند الكبير»، «الآحاد والمثاني» توفي عام ٢٨٧هـ (٩٠٠م) ترجم له: ابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج٢، ص٦٧. وأبو نعيم: «ذكر أخبار أصبهان»، ج١، ص١٠٠. والذهبي: «تذكرة الحفاظ»، ج٢، ص٦٤٠. وابن كثير: «البداية والنهاية»: ج١١، ص٨٤ .

(٣) ابن أبي عاصم : « السنّة » ج ٢ ، ص ٦٠٤ - ٦٠٧ .

(٤) محمد بن أحمد بن حماد بن سعد بن مسلم ، أبو بشر الأنصاري الرازي الدّولابي - نسبة إلى الدّولاب من أعمال الريّ - كان مؤرخاً ومحدثاً ثقة ، وكان ورّاقاً يبيع الكتب ، له من المؤلفات ، « الكنى والأسماء » « الذرية الطاهرة والمطهرة » توفي أثناء تأديته فريضة الحج بين المدينة ومكة سنة ٣١٠هـ (٩٢٣م) ترجم له : ابن خلّكان : « وفيان الأعيان »، ج ٤ ص ٣٥٢، والذهبي: « تذكرة الحفاظ » ، ج ٢ ص ٧٥٩ ، وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ١١، ص ١٤٥ .

(٥) الدولابي : « الكنى والأسماء » ج ٢ ، ص ٦١ .

(٦) النسائيّ : « خصائص علي بن أبي طالب » ، ص ٧٢ .

(٧) الألباني ، سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٣٠/٤ برقم ١٧٥٠ .

(٨) هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي من موالي بني هاشم : كان شيعياً من حفاظ الحديث ، له تصانيف منها : الكتاب الذي ذكره ابن حجر أعلاه ، وقد استوعب فيه طرق غدير خمّ وعنوانه « الولاية ومن روي غدير خمّ » وله « التاريخ » « صلح الحسن ومعاوية » « الآداب » « الشيعة من أصحاب الحديث » « أخبار أبي =

من أسانيدها صحاح وحسان»[1].

وقال الذهبي : « جمع – يعني الإمام الطبري – طرق حديث غدير خمّ في أربعة أجزاء رأيت شطره فبهرني سعة رواياته ، وجزمت بوقوع ذلك »[2].

ومن خلال ما تقدّم يلاحظ أن الإمام الطبري لم ينفرد بتصحيح الحديث ، بل صحّحه وأخرجه كثير من علماء أهل السنّة ، وبناء على ذلك فاتهامه بالرفض لأنه صحّح هذا الحديث، أمر غير مقبول من الناحية العلمية .

وعلاوة على ذلك فإن الإمام الطبري خالف الشيعة في النتائج التي رتّبوها على هذا الحديث مخالفة جذرية تتلخّص فيما يلي : فالشيعة قد قالوا بأن حديث غدير خمّ نصّ على تعيين الرسول – ﷺ – لعلي خليفة من بعده وأميناً للوحي، وأخذ البيعة له بإمرة المؤمنين يوم الغدير[3] .

وذكروا كذلك أن تعيين علي بن أبي طالب كان من تمام الدين إذ لم يتفرق الناس حتى نزل قوله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾[4] .

وساقوا على لسان الرسول – ﷺ – حديثاً : « الله أكبر على تمام الدين ، ورضا الرب برسالتي ، وبالولاية لعلي من بعدي »[5] .

= حنيفة ومسنده » توفي عام ٣٣٢هـ (٩٤٤م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ٥، ص ١٤ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٣، ص ٨٣٩ .

(١) ابن حجر : « الفتح » ، ج ٧ ، ص ٧٤ .

(٢) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ج ٢ ، ص ٧١٣ .

(٣) محمد رضا المظفر : « عقائد الإمامية » ، ص ٦٠ – ٦١ .

(٤) الآية ٣ من سورة المائدة .

(٥) قال السيوطي في « الدر المنثور » ج ٢ ، ص ٢٥٩ : أخرجه ابن مردُويه وابن عساكر بسند ضعيف لما نصب رسول الله – ﷺ – علياً – أي خليفة – يوم غدير خمّ فنادى له بالولاية هبط جبريل عليه بهذه الآية : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ . وأخرج الخطيب البغدادي قريباً منه في «تاريخ بغداد»، ج٨، ص ٢٩٦ . وفيه مطر =

وأما الإمام الطبري ، فقد خالف الشيعة في النتائج التي رتبوها على هذا الحديث مخالفة جذرية ، فقد أثبت أن أحق الناس بالخلافة بعد النبي - ﷺ - وأولاهم بالإمامة أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم أجمعين - وأن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الإمامة[*] .

ومما لا شك فيه أن معتقد الطبري هذا في الصحابة ، والذي يدخل في مجمل اعتقاد أهل السنّة والجماعة لا يرضى به الشيعة ، بل يخالف أصولهم بأن علياً أحق الناس بالخلافة ، وأن الخلفاء الذين سبقوه تمالأوا ضده، وخانوا الوصية التي أوصى بها الرسول - ﷺ - لعلي - حسب زعمهم - إلى غير ذلك من الافتراءات الباطلة التي تقوّلوها على الصحابة ، « وهم خير الخلق بعد الأنبياء ، وخير قرون هذه الأمة التي هي أشرف الأمم بنص القرآن وإجماع السلف والخلف »[1] .

وكذلك فإن الإمام الطبري كان يكفّر كل من قال بكفر الصحابة من الشيعة والخوارج ، ولا يقبل أخبارهم ولا شهاداتهم ، وقد ذكر هذا في كتابه « ذيل المذيل »[2] وكان يرى قتل من يقول : إن أبا بكر وعمر - رضي

= الوراق وهو ضعيف . انظر « تقريب التهذيب » ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ ، وبالإضافة إلى ضعف الأسانيد فإن هذه الروايات تخالف الأحاديث الصحاح التي أثبتت أن الآية : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ نزلت في حجة الوداع (الجامع الصحيح للبخاري ، ج٥ ، ص٢٨٥)

(*) الطبري : « صريح السنّة » ، ص ٢٤ .

(١) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) انظر ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٨ ، ص ٨٣ .

و « ذيل المذيل » كتاب يشتمل على تاريخ من استشهد أو مات من أصحاب رسول الله - ﷺ - في حياته أو بعد وفاته حسب ترتيب الأقرب منه أو من قريش أو من القبائل ، ثم ذكر من مات من التابعين والسلف بعدهم ، وجملاً من أخبارهم ومذاهبهم . انظر : ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٨ . ص ٧٠ - ٧١ ، وقد طُبع المختار منه مع تاريخ الرسل في الجزء الحادي عشر بعنوان «المنتخب من كتاب ذيل المذيل».

الله عنهما – ليسا بإمامي عدل وهدى[1]، كما كان لا يقبل رواية المتهم بالتشيّع ويعتبرها طعناً في عدالته حيث يقول في ترجمة بعض رواة الحديث كسالم ابن أبي حفصة الذي يكنى أبو يونس : « وكان يتشيعّ تشيّعاً شديداً »[2] وقال في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي : وكان متشيّعاً[3] ولم يكن هدف الإمام الطبري من تصحيح حديث غدير خمّ الاحتجاج به على صحة إثبات الخلافة لعلي – رضي الله عنه – كما يفعل الشيعة ، بل صحّحه لبيان فضائله وللردّ على أبي بكر بن أبي داود الذي تكلم في هذا الحديث .

بالإضافة إلى أنه كتب في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان – رضي الله عنهم – فعندما رجع إلى طبرستان وجد الرفض وسبّ أصحاب رسول الله – ﷺ – مستشرياً بين أهلها ، فأملى فضائل أبي بكر وعمر حتى خاف أن يؤذيه الروافض بسبب ذلك ، فخرج منها لأجل ذلك[4] .

فلو كان رافضياً لما كتب في فضائل الشيخين ، وهما هدف سهام الشيعة المسمومة ومطاعنهم الباطلة .

ولم يتعرض الإمام الطبري لحديث الغدير ، ولا للإمامة عند تفسيره لآية كمال الدين ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ بل خالف الشيعة في تفسير هذه الآية مخالفة جذرية ، حيث أثبت بسند صحيح أن هذه الآية نزلت في يوم عرفة خلافاً للشيعة الذين زعموا أنها نزلت في غدير خمّ[5] .

وخالفهم كذلك في مقصود هذه الآية ، إذ بيّن أنها نزلت في حجّة الوداع

---

(١) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج ٢ ، ص ٧١٢ .
(٢) الطبري : « ذيل المذيل » ، ج ١١ ، ص ٦٦٦ .
(٣) المصدر نفسه . ج ١١ ، ص ٦٤٦ .
(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٨ ، ص ٨٥ .
(٥) الطبري : « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » ، ٥١/٦/٤ .

لتبيّن للناس أن الله سبحانه وتعالى أكمل لهم دينهم بإفرادهم بالبلد الحرام وإجلاء المشركين[1] خلافاً للشيعة الذين زعموا أنها نزلت لتبيّن للناس أن الدّين قد اكتمل بوصية النبي - ﷺ - بالإمامة من بعده لعلي بن أبي طالب .

ويقول عبد العزيز الطبري عن سبب تصحيح الإمام للطبري لحديث غدير خمّ : « وسبب تصحيحه هذا الحديث أن بعض الشيوخ ببغداد قال بتكذيب حديث غدير خمّ وقال : إن علي بن أبي طالب كان باليمن في الوقت الذي كان رسول الله - ﷺ - بغدير خمّ ، وبلغ أبا جعفر ذلك فردّ عليه ، وذكر طرق حديث خمّ ، فكثر الناس لاستماع ذلك ، واجتمع قوم من الروافض ممن بسط لسانه بما لا يصلح في الصحابة - رضي الله عنهم - فابتدأ - أي الإمام ابن جرير - بفضائل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - »[2] .

وبناء على كل ما تقدم ، فإن اتهام الإمام الطبري بالرّفض بسبب تصحيحه لحديث غدير خمّ باطل من وجهة النظر العلمية، ويدل على سطحية التفكير ، لأن كثيراً من علماء أهل السنّة خرّجوا هذا الحديث ورووه في كتبهم وصحّحوه ، ثم إنّ موقف الإمام الطبري يخالف مخالفة جذرية وجهة نظر الشيعة في هذا الحديث .

وقد بيَّن العلماء المحققون معنى هذا الحديث وأبطلوا دعوى الروافض حوله ، ومن شاء فليراجع مواضعه في منهاج السنة لابن تيمية ، ومنهاج الاعتدال للذهبي ، والعواصم من القواصم لابن عربي وغيرها .

---

(١) المصدر نفسه ، ٥٢/٦/٤ .

(٢) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٨ ، ص ٨٤ - ٨٥ .

ب – انفراده بمذهب مستقل أو عدم اتباعه لمذهب من المذاهب الفقهية المعروفة :

كان هذا السبب من وجهة نظر أعدائه من الأدلة التي استدلوا بها على تشيّع الإمام ابن جرير الطبري أو موالاته للشيعة، كما ذهب إلى هذا الرأي الخوانساري بقوله : « ... وثالثاً عدم قبوله أحداً من المذاهب الأربعة التي انحصر فيها أهل السنّة »[1] .

وهذا السبب لا يصلح أن يكون دليلاً علمياً، لأنه يخالف ما يلي : درس الإمام الطبري الفقه على المذاهب الأربعة – كما سبق ذكره – واعتنى على الخصوص بفقه الإمام الشافعي عنايةً خاصةً وتعمق فيه كثيراً ، وأفتى به في بغداد عشر سنين ، ثم فتح الله عليه أن أهّله للاجتهاد ، فكوّن مذهباً خاصاً به عرف بالمذهب الجريري ، وكان له أتباع وتلاميذ دافعوا عن مذهبه وألّفوا فيه المصنّفات العديدة .

ثم إنه لا يلزم من عدم اتّباعه مذهباً من المذاهب الأربعة أن يكون منتمياً إلى مذهب الشيعة ، إذ لا يوجد نص شرعي يمنع المسلم من الاجتهاد المطلق إذا توافرت لديه الأهلية الكاملة التي تمكنه من ذلك .

فقد عرف أهل السنّة والجماعة مذاهب فقهية كثيرة، منها على سبيل المثال مذهب الأوزاعي[2] ومذهب داود الظاهري ، ومذهب اللَّيْث بن

(١) الخوانساري : « روضات الجنات » ، ج ٧ ، ص ٢٩٥ .

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي – نسبة إلى محلّة الأوزاع بدمشق – أبو عمرو : شيخ الإسلام ، عالم أهل الشام ، كان له مذهب فقهي مستقل ، وكان ذا هيبة وزهد ، عرض عليه القضاء فامتنع ، قال فيه الإمام مالك : الأوزاعي ، إمام يقتدى به . وقال الخريبي : كان الأوزاعي أفضل أهل زمانه . له من الكتب « السنن » في الفقه « المسائل » عاش في بيروت ، وبها توفي عام ١٥٧هـ (٧٧٤م) ترجم له : =

سعد[1] إلا أن المذاهب الأربعة المعروفة– مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة– اشتهرت نظراً لكثرة أتباعها الذين دوّنوا آراء أئمتهم وحفظوها من الضياع ونشروها بين الناس .

وعلى هذا فإن القول بأن أهل السنّة انحصروا في المذاهب الأربعة مغالطة واضحة يهدف الشيعة من ورائها الطعن في علماء أهل السنّة .

ج – كونه من أهل بلدة قديمي التشيّع :

يقول الخوانساري : « بل ظني يذهب إلى كونه أيضاً من جملة أهل مذهب الحق – مذهب الرافضة في نظره – من جهة كونه أوّلاً من أهل بلدة كانوا قديمي التشيّع »[2] .

وهذا السبب لا يصلح أن يكون دليلاً علمياً على صحة نسبة الإمام الطبري إلى التشيّع ، فلا يلزم من كون معظم أهل بلدته من الشيعة أن يكون شيعياً ، لأن ذلك مخالف للواقع . فكم من بلد ينتمي أهله إلى نحلة معينة ، ويوجد من بينهم طائفة تنتمي إلى نحلة أخرى ، والعكس صحيح .

= ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٧، ص٤٨٨، والفسوي: « المعرفة والتاريخ »، ج٢، ص ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤٠٨ ، وأبو نعيم : « الحلية » ، ج ٦ ، ص ١٣٥ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٣ ، ص ١٢٧ .

(١) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث : إمام أهل مصر في الفقه والحديث . قال الشافعي : الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به ، أي لم ينشروا مذهبه . له من الكتب : « التاريخ » « مسائل في الفقه » توفي عام ١٧٥هـ (٧٩١م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج ٧ ، ص ٥١٧ . والبخاري: « التاريخ الصغير » ج ٢، ص ٢٠٩. وابن النديم: «الفهرست»، ص ٢٨١. والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

(٢) الخوانساري : « روضات الجنات » ، ج ٧ ، ص ٢٩٥ .

ثم إن الإمام الطبري رحل عن بلدته في سنّ مبكرة جدّاً ، وعندما رجع إليها وجد الرفض منتشراً بين أهلها فكتب في فضائل أبي بكر وعمر للذّب عنهما[1] .

فلو كان رافضياً أو متعاطفاً مع الرافضة لما وقف هذا الموقف من أهل بلده .

د – كونه درس على شيوخ اتهم بعضهم بالرفض :

يعتبر هذا السبب من الأشياء التي تمسك بها خصومه لدعم رأيهم بأنه كان شيعياً، فقيل : إنه درس الحديث في الريّ على محمد بن حُمَيْد الرّازي[2] الذي اتهم بالتشيّع ، ويعتبر الرازي في نظر خصوم الإمام ابن جرير أحد القنوات الرئيسية لمعلوماته عن التشيّع[3] وهذا الموقف لا يعتدّ به من الناحية العلمية ، إذ إن ابن حميد الرازي كان متَّهماً من قبل أشخاص ، ومُوَثَّقاً من قِبل آخرين[4] .

---

(١) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٨ ، ص ٨٥ .

(٢) هو محمد بن حميد بن حيان التميمي أبو عبد الله الرازي الحافظ . روى عنه جماعة من المشاهير مثل أبو داود والترمذي وابن ماجة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، أثنى عليه أحمد، وقال ابن معين : ثقة لا بأس به ، لكن البخاري قال : في حديثه نظر . وقال الجوزجاني : رديء المذهب غير ثقة، وقال أبو حاتم الرازي : ضعيف جداً ، وقال ابن حجر في « التقريب » : حافظ ضعيف . لأن الذين جرّحوه كانوا من أهل بلده وأعرف به من غيرهم . توفي عام ٢٣٠هـ (٨٤٤م) ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ٦٩/١/١. وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٧ ، ص٢٣٢ . والذهبي : « الميزان » ، ج ٣ ، ص ٥٣٠ ، وابن حجر : « التقريب » ، ج ٢ ، ص ١٥٦ .

(٣) الحبر يوسف : « الأقوال » ، ص ٩ .

(٤) انظر الذهبي : « ميزان الاعتدال » ج ٣ ، ص ٥٣٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٩ ، ص ١٢٧ .

ثم إن الإمام ابن جرير لم يقتصر في دراسته على ابن حميد ، بل تلقّى العلم عن مشاهير علماء الحديث والفقه من أهل السنّة ، وأغلبهم من شيوخ البخاري ومسلم .

ثم إنه لا يلزم أن يكون بعض شيوخه اتهموا بالتشيّع أن يكون متهماً هو كذلك ، لأن كثيراً من التلاميذ خالفوا شيوخهم في كثير من المسائل، وربما فاقوهم في التحصيل العلمي .

هـ - كونه نقل في تفسيره شعراً للكميت[1] الشاعر الشيعي المعروف :

يعتبر هذا السبب من جملة الأسباب التي أدّت إلى اتهام الإمام الطبري بالتشيّع[2] والسبب لا يصلح دليلاً للاحتجاج به لما يلي :

كان الإمام الطبري ينقل الشعر في تفسيره لتوضيح معاني القرآن الكريم، ولم يكن يقصد من وراء ذلك الدعاية السياسية أو المذهبية لوجهات نظر الشعراء الذين كان ينقل عنهم . فالشعر الذي نقله عن الكميت كان من أجل توضيح معنى قوله تعالى : ﴿ حـم ﴾ .

يقول الإمام الطبري : اختلف أهل التأويل في معنى قوله : ﴿ حـم ﴾ ، فقال بعضهم .... وقال آخرون .... ويقول الكميت :

---

(١) هو الكميت بن يزيد بن خنيس الأسدي ، أبو المستهل : من شعراء العصر الأموي ، اشتهر بتحيزه للشيعة، وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، توفي عام ١٢٦هـ (٧٤٤م) ترجم له : الأصفهاني : « الأغاني » ، ج ١٥ ، ص ١٠٨ . وابن أبي الخطاب : « جمهرة أشعار العرب » ، ج ٢ ، ص ٩٨٣ . والمرزباني : « معجم الشعراء » ص ٢٣٨ .

(٢) الحبر يوسف « الأقوال » ، ص ٥٤ .

وجدنا لكم في آل حم آية تأوّلها منا تقيّ ومعرب[1]

وذكر الإمام الطبري في تفسيره أيضاً شعراً للشاعر الأموي عبيد الله بن قيس الرّقيات[2] حيث يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا إلا أن آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل من قبل وأن أكثركم فاسقون ﴾[3] أن العرب تقول: نقمت عليك وأنقم، مستشهداً بقول عبيد الله بن قيس:

ما نقموا من بني أمية إلا أنهم يحلمون إن غضبوا[4] فلو كان الإمام ابن جرير شيعياً أو ميّالاً للشيعة لما نقل في تفسيره شعراً يمدح بني أمية أعداء الشيعة الألدّاء.

ي - الخلط بين الإمام الطبري وبين محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي الرافضي:

إن اتهام الإمام الطبري بالرفض قائم على الوهم والظن نتيجة لتشابه اسمه وكنيته مع أبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي الرافضي[5]

---

(١) الطبري: «جامع البيان»، ٢٧/٢٤/٩.

(٢) هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك من بني عامر بن لؤي: شاعر قريش في العصر الأموي، أكثر شعره الغزل والنسيب، توفي حوالي ٨٥هـ (٧٠٤م) ترجم له: الجمحي: «طبقات فحول الشعراء»، ص ٦٤٨. والزبيدي: المصدر السابق، ج ١٠، ص ١٥٥.

(٣) الآية ٥٩ من سورة المائدة.

(٤) الطبري: «جامع البيان»، ١٨٨/٦/٤.

(٥) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري، من علماء الشيعة، قال فيه الحافظ الذهبي: رافضي له تواليف منها كتاب «الرواة عن أهل البيت» رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني. توفي في الربع الأول من القرن الهجري. ترجم له: الذهبي: «الميزان»، ج ٣، ص ٤٩٩. وابن حجر: «لسان الميزان»، ج ٥، ص ١٠٣ .=

والخلط بينهما في الآراء والمؤلفات .

يقول الحافظ الذهبي في تبرئة الإمام الطبري وإزالة هذا اللبس : « أقذع أحمد بن علي السليماني[1] الحافظ فقال : كان يضع للروافض، كذا قال السليماني ، وهذا من الظن الكاذب ، بل إن ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين .... ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى ، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنّى فيه ، ولا سيما في مثل إمام كبير ، فلعل السليماني أراد الآتي : محمد بن جرير بن رستم ، أبو جعفر الطبري رافضي له تواليف ، منها كتاب الرواة عن أهل البيت ، رماه عبد العزيز الكتّاني[2] بالرفض . ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي - ابن رستم - لبررت، والسليماني حافظ متقن كان يدري ما يخرج من رأسه ، فلا أعتقد أنه يطعن

= وأغابزرك الطهراني : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » ، ج ٨ ص، ٢٤١ .

(١) هو أحمد بن علي بن عمرو بن أحمد السليماني البيكندي البخاري الحافظ ، محدث ما وراء النهر ، قال السمعاني : له التصانيف الكبار ، وكان يُصنف في كل جمعة شيئاً، ثم يدخل من قرية بيكند إلى بخارى ويحدّث بما صنّف . وقال الذهبي : صنّف وجمع وتقدم في الحديث . وقال ابن الأثير : رحل في طلب العلم إلى الآفاق . ولم يكن له نظير في زمانه إسناداً وحفظاً وضبطاً ، توفي عام ٤٠٤هـ (١٠١٤م) ترجم له : السمعاني : « الأنساب » ، ج ٧ ، ص ١٢٢ . وياقوت : « معجم البلدان » ، ج ١ ، ص ٥٣٣ . وابن الأثير : « اللباب » ، ج ٢ ، ص ١٣٣. والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج ٣ ، ص ١٧ .

(٢) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي الدمشقي ، أو محمد الكتّاني : المؤرخ الإمام المحدّث المتقن. قال الخطيب : ثقة أمين، ووصفه الأكفاني بالصدق والاستقامة وسلامة المذهب ودوام التلاوة . توفي عام ٤٦٦هـ (١٠٧٤م) ترجم له : ابن ماكولا : « الإكمال» ، ج٧ ، ص ١٨٧ . وابن الجوزي : «المنتظم» ج٨ ، ص٢٨٨ . وابن الأثير : « اللباب » ، ج ٣ ص ٨٣. والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج ٣ ، ص ١١٧٠ . و « سير أعلام النبلاء » ، ج ١٣ . ص ١٨٠ .

في مثل هذا الإمام – ابن جرير السنّي – بهذا الباطل ، والله أعلم[1] .

ويضيف ابن حجر على ذلك قائلاً في لسان الميزان : « وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان بكلام السليماني فقال في الكلام علي الصراط في أوائل تفسيره : وقال أبو جعفر الطبري وهو إمام من أئمة الإمامية : الصراط بحرف الصاد من لغة قريش ... إلي آخر المسألة ، ونبهت عليه لئلا يغتر به ، فقد ترجمه – أي الإمام ابن جرير – أئمة النقل في عصره وبعده ، فلم يصفوه بذلك، وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم لقبه ونسبته وكنيته ومعاصرته وكثرة تصانيفه ، والعلم عند الله تعالى ، قاله الخطيب »[2].

ويقول فؤاد سزكين في « تاريخ التراث » بأن البعض خلطوا كثيراً بين محمد بن جرير بن رستم الطبري وبين المؤرخ المشهور الطبري[3].

والغريب في الأمر أن الخوانساري الذي قال آنفاً بأن الإمام الطبري شيعي يتبع التقيّة[4] يرجع فيناقض نفسه بذكره أوجه الخلاف بين الاسمين، فيثبت أنهما شخصان لا شخصاً واحداً إذ يذكر وجوب التفريق بين محمد بن جرير السنّي العامي المذهب – في نظره – وبين محمد بن جرير بن رستم الإمامي[5] .

وبسبب هذا التشابه في الاسم نسبت جهلاً أو عمداً بعض الكتب، صنّفها روافض إلى الإمام الطبري ، منها كتاب « بشارة المصطفى »[6] والصواب

---

(١) الذهبي : « ميزان الاعتدال » ، ج ٣ ، ص ٤٩٩ .

(٢) ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج ٥ ، ص ١٠٠ – ١٠١ .

(٣) فؤاد سزكين : « تاريخ التراث العربي » ، ٢٩١/٣/١ .

(٤) انظر ص ٢٠٥ .

(٥) الخوانساري : « روضات الجنات » ، ج ٧ ، ص ٢٩٣ – ٢٩٥ .

(٦) كتاب في منزلة التشيّع ودرجات الشيعة وكرامات الأولياء ، انظر سزكين : « تاريخ التراث العربي » ، ٢٩١/٣/١ .

أنه لأبي جعفر محمد بن علي الطبري[1] ذكر ذلك أغابزرك الطهراني في « الذريعة إلى تصانيف الشيعة »[2] ومنها كتاب « المسترشد في الإمامة » والصواب أنه لمحمد بن جرير بن رستم الطبري . نصّ على ذلك الذهبي الذي قال نقلاً عن عبد العزيز الكتاني في ترجمته : « هو من الروافض صنف كتاباً في ضلالتهم له كتاب ... » « المسترشد في الإمامة »[3] .

○ ثالثاً : مقارنة بين آراء الشيعة وآرائه

بعد سرد الأسباب التي تعلّق بها خصوم الإمام ابن جرير في اتهامهم إياه بالرّفض، وبعد بيان الأدلة على بطلان ذلك، سوف نزيد الأمر وضوحاً بعرض آراء الشيعة في الأصول وآراء الإمام الطبري فيها ، مما يكشف النقاب عن الخلاف الكبير بينه وبينهم، ويجعل تلك التهمة الباطلة التي ألصقت به تندفع عنه .

أ - عصمة الأئمة :

يعتقد الشيعة أن الأنبياء معصومون على الإطلاق، ولا يجوز وقوع المعصية منهم سواء كانت المعصية منهم كبيرة أم صغيرة ، ولا يقعون في أي نوع من الخطأ ، كما لا يقع منهم النسيان .

وتحسن الإشارة إلى أن الشيعة يتمسكون بمبدأ عصمة الأنبياء كقياس يؤدي إلى عصمة أئمتهم ، وهذا المقصود في قول أحد علمائهم : « ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن » من سنّ الطفولة إلى الموت عمداً وسهواً ، كما يجب أن يكون

---

(١) هو محمد بن علي بن محمد الطبري الآملي عماد الدين : فقيه من الشيعة ، كان موجوداً في حدود ٥١٨هـ (١١٢٤م) ترجم له : أغابزرك الطهراني : « الذريعة » ج ٣ ، ص ١١٧ .

(٢) أغابزرك : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » ، ج ٣ ، ص ١١٧ .

(٣) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ج ١٤ ، ص ٢٨٢ .

معصوماً من السهو والخطأ والنسيان، لأن الأئمة حفظة الشرع والقوّامون عليه حالهم في ذلك حال النبي ، والدليل الذي اقتضانا – وأيّ دليل! – أن نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأئمة بلا فرق »(*) .

ويذهب أحد أئمة الشيعة المعاصرين – وهو الخميني – إلى أبعد من ذلك بقوله : « وإنّ من ضروريات مذهبنا أن لأئمّتنا مقاماً لا يبلغه ملك مُقرّب ولا نبيّ مرسل »(١) .

أما الإمام الطبري فإنه يعتقد بعصمة الأنبياء في تبليغ الرسالة ، لكن في أحوالهم الأخرى يجوز وقوع بعض الذنوب منهم ، لأن ذلك وارد في القرآن الكريم والسنة النبوية(٢) ولا يتحرج من إطلاق ما أطلقه الله سبحانه وتعالى على بعض أنبيائه من الخطأ والسهو والنسيان .

ويدل على اعتقاد الإمام الطبري في ذلك قوله في همّ يوسف – عليه السلام – : « وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال : إنّ الله جلّ ثناؤه أخبر عن همّ يوسف وامرأة العزيز كل واحد منهما بصاحبه لولا أن رأى يوسف برهان ربّه ، وذلك آية من آيات الله زجرته عن ركوب ما همّ به يوسف من الفاحشة ... والصواب أن يقال في ذلك ما قاله الله تبارك وتعالى والإيمان به ، وترك ما عدا ذلك إلى عالمه »(٣) .

كما أن الأئمة في نظره معرّضون للخطأ والنسيان في أقوالهم وأفعالهم مخالفاً للشيعة الذين لا يجوّزون على أئمتهم الخطأ . وقد جاء في ذلك رفضه لتفسير علي بن أبي طالب وابن عباس – رضي الله عنهما – في تفسير قوله تعالى : ﴿ وأولات

(*) محمد رضا المظفر : « عقائد الإمامية » ، ص ٥١ .
(١) الخميني : « الحكومة الإسلامية » ، ص ٥٢ .
(٢) انظر على سبيل المثال حديث الشفاعة الطويل الذي رواه البخاري في كتاب الرقاق من « الجامع الصحيح » ، ج ٧ ، ص ٢٠٣ .
(٣) الطبري : « جامع البيان » ، ١١٣/١٢/٦ .

الأحمال أجلهنّ أن يضعن حملهن ﴾[*] حيث ذهبا إلى أن المقصود من قوله عز وجل في هذه الآية هو أنه خاص في المطلقات، فقد اعتبر هذا التفسير مجانباً للصواب ، لأن الصواب في الآية من وجهة نظره أنه عام في المطلّقات والمتوفّى عنهن أزواجهن ، لأن الله عز وجل عمّ بذلك ولم يخصص الخبر بمطلّقة دون متوفّى عنها بل عمّ الخبر به عن جميع أولات الأحمال[1] .

فلو كان الإمام الطبري شيعياً لما خالف تفسير علي – رضي الله عنه – واعتبره مجانباً للصواب ، ولو كان الأئمة معصومين في نظره لما خطّأ رأي علي وخالف رأيه ، وفي هذا الصنيع مخالفة واضحة لمذهب الشيعة في قضية أساسية من قضايا العقيدة عندهم

ب – الرجعة :

يؤمن الشيعة بالرجعة ، ومعناها عودة من يعتقدون فيهم الإمامة إلى الدنيا بعد موتهم . يقول محمد رضا المظفر : « إن الذي تذهب إليه الإمامية أخذاً بما جاء من آل البيت – عليهم السلام – أن الله يعيد قوماً من الأموات إلى الدنيا .. فيعزّ فريقاً ويذل فريقاً ، ويديل المحقّين من المبطلين والمظلومين منهم من الظالمين ، وذلك عند قيام مهدي آل محمد – عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام –... ثم يصيرون بعد ذلك إلى الموت ، ومن بعده إلى النشور ... »[2] .

أما الإمام الطبري فقد خالف الشيعة في الرجعة، وأنكر رجوع الأموات إلى الحياة بعد مماتهم ، لأن الله عز وجل لم يكن بالذي يميتهم ميتة أخرى، وقد عبر عن ذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى ﴿ إذ قال الله يا عيسى

(*) الآية ٤ من سورة الطلاق .

(١) الطبري : « جامع البيان » ، ٩٣/٢٨/١ .

(٢) محمد رضا المظفر : « عقائد الإمامية » ، ص ٦٧ .

إني متوفّيك ورافعك إليّ ﴾(*) فقال في تفسيرها بعد أن ذكر الأخبار المتواترة في نزول عيسى – عليه السلام – وبعد أن فسّر الوفاة في الآية بالرفع قال: « ومعلوم أنه لو كان قد أماته الله عز وجل لم يكن بالذي يميته ميتة أخرى فيجمع عليه ميتتين ، لأن الله عز وجل إنما أخبر عباده أنه يخلقهم ثم يميتهم ثم يحييهم »[1] .

وهكذا يلاحظ في كلام الإمام الطبري إنكاراً للرجعة بالمفهوم الشيعي ، لأن الرجعة عندهم إماتة ثم إحياء ثم إماتة ثم بعث يوم القيامة ، بينما يرى الإمام الطبري أن الله سبحانه وتعالى أحيا الناس بخلقه ثم يميتهم ثم يحييهم يوم القيامة ولا يجمع على عبد ميتتين .

ج – التقيّـة :

هي ستر الاعتقاد عن الغير أو إظهار خلاف ما في الباطن . والتقيّـة عند الشيعة جزء من الدين وشعار من شعاراتهم المذهبية . وإنّ عقيدتهم هذه بوجوب التقيّة نتج عنها أن استباحوا الكذب حتى أصبحوا به مضرب المثل ، حتى قيل : أكذب من رافضي .

يقول محمد رضا المظفر : « رُوي عن صادق آل البيت – يعني جعفر الصادق – عليه السلام – : « التقيّة ديني ودين آبائي من لم يقل بها فقد كفر » ، « ومن لا تقيّة له لا دين له »[2] والشيعة يستعملون التقيّة مع المسلمين وغيرهم في الأقوال والأفعال .

(*) الآية ٥٥ من سورة آل عمران .

(١) الطبري : جامع البيان ، ٣/٣/٢٠٢ – ٢٠٤ .

(٢) محمد رضا المظفر: « عقائد الإمامية » ، ص ٧٢ .

مما يلاحظ أن هذا الكلام من افتراءات الرافضة على جعفر الصادق– رضي الله عنه–=

أما الإمام الطبري فقد خالف الشيعة في حكمها ، إذ يرون أنها أصل بينما يرى هو أنها وسيلة يلجأ إليها المسلم عند الاضطرار والحاجة . كما خالفهم في استعمالها ، إذ يرى أنه لا يجوز استعمالها مع المسلمين ، وأجاز استعمالها مع الكفار فقط عملاً بقوله تعالى :﴿ إلا أن تتّقوا منهم تقاة ﴾[1] والتقيّة عنده لا تكون إلا باللسان ، أي أنها في الأقوال دون الأفعال[2] .

د – زواج المتعـة :

يشكل زواج المتعة قضية من أكبر قضايا الخلاف بين أهل السنّة والشيعة . فالشيعة يرون جوازه وبقاء مشروعيته إلى الأبد ، بينما يرى أهل السنّة نسخه وحرمته إلى الأبد .

والإمام الطبري واحد من بين علماء أهل السنّة الذين رفضوا زواج المتعة ؛ فقد هاجم فكرة زواج المتعة بشدة واعترض على الأقوال التي تبيح هذا الزواج المؤقت ، ومن ذلك قوله : « فأما الذي قاله السُّدِّي[3] فقول لا معنى له

= فقد نزه الله أهل البيت عن ذلك و لم يحوجهم إليه بل إنهم من أصدق الناس لهجةً وأعظمهم إيماناً فكان دينهم التقوى لا التقيّة. أخرج الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣٥/٤) أن الحسن المثنى بن الحسن السبط ابن علي بن أبي طالب قال لرجل من الرافضة: «والله لإن أمكننا الله منكم لنقطعنّ أيديكم وأرجلكم، ثم لا نقبل منكم توبة، فقال له رجل– آخر–: لم لا تقبل منهم توبة؟ قال: نحن أعلم بهؤلاء منكم إنّ هؤلاء إن شاءوا صدقوكم وإن شاءوا كذبوكم ، وزعموا أن ذلك يستقيم لهم في التقيّة. ويلك إن التقيّة هي باب رخصة للمسلم إذا اضطر إليها وخاف من ذي سلطان وأعطاه غير ما في نفسه يدرأ عن ذمة الله ، وليست باب فضل ، إنما الفضل في القيام بأمر الله وقول الحق ، وايم الله ما بلغ من التقيّة أن يجعل الله بها لعبد من عباد الله أن يُضل عباد الله » .

(١) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .

(٢) الطبري : جامع البيان : ١٥٢/٣/٣ – ١٥٣ .

(٣) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدّي الكوفي المفسر، قال فيه ابن تغري بردي: =

لفساد القول بإحلال جماع المرأة بيسير نكاح ولا ملك يمين »[1] ، وقوله : « لقيام الحجة بتحريم الله تعالى متعة النساء على غير وجه النكاح الصحيح أو الملك الصحيح على لسان رسول الله - ﷺ »[2] .

هـ - الصحابة :

يطعن الشيعة في الصحابة لمخالفتهم النص المزعوم على إمامة علي ، بل إنهم يُكفّرون الصحابة[3] بتركهم بيعة علي بعد الرسول - ﷺ - ويتبرّأون منهم - إلا نفراً قليلاً نحو بضعة عشر صحابياً - بما فيهم العشرة المبشّرين بالجنّة سوى علي ، وبما فيهم أصحاب بيعة الرضوان الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾[4] والذين قال فيهم رسول الله - ﷺ - في الحديث الذي أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله : « لا يدخل أحد ممن بايع تحت الشجرة النار »[5] وعلى رأس الصحابة الشيخان أبو بكر وعمر ، ويسمونهما صنمي قريش ، والجبت

= صاحب التفسير والمغازي والسير ، وكان إماماً عارفاً بالوقائع وأيام الناس . وقال ابن حجر : صدوق يهم، ورمي بالتشيّع . له : « كتاب التفسير » توفي عام ١٢٧هـ (٧٤٤م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج ٦ ، ص ٣٢٣ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ١، ص ١٨٤. وابن حجر : « التقريب » ، ج ١ ، ص ٧١،٧٢ . وابن تغري بردي : « النجوم الزاهرة » ، ج ١، ص ٣٠٨ .

(١) الطبري : « جامع البيان » ، ٤/٥/٩ - ١٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ٤/٥/١٠ .
(٣) الكشي : « الرجال » ص ١٠١ .
(٤) الآية ١٨ من سورة الفتح .
(٥) رواه مسلم بن الحجاج : « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، ج١٦ ، ص ٥٨ .

والطاغوت[*] .

وأما الإمام الطبري فقد أثنى على صحابة رسول الله – رضوان الله عليهم –[1] وكتب في فضائل أبي بكر وعمر[2] وأثنى على عثمان – رضي الله عنه – ومدح صنيعه في جمع القرآن الكريم حيث يقول : « فلا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية »[3] .

هذا وقد خالف الإمام الطبري الشيعة في كثير من مسائل العقيدة – سوى ما ذكر – يطول البحث بذكرها .

ومن خلال ما تقدّم ، وبناءً على الأدلة ، بالإضافة إلى ما تمّ عرضه بشأن عقيدته وأقوال العلماء في توثيقه والثناء عليه ، يتضح أن اتهام الإمام الطبري بالرّفض أو التشيّع باطل من أساسه ، ولا يستند إلى أسس علمية سليمة يعتدّ بها ، بل هو قائم على الظنون والأوهام ، كما أنه كان نتيجة للتعصب المذهبي تارة ، والطائفي تارة أخرى ، والطعن في الإسلام وعلمائه تارة ثالثة ، بحيث لا يليق بعاقل منصف وعالم نزيه أن يتأثر أدنى تأثر بما رماه به خصومه وحسّاده . وصدق الشاعر حين قال :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه ★ فالناس أعداء له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها ★ حسداً وبغياً إنه لدميم[4]

(*) د . عبد الله الغريب : المرجع السابق ، ص ١٧٦ . قال المؤلف : ورد ذلك في كتابهم « ضياء الصالحين » ص ٥٢٣ .
(1) الطبري : « صريح السنّة » ، ص ٢٣ .
(2) في كتابه « الفضائل » ، ذكره ياقوت في « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٨٥ .
(3) الطبري : « جامع البيان » ، ٢٢/١/١ .
(4) ابن الأثير : « الكامل » ، ج٨ ، ص ١٣٤ – ١٣٥ .

فأبو جعفر - رحمة الله عليه - ذو إمامة وأمانة وإتقان باتفاق علماء الإسلام ، إلّا من وهم منهم ، وهم قلّة قليلة جدًّا ، ولهذا لا تجد من يطعن فيه أو ينسب إليه شيئاً يشينه إلا ممّن شرقوا بريقهم حسداً للإسلام وأهله الذين حملوه وأصّلوه ونافحوا عنه ، وفي طليعتهم هذا الإمام العظيم ! .

○ عقيدته

كان الإمام الطبري يدين بمذهب السلف ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، أي ما كان عليه الرسول - ﷺ - والصحابة والتابعون ومن تبعهم من غير ابتداع ولا تحريف ولا تغيير . فقد وافق السلف في إثبات مسائل العقيدة والدفاع عنها في مواجهة أهل البدع والأهواء . ويرى أن القرآن الكريم والسنة المطهرة هما المصدر الوحيد لإثبات أسماء الله الحسنى ، وأن الحديث في الاسم والمسمى بدعة حادثة لم تكن معروفة على عهد الصحابة والتابعين[١] .

وجدير بالذكر أن الإمام الطبري خالف المتكلمين مخالفة جذرية فيما ذهبوا إليه من نفي الصفات أو تأويلها ، ووافق السلف في الإثبات وتفويض الكيفية من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تأويل[٢] .

قال عبد العزيز الطبري: «كان أبو جعفر يذهب في جلّ مذاهبه إلى ما عليه الجماعة من السلف، وطريق أهل العلم المتمسكين بالسنن شديداً عليه مخالفتهم ، ماضياً على مناهجهم لا تأخذه في ذلك ولا في شيء لومة لائم»[٣] وقال له أبو بكر بن كامل ذات مرة: من سبقك إلى إكفار أهل الأهواء؟ فقال : إماما عدل: عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القَطَّان[٤]. وكان إذا عرف من إنسان

(١) اللّالكائي : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة »، ج١ ، ص ١٨٥-١٨٦ .

(٢) الطبري : « جامع البيان » ، انظر على سبيل المثال : ج١ ، ص ٦٢ .

(٣) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٨٢ .

(٤) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التيمي ، أبو سعيد الحافظ البصري التيمي ، حجة =

بدعة أبعده[1] .

وقد خالف الإمام الطبري أهل البدع في كثير من مسائل العقيدة ، فقد اعترض على المعتزلة القائلين بخلق القرآن ، والمنكرين لرؤية الله عز وجل يوم القيامة ، فأثبت أن القرآن كلام الله غير مخلوق[2] .

كما أنه أثبت رؤية المؤمنين لربهم عز وجل يوم القيامة ، وهو أمر جاء في القرآن الكريم، وصحّت به الأخبار عن رسول الله - ﷺ -[3] .

وفي مسألة خلق الله لأفعال العباد خالف القدرية القائلين بأن العبد هو الذي أوجد فعل نفسه ونعتهم بالغباء والجهل وفساد القول والتأويل المستنكر، وأثبت أن العباد وأفعالهم مخلوقون لله عز وجل والعباد فاعلون حقيقةً لأفعالهم، فالخير والشر مضافان إلى الله جلّ شأنه خلقاً وإيجاداً، وإلى الفاعلين لهما عملاً واكتساباً[4] . وفي مسألة الإيمان

= في الحديث ، قال أحمد بن حنبل : ما رأيت بعيني مثل يحيى القطان ، توفي عام ١٩٨هـ (٨١٣م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٧ ، ص ٢٩٣ . والخطيب : « تاريخ بغداد » : ج١٤ ، ص ١٣٥ . والذهبي : « التذكرة » ج١ ، ص ٢٩٨ .

(١) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٨٤ .

(٢) الطبري : « صريح السنة » ، ص ١٨ - ١٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢١ - ٢٢ .

لمزيد البيان والإيضاح في هذه المسألة يمكن الرجوع إلى كتب السلف فيها ، وكتب من سار على منهجهم مثل معارج القبول والعقيدة الواسطية وشرحها لهراس أو السعدي أو غيرهما .

خالف المرجئة والجهمية ، وردّ عليهم باعتراضات عقلية وشرعية تبطل ما ذهبوا إليه من أن الإيمان قول باللسان أو اعتقاد بالقلب فقط ، فهو يرى أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي ، « وبه جاء الخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله - ﷺ - وعليه مضى أهل الدين والفضل »[1] .

وفي مسألة القول في صحابة رسول الله - ﷺ - خالف الخوارج والشيعة الذين يكفّرون ويسبّون الصحابة - رضوان الله عليهم - فقد أثبت مكانة الصحابة وسموّ منزلتهم بالكتاب والسنة ، وأثبت أن أفضل أصحاب رسول الله - ﷺ - وأولاهم بالإمامة وأحقهم بالخلافة أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم أجمعين - وأن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الإمامة[2].

ومن كتب الإمام الطبري في العقيدة ، رسالته المسماه بكتاب « رسالة البصير في معالم الدين » التي كتب بها إلى أهل طبرستان في ما وقع بينهم من الخلاف في الاسم والمسمى ، وفي مذاهب أهل البدع[3] ومنها أيضاً رسالته المعروفة بكتاب « صريح السنة » ذكر فيها مذهبه وما يدين به ويعتقده .

وعقيدته إجمالاً موافقة للعقائد المشهورة المنقولة المرضية عند أهل السنّة والجماعة بدءاً من السلف إلى أيامنا هذه .

(١) الطبري : « صريح السنّة » ، ص ٢٥ - ٢٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣ - ٢٤ .
(٣) ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٨ ، ص ٨٠ .

□ الباب الأول □

○ قضايا في المنهج ، الإمام الطبري وتاريخه ○

○ الفصل الثالث ○

○ تاريخ الرسل والملوك للطبري ○

○ المبحث الأول : تاريخ الإمام الطبري وقيمته العلمية .

○ المبحث الثاني : مصادره الرئيسية عن الفتنة .

○ المبحث الثالث : منهجه في كتابة تاريخه .

□ المبحث الأول □

○ تاريخ الإمام الطبري وقيمته العلمية ○

○ أولاً : تاريخ الإمام الطبري .

يتحدث الإمام الطبري عن ماهية تاريخه في مقدمة كتابه فيقول : « وأنا ذاكر في كتابي هذا من ملوك كل زمان من لدن ابتدأ ربنا جل جلاله خلق خلقه إلى فنائهم ، من انتهى إلينا خبره ، ممن ابتدأه الله تعالى بآلائه ونعمه فشكر نعمه من رسول مرسل أو ملك مسلّط أو خليفة مستخلف ، فزاده إلى ما ابتدأه به من نعمة في العاجل نعماً ، وإلى ما تفضل به عليه فضلاً ، ومن أخّر ذلك له منهم وجعله له عنده ذخراً ، ومن كفر منهم نعمه فسلبه ما ابتدأه به من نعمه وعجّل له نقمه ، ومن كفر منهم نعمه فمتّعه بما أنعم به عليه إلى حين وفاته وهلاكه ، مقروناً ذكر كل من أنا ذاكره منهم في كتابي هذا بذكر زمانه وجمل ما كان من حوادث الأمور في عصره وأيامه »[1] .

ومما يلاحظ أن الإمام الطبري ألّف تاريخه ليؤكد هذه الفكرة الأساسية المنبثقة من اعتقاده وتصوّره الإيماني ، وهي إيمانه بأمر الله ونهيه ، وبعدله وقضائه وقدره ، وبأن له سنناً ماضية لا تبديل لها ، وإيمانه بحرية الإنسان

---

(١) الطبري : « الرسل والملوك » ، ج١ ، ص ٦ .

وقدرته على الاختيار ، وأنه مكلف بوظيفة العبودية لله والخلافة في الأرض ، وعمارتها بشرع الله ومنهجه ، وبأن الله يثيب الطائع المستجيب ويعاقب العاصي الناكث .

ولذلك كانت نظرته التاريخية إلى الحوادث تندرج تحت هذه الفكرة الثاقبة والعقلية النيّرة المؤمنة بالله، العارفة بشرعه وأحكامه ، كما أن تدوينه لتاريخه حسب سني الرسل والملوك – الذين كانت بأيديهم مهمة التوجيه وسلطة التنفيذ – هو من أجل أن يساعد على توضيح العبر والدروس لأولي الأبصار ويريهم كيف تتحقق سنن الله على البشر ، من نصرة المؤمنين المنفذين لشرعه من الرسل وأتباعهم ﴿إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد﴾[1] و ىلاك الظالمين المحادّين لله ورسله واستدراجهم وتأخير عذابهم إلى يوم القيامة.

وجدير بالإشارة أن الإمام الطبري قسّم تاريخه إلى قسمين : ففي القسم الأول ذكر الخليقة والبدء، وهبوط آدم إلى الأرض وقصة قابيل وهابيل ثم عرض للأنبياء : نوح وإبراهيم ولوط وإسماعيل وأيوب وشعيب ويعقوب ويوسف وموسى وإلياس وداود وسليمان وصالح ويونس وعيسى ومحمد – قبل الهجرة – عليهم أفضل الصلاة والسلام .

وأرّخ كذلك للأمم ، حيث استوعب أول الكتاب الحديث عن الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – مع ذكر أخبار بعض الأمم كالفرس وبني إسرائيل والعرب ، فذكر تاريخ الفرس منذ عهده الأول أيام منوشهر إلى كسرى أبرويز ووقعة ذي قار ويزدجرد بن شهريار[2] وقد شغل الحديث عن الفرس في تاريخ الإمام الطبري حيّزاً أكبر ، وخصوصاً تاريخ الساسانيين المتأخر[3] ، ففيه مادة تاريخية، لأنه قريب العهد مما دوّنه الرواة والإخباريون عن علاقة العرب بالفرس .

(١) الآية رقم ٥١ من سورة غافر .

(٢) تاريخ الرسل : انظر الجزأين الأول والثاني .

(٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٧ .

ثم تحدّث عن بني إسرائيل وأخبارهم ، وذكر ملوك الروم حيث اقتصر على سرد قائمة بأسماء ملوكهم ومدة حكم كل ملك[*] . ويبدو أنه مختصر إذا ما قيس بما كتبه عن الفرس من بعض التفصيلات .

ثم عطف على عاد وثمود وطسم وجديس وجرهم[١] ، ثم ملوك اليمن من التبابعة وغيرهم وقصة جذيمة الأبرش مع الزبّاء الملكة المعروفة[٢] ، وأخبار المناذرة والغساسنة[٣] ، كما تحدّث عن أجداد الرسول - ﷺ - وطرفاً من سيرته قبل البعثة[٤] .

ويبدو في هذا القسم أن الإمام الطبري اكتفى بأصول الحوادث و لم يبحث في تفصيلاتها ، إما خشية الإطالة أو لعدم الثقة في صدق هذه التفصيلات نظراً لطول الأمد وخشية التحريف وعدم اتصال الأسانيد أو لعدم أهميتها في نظره .

أما في القسم الثاني فتناول أحداث التاريخ الإسلامي منذ هجرة الرسول - ﷺ - إلى حوادث سنة ٣٠٣هـ (٩١٥م) ، فذكر الأحداث الكائنة بعد البعثة النبوية بدءاً بالهجرة ثم غزوات الرسول - ﷺ - وعماله والوفود القادمة عليه ، ثم ذكر جملة من أخباره وشمائله حتى وفاته - ﷺ -[٥] .

ثم استهلّ عصر الخلفاء الراشدين بخبر استخلاف أبي بكر - رضي الله

(*) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٦٠٦ .

(١) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٦٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٦١٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٩٣ - ٢١٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٣٩ .

(٥) المصدر نفسه ، تعرض للسيرة النبوية في القسم الأخير من الجزء الثاني والقسم الأول من الجزء الثالث .

عنه – وحروب الردّة في عهده[1] وأخبار الفتوح أيام أبي بكر وعمر وعثمان – رضي الله عنهم –[2] وبوادر الفتنة في عهد عثمان – رضي الله عنه – وما ترتب على ذلك من حصاره ومقتله[3] . ثم ما وقع في عهد علي – رضي الله عنه – من فتن وحروب بينه وبين مخالفيه في وقعة الجمل وصفّين[4] وما نتج عن هذه الوقعة الأخيرة من أحداث كالتحكيم وقتال الخوارج[5] . ثم ذكر تنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية – رضي الله عنهما – واجتماع المسلمين على خليفة واحد فيما يسمى عام الجماعة[6] .

وبهذا يؤرخ لبداية الدولة الأموية بتولّي معاوية مقاليد الحكم ، والذي كان أبرز حادث في عهده أخذه البيعة من الناس بولاية العهد لابنه يزيد[7]

---

(١) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٢٤٩ .

(٢) المصدر نفسه ، انظر : الجزء الثالث ، والقسم الأول من الجزء الرابع .

(٣) المصدر نفسه ، تبدأ أخبار الفتنة في ص ٢٦٤ من الجزء الرابع .

(٤) المصدر نفسه ، انظر : آخر الجزء الرابع وبداية الجزء الخامس .

(٥) المصدر نفسه ، انظر : الجزء الخامس ص ٦٧ .

(٦) المصدر نفسه ، ج٥ ، ص ١٥٨ .

(٧) وهو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان أبو خالد القرشي الأموي الخليفة ، قال الذهبي في ترجمته : كان قويّاً شجاعاً ، ذا رأي وحزم ، وفطنة وفصاحة ، وله شعر جيد ، وكان ناصبيّاً ، فظّاً ، غليظاً ، جلفاً ، يتناول المسكر ، ويفعل المنكر ، افتتح دولته بمقتل الشهيد الحسين ، واختتمها بوقعة الحرة ، فمقته الناس ، ولم يبارك في عمره – كانت خلافته أقل من أربع سنوات – وخرج عليه غير واحد بعد الحسين .. له على هناته حسنة وهي غزو القسطنطينية ، وكان أمير ذلك الجيش ، وفيهم مثل أبي أيوب الأنصاري . ويزيد ممن لا نسبه ولا نحبه ، وله نظراء من خلفاء الدولتين – الأموية والعباسية – وكذلك في ملوك النواحي ، بل فيهم من هو شرّ منه . توفي سنة ٦٤هـ (٦٨٣م) ترجم له : خليفة : « التاريخ » ، ص ٢١١ – ٢٦٢ . وابن قتيبة : « المعارف » ، ص ١٥٣ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ١ ، ص ٣٥ : وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج٨ ، ص ٢٢٦ .

واستئناف الفتوح الإسلامية التي توقفت في عهد علي بسبب الفتنة(١) ثم ذكر ما وقع في عهد يزيد من أحداث كمقتل الحسين وموقعة الحرّة(٢) ، وانتقال الخلافة بعد موت معاوية بن يزيد(٣) من الفرع السفياني إلى الفرع المرواني من بني أميّة(٤) .

وعموماً لم يغفل الإمام الطبري الأحداث الكبيرة في عهد بني أميّة كالقتال الذي جرى بين عبد الله بن الزبير – رضي الله عنه – والأمويين حول الخلافة(٥) وحركة المختار بن أبي عبيد الثقفي(٦)، وانتفاضة عبد الرحمن بن الأشعث(٧) ضد الحجاج بن يوسف الثقفي(٨) في

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٥ ، ص ٢٢٩ – ٣٠١ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٥ ، ص ٤٠٠ وما بعدها ، وص ٤٨٥ وما بعدها .

(٣) هو معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان أبو ليلى القرشي الأموي الخليفة ، قال فيه الذهبي : كان شاباً ديّناً خيراً من أبيه . ولي أربعين يوماً ثم اعتزل ، وامتنع أن يعهد بالخلافة إلى أحد . ترجم له : خليفة : « التاريخ »، ص ٢٥٥ . وابن قتيبة : « المعارف » ، ص ١٥٤ والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١ ، ص ١٣٩ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ج٥ ، ص ٥٣٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص ١٧٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص ٣٨ .

(٧) هو عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي ، أمير سجستان ، بعثه الحجاج على سجستان فثار هناك ، وأقبل في جمع كبير معه علماء وصلحاء لما انتهك الحجاج من الحرمات ، فكانت بينه وبين الحجاج معركة دير الجماجم التي انهزم فيها ابن الأشعث ، ففر ملتجئاً إلى رتبيل بأرض سجستان ، لكن هذا الأخير غدر به فأرسله إلى الحجاج مقيّداً ، ويقال : إنه لما قرب من العراق ألقى نفسه من قصر خراب أنزلوه فوقه فهلك ، وذلك في سنة ٨٤هـ (٧٠٣م) . ترجم له : خليفة : « التاريخ » ص ٢٨٠ – ٢٨٨ . والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٦ ، ص ٣٢٦ – ٣٩٣ .

(٨) قال الذهبي في ترجمته : أهلكه الله سنة خمس وتسعين كهلاً ، وكان ظلوماً جبّاراً ، ناصبيّاً، خبيثاً، سفّاكاً للدماء. وكان ذا شجاعة وإقدام ومكر ودهاء. وفصاحة =

سجستان[1] والحروب الدائرة بين الأمويين والخوارج[2] .

هذا بالإضافة إلى أخبار متفرقة عن تولية العمال وأمراء الحج وأخبار الثغور والفتوح في عهد بني أميّة ، ففي نهاية أخبار كل سنة يذكر أسماء العمال وأمراء موسم الحج ، وكذلك أمراء الغزو إن حدث شيء من ذلك[3]، ويترجم لكل خليفة من الخلفاء الأمويين في سنة وفاته ، ومثال ذلك ترجمته لمعاوية - رضي الله عنه - عند وفاته ذاكراً ما يتعلق بأخباره وسيرته[4] .

ثم ذكر الإمام الطبري بعد ذلك أمر إظهار الدولة العباسية على يد داعي دعاتهم في المشرق أبو مسلم الخراساني[5] والأحداث التي تمخّضت عنها قيام

= وبلاغة وتعظيم للقرآن . قد سقت من سوء سيرته في تاريخي الكبير ، وحصاره لابن الزبير بالكعبة ، ورميه إياها بالمنجنيق ، وإذلاله لأهل الحرمين ، ثم ولايته على العراق والمشرق كله عشرين سنة ، وحروب ابن الأشعث له ، وتأخيره للصلوات إلى أن استأصلة الله. فنسبّه ولا نحبّه، بل نبغضه في الله، فإن ذلك من أوثق عرى الإيمان، وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه ، وله توحيد في الجملة ونظراء من ظلمة الجبابرة والأمراء . ترجم له : خليفة : « التاريخ » ، ص ٢٠٥ - ٣٥٧ . والمسعودي : « مروج الذهب » ج٣ ، ص ٣٦٥ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج٤ ، ص ٣٤٣ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٢ ، ص ٣١١ .

(١) « تاريخ الرسل » ، ج٦ ، ص ٣٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ، انظر في الجزئين الخامس والسادس .

(٣) المصدر نفسه ، انظر على سبيل المثال ، ج٥ ، ص ٢٩٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ج٥ ، ص ٣٢٣ .

(٥) هو عبد الرحمن بن مسلم الأمير المعروف بأبي مسلم الخراساني ، صاحب الدعوة العباسية وهازم جيوش الدولة الأموية ، قال فيه ابن خلّكان : كان فصيحاً بالعربية والفارسية ، حلو المنطق، وكان راويةً للشعر عارفاً بالأمور . وقال فيه الحافظ الذهبي : يروي عن أبي الزبير وغيره ، ليس بأهل أن يُحمل عنه شيء ، فهو شرّ من الحجاج وأسفك للدماء .. كان ذا شأن عجيب ونبأ غريب، من رجل يذهب،=

هذه الدولة وأهمها ضعف الدولة الأموية بسبب الصراع بين أبناء البيت الحاكم[1] وتمكين العباسيين لأنفسهم ، ثم ذكر خلفائهم بالتوالي ، والأحداث الواقعة في عهودهم من تولية الولاة وخلعهم ، وكالعادة يرد ذكرهم في آخر كل حولية[2] .

ثم ذكر أخبار غزو الروم والصوائف والشواتي الموجهة إلى دار الحرب[3] ، والمرابطة على الثغور[4] وقتال بعض الخوارج[5] وأمر الفتن كخروج العلويين على بني العباس[6] وتتبع الزنادقة ، ونكبة البرامكة في عهد الرشيد[7] ، وانتفاضة بعض القبائل العربية بسبب تقديم العنصر الفارسي أو التركي[8] والخلاف بين أبناء الرشيد حول السلطة[9] وثورات

= على حمار بإكاف من الشام حتى يدخل خراسان ، فما زال بمكره وحزمه وعزمه ينتقل حتى خرج من مرو بعد عشر سنين يقود كتائب أمثال الجبال ويقلب دولة ويقيم دولة أخرى ، قتله أبو جعفر المنصور خوفاً منه على سلطانه عام ١٣٧هـ (٧٥٤م) .
ترجم له : خليفة : « التاريخ » ، ص ٤١٥ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٠ ، ص٢٠٧ . وابن خلّكان: « وفيات الأعيان »، ج٣ ، ص١٤٥ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ج٦ ، ص ٤٨ و« الميزان » ، ج٢ ، ص٥٨٩ .

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » : انظر الجزء السابع .
(٢) المصدر نفسه ، انظر على سبيل المثال ، ج٧ ، ص ٦٤٩ .
(٣) المصدر نفسه ، انظر ج٨ ، ص ٣٢٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ج٨ ، ص ٣١٣ .
(٥) المصدر نفسه ، ج٨ ، ص ١٤٢ ، ج٧ ، ص ٤٩٨ .
(٦) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص ٥٥٢ .
(٧) المصدر نفسه ، ج٨ ، ص ٢٨٧ .
(٨) المصدر نفسه . انظر الجزء الثامن والتاسع في خلافة : الرشيد والمأمون والمعتصم والواثق .
(٩) المصدر نفسه ، انظر ج٨ ، ص ٣٦٤ .

الرَّاوندية والخرَّمية والزِّنج والقرامطة[1] .

ثم ذكر الصراع على الحكم بعد خلافة المعتصم[2] ومسك قواد الأتراك بزمام الأمور وتنافسهم على النفوذ وخلعهم الخلفاء - الذين أصبحوا ألعوبة في أيديهم - وقتلهم[3] مما أضعف مركز الخلفاء العباسيين إلى حد بعيد .

○ ثانياً : قيمة تاريخه العلمية .

يمتاز كتاب الإمام الطبري بطول الفترة الزمنية التي يغطيها وبسعة معلوماته وتعدد مصادره ، كما يمتاز بجمعه لروايات الإخباريين الذين سبقوه ، وحفظه لها حيث فقدت رسائلهم وكتبهم الصغيرة وبقي كتابه الموسوعي . فقد استوعب - رحمه الله - غالب المصنفات التي سبقته وأدخلها في كتابه . وكان في ذلك خير كثير ، إذ شاء الله أن يضيع الكثير من المصادر الأولى التي أصبحت مفقودة أو في حكم المفقود ، ويبقى كتاب الإمام الطبري موسوعة حافظة لها ، حيث ضاع كثير من مؤلفات المدائني وسيف بن عمر والواقدي وابن شبّة وهشام بن محمد الكلبي والشّعبي[4] والأصمعي وعوانة

---

(١) المصدر نفسه ، انظر الجزأين التاسع والعاشر .

(٢) هو محمد بن هارون الرشيد الملقب بالمعتصم ، الخليفة العباسي ، صاحب الفتوح ، قال فيه الخطيب : غزا المعتصم بلاد الروم في سنة ثلاث وعشرين ومائتين فأنكى في العدو نكاية عظيمة ، ونصب على عمورية المجانيق . قال الذهبي : كان ذا قوة وبطش ، وشجاعة ، وهيبة ، لكنه نزر العلم . توفي عام ٢٢٧هـ (٨٤١م) . ترجم له : ابن قتيبة : « المعارف » ص ١٧١ ، وأبو حنيفة الدينوري : « الأخبار الطوال » ص ٤٠١ ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٩ ، ص ١١٨ ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٣ ، ص ٣٤٢ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج٩ ، ص ٢٩٠ .

(٣) المصدر نفسه ، انظر ج٩ ، ص ٢٢٢ .

(٤) هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري اليمني أبو عمرو ، من رواة السيرة والأخبار ، يضرب المثل بحفظه ، ويعتبر من الثقات ، ولي القضاء لعمر بن =

ابن الحكم والهيثم بن عدي[1] وغيرهم ، بل أضاف الإمام الطبري إلى مؤلفات هؤلاء عشرات الروايات التي أخذها عن شيوخه وخاصة علماء الحديث والتفسير .

ومن مميزات تاريخه حفاظه على الإسناد ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها ، وسرد الروايات المختلفة حول الحادث الواحد ، وبذلك يتمكن الباحث من معرفة قيمة الروايات بواسطة نقد إسنادها ، ومعرفة رجالها ومصادرها ومقابلة بعضها مع بعض ، ممّا يسهّل معرفة ما فيها من عِلل ، والتمييز بين غثّ الأخبار وسمينها . وتكمن قيمة تاريخه أيضاً في ترتيبه على السنين مما يساعد على تمكين القاريء أو الباحث من ملاحظة الأطوار التي مرت بها الأمة الإسلامية في بنائها السياسي والحضاري ، ومعرفة حالات الضعف والقوة التي مرت بها ، وملاحظة ارتباط ذلك بعامل الجهاد في سبيل الله وتطبيق حكمه وشريعته ، فكلمّا كانت الأمة ملتزمة بشريعة الله ومنهجه

= عبد العزيز . له من الكتب : « المغازي » ، « الشورى ومقتل عثمان » ، « الفرائض والجراحات » ، « الكفاية في العبادة والطاعة » . توفي عام ١٠٣هـ (٧٢١م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج٦ ، ص٢٤٦ ، والفسوي : «المعرفة والتاريخ » ، ج٢ ، ص٥٩٢ . والخطيب : « تاريخ بغداد »، ج١٢، ص ٢٢٧. وابن حجر : « التهذيب » ، ج٥ ، ص ٦٥ . وأبو نعيم : « الحلية » ج٤ ، ص ٣١٠ .

(١) هو الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن الطائي الكوفي أبو عبد الرحمن النسّابة الإخباري له مصنفات كثيرة في الأخبار والمثالب والمناقب والأنساب منها : « كتاب التاريخ على السنين » ، « الوفود » ، « خواتيم الخلفاء » ، « تاريخ العجم وبني أمية » ، « خطط الكوفة » ، « قضاة الكوفة والبصرة » ، « كتاب الدولة » ، « عمال الشرط وأمراء العراق » ، « تاريخ الأشراف » ، توفي عام ٢٠٧هـ (٨٢٢م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٤٥ - ١٤٦ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٤ ، ص ٥٢ ، وياقوت : « معجم الأدباء » ج١٩ ، ص ٣٠٩ . والذهبي : « سير أعلام =

مجاهدةً في سبيله كانت قويةً مهيبةً ، وكلما وقع فيها الانحراف وصرف الجهاد في سبيل الله إلى الصراع الداخلي والحفاظ على كراسي الحكم ضعفت وأصابها الهوان .

ومما يلاحظ أن تاريخ الإمام الطبري وإن جعل محوره وإدارة حوادثه على الدولة والحكام والسلطة فإنه لا يخلو من رصد وبيان الاتجاهات الاجتماعية ، فانتفاضة القراء أو العلماء في العراق[١]، وثورة السودان في المدينة[٢]، وثورات العامة في بغداد[٣]، والصراع بين العصبيات العربية في البصرة وخراسان والشام[٤]، والصراع بين العرب والموالي[٥] كل ذلك ينبىء عن مظالم اجتماعية في الدولة وانحرافاً عن النهج السوي .

كما يستطيع الباحث ملاحظة الحركات المذهبية ذات الصبغة السياسية أو العسكرية مثل الخوارج[٦] والشيعة[٧] والخرَّمية[٨] والرَّوندية[٩] والزَّنج[١٠] والقرامطة[١١] . والأطوار التي مرت بها في دعواتها وتحركاتها مستغلة

= النبلاء » ، ج١ ، ص ١١١ .

(١) « تاريخ الرسل » ، ج٦ ، ص ٣٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص ٦٠٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص ٦٠٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص ٣٠ ، ٥٠٥ - ج٨ ، ص ٢٦٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص ٢٨٥ .

(٦) المصدر نفسه ، ج٥ ، ص ١٦٥ ، ج٧ ، ص ٤٩٨ .

(٧) المصدر نفسه ، ج٥ ، ص ، ٥٥١ ، ج٧ ، ص ٥٥٢ .

(٨) المصدر نفسه ، ج٩ ، ص ٢٣ .

(٩) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص ٥٠٥ .

(١٠) المصدر نفسه ، ج٩ ، ص ٤٠٧ .

(١١) المصدر نفسه ، ج١٠ ، ص ٢٣ .

الإحساس بالظلم الاجتماعي عند فئات من المجتمع كالفلاحين وأهل الحرف وعوام المدن لإثارة القلاقل والفتن في مناطق داخل الدولة العباسية .

وميزة أخرى في تاريخ الإمام الطبري أنه أبرز معلومات إدارية قيمة تتمثل في تقديم قوائم سنوية بعمال الخراج والديوان وأمراء الحج وعمال الأقاليم والقضاة[1] كما أبرز معلومات عمرانية عن خطط المدن التي أنشئت في ظل الدولة الإسلامية[2] خاصة بغداد حيث ذكر عمارتها والمراحل التي مرت بها[3] ، كما أعطى معلومات عن الأطوار التي مرت بها عمارة الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة[4] .

ولذلك أخطأ بعض الباحثين العرب كجواد علي في بحثه عن « موارد تاريخ الطبري » الذي نشرته مجلة المجمع العلمي العراقي[5] وشاكر مصطفى في كتابه « التاريخ العربي والمؤرخون »[6] عندما اعتبروا تاريخ الإمام الطبري منصباً على عمل الأفراد والأبطال وحدهم وأن التاريخ في نظره تاريخ الأحداث السياسية وتاريخ الحكام والسلاطين والمعارك والجيوش .

وفي هذا القول ابتعاد عن الصواب وظلم للإمام الطبري الذي أوضح منهجه ونظرته للتاريخ في مقدمة كتابه ، علاوة على أنه لم يغفل تسجيل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإدارية في تاريخه كما تقدم .

---

(١) المصدر نفسه ، ج٣ ،ص ٣٤٢ . ج ٥ ، ص ٣٠٨ . ج ٧ ، ص ١٤٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣٨٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ٦١٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ٦٢٢ ، ج٦ ، ص ٤٣٥ . ج٧ ، ص ٥٠٠ .

(٥) جواد علي : « موارد تاريخ الطبري » ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، م ١ ، ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠م، ص ١٦٧ .

(٦) شاكر مصطفى : « التاريخ العربي والمؤرخون » ، ج ١ . ص ٢٥٦ .

وجدير بالذكر أن تاريخ الرسل والملوك يعتبر عملاً جيّداً يشهد لصاحبه بسعة العلم ، فلم يُعْنَ أحد من المؤرخين المتقدمين أو المتأخرين بمثل هذا الحشد من الأخبار وجمعها على صعيد واحد ، و لم يتوافر عندهم ذلك الشغف الذي وجد عند الإمام الطبري في جمع مختلف الروايات ، فأصبح بذلك تاريخه مخزن روايات ونصوص جمعها المؤلف بعناية قدر الإمكان ، متوخياً في ذلك الحياد التام ، والأمانة في النقل والشمولية في العرض، ومن هنا اكتسب هذه الميزة والشهرة الفائقة بين كتب التاريخ .

ونظراً لذلك ، فقد ظلت أجيال المؤرخين في العصور التالية لعصر الإمام الطبري عيالاً على كتابه في كل ما يتصل بالقرون الثلاثة الأولى من تاريخ الإسلام .

وقد عني الناس بتاريخه منذ صَدَرَ عناية حافلة ، فتتابع الورّاقون على نسخه ، وتنافست مكتبات الملوك والأمراء في اقتنائه . فقد ذكر المقريزي[1] أنه كان بخزانة كتب العزيز بالله الفاطمي[2] ما ينيف على عشرين نسخة منه

(١) هو أحمد بن علي بن عبد القادر ، أبو العباس الحسيني العبيدي المقريزي (نسبة إلى حارة المقارزة ببعلبك) نشأ وعاش في القاهرة ، وولي فيها الحسبة والخطابة والإمامة . من كتبه : « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » ، « السلوك في معرفة دول الملوك » ،« البيان والإعراب عما في أرض مصر من الأعراب » ، « تاريخ الأقباط » ، « شذور العقود في ذكر النقود » ، « رسالة في الأوزان والأكيال » ، « إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء و الأموال والحفدة والمتاع » ، « تجريد التوحيد المفيد » ، « عقد جواهر الأسفاط في ملوك مصر والفسطاط » ، « الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام » ، « الطرق الغريبة في أخبار حضرموت العجيبة » توفي عام ٨٤٥هـ (١٤٤١م) ترجم له : السخاوي : « التبر المسبوك » ، ص ٢١ ، والشوكاني : « البدر الطالع » ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٢) هو نزار بن معد العزيز بالله العبيدي الفاطمي - أبو منصور : من حكام الدولة =

إحداها بخط المؤلف[1] .

وسرعان ما اهتم المؤرخون في التذييل عليه بين فترة وأخرى حيث تتالت الذيول من غريب بن سعد[2] صاحب « صلة تاريخ الطبري » حتى الذيل الأخير الذي كتبه الملك الصالح أيوب بن الكامل[3] .

وكذلك اختصر تاريخه كثيرون، ذكر ابن النديم منهم محمد بن سليمان الهاشمي[4] وأبو الحسين الشمشاطي[5]..............................

= الفاطمية ، بويع بعد وفاة أبيه المعز لدين الله بمصر سنة ٣٦٥هـ (٩٧٥م) وكان له اهتمام بالأدب والكتب. توفي عام ٣٨٦هـ (٩٩٦م) ترجم له : ابن الأثير : « الكامل » : ج٨ ، ص ٢٢٠ ، وج٩ ، ص ٤٠ . والمقريزي : « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » ، ج٢ ص ٢٨٤ .

(١) شاكر مصطفى : « التاريخ العربي والمؤرخون » ، ج١ ، ص ٢٦٢ .

(٢) هو غريب بن سعد القرطبي : طبيب مؤرخ ، كانت له حظوة عند بني أمية في الأندلس، فقد استعمله الناصر واستكتبه المستنصر ، له مؤلفات في الطب والتاريخ ، منها كتابه « خلق الجنين وتدبير الحبالي والمولودين » توفي عام ٣٦٩هـ (٩٧٩م) ترجم له : ابن عبد الملك المراكشي : « الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة » . ١٤١/١/٥ .

(٣) هو أيوب بن محمد الكامل المعروف بالملك الصالح : من كبار الملوك الأيوبيين بمصر. قال ابن واصل : كان الملك الصالح نجم الدين عزيز النفس ، أبيا ، عفيفاً حيياً ، طاهر اللسان والذيل ، لا يرى الهزل ولا العبث ، وقوراً ، كثير الصمت ، اقتنى من الترك مالم يشتره ملك حتى صاروا معظم عسكره ، ورجحهم على الأكراد ، وجعلهم بطانته والمحيطين بدهليزه ، وسماهم البحرية ، توفي عام ٦٤٧هـ (١٢٤٩م) ترجم له : ابن الجوزي : « مرآة الزمان في تاريخ الأعيان » ، ج ٨، ص ٧٧٥ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ١٨٧/٢٣ . والمقريزي : « السلوك لمعرفة دول الملوك » ، ج١ ، ص ٢٩٦ . وابن إياس : « بدائع الزهور » ، ج١ .

(٤) لم أقف على ترجمته .

(٥) علي بن محمد الشمشاطي العدوي – من بني عدي من تعلب – أبو الحسن نسبته إلى شمشاط من بلاد أرمينية– عالم بالأدب والتاريخ، اتصل بآل حمدان وكان من ندمائهم. من تصانيفه=

وغيرهم ....[1] .

كما قام بترجمته آخرون منهم محمد بن عبيد الله البلعمي[2] الذي ترجمه إلى الفارسية بأمر من الأمير منصور بن نوح الساماني[3] ثم نقلت هذه الترجمة الفارسية إلى التركية في العهد العثماني، وطبعت في الأستانة عام ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) كما نقلت الترجمة الفارسية إلى الفرنسية من قبل (ZOTENBERG) وطبعت في باريس عام ١٢٩١هـ (١٨٧٤م) وهذه ترجمت إلى لغات أوربية أخرى[4] .

أما النسخة العربية فقد نشرها مستشرقون حيث تعدّ طبعة ليدن – بهولندا – الطبعة الأولي عام ١٢٩٧هـ (١٨٧٩م) وأعقبتها طبعة المطبعة الحسينية بمصر عام ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) وتلت الحسينية طبعة دار الاستقامة أيضاً بمصر عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) وآخرها طبعة دار المعارف بمصر التي قام بتحقيقها أبو الفضل إبراهيم، وتعتبر أكثر طبعات الطبري دقة وإتقاناً ، وكان صدورها عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) .

= « مختصر تاريخ الطبري » الذي حذف منه الأسانيد ثم تممه إلى سنة ٣٧٧هـ (٩٨٧م) ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٤ ، ص ٢٤٠ . والبغدادي : هدية العارفين في أسماء المؤلفين ، ج ٥ ، ص ٦٨٢ .

(١) ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٣٢٧ .

(٢) هو محمد بن عبيد الله بن محمد التميمي البلعمي ، أبو الفضل : وزير من العلماء البلغاء ، استوزره إسماعيل بن أحمد الساماني ، له من الكتب : « تلقيح البلاغة » « المقالات » توفي عام ٣٢٩هـ / ٩٤٠م . ترجم له : ابن الأثير : « الكامل » ، ج ٨ ، ص ١٢٢ ، وابن العماد : « شذرات الذهب » ، ج ٢ ، ص٣٢٤ .

(٣) هو منصور بن نوح بن نصر الساماني : أمير بلاد ما وراء النهر . كان مقر إمارته في بخارى ، توفي عام ٣٦٦هـ (٩٧٧م) ترجم له : ابن الأثير : « الكامل » ، ج ٨ ، ص ٦٧٣ . وابن خلدون : « العبر » ، ج ٤ ، ص ٧٥٢ .

(٤) شاكر مصطفى : « التاريخ العربي والمؤرخون » ، ج ٣ ، ص ٢٦٢ .

□ المبحث الثاني □

○ مصادره الرئيسية عن الفتنة ○

ظهرت الكتابة في التاريخ عند المسلمين منذ فترة مبكرة ، ففي أواخر القرن الأول للهجرة ظهرت الكتب التاريخية الأولى التي اعتنت بالسيرة النبوية . ثم أخذت المصنفات التاريخية في القرن الثاني الهجري تعالج أخبار الأحداث المهمة في تاريخ الإسلام كالردّة والفتوح والفتنة ، وما يتصل بها من وقائع وأحداث كالجمل وصفين والتحكيم وأمثالها ، وقد عرفت بكتب الأخبار وعرف مؤلفوها بالإخباريين .

وعندما حدث تطور في الكتابة التاريخية ، وذلك في القرن الثالث الهجري ظهر المؤرخون الكبار الذين أفادوا كثيراً من كتب الأخبار ، فأعادوا تنظيم مادتها ودمجوا بينها في مصنفات كبيرة سميت بكتب التاريخ[1] وكان على رأس هؤلاء الإمام الطبري الذي وجد أمامه عدداً كبيراً من المصادر الإخبارية ، فانتقى منها ما ضمنه تاريخه الضخم حيث أظهر مقدرة فائقة في الجمع بين المصادر والاطلاع على الكتب التي أُلِّفت قبله وانتقاء الروايات .

---

(١) انظر : فرانزروزنتال : « علم التاريخ عند المسلمين » ود . سامي الصقار : « علم التاريخ عند المسلمين » .

وقد اعتمد في كتابه على نوعين من الموارد : مصادر شفهية أخذها سماعاً من مشايخه ، ويشير إلى ذلك بصيغة « حدثني » أو « أخبرني »[1] ومؤلفات أجيز بروايتها أو أخذها وجادة فنقل منها ككتب الواقدي وأبي مخنف ، ويشير إلى ذلك بصيغة « ذكر » أو « قال » أو « زعم »[2] .

ولما كانت الرواية هي الطريقة المحببّة إلى نفس الإمام الطبري في تاريخه ، والرواية عن طريق الإسناد لا تستلزم ذكر أسماء الكتب ، إنما يقوم اسم الراوي مقام كتابه ، يلاحظ أن الإمام الطبري أعرض عن ذكر المصادر الكتابية أو أسماء الكتب التي اعتمد عليها ، ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا في مواضع محدودة جدّاً مثل قوله : « وحدثني عمر – ابن شبَّة – مرة أخرى في كتابه الذي سمّاه كتاب « أهل البصرة » فقال ... »[3] .

ومن المعلوم أن طريقته تلك تضع الصعوبات والعراقيل أمام الباحثين في تعرف مصادره ، لأن العلماء أو المشايخ الذين نقل من كتبهم واكتفى بذكر أسمائهم في أسانيده لهم مؤلفات عديدة يتعذّر التعرف على أي منها هو المقصود .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإمام الطبري اعتمد على أربعة مصادر رئيسية أثناء كتابته عن الفتنة هي كتب أو مرويات : سيف بن عمر التميمي ، ومحمد ابن عمر الواقدي ، وعمر بن شبَّة النميري ، وأبو مخنف لوط بن يحيى .

فبالنسبة لأخبار الفتنة في عهد عثمان ومقتله – رضي الله عنه – فقد اعتمد على سيف بن عمر الذي قدم روايته وأخذ يكملها بروايات أخرى عن الواقدي .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » : انظر على سبيل المثال ، ج ٤ ، ص ٣٣٥ .

(٢) المصدر نفسه : انظر على سبيل المثال ، ج ٤ ، ص ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ١٦٠ .

(٣) المصدر نفسه : ج ٥ ، ص ٢٩٧ .

وفي معركة الجمل والأحداث التي سبقتها مثل بيعة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بالخلافة وخروج طلحة والزبير وعائشة - رضي الله عنهم - إلي البصرة ، فقد اعتمد على روايات عمر بن شبّة وأكملها بروايات سيف ابن عمر . أما موقعة صِفّين وما ترتب عليها من أحداث كالتحكيم وقتال علي للخوارج وغير ذلك، فقد اعتمد على أبي مخنف وقدّم روايته .

هذا بالإضافة إلى مصادر أخرى ثانوية تتمثل في مرويات لبعض شيوخه، وكانت تتخلّل المصادر المذكورة بين حين وآخر .

○ أولاً : سيف بن عمر التميمي .

يبدأ الحديث بالمصدر الأول وهو سيف بن عمر التميمي الضبّي الأسدي المتوفى عام ١٨٠هـ (٧٩٦م) فقد عُرف باطلاعه الواسع علي تاريخ الإسلام، وحازت كتبه شهرة واسعة عند المؤرخين ولا سيما كتبه المؤلَّفة في الردّة والفتوح وأحداث الفتنة .

أخذ سيف علمه عن الإخباريين مثل هشام بن عروة بن الزبير(١) وموسى بن عقبة(٢) ....

(١) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي أبو المنذر : من مشاهير الإخباريين وأئمة الحديث ، قال فيه ابن سعد : ثقة ثَبت كثير الحديث حجّة . وقال أبو حاتم : ثقة إمام في الحديث ، وقال العجلي : كان ثقة ، وقال عثمان الدّارمي عن ابن معين : ثقة، توفي عام ١٤٥هـ (٧٦٢م) ترجم له: ابن سعد: «الطبقات الكبرى» ص ٢٢٩ (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) والدارمي : « التاريخ » ، ص ٢٠٣ : والعجلي : «تاريخ الثقات » ، ص٤٥٩ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل »، ج٩، ص ٦٣ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١١ ، ص ٤٨ .

(٢) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش ، أبو محمد : من ثقات المتخصصين في السيرة ، كان الإمام مالك يثني على مغازيه ويوصي بها فيقول : عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه رجل ثقة .... ولم يكثر كما كثّر غيره . وقد اعتمد الإمام البخاري مغازيه في الصحيح، متفق على توثيقه وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن حبّان =

ومحمد بن السائب الكلبي[1] ومحمد بن إسحاق وأمثالهم .

وهو يروي أخبار الفتنة عن شيوخه وهم : محمد بن نويرة[2] وطلحة بن الأعلم[3] وعطيّة بن الحارث أبي روق الهمداني[4] وكأنهم أوردوا هذه القصة بشكل متشابه ، إذ إنه بعد أن يعدّد أسماءهم يقول : وقالوا[5] : ثم

= وغيرهم ، توفي عام ١٤١هـ (٧٥٨م) ترجم له: ابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٥٩٤ . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ٢ ، ص ٧٠ . وابن حبّان : « الثقات » ، ج ٣ ، ص ٢٤٨ . وابن حجر : « التهذيب » ج١٠ ، ص ٣٦٠ .

(١) هو محمد بن السائب بن بشر أبو النصر الكلبي : إخباري مفسر ، كان رأساً في الأنساب إلا أنه شيعي متروك الحديث ، ليس بثقة ، قال فيه ابن حبّان : كان سبئياً من أولئك الذين يقولون إن علياً لم يمت وإنه راجع إلى الدنيا ، وإذا رأوا سحابة قالوا : أمير المؤمنين فيها . وقال أحمد : تفسير الكلبي كذب لا يحل النظر فيه . توفي عام ١٤٦هـ (٧٦٣م) ترجم له : ابن سعد : «الطبقات الكبرى»، ج٦، ص٢٤٩. وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج٧، ص٢٧٠، وابن حبّان : «المجروحين » ، ج ٢ ، ص ٢٥٣ . وابن حجر : « التهذيب » ج٩ ، ص ١٨٠ .

(٢) هو محمد بن نويرة من شيوخ سيف بن عمر ، روى عن أم عثمان عن أبي مكنف انظر ، ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٨ ، ص١١٠ .

(٣) هو طلحة بن الأعلم أبو الهيثم الحنفي ، كان ينزل الريّ، وروى عنه سفيان الثوري وسيف بن عمر . انظر : ابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٤ ، ص ٤٨٢ .

(٤) هو عطية بن الحارث أبو روق الهمداني الكوفي من كبار رواة الكوفة . روى عن أنس وعكرمة والشعبي والضحاك وغيرهم ، قال أحمد والنسائي والفسوي : ليس به بأس ، وقال ابن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : صدوق، وذكره ابن سعد في الطبقة الخامسة وقال: هو صاحب التفسير، ترجم له: ابن سعد : « الطبقات الكبرى »، ج٦، ص ٣٦٩ . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج ٣ ، ص ١٠٦ ، ١٩٩ ، وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل» ، ج٦ ، ص ٣٨٢ ، وابن حبّان : «الثقات» ، ج٧، ص ٢٧٧ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٧ ، ص ٢٢٤ .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٤٨ .

يروي القصة ، وكأنهم متفقون تقريباً على حوادث وتفاصيل الفتنة بما يوحي أن مصدرهم عن روايتها واحد .

ومن شيوخ هؤلاء يزيد الفقعسي التميمي الأسدي[1] وطبقته تدل على أنه عاش في أواخر القرن الأول ، وعنه وردت قصة عبد الله بن سبأ وحركته ومراسلاته مع الأقطار[2] وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن رواية سيف متقدمة جدّاً حيث وجدت في القرن الأول الهجري .

وبعد أن لخّص الحافظ ابن كثير روايات سيف عن الجمل نوّه برواية سيف وشيوخه عن الفتنة وقال : « هذا ملخص ما ذكره أبو جعفر بن جرير – رحمه الله – عن أئمة هذا الشأن – سيف وشيوخه »[3] .

ومن مؤلفات سيف، كتابه « الفتوح الكبير والردّة »[4] الذي اشتهر أمره حتى عرف به سيف، وقد استعان به الإمام الطبري في أخبار الردّة ، ورجح رواياته على سائر الروايات الأخرى التي وردت عن الردّة[5] وذكر ابن النديم له أيضاً مؤلَّفاً آخر سمّاه « كتاب الجمل ومسير عائشة وعلي »[6] وهو الكتاب الذي نقل منه الإمام الطبري روايات سيف عن معركة الجمل[7] .

ويميّز هذا المصنّف أن سيفاً أخذ أخبار هذه المعركة من مصادر قريبة من الأحداث. ذكر الإمام الطبري أسماءهم في أسانيده، فحفظ لنا بذلك صوراً أصيلة لأنباء تلك

(١) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٢٦ – ٣٤٠ .

(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ٢٤٧ .

(٤) ابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٣٧ .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ – ٣٤١ .

(٦) ابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٣٧ .

(٧) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٥٥ – ٥٦٢ .

المعركة المؤسفة التي كان للسبئية ضلع كبير في إشعال نارها . وقد اعتمد الإمام الطبري على سيف في أخبار الفتنة التي قامت على عثمان – رضي الله عنه – ومن ذلك خبر الفتنة التي أظهرها ابن سبأ في البصرة والكوفة عام ٣٣هـ (٦٥٣م) وكان سيف قد تلقّاه عن عطية بن الحارث من كبار رواة الكوفة[1] .

وهناك طريق آخر سلكه الإمام الطبري للأخذ من كتب سيف بن عمر ، هو طريق عبيد الله بن سعد الزهري البغدادي[2] نزيل سُرَّ مَن رَأي ، روى عن أبيه[3] ويونس بن محمد[4] وروى عنه طبقة من مشاهير الثقات أمثال

---

(١) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٢٦ – ٣٤٠ .

(٢) هو عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو الفضل البغدادي ، ولي قضاء أصبهان ، قال ابن أبي حاتم : صدوق . وقال النسائي : لا بأس به، ووثقه الخطيب والدارقطني . توفي عام ٢٦٠هـ (٨٧٣م) . ترجم له : ابن أبي حاتم: « الجرح والتعديل » ، ج٥ ، ص ٣١٧ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٩، ص ٤٧٢ . والذهبي : « الكاشف » ج ٢، ص ١٩٨. وابن حجر: « التهذيب » ، ج٧ ، ص ١٥ .

(٣) هو سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق البغدادي ، كان على قضاء واسط في خلافة هارون الرشيد، ثم ولي قضاء عسكر المهدي في خلافة المأمون ، وثقه ابن سعد وابن معين ، وقال العجلي : لا بأس به ، وقال أبو داود عن أحمد : لم يكن به بأس . توفي عام ٢٠١هـ (٨١٦م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص١٩٠ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ٥٢/٢/٢ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ١٧٧ ، وابن حجر : التهذيب ، ج٣ ، ص ٤٦٢

(٤) هو يونس بن محمد البغدادي الحافظ المؤدب ، روى عن داود بن أبي الفرات وصالح المري والليث بن سعد ، قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق توفي عام ٢٠٧هـ (٨٢٢م) ترجم له : الدارمي : =

البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي وابن أبي عاصم وآخرين[1] وأخذ عبيد الله أقوال سيف بن عمر عن عمه يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري[2] نزيل بغداد وهو من رواة سيف بن عمر، كما يظهر من قائمة أسماء مشايخه أنه لم يكن محدّثاً فحسب، بل كان من أصحاب التواريخ والفقه والشعر[3] وقد أكثر الإمام الطبري عن سيف بهذا الإسناد: «كتب إليّ السريّ عن شعيب عن سيف بن عمر» أو «حدّثني السريّ عن شعيب عن سيف بن عمر» وهذا مما يدل على أن الإمام الطبري كان يراسل شيخه السريّ فيسأله، وأن هذا كان يستنسخ من مؤلفات سيف بن عمر عن طريق شعيب، وكان يرسلها إليه، كما يظهر أن كتب سيف كانت عند السريّ، وأن الإمام الطبري قرأ أجزاء منها عليه.

والسريّ هذا الذي كان حلقة اتصال بين الإمام الطبري ومرويات سيف هو: السريّ بن يحيى بن السريّ التميمي الكوفي، روى عن شعيب كما يبدو من أسانيد الإمام الطبري، وقال عنه ابن أبي حاتم: «لم يُقض لنا السماع

= «التاريخ»، ص ٢٢٨، وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل» ج٩، ص ٢٤٦، والخطيب: «تاريخ بغداد»، ج ١٤، ص ٣٥٠، وابن حجر: «التهذيب»، ج ١١، ص ٤٤٧.

(١) ابن حجر: «التهذيب»، ج ٧، ص ١٥.

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو يوسف المدني من أصحاب المغازي، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة، وقال العجلي: مدني ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، توفي عام ٢٠٨هـ (٨٢٣م) ترجم له: الدارمي: «التاريخ»، ص. ٢٣٠. والعجلي: «تاريخ الثقات»، ص٤٨٤. وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج٩، ص٢٠٢. والذهبي: «الكاشف»، ج٣، ص ٢٥٤.

(٣) ابن حجر: «التهذيب»، ج ١١، ص ٣٨٠.

منه ، وكتب إلينا بشيء من حديثه ، وكان صدوقاً »[1] ويعتبر من أكثر الشيوخ الذين روى عنهم الإمام الطبري حيث روى عنه في تاريخه مائتين وثمانية وأربعين نصّاً[2] .

أما شعيب ، فهو شعيب بن إبراهيم الكوفي ، ذكره ابن عدي ، وقال : « ليس بالمعروف وله أحاديث وأخبار ، وفيه بعض النكرة ، وفيه ما فيه من تحامل على السّلف »[3] وقال الذهبي في الميزان : « راوية كتب سيف عنه ، فيه جهالة »[4] وقد روى عنه الإمام الطبري في تاريخه بواسطة شيخه السرّي ومقتبسات الإمام الطبري عن طريقه أكثر من خمسين ومائتين مرة[5] .

ومجموع مرويات سيف في تاريخ الإمام الطبري مائتان وتسع وستون رواية منها ثلاثة وسبعون رواية عن الفتنة[6] وهكذا جعله الإمام الطبري مصدراً مهمّاً في نقل الأخبار ، فقد نقل عنه أحداث الفتنة أكثر من غيره حتي كاد يعتمد عليه .

وقد تكلم المحدِّثون في سيف ، قال أبو حاتم : « متروك يشبه حديثه حديث الواقدي »[7] وقال ابن معين : « ضعيف »[8] وقال النسائي والدارقطني : « ضعيف »[9] وقال ابن حبان : « يروي الموضوعات عن

---

(١) ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٤ ، ص ٢٨٥ .
(٢) محمد أبو الفضل : « فهارس تاريخ الطبري » ، ج١٠ ، ص ٢٦١ .
(٣) ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج ٢ ، ص ١٤٥ .
(٤) الذهبي : « ميزان الاعتدال » ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .
(٥) محمد أبو الفضل : « فهارس تاريخ الطبري »، ج١٠ ، ص ٢٨٤ .
(٦) المصدر نفسه ، ج ١٠ ، ص ٢٨٠ .
(٧) ابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل » ، ج٤ ، ص ٢٧٨ .
(٨) ابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ .
(٩) النسائي: «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ص ١٢٣ والدارقطني: «الضعفاء والمتروكون» ص ٢٤٣.

الأثبات واتهم بالزندقة »[1] لكن ابن حجر لم يرض بهذا الاتهام فقال : « أفحش ابن حبان القول فيه »[2] .

ولسنا ندري كيف يصح اتهامه بذلك، وروايته في الفتنة وحديثه عما جرى بين الصحابة - رضوان الله عليهم - أبعد ما يكون عن أسلوب الزنادقة ! وكيف يستقيم اتهامه بالزندقة وهو الذي فضح وهتك ستر الزنادقة أمثال ابن سبأ ! .

ويمكن القول إن رواية سيف بعيدة كل البعد أن تضعه موضع هذه التهمة ، بل هي تستبعد ذلك، إذ إن موقفه فيها هو موقف رجال السلف في احترامه للصحابة وتنزيهه لهم عن فعل القبيح . فقد انتحى جانباً عن أبي مخنف والواقدي ، فعرض تسلسلاً تاريخياً ليس فيه تهمة للصحابة ، بل يظهر منه حرصهم على الإصلاح وجمع الكلمة ، وهو الحق الذي تطمئن إليه النفوس ، ويسير في اتجاه الروايات الصحيحة عند المحدّثين .

وإذا كان المحدّثون يتساهلون في الرواية عن الضعفاء ، إن كانت روايتهم تؤيد أحاديث صحيحة موثّقة ، فلا بأس إذن من الأخذ بهذا الجانب في التاريخ وجعله معياراً ومقياساً إلى تحرّي الحقائق التاريخية ومعرفتها . ومن هذا المنطلق تتخذ الأخبار الصحيحة قاعدة يقاس عليها ما ورد عند الإخباريين مثل سيف والواقدي وأبي مخنف ، فما اتفق معها مما أورده هؤلاء تلقيناه بالقبول ، وما خالفها تركناه ونبذناه .

ومما لا شك فيه أن رواية سيف مرشّحة لهذه المعاني أكثر من غيرها ، إذ تتفق وتنسجم مع الروايات الصحيحة المروية عن الثقات ، علاوة على

---

(١) ابن حبّان : « المجروحين » ، ج١ ، ص ٣٤٥ .
(٢) ابن حجر : « التقريب » ، ج١ ، ص ٣٤٤ .

أنها صادرة ومأخوذة عمن شاهد تلك الحوادث أو كان قريباً منها .

ولهذا أثنى الحفاظ على سيف بالخبرة والمعرفة في مجال التاريخ ، فقال الحافظ الذهبي : « كان إخبارياً عارفاً »[1] وقال الحافظ ابن حجر : « ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ »[2] .

ويعلق جواد علي على بروكلمان الذي – هو الآخر – اتهم سيفاً بأنه لم يكن يفحص الأخبار التي كانت تقال له ، وأنه كان يبالغ فيها بتمجيد قبيلته تميم بقوله : « أما ما ادّعاه – بروكلمان – من أن الطبري قد لاحظ ذلك عليه – عاطفته القبلية تجاه تميم – فكان يحاذر منه، واضطر إلى ترك قسم من رواياته، فهو قول لا يؤيده كتاب الطبري نفسه ، ففي أخبار الردّة جعله الطبري المرجع الأول المفضل على المراجع الأخرى ، وفي أخبار معركة الجمل ترى لرواياته مكانة بارزة بين الروايات . ثم إن النسخة الأصلية – لتاريخ الطبري – لا تزال في ضمير الغيب ، فكيف عرف – بروكلمان – أن الطبري قد نبذ روايات سيف في تمجيد تميم »[3] والواقع أن تعصب سيف المزعوم لقبيلته تردّه أحوال بني تميم وموقفهم من الفتنة ؛ فمن المعروف أنهم ممن اعتزل الفتنة مع سيدهم الأحنف بن قيس يوم الجمل[4] وبالتالي فإن روايته للفتنة تشكل من خلال مضمونها وتفصيلاتها مصدراً حيادياً ومطلعاً في آن واحد .

وتظهر في تاريخ الإمام الطبري رواية سيف بن عمر للفتنة في عهد عثمان –

---

(١) الذهبي : « الميزان » ، ج٢ ، ص ٢٥٥ .

(٢) ابن حجر : « التقريب » ، ج١ ، ص ٣٤٤ .

(٣) جواد علي : « موارد تاريخ الطبري » ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثالث ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م، ص ٤٩ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٤٩٨ و ٥٠٠ ، ٥٠١ .

رضي الله عنه – ووقعة الجمل كاملة في مقاطع متفرقة ، في صدر كل مقطع سند رواته كاملاً . وقد قام أحد الباحثين – أحمد راتب عرموش – بجمعها وترتيبها في كتاب سماه « الفتنة ووقعة الجمل »[1] يبلغ عدد صفحاته مائتين وسبع صفحات . وهذا الحشد الكبير من الروايات يدل على أن سيف بن عمر كان موثوقاً عند الإمام الطبري في الأخبار أكثر من غيره .

○ ثانياً : محمد بن عمر الواقدي .

والمصدر الثاني هو الواقدي ، فهو محمد بن عمر الواقدي المدني القاضي المتوفى سنة ٢٠٧هـ (٨٢٢م) ، صاحب التصانيف الكثيرة ، قال فيه الخطيب : هو ممن طبق ذكره مشرق الأرض ومغربها ، وسارت بكتبه الركبان في فنون العلم من المغازي والسير والطبقات والفقه ، وكان جواداً كريماً مشهوراً بالسخاء[1] .

ويعتبر الواقدي أحد أوعية العلم[2] لكنه اتهم وترك رغم سعة علمه[3] فقد كان من علماء المغازي والسير والفنوح ، وكان صاحب مؤلفات كثيرة يجمع الكتب ، فترك بعد وفاته خزانة ضخمة ، قال يعقوب بن شيبة[4] :

---

(١) طبع في بيروت بدار النفائس ، عام ١٣٩١هـ (١٩٧٢م) .

(١) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٣ ، ص ٣ .

(٢) الذهبي : « الميزان » ، ج٣ ، ص ٦٦٢ .

(٣) ابن حجر : « التقريب » ، ج٢ ، ص ١٩٤ .

(٤) هو يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور السدوسي ، أبو يوسف : كان محدثاً ثقةً وفقيهاً على مذهب مالك ، له « المسند الكبير المعلل » ، توفي عام ٢٦٢هـ (٨٧٥م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٤ ، ص ٢٨١ ، الذهبي : « التذكرة » ، ج٢ ، ص ٥٧٧ ، وابن فرحون : « الديباج » ، ص ٣٥٥ .

« لما تحوّل الواقدي من الجانب الغربي – في بغداد – يقال : إنه حمل كتبه على عشرين ومائة وقر[1] وقيل : كان له ستمائة قمطر[2] كتب .

لقد تناول الواقدي بحوثاً مهمة في التاريخ ، وألّف في كتب الفتوح والأحداث التي وقعت في صدر الإسلام مثل السقيفة والردّة ووقعة الجمل وصِفّين والخوارج والفتوح .... وقد ضاع غالبية هذه الكتب إلا ما وجد مقتبساً منها في تاريخ الإمام الطبري وفي المؤلفات الأخري .

وقد ذكر له ابن النديم قرابة ثلاثين مصنّفاً منها : « التاريخ الكبير » ، « المغازي » ، « الردة » ، « الجمل » « صِفّين » ، « الطبقات » ، « فتوح الشام » ، « فتوح العراق » ، « مقتل الحسين » ، « تصنيف القبائل ومراتبها وأنسابها » ، وغير ذلك[3] .

وللواقدي عناية بالضبط التاريخي للوقائع والغزوات ، كما أنه اعتنى بذكر الرجال الذين لهم إسهامات معينة في الحرب من إنفاق وبذل أو مشورة ورأي أو موقف بطولي ، ويذكر الأسرى ، وكذلك الشهداء من المسلمين والقتلي من الكفار ، ويرتبهم على حسب قبائلهم ، كما ذكر كل من اشترك في بدر من المسلمين إظهاراً لمآثرهم[4] .

كما يلاحظ اعتناؤه بتحديد الأمكنة والمواقع الجغرافية حتى إنه كان يتتبّع ذلك ويقف عليه بنفسه ، يروي عنه الخطيب في ترجمته أنه قال : ما أدركت رجلاً من أبناء الصحابة وأبناء الشهداء ولا مولي لهم إلا وسألته هل سمعت

(١) جمع أوقار ، يمثل حمل الحصان أو الحمار ، ويختلف وزنه حسب البلدان ما بين ٨٣ كغم و ٣٠١ كغم . فالترهنتس : « المكاييل والأوزان الإسلامية » ، ص ٢٧ – ٢٩ .

(٢) ذكر ابن النديم أن القمطر حمل رجلين ، « الفهرست » ، ص ١٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ .

(٤) الواقدي : « المغازي » ، انظر الجزء الأول .

أحداً من أهلك يخبرك عن مشهده وأين قتل ، فإذا أعلمني مضيت إلى الموضع فأعاينه[1] .

ولذلك تفرد الواقدي بزيادات في وصف المعارك ، وفي الحوادث الجانبية التي لا توجد عند غيره . ولعل هذا ما لامسه الحافظ الذهبي عندما وصفه بأنه « رأس في المغازي والسير »[2] .

أما توثيق الواقدي ، فقد ذكر علماء الجرح والتعديل أقوالاً كثيرة في عدالته أكثرها يجرحه وبعضها يُوَثِّقه . قال فيه أحمد بن حنبل : « هو كذّاب ، يقلب الأحاديث » . وقال ابن معين : « لا يكتب حديثه » ، وقال مرة : « ليس بشيء »[3] وقال البخاري وأبو حاتم : « متروك »[4] وقال النسائي : « متروك »[5] وقال الدارقطني : « فيه ضعف »[6] وقال ابن عدي : « أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه » . وقال ابن المديني[7] : « ليس

---

(١) نقلاً عن الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٣ ، ص ٦ .

(٢) الذهبي : « التذكرة » ، ج١ ، ص ٣٤٨ .

(٣) ابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص ٥٣٢ .

(٤) البخاري : «التاريخ الكبير»، ٧٧/١/١ . وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل»، ج٨ ، ص ٢٠ .

(٥) النسائي : «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ص ٢١٧ .

(٦) الدارقطني : «الضعفاء». ص ٣٤٧ .

(٧) هو علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء ، المديني البصري أبو الحسن : المؤرخ المحدث ، من كبار حفاظ عصره . من تصانيفه : « الأسامي والكنى » ، « الطبقات » ، « الضعفاء » ، « علل المسند » ، « من روى عن رجل ولم يره » ، « من لا يحتج بحديثه ولا يسقط » ، « الوهم والخطأ » ، « الثقات والمثبتين » ، « مذاهب المحدثين » ، « علل الحديث ومعرفة الرجال » ، توفي عام ٢٣٤هـ (٨٤٩م) . ترجم له : ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٧، ص٣٠٨. والبخاري: «التاريخ الكبير»، ٢٨٤/٢/٣ . وابن النديم: « الفهرست » ، ص ٣٢٢ والخطيب : « تاريخ بغداد »، =

هو بموضع الرواية ، وإبراهيم بن أبي يحيى كذاب وهو عندي أحسن حالاً من الواقدي »[1] وقال أبو زرعة : « يكتب حديثه للاعتبار »[2] وقال أبو نعيم الأصبهاني : « متروك »[3] وقال مصعب الزبيري[4]:« ثقة »[5] وقال ابن سعد : « كان عالماً بالمغازي والسيرة والفتوح واختلا ف الناس في الحديث والأحكام واجتماعهم »[6] .

وقال الذهبي : « جمع فأوعى وخلط الغثّ بالسمين والخرز بالدرّ الثمين فأطرحوه لذلك ، ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة وأخبارهم[7] ثم قال في خاتمة ترجمته : « وقد تقرر أن الواقدي ضعيف يحتاج إليه في الغزو والتاريخ ، وتورد آثاره من غير احتجاج . أما الفرائض فلا ينبغي أن يذكر ، فهذه كتب السنّة ومسند أحمد وعامة من جمع في الأحكام تراهم يترخّصون في إخراج أحاديث أناس ضعفاء ومتروكين ، ومع هذا

= ج١١ ، ص ٤٥٨ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » : ج٢ ، ص ٤٢٨ .

(١) ابن حجر : «التهذيب»، ج٩ ، ص ٣٦٧ .

(٢) ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٨ ، ص ٢١ .

(٣) أبو نعيم : « كتاب الضعفاء » ، ص ١٤٦ ، وانظر كلام المحقق عن الواقدي في الحاشية .

(٤) هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت الزبيري الأسدي المدني : كان فاضلاً من أعلم الناس بالأنساب ، قال فيه الزبير بن بكار : كان أوجه قريش مروءةً وعلماً وشعراً وبياناً، وثقة ابن معين والدارقطني ، وقال أحمد : ثبت . له : « نسب قريش » ، « النسب الكبير » ، توفي عام ٣٢٦هـ (٨٥٠م) . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج٢، ص٥٦٧. وابن سعد : «الطبقات الكبرى»، ج٧ ، ص ٣٤٤ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٣ ، ص ١١٤ . والذهبي : « الكاشف »: ج٣، ص١١٣.

(٥) ابن حجر : « التهذيب » ، ج٩ ، ص ٣٦٦ .

(٦) المصدر نفسه ، ج٩ ، ص ٣٦٥ .

(٧) الذهبي : «سير أعلام النبلاء»، ج٩ ، ص ٤٥٤ .

لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئاً ، مع أن وزنه عندي أنه مع ضعفه يكتب حديثه ويروى ، لأني لا أتهمه بالوضع ، وقول من أهدره فيه مجازفة من بعض الوجوه ، كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثّقه ... إذ انعقد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجة وأن حديثه في عداد الواهي[١] . ويقول ابن سيّد الناس[٢] بعد أن استوعب الكلام على عدالته في مقدمة كتابه عيون الأثر : « بأن سعة العلم مظنة لكثرة الإغراب ، وكثرة الإغراب مظنة للتهمة ، والواقدي غير مدفوع عن سعة العلم ، فكثرت بذلك غرائبه ... وقد روينا عنه مِن تتبّعه آثار موضع الوقائع وسؤاله أبناء الصحابة والشهداء عن أحوال سلفهم ما يقتضي انفراداً بروايات وأخبار لا تدخل تحت الحصر »[٣] .

وكان يغلب على الواقدي في استخدامه لمصادره استعماله للفظ « بلغني »[٤] . « حدثني من أثق به »[٥] ، دون أن يفصح عن اسم الراوي ، وفي هذا إغفال لمصدر الرواية . وفوق هذا كان يذكر أسانيد مصادره على نحو جماعي[٦] ، فبدلاً من أن يذكر الأسانيد قبل الأخبار خبراً خبراً كان يذكر أسانيد الكتب أو المصادر المستخدمة في أول كل فصل من

---

(١) الذهبي : المصدر نفسه ، ج٩ ، ص ٤٦٩ .

(٢) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ، ابن سيّد الناس اليعمري الربعي المصري ، أبو الفتح : المحدث المؤرخ والأديب ، له من الكتب : « عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير » ، « تحصيل الإصابة في تفضيل الصحابة » . توفي عام ٧٣٤هـ (١٣٣٤م) . ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » ج٤ ، ص ٢٠٨ . وابن تغري بردي: «النجوم الزاهرة»، ج٩، ص٣٠٣. والشوكاني: «البدر الطالع»، ج٢، ص٢٤٩.

(٣) ابن سيّد الناس : « عيون الأثر » ، ج١ ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٤) الواقدي : «فتوح الشام»، ص ١٤ - ١٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٥ .

الفصول ، حتى إنه يتعذّر تمييز الاقتباسات التي أخذها عن المصادر المختلفة .

والذي يظهر من كلام النقّاد في الواقدي قبول رواياته في الأخبار والسير إذا لم تتعارض مع الروايات الصحيحة ، لأنه ليس بحجة إذا انفرد ، فمن باب أولى إذا خالفه من هو أوثق منه .

وقد زعم ابن النديم – وهو من الرافضة – أن الواقدي كان يتشيّع وأنه حَسَن المذهب – يعني مذهب الرافضة – يلزم التقيّة[1] . كما ترجم له أيضاً الخوانساري وغيره من علماء الشيعة في كتبهم[2] .

غير أن أقوال هؤلاء لا تمدنا بدليل يُحتفل به أو يُنظر إليه في تشيّع الواقدي ، إذ من عادة الروافض الكذب ، وأن ينسبوا إلى مذهبهم بعض المشاهير من العلماء بغية تكثير سوادهم والدعاية لمذهبهم . فهناك كتاب بعنوان « فلاسفة الشيعة » صنّفه أحد شيعة لبنان اسمه الشيخ النعمة ادعى فيه كثيراً من العلماء ونسبهم إلى الشيعة .

وحسب اطلاعي ، لم يتهمه أحد من علماء أهل السنّة الذين انتقدوه بسبب بدعة التشيّع ، وإنما تركوه لضعفه في الحديث .

وقد استفاد الإمام الطبري من مصنفات الواقدي في السيرة والمغازي والفتوح وتاريخ الخلافة ، ونقل عنه في ثلثمائة وستة عشر موضعاً منها ثلاثة وأربعون نصاً عن الفتنة . ففي معرض كلام الطبري عن الفتنة التي ظهرت في عهد عثمان – رضي الله عنه – كان المصدر الذي عوّل عليه أيضاً هو روايات الواقدي

---

(١) ابن النديم : « الفهرست » ، ص ١١١ .

(٢) «روضات الجنات»، ج٧، ص ٢٦٨ .

رغم أنه انتقد روايته وقال : إنه أعرض عن كثير منها : « فأما الواقدي فإنه ذكر في سبب مسير المصريين إلى عثمان ونزولهم ذا خُشُب أموراً منها ما قد تقدم ذكره ، ومنها ما أعرضت عن ذكره لبشاعته »[1] .

ومن شيوخ الواقدي محمد بن صالح بن دينار المدني التمّار[2] الذي يُعدّ حلقة اتصال بين الواقدي وعاصم بن عمر بن قتادة الظفري[3] صاحب المغازي ، وقد نقل الواقدي كلام عاصم عن طريقه حيث احتل هذا الأخير مكانة لا بأس بها عند الإمام الطبري ، إذ ورد في حوادث عام ٣٥هـ

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٥٦ .

(٢) هو محمد بن صالح بن دينار التمّار أبو عبد الله المدني ، روى عن عمر بن عبد العزيز ومحمد بن المنكدر والزهري وغيرهم ، قال أحمد : ثقة ثقة ، وقال الآجري عن أبي داود : ثقة ، وقال العجلي : مدني ثقة ، وقال ابن سعد : كان جيد العقل ، قد لقي النـاس وعلم العلم والمغازي ، وكان ثقة قليل الحديث . وذكر عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، قال : قال لي أبي : إن أردت المغازي صحيحة فعليك بمحمد بن صالح التمار . توفي عام ١٦٨هـ (٧٨٤م)، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ص ٤٤٦ . (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ١١٧/١/١ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤٠٥ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٧ ، ص ٢٨٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٩ ، ص ٢٢٥ .

(٣) هو عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الظفري الأنصاري المدني ، أبو عمر ، أحد علماء التابعين ، أجمع النقاد علي توثيقه وفضله وعلمه بالمغازي ، روى عن جابر وأنس وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنّسائي ، وقال ابن سعد : كان راوية للعلم ، وله علم بالمغازي والسيرة ، وأمره عمر بن عبد العزيز أن يجلس في مسجد دمشق فيحدث الناس بالمغازي ومناقب الصحابة ففعل ، وكان ثقةً كثير الحديث ، عالماً . توفي عام ١٢٦هـ (٧٤٣م) . ترجم له : ابن سعد : «الطبقات الكبرى»، ص١٢٨ (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة). والبخاري : « التاريخ الكبير »، ٤٧٨/٢/٣ . وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج٦، ص٣٤٦. والذهبي: «الميزان»، ج٢ ص٣٥٥.

(٦٥٥م) في معرض الكلام عن الفتن التي ظهرت أيام عثمان – رضي الله عنه –[١] .

ويظهر من الروايات التي دونها الإمام الطبري عن الواقدي عن محمد بن صالح ، وبحث فيها هذا الأخير عن أيام عمر وأيام عثمان والفتنة التي وقعت في عهده ، أنه كان صاحب مؤلَّف في تاريخ الخلفاء الراشدين ، وأنه كان مهمّاً جدّاً ، وقد اعتمد عليه الواقدي كثيراً[٢] .

○ ثالثاً : عمر بن شبَّة النميري .

أما المصدر الثالث فهو أبو زيد عمر بن شبَّة النميري البصري الحافظ العلّامة الإخباري الثقة المتوفي عام ٢٦٢هـ (٨٧٥م) .

وقد ذكر من ترجموا له على أنه صادق اللهجة ، غير مدخول الرواية ، عالماً بالآثار ، راويةً للأخبار ، أديباً فقيهاً ، صاحب تصانيف ، عالماً بالقراءات ، بصيراً بالسير والمغازي وأيام الناس[٣] .

قال فيه ابن أبي حاتم : « كتبت عنه مع أبي ، وهو صدوق صاحب عربية

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٥٩ .

(٢) جواد علي : « موارد تاريخ الطبري » ، العدد الثالث ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م – ص ٥٦ .

(٣) انظر : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٦٣ ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١١ ، ص ٢٠٨ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج١٦ ، ص ٦٠ . والنووي : « تهذيب الأسماء واللغات » ، ١٦/٢/١ . وابن خلّكان : «وفيات الأعيان» ، ج٣ ، ص ٤٤٠ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج٢ ، ص ٥١٠ . وابن حجر : « تهذيب التهذيب » ، ج٧ ، ص ٤٦٠ .

وأدب »[١] وقال الدارقطني : «ثقة»[٢]. وذكره ابن حبّان في الثقات وقال : « مستقيم الحديث . وكان صاحب أدب وشعر وأخبار ومعرفة بأيام الناس »[٣] وقال الخطيب : « وكان ثقة عالماً بالسير وأيام الناس ، وله تصانيف كثيرة »[٤] .

وقد سمع ابن شبّة وروى وحدث عن ثقات علماء عصره ممن يمثلون مختلف فروع المعرفة والثقافة في ذلك العهد أمثال ابن مهدي والقطان في الحديث ، والأصمعي في الأدب ، والمدائني في التاريخ ، كما روى عنه عدد كثير من العلماء أمثال ابن ماجة[٥] وثعلب النحوي الشهير ، والبَلاذْري[٦] ....

(١) ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٦ ، ص١١٦ .

(٢) ابن حجر: «التهذيب»، ج٧ ، ص ٤٦٠ .

(٣) ابن حبّان : « الثقات » ، ج٨ ، ص ٤٤٦ .

(٤) الخطيب : « تاريخ بغداد »، ج١١ ، ص ٢٠٨ .

(٥) هو محمد بن يزيد الربعي أبو عبد الله بن ماجة القزويني المحدث من الأئمة الحفاظ ، قال فيه الخليلي : ثقة كبير متفق عليه محتج به : له معرفة بالحديث وحفظ ، وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ ، وكان عارفاً بهذا الشأن . من كتبه : « السنن » ، « تفسير القرآن » ، « تاريخ قزوين » . توفي عام ٢٧٣هـ (٨٨٧م) ترجم له : ابن الجوزي : « المنتظم » ، ج ٥ ، ص ٩٠ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ . والذهبي : «تذكرة الحفاظ»، ج٢، ص ٦٣٦ . وابن حجر: «التهذيب»، ج٩ ، ص ٥٣٠ .

(٦) هو أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي البلاذري المؤرخ الكاتب الأديب صاحب « التاريخ الكبير » ، قال فيه الذهبي : وكان كاتباً بليغاً ، شاعراً محسناً ، وسوس بأخرة، لأنه شرب البلاذر للحفظ . من كتبه : « أنساب الأشراف » ، « القرابة وتاريخ الأشراف » ، « فتوح البلدان » ، « كتاب البلدان الكبير » . توفي عام ٢٧٩هـ (٨٩٢م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٦٤ . وابن عساكر : =

وابن أبي الدنيا(*) والبغوي[1] صاحب الصحيح، وغيرهم[2].

وقد خلف عمر بن شبّة كثيراً من المؤلفات في نواحي شتى من المعرفة حيث ذكر له ابن النديم زهاء عشرين مصنفاً، منها ما له علاقة بأحداث الفتنة «كمقتل عثمان»، «أخبار الكوفة»، «أخبار البصرة»[3] وقد نقل الحافظ ابن حجر من كتاب ابن شبّة هذا عن البصرة نصّاً طويلاً في «الفتح» حيث قال: «وقد جمع عمر بن شبّة في كتاب «أخبار البصرة» قصة الجمل

= «تاريخ دمشق» (تهذيب بدران) ج٢، ص ١١٢. و ياقوت: «معجم الأدباء»: ج٥ ص ٨٩. وابن حجر: «لسان الميزان»: ج١، ص ٣٢٢.

(*) هو عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي البغدادي ابن أبي الدنيا المؤدب صاحب التصانيف الكثيرة. قال أبو حاتم: صدوق، وقال الخطيب: كان يؤدب غير واحد من أولاد الخلفاء. من تصانيفه «التاريخ»، «تاريخ الخلفاء»، «مقتل عثمان»، «مقتل علي»، «مقتل طلحة»، «مقتل الزبير»، «المغازي»، «فضائل علي»، «أخبار معاوية»، «أخبار قريش»، «أخبار الأعراب»، «ذم الدنيا»، «الزهد»، «قصر الأمل»، «ذم الملاهي»، «مكائد الشيطان»، «أهوال القيامة». توفي عام ٢٨١هـ (٨٩٤م). ترجم له: ابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج٥، ص ١٦٣. وابن النديم: «الفهرست»، ص ٢٦٢، والخطيب: «تاريخ بغداد»، ج١٠، ص ٨٩. وابن كثير. «البداية والنهاية»، ج١١، ص ٧١.

(١) هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي البغدادي الإمام الحافظ الحجة، قال فيه أبو محمد الرّامهُرمُزي: لا يعرف في الإسلام محدث وازى البغوي في قِدَم السّماع، وقال الدارقطني: ثقة جبل، إمام من الأئمة ثَبْت، أقل المشايخ خطأً، وكلامه في الحديث أحسن من كلام ابن صاعد. من كتبه: «معجم الصحابة»، «معالم التنزيل»، «فن التفسير»، «المسند»، «السنن»، توفي عام ٣١٧هـ (٩٢٩م). ترجم له: ابن النديم: «الفهرست»، ص ٣٢٥. والخطيب: «تاريخ بغداد»، ج١٠، ص ١١١. وابن أبي يعلى: «طبقات الحنابلة»، ج١، ص ١٩٠. والذهبي: «تذكرة الحفاظ»، ج٢، ص ٧٣٧.

(٢) ابن حجر: «التهذيب»، ج٧، ص ٤٦٠.

(٣) ابن النديم: «الفهرست»، ص ١٦٣.

مطولة، وها أنا ألخّصها وأقتصر على ما أورده بسند صحيح أو حسن وأبيّن ما عداه[٤] ولم يُعثر اليوم على كتب ابن شبّة سوى كتاب « المدينة » ، وهو مطبوع حديثاً بعنوان : « تأريخ المدينة »[١] .

والقسم الثالث منه يؤرخ لحياة أمير المؤمنين عثمان بن عفان – رضي الله عنه – ويُعنى خاصة بجمع الناس على نسخة واحدة من القرآن والأسباب التي دعت إلى ذلك ، وكيف كتب المصحف ، كما يُعنى بالحديث عن الفتوحات وسعة الأرزاق والرفاهية التي عاشها أهل المدينة ، وكيف دخل على المجتمع المدني بعض أنواع اللهو ، ومحاربة أمير المؤمنين للعب النرد ، ورمي الجلاهقات (قوس البندق) وتطيير الحمام .

ثم تناول بالتوسع الأحداث ، وما روي عن مواقف الصحابة – رضوان الله عليهم – منها ، ثم النهاية الأليمة التي لقيها أمير المؤمنين بين المدافع عنه والخاذل ، والتي فتحت أبواب الشر على المجتمع الإسلامي .

ولعلنا لا نجد نصّاً قديماً قد عالج حياة عثمان – رضي الله عنه – والمجتمع المدني وأحداث الفتنة بمثل توسع ودقة ابن شبّة ، اللهم إذا كان تارخ دمشق للحافظ ابن عساكر ، مما يجعله من أهم النصوص الأصلية التي بين أيدينا .

ومنهج ابن شبّة في « تأريخ المدينة » هو رواية الأخبار بالأسانيد على طريقة المحدّثين ، فلم يجمع الأسانيد كما فعل من سبقه من الإخباريين وأهل السير كابن إسحاق والواقدي وغيرهم ، إلا أن أسانيده ليست كلها موصولة ،

---

(٤) ابن حجر : «الفتح»، ج١٣، ص ٥٤ .

(١) يقع في أربعة أجزاء ، قام بتحقيقه فهيم محمد شلتوت ، وطبعته دار الأصفهاني بجدة سنة ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م).

ففيها الموصول[1] والمنقطع[2] والمعلّق[3] .

وكذلك مصادره ورجاله ليست بدرجة واحدة في الثقة ، فمنها المقبول ومنها المردود ، فمثلاً يسند الخبر إلى مجاهيل فيقول : « قال أبو غَسَّان[4] أخبرني بعض مشيختنا[5] ... » ، « ... أن الأصمعي ذكر فيما حدثني عنه من أثق به »[6] ، « حدثنا محمد بن يحيى - أبو غَسّان - قال حدثنا من نثق به »[7] ، « أخبرني رجل من قريش »[8] .

ومن الملاحظ أنه لم يكن مدلّساً في الرواية ، إذ يروي عن الشخص الواحد ممن لقيه بالعلو والنزول من الإسناد ، فمثلاً عندما يروي عن شيخه أبي غَسّان الكناني يقول تارة : « حدثنا أبو غَسّان » أو « حدثنا محمد بن يحيى»[9] . ويقول تارة أخرى : « قال : أبو غَسّان »[10] وفي موضع ثالث

---

(١) انظر : « تاريخ المدينة » ، على سبيل المثال ، ج٣ ، ص ٩٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٧٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٧٦ .

(٤) هو محمد بن يحيى بن يسار الكناني أبو غسان المدني ، روى عن مالك بن أنس والدراوردي وابن عيينة وغيرهم . قال فيه الحافظ أبو مفوز الشاطبي : كان أحد الثقات المشاهير ، ويحمل الحديث والأدب والتفسير ، ومن بيت علم ونباهة . وقال الدارقطني : ثقة . وقال النسائيُّ : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . وهو من الطبقة العاشرة . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ٢٦٦/١/١ . وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج٨، ص ١٢٣. وابن حجر: «التهذيب»، ج٩، ص ٥١٧.

(٥) «تاريخ المدينة»، ج١ ، ص ٦٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٩١ .

(٧) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٦ .

(٨) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٧٦٣ .

(٩) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٦١ - ٧٩ .

(١٠) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٢٩ .

يقول : « حدثنا عن أبي غسّان »[1]. وفي موضع رابع : « ومما وجدت في كتاب أبي غسّان »[2] .

وابن شبّة في تأريخه للمدينة لم يقتف أسلوب المحدّثين الذين أرّخوا للمدن بتراجم علمائها والوافدين عليها ، كما فعل الحاكم في تأريخ نيسابور ، والخطيب في تأريخ بغداد ، وابن عساكر في تأريخ دمشق ، وإنما أرّخ للمدينة تأريخاً عمرانياً وسياسياً ، وتأتي أهمية المعلومات التي ذكرها عن معالم المدينة وخططها ودورها ورباعها ومزارعها ومنازل القبائل فيها ، وتسجيل الأحداث المبكرة فيها أقدم ما وصلنا من نصوص في هذا المجال .

ويبدو أن الإمام الطبري عوّل كثيراً على مرويات ابن شبّة ومؤلفاته في جلّ ما يتصل بأخبار المدينة كأحداث الفتنة في خلافة عثمان – رضي الله عنه – أو ما يتعلق بأخبار العراق كخروج طلحة والزبير وعائشة – رضي الله عنهم – إلى البصرة وموقعة الجمل وغير ذلك من أحداث .

ويرجع هذا الاهتمام إلى أن ابن شبّة له اختصاص بتأريخ المدينة والبصرة ، إذ يعتبر كتاباه « أخبار المدينة » و « أخبار البصرة » من الأصول الرائدة في تأريخ صدر الإسلام ، وفي هذا الشأن يقول الحافظ الذهبي : « وصنف – ابن شبّة – تأريخاً كبيراً للبصرة ، وكتاباً في أخبارالمدينة رأيت نصفه يقضي بإمامته »[3] .

ولأنّ أبا زيد بن شبّة كان من شيوخ الإمام الطبري ، فيبدو أنه سمع منه وأجازه عنه ومن كتبه على عادة العلماء في ذلك العصر في إجازة تلاميذهم

(١) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٦١ .
(٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٦٨٨ .
(٣) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٢ ، ص ٣٧١ .

بالرواية عنهم إذا تحققوا من مقدرتهم العلمية . ويبلغ عدد مروياته في تاريخ الطبري مائة وتسعاً وستين قطعة منها ثلاثون رواية عن الفتنة[*] .

○ رابعاً : أبو مخنف لوط بن يحيى .

والمصدر الرئيسي الرابع عن الفتنة في تاريخ الإمام الطبري هو لوط بن يحيى المعروف بأبي مخنف ، الإخباري المتوفى قبل ١٧٠هـ (٧٨٦م) ، صاحب التصانيف الكثيرة في الأحداث الكائنة في صدر الدولة الإسلامية . قال أحمد بن الحارث الخزّاز[1] : إن العلماء قالوا : « أبو مخنف بأمر العراق وأخبارها وفتوحها يزيد على غيره ، والمدائني بأمر خراسان والهند وفارس ، والواقدي بأمر الحجاز والسيرة ، واشتركوا في فتوح الشام »[2] .

وقال فيه ابن قتيبة : « كان صاحب أخبار وأنساب ، والأخبار عليه أغلب »[3] وقد كان أبو مخنف أكثر الإخباريين رواية لأحداث العراق ، وخاصة الكوفة حيث مركز التشيّع . ولهذا كان يهتم بموضوعات الخوارج والثورات الشيعية ، وثورات العراق بصفة عامة . ويذكر في معظم الأحوال الرواية الكوفية ، إذ كان يميل إلى رأي أهل العراق لا إلى رأي أهل الشام ، وكان إلى جانب العلويين ضد الأمويين .

ولذلك يعتبر الشيعة أبا مخنف من كبار مؤرخيهم حتى قال أحدهم عنه : « كان

(*) محمد أبو الفضل : ج ١٠ ، ص ٣٤٨ .

(١) هو أحمد بن الحارث بن المبارك الخزّاز البغدادي المؤرخ الشاعر ، من مؤلفاته : « مغازي النبي – ﷺ –وسراياه » ، « أسماء الخلفاء وكتّابهم » ، « مغازي البحر في دولة بني هاشم » ، « المساليك والمماليك » ، « الأخبار والنوادر » . توفي عام ٢٥٨هـ (٨٧٢م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » : ص ١٥٢ ، والخطيب: « تاريخ بغداد »، ج٤ ، ص١٢٢. وياقوت : « معجم الأدباء » : ج٣ ، ص ٣ – ٨ .

(٢) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » : ج١٠ ، ص ٤٠٠ .

(٣) ابن قتيبة : « المعارف » : ص ٢٣٤ .

أبو مخنف من أعاظم مؤرخي الشيعة ، ومع اشتهار تشيّعه اعتمد عليه علماء أهل السنّة في النقل عنه كالطبري وابن الأثير »[1] . لكن لا يعني نقل أهل السنة من كتبه اعتمادهم عليه . وقد ذكر ابن النديم قائمة بأسماء كتبه تقارب خمسين مصنفاً منها ما يتعلق بالفتنة « ككتاب الشورى ومقتل عثمان » ، و « كتاب الجمل » ، و « كتاب صفين » ، و « كتاب مقتل محمد بن أبي بكر والأشتر ومحمد بن خديفة » ، و « كتاب أهل النهروان والخوارج » ، و « مقتل علي - رضي الله عنه »[2] .

لكن أبا مخنف غير موثوق ، فتشيّعه الشديد غلب التحيّز على ما رواه عن الفتنة ، قال فيه الذهبي : « إخباري تالف لا يوثق به[3] » ، وقال عنه في موطن آخر : « روى عن طائفة من المجهولين .. هو من بابة سيف بن عمر التميمي صاحب « الردة » و « عوانة بن الحكم »[4] .

إلا أن أبا مخنف وإن كان مثل هؤلاء الإخباريين في ضعفهم ، لكنه يزيد عليهم بتحيّزه وتشيّعه الشديد .

ومن الملاحظ أن أبا مخنف يتعمّد التزوير والتحريف في الروايات ومن أمثلة ذلك قصة الشورى بعد مقتل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فمع أن راوي القصة واحد عند الإمام البخاري وأبي مخنف ، وهو عمرو بن ميمون[5] إلا أن أبا مخنف غيّر المتن وزاد فيه زيادات

(١) أغابزرك الطهراني : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » ، ج١ ، ص ٣١٢ .

(٢) ابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) الذهبي : « الميزان » ، ج٣ ، ص ٤١٩ .

(٤) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج٧ ، ص ٣٠٢ .

(٥) هو عمرو بن ميمون الأودي أبو عبد الله، ويقال أبو يحيى الكوفي: تابعي مخضرم، أدرك الجاهلية ولم يلق النبي- ﷺ- وثقه ابن معين والنسائي والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي عام ٧٥هـ (٦٩٤م) ترجم له: ابن معين: «التاريخ»، ج٢، ص٤٥٤. والبخاري: «التاريخ الكبير»، ٣٦٧/٢/٣ . وابن حبان: «الثقات»، ج٥، ص ١٦٦.

منكرة[1] .

أما قصة مبايعة علي - رضي الله عنه - فقد ساقها بنفس الإسناد الذي ساقه بها الإمام أحمد[2] ومع ذلك غيّر في ألفاظها وأضاف إليها كلمات غريبة منكرة[3] .

ولدى المقارنة بين الروايتين يتضح :

- ترك أبو مخنف ذكر غضب علي لعثمان - رضي الله عنهما - وإسراعه في نصرته .

- لم يعيّن الإمام أحمد الذين أتوا إلى علي في بيته ، وذكر أبو مخنف أنهم من الصحابة .

- أبدل أبو مخنف بكلمة (خليفة) والتي كانت هي الشائعة في ذلك العصر كلمة (إمام) .

- أطلق الإمام أحمد مبايعة الناس له فيما ذكر أبو مخنف أنه لم يبايعه كل الناس ، وأنّ نفراً من الأنصار لم يبايعوا .

- زاد أبو مخنف في روايته كلمة منكرة لم ترد عند غيره في إسناد صحيح أو ضعيف ، ولم يذكرها أحد من المؤرخين وهي قوله : « فقال طلحة : مالنا في هذا الأمر إلا كحسة أنف الكلب » .

- وللإشارة فإن أسانيد أبي مخنف ضعيفة ، ولا تقتصر علّتها على كونه

---

(١) انظر البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، ج٤ ، ص ٢٠٤ . والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٢٢٧ .

(٢) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج٢ ، ص ٥٧٣ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٤٢٩ .

ضعيفاً ، إذ لا يخلو سند منها من إرسال أو انقطاع أو عضل أو تدليس أو ضعف في الرواة ممن فوقه .

وقد درج الإمام الطبري على النقل من كتب أبي مخنف مباشرة ، لكنه في بعض المواضع يذكر أخباره من طريق هشام بن محمد الكلبي[1] .

وقد اعتمد عليه في وقعة صفين وما ترتب عليها من أحداث كالتحكيم وقتال علي للخوارج ، ومقتله – رضي الله عنه – على يد أحد منهم ، تلك الأحداث التي كان أبو مخنف مرجعه الأساسي فيها . هذا ويبلغ عدد مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري ثلثمائة وأربعة وأربعين نصاً منها سبع وستون رواية عن الفتنة[2] .

***

(١) انظر : « تاريخ الرسل » ، ج٥ ، ص ٣٩ ، ٤٢ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١٧٣ .
(٢) محمد أبو الفضل : ج١٠ ، ص ٣٨٣ .

□ المبحث الثالث □

○ منهجه في كتابة تاريخه ○

○ منهجه في كتابة تاريخه :

بدأ الإمام الطبري حياته العلمية بدراسة الحديث ، فكان حرياً أن يتأثر بمنهج المحدثين في جمع الرواية التاريخية والاهتمام بسندها ، فكان يجمع مأثور الروايات ويدونها مع إسنادها إلى مصدرها مثل : شيخ تتلمذ عليه أو عدل شارك في الحادثة أو كان له علم بها أو كتاب تدارسه بالسند المتصل قراءةً وسماعاً وإجازةً . فكان في الغالب يلتزم وجهة المحدّثين في الاهتمام الذي ينصب علي الإسناد حيث يثبته في معظم الأخبار أو الروايات .

يقول في هذا الشأن في مقدمة تأريخه : « وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه ، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه دون ما أدرك بحجج العقول واستنبط بفكر النفوس .. إلا القليل اليسير منه »[(١)] .

وهكذا أكد الإمام الطبري حرصه على إسناد كل خبر إلى قائله وأنه سوف لن يسمح لحجج العقول وفكر النفوس أن تتدخل في التفسير والاستنباط ، في الكتابة والتدوين أثناء جمع المادة ، وما ذاك إلا حرصاً منه على جمع ما قيل كله أو جلّه من وجهات نظر متعددة إن كانت ، وبعد ذلك تحصل

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج١ ، ص ٧ – ٨ .

الموازنة والمقارنة ، والاستنباط والقبول والردّ لمن يريد .

ولما كان تاريخ صدر الإسلام - خصوصاً فترة الفتنة - أكثر حساسية من غيره ، إذ فيه روايات أملتها عاطفة الرواة أو الاتجاهات السياسية أو اختلاف وجهات النظر والفهم ، ونظراً لأن الروايات تتأثر بعوامل مختلفة كالنسيان والميول والنزعات فيصعب الجزم بدقتها وسلامتها ، فإن هذا مما يجعل إبداء الرأي فيها أو إصدار حكم بشأنها يبدو معقّداً للغاية .

ولهذا قام الإمام الطبري - وهو يعرض وجهات النظر المختلفة لرواته ومصادره - باتباع طريقة جمع الأصول وتدوينها على صورة روايات ، المسؤول عنها رجال السند أي الرواة الإخباريون . وقد برهن على ذلك بقوله : « فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما ينكره قارئه أو يستشنعه سامعه ، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة ، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا ، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا ، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا »[1] .

ومن منهجه أيضاً الحياد ، فهو يعرض مختلف وجهات النظر دون تحزّب أو تعصب ، وإن كان له رأي خاص فيظهر أحياناً في اختياره للروايات وإيراد بعضها وترك البعض الآخر ، متجنباً إعطاء حكم قاطع في القضايا التي يتعرض لها ، حتى أنه لا يفضل رواية على أخرى إلا نادراً .

وقد أدى به التزام هذا المنهج إلى الحرص على إيراد الروايات المختلفة للحادث أو الخبر الواحد . وعند المقابلة بين الروايات يستعمل تعبير : « واختلف في كذا .. » ثم يعقبه باستعراض الروايات المختلفة لرواته كقوله : فقال بعضهم .. وقال بعضهم .. وقال بعضهم .. وقال هشام بن الكلبي .. [2] وكقوله : « وذكر عن فلان أنه قال .. وحدثنا

(١) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٨ .
(٢) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٨ ، ص ٦١ .

فلان ... وقال آخرون .. وقال بعضهم .. »[*] .

إلا أن النقد والمقابلة يظهر جلياً في عدد من الأخبار التي تَرِد في نهاية الحوليات كالوفيات والصوائف وتعيين ولاة الأقاليم وأمراء الحج ، ومثال ذلك ، قوله : « وفي سنة كذا توفي أبو العباس يوم ... بالجدري . وقال هشام بن محمد الكلبي – توفي يوم ... واختلف في مبلغ سنّه يوم وفاته . قال بعضهم ... وقال بعضهم ... وقال الواقدي ... »[1] وقوله : « وغزا الصائفة في سنة كذا فلان ، وقال الواقدي : إن الذي غزا الصائفة في هذه السّنة فلان »[2] .

وهكذا إذا كان للحادث روايات مختلفة اعتقد الإمام الطبري بوجوب ذكرها لتكتمل الرؤية عنه . لكن مع اجتهاده في تدوين كل ما يمكن تدوينه من الروايات والأقوال عن الخبر الواحد ، فإذا وصل إلى موضوع مطول مختلف فيه قطعه ليذكر مواضع الاختلاف مشيراً إليها[3] . فإذا ما انتهى منها عاد إلى المتن – أي إلى الموضع الذي وقف عنده – فيمهد الكلام بإشارة تدل على استئنافه كأن يقول : « رجع الحديث إلى حديث فلان .. »[4] .

ومما يلاحظ أن هذه الطريقة تربك القارىء فتنسيه الحادث الأصلي ، إذ تشكل عقبة أساسية أمام الوحدة الموضوعية للحادثة التاريخية . وربما كان الأفضل عرض كل رواية عرضاً متكاملاً من أولها إلى آخرها ، الواحدة تلو الأخرى ، وبهذا العرض الكامل تتكون لدى القارىء فكرة واضحة عن الموضوع وعن الأوجه المختلفة فيه ، فيستطيع أن يوازن بين جميع الآراء ،

(*) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٤ ، ص ٤١٧ .
(١) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٧ ، ص ٤٧٠ .
(٢) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٨ ، ص ٢٤١ .
(٣) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٤ ، ص ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ .
(٤) المصدر نفسه ، انظر مثلاً : ج٤ ، ص ٤٧٠ .

ويرجح بعضها على بعض ، فتتكون بذلك لديه نظرة إيجابية عن الموضوع .

وقد راعى الإمام الطبري في ترتيب تاريخه تسلسل الحوادث ، فرتبها على حسب وقوعها عاماً بعد عام منذ الهجرة إلى نهاية عام ٣٠٢هـ (٩١٤م) . فذكر في كل سنة ما وقع فيها من الأحداث التي رأى أنها تستحق الذكر .

ويختلف حجم الحوليات لديه حسب كثرة وقوع الحوادث فيها أو قلتها وأهميتها وبلوغ أخبارها إليه ، فيطيل ويقصر وفق ذلك فبعض الحوليات لا تَعْدُ أسطراً[١] وبعضها صفحة أو صفحتان[٢] ، والبعض الآخر يزيد طوله على مائة صفحة[٣] . وإذا كانت الحادثة طويلة فيجزئها حسب السنين التي تستغرقها .

أما طريقته في سرد أحداث كل حولية فليست على نسق واحد ، فتارة يذكر الحدث التاريخي ثم يبدأ في ذكر تفصيله والروايات فيه[٤] ، وتارة يذكر جملة الأحداث التي كانت في هذه الحولية ثم يعود إلى تفصيل بعضها[٥] ، وتارة ثالثة تقتصر الحولية على جملة من الأحداث في بضعة أسطر[٦] . وفي ختام الحولية يذكر بعض من توفي في تلك السنة من المشهورين ، لكن هذا ليس مضطرداً[٧] . أما الذي لا يكاد يتركه غالباً في ختام كل حولية ، ذكر أسماء عمال الأقاليم أو أمراء الحج أو هما معاً في تلك السنة[٨] . وفي الحوليات التي

---

(١) المصدر نفسه ، انظر مثلاً : سنة ٢٥ ، ٢٧٤ ، ٢٩٨ .
(٢) المصدر نفسه ، انظر مثلاً : سنة ٢٩ ، ٤٨ ، ٧٠ .
(٣) المصدر نفسه ، انظر مثلاً : سنة ، ٣٥ ، ٣٦ .
(٤) المصدر نفسه ، انظر مثلاً : ج٤ ، ص ٤٤٢ .
(٥) المصدر نفسه، انظر مثلاً : ج٤ ، ص ٣١٧ .
(٦) المصدر نفسه ، انظر مثلاً : ج٤ ، ص ٢٥٠ .
(٧) المصدر نفسه ، انظر مثلاً : ج٤ ، ص ١١٣ .
(٨) المصدر نفسه ، انظر مثلاً : ج٤ ، ص ١٤٥ ، ٢٦٣ ، ج٥ ، ص ٣٠٨ .

أعقبت حركة الفتوح يحرص على ذكر أخبار المرابطين على الثغور للجهاد[1] . كما يسمي الصوائف والشواتي[2] والحصون والمدن التي استولى عليها المسلمون[3] .

وبالنسبة للأخبار التي لا ترتبط بزمن معين كالسير مثلاً ، فقد كان يختم بها الحديث عن كل خليفة عند وفاته ، فبعد أن يذكر الأحداث في عهده مرتبة على السنين يختمها باستعراض سيرته دون التقيّد بعامل الزمن[4] .

ومما يُذكر أن الإمام الطبري لم يتقيّد بطريقة الحوليات في كل كتابه ، وإنما اتبعها في الحوادث الخاصة بتاريخ الإسلام .

أما في القسم الأول - أي منذ الخليقة إلى الهجرة - فقد اتبع منهجاً آخر في عرض الحوادث فلم يرتبها على حسب وقوعها عاماً بعد عام ، إذ كان ذلك متعذراً ، ولكن سار على النهج الذي سلكه أكثر المؤرخين القدماء ، بالبدء بالخليقة ثم بالأنبياء ثم التعرض للحوادث التي وقعت في أيامهم ، وذكر الملوك الذين كانوا يعاصرونهم وأخبارهم ، وكذلك الأمم المعاصرة لهم والتي جاءت بعدهم إلى ظهور الإسلام وبعثة المصطفى - ﷺ -[5] .

ويكثر الإمام الطبري في تاريخه من تسجيل النصوص التاريخية من رسائل[6] وخطب[7] ومحاورات[8] ولا سيما الشعر[9] رغبة في توثيق الحوادث أو التشويق إليها .

---

(1) المصدر نفسه ، انظر مثلاً : ج8 ، ص ٣١٣ .
(2) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج5 ، ص ٢٢٦ - ٢٣١ .
(3) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج4 ، ص ٣٥ ، ٣٧ ، ١٧٨ . ج8 ، ص ٢٥٤ .
(4) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج4 ، ص ٤١٥ .
(5) المصدر نفسه ، انظر الجزئين الأول والثاني .
(6) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج4 ، ص ٤٥٢ ، ٥٤٨ .
(7) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج4 ، ص ٥٠٠ . ج5 ، ص ٧٤ .
(8) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج5 ، ص ٥ ، ٧ .
(9) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج4 ، ص ٤٢٣ ، ٥٦٤ .

كما أنه حاول ضبط النصوص التي يرويها دون تبديل أو تغيير إلى درجة أنه كثيراً ما تبقى الكلمات والألفاظ غير العربية كما هي[1] .

أما منهجه في إثبات المصادر ، فإنه إذا ما نقل من كتاب ما فإنه قلّما يذكر عنوانه ، وإنما يذكر اسم مؤلفه كقوله مثلاً : « قال الواقدي » أو « قال أبو مخنف ... »[2] وإذا سمع من أحد مشافهة قال : « حدثني فلان ...» فإذا اشترك مع راوي محدثه في السماع آخر أو آخرون قال : « حدثني فلان قال ... حدثنا فلان وفلان ... ثم سلسل السند إلى مصدره الأصلي »[3] .

وكان يعتمد أحياناً على المراسلات فيقول : كتب إلّي السريّ عن شعيب عن سيف ... »[4] وقد حرص في الغالب على السند المتصل إلا في بعض المواضع كقوله : « وقد قيل » أو « ذكر عن فلان »[5] .

وكان يضع العناوين لأحداثه وخاصة المهمة منها في بداية كلامه عن بدء كل سنة تحت عنوان عام مثل قوله : « ثم دخلت سنة خمس وثلاثين ، ذكر الخبر عما كان فيها من الأحداث المشهورة » أو « ذكر الأحداث المشهورة التي كانت فيها »[6] . أما الأحداث الصغيرة التي لا تتجاوز بضعة أسطر ، فإنه يذكرها متعاقبة تحت عنوان : ثم دخلت سنة كذا ، ذكر الأحداث التي

(١) المصدر نفسيه ، انظر مثلاً ، ج٢ ، ص ٥١ ، ٥٤ ، ٦٢ .
(٢) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٥ ، ص ١٠٥ ، ١٢٥ .
(٣) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٤ ، ص ٣٦٩ .
(٤) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٤ ، ص ٤٦٢ .
(٥) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٤ ، ص ٤١٧ ، ج٥ ، ص ١٧٢ .
(٦) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٤ ، ص ٢٥٠ ، ٢٥٨ .

كانت فيها[1].

أما فيما يتعلق بعدالة الرواة ، فإذا كان الإمام الطبري لا يتقيّد بالقيود التي تمسك بها أهل الحديث بالنسبة إلى الرواة الضعفاء ، فأدخل في تاريخه أقوال الكلبي وابنه هشام والواقدي وسيف بن عمر وأبي مخنف وغيرهم من الضعفاء المتهمين بالكذب والوضع في الحديث ، فإن ذلك يرجع إلى اتباعه منهجاً معلوماً عند علماء الحديث وغيرهم حيث يذكرون ما يبلغهم ويسوقون سنده ، فالصحيح يؤخذ وغير الصحيح يعرف ويردّ وفق ضوابط الشرع وقواعد الرواية ....

وهكذا لم يكن الإمام الطبري بذلك العمل مغفلاً أو جاهلاً عندما يورد مئات الروايات عن الضعفاء والمتروكين ، لكنه يتبع منهجاً مرسوماً عند علماء الجرح والتعديل لا يلزم من إيراد أخبار المتروكين والضعفاء وتدوينها في كتاب من الكتب الاحتجاج بها كقولهم : « يُروى حديثه ولا يُحتج به » ، و « يذكر حديثه للاعتبار » ، و « يكتب حديثه للمعرفة » ، و « لا يجوز الرواية عنه إلا للخواص عند الاعتبار »[2].

وفي هذا الصدد قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الطبراني[3] بأن الحفاظ

---

(١) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، ج٥ ، ص ٢٣١ .

(٢) انظر الذهبي : « الميزان » ، ج٣ ، ص ١٧ ، ٦٦٦ ، وحاشية « الضعفاء والمتروكين » للدارقطني ، ص ٢٥٣ .

(٣) هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللّخمي ، أبو القاسم الطبراني – نسبة إلى طبرية الشام – من حفاظ الحديث ، قال الذهبي : إليه المنتهى في كثرة الحديث وعلوه . من كتبه : المعاجم الثلاث : « الكبير والأوسط والصغير » ، « التفسير » ، « الأوائل » ، « دلائل النبوة » . توفي عام ٣٦٠هـ (٨٣٩م) ، ترجم له : ابن الجوزي : « المنتظم » ، ج٧ ، ص ٥٤ ، وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، ج١ ، ص ٢١٥ . والذهبي : « الميزان » ، ج٧ ، ص ٥٤ .

الأقدمين يعتمدون في روايتهم الأحاديث الموضوعة مع سكوتهم عنها على ذكرهم الأسانيد ، لاعتقادهم أنهم متى أوردوا الحديث بإسناده فقد برئوا من عهدته ، وأسندوا أمره إلى النظر في إسناده[1] .

ولكون الإمام الطبري من علماء الحديث[2] فقد سار على هذا النهج في تاريخه ، فهو ليس صاحب الأخبار التي يوردها بل لها أصحاب آخرون أبرأ هو ذمته بتسميتهم ، وهؤلاء متفاوتون في الأقدار ، وأخبارهم ليست سواء في قيمتها العلمية ، ففيها الصحيح وفيها الضعيف والموضوع تبعاً لصدق الرواة أو كذبهم ومنزلتهم من الأمانة والعدالة والتثبت ، ولذلك ينبغي دراسة أسانيد ومتون الروايات وفق المقاييس المعتبرة عند العلماء للوقوف على مدى صحتها من عدمه .

وبناءً على ذلك لا يكفي في المنهج العلمي السليم الإحالة على تاريخ الإمام الطبري أو غيره من الكتب المسندة دون دراسة سند الرواية ومتنها ، لأن من أسند فقد برئ من العهدة .

ومما يلاحظ أيضاً أن الطبري لم يرد الاقتصار على المصادر الموثوقة ، بل أراد أن يطلع قارئه على مختلف وجهات النظر ، فأخذ عن مصادر أخرى قد لا يثق هو بأكثرها إلا أنها تفيد عند معارضتها بالأخبار القوية ، فقد تكمل بعض ما فيها من نقص ، أو تقوي الخبر باشتراكها مع المصادر الصحيحة في أصل الحادثة .

إن مثل الإمام الطبري ومن على شاكلته من العلماء الثقات الأثبات في إيرادهم الأخبار الضعيفة كمثل رجال القضاء إذا أرادوا أن يبحثوا في قضية ،

---

(١) ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج٣ ، ص ٧٥ .

(٢) انظر ص ١٢٥ .

فإنهم يجمعون كل ما تصل إليه أيديهم من الأدلة والشواهد المتصلة بها مع علمهم بتفاهة بعضها أو ضعفه اعتماداً منهم على أن كل شيء سيقدر بقدره .

وكذلك الإمام الطبري فكان لا يفرط في خبر مهما علم من ضعف ناقله خشية أن يفوته بإهماله شيء من العلم أو الفائدة ولو من بعض النواحي ، إلا أنه يسند كل خبر إلى راويه ليقف القارىء على قوة الخبر أو ضعفه من كون رواته ثقاتاً أو مجروحين ، وبذلك يرى أنه أدّى ما عليه ، خصوصاً وقد وضع بين أيدي القارىء كل ما وصل إلى يده من نصوص وطرق مختلفة للخبر . ومن فوائد إيراد الخبر الواحد من طرق شتى وإن كانت ضعيفة ما قاله ابن تيمية : « إنّ تعدد الطرق مع عدم الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول – أي بالقدر المشترك في أصل الخبر – لكن هذا يُنتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين – أي نزعاتهم والجهة التي يحتمل أن يتعصب لها بعضهم – وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيىء الحفظ ... ونحو ذلك، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذا ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار وما لا يصلح لغيره ، وقال أحمد : « قد أكتب حديث الرجل لأعتبره »[1] .

وتحسن الإشارة إلى أن اتساع صدور أئمة السنّة من أمثال الإمام الطبري لإيراد أخبار المخالفين من الشيعة وغيرهم دليل على فهمهم وأمانتهم ورغبتهم في تمكين قرّائهم من أن يطلعوا على كل ما في الأمر ، واثقين من أن القارىء اللبيب المطلع لا يفوته العلم بأن مثل أبي مخنف وابن الكلبي وغيرهم هم موضع تهمة فيما يتصل بالقضايا التي يتعصبون لها ، مما ينبغي معه التحرّي والتثبّت لاستخلاص الحقائق المختلطة بالإشاعات والمفتريات .

أما الذين يحتطبون الأخبار بأهوائهم أو لجهلهم بمنهج الإمام الطبري

---

(١) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج١٣ ، ص ٣٥٢ .

ولا يتعرّفون إلى رواتها ويكتفون بالإشارة في الحاشية إلى أن الطبري روى في صفحة كذا من جزء كذا ... ويظنون أن مهمتهم انتهت بذلك ، فهؤلاء قد يكونوا ظلموا الإمام الطبري بذلك وأساءوا إليه ، وهو لا ذنب له بعد أن بيّن لقرّائه مصادره ، وعليهم معرفة نزعات وأحوال أصحاب هذه المصادر ليعرفوا للأخبار أقدارها بوقوفهم على أقدار أصحابها .

وهذا المنهج لا يمكن استعماله إلا عن طريق الإلمام بعلم الجرح والتعديل الذي يهتم بفحص أحوال الرواة ويبيّن شروط الانتفاع بأخبارهم ، كما ينبغي أيضاً مراعاة المقاييس التي وضعها العلماء في نقد متون الأخبار ، وخصوصاً وضع الملامح العامة للمجتمع الإسلامي وطبيعته في الحسبان ، ويعتبر ذلك كلّه من لوازم الاشتغال بالتاريخ الإسلامي(١).

(١) ولأهمية هذا المنهج كمدخل لدراسة التاريخ الإسلامي دراسة علمية موضوعية ، وفهمه وفق أسس صحيحة وسليمة ، يكون تدريس مصطلح الحديث كمادة أساسية في أقسام التاريخ في جامعاتنا أمراً ملحّاً .

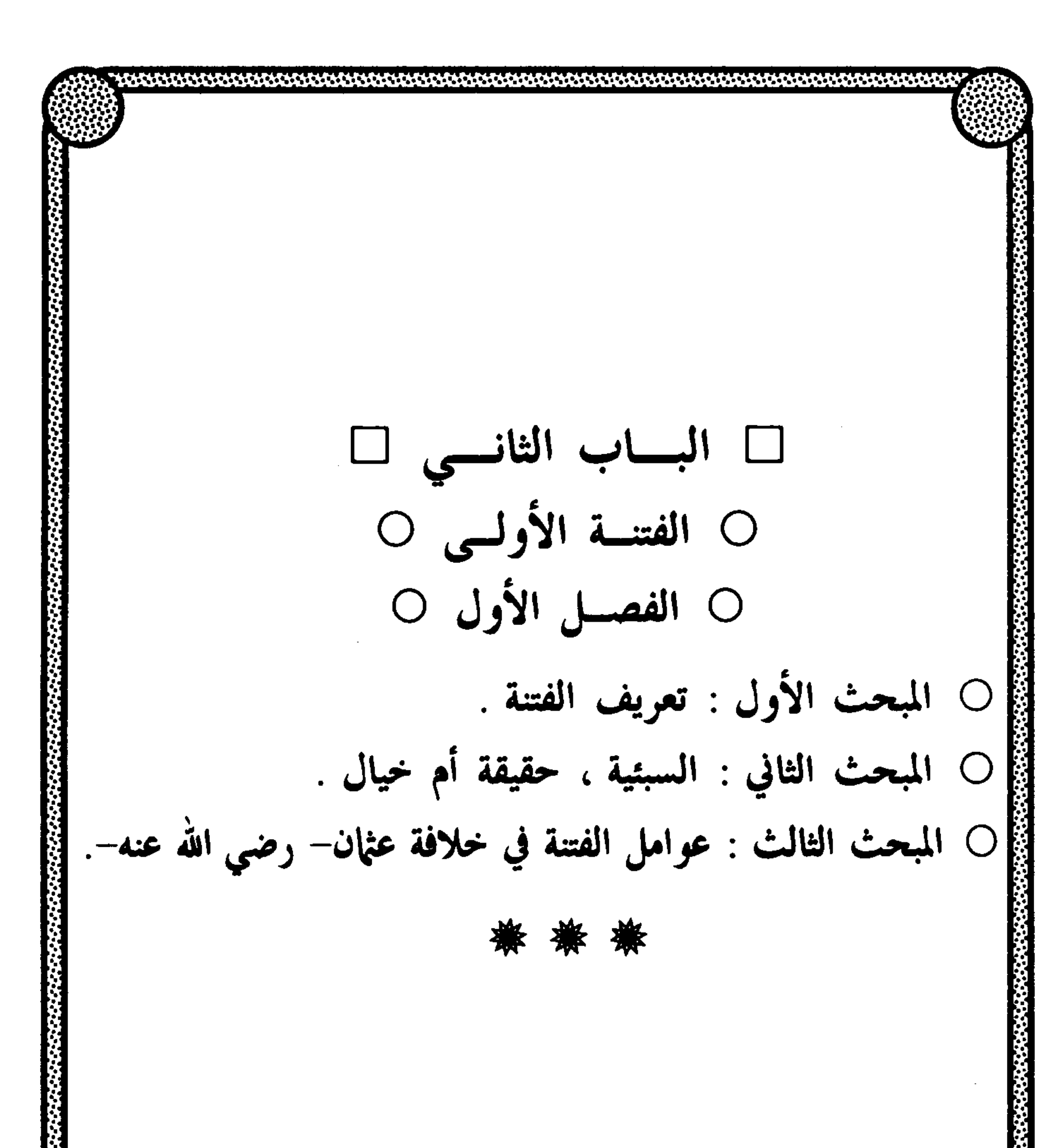

□ البـــاب الثانـــي □

○ الفتنـــة الأولـــى ○

○ الفصـــل الأول ○

○ المبحث الأول : تعريف الفتنة .

○ المبحث الثاني : السبئية ، حقيقة أم خيال .

○ المبحث الثالث : عوامل الفتنة في خلافة عثمان- رضي الله عنه-.

* * *

□ المبحـــث الأول □

○ تعريـف الفتنــة ○

○ أولاً : الفتنة في اللغة :

قال ابن الأعرابي[1]: الفِتنة الاختبار ، والفتنة المحنة ، والفتنة المال ، والفتنة الأولاد ، والفتنة الكفر ، والفتنة اختلاف الناس بالآراء ، والفتنة الإحراق بالنار[2] .

وقال ابن الأنباري[3]: قولهم فَتَنَتْ فلانة فلاناً أي أمالته عـن القصد ،

(١) هو محمد بن زياد الكوفي أبو عبد الله المعروف بابن الأعرابي : من علماء اللغة والنسب، كان يروي أشعار القبائل، أخذ العلم عن الكسائي وابن السكيت وثعلب وغيرهم، وتلقى عنه الأصمعي، من مصنفاته: «النوادر» «تاريخ القبائل»، «معاني الشعر»، توفي عام ٢٣١هـ (٨٤٦م) ترجم له: الخطيب: «تاريخ بغداد»، ج ٥، ص ٢٨٢، والنووي: «تهذيب الأسماء واللغات»، ج ١، ص ٢٩٥. وياقوت: «معجم الأدباء» ج١٨، ص ١٩٩.

(٢) ابن منظور : «لسان العرب» .

(٣) هو القاسم بن محمد بن بشار الأنباري أبو محمد : من علماء الأدب والأخبار ، قال فيه ياقوت : كان محدّثاً إخبارياً وثقة، صاحب عربية، وقال ابن خِلّكان : كان عالماً بالأدب موثقاً في الرواية صدوقاً أميناً، له: «شرح المفضليات»، «المؤنث والمذكر»، «الأمثال»، «غريب الحديث»، «خلق الإنسان»... توفي عام ٣٠٤هـ (٩١٧م) ترجم له: ياقوت: «معجم الأدباء»، ج١٦، ص٣١٩. وابن خلّكان: «وفيات الأعيان» ج٤، ص ٣٤١ . وطاش كبرى زاده : «مفتاح السعادة» ج١ ، ص١٤٦ .

والفتنة معناها المميلة عن الحق . والفتنة العذاب ، نحو تعذيب الكفار ضَعْفَى المسلمين في أول الإسلام لصدهم عن الإيمان ، والفتنة ما يقع بين الناس من القتال[1].

وقال ابن فارس[2]: الفاء والتاء والنون أصل صحيح يدل على ابتلاء واختبار ، من ذلك الفتنة . يقال : فَتَنتُ أَفْتِنُ فَتناً ، وفتنت بالنار إذا امتحنته ، وهو مفتون فَتِين . .

والفَتَّان : الشيطان ، يقال :

رخيم الكلام قطيع القيام   أضحى فؤادي به فَاتِنَا

والفَتن: الإحراق، وشيء فتين : أي مُحْرَق ، ويقال للحرّة فتين كأن حجارتها محرقة . والفِتان : جلدة الرَّحل . وقولهم : العيش فِتْنان أي لونان : « والعيش فِتْنان حلو ومرّ » ويمكن أن يختبر ابن آدم بكل واحد منهما[3] .

وقال ابن سيده[4]: الفتنة الخبرة لقوله تعالى : ﴿ إنا جعلناها فتنةً

---

(١) ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرّازي أبو الحسين، صاحب «مقاييس اللغة» من أئمة اللغة والأدب تتلمذ عليه بديع الزمان الهمذاني والصاحب بن عباد وغيرهم من أعيان البيان. من كتبه: «الصاحبي»، «تمام الفصيح»، «ذم الخطأ في الشعر»، «جامع التأويل»، في تفسير القرآن ، «أوجز السير لخير البشر». توفي عام ٣٩٥هـ (١٠٠٤م) ترجم له: ياقوت: «معجم الأدباء»، ج٤، ص٨٠. وابن خلّكان: «وفيات الأعيان»، ج١، ص ١١٨. والقفطي: «إنباه الرواة»، ج ١، ص ٩٢. والسيوطي: «بغية الوعاة»، ص ١٥٣.

(٣) ابن فارس : «معجم مقاييس اللغة» .

(٤) هو علي بن إسماعيل أبو الحسن المرسي الأندلسي : من أئمة اللغة والأدب كان ضريراً واشتهر بنظم الشعر، من كتبه : « المخصص » ، في اللغة ، «شرح ما أشكل من شعر المتنبي » توفي عام ٤٥٨هـ (١٠٦٦م) ترجم له : ابن عميرة : «بغية الملتمس » ، ص ٤٠٥ . والقفطي : «إنباه الرواة»: ج٢، ص ٢٢٥ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج٣ ، ص ٣٣٠ .

للظالمين ﴾(*) أي خبرة ، ومعناه أنهم فُتنوا بشجرة الزّقوم وكذّبوا أنها كائنة لما سمعوا أنها تخرج في أصل الجحيم فقالوا : الشجر يحترق في النار ، فكيف ينبت الشجر في النار ! فصارت فتنة لهم[1] .

وذكر الراغب[2] أن الفتنة تكون من الأفعال الصادرة من الله ومن العبد كالبليّة والمعصية والقتل والعذاب وغيرها من المكروهات ، فإن كانت من الله فهي على وجه الحكمة ، وإن كانت من الإنسان بغير ما أمر الله فهي مذمومة . فقد ذمّ الله الإنسان بإيقاع الفتنة كقوله : ﴿ والفتنة أشدّ من القتل ﴾[3] وقوله : ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ﴾[4] » .

وقال الزمخشري[5]: « وبينهم فتنة أي حرب ، وبنو ثقيف يتفاتنون أي يتحاربون ، والناس عبيد الفَتَّانَيْن وهما الدرهم والدينار ، وفي الحديث :

(*) الآية ٦٣ من سورة الصافات .

(١) ابن منظور ، « لسان العرب » .

(٢) هو الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني: من كبار الأدباء والعلماء، من مؤلفاته: «محاضرات الأدباء»، «المفردات» «في غريب القرآن»، «تحقيق البيان»، في اللغة، «أفانين البلاغة»، «الذريعة إلى مكارم الشريعة» توفي عام ٥٠٢هـ (١١٠٨م) ترجم له: البيهقي: «تاريخ حكماء الإسلام»، ص ١١٢. والسيوطي: «بغية الوعاة»، ص ٣٩٦. وحاجي خليفة: «التاريخ»، ج١، ص ٣٦، ١٣١، ٣٧٧.

(٣) الآية ١٩١ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٠ من سورة البروج .

ابن حجر : الفتح ، ج ١٣ ، ص ٣ .

(٥) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري – نسبة إلي زمخشر من قري خوارزم – من علماء اللغة والتفسير ، قال فيه الذهبي : كان رأساً في البلاغة والعربية والمعاني والبيان... وكان داعيةً إلي الاعتزال ، الله يسامحه. له: «المفصّل» في النحو، «مشتبه أسامي الرواة» «أساس البلاغة» توفي عام ٥٣٨هـ (١١٤٣م) ترجم له: السمعاني: «الأنساب»، ج ٦، ص ٢٩٦ والقفطي: إنباه الرواة، ج ٣، ص ٢٦٥. وابن خلّكان: «وفيات الأعيان»، ج٥، ص١٦٨. وابن المرتضى: «طبقات المعتزلة»، ص٢٠.

« ابتليتم بفتنة الضرّاء فصبرتم ، وستبتلون بفتنة السّراء » أراد فتنة السيف وفتنة النّساء(*) .

وقال صاحب لسان العرب(١): إن جماع الفتنة في ما ذكر غير واحد : الابتلاء والامتحان والاختبار(٢) .

وذكر الحافظ ابن حجر أنّ أصل الفتنة الاختبار ثم استعملت فيما أخرجته المحنة والاختبار إلى المكروه ، ثم أطلقت على كل مكروه أو آيل إليه كالكفر والإثم والتحريف والفضيحة والفجور وغير ذلك ... (٣) .

ورُوي عن خلف بن حوشب(٤) كانوا يستحبون أن يتمثلوا بهذه

(*) الزمخشري : «أساس البلاغة»، ص٣٣٤، الحديث موقوف على عبد الرحمٰن بن عوف- رضي الله عنه-، ولفظه: ابتلينا مع رسول الله -ﷺ- بالضراء فصبرنا ثم ابتلينا بالسراء بعده فلم نصبر، أخرجه الترمذي في «سننه» كتاب صفة القيامة- ٣٠ باب اليد العليا خير من السلفى. حديث ٢٤٦٦ (٧١/٧) طبعة المكتبة الإسلامية بإستانبول.

(١) هو محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ، جمال الدين بن منظور الأنصاري الإفريقي : من أئمة اللغة والأدب ، خدم في ديوان الإنشاء في القاهرة ، ثم ولي القضاء في طرابلس الغرب . قال فيه ابن حجر: كان مولعاً باختصار كتب الأدب المطولة . من كتبه : « لسان العرب » ، « مختار الأغاني » ، « سرور النفس بمدارك الحواس الخمس » ، « المنتخب والمختار في النوادر والأشعار » . توفي عام ٧١١هـ (١٣١١م) ترجم له : الصفدي : «فوات الوفيات» ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ . وابن حجر : «الدرر الكامنة» ، ج ٤ ، ص ٢٦٢ . والسيوطي : «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» ، ج ١ ، ص ٢١٩ . «وبغية الوعاة» ، ص ١٠٦ .

(٢) ابن منظور : «لسان العرب» .

(٣) الفتح ، ج ١٣ ، ص ٣ .

(٤) هو خلف بن حوشب أبو يزيد الكوفي العابد ، روي عن جماعة من كبار التابعين وأدرك بعض الصحابة وثقه العجلي ، وقال النسائي : لا بأس به ، وأثنى عليه سفيان بن عيينة والربيع بن أبي راشد ، وذكر الذهبي أنه بقي إلى حدود ١٤٠هـ =

الأبيات عند الفتن لعمرو بن مَعْدِي كَرِب[1] :

الحرب أول ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول
حتى إذا اشتعلت وشبّ ضرامها ولّت عجوزاً غير ذات حليل
شمطاء يُنكر لونها وتغيّرت مكروهة للشمّ والتقبيل[2]

○ ثانياً : الفتنة كما وردت في القرآن الكريم :

وردت الفتنة في القرآن الكريم على خمسة عشر وجهاً :

● أحدها : الشرك لقوله تعالى : ﴿ الفتنة أشد من القتل ﴾[3] وقوله : ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ﴾[4] .

● والثاني : الكفر لقوله تعالى : ﴿ ابتغاء الفتنة ﴾[5] وقوله: ﴿ ولكنكم فتنتم أنفسكم ﴾[6].

● والثالث : الامتحان والابتلاء لقوله تعالى : ﴿ أحسب الناس أن

= (٧٥٧م) انظر: العجلي: «الثقات»، ص ١٤٤، والبخاري: «التاريخ الكبير» ١٩٣/١/٢. وابن حجر: «التهذيب»، ج ٣ ، ص ١٤٩ . و «الفتح»، ج ١٣ ، ص ٤٧ .

(١) هو عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي اليمني الشاعر الفارس ، كان ضمن وفد بني زبيد الذين وفدوا إلى المدينة عام ٩هـ (٦٣٠م) وأعلنوا إسلامهم أمام رسول الله- ﷺ- ولما توفي النبي ﷺ ارتد فيمن ارتد لكنه عاد إلى الإسلام، فشهد الوقائع في اليرموك والقادسية ، وأخبار شجاعته كثيرة ، توفي عام ٢١هـ (٦٥٢م) ترجم له : البلاذري : « فتوح البلدان » ، ص ٢٥٧ . والمرزباني : « معجم الشعراء » ، ص ٢٠٨. وابن حجر : « الإصابة » : ج ٣ ، ص ١٨ .

(٢) البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، ج٨ ، ص ٩٦ .

(٣) الآية ١٩١ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٣٩ من سورة الأنفال .

(٥) الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٦) الآية ١٤ من سورة الحديد .

يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ﴾[1] يعني وهم لا يمتحنون - وقوله : ﴿ وفتنّاك فتونا ﴾[2] .

● والرابع : العذاب لقوله تعالى : ﴿ فإذا أوذي في الله جعل فتنة الناس كعذاب الله ﴾[3] يعني جعل عذاب الناس كعذاب الله . وقوله : ﴿ ثم إن إن ربك للذين هاجروا من بعدما فتنوا ﴾[4] يعني عذِبوا .

● الخامس : الإحراق بالنار لقوله تعالى : ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ﴾[5] وقوله : ﴿ على النار يفتنون ﴾[6] يعني يحرقون بالنار .

● السادس : القتل لقوله تعالى : ﴿ إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ﴾[7] أي يقتلكم . وقوله : ﴿ على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم ﴾[8] .

● السابع : الصدّ لقوله تعالى : ﴿ واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ﴾[9] وقوله : ﴿ وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك ﴾[10] يعني يصدّونك .

---

(١) الآية ٢ من سورة العنكبوت .
(٢) الآية ٤٠ من سورة طه .
(٣) الآية ٣٢ من سورة الأنعام .
(٤) الآية ١١٠ من سورة النحل .
(٥) الآية ١٠ من سورة البروج .
(٦) الآية ١٣ من سورة الذاريات .
(٧) الآية ١٠١ من سورة النساء .
(٨) الآية ٨٣ من سورة يونس .
(٩) الآية ٤٩ من سورة المائدة .
(١٠) الآية ٧٣ من سورة الإسراء .

● الثامن : الضلالة لقوله تعالى: ﴿ ومن يرد الله فتنته ﴾[1] يعني ضلالته . وقوله : ﴿ ما أنتم عليه بفاتنين إلّا من هو صال الجحيم ﴾[2] أي ما أنتم بمضلين إلّا أهل النار الذين سبق علم الله في ضلالهم ، بهذا فسّره ثعلب[3] .

● التاسع : المعذرة لقوله تعالى : ﴿ ثم لم تكن فتنتهم ﴾[4] يعني معذرتهم .

● العاشر : الجنون لقوله تعالى : ﴿ فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون ﴾[5] أي المجنون .

● الحادي عشر : الإثم لقوله تعالى : ﴿ ألا في الفتنة سقطوا ﴾[6] يعني في الإثم .

● الثاني عشر : العقوبة لقوله تعالى : ﴿ أن تصيبهم فتنة ﴾[7] أي عقوبة .

● الثالث عشر : المرض لقوله تعالى : ﴿ يفتنون في كل عام مرة ﴾[8] .

● الرابع عشر : القضاء لقوله تعالى : ﴿ إن هي إلا فتنتك ﴾[9] يعني

---

(١) الآية ٤١ من سورة المائدة .
(٢) الآية ١٦٢ من سورة الصافات .
(٣) ابن منظور : « لسان العرب » .
(٤) الآية ٢٣ من سورة الأنعام .
(٥) الآية ٦ من سورة القلم .
(٦) الآية ٤٩ من سورة التوبة .
(٧) الآية ٦٣ من سورة النور .
(٨) الآية ١٢٦ من سورة التوبة .
(٩) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

قضاؤك .

● الخامس عشر: العبرة، وقال الدامغاني(*): الفتنة بعينها لقوله تعالى: ﴿ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين﴾(1) أي لا تسلط علينا أعداء دينك فيقولون لو لم نكن أمثل منكم ما سلطنا عليكم ، فيكون ذلك فتنة (2)، وقوله تعالى : ﴿ ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا ﴾(3) .

○ ثالثاً : الفتنة كما وردت في الحديث النبوي :

ومعنى الفتنة في الحديث : القتال ، روى البخاري من طريق أسامة بن زيد – رضي الله عنهما – قال : أشرف النبي – ﷺ – على أطم(4) من آطام المدينة فقال : « هل ترون ما أرى » ؟ قالوا : لا . قال : « فإني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كوقع القطر »(5) .

(*) هو الحسين بن محمد الدّامغاني – نسبة إلى الدامغان بلد كبير بين الري ونيسابور قرب بسطام بلد أبي يزيد البسطامي وسط الجبال – كان فقيهاً مفسراً ، ولعله ابن الفقيه المعروف أبو عبد الله محمد بن علي الدامغاني قاضي القضاة ببغداد وشيخ الحنفية في وقته ، له : « إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم » انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٢ ، ص ٤٣٣ . ومقدمة « قاموس القرآن » للمحقق عبد العزيز سيد الأهل ص ٦ .

(١) الآية ٨٥ من سورة يونس .

(٢) « قاموس القرآن » أو « إصلاح الوجوه والنظائر » في القرآن الكريم ، ص ٣٤٩ .

(٣) الآية ٥ من سورة الممتحنة . في معاني الفتنة في القرآن الكريم انظر الدامغاني « إصلاح الوجوه والنظائر » ، ص ٣٤٧ . وابن الجوزي : « منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر » ، ص ١٩٢ . والسيوطي « معترك الأقران في إعجاز القرآن » ، ص ١٦٩ .

(٤) هو الحصن ، انظر : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٥) « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب قول النبي – ﷺ – « ويل للعرب من شر قد اقترب » ، ج٨ ، ص ٨٨ – ٨٩ .

قال الحافظ ابن حجر : « وإنما اختصت المدينة بذلك لأن قتل عثمان – رضي الله عنه – كان بها ، ثم انتشرت الفتن في البلاد بعد ذلك ، فالقتال بالجمل وبصفين كان بسبب قتل عثمان ، والقتال بالنهروان كان بسبب التحكيم بصفين وكل قتال وقع في ذلك العصر إنما تولّد عن شيء من ذلك أو عن شيء تولّد عنه ...»[1].

وجاءت الفتنة في الحديث أيضاً بمعنى : وقوع بأس الأمة بينهم ، لما ثبت عن حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– قال: «بينما نحن جلوس عند عمر إذ قال: أيكم يحفظ قول النبي– ﷺ– في الفتنة؟ قال– أي حذيفة–: فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره يكفرها الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال عمر : ليس عن هذا أسألك ، ولكن التي تموج كموج البحر . فقال : ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين ، إذ بينك وبينها باباً مغلقاً قال عمر : أيكسر الباب أم يفتح ؟ قال : بل يكسر ، قال عمر : إذن لا يغلق أبداً . قلت : أجل . قلنا لحذيفة : أكان عمر يعلم الباب ؟ قال : نعم كما يعلم أن دون غد الليلة ، وذلك أني حدثته حديثاً ليس بالأغاليط . فهبنا أن نسأله : من الباب ؟ فأمرنا مسروقاً فسأله ، فقال : من الباب ؟ قال : عمر»[2].

قال الحافظ ابن حجر معقباً : وقول عمر « إذا كسر لم يغلق » أخذه من جهة أن الكسر لا يكون إلا غلبة ، والغلبة لا تقع إلا في الفتنة ، وعلم من الخبر النبوي أن بأس الأمة بينهم واقع ، وأن الهرج لا يزال إلي يوم القيامة كما وقع في حديث ثوبان مرفوعاً : « إذا وضع السيف في أمتي لم يرفع عنها

---

(١) ابن حجر « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ١٣ .

(٢) أخرجه البخاري في «جامعه الصحيح»، كتاب الفتنة ، باب الفتنة التي تموج كموج البحر ، ج ٨ ، ص ٩٦ .

إلى يوم القيامة »[1].

ومعنى الفتنة في الحديث: القتل، لما جاء في حديث سعيد بن زيد- رضي الله عنه- قال: كنا عند رسول الله- ﷺ- فذكر فتنة عظّم أمرها، فقلنا - أو قالوا -: يا رسول الله لئن أدركتنا لنهلكنّ فقال رسول الله - ﷺ -: «كلا إن بحسبكم القتل»، قال سعيد: فرأيت إخواني قتلوا- يعني طلحة والزبير وغيرهم من الصحابة الذين قتلوا في الفتنة[2]- وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - « ... وتظهر الفتن ويكثر الهرج ». قالوا : يا رسول الله ! أيما هو ؟ قال : « القتل ، القتل »[3] قال ابن الأثير : الهرج الاختلاف والفتن، وقد جاء في بعض الحديث أنه القتل ، والقتل إنما سببه الفتن والاختلاف[4].

والمراد بالفتنة في الحديث كذلك ما ينشأ عن الاختلاف في طلب الملك حتى لا يعلم المحق من المبطل[5] أخرج البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - : « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ، والقائم خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف

---

(١) ابن حجر : «الفتح» : ج ١٣ ، ص ٥٠ . والحديث أخرجه الترمذي في «السنن» أبواب الفتن ، ج ٣ ، ص ٣٣٢ وقال : حديث صحيح، وابن ماجة في «السنن» ، كتاب الفتن باب ما يكون من الفتن ج ٢، ص ١٣٠٤. وأحمد في «المسند»، ج٥ ص ٢٧٨ ، وصححه الألباني في « مشكاة المصابيح » (رقم ٥٤٠٦) ، ومن رواية شداد بن أوس رواه أحمد في «مسنده» ١٢٣/٤، وابن حبان في «صحيحه» برقم ٤٥٧٠ وإسناده صحيح.

(٢) رواه أبو داود في «سننه» كتاب الفتن، ج٤ ، ص ١٠٥، ذكر عبد القادر الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول أنّ إسناده صحيح ، ج ١٠ ، ص ٣٧ .

(٣) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الفتن باب ظهور الفتن ، ج ٨ ، ص ٨٩ .

(٤) ابن الأثير : « جامع الأصول » ، ج ١٠ ، ص ١٣ .

(٥) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ٣١ .

لها تستشرفه ، فمن وجد ملجأ أو معاذاً فليعذ به »[1] .

وجاءت الفتنة في الحديث وإن لم يذكر اسمها بمعنى : الفرقة والاختلاف، لقوله - ﷺ - : « ستكون هنات وهنات[2] فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان »[3] ولقوله - ﷺ - « ... وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة .... »[4] مع العلم أن الفرقة والاختلاف في هذه الأمة كانا بسبب الفتنة . ومن ذلك قوله - ﷺ - « ستكون بعدي أحداث وفتن واختلاف ... »[5] وقوله « ستكون فتنة وفرقة ... »[6] .

وجاءت الفتنة في الحديث بمعنى التشبه بالكفار والافتتان بأفكارهم ونظمهم وأساليب حياتهم في قوله - ﷺ - « لتتبعنّ سَنَنَ من كان قبلكم

---

(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ج ٨ ، ص ٩٢ .

(٢) خصال الشر . راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) رواه مسلم في « جامعه الصحيح » ، كتاب الإمارة باب حكم من فرق أمر المسلمين ، ج ١٢ ، ص ٢٤١ . والنسائي : في « سننه » كتاب الدم ، باب قتل من فارق الجماعة ، ج ٧ ، ص ٩٢ .

(٤) رواه الترمذي في «سننه» كتاب الإيمان باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، ج ٤ ، ص ١٣٥، وقال: حسن صحيح، وأخرجه أيضاً أبو داود في «سننه»، كتاب السنة، ١- باب شرح السنة، حديث ٤٥٩٦ (٤/٥ طبعة دار الحديث)، وابن ماجة في «سننه»، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم: حديث ٣٩٩١ (١٣٢١/٢) وصححه الألباني في «الصحيحة» رقم ٢٠٣، و «صحيح الجامع» رقم ١٠٨٣ وغيرهما.

(٥) رواه أحمد في «مسنده»، ج٥، ص ٢٩٢ .

(٦) رواه أحمد في «مسنده»، ج٣، ص ٤٩٣ . وابن ماجة في «سننه»، كتاب الفتن،ج٢ ، ص ١٣١٠ . قال المحقق - محمد فؤاد عبد الباقي - في «الزوائد»- للهيثمي- : هذا إسناد صحيح إن ثبت سماع حمّاد بن سلمة من ثابت البناني .

شبراً بشبر وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا جُحْر ضَبٍّ لتبعتموهم » قلنا : يارسول الله اليهود والنصارى ؟ قال : « فمن »[(1)] .

وجاءت الفتنة في الحديث بمعنى فتنة المال لقوله - ﷺ - « فوالله ما الفقر أخشى عليكم ، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتلهيكم كما ألهتهم »[(2)] .

وفيما رُوي عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت استيقظ رسول الله - ﷺ - ليلة فزعاً يقول : « سبحان الله ! ماذا أنزل الله من الخزائن، وماذا أنزل من الفتن »[(3)] .

قال ابن بَطَّال[(4)] : « في هذا الحديث أن الفتوح في الخزائن تنشأ عنه فتنة المال بأن يتنافس فيه ، فيقع القتال بسببه وأن يبخل به ، فيمنع الحق أو يبطر صاحبه فيسرف »[(5)] .

وجاءت الفتنة في الحديث مرادفة لطغيان الحكام وضلالهم لقوله - ﷺ - « إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين ، فإذا وضع السيف في أمتي

---

(1) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الاعتصام بالسنة ، ج٨ ، ص ١٥١ .. ومسلم في « جامعه الصحيح » ، باب العلم ، ج١٩ ، ص ٢١٩ .

(2) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الرقاق ، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ،ج٧ ، ص ١٧٢ .

(3) أخرجه البخاري في «جامعه الصحيح»، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شرّ منه . ج٨ ، ص ٩٠ .

(4) هو علي بن خلف بن عبد الملك القرطبي الأندلسي أبو الحسن المعروف بابن بطال ، من علماء الحديث . من كتبه : « شرح البخاري » ، « شرح الاعتصام » في الحديث أيضاً ، توفي عام ٤٤٩ هـ (١٠٥٧م) ترجم له : ابن بشكوال : « الصلة » ج٢ ، ص٤١٤ . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ .

(5) عن الفتح ، ج ١٣ ، ص ٢٣ .

لم يرفع عنها إلى يوم القيامة »(*) ولقوله - ﷺ - في الحديث الذي أخرجه البخاري عن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - قال : « كان الناس يسألون رسول الله - ﷺ - عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني ، فقلت : يارسول الله إنا كنا في جاهلية وشر ، فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : « نعم » : قلت : وهل بعد ذلك الشرّ من خير ؟ قال : « نعم وفيه دخن » قلت : وما دخنه ؟ قال : « قوم يستنّون بغير سنّتي ، ويهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر ،» فقلت : هل بعد ذلك من شرّ ؟ قال : نعم ، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها، فقلت : يا رسول الله صفهم لنا ! . قال : هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، فقلت يا رسول الله ! فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : تلزم جماعة المسلمين وإمامهم ، قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ؟ قال : « فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن تعضّ بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك »(1) .

وجاءت الفتنة في الحديث بمعنى العصيان والتمرد والمخالفة لقوله - ﷺ - : « من حمل علينا السلاح فليس منا »(2) وفيما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال : « منعت العراق درهمها

(*) أخرجه أبو داود في « سننه » ، كتاب الفتن ، باب ذكر الفتن ، ج ٤ ، ص ٩٨ . والترمذي في « سننه » ، كتاب الفتن ، باب ما جاء في الأئمة المضلين ، ج ٣ ، ص ٣٤٢ . وابن ماجة في « سننه » ، كتاب الفتن باب ما يكون من الفتن ، ج ٢ ، ص ١٣٠٤، وصححه الشيخ الألباني «صحيح سنن أبي داود» ٣/٨٠١ رقم ٣٥٧٧.

(1) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة ، ج ٨ ، ص ٩٣ .

(2) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الفتن ، ج ٨ ، ص ٩٠ .

وقفيزها[١] ومنعت الشام مديها[٢] ودينارها ، ومنعت مصر إردبّها[٣] ودينارها ، وعدتم من حيث بدأتم ، وعدتم من حيث بدأتم ، وعدتم من حيث بدأتم . شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه »[٤] .

ومعناه فتنة الرجوع عن الطاعة ، ويعضده الحديث الذي رواه البخاري وأحمد عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال : كيف أنتم إذا لم تجتبوا ديناراً ولا درهماً؟. فقيل له: وكيف ترى ذلك كائناً يا أبا هريرة؟ قال: أي والذي نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق. قالوا: عمّ ذلك؟ قال: تنتهك ذمة الله وذمة رسوله– ﷺ– فيشدّ الله– عز وجل– على قلوب أهل الذمة فيمنعون ما في أيديهم[٥] وروى البخاري من طريق ابن عمر– رضي الله عنهما– أنه سمع رسول الله– ﷺ– وهو مستقبل المشرق يقول: « ألا إن الفتنة ها هنا »[٦] ذلك أن بوادر الفتنة ظهرت شرق المدينة بالكوفة ، وهي معروفة بعصيان أهلها وكثرة شكواهم على ولاتهم ، ومنها انطلقت شرارة الفتنة

---

(١) القفيز العراقي مكيال قدره ٤٨,٧٥ كغم من القمح، انظر هنتس : « المكاييل والأوزان الإسلامية » ، ص ٦٦ .

(٢) يعادل المدّ الشامي ٢,٨٤ كغم قمح أو ٣,٦٧٣ لتر . انظر : المصدر نفسه ، ص ٧٥ .

(٣) الإردبّ : مكيال مصري كان وزنه في الماضي حوالي ٦٩,٦ كغم من القمح . انظر : المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

(٤) أخرجه مسلم في « جامعه الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب ، ج ١٨ ، ص ٢٠ . وأبو داود في سننه ، كتاب الخراج باب في إيقاف أرض السواد وأرض العنوة ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .

(٥) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الجزية والموادعة ، ج ٤ ، ص ٦٩ . وأخرجه أحمد « مسنده » : ٢/٣٣٢ .

(٦) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن باب قول النبي – ﷺ – الفتنة من قبل المشرق ، ج ٨ ، ص ٩٥ .

الأولى في عهد عثمان- رضي الله عنه- .

وجاءت الفتنة في الحديث بمعنى فتنة النساء لقوله - ﷺ -: « ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال - وفي رواية : على أمتي - من النساء »[1] وقوله - ﷺ - : « فاتقوا الدنيا واتقوا النساء »[2] .

وجاءت الفتنة بمعنى التفريق بين المرء وزوجه في الحديث الذي أخرجه مسلم عن النبي - ﷺ - قال : « إن عرش إبليس على البحر ، فيبعث سراياه فيفتنون الناس ، فأعظمهم عنده أعظمهم فتنة ، يجيء أحدهم فيقول : فعلت كذا وكذا ، فيقول ما صنعت شيئاً، ثم يجيء أحدهم فيقول : ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته ، فيدنيه منه ويلتزمه ويقول : نعم أنت »[3] .

وجاءت الفتنة في الحديث بمعاني أخرى منها « فتنة المحيا »[4] وهي ما يعرض للإنسان مدّة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والشبهات ، « وفتنة الممات »[5] وهي سؤال الملكين في القبر ، « وفتنة الدجال »[6] وهي امتحان

(١) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب النكاح ، باب ما يتقى من شؤم المرأة ، ج ٦ ، ص ١٢٤ . وابن ماجة في « سننه » ، كتاب الفتن ، ج ٢ ، ص ١٣٢٥ .

(٢) رواه أحمد في « مسنده » ، ج ٣ ، ص ١٩ ، ٢٢ ، وابن ماجة في « سننه » ، كتاب الفتن ، باب فتنة النساء ج ٢ ، ص ٣٢٥ .

(٣) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قريناً ج ١٧ ، ص ١٥٦ .

(٤) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » كتاب الأذان ، باب الدعاء قبل السلام ، ج ١ ، ص ٢٠٢ . والنسائي في « سننه » ، كتاب السهو ، باب التعوذ في الصلاة ، ج ٣ ، ص ٥٧ .

(٥) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الجنائز ، باب التعوذ من عذاب القبر ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .

(٦) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الجنائز ، باب التعوذ من عذاب القبر ، ج٢ ،ص ١٠٣ .

الدّجال ، « وفتنة الصدر »[1] وهي الوساوس « وفتنة الغنى »[2] وهي الأشر والبطر والبخل بحقوق المال أو إنفاقه في إسراف وباطل وغير ذلك ، و « فتنة الفقر »[3] وهي عدم احتماله والتسخط وقلة الرضا والصبر ، « وفتنة النار » وهي سؤال الخزنة على سبيل التوبيخ[4] .

وجاءت الفتنة في الأثر بمعنى فتنة العلم والقراءة ، فعن يزيد بن عميرة[5] من أصحاب معاذ بن جبل – رضي الله عنه – قال : « كان – أي معاذ – لا يجلس مجلساً للذكر إلا قال حيث يجلس : الله حكم قسط ، هلك المرتابون فقال معاذ بن جبل يوماً : إن وراءكم فتناً يكثر فيها المال ، ويفتح فيها القرآن حتى يأخذه المؤمن والمنافق ، والرجل والمرأة ، والعبد والحر ، والصغير والكبير ، فيوشك قائل أن يقول : ما للناس لا يتبعوني وقد قرأت القرآن ، وما هم بمتبعي حتى أبتدع لهم غيره »[6] .

(١) رواه النسائي في « سننه » ، كتاب الاستعاذة ، ج٨ ، ص ٢٥٥ .

(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الدعوات ، باب التعوذ من المأثم والمغرم ، ج ٧ ص ١٥٩ .

(٣) أخرجه مسلم في «جامعه الصحيح»، كتاب الذكر ، ج ١٧ ، ص ٢٨ – ٢٩ .

(٤) أخرجه البخاري في «جامعه الصحيح»، كتاب الدعوات باب التعوذ من المأثم والمغرم ، ج ٧ ص ١٥٩ .

(٥) هو يزيد بن عميرة الزبيدي الكندي السكسكي الحمصي ذكره أبو زرعة في الطبقة العليا التي تلي الصحابة ، وقال العجلي : شامي تابعي ثقة من كبار التابعين ، وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله تعالى ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . انظر : العجلي : «تاريخ الثقات» ، ص ٤٨٠ . وابن حبان : « الثقات » ، ج ٥ ، ص ١٣٦ . وابن حجر : « التهذيب » ج١١ ، ص ٣٥١ .

(٦) رواه أبو داود في «السنن»، كتاب السنّة، باب لزوم السنة ، ج ٤ ، ص ٢٠٢ . قال محقق «جامع الأصول»: إسناده صحيح، ج ١٠ ، ص ٤٤ ، وصححه الشيخ الألباني « صحيح سنن أبي داود » رقم ٣٨٥٥ (٨٧٢/٣) .

وخلاصة القول أن المراد بالفتنة في بحثنا هذا ما وقع بين المسلمين في صدر الإسلام من القتال والنزاع والفرقة ، نظراً لأن القضايا التي وقع الخلاف حولها كانت مشتبهة ومعقدة إلى حد جعلت المواقف متباينة والآراء مختلفة .

وللتمييز بين الفتن الواقعة وقتذاك اصطلح السلف على القول : الفتنة الأولى، والفتنة الثانية وغير ذلك .... .

فقد روي عن الزهري قوله : قد هاجت الفتنة الأولى وأدركت رجالاً ذوي عدد من أصحاب رسول الله - ﷺ - ...[1] .

ورُوي عن سعيد بن المُسَيّب[2] قوله : ...ثم وقعت الفتنة الثانية ، فلم يبق من أصحاب الحديبية أحد ، ثم وقعت الثالثه ، فلم ترتفع وللناس طباخ[3] .

---

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى»، ج ٨ ، ص ١٧٤ . وعبد الرزاق في«المصنف»، ج ١٠ ، ص ١٢١ .

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي ، كان من أفقه التابعين ، قال قتادة : ما رأيت أحداً قط أعلم بالحلال والحرام منه ، وقال الميموني وحنبل عن أحمد : مرسلات سعيد صحاح لا نرى أصحّ من مرسلاته . وقال العجلي : كان رجلاً صالحاً فقيهاً ، وكان لا يأخذ العطاء ، وكانت له بضاعة يتّجر بها في الزيت ، وقال أبو زرعة : ثقة إمام ، وقال أبو حاتم : ليس في التابعين أنبل منه . توفي بعد ٩٠هـ (٧٠٩م) ترجم له: ابن سعد ، «الطبقات الكبرى»، ج ٥ ، ص ١١٩ . وابن معين، «التاريخ»، ج ٢ ، ص ٢٠٧ . والعجلي ، « تاريخ الثقات » ، ص ١٨٨ . وابن أبي حاتم ، «الجرح والتعديل» ، ج ٤ . ص ٥٩ ، وابن حجر ، «التهذيب»، ج ٤، ص ٨٤ .

(٣) أي قوة . راجع : ابن منظور : « لسان العرب » . والخبر رواه البخاري في «الجامع الصحيح»، كتاب المغازي، ج٥ ، ص٢٠ . وابن شبة : «تاريخ المدينة المنورة»، ج ٤، ص ١٢٧٤ .

□ المبحث الثاني □

○ السبئية حقيقة أم خيال ○

إن تشكيك بعض الباحثين المعاصرين في عبد الله بن سبأ[1] وأنّه شخصية وهمية ، وإنكارهم وجوده ، لا يستند إلى الدليل العلمي ، ولا يعتمد على المصادر المتقدمة ، بل هو مجرد استنتاج يقوم على آراء وتخمينات شخصية تختلف بواعثها حسب ميول واتجاهات متبنّيها .

ويمكن القول : إن الشكّاك والمنكرين لشخصية ابن سبأ هم طائفة من المستشرقين ، وفئة من الباحثين العرب ، وغالبية الشيعة المعاصرين .

ومن العجب أن هؤلاء المستشرقين وذيولهم من الرافضة والمستغربين في عصرنا أنكروا شخصية عبد الله بن سبأ ، وأنه شخصية وهمية لم يكن لها وجود ! فأين بلغ هؤلاء من قلة الحياء والجهل ، وقد ملأت ترجمته كتب التأريخ والفرق ، وتناقلت أفعاله الرواة وطبقت أخباره الآفاق .

---

(١) هو عبد الله بن سبأ الملقب بابن السوداء ، يهودي من صنعاء ، أظهر إسلامه في زمن عثمان بن عفان وظهر له نشاط ملحوظ في الشام والعراق ومصر خاصة ، يرسم خططاً ويدلي بآراء هدامة ليلفت المسلمين عن دينهم وطاعة خليفتهم . ويوقع بينهم الفرقة والخلاف . ترجم له : الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٤٠ . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ج ٩ ، ص ٣٢٨ (المخطوط) . وابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٧ ، ص ١٨٣ .

لقد اتفق المؤرخون والمحدّثون وأصحاب كتب الفرق والملل والنحل والطبقات والأدب والأنساب الذين تعرّضوا للسبئية علي وجود شخصية عبد الله بن سبأ الذي ظهر في كتب أهل السنّة ، كما ظهر في كتب الشيعة شخصية تاريخية حقيقية .

ولهذا فإن أخبار الفتنة ودور ابن سبأ فيها لم تكن قصراً على تاريخ الإمام الطبري ، واستناداً إلى روايات سيف بن عمر التميمي فيه ، وإنما هي أخبار منتشرة في رويات المتقدّمين ، وفي ثنايا الكتب التي رصدت أحداث التاريخ الإسلامي ، وآراء الفرق والنحل في تلك الفترة ، إلّا أن ميزة تاريخ الإمام الطبري على غيره أنه أغزرها مادة وأكثرها تفصيلاً لا أكثر .

ولهذا فإنّ التشكيك في هذه الأحداث بلا سند وبلا دليل إنما يعني الهدم لكل تلك الأخبار ، والتسفيه بأولئك المخبرين والعلماء ، وتزييف الحقائق التاريخية .

فمتى كانت المنهجية ضرباً من ضروب الاستنتاج العقلي المحض في مقابل النصوص والروايات المتضافرة ؟ وهل تكون المنهجية في الضرب صفحاً والإعراض عن المصادر الكثيرة المتقدمة والمتأخرة التي أثبتت لابن سبأ شخصية واقعية ؟ ! .

○ أولاً : ابن سبأ عند أهل السنّة :

جاء ذكر السبئية على لسان أعشى همدان[1] المتوفى عام ٨٣هـ

---

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمداني : المعروف بأعشى همدان : الشاعر الفارس ، أحد الفقهاء القرّاء ، لكنه قال الشعر وعرف به ، قال فيه الذهبي : شاعر مفوّه شهير ، كان متعبداً ، فاضلاً ، خرج مع القرّاء على الحجّاج ، فجيء به أسيراً ، فأمر به الحجّاج فضربت عنقه عام ٨٣هـ (٧٠٢م) ترجم له : الأصفهاني : =

(٧٠٢م) وقد هجى المختار وأنصاره من أهل الكوفة بعدما فرّ مع أشراف قبائل الكوفة إلى البصرة بقوله :

شهدت عليكم أنكم سبئية وأني بكم يا شرطة الكفر عارف[١]

وجاء ذكر السبئية في كتاب الإرجاء للحسن بن محمد بن الحنفية[٢] المتوفى عام ٩٥هـ (٧١٣م) والذي أمر بقراءته على الناس وفيه : « ... ومن خصومة هذه السبئية التي أدركنا ، إذ يقولون هُدينا لوحي ضل عنه الناس »[٣] .

وهناك رواية عن الشعبي المتوفى عام ١٠٣ هـ (٧٢١م) تفيد أنّ « أول من كذب عبد الله بن سبأ »[٤] .

وهذا الفرزدق[٥] المتوفى عام ١١٦ هـ (٧٣٤م) يهجو أشراف العراق

= «الأغاني»، ج ٦ ص ٤١، والمرزباني : «معجم الشعراء»، ص ١٤ وابن عساكر «تاريخ دمشق » ج ٩ ، ص ٤٩٩ ، والذهبي : « تاريخ الإسلام » . ج ٣ ، ص ٢٤٢ .

(١) أعشى همدان : « ديوان » ، ص ١٤٨ ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٦ ، ص ٨٣ .

(٢) هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي : متفق على توثيقه ، هو أول من تكلم في الإرجاء : قال ابن سعد : كان من ظرفاء بني هاشم وأهل الفضل منهم ، وقال ابن حبان : كان من علماء الناس بالاختلاف ، قال ابن حجر : ثقة فقيه . توفي عام ١٠٠ هـ (٧١٨م) ترجم له: ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج ٥، ص٣٢٨، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ١١٧ ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٣٠٥/٢/١، وابن حبان: «المجروحين من المحدثين»، ج ٤ ، ص ١٢٢ ، وابن حجر: « التقريب » ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٣) رواه ابن أبي عمر العدني في كتاب الإيمان ، ص ٢٤٩ .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ج ٩ ، ص ٣٣١ .

(٥) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري أبو فراس عرف بالفرزدق لجهامة وجهه =

ومن انضمّ إلى ثورة ابن الأشعث في معركة دير الجماجم سنة ٨٣ هـ (٧٠٢م) ويصفهم بالسبئية ، حيث يقول :

كأن على دير الجماجم منهم حصائد أو أعجاز نخل تَقعَّرا
تَعَرَّفُ هَمدانية سبئيّة وتُكْرِه عينيها على ما تنكَّرا
رَأته مع القتلى وغَيَّر بعلها عليها تراب في دم قد تَعْفَّرا
أراحوه من رَأسٍ وعينين كانتا بعيدين طرفاً بالخيانة أحْزَرَا
من الناكثين العهد من سبئية وإما زُبيرِيًّ من الذئب أغْدَرَا
ولو أنهم إذ نافقوا كان منهم يهودّيهم كانوا بذلك أعذرَا[١]

ويمكن الاستنتاج من هذا النص أن السبئية تعني فئة لها هوية سياسية معينة ومذهب عقائدي محدد بانتمائها إلى عبد الله بن سبأ الهمداني المنشأ، اليهودي الأصل ، صاحب المذهب المعروف .

وقد نقل الإمام الطبري في تفسيره رأياً لقتاده بن دعامة السدوسي[٢] البصري المتوفى عام ١١٧ هـ (٧٣٥م) في النص التالي :

= وغلطه . كان من كبار شعراء العصر الأموي ، وعظيم الأثر في اللغة حتى قيل : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب ، جمع بعض شعره في ديوانه ، توفي ببادية البصرة عام ١١٠ هـ (٧٢٨م) ترجم له : ابن أبي الخطاب : المصدر السابق ، ص ١٦٣ ، وابن سلام الجمحي : «طبقات فحول الشعراء» ص ٧٥ ، وأبو فرج الأصفهاني : «الأغاني» ، ج٩ ، ص٣٦٧، والمرزباني: «معجم الشعراء»، ص ٤٨٦ .

(١) الفرزدق : ديوان ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري المفسر : من ثقات التابعين وحفاظهم ، كان آية في الحفظ لا يسمع شيئاً إلا حفظه ، قال أبو حاتم : سمعت أحمد بن حنبل وذكر قتادة فأطنب في ذكره ، ووصفه بالحفظ والفقه . وقال ابن سعد : ثقة مأمون حجة في الحديث ، ووثّقه ابن معين ، وقال سفيان الثوري : أو كان في الدنيا مثل قتادة ! =

﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة﴾[1] وكان قتادة إذا قرأ هذه الآية ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ قال : « إن لم يكونوا الحرورية والسبئية فلا أدري »[2] .

أما أبو مخنف لوط بن يحيى الأزدي المتوفى عام ١٥٧ هـ (٧٧٣ م) فقد روى أن المُستورد بن علفة الخارجي[3] قد وصف مَعقل بن قيس الرياحي[4] أحد أصحاب علي، والذي كلفه المغيرة بن شعبة والي معاوية على الكوفة بقتال المستورد وأصحابه من الخوارج بأنه من السبئية المفترين الكذابين، وذكر في رواية ثانية وصف أشراف أهل الكوفة لخصومهم من أصحاب المختار بالسبئية[5] .

وفي الطبقات لابن سعد المتوفى عام ٢٣٠هـ (٨٤٤م) ورد ذكر السبئية وأفكار زعيمها وإن كان لم يشر إلى ابن سبأ بالاسم ، فعن عمرو بن الأصم

= توفي عام ١١٧هـ (٧٣٥م) ترجم له : ابن سعد : «الطبقات الكبرى»، ج ٧ ، ص ٢٢٩ ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣٨٩ . وابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٤٨٤ ، والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج ١ ، ص ١٢٢ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٨ ، ص ٣٥١ .

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٢) الطبري : « جامع البيان » ١١٩/٣/٣ .

(٣) من قادة الخوارج ترجمه الطبري في حوادث ٤٣ هـ (٦٦٣م) انظر : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٤) هو معقل بن قيس الرياحي التيمي من أصحاب علي – رضي الله عنه – كان على ميسرته حين خرج لقتال الخوارج في النهروان سنة ٣٩هـ (٦٥٩م) وسيّره المغيرة ابن شعبة، وكان والياً على الكوفة سنة ٤٣هـ (٦٦٣م) لقتال الخوارج بقيادة المستورد ابن علفة ، فقتلا معاً في المعركة ، انظر : الطبري : « تاريخ الرسل » ج ٤ ، ص ٥٦٥ – ٥٧٤ – و ج ٥ ، ص ٥٥ ، ٧٩ ، ١٢٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٨ .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١٩٣ .

قال : قيل للحسن بن علي : إنّ ناساً من شيعة أبي الحسن علي - عليه السلام - يزعمون أنه دابّة الأرض وأنّه سيبعث يوم القيامة ، فقال : كذبوا ، ليس أولئك شيعته ، أولئك أعداؤه ، لو علمنا ذلك ما قسمنا ميراثه ولا أنكحنا نساءه ...[1] علماً بأن ما ذكر في هذا النص لا يخرج عما جاء به ابن سبأ من آراء ، وأكّده علماء الفرق والنحل والمؤرخون في كتبهم[2] .

وتحدّث ابن حبيب[3] المتوفى عام ٢٤٥هـ (٨٦٠م) عن ابن سبأ حينما اعتبره أحد أبناء الحبشيات[4] كما روى أبو عاصم خُشَيش بن أصرَم[5] المتوفى عام ٢٥٣هـ (٨٥٩م) خبر إحراق علي - رضي الله عنه - لجماعة من

---

(١) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج ٣ ، ص ٣٩ .

(٢) انظر: الأشعري: «مقالات الإسلاميين»، ج ١ ، ص ٨٦ ، والقمي: «المقالات والفرق» ، ص ١١٩ . وابن حبان : « المجروحين » ، ج ٢ ، ص ٢٥٣ . والمقدسي : « البدء والتاريخ » ، ج ٥ ، ص ١٢٩ .

(٣) هو محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي ، له علم بالأنساب والأخبار واللغة والشعر . من مؤلفاته : « أخبار الشعراء وطبقاتهم » « مقتل الفرسان » ، « المحبَّر » ، « تاريخ الخلفاء » ، « مختلف القبائل ومؤتلفها » ، توفى عام ٢٤٥هـ (٨٦٠م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ . وابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٥٥ ، وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٨ ، ص ١١٢ - ١١٧ . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، ص ٢٩ .

(٤) ابن حبيب : « المحبَّر » ، ص ٣٠٨ .

(٥) هو خشيش بن أصرم بن الأسود أبو عاصم النّسائيّ الحافظ ، روى عنه أبو داود والنّسائيّ وآخرون ، قال النّسائيّ : ثقة . ووثقه ابن يونس ومسلمة بن قاسم ، له كتاب « الاستقامة في الردّ على أهل الأهواء » توفي عام ٢٥٣هـ (٨٥٩م) ترجم له : الذهبي : « الكاشف » ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، « وتذكرة الحفاظ » ج ٢ ، ص ٥٥١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٣ ، ص١٤٢ ، وابن العماد : « شذرات الذهب » ، ج ٢ ، ص١٢٩ .

أصحاب ابن سبأ في كتابه « الاستقامة »[1] .

ويعتبر الجاحظ[2] المتوفى عام ٢٥٥هـ (٨٦٨م) من أوائل من أشار إلى عبد الله بن سبأ[3] ولكن ليست روايته أقدم رواية عن ابن سبأ كما يرى الدكتور جواد علي[4] .

وخبر إحراق علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – لطائفة من الزنادقة تكشف عنه الروايات الصحيحة في كتب الصحاح والسنن والمساند[5] .

فقد ذكر الإمام البخاري المتوفى عام ٢٥٦هـ (٨٦٩م) في كتاب استتابة المرتدين من صحيحه عن عكرمة[6] قال : « أُتي علي – رضي الله عنه –

---

(١) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج ١ ، ص ٧ .

(٢) هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي أبو عثمان المعروف بالجاحظ : من أئمة الأدب والعلم ، خلف تصانيف كثيرة منها « البيان والتبيين » ، « سحر البيان » ، « مسائل القرآن » ، « كتاب المعلمين » ، « التبصرة بالتجارة » ، « البلدان » توفي عام ٢٥٥هـ (٦٦٨م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١٢ . ص ٢١٢ ، وابن خلّكان : «وفيات الأعيان» ، ج٣، ص٤٧٠ ، وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٥ ، ص ٧٤ .

(٣) الجاحظ : «البيان والتبيين» ج٣، ص ٨١ .

(٤) جواد علي:«عبد الله بن سبأ»، مجلة المجمع العلمي العراقي (١٣٧٨هـ/١٩٥٩م)، ج٦، ص٦٧.

(٥) رواه أبو داود في « سننه » ، كتاب الحدود باب الحكم فيمن ارتد ، ج ٤ ، ص ١٢٦ ، والنسائي في « سننه » كتاب الحدود ، ج ٧ ، ص ١٠٤ . والحاكم في « المستدرك » ، كتاب معرفة الصحابة ، ج ٣ ، ص ٥٣٨ ، وصححه الألباني «صحيح أبي داود» رقم ٣٦٥٧ (٨٢٢/٣) .

(٦) هو عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس، قال ابن عيينة : كان عكرمة إذا تكلم في المغازي فسمعه إنسان قال : كأنه مشرف عليهم يراهم، وقال إسماعيل ابن أبي خالد: سمعت الشعبي يقول : ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة، وقال سعيد بن أبي عروبة عن قتادة : كان أعلم التابعين أربعة : عطاء وسعيد بن جبير وعكرمة والحسن ، وقال العجلي : مكي تابعي ثقة بريء مما يرميه الناس من =

بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي النبي - ﷺ -: « لا تعذبوا بعذاب الله » ولقتلتهم لقول رسول الله - ﷺ -: « من بدّل دينه فاقتلوه »(*) .

ولفظ الزندقة ليس غريباً عن عبد الله بن سبأ وطائفته ، يقول ابن تيمية : « إن مبدأ الرفض إنما كان من الزنديق عبد الله بن سبأ »(١) ويقول الذهبي : « عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة ، ضال مضل »(٢) ويقول ابن حجر : « عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة ... وله أتباع يقال لهم السبئية معتقدين الإلهية في علي بن أبي طالب ، وقد أحرقهم علي بالنار في خلافته »(٣) ويقول في موطن آخر : بأنّ أحد معاني الزندقة الادعاء بأن مع الله إلٰهاً آخر(٤) وهذا المعنى قال به ابن سبأ وأتباعه ، وجزم بذلك أصحاب المقالات والفرق والمحدثون والمؤرخون .

= الحرورية ، وقال البخاري : ليس أحد من أصحابنا إلا ويحتج بعكرمة . وثقه النّسائيّ وأبو حاتم وابن حبان ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال ابن مَندّة في صحيحه : أما حال عكرمة في نفسه فقد عدّله أمة من نبلاء التابعين فمن بعدهم وحدّثوا عنه ، واحتجّوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام ، وقال ابن حجر : ثقة ثبت لم يثبت عنه بدعة ، توفي عام ١٠٧هـ (٧٢٥م) ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٣٣٩ . وابن معين : «التاريخ» ، ج٢ ، ص٤١٢، والبخاري : « التاريخ الكبير »، ٤٩/١/٤، وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل»، ج٧، ص٧ . وابن حجر : «التهذيب»، ج٧ ، ص٢٦٣، و«التقريب»: ج٢، ص٣٠ .

(*) أخرجه البخاري في «جامعه الصحيح»، كتاب استتابة المرتدين ، ج ٨ ، ص ٥٠ .

(١) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج ٢٨ ، ص ٤٨٣ .

(٢) الذهبي : « الميزان » ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ .

(٣) ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج ٣ ، ص ٢٩٠ - ٣٨٩ .

(٤) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٢ ، ص ٢٧٠ .

ذكر الجُوزَجاني[1] المتوفى عام ٢٥٩هـ (٨٧٣م) أن السبئية غلت في الكفر فزعمت أنّ عليّاً إلٰها حتى حرّقهم بالنار إنكاراً عليهم واستبصاراً في أمرهم حين يقول :

لما رأيت الأمر أمراً منكرا   أجّجت ناري ودعوت قَنْبرا[2]

ويقول ابن قتيبة المتوفى عام ٢٧٦ هـ (٨٨٩م) في « المعارف » : « السبئية من الرافضة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ »[3] وفي « تأويل مختلف الحديث » أن عبد الله بن سبأ ادّعى الربوبية لعلي فأحرق علي أصحابه بالنار[4] .

ويذكر البلاذري[5] المتوفى عام ٢٧٩هـ (٨٩٢م) ابن سبأ في جملة من أتوا إلى علي – رضي الله عنه – يسألونه عن رأيه في أبي بكر وعمر فقال لهم : أو تفرغتم لهذا ؟ وحينما كتب علي الكتاب الذي أمر بقراءته علي أنصاره

---

(١) هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني – نسبة إلي جوزجان بخراسان – أبو إسحاق المحدّث الحافظ المصنف الثقة ، رحل في طلب الحديث إلي مكة ثم البصرة ثم الرملة بأرض فلسطين . من كتبه « الجرح والتعديل » ، « الضعفاء » ، توفي عام ٢٥٩هـ (٨٧٣م) انظر : ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) ج ٢ ، ص ٣١ ، وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ١١ ، ص ٣١ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج ٢ ، ص ٥٤٩ .

(٢) الجوزجاني : « أحوال الرجال »، ص٣٨ .

(٣) ابن قتيبة : « المعارف » ، ص٢٦٧ .

(٤) ابن قتيبة : «تأويل مختلف الحديث»، ص ٧٣ .

(٥) هو أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري البغدادي المؤرخ الجغرافى النسّابة ، جالس المتوكل العباسي ، وله شعر يمدح فيه المأمون ، من تصانيفه : « فتوح البلدان » ، « أنساب الأشراف » ، « كتاب البلدان الكبير » ، توفي عام ٢٧٩هـ (٨٩٢م) ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٦٤ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ٥ ، ص ٨٩ ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، ج ١ ، ص٣٢٢ .

كان عند عبد الله بن سبأ نسخة منه حرّفها[1].

أما الإمام الطبري المتوفى عام ٣١٠هـ (٩٢٢م) فقد أفاض في تاريخه في ذكر أخبار ابن سبأ ومكائده معتمداً علي روايات الإخباري سيف بن عمر التميمي عن شيوخه[2].

وقال في التفسير : في قوله تعالى :﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ﴾[3] وهذه الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك ، فإنه معنيّ بها كل مبتدع في دين الله .... كان من أهل النصرانية أو اليهودية أو المجوسية أو كان سبئيّاً أو حروريّاً أو قدريّاً أو جهميّاً كالذي قال – ﷺ – : « فإذا رأيتم الذين يجادلون فهم الذين عنى الله فاحذروهم »[4].

وأكّد ابن عبد ربه المتوفى عام ٣٢٨هـ (٩٣٩م) أن ابن سبأ وطائفته السبئية قد سلكوا مسلك الغلوّ في علي حينما قالوا : هو الله خالقنا ، كما غلت النصارى في المسيح ابن مريم عليه السلام – ثم أنشد فيهم قول السيد الحميري[5] :

قوم غلوا في علي لا أبا لهم　　وأجشموا أنفساً في حبّه تعبا

(١) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، ج ٣ ، ص ٣٨٢ .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٨٣ ، ٣٢٦، ٣٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٤٩ ، ٣٩٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٥ .
(٣) الآية ٧ من سورة آل عمران .
(٤) الطبري : « جامع البيان » ، ١٢١/٣/٣ . والحديث أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب التفسير ، ج ٥ ، ص ١٦٦ .
(٥) هو محمد بن وهيب الحميري البغدادي أبو جعفر الشاعر ، لازم الحسن بن سهل وزير المأمون، وكان يتشيّع، له قصائد في المديح يتكسب بها، وله مراثٍ في أهل البيت، =

قالوا هو الله جل الله خالقنا من أن يكون ابن شيء أو يكون أبا[1]

ويذكر أبو الحسن الأشعري المتوفى عام ٣٣٠هـ (٩٤١م) عبد الله بن سبأ وطائفته من ضمن أصناف الغلاة ، إذ يزعمون أنّ عليّاً لم يمت ، وأنّه سيرجع إلى الدنيا فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً[2] .

ويوجد لابن سبأ ذكر في كتب الجرح والتعديل ، يقول ابن حبان المتوفى عام ٣٥٤هـ (٩٦٥م) : « وكان الكلبي - محمد بن السائب الإخباري - سبئياً ، من أصحاب عبد الله بن سبأ ، من أولئك الذين يقولون : إن عليّاً لم يمت ، وإنه راجع إلى الدنيا قبل قيام الساعة .... وإن رأوا سحابة قالوا : أمير المؤمنين فيها ... »[3] .

وذكر في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي أنه كان سبئياً من أصحاب عبد الله ابن سبأ ، وكان يقول : إن عليّاً - عليه السلام - يرجع إلى الدنيا[4] .

ويذكر الجوزجاني في « أحوال الرجال » أن من مزاعم عبد الله بن سبأ ادّعاءه أنّ القرآن جزء من تسعة أجزاء ، وعلمه عند علي ، وأن عليّاً نفاه بعدما كان همّ به[5] .

ولكنهم لا يفيضون في ذكر ابن سبأ في كتب الحرج والتعديل لأنه لا

= توفي عام ٢٢٥هـ (٨٤٠م) ترجم له : الأصفهاني : « الأغاني » ، ج٧ ، ص٢٢٤ - ٢٧١ ، والمرزباني : « معجم الشعراء »، ص٤٢٠ . والعباسي : « معاهد التنصيص على شواهد التلخيص » ، ج١ ، ص٢٢٠ .

(١) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .

(٢) أبو الحسن الأشعري : « مقالات الإسلاميين » ، ج ١ ، ص ٨٥ .

(٣) ابن حبان : المجروحين ، ج ٢ ، ص ٢٥٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .

(٥) الجوزجاني : « أحوال الرجال » ، ص٣٨ .

رواية له في الحديث النبوي ، وهي تركز على من روى الحديث .

ويقول المقدسي[1] المتوفى عام ٣٥٥هـ (٩٦٥م) في كتابه « البدء والتاريخ»: إنّ عبد الله بن سبأ قال للذي جاء بنعي إليه موت علي بن أبي طالب : « لو جئتنا بدماغه في صرّة لعلمنا أنّه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه »[2] .

ويكشف الملطي المتوفى عام ٣٧٧هـ (٩٨٧م) عن عقيدة السبئية فيقول : « ففي عهد علي – رضي الله عنه – جاءت السبئية إليه وقالوا له : أنتَ أنت !! قال : ومن أنا ؟ قالوا : الخالق البارىء ، فاستتابهم ، فلم يرجعوا ، فأوقد لهم ناراً عظيمة وأحرقهم ، وقال مرتجزاً :

لمارأيت الأمر أمراً منكرا أجّجت ناري ودعوت قنبرا[3]

وذكر أبو حفص بن شاهين المتوفى عام ٣٨٥هـ (٩٩٥م) أنّ علياً حرّق جماعة من غلاة الشيعة ونفى بعضهم ، ومن المنفيين عبد الله بن سبأ[4] .

وفي مفاتيح العلوم للخوارزمي[5] المتوفى عام ٣٨٧هـ (٩٩٧م) :

(١) هو مطهر بن طاهر المقدسي البستي : المؤرخ صاحب « البدء والتاريخ » نسبته إلى بيت المقدس . لكنه عاش في بست من بلاد سجستان وبها توفي عام (٣٥٥هـ) ٩٦٦م ترجم له : ابن الوردي : « خريدة العجائب وفريدة الغرائب » ، ص ٢٤٩ ، وحاجي خليفة : « كشف الظنون » ، ج١ ، ص٢٢٧ .

(٢) المقدسي : « البدء والتاريخ » ، ج٥ ، ص١٢٩ .

(٣) الملطي : «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»، ص: ١٨. وقنبر هو مولى علي بن أبي طالب . ابن سعد : « الطبقات الكبرى »، ج٦ ، ص٢٣٧، والذهبي: «الميزان»، ج٣، ص٣٩٢ .

(٤) ابن تيمية : « منهاج السنّة » ، ج ١ ، ص ٧ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن يوسف أبو عبد الله البلخي الخوارزمي – نسبة إلى خوارزم بأرض خراسان– الكاتب: من علماء خراسان، من مصنّفاته «مفاتيح العلوم» وهو من أقدم =

« السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ »[1] .

وذكر البغدادي[2] المتوفى عام ٤٢٩هـ (١٠٣٧م) أنّ فرقة السبئية أظهروا بدعتهم في زمان علي - رضي الله عنه - فأحرق قوماً منهم ونفى ابن سبأ إلى سباط المدائن إذ نهاه ابن عباس - رضي الله عنهما - عن قتله حينما بلغه غلوه فيه وأشار عليه بنفيه إلى المدائن حتى لا تختلف عليه أصحابه ، لاسيما وهو عازم على العود إلى قتال أهل الشام[3] .

ونقل ابن حزم المتوفى عام ٤٥٦هـ (١٠٦٣م) أنّ الذين قالوا بجواز النبوة بعد النبي - ﷺ - هم السبئية ، وأنهم هم الذين انتقلوا بعد ذلك إلى القول بألوهية علي ، يقول في هذا الصدد :

والقسم الثاني من الفرق الغالية الذين يقولون بالإلهية لغير الله عز وجل فأوّلهم قوم من أصحاب عبد الله بن سبأ الحميري لعنه الله ، أتوا إلى علي ابن أبي طالب فقالوا مشافهة : أنت هو ، فقال لهم : ومن هو ؟ قالوا : أنت

= ما صنّف على الطريقة الموسوعية ، ألّفه لأبي الحسن العتبي وزير نوح بن منصور الساماني ، قال المقريزي : هو كتاب جليل القدر ، توفي عام ٣٨٧هـ (٩٩٧م) ترجم له المقريزي : « المواعظ والاعتبار »، ج١ ، ص٢٥٨، وحاجي خليفة : « كشف الظنون »، ج٢ ، ص١٧٥٦ ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، ص٨٣٩ .

(١) الخوارزمي : « مفاتيح العلوم » ، ص ٢٢ .

(٢) هو عبد القاهر بن طاهر البغدادي التميمي : من علماء العقيدة وأصول الفقه ، كان من أئمة العلم في عصره ، يدرّس في فنون كثيرة ، من مؤلفاته : « أصول الدين » ، « الناسخ والمنسوخ » ، « فضائح المعتزلة » ، « الملل والنحل » ، « التحصيل » في أصول الفقه ، « الفرق بين الفرق » ، « الصفات » توفي عام ٤٢٩هـ (١٠٣٧م) ترجم له : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان »، ج٣ ، ص٢٠٣ ، والسبكي : « طبقات الشافعية »، ج٣ ، ص٢٣٨ ، والسيوطي : « إنباه الرواة »، ج٢ ، ص١٨٥ ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، ص١٤٤ .

(٣) البغدادي : « الفرق بين الفرق » ، ص ١٥ - ٢٢٥ .

الله ، فاستعظم الأمر وأمر بنار فأجّجت وأحرقهم بالنار[1] .

ثم يستطرد قائلاً : « ... وهذه الفرقة باقية إلي اليوم فاشية ، عظيمة العدد ، منهم كان إسحاق بن محمد النخعيْ الأحمر الكوفي ... ويقولون : إن محمداً رسول علي ... »[2] .

ويقول الأسفراييني المتوفى عام ٤٧١هـ (١٠٧٨م) : إن ابن سبأ قال بنبوّة علي في أول أمره ، ثم دعا إلى ألوهيته ، ودعا الخلق إلى ذلك فأجابته جماعة إلى ذلك في وقت علي[3] .

ويتحدث الشهرستاني[4] المتوفى عام ٥٤٨هـ (١١٥٣م) عن ابن سبأ فيقول : « ومنه انشعبت أصناف الغلاة »[5] ويقول أيضاً : إنّ ابن سبأ هو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي[6].

كما أنّ كتب الأنساب هي الأخرى تؤكد نسبة « السبئية » إلى عبد الله

(١) ابن حزم : الفصل في الملل والنحل ، ج ٤ ، ص ١٨٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ١٨٦ .

(٣) الأسفراييني : « التبصير في الدين » ، ص ١٠٨.

(٤) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني - نسبة إلى شهرستان بين نيسابور وخوارزم - كان عالماً بالكلام وبمذاهب الفلاسفة ، قال ياقوت فيه : المتكلم الفيلسوف صاحب التصانيف ، وكان عالماً حسناً، حسن الخط واللفظ ، لطيف المحاورة ، خفيف المحاضرة والمعاشرة ... ولولا تخبّطه في الاعتقاد لكان هو الإمام ... وليس ذلك إلا لإعراضه عن نور الشريعة واشتغاله بظلمات الفلسفة . من تصانيفه « الملل والنحل » ، « تاريخ الحكماء » ، « الإرشاد إلى عقائد العباد » ، توفي عام ١١٥٣م ترجم له: ياقوت: «معجم البلدان»، ج ٣ ، ص ٣٧٧ ، وابن خلّكان : « وفيات الأعيان »، ج٤، ص٢٧٣، وابن حجر: «لسان الميزان»، ج٥، ص٢٦٣ .

(٥) الشهرستاني : « الملل والنحل » ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٦) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

ابن سبأ ، ومنها على سبيل المثال كتاب « الأنساب للسمعاني »[1] المتوفى عام ٥٦٢هـ (١١٦٧م)[2] .

وعرّف ابن عساكر المتوفى عام ٥٧١هـ (١١٧٦م) ابن سبأ بقوله : عبد الله بن سبأ الذي تنسب إليه السبئية ، وهم الغلاة من الرافضة ، أصله من اليمن ، كان يهودياً وأظهر الإسلام[3] .

وروي عن عثمان بن أبي عثمان[4] قال : جاء أناس إلى علي بن أبي طالب من الشيعة – يعني السبئية – فقالوا : يا أمير المؤمنين أنت هو ، قال : من أنا ؟ قالوا : أنت هو ، قال : ويلكم من أنا ؟ قالوا : أنت ربنا ! أنت ربنا ! قال : ارجعوا ، فأبوا ، فضرب أعناقهم ثم جثاهم في الأرض ثم قال : يا قنبر . ائتني بحزم الحطب ، فأحرقهم بالنار[5] .

وتحسن الإشارة إلى أنّ سيف بن عمر لم يكن هو المصدر الوحيد لأخبار

---

(١) هو عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني – نسبة إلى سمعان وهي بطن من تميم – المروزي أبو سعد : كان مؤرخاً رحالة من حفّاظ الحديث . قال الحافظ الذهبي فيه : وكان ثقةً ، حافظاً ، حجّة ، واسع الرحلة ، عدلاً ، ديناً ، جميل السيرة ، حسن الصحبة ، كثير المحفوظ . من كتبه : « الأنساب » ، « تاريخ مَرو » ، « تبيين معادن المعاني » ، « في لطائف القرآن الكريم » ، « تذييل تاريخ بغداد للخطيب » ، « تاريخ الوفاة للمتأخرين من الرواة » ، «آداب الإملاء والاستملاء» توفي عام ٥٦٢هـ (١١٦٧م) ترجم له: ابن خلكان: «وفيات الأعيان»، ج٣. ص٢٠٩، وابن تغري بردي : « النجوم الزاهرة »: ج٥، ص٥٦٣، وابن الأثير : « اللباب » ج١ ، ص٩ ، والذهبي : « تذكرة الحفاظ »، ج٤ ، ١٣١٦ ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، ص١٠٤٨ .

(٢) السمعاني : « الأنساب » ، ج ٧ ، ص ٢٤ .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج٩ ، ص ٣٢٨ – ٣٢٩ .

(٤) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج ١٢ ، ص ٣٧١ .

عبد الله بن سبأ ، إذ أورد ابن عساكر في تاريخه روايات لم يكن سيف فيها ، وهي تثبت ابن سبأ وتؤكد أخباره ، فعن عمار الدهني[1] قال : سمعت أبا الطُّفَيْل[2] يقول : رأيت المُسيَّب بن نَجَبَة[3] أتى به ملبّبه[4] يعني ابن السوداء ، وعليّ على المنبر فقال علي : ما شأنه ؟ فقال : يكذب على الله ورسوله[5] وجاء من طريق زيد بن وهب أنّ علياً – رضي الله عنه – قال : ما لي ولهذا الحميت الأسود ، يعني عبد الله بن سبأ ، وكان يقع في أبي بكر وعمر[6] .

وقال حُجَيَّة بن عدي الكندي[7] : إنه رأى علياً ، وهو على المنبر ، وهو

(١) هو عمار بن معاوية الدّهني البجلي الكوفي أبو معاوية ، روى عن أبي الطفيل وسعيد ابن جبير وغيرهم ، وروى عنه سفيان بن عيينة وسفيان الثوري وآخرون ، وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن حبان ، توفي عام ١٣٠هـ (٧٤٧م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ج٢، ص٤٢٤، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل »، ج ٤ ، ص ٣٩٠ ، وابن حجر : « التهذيب » . ج٧ ، ص ٤٠٦ .

(٢) له صحبة .

(٣) هو المسيّب بن نجبة بن ربيعة الكوفي : تابعي مخضرم ، روى عن حذيفة وعلي ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين في الكوفة ، شهد القادسية ولازم علياً في حروبه ، خرج مع سليمان بن صرد في طلب دم الحسين فقتل عام ٦٥هـ (٦٨٤م) في وقعة عين الوردة ، انظر الذهبي : « الكاشف » ، ج ٣ ، ص ١٢٩ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١٠ ، ص ١٥٤ .

(٤) أي ملازمه . انظر أبو البقاء العُكبري : « المشُوف المعْلم » ، ج٢ ، ص ٦٨٩ .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ج٩ ، ص ٣٣١ .

(٦) ابن عساكر : المصدر نفسه ، ج ٩ ، ص ٣٣١ .

(٧) هو حجية بن عدي الكندي الكوفي ، روى عن علي وجابر ، وروى عنه الحكم ابن عتيبة وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم ، قال العجلي : تابعي ثقة ، وقال البوشنجي : ثقة مأمون ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات »، ص١١٠، وابن حبان : « الثقات » ، ج ٤ ، ص ١٩٢، والذهبي : « الكاشف » ، ج ١ ، ص ١٥١ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

يقول : من يعذرني من هذا الحميت الأسود الذي يكذب على الله ورسوله – يعني ابن السوداء[1]

ورُوي عن أبي الجلاس قال : « سمعت علياً يقول لعبد الله بن سبأ : ويلك ! والله ما أفضى إليّ بشيء كتمته أحداً من الناس ، ولقد سمعته يقول : إن بين يدي الساعة ثلاثين كذاباً وإنك لأحدهم »[2] .

ويقول نشوان الحميري[3] المتوفى عام ٥٧٣هـ (١١٧٨م) : « ... فقالت السبئية إن علياً حي لم يمت ، ولا يموت حتي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ، ويردّ الناس على دين واحد قبل يوم القيامة »[4] .

ويؤكد فخر الدين الرّازي[5] المتوفى عام ٦٠٦هـ (١٢١٠م) كغيره

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ج ٩ ، ص ٣٣١ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٩ ، ص ٣٣٢ .

(٣) هو نشوان بن سعيد الحميري اليمني أبو سعيد ، ينحدر من أسرة مالكة ، قال ياقوت بأنه استولى على عدّة قلاع وحصون في جبل صبر المطلّ على قلعة تَعِز باليمن حتى صار ملكاً ، وكان ذا علم بالعلم والأدب ، من مصنفاته « خلاصة السيرة الجامعة لعجائب أخبار ملوك التبابعة » ، « التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض » ، « التبيان في تفسير القرآن » ، « الحور العين » ، « كتاب القوافي » توفي عام ٥٧٣هـ (١١٧٨م) ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ج١٩ ، ص ٢١٧ ، و « معجم البلدان » ، ج٥ ، ص٣٣٦ . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، ص٤٠٣ ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، ص١٨٥٧ .

(٤) الحميري : « الحور العين » ، ص ١٥٤ .

(٥) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري أبو عبد الله فخر الدين الرازي – نسبة إلى الريّ – الإمام المفسر ، كان متبحّراً في العلوم النقلية والعقلية ، وكان واعظاً بارعاً بالعربية والفارسية ، أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها ، من مؤلفاته : « مفاتيح الغيب » ، في تفسير القرآن الكريم ، « أسرار التنزيل » ، في التوحيد ، « المطالب العالية » ، في علم الكلام، « نهاية الإيجاز في دولة الإعجاز » =

من أصحاب المقالات والفرق خبر إحراق علي لطائفة من السبئية[1] .

وفي « اللّباب » يذكر ابن الأثير المتوفى عام ٦٣٠هـ (١٢٣٢م) ارتباط السبئية من حيث النسبة بعبد الله بن سبأ[2] .

وذكر السّكْسَكي[3] المتوفى عام ٦٨٣هـ (١٢٨٤م) أن ابن سبأ وجماعته أول من قالوا بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت[4] .

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى عام ٧٢٨ هـ (١٣٢٧م) أنّ أصل الرفض من المنافقين الزنادقة ، فإنه ابتدعه ابن سبأ الزنديق ، وأظهر الغلو في علي بدعوى الإمامة والنص عليه ، وادّعى العصمة له[5] .

وعند الحافظ الذهبي المتوفى عام ٧٤٨ هـ (١٣٤٧م) : « عبد الله بن سبأ من غلاة الشيعة ، ضال مضل »[6] .

= في البلاغة « كتاب الهندسة » وغيرها من الكتب ، توفي عام ٦٠٦ هـ (١٢١٠م) ترجم له : ابن خلكان: «وفيات الأعيان»، ج٤ ، ص٢٤٨ ، وابن قاضي شهبة: « طبقات الشافعية » ، ج٥ ، ص٣٣ ، وابن كثير : « البداية » ج١٣ ، ص٥٥ ، وسركيس : « معجم المطبوعات العربية المعربة » ، ص٩١٥ .

(١) فخر الدين الرازي : « اعتقادات فرق المسلمين والمشركين » ، ص ٥٧ .

(٢) ابن الأثير : « اللّباب » ، ج٢ ، ص ٩٨ .

(٣) هو عباس بن منصور بن عباس أبو الفضل التريمي السكسكي – نسبة إلى السكاسك وهي بطن من كندة – الشافعي ، من علماء الكلام والأصول ، له كتاب « البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان » توفي عام ٦٨٣ هـ (١٢٨٤م) انظر : ابن الأثير : « اللباب »، ج٣، ص ٩– ١٠، والبغدادي : « هدية العارفين » ج١، ص ٤٣٧ .

(٤) السكسكي : « البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان » ، ص ٥٠ .

(٥) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج٤ ، ص ٤٣٥ .

(٦) الذهبي : « المغني في الضعفاء » ج١ ، ص ٣٣٩ .

أما الصفدي[1] المتوفى عام ٧٦٤ هـ (١٣٦٣م) فقد قال في ترجمته : « عبد الله بن سبأ رأس الطائفة السبئية ... قال لعلي - رضي الله عنه - أنت الإله ، فنفاه إلى المدائن ، فلما قتل علي زعم ابن سبأ أنه لم يمت لأن فيه جزءاً إلٰهياً وأنّ ابن ملجم إنما قتل شيطاناً تصوّر بصورة علي ، وأن عليّاً في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق سوطه ، وأنه سينزل إلى الأرض ... »[2] .

وجاء في « الفِرَق » للكِرماني[3] المتوفى عام ٧٨٦ هـ (١٣٨٤م) أن عليّاً - رضي الله عنه - لما قتل زعم عبد الله بن سبأ أنه لم يمت ، وأن فيه الجزء الإلٰهي[4] .

ويشير الشاطبي[5] المتوفى عام ٧٩٠ هـ (١٣٨٨م) إلى أنّ بدعة

---

(١) هو خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي - نسبة إلى صفد بفلسطين - الأديب المؤرخ الكاتب ، ولي ديوان الإنشاء في صفد ودمشق ومصر ، من مصنفاته : « الوافي بالوفيات » ، في التراجم ، « ديوان الفصحاء » في الأدب « تحفة ذوي الألباب فيمن حكم دمشق من الخلفاء والملوك والنواب » في التاريخ ، وغيرها من الكتب ، توفي عام ٧٦٤هـ (١٣٦٣م) ترجم له : ابن حجر : «الدرر الكامنة » ، ج٢ ، ص٨٧ . وابن قاضي شهبة : « طبقات الشافعية » ، ج٦ ، ص ٩٤ .

(٢) الصفدي : « الوافي بالوفيات » ، ج١٧ ، ص٢٠ .

(٣) هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين الكرماني : من شرّاح الحديث وأصول الفقه ، كانت إقامته ببغداد ومكة ، من مصنفاته : « الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري » ، « ضمائر القرآن » في النحو « شرح مختصر ابن الحاجب » في أصول الفقه توفي عام ٧٨٦ هـ (١٣٨٤م) ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » ، ج ٤ ، ص ٣١٠ ، والسيوطي : « بغية الوعاة » ، ص ١٢٠ ، وطاش كبرى زاده : « مفتاح السعادة » ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٤) الكرماني : « الفرق الإسلامية » ، ص٣٤ .

(٥) هو إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الأندلسي المالكي المعروف بأبي إسحاق =

السبئية من البدع الاعتقادية المتعلقة بوجود إلٰه مع الله - تعالى الله - وهي بدعة تختلف عن غيرها من المقالات[1] .

ويعرّف الجُرجاني[2] المتوفى عام ٨١٦ هـ (١٤١٣ م) عبد الله بن سبأ بأنه رأس الطائفة السبئية ... وأنّ أصحابه عندما يسمعون الرعد يقولون : عليك السلام يا أمير المؤمنين[3] .

وفي خطط المقريزي المتوفى عام ٨٤٥ هـ (١٤٤١م) أن عبد الله بن سبأ قام في زمن علي - رضي الله عنه - مُحدِثاً القول بالوصية والرجعة والتناسخ[4] .

وقد سرد الحافظ ابن حجر المتوفى عام ٨٥٢ هـ (١٤٤٨م) في كتابه

= الشاطبي : من العلماء الحفاظ له دراية بالأصول، من مؤلفاته « الاعتصام » ، « الموافقات » ، في أصول الفقه ، « الإفادات والإشادات » ، « الاتفاق في علم الاشتقاق » ، « أصول النحو » « المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية » ، « الجمان في مختصر أخبار الزمان » توفي عام ٧٩٠ هـ (١٣٨٨م) ترجم له : التنبكتي : « نيل الابتهاج » ، ص ٤٦ - ٥٠ ، والكتاني : « فهرس الفهارس » ، ج ١ ، ص ١٣٤ وسركيس:« معجم المطبوعات العربية المعربة »، ص ١٠٩٠ .

(١) الشاطبي : « الاعتصام » ج ٢ ، ص ١٩٧ .

(٢) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالشريف الجرجاني : من علماء الفلسفة والمنطق ، له مساهمة في علوم أخري ، من كتبه : « التعريفات » ، « تحقيق الكليات»، « مراتب الموجودات » ، « رسالة في تقسيم العلوم » « رسالة في أصول الحديث » توفي عام ٨١٦ هـ (١٤١٣م) ترجم له : السخاوي : « الضوء اللامع » ، ج ٥ ، ص٣٢٨ ، اللكنوي : « الفوائد البهية » ص١٢٥، والسيوطي : « بغية الوعاة » ، ص ٣٥١ ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، ص٦٧٨ .

(٣) الجرجاني : « التعريفات » ، ص ٧٩ .

(٤) المقريزي : « المواعظ والاعتبار » ، ج ٢ ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .

« لسان الميزان » عن ابن سبأ أخباراً غير روايات سيف بن عمر ، ثم قال في النهاية : « وأخبار عبد الله بن سبأ شهيرة في التواريخ ، وليس له رواية ، والحمد الله »[(١)] .

وفي عقد الجمان للعَيني المتوفى عام ٨٥٥ هـ (١٤٥١م) أنّ ابن سبأ دخل مصر وطاف في كورها ، وأظهر الأمر بالمعروف ، وتكلم في الرجعة ، وقرّرها في قلوب المصريين[(٢)] .

وأكد السيوطي المتوفى عام ٩١١ هـ (١٥٠٥م) في كتابه « لبّ الألباب في تحرير الأنساب » نسبة السبئية إلى عبد الله بن سبأ[(٣)] .

ويرى الزُّبيْدي[(٤)] المتوفى عام ١٢٠٥ هـ (١٧٩٠م) أنّ سبأ الوارد في حديث فروة بن مُسَيْك المُرادي - له صحبة - هو والد عبد الله بن سبأ صاحب السبئية من الغلاة[(٥)] .

---

(١) ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج ٣ ، ص ٢٩٠ .

(٢) العيني : « عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان » ، ١٦٨/١/٩ .

(٣) السيوطي : « لب الألباب في تحرير الأنساب » ، ج ١ ، ص ١٣٢ .

(٤) هو محمد بن محمد أبو الفيض الحسيني الهندي الزبيدي اليمني الملقب بمرتضى الزبيدي ، أصله من واسط في العراق ومولده بالهند ونشأته في زبيد باليمن ، كان من علماء اللغة والحديث والرجال والأنساب ، كان يحسن التركية والفارسية ، له تصانيف كثيرة منها : « تاج العروس في شرح القاموس » ، « أسانيد الكتب الستّة » ، « رفع الشكوى وترويح القلوب في ذكر ملوك بني أيوب » « جذوة الاقتباس في نسب بني العباس » « عقد اللآلئ المتناثرة في حفظ الأحاديث المتواترة » توفي عام ١٢٠٥ هـ (١٧٩٠م) ترجم له : الجبرتي : « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » ، ج ٢ ، ص ١٩٦ ، والكتاني : « فهرس الفهارس » ، ج ١ ، ص ٣٩٨ ، وسركيس : « معجم المطبوعات »، ص١٧٢٦ .

(٥) الزبيدي : «تاج العروس»، ج١ ص٧٥- ٧٦، وكلام الزبيدي غير مقبول ويرده حديث فروة بن مسيك. راجع «سنن أبي داود» (عون المعبود ١٨/١١ ح٣٩٦٩) =

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا ينبغي الغض من قيمة المصادر المتأخرة التي ذكرت السبئية ، ذلك أنّ أصحابها كابن كثير والذهبي وابن حجر والسيوطي وغيرهم من الأئمة الحفاظ كانوا يستقون معلوماتهم من مصادر قديمة وقيّمة هي الآن في عداد المفقود ، كما عُرفوا بسعة اطلاعهم ، وغزارة معارفهم ، وتقصّيهم الدقيق للأخبار ، حتى إنّ الباحث يندهش مثلاً عندما يطلع على كثرة الطرق وتنوّعها في رواية ابن حجر لأحداث تاريخية ، ومن مصادر متقدمة جدّاً كأخبار البصرة[1] لابن شبّة ، وكتاب صِفين[2] ليحيى بن سليمان الجُعفي[3] أحد شيوخ البخاري ، والمعرفة والتاريخ[4] للفَسَوي . وتاريخ[5] أبي زُرْعة الدمشقي ، وغيرها من كتب التاريخ : ناهيك عن الرجوع إلى مصادر حديثية تشمل فوائد تاريخية جمّة كمسند أحمد بن حنبل[6] ....

= و «صحيح أبي داود» ٧٥٤/٢ ح٣٣٧٣، والترمذي (٣٥٦/٨ ح٣٢٢٠ كتاب التفسير- سورة سبأ)، وفي الحديث زيادة تفصيل وبيان أن سبأ رجل من العرب ، ولد عشرة : سكن منهم ستة في اليمن وأربعة في الشام ، وهم أصول للقبائل العربية : لخم وجذام وغسان... إلخ، مما يدل على أن سبأ رجل متقدم جدّاً من أصول العرب. فما علاقة ذلك بسبأ والد عبد الله صاحب السبأية؟. [**الناشر**] .

(١) ابن حجر : « الفتح » ، ج١٣ ، ص ٥٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١٣ ، ص ٨٦ .

(٣) هو يحيى بن سليمان بن يحيى بن سعيد الجعفي الكوفي أبو سعيد ، قال أبو حاتم : شيخ ، وقال مسلمة بن قاسم : لا بأس به ، ووثقه ابن حبان والدارقطني والعقيلي ، انظر : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل »، ج٩، ص١٥٤، والبخاري : «التاريخ الكبير » ، ٢٨٠/٢/٤، وابن حجر : «التهذيب»، ج١١ ، ص ٢٢٧ ، والذهبي : « الميزان » ، ج٤ ، ص ٣٨٢ .

(٤) ابن حجر : « الفتح » ، ج١٣ ، ص ٦٥ .

(٥) ابن حجر : المصدر نفسه ، ج١٣ ، ص ٧٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ج١٣ ، ص ٨٦ .

ومسند البزّار[1] ومصنّف ابن أبي شَيبة[2] وغيرها من كتب الحديث .

○ ثانياً : ابن سبأ عند الشيعة

أورد الناشيء الأكبر[3] المتوفى عام ٢٩٣هـ (٩٠٥م) . عن ابن سبأ وطائفته ما يلي : « وفرقة زعموا أنّ علياً – رضي الله عنه – حي لم يمت ، وأنه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ، وهؤلاء هم السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ ، وكان عبد الله بن سبأ رجلاً من أهل صنعاء ، يهودياً .. وسكن المدائن .. »[4] .

ونقل القمّي[5] المتوفى عام ٣٠١هـ (٩١٣م) أنَّ عبد الله بن سبأ أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة ، وتبرّأ منهم ، وادّعى

---

(١) المصدر نفسه ، ج١٣ ، ص ٨٥ .

(٢) المصدر نفسه، ج١٣ ، ص ٥٧ .

(٣) هو عبد الله بن محمد الأنباري – نسبة إلى الأنبار بناحية بغداد – أبو العباس المعروف بالناشيء الأكبر ، من فحول الشعراء في العصر العباسي، وكان نحوياً عروضياً متكلماً منطقياً ، له أشعار كثيرة في جوارح الصيد وآلاته ، يقول ابن خلّكان : وكان بقوة علم الكلام قد نقد علل النحاة ، وأدخل على قواعد العروض شبهاً ومثّلها بغير أمثلة الخليل ، وكل ذلك بحذقه وقوة فطنته ، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١٠، ص٩٢، وابن خلّكان : «وفيات الأعيان»، ج٣، ص٩١، والقفطي : « إنباه الرواة » ، ج٢ ، ص ١٢٨ .

(٤) الناشيء الأكبر : « مسائل الإمامة » ، ص ٢٢ – ٢٣ .

(٥) هو سعد بن عبد الله القمي أبو القاسم : فقيه محدث من الشيعة الإمامية ، سافر كثيراً في طلب الحديث ، من كتبه : « مناقب رواة الحديث » ، « مثالب رواة الحديث » ، « المقالات والفرق » ، « فضل العرب » . توفي عام ٣٠١هـ (٩١٣م) ترجم له : النجاشي : « الرجال » ، ص ١٢٦ ، الطوسي : « الفهرست » ، ص ٧٥ .

أن علياً أمره بذلك[1] .

ويتحدّث النّوبختي[2] المتوفى عام ٣١٠هـ (٩٢٢م) عن أخبار ابن سبأ فيذكر – على سبيل المثال – أنه لما بلغ نعي علي بالمدائن قال للذي نعاه : كذبت ، لو جئتنا بدماغه في سبعين صرّة ، وأقمت على قتله سبعين عدلاً ، لعلمنا أنه لم يمت ولم يقتل ، ولا يموت حتى يملك الأرض[3] .

ويقول أبو حاتم الرازي[4] المتوفى عام ٣٢٢هـ (٩٣٣م) أن عبد الله ابن نسبأ ومن قال بقوله من السبئية كانوا يزعمون أنّ علياً هو الإله ، وأنه يحيي الموتى ، وادعوا غيبته بعد ....

---

(١) القمي : « المقالات والفرق » ، ٢٠ .

(٢) هو الحسن بن موسى بن الحسن النوبختي أبو محمد ، فيلسوف وفلكي من أهل بغداد ، كان شيعياً . له : « فرق الشيعة » ، « النكت على ابن الراوندي » ، « الجزء الذي لا يتجزأ » ، توفي عام ٣١٠هـ (٩٢٢م) . ترجم له : ابن النديم : «الفهرست » ، ص ٢٥١ ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٥ ، ص ٣٢٧ ، وابن المرتضى : « طبقات المعتزلة » ، ص ١٢٦ ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، ج٢ ، ص ٢٥٨ .

(٣) النوبختي : « فرق الشيعة » ، ص ٢٣ .

(٤) هو أحمد بن حمدان بن أحمد الورسامي الليثي أبو حاتم الرازي : من أعلام الإسماعيلية ، وهي فرقة متطرفة من فرق الشيعة . قال ابن حجر : ذكره ابن بابويه في « تاريخ الري » وقال : كان من أهل الفضل والأدب والمعرفة باللغة ، وسمع الحديث كثيراً ، وله تصانيف ، ثم أظهر القول بالإلحاد ، وصار من دعاة الإسماعيلية ، وأضل جماعة من الأكابر . من كتبه : « أعلام النبوة » ، « الزينة في الكلمات الإسلامية » في فقه اللغة ، « الجامع في الفقه » ، توفي عام ٣٢٢هـ (٩٢٣م) ، ترجم له : ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج١ ، ص ١٦٤ ، ومصطفى غالب : « تاريخ الدعوة الإسماعيلية » ، ص ١١٤ – ١٢٥ .

موته[1] .

وروى الكشّي المتوفى عام ٣٤٠هـ (٩٥١م) بسنده إلى أبي جعفر - محمد الباقر - قوله : أنّ عبد الله بن سبأ كان يدّعى النبوّة ، ويزعم أن أمير المؤمنين - عليه السلام - هو الله ، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً[2] .

وروى أيضاً عن أبان بن عثمان قال : سمعت أبا عبد الله - جعفر الصادق - يقول : لعن الله ابن سبأ ، إنه ادعى الربوبية في أمير المؤمنين ، وكان والله أمير المؤمنين عبداً لله طائعاً ، الويل لمن كذب علينا ، وإن قوماً يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا ، نبرأ إلى الله منهم ، نبرأ إلى الله منهم[3] .

كما روى - أي الكشّي - بسنده إلى علي بن الحسين : « لعن الله من كذب علينا ، إني ذكرت عبد الله بن سبأ فقامت كل شعرة في جسدي ، لقد ادّعى أمراً عظيماً ، ما له ، لعنه الله ... »[4] .

ويذكر كبير المحدثين الشيعة أبو جعفر الصدوق بن بابويه القمّي[5] المتوفى عام ٣٨١هـ (٩٩١م) موقف ابن سبأ وهو يعترض على علي -رضي الله

---

(١) الرازي : « الزينة في الكلمات الإسلامية » ، ص ٣٠٥ .

(٢) الكشي : « الرجال » ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٣) الكشي : « معرفة أخبار الرجال » ، ص ٧٠ .

(٤) الكشي : « الرجال » ، ص ١٠٠ .

(٥) هو محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ويعرف بالشيخ الصدوق : من علماء الحديث ، ينتمي إلى الشيعة الإمامية ، له مصنفات كثيرة منها : « معاني الأخبار » ، « التاريخ » ، « الشعر » ، « السلطان » ، « من لا يحضره الفقيه » ، « علل الشرائع والأحكام » ، « المصابيح » في الحديث ورواته ، توفي عام ٣٨١هـ (٩٩١م) ، ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٢٧٧ ، وأبو جعفر الطوسي : =

عنه – رفع اليدين إلى السماء أثناء الدعاء[1].

وجاء في « شرح عقائد الصدوق » للشيخ المفيد[2] المتوفى عام ٤١٣هـ (١٠٢٢م) ذكر الغلاة من المتظاهرين بالإسلام – يقصد السبئية الذين نسبوا أمير المؤمنين – علي – والأئمة من ذريته إلى الألوهية والنبوة ، فحكم فيهم أمير المؤمنين بالقتل والتحريق بالنار[3].

وقال أبو جعفر الطوسي[4] المتوفى عام ٤٦٠هـ (١٠٦٧م) أنّ ابن سبأ

= «الفهرست»، ص١٥٦، والنجاشي: «الرجال»، ص٢٧٦، وأغا بزرك : «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، ج٢، ص٢٢٦ .

(١) ابن بابويه القمي : « من لايحضره الفقيه » ، ج١ ، ص ٢١٣ .

(٢) هو محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام العكبري – نسبة إلى عكبرا بناحية بغداد – القحطاني أبو عبد الله المعروف بالشيخ المفيد : انتهت إليه رئاسة الشيعة في زمانه ، قال الذهبي : أكثر من الطعن على السلف ، وكانت له صولة في دولة عضد الدولة البويهي ، له تصانيف كثيرة في الأصول والكلام والفقه ، من كتبه : « الأعلام فيما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام » ، « أوائل المقالات في المذاهب والمختارات » ، « أصول الفقه » ، « الكلام في وجوه إعجاز القرآن » ، « وقعة الجمل » ... توفي عام ٤١٣هـ (١٠٢٢م) ترجم له : الخطيب: « تاريخ بغداد »، ج٣، ص ٢٣١ ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٧ ، ص ٣٤٤ ، « والميزان »، ج٤، ص٢٦ .

(٣) الشيخ المفيد : « شرح عقائد الصدوق » ، ص ٢٥٧ .

(٤) هو محمد بن الحسن بن علي البغدادي المعروف بأبي جعفر الطوسي : من فقهاء الشيعة وعلمائهم ، صنف في التفسير والفقه والعقائد ، من مؤلفاته : « التّبيان الجامع لعلوم القرآن » ، « اصطلاحات المتكلمين » ، « فهرست كتب الشيعة » ، « الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار » ، يقول الذهبي : وأعرض عنه الحفاظ لبدعته ، وقد أحرقت كتبه عدّة نوب في رحبة جامع القصر ، واستتر لما ظهر منه التنقص للسّلف . =

رجع إلى الكفر وأظهر الغلو[1] .

وذكر ابن أبي الحديد المتوفى عام ٦٥٥هـ (١٢٥٧م) في شرح نهج البلاغة ما نصه : فلما قتل أمير المؤمنين – عليه السلام – أظهر ابن سبأ مقالته ، وصارت له طائفة وفرقة يصدِّقونه ويتبعونه[2] .

وأشار الحسن بن علي الحلّي[3] المتوفى عام ٧٤٠هـ (١٣٣٩م) إلي ابن سبأ ضمن أصناف الضعفاء[4] .

أما ابن المرتضى[5] المتوفى عام ٨٤٠هـ (١٤٣٦م) وهو من أئمة

= توفي عام ٤٦٠هـ (١٠٦٧م) ، ترجم له : ابن الجوزي : « المنتظم » ، ج٨ ، ص ٢٥٢ ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٨ ، ص ٣٣٤ ، والسيوطي : «طبقات المفسرين»، ص٢٩، وأغابزرك: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، ج٢، ص١٤.

(١) أبو جعفر الطوسي : « تهذيب الأحكام » ، ج٢ ، ص ٣٢٢ .

(٢) ابن أبي الحديد : « شرح نهج البلاغة » ، ج٢ ، ص ٩٩ .

(٣) هو الحسن بن علي بن داود الحلّي تقي الدين أبو محمد : من علماء التفسير والفقه والأصول والأدب والمنطق ، من تصانيفه : « تحصيل المنفعة » في الفقه ، « أحكام القضية » في المنطق ، « مختصر الإيضاح » في النحو ، « كتاب الرجال » ، توفي عام ٧٤٠هـ (١٣٣٩م) ، ترجم له : محسن الأمين : « أعيان الشيعة » ، ج٢٢ ، ص٣٣٥، والخاقاني : « شعراء الحلّة »، ج١، ص٢٧٨، والمامقاني : «تنقيح المقال في أحوال الرجال »، ص٢٩٣ .

(٤) الحلّي : « الرجال » ، ج٢ ، ص ٧١ .

(٥) هو محمد بن إبراهيم بن علي اليماني عز الدين أبو عبد الله بن المرتضى الملقب بابن الوزير : من علماء الحديث والتفسير والعقيدة ، من كتبه ، « تنقيح الأنظار في علوم الآثار»، وكتابه القيم «العواصم والقواصم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم»، «البرهان القاطع في إثبات الصانع » ، « قواعد التفسير » ، « ترجيح أساليب القرآن على قوانين المبتدعة واليونان » ، توفي عام ٨٤٠هـ (١٤٣٦م). ترجم له : السخاوي : « الضوء =

الشيعة الزيدية فيرى أن أصل التشيّع مرجعه إلى ابن سبأ ، لأنه أول من أحدث القول بالنص في الإمامة[1] .

وعند الأَرْدَبِيلي[2] المتوفى عام ١١٠٠هـ (١٦٨٩م) فابن سبأ غال ملعون يزعم ألوهية علي ونبوته[3] .

وفي « تنقيح المقال » للمامقاني[4] المتوفى عام ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) جاء ذكر ابن سبأ ضمن نقولات عدّة ساقها المؤلف من مصادر شيعية متقدمة عليه[5] .

أما الخوانساري فقد جاء ذكر ابن سبأ عنده على لسان جعفر الصادق الذي لعن ابن سبأ لاتهامه بالكذب والتزوير[6] .

= اللامع » ، ج٦ ، ص ٢٧٢، والشوكاني : « البدر الطالع » ، ج٢ ، ص ٨١، والواسعي : « الدرّ الفريد الجامع لمفترقات الأسانيد » ، ص ٤١ .

(١) ابن المرتضى : «تاج العروس»، ص٥، ٦ .

(٢) هو محمد بن علي الغروي الحائري الأردبيلي – نسبة إلى أردبيل بإيران – من علماء الشيعة الإمامية ، صنّف في التراجم ، له كتاب يسمى « جامع الرواة » . توفي عام ١١٠٠هـ (١٦٨٩م). ترجم له : أغابزرك : «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» ج٤، ص١٩٣، والزركلي : «الأعلام»، ج٦، ص٢٩٥ .

(٣) الأردبيلي : « جامع الرواة » ، ج١ ، ص ٤٨٥ .

(٤) هو محمد حسن بن عبد الله المامقاني – نسبة إلى مامقان قرب تبريز – من فقهاء الإمامية ، من مؤلفاته : « بشرى الوصول إلى أسرار علم الأصول » ، « غاية الآمال » في الفقه ، « ذرائع الأحلام في شرح شرائع الإسلام » ، توفي عام ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) ، ترجم له : محسن الأمين : « فجر الإسلام »، ج٢٢، ص١٦١، وأغابزرك : «الذريعة إلى تصانيف الشيعة »، ج٣، ص١٢٠. والخوانساري : «أحسن الوديعة»، ص١٦٩ .

(٥) المامقاني : «تنقيح المقال في أحوال الرجال »، ج٢ ، ص ١٨٣ .

(٦) الخوانساري : « روضات الجنات » ، ج٣ ، ص ١٤١ .

ويقول إحسان إلهي ظهير – وله اطلاع واسع على كتابات الشيعة بالعربية والفارسية – « وقد أقرّ بوجوده – ابن سبأ – من أعلام الشيعة المتأخرين المظفري في كتابه « تاريخ الشيعة » ، وكذلك كبير القوم السيد محسن الأمين في موسوعته ، وغيرهم الكثيرون الكثيرون »[*] .

○ ثالثاً : ابن سبأ في كتابات المعاصرين (المستشرقون والباحثون العرب والشيعة)

وإذا كانت شخصية ابن سبأ حقيقة تاريخية لا لبس فيها في المصادر السنية والشيعية المتقدمة والمتأخرة على السواء ، فهي كذلك أيضاً عند غالبية المستشرقين أمثال : يوليوس فلهاوزن[١] وفان فولتن[٢] وليفى ديلافيدا[٣] وجولد تسيهر[٤] ورينولد نكلسن[٥] ودوايت رونلدسن[٦] ... على حين يبقى ابن سبأ محلّ شكّ أو مجرد خرافة عند فئة قليلة من المستشرقين أمثال : كيتاني[٧] وبرناردلويس[٨] وفريد لندر المتأرجح[٩] .

كما أنّ شخصية ابن سبأ تبقى محلّ اتفاق عند المُحْدَثين من أهل السنّة

(*) إحسان ظهير : « الشيعة والتشيّع » : فرق وتاريخ ، ص ٦٤ .
(١) يوليوس فلهاوزن : « الخوارج والشيعة » ، ص ١٧٠ .
(٢) فان فولتن : « السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات » ، ص ٨٠ .
(٣) Levi delavida "The Encyclopedia Of Islam, V1, P: 51 .
(٤) جولد تسيهر : « العقيدة والشريعة في الإسلام » ، ص ٢٢٩ .
(٥) نكلسن : « تاريخ العرب الأدبي في الجاهلية وصدر الإسلام » ، ص ٣٣٥ .
(٦) رونلدسن : « عقيدة الشيعة » ، ص ٥٨ .
(٧) كيتاني : « حوليات الإسلام » ، ج٨ ، سنة ٣٣ – ٣٥ ، ص ٤٢ (نقلاً عن الدكتور عبد الرحمن بدوي : « مذاهب الإسلاميين » ، ج٢ ، ص ٣٠ – ٣١ .
(٨) برناردلويس : « أصول الإسماعيلية » ، ص ٨٦ .
(٩) انظر عبد الرحمن بدوي : « مذاهب الإسلاميين »، ج٢، ص٢٢– ٢٣ .

ماعدا فئة قليلة ممن تأثروا بمنهج الاستشراق[1] أو ممن حجبهم الغموض الذي أثاره غيرهم حول شخصية ابن سبأ فلازموا الإنكار[2] . وفي أحسن حال شكّوا في أمره[3] . أو تذبذبوا بين الإنكار تارة ، والإقرار بوجوده تارة أخرى[4] .

وبالنسبة للشيعة المعاصرين فأغلب ما كتبوه عن ابن سبأ إنما هو إنكار لوجوده ، فهو عند بعضهم أقرب إلى الوهم منه إلى الوجود[5] ، وعند

---

(١) مثل طه حسين : « الفتنة الكبرى (علي وبنوه) » ، ص ٩٠ – ٩١ .

(٢) مثل عبد العزيز الهلابي : « عبد الله بن سبأ » . ص ٧٣ .

(٣) أمثال علي النشار : « نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام » ، ص٢٨ ، ومحمد عمارة : « الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية » ، ص ١٥٥ .

(٤) مثل جواد علي الذي يبدو التناقض في كلامه عند حديثه عن السبئية ، فتارة يقرّ بوجودها وبدورها في الأحداث فيقول : « والظاهر أنّ السبئية كانت من أكثر الكتل السياسية التي ظهرت في أيام عثمان نظاماً » (مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد السادس ، ص ٨٤) ، ثم يقول بأن السبئية – في نظره – هي المسؤولة عن قتل الخليفة عثمان (المرجع نفسه ، ص ١٠٠) . وتارة أخرى يكاد يجعل من السبئية أسطورة أقرب منها إلى الواقع ، ويستهين من شأنها (مجلة الرسالة ، عدد ٧٧٨ ، ص ٦٠٩ – ٦١٠) ويأخذ على الإمام الطبري ورواته تضخيم دور ابن سبأ في مصر وإثارته الفتنة فيها ، ويقول : إن أحداً من الرواة غير « يزيد الفقعسي » لم يذكر هذه الآثار لابن سبأ في مصر ، وقد غاب عنه رواية الحافظ ابن عساكر في « تاريخ دمشق » التي لم يكن راويها هو يزيد الفقعسي ، بل جاءت من طريق أبي حارثة وأبي عثمان قالا : « لمّا قدم ابن السوداء مصر عجمهم واستخلاهم واستخلوه ، وعرض لهم بالكفر فأبعدوه ، وعرض لهم بالشقاق فأطمعوه ، فبدأ بالطعن على عمرو بن العاص وقال : ما باله أكثركم عطاءً ورزقاً ؟ (تهذيب تاريخ دمشق ، ج٧ ، ص ٤٢٣) » .

(٥) أمثال علي الوردي : « وُعّاظ السلاطين »، ص٢٧٣ ، وكامل مصطفى الشيبي : « الصلة بين التصوّف والتشيّع » ، ص ٤١ ، ٤٣ .

البعض الآخر أقرب إلى الخيال والأسطورة منه إلى الواقع[1] .

أما المستشرقون فقد كان هدفهم من ذلك التشكيك أو الإنكار هو ادّعاء أنّ الفتن إنما هي من عمل الصحابة أنفسهم ، وأن نسبتها إلى اليهود أو الزنادقة هو نوع من الدفاع عن الصحابة لجأ إليها الإخباريون والمؤرخون المسلمون ليعلّقوا أخطاء هؤلاء الصحابة على عناصر أخرى .

على أن إنكار بعضهم لشخصية عبد الله بن سبأ إنما يرجع إلى رغبتهم في الانتهاء إلى النتيجة التالية : لا حاجة لمخرّب يمشي بين الصحابة ، فقد كانت نوازع الطمع وحبّ الدنيا والسلطة مستحوذة عليهم ، فراحو يقاتلون بعضهم بعضاً عن قصد وتصميم ، يقول أحدهم بأن ابن سبأ ليس إلّا شيئاً في نفس سيف أراد أن يبعد به شبح الفتنة عن الصحابة ، وأنها إنما أتت من يهودي تستّر بالإسلام[2] .

والقصد من ذلك الإساءة إلى الإسلام وأهله ، وإلقاء في روع الناس أنّ الإسلام إذا عجز في تقويم أخلاق الصحابة وسلوكهم وإصلاح جماعتهم بعد أن فارقهم الرسول - ﷺ - بمدّة وجيزة فهو أعجز أن يكون منهجاً للإصلاح في هذا العصر .

وجرياً وراء منهج المستشرقين في التشكيك في شخصية ابن سبأ ، والتهوين من خطر العناصر المخربة في الإسلام ، انساق بعض الباحثين العرب

---

(١) أمثال عبد الله الفياض ، «تاريخ الإمامية»، ص ٩٥ ، ومرتضى العسكري : « عبد الله ابن سبأ » ، ج١ ، ص ١٤٨ .

(٢) وهو فريد لند الذي كتب عن ابن سبأ مقالاً نشرته المجلة الأشورية الصادرة بألمانيا عام ١٩٠٩م. انظر : عبد الرحمن بدوي : «مذاهب الإسلاميين»، ج٢، ص٢٢-٢٣ .

إلى التهوين من شأن ابن سبأ أو حتى إنكار شخصيته واعتبارها شخصية أسطورية .

يقول أحد هؤلاء المشككين : « أراد خصوم الشيعة – يقصد أهل السنّة – أن يدخلوا في أصول هذا المذهب عنصراً يهودياً إمعاناً في الكيد لهم والنيل منهم »[1] .

ثم يتساءلَ في خبث : « أكان لابن سبأ أن يجد مجالاً لبث أفكاره بين من هم أكثر منه علماً ودرايةً بأحكام الإسلام ؟ »[2] .

هذا وقد بني شكّه في هذه القضية على سببين باطلين هما :

– **أولاً** : زعمه أن هذه القصّة قد اختلقها أهل السنّة للتشنيع على الشيعة ، وقد كان عليه قبل أن يلقي بظلال الشكّ جزافاً ، وذلك دأبه ، أن يتأكد على الأقل من أنّ هذه القصّة انفردت بها مصادر أهل السنّة ، وأنّ مصادر الشيعة قد خلت منها ، وهو أمر لم يكلّف نفسه عناء البحث فيه ، لأنّ منهجه الذي سار عليه في كتاباته هو الشك ، وإساءة الظن بالآخرين ، والقذف بالاتهام دون تثبّت .

والزعم بأنّ أهل السنّة اختلقوا هذه القصّة باطل ، لأنّ مصادر الشيعة هي الأخرى أثبتتها كما سلف ذكره . فالشيعة إذاً متفقون مع أهل السنّة على أنّ عبد الله بن سبأ هو الذي أجّج نيران الفتنة على عثمان – رضي الله عنه – وهو الذي أظهر العداء لأصحاب رسول الله – ﷺ – وهو الذي أظهر الغلو في علي – رضي الله عنه – وقال بالنصّ على إمامته ، إلى غير ذلك من معتقداته الباطلة .

(١) طه حسين : الفتنة الكبرى « علي وبنوه » ص ٩٠ .

(٢) طه حسين : الفتنة الكبرى : « عثمان » ، ص ١٣٢ – ١٣٤ .

وبهذا يسقط اعتراض طه حسين على القصّة بزعمه أنها من مفتريات أهل السنّة ، وحاشاهم ذلك ، إذ يتعذّر اتفاق جميع مصادرهم على الكذب ، بل كان غالبية أصحابها من العلماء الثقات المشهود لهم بتحرّي الصدق فيما يكتبونه وينقلونه .

- **ثانياً** : أما اعتراضه الثاني ، وهو إكباره للصحابة بأن يستطيع مثل ابن سبأ أن يفعل ما فعل ، فليس هذا إكبار وإنما هو رغبة لإظهارهم بأنهم هم الذين أثاروا الفتنة ضد عثمان ، فهو يعلم أنّ ابن سبأ بثّ أفكاره بين دهماء الناس وعامتهم وليس بين الصحابة ، وهؤلاء الدهماء كان لهم دور مؤسف في قتل أمير المؤمنين عثمان - رضي الله عنه - وفي معركة الجمل ، وما أعقبهما من نكبات ومصائب .

أما الشيعة فيرجع سبب إنكارهم لوجود ابن سبأ - فيما يبدو - إلى عقيدته التي بثّها وتسرّبت إلى فرق الشيعة ، وهي عقيدة تتنافى مع أصول الإسلام ، وتضع القوم موضع الاتهام والشبهة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لما للعداء التاريخي في نفوس الشيعة نحو الصحابة ، رغبةً لإظهارهم بأنهم هم الذين أثاروا الفتنة بينهم .

على أنّ من طعن من الشيعة في وجود شخصية ابن سبأ فقد طعن بالتالي في كتبهم التي نقلت لعنات الأئمة المعصومين عندهم في هذا اليهودي الماكر ، وكيف يَتصوّر أن تخرج اللعنات من المعصوم على مجهول ! مع أنه لا يجوز في معتقد الشيعة تكذيب المعصوم !!!! .

وفي الختام يتأكد بعد استقراء المصادر ، سواء القديمة والمتأخرة ، عند السنّة والشيعة ، أنّ وجود عبد الله بن سبأ كان وجوداً حقيقياً تؤكده الروايات التاريخية . وتفيض فيه كتب العقائد ، وذكرته كتب الحديث ،

والرجال ، والأنساب ، والطبقات ، والأدب ، واللغة ، وسار على هذا النهج كثير من المحققين والباحثين المُحْدَثين[1] .

ويبدو أن أول من شكّك في وجود ابن سبأ بعض المستشرقين ، ثم دعّم هذا الطرح الغالبية من الشيعة المُحدَثين ، بل وأنكر بعضهم وجوده البتّة ، وبرز من بين الباحثين العرب المعاصرين من أعجب بآراء المستشرقين ، ومن تأثر بكتابات الشيعة المُحدَثين ، ولكن هؤلاء جميعاً ليس لهم ما يدعمون به شكّهم وإنكارهم إلّا الشكّ ذاته . والاستناد إلى مجرد الظنون والفرضيات .

(١) أمثال محمود شاكر : « الخلفاء الراشدون » ، ص ٢٢٥ ، ويوسف العشّ : « الدولة الأموية » ، ص ٦٦ - ٦٩ ، و د . عمار الطالبي : « آراء الخوارج » ص ٦٦ - ٦٧ . وسعيد الأفغاني : « عائشة والسياسة » ص ٦٠ ، و د. محمود قاسم : « دراسات في الفلسفة الإسلامية » ، ص ١٠٩ ، و د. عبد الرحمن بدوي : « مذاهب الإسلاميين » ، ج٢ ، ص ١٧ ، ٢٤ ، وإحسان إلٰهي ظهير : « الشيعة والسنّة » ، ص ٢٩ - ٣١ ، ود. سعد الهاشمي : ابن سبأ ، مقال نشره في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م ، ص ٢٠١ وما بعدها ، ود. عزة عطية : « البدعة » ، ص ٧٣ ، وأنور الجندي : « طه حسين وفكره في ميزان الإسلام » ، ص ١٧١ ، ومحب الدين الخطيب ، « حاشية العواصم » ، ص ٤ - ٥٧ ، وإبراهيم شعوط : « أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ » ، ص ١٤٧ .

□ المبحث الثالث □

عوامل الفتنة في خلافة عثمان– رضي ٱلله عنه–

○ أسباب الفتنة كما توردها كتب الأخبار .

○ الأسباب الحقيقية للفتنة .

○ أولاً : أثر السبئية في أحداث الفتنة .

○ ثانياً : أثر الأعراب في أحداث الفتنة .

○ ثالثاً : طبيعة التحول الاجتماعي في عهد عثمان – رضي الله عنه – .

○ رابعاً : الرخاء وأثره على المجتمع في عهد عثمان – رضي الله عنه – .

○ خامساً : مجيء عثمان بعد عمر – رضي الله عنهما – واختلاف الطبع بينهما .

○ سادساً : العصبية القبلية (استثقال بعض القبائل العربية لرئاسة قريش) .

○ أسباب الفتنة كما توردها كتب الأخبار ○

إن البحث في أسباب الفتنة من مختلف الروايات الورادة في كتب الأخبار – بغض النظر عن صحتها أو زيفها – لا يفسر تطور الأحداث بما تطورت به أو يعطي تفسيراً للأسباب الحقيقية الكامنة وراء الفتنة . وفيما يلي إجمالاً أسباب الفتنة كما وردت في تلك الروايات : كان في عهد عثمان ساخطون عليه ، إذ كان يتبع الصحابة وغير الصحابة فيحاسبهم على أعمالهم ويناقشهم فيها . فهذا عمّار بن ياسر يختلف مع عباس بن عتبة بن أبي لهب ، ويقع بينهما خصومة ، فيؤدبهما عثمان ، فيغضب عمار بن ياسر[1]. وهذان محمد بن أبي بكر ومحمد بن أبي حذيفة يختلفان معه ويضمران له السوء[2] . وهناك ساخطون على عثمان من ذوي اللهو والعبث ، فقد تفاقم في عهده نوع من العبث واللهو ، فنفاهم عثمان من المدينة وأقصاهم عنها فسخطوا عليه[3] .

وهناك أصحاب الزهد والنسك الذين رأوا الأموال الكثيرة تنهال على المسلمين من جرّاء الفتوح ، وعلى رأس هؤلاء أبو ذر الغفاري الذي كان لا يرى الاكتناز[4] إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ والذين يكنزون الذهب

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٩٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٩٩ – ٤٠٠ .
(٣) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٩٩ .
(٤) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٨٣ .

والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشّرهم بعذاب أليمْ ﴾[1] ثم هناك العمال المعزولون من ولايتهم كعمرو بن العاص الذي كان غاضباً على عثمان[2] . كما أن السخط على عثمان كان سائراً بين عدد من الناس الحاسدين للمكانة التي يتبوؤها بنو أمية من عثمان ، فنقموا عليه استعمال أقربائه[3] .

وإلى جانب ذلك يذكر الإخباريون أن الناس أخذوا على عثمان إحداثه أشياء جديدة كتقديمه الخطبة في العيد على الصلاة[4] ، وإتمامه الصلاة في مِنى[5] وأنه سمح للناس بإخراج زكاتهم بأنفسهم[6] ، وأقطع بعض القطائع لأصحابه[7] ، وجمع الأمة على مصحف واحد[8] ، وحمى الحِمَى[9] ، ومنح أقرباءه من بيت مال المسلمين[10] .

تلك خلاصة أسباب الفتنة كما توردها الأخبار ، لكن يا ترى هل ذلك كاف لبعث الفتنة التي حصلت والنتائج المؤسفة التي انتهت إليها ؟ كلّا إن ما حدث لعثمان حدث مثليه أو بعضه لعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - فلم يكن كل الناس راضين عن عمر ، إذ كان يتتبعهم بشدة أقوى مما كان يفعل عثمان ثم إنه سنّ سنناً وأقام الحدود دون أي تساهل .

---

(١) الآية ٣٤ من سورة التوبة .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٢٥٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٤٧ . وابن العربي : « العواصم » ، ص ٦٢ . [مثل هذه الروايات بحاجة إلى بيان صحتها من ضعفها ، وتوجيه ذلك حتى لا توغر الصدور نحو الصحابة والتابعين] (**الناشر**) .

(٤) ابن حجر : « الفتح » ، ج٢ ، ص ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(٥) الطبري: «تاريخ الرسل»، ج٤، ص٣٤٧، ٢٦٧، وابن العربي: «العواصم»، ص٦٢.

(٦) البيهقي : « السنن » ، ج٤ ، ص ١١٤ .

(٧) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٨٤ .

(٨) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٤٧ . وابن العربي : « العواصم » ص ٦١ .

(٩) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٤٧ . وابن العربي : « العواصم » ، ص ٦١ .

(١٠) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٤٧ .

لكن بالرغم من مواقف عمر الحازمة فلم تحدث الفتنة في عهده ولم يخرج عليه إنسان ، فظن بعض الناس أن الذين ثاروا على عثمان إنما لكونه كان ضعيفاً وملايناً معهم . والواقع أنه وإن تقدّم به السنّ فلم يكن ضعيفاً في حدود الله ، لكن لم يكن له طبع عمر ، ولم تكن له هيبته ، حتى قال عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – : « لقد عتبوا على عثمان أشياء لو فعلها عمر لما عتبوا عليه »[1] .

على أن الطبع والهيبة لا يؤخران الثورات ، ولا يمنعان الناس من الاحتجاج . فلو كانت الأسباب التي ذكرها أهل الأخبار هي التي دعت إلى الثورة في عهد عثمان لما كانت شدة عمر بمانعة لثورة شبيهة أن تنبعث .

إن هذه الأسباب لا يمكن أن تكون الأسباب الحقيقية للثورة ، وما هي في الواقع إلا ظواهر الأمر أو في أكبر تقدير أسباباً لاحقة ما كان بإمكانها التأثير في مجريات الأمور على نحو ما حدث .

فلو أخذ ما ادعي على عثمان من تقصير وخطأ في أقوال الثائرين أنفسهم من النصوص أو الروايات الصحيحة لما وجد ما يدعو إلى الثورة والخروج على الخليفة.

علاوة على أن عثمان – رضي الله عنه – كان قادراً على الدفاع عن أعماله وأن يبيّن أنه محق فيها ، فقد أرسل علياً إلى المصريين فقال : « ما الذي نقمتم عليه ؟ فقالوا : نقمنا عليه أنه محا كتاب الله – يعني أنه جمع الأمة على مصحف – وحمى الحمى ، واستعمل أقرباءه ، وأعطى مروان مائة ألف ، وتناول أصحاب رسول الله – ﷺ – فرد عليهم عثمان : « أما القرآن فمن عند الله إنما نهيتكم عن الاختلاف فيه ، فاقرأوا على أي حرف شئتم . وأمّا الحمى فوالله ما حميته لإبلي ولا لغنمي وإنما حميته لإبل الصدقة . وأما قولكم أني أعطيت مروان مائة ألف ، فهذا بيت مالهم فليستعملوا عليه من أحبوا .

(١) ابن حجر : « التهذيب » ، ج٧ ، ص ١٤١ .

وأما قولكم تناولت أصحاب رسول الله - ﷺ - فإنما أنا بشر أغضب وأرضى ، فمن ادّعى قبلي حقاً أو مظلمةً فها آنذا ، فإن شاء قوداً وإن شاء عفواً . فرضي الناس واصطلحوا ودخلوا المدينة »[1] .

ويقدم أهل الكوفة بدورهم اعتراضهم فيلبي عثمان رغبتهم ويرضيهم ، قال ابن سيرين : « إن عثمان بعث إليهم علياً ، تعطون كتاب الله وتعتبون من كل ما سخطتم ، فأقبل معه ناس من وجوههم فاصطلحوا على خمس : على أن المنفي يقلب ، والمحروم يعطى ، ويوفر الفيء ، ويعدل في القسم ، ويستعمل ذو الأمانة والقوة ، كتبوا ذلك في كتاب ، وأن يردّ ابن عامر[2] على البصرة وأبو موسى الأشعري على الكوفة »[3] .

في هذين النصين يبدو ما يطلبه الثائرون من عثمان ، وهي مطالب تطلب في كل عهد ، ويحصل مثيلها في كل زمان ولا تدعو إلى الثورة وإحداث الفتنة ، فإن لم يكن خلف المطالب من عثمان أهداف مرسومة وأهواء متشعّبة وأيد تثير النعرات وتغذي الخصومات فالثورة غير ممكنة .

إذن لا بد من استقراء « الأسباب الحقيقية » للفتنة والتي بدون تصورها يمتنع فهم كيف أدّت تلك المطالب البسيطة والتي اصطلح عليها القوم إلى مقتل الخليفة في وضح النهار . فما هي تلك الأسباب أو العوامل الحقيقية التي أدت إلى الفتنة ؟

---

(١) الذهبي : « تاريخ الإسلام » ، ج٧ ، ص ١٤١ .

(٢) هو عبد الله بن عامر بن كريز القرشي العبشمي : ولي أعمال البصرة في عهد عثمان - رضي الله عنه - كان جواداً شجاعاً ، وهو فاتح خراسان وأطراف فارس وسجستان وكرمان وغيرها حتى بلغ أعمال غزنة ، وقتل في إمارته، يزدجر ملك الفرس ، وهو أول من اتخذ الحياض بعرفات وأجرى إليها العين . توفي عام ٥٨هـ (٦٧٧م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ج ٥ ، ص ٤٤ . وابن قتيبة « المعارف » ، ص ١١٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٥ ، ص ٢٧٢ .

(٣) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٦٩ .

□ الأسباب الحقيقية للفتنة

○ أولاً : أثر السبئية في أحداث الفتنة

في كتب التاريخ الإسلامي – المصادر القديمة – روايات مختلفة عن نشاط سري لأفراد وجماعات من الموالي أظهروا الإسلام وأخفوا معتقداتهم القديمة بغية تحطيم الدولة الإسلامية من داخلها وإثارة الفتنة والفرقة بين المسلمين ، وذلك ببثّ العقائد الفاسدة ، ونشر الإشاعات بدوافع نفسية أو عرقية ، بعدما عجزت تلك الفئات عن مجابهة المسلمين في العلن ، وكان اليهود في مقدمة هؤلاء نظراً لحقدهم المكين على المسلمين والإسلام ، وقد أغاظهم ظهوره وانتصاره .

وقبل الحديث عن الدور الفعال الذي لعبه أحد هؤلاء اليهود وهو عبد الله ابن سبأ والذي تنتمي إليه الفرقة السبئية – في تحريك الفتنة وفي تهييجها ، يحسن الوقوف وقفة – ولو سريعة – على خلفية هذا الصراع ، وعلى مواقف اليهود العدائية للمسلمين منذ ظهور الإسلام . قال تعالى : ﴿ لتجدّن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ﴾[1] .

وهذا العداء يؤكده اليهود أنفسهم ، فقد قال حُيَيّ بن أَخْطَب أحد زعماء اليهود وهو ينظر إلى رسول الله – ﷺ – حين قُدّم للقتل ضمن من قُتل من بني قريظة : « أما والله ما لمت نفسي في عداوتك ، ولكن من يخذل الله يُخذل »[2] .

ومن مظاهر هذه العداوة دورهم في إذكاء النفاق في المدينة المنورة ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤون﴾[3].

ومنها تشكيك المسلمين وفتنتهم عن دينهم ﴿ وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أُنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلّهم

(١) الآية ٨٢ من سورة المائدة .
(٢) ابن هشام : السيرة ، ج٣ ، ص ٢٦١ .
(٣) الآية ١٤ من سورة البقرة .

يرجعون ﴾[1] .

يضاف إلى ذلك نقضهم المواثيق والعهود رغم المعاهدة التي عقدها معهم رسول الله - ﷺ - والسخرية بالمسلمين ، والطعن في الإسلام ، إلى غير ذلك من المكائد والمؤامرات التي حدثت بالرسول - ﷺ - إلى إجلائهم عن المدينة[2] .

وقد خفت صوتهم في عهد أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - عندما قويت شوكة الإسلام ، بل إن عمر أخرجهم من جزيرة العرب تنفيذاً لأوامر رسول الله - ﷺ - ووصيته في آخر حياته حيث قال : « لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلماً »[3] وقوله : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب »[4] .

وفي السنوات الأخيرة من خلافة عثمان - رضي الله عنه - وقد بدت في الأفق سمات الاضطراب في المجتمع الإسلامي نتيجة عوامل التغيير - التي سيأتي ذكرها - أخذ بعض اليهود يتحيّنون فرصة الظهور مستغلين عوامل الفتنة ومتظاهرين بالإسلام واستعمال التقيّة .

ومن هؤلاء عبد الله بن سبأ الملقب بابن السوداء ، وهو يهودي من صنعاء

---

(١) الآية ٧٢ من سورة آل عمران .

(٢) ابن هشام : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٩١ ، ١٩٩ .

(٣) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، كتاب الجهاد والسير ، ج١٢ ، ص ٩٢ .

(٤) رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الجهاد والسير ، باب هل يستشفع الى أهل الذمة ، ج٤ ، ص ٣١ . والمراد في الحديث بجزيرة العرب ما دل عليه قول ابن حجر في « الفتح » : « لكن الذي يمنع المشركون من سكناه ، منها الحجاز خاصة وهو مكة ، والمدينة واليمامة وما والاها ، لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب ، لاتفاق الجميع على أن اليمن لا يمنعون منها مع أنها من جملة جزيرة العرب ، هذا مذهب الجمهور » ج٦ ، ص ١٧١ .

أظهر إسلامه في زمن عثمان بن عفان ، واشتهر أكثر من غيره لأنه أسلم متأخراً ، وظهر له نشاط ملحوظ في الشام والعراق ومصر خاصة ، كما ظهر مع الخوارج والناقمين، يرسم خططاً ويدلي بآراء هدامة. ذكرها معظم المؤرخين القدامي في كتبهم ، وعلى رأسهم الإمام الطبري الذي اعتبره رأس الفتنة وأساس البلاء[(١)] .

وإذا كان ابن سبأ لا يجوز التهويل من شأنه كما فعل بعض المغالين في تضخيم دوره في الفتنة[(٢)] فإنه كذلك لا يجوز التشكيك فيه أو الاستهانة بالدور الذي لعبه في أحداث الفتنة[(٣)] كعامل من عواملها ، على أنه أبرزها وأخطرها ، إذ إن هناك أجواء للفتنة مهّدت له ، وعوامل أخرى ساعدته .

وغاية ما جاء به ابن سبأ آراء ومعتقدات ادّعاها واخترعها من قبل نفسه وافتعلها من يهوديته الحاقدة ، وجعل يروجها لغاية ينشدها وغرض يستهدفه . لكنه لم ينسبها إلى رسول الله - ﷺ - ولم يتجرأ برفعها إليه . وإنما جاء بها بقصد الدسّ في المجتمع الإسلامي بغية النيل من وحدته ، وإذكاء نار الفتنة ، وبذر بذور الشقاق بين أفراده ، فكان ذلك من جملة العوامل التي أدّت إلى قتل أمير المؤمنين عثمان - رضي الله عنه - وتفرق الأمة شيعاً وأحزاباً[(٤)] .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٤٠ .

(٢) مثال سعيد الأفغاني في كتابه « عائشة والسياسة » فقد عظّم دور ابن سبأ في الفتنة ، ونسب إليه كل المؤامرات والفتن الواقعة في عهد عثمان - رضي الله عنه - ويبدو التهويل من شأنه عند الأفغاني حينما يصفه « بابن سبأ البطل الخفي المخيف » ص ٦٠.

(٣) كما فعل بعض المستشرقين والباحثين العرب ، انظر : المبحث السابق .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٤٠ . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ج٩ ، ص ٣٢٨ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج٧ ، ص ١٨٣ . والمقريزي : « المواعظ والاعتبار » ، ج٢ ، ص ٣٥٦ .

وابن سبأ لم يجرؤ أن يعزو دعواه إلى رسول الله - ﷺ - وأنّى له ذٰلك وجمهور الصحابة له بالمرصاد يردّون كذبه ويوقفونه عند حدّه .

وخلاصة ما جاء به أن أتى بمقدمات صادقة وبنى عليها مبادىء فاسدة راجت لدى السذج والغلاة وأصحاب الأهواء من الناس . وقد سلك في ذٰلك مسالك ملتوية لبّس فيها على من حوله حتى اجتمعوا عليه ، فطرق باب القرآن يتأوّله على زعمه الفاسد حيث ادّعى رجعة الرسول - ﷺ - بقوله : « لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ، ويكذّب بأن محمداً يرجع ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ إن الذي فرض عليك القرآن لرادّك إلى معاد ﴾[1] فمحمد أحق بالرجوع من عيسى[2] كما سلك طريق القياس الفاسد في ادعاء إثبات الوصية لعلي - رضي الله عنه - بقوله : « إنه كان ألف نبي ، ولكل نبي وصي ، وكان علي وصي محمد ثم قال : محمد خاتم الأنبياء وعلي خاتم الأوصياء »[3] .

وحينما استقر الأمر في نفوس أتباعه انتقل إلى هدفه المرسوم ، وهو خروج الناس على الخليفة عثمان - رضي الله عنه - فصادف ذٰلك هوى في نفوس بعض القوم حيث قال لهم : « من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله - ﷺ - ووثب على وصيّ رسول الله وتناول أمر الأمة ! » ثم قال لهم بعد ذٰلك : « إنّ عثمان أخذها بغير حق ، وهذا وصيّ رسول الله - ﷺ - فانهضوا في هذا الأمر فحرّكوه ، وابدؤوا بالطعن على أمرائكم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس ، وادعوهم إلى هذا

---

(١) الآية ٨٥ من سورة القصص .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ج٤، ص ٣٤٠ .

الأمر »[1] .

ويتابع سيف بن عمر التميمي حديثه عن أصل الفتنة بقوله : « فبثّ دعاته – يقصد ابن سبأ – وكاتب من كان استفسد في الأمصار وكاتبوه ودعوا في السرّ إلى ما عليه رأيهم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار بكتب يضعونها في عيوب ولاتهم ، ويكاتبهم إخوانهم بمثل ذلك ، ويكتب أهل كل مصر منهم إلى مصر آخر بما يصنعون ، فيقرأه أولئك في أمصارهم وهؤلاء في أمصارهم حتى تناولوا بذلك المدينة ، وأوسعوا الأرض إذاعة ، وهم يريدون غير ما يظهرون ، ويسرّون غير ما يبدون ، فيقول أهل مصر : إنّا لفي عافية مما ابتلى به هؤلاء ، إلّا أهل المدينة فإنهم جاءهم ذلك عن جميع الأمصار فقالوا : إنّا لفي عافية مما فيه الناس »[2] .

ويظهر من هذا النص الأسلوب الذي تبعه ابن سبأ ، فهو أراد أن يوقع في أعين الناس بين اثنين من الصحابة ، حيث جعل أحدهما مهضوم الحق وهو علي ، وجعل الثاني مغتصباً وهو عثمان .

ثم حاول بعد ذلك أن يحرك الناس – خاصة في الكوفة – على أمرائهم باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فجعل هؤلاء يثورون لأصغر الحوادث على ولاتهم ، علماً بأنه ركّز في حملته هذه على الأعراب الذين وجد فيهم مادة ملائمة لتنفيذ خطته ، فالقرّاء منهم استهواهم عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأصحاب المطامع منهم هيّج أنفسهم بالإشاعات المغرضة المفتراة على عثمان مثل تحيّزه لأقاربه وإغداق الأموال من بيت مال المسلمين

---

(١) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٤١ .

(٢) الطبري : المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٤١ .

عليهم ، وأنه حمى الحمى لنفسه ، إلى غير ذلك من التهم والمطاعن التي حرّك بها نفوس الغوغاء ضد عثمان - رضي الله عنه - .

ثم إنه أخذ يحضّ أتباعه على إرسال الكتب بأخبار سيّئة مفجعة عن مصرهم إلى بقية الأمصار ، فيتخيّل أهل البصرة مثلاً أن حال أهل مصر على أسوأ ما يكون من قبل واليهم ، ويتخيّل أهل مصر أنّ حال أهل الكوفة على أسوأ ما يكون من قبل أميرهم ، وكان أهل المدينة يتلقّون الكتب من الأمصار بحالها وسوئها من أتباع ابن سبأ .

وهكذا يتخيل الناس في جميع الأمصار أن الحال بلغ من السوء مالا مزيد عليه . والمستفيد من هذه الحال هم السبئية ، لأن تصديق ذلك من الناس يفيدهم في إشعال شرارة الفتنة داخل المجتمع الإسلامي .

هذا وقد شعر عثمان - رضي الله عنه - بأن شيئاً ما يحاك في الأمصار وأن الأمة تمخض بشرّ فقال : « والله إن رحى الفتنة لدائرة ، فطوبى لعثمان إن مات ولم يحرّكها »[*] .

على أنّ المكان الذي رتع فيه ابن سبأ هو في مصر ، وهناك أخذ ينظم حملته ضد عثمان - رضي الله عنه - ويحثّ الناس على التوجه إلى المدينة لإثارة الفتنة بدعوى أن عثمان أخذ الخلافة بغير حق ، ووثب على وصي رسول الله - يقصد علي -[1] .

وقد غشّهم بكتب ادّعى أنها وردت من كبار الصحابة حتى إذا أتى هؤلاء الأعراب المدينة المنورة واجتمعوا بالصحابة لم يجدوا منهم تشجيعاً ، حيث تبرّأوا مما نسب إليهم من رسائل تؤلب الناس على عثمان[2] ، ووجدوا

(*) الطبري : المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٤٣ .

(١) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٥٥ .

عثمان مقدّراً للحقوق ، بل وناظرهم فيما نسبوا إليه ، وردّ عليهم افتراءهم ، وفسّر لهم صدق أعماله حتى قال أحد هؤلاء الأعراب وهو مالك الأشتر النخعي : « لعلّه مَكر به وبكم »[1] .

ويذكر سيف عن شيوخه كيف قدم السبئية المدينة لأول مرة وهم ينوون تنفيذ خطتهم على مراحل ، فهم يقصدون في المرحلة الأولى أن يذكروا لعثمان أخطاء له يقرّونه بها ، ويزعمون بعد ذلك للناس أنه لم يخرج عنها ، وأنه لم يتب ، فيحلّ لهم بذلك دمه[2] .

فرجعوا بعد مناظرتهم لعثمان إلى أمصارهم وتواعدوا أن يعودوا في شوال سنة ٣٥هـ (٦٥٥م) أي في السنة نفسها[3] .

ثم يذكر سيف عودتهم إلى المدينة في شوال من تلك السنة في صفة الحجاج ، فيقول ما خلاصته : « لما كان شوال سنة خمس وثلاثين خرج أهل مصر في أربع رفاق[4] على أربعة أمراء المقلّل يقول ستمائة والمكثر يقول ألف .. ولم يجترئوا أن يعلموا الناس بخروجهم إلى الحرب ، وإنما خرجوا كالحجاج ومعهم ابن السوداء ... وخرج أهل الكوفة في عدد كعدد أهل مصر ، وكذا أهل البصرة . ولما اقتربوا من المدينة شرعوا في تنفيذ مرحلة أخرى من خطتهم ، فقد اتفق أمرهم أن يبعثوا اثنين منهم ليطلعا على أخبار المدينة ويعرفا أحوال أهلها . وذهب الرجلان فلقيا أزواج النبي – ﷺ – وعليّاً وطلحة والزبير ، وقالا : إنما جئنا نستعفي عثمان من بعض عمالنا ، واستأذنا لرفاقهم بالدخول ، فأبى الصحابة ، وقال علي – رضي الله عنه – :

---

(١) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٨٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٤٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٤٨ .

(٤) جمع رفقة، القوم ينهضون في سفر، يسيرون معاً وينزلون معاً ولا يفترقون. راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

« لا آمركم بالإقدام على عثمان ، فإن أبيتم فبيض سيفرخ »[١] .

ونتيجة هذا الفشل احتاج الأمر منهم إلى أسلوب آخر ، فكان أن اجتمع من أهل مصر نفر فأتوا عليّاً ، ومن أهل البصرة فأتوا طلحة ، ومن أهل الكوفة نفر فأتوا الزبير ، فكلّموهم لكنهم ردّوهم على أعقابهم وهم يقولون : « لقد علم الصالحون أن جيش ذي المروة وذي خَشَب[٢] ملعونون على لسان محمد - ﷺ - فارجعوا لا صحبكم الله »[٣] .

وفي رواية ابن عساكر عن علي بن أبي طالب : « لقد علمت عائشة أن جيش المروة وأهل النهروان ملعونون على لسان محمد - ﷺ - » قال أبو بكر بن عياش : جيش المروة : قتلة عثمان[٤] .

وفي مرحلة ثالثة تظاهر القوم بالرجوع ، وهم يبطنون أمراً لا يعلمه الناس ، وكان أمر الكتاب الذي زوّر على لسان عثمان - رضي الله عنه - واتخذوه ذريعة ليستحلوا دمه ويحاصروه في داره إلى أن قتلوه- رضي الله عنه -

فقد جاء في رواية أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري - وهي من أصح الروايات[٥] أن وفد أهل مصر عندما قفلوا راجعين من المدينة « فبينما هم

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٤٨ . والبلاذري : « أنساب الأشراف » ، ج١ ، ص ٥٦٠ .
(٢) أي الجيش الذي ينزل في هذين المكانين .
الأول : قرية بوادي القرى . انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٥ ، ص ١١٦ .
والثاني : واد على مسيرة ليلة من المدينة المنورة . المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٧٢ .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ، ج٤ ، ص ٣٥٠ .
(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (الجزء المطبوع : ترجمة عثمان) . ص ٤٥٤ .
(٥) روى خبرها الطبري في تاريخه ، ج٤ ، ص ٣٥٤ .، قال : حدثني يعقوب بن إبراهيم (وهو أبو يوسف الدورقي الحافظ الثقة ، انظر : « التهذيب »: ج١، ص ٢٨١) =

في الطريق إذا راكب يتعرض لهم ثم يفارقهم ثم يرجع إليهم ثم يفارقهم ويسبقهم . قالوا له : ما لك ؟ إنّ لك لأمراً ! ما شأنك ؟ فقال : أنا رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر ، ففتشوه ، فإذا هم بكتاب على لسان عثمان ، عليه خاتمه إلى عامله بمصر : أن يصلبهم أو يقتلهم أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، فأقبلوا حتى قدموا المدينة ، فأتوا علياً ، فقالوا : ألم تر إلى عدوّ الله ؟ إنه كتب فينا بكذا وكذا ، وإنّ الله قد أحل دمه ، قم معنا إليه ، قال علي : والله لا أقوم معكم ، فقالوا : فلم كتبت إلينا ؟ فقال : والله ما كتبت إليكم كتاباً قط . فنظر بعضهم إلى بعض ثم قال بعضهم لبعض : ألهذا تقاتلون ، أولهذا تغضبون ؟ فانطلق علي فخرج من المدينة إلى قرية ، فانطلقوا حتى دخلوا على عثمان فقالوا : كتبت فينا بكذا وكذا . فقال : إنهما اثنتان : أن يقيموا رجلين من المسلمين أو يميني بالله الذي لا إله إلا هو ما كتبت ولا أمليت ولا علمت ، وقد يُكتب الكتاب على لسان الرجل ويُنقش الخاتم على الخاتم . قالوا : قد أحلّ الله دمك ونقضت العهد والميثاق ، وحصروه في القصر - الدار - رضي الله عنه »(1) .

إنّ الناظر في هذا الكتاب من خلال النص يرى أن أوّل ما يستوقفه من أمره حامله ، وهو يتعرض للقوم ويفارقهم ، ثم يرجع إليهم ، ثم يفارقهم . ومن يفعل هكذا أليس شخصاً يريد أن يلفت النظر إليه ، وأن يثير الشبهة ، وأن يمسك فيسأل عما معه ! .

ويستوقفه . ثانياً : إجابته لهم بأنه رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر ،

= قال : حدثنا معتمر بن سليمان التيمي (وهو ثقة ، انظر : « التقريب » ، ج٢ ، ص ٢٦٣) . قال حدثنا أبي (وهو سليمان بن طرخان أبو المعتمر البصري ، ثقة عابد ، انظر : « التقريب » : ج١ ، ص ٣٢٦) . قال : حدثنا أبو نضرة (وهو المنذر بن مالك بن قطعة أبو نظرة العبدي ، وهو ثقة ، انظر : « التهذيب » : ج١٠ ، ص ٣٠٢) عن أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري (وهو شاهد عيان) .

(1) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٦٩ . والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٥٤ .

والوفد خرج من تَوِّه من عند عثمان ، فماذا يريد من عامله بمصر ! .

ويستوقفه كذلك سؤال علي - رضي الله عنه - لوفد الكوفة والبصرة ، وقد قالوا إنما جئنا لننصر إخواننا ونمنعهم ، فقال لهم علي : « وكيف علمتم يا أهل الكوفة ويا أهل البصرة بما لقي أهل مصر ، وقد سرتم مراحل ثم طويتم نحونا »(١) بل إن علياً يجزم : « هذا والله أمر أبرم بالمدينة »(٢) .

كما أن عثمان - رضي الله عنه - وهو البرّ الصادق - يؤكد أن الكتاب مكتوب على لسانه ، وأن الخاتم قد ينقش على خاتمه ، فيصدّقه الصادقون ، ويكذبه الكاذبون(٣) .

وفوق هذا كله فالثائرون يفصحون عن هدفهم ويقولون : « ضعوه على ما شئتم ، لا حاجة لنا في هذا الرجل ، ليعتزلنا ونحن نعتزله »(٤) .

وعلاوة على ذلك هناك ما يؤكد تزوير هذا الكتاب ، إذ ليس هو الكتاب الوحيد الذي يزوّر على لسان الصحابة . فهذه عائشة - رضي الله عنها - تُتّهم بأنها كتبت إلى الناس تأمرهم بالخروج على عثمان فتنفي وتقول : « لا والذي آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ما كتبت لهم سوداء في بيضاء حتى جلست مجلسي هذا »(٥) ويعقب الأعمش فيقول : « فكانوا يرون أنه كتب على لسانها »(٦) .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٥١ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٥١ .

(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج٧ ، ص ١٩١ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٥١ .

(٥) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج٧ ، ص ١٩٥ . قال ابن كثير : وهذا إسناد صحيح إليها .

(٦) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٦٩ .

ويتهم الوافدون علياً بأنه كتب إليهم أن يقدموا عليه المدينة ، فينكر ذلك عليهم ويقسم « والله ما كتبت إليكم كتاباً »[1]. كما ينسب إلى الصحابة بكتابة الكتب إلى أهل الأمصار يأمرونهم بالقدوم إليهم ، فدين محمد قد فسد وترك ، والجهاد في المدينة خير من الرباط في الثغور البعيدة »[2] .

ويعلق ابن كثير على هذا الخبر قائلاً : « وهذا كذب على الصحابة ، وإنما كتبت كتب مزورة عليهم ، فقد كتب من جهة علي وطلحة والزبير إلى الخوارج - قتلة عثمان - كتباًمزورةً عليهم أنكروها . وكذلك زوّر هذا الكتاب على عثمان أيضاً ، فإنه لم يأمر به ، ولم يعلم به[3] . ويؤكد كلام ابن كثير ما رواه الطبري وخليفة استنكار كبار الصحابة - علي وعائشة والزبير - أنفسهم لهذه الكتب في أصحّ الروايات[4] .

ولعلّ من خلال الملاحظات السابقة يمكن التعرف على من كتب الكتاب ، وقد أدرك عين الصواب من قال : « إن الكتاب لا يعدو أن يكون مسرحية مثّلت في الطريق الغربي الذي كان فيه المصريون وحدهم »[5] .

وجاء في رواية سيف : « أن معهم ابن السوداء »[6] ، وهو عبد الله ابن سبأ الذي طالما أغرى قلوب الناس بعثمان وساهم بقسط وافر في الأحداث التي مهّدت للفتنة .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، والباقلاني : « التمهيد في الرّد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة » ، ص ٢١٦ .

(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج٧ ، ص ١٧٥ .

(٤) انظر خليفة : « التاريخ » ، ص ١٦٩ . والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٣٥٥.

(٥) محب الدين الخطيب : « ذو النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه » ، ص ٣١ .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٤٩ .

وما تلك اليد الخفيّة التي كانت تخطط وراء الستار لتوقع الفرقة بين المسلمين ، وتضع في سبيل ذلك الكتب على لسان الصحابة ، وتدبر مكيدة الكتاب المرسل إلى عامل عثمان على مصر ، وتستغل الأمور لتقع الفتنة بالفعل إلا ذاك اليهودي الخبيث الذي يظهر من رواية سيف أنه هو وأتباعه هم الأيدي المحركة للفتنة والذين جاءت الأخبار الصحيحة[1] بالإشارة إليهم ورسمت هيكلهم ولم توضح هويّتهم ، وبذلك تقوى رواية سيف بن عمر التي تسير مع الروايات الصحيحة في اتجاه واحد ولا تصطدم معها ، فالمنهج التاريخي يقبلها لأنها لا تخالف الأخبار الصحيحة .

وإذا كان سيف يتفق في الحوادث التي يقدمها مع الأسس التي ذكرتها الروايات الصحيحة ، فهو إذن حري بأن يوثق به ، وأن تضم روايته إلى الأخبار الصحيحة ، لأنه يسير في اتجاهها ويفسر النقط الغامضة فيها[2].

وجدير بالذكر أن هناك أخباراً متناثرة عند مشاهير المؤرخين والعلماء تكشف آثار ابن سبأ وأتباعه في الفتنة، وهي بذلك تعضد رواية سيف السابقة الذكر وتقوّيها .

فقد ذكر القمي أن عبد الله بن سبأ أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان[3] ويساير النوبختي القمي فيذكر أخبار عبد الله بن سبأ ، ومن ذلك إظهاره الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والنيل منهم[4] .

---

(١) انظر خليفة : « التاريخ » ، ص ١٦٨ – ١٦٩ . والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٨٣ .

(٢) انظر ص ٢٦٣ – ٢٦٥ .

(٣) القمي : « المقالات والفرق » ، ص٢٠ .

(٤) النوبختي : المصدر السابق ، ص ٤٤ .

وهذا ابن عساكر يذكر روايات عن ابن سبأ لا ينتهي سندها إلى سيف مما يزيد الأمر تأكيداً عن دوره في إذكاء الفتنة . وقبل أن يعرض هذه الروايات يقول فيه : « وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة ويدخل بينهم الشرّ ، وقد دخل دمشق لذلك زمن عثمان بن عفان »[1] .

وأما ابن الأثير فيوافق الإمام الطبري فيورد مروياته عن ابن سبأ بعد حذف أسانيدها[2] ويقول المالقي[3] : « وفي سنة ثلاثاً وثلاثين تحرّك جماعة في شأن عثمان – رضي الله عنه – وكانوا جماعة منهم مالك الأشتر ... »[4] ،

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ج٨ ، ص ٣٢٨ .

(٢) ابن الأثير : « الكامل في التاريخ » ، ج٣ ، ص ١١٤ ، ١٤٧ .

(٣) هو محمد بن يحيى بن محمد بن سعد الأشعري المالقي الأندلسي ، قال ابن الخطيب في ترجمته : كان من صدور العلماء وأعلام الفضلاء سذاجةً ونزاهةً ، فسيح الدرس ، أصيل النظر ، واضح المذهب ، مؤثراً للإنصاف ، عارفاً بالأحكام والقراءة ، مبرِّزاً في الحديث تاريخاً وإسناداً وتعديلاً وتجريحاً ، حافظاً للأسماء والأنساب والكنى ، قائماً على العربية ، مشاركاً في الأصول ، والفروع ، واللغة ، والعروض ، والفرائض ، والحساب .. ولي قضاء غرناطة ثم ما لبث أن تركه لما ناله من المشقة في إظهار الحق . ثم تصدّر لبثّ العلم ، يقرأ القرآن ويدرّس العربية والفقه والأصول ، ويعقد مجالس الحديث شرحاً وسماعاً. توفي عام ٧٤١هـ (١٣٤٠م). ترجم له: لسان الدين بن الخطيب: « الإحاطة في أخبار غرناطة » ، ج ٢ ، ص ١٢٥ ، وابن حجر : « الدرر الكامنة » ، ج ٤ ، ص ٢٨٤ . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، ص ١١٤ .

(٤) هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي المشهور بالأشتر ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وأول ما عرف عنه أنه حضر خطبة عمر بالجابية ، قال عبد الله بن سلمة المرادي : نظر عمر إلى الأشتر فصعّد فيه النظر وصوّبه ثم قال : إن للمسلمين من هذا يوماً عصيباً ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وذكره ابن حبّان في الثقات ، وقال الذهبي فيه : وكان شهماً مطاعاً زعراً – شرساً – ألّب على عثمان وقاتله ، وكان ذا فصاحة وبلاغة ، شهد مع علي الجمل وصفين ثم ولاه على مصر فقصدها ، لكنه توفي في الطريق عام ٣٧ هـ (٦٥٧م) حيث قتل مسموماً ، ترجم له: ابن سعد: =

وعبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء ، وسودان بن حمران »[1] .

ويعتبره الذهبي المهيّج للفتنة بمصر ، وباذر بذور الشقاق والنقمة على الولاة ثم على الإمام - عثمان - فيها[2] .

ويروي ابن كثير أن من أسباب تألب الأحزاب على عثمان ظهور ابن سبأ وذهابه إلى مصر وإذاعته بين الناس كلاماً اخترعه من عند نفسه ... فافتتن به بشر كثير من أهل مصر[3] وقال ابن خلدون عنه : « إن عبد الله بن سبأ يعرف بابن السوداء ، كان يهودياً فهاجر أيام عثمان ، فلم يحسن إسلامه ، فأخرج من البصرة ، فلحق بالكوفة ، ثم بالشام ، فأخرجوه ، فلحق بمصر ، وكان يكثر الطعن على عثمان ويدعو في السر إلى أهل البيت .. ويحرض الناس

= « الطبقات الكبرى » ج ٦، ص ٢١٣. وخليفة: « الطبقات »، ص ١٤٨، وابن حبيب: المصدر السابق، ص ٢٣٣. والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤١٧ ، وابن حبّان : «الثقات»، ج ٥، ص ٣٩٩. والذهبي: «سير أعلام النبلاء»، ج ٤، ص ٣٤.

(١) المالقي : « التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان » ، ص ٥٤ . هو سودان بن حمران ، من قبائل مراد اليمنية النازلة في مصر ، كان أحد الذين قدموا في خلافة عمر - رضي الله عنه - للجهاد مع جيوش اليمن بقيادة حسين بن نمير ومعاوية بن خديج ، فلما استعرضهم عمر وقع نظره على سودان بن حمران وعلى زميله خالد بن ملجم فتشاءم منهما وكرههما ، ولما سير السبئيون متطوعة الفتنة من أوباش القبائل اليمنية التي في مصر في شوال سنة ٣٥ هـ (٦٥٥م) نحو المدينة وجعلوهم أربع فرق كان سودان قائد إحدى هذه الفرق . ولما وصل الخوارج إلى المدينة وذهب إليهم محمد بن مسلمة - رضي الله عنه - ليذكرهم بحق عثمان ، وما في رقابهم من البيعة له رآهم ينقادون لأربعة هذا واحد منهم ، وعندما تسور قتلة عثمان دار عمرو بن حزم ليقتحموا على عثمان منزله كان سودان واحداً منهم ، وقد خرج وهو ينادي : قتلنا عثمان بن عفان ، انظر الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٣ ، ص ٣٤١ . ٣٤٨ . ٣٧٣ . ٣٩٣ .

(٢) الذهبي : « تاريخ الإسلام » ، ج ٢ ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص . ١٦٧ - ١٦٨ .

على القيام بذلك ، والطعن على الأمراء ، فاستمال الناس بذلك في الأمصار ، وكاتب به بعضهم بعضاً ... »[1] .

وعند المقريزي أن ابن سبأ هو « المثير للفتنة المنتهية بقتل عثمان - رضي الله عنه - »[2] .

ويذكر الحافظ ابن حجر أخبار ابن سبأ قائلاً : « وأخبار عبد الله بن سبأ شهيرة في التواريخ »[3] وفي حديث السيوطي عن مصر ما يفيد إنكار أهلها على ابن سبأ في البداية « ثم افتتن به بشر كثير منهم، وكان ذلك مبدأ تأليبهم على عثمان »[4] .

وهكذا يتفق المشاهير من المؤرخين والعلماء من سلف الأمة وخلفها على أن ابن سبأ ظهر بين المسلمين بعقائد وأفكار وخطط سيئة ليلفت المسلمين عن دينهم وطاعة إمامهم ويوقع بينهم الفرقة والخلاف ، فاجتمع إليه من غوغاء الناس ما تكوّنت به الطائفة السبئية المعروفة التي كانت عاملاً من عوامل الفتنة المنتهية بمقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - .

والذي يظهر من خطط السبئية أنها كانت أكثر تنظيماً ، إذ كانت بارعة في توجيه دعايتها ونشر أفكارها لامتلاكها ناصية الدعاية والتأثير بين الغوغاء والرعاع من الناس ، كما كانت نشيطة في تكوين فروع لها سواء في البصرة أم الكوفة أم مصر ، مستغلة العصبية القبلية ، ومتمكنة من إثارة مكامن التذمر عند الأعراب والعبيد والموالي ، عارفة بالمواضع الحساسة من حياتهم وبما يريدون .

(١) ابن خلدون : « العبر » ، ج ٢ ، ص ١٠٢٧ .
(٢) المقريزي : « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ .
(٣) ابن حجر : « لسان الميزان » ، ج ٣ ، ص ٢٩٠ .
(٤) السيوطي : « حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

○ ثانياً : أثر الأعراب في أحداث الفتنة

وينضم إلى السبئية في أحداث الفتنة عنصر الأعراب الذين لم يدخل الإيمان في قلوبهم ويغلب عليهم الجفاء ، وهم من قبائل مختلطة من مضرية وربيعية واليمن، عاشت في الجاهلية عيشة البادية والخصام والنزاع ، ولمّا جاء الإسلام دخلوا فيه .

وهم أصناف : صنف حسن إسلامه وكان مؤمناً ، لقوله تعالى : ﴿ ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول ، ألا إنها قربة لهم ، سيدخلهم الله في رحمته ، إن الله غفور رحيم ﴾(١) .

وصنف آخر دخلوا في الإسلام خوفاً ونفاقاً وطمعاً في الغنائم ويندرج هؤلاء تحت قوله تعالى : ﴿ الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله ، والله عليم حكيم ﴾(٢) .

أما الصنف الثالث فقد تعبّد عبادة شديدة ، وترك الدنيا كل الترك ، وتمسك بالإسلام تمسكاً تلازمه الشدّة ، والتعصب للرأي ، والغلو في الدين ، وتأويل النصوص تأويلاً يتناسب مع مزاجهم الحاد ، المنطق عندهم ضعيف جداً ، والعاطفة شديدة جداً لا يفهمون من الأمور إلا ظواهرها(٣) .

---

(١) الآية ٩٩ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٩٧ من سورة التوبة .

(٣) ويظهر ذلك جلياً في قضية التحكيم عندما قالوا : « لا حكم إلا لله » وإنه لا ينبغي تحكيم الرجال في دين الله ، فبلغ ذلك علياً ، وجمع الناس ليريهم سوء فهم الخوارج وبلادة عقولهم ، فدعا بمصحف عظيم وجعل يضربه بيده ويقول: «أيها المصحف =

وهؤلاء هم القرّاء سلف الخوارج الذين قال فيهم رسول الله - ﷺ - « يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم شيئاً ولا صلاتكم إلى صلاتهم شيئاً ، ولا صيامكم إلى صيامهم شيئاً ، يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم ، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية »[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عثمان - رضي الله عنه - اضطر إلى تجنيد الأعراب أثناء توسع رقعة الفتوح ، وشكل هؤلاء بعد فترة طبقة ساهمت في تهيئة أجواء الفتنة ، وهي طبقة الأعراب المرتدّين .

ولقد كان أبو بكر بعيد النظر حين رفض أن يرسل الأعراب المرتدين إلى الفتوح فيكتب إلى عمّال الردّة : « لا تستعينوا بمرتد في جهاد عدو »[2] .

ويقول الشعبي : « كان أبو بكر لا يستعين في حروبه بأحد من أهل الردّة حتى مات[3] ولذلك كان بعض من ارتدّ وحسن إسلامه بعد ذلك يستحي

= حدّث الناس . فقالوا : ما هذا إنسان إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما روينا منه ، فقال علي : كتاب الله بيني وبين هؤلاء . يقول الله في امرأة رجل : ﴿ فإن خفتم شقاق بينهما ، فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ﴾ ، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل » أخرجه أحمد في « المسند » (ترتيب الساعاتي) ج٢٣، ص ١٥٩، وقال المحقق : أورده الهيثمي . وقال : رواه أبو يعلي ورواته ثقات .

(١) رواه مسلم في « جامعه الصحيح » ، باب التحريض على قتال الخوارج من كتاب الزكاة ج ٧ ، ص ١٧١ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٣ ، ص ٣٤١ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٥ .

من مواجهة أبي بكر ، فطُلَيحة الأسدي[1]– مثلاً – يذهب إلى مكة معتمراً وما استطاع مقابلة أبي بكر حتى مات[2] ويكتب الصديق إلى خالد بن الوليد وطليحة يشهد القتال معه « أن استشره في الحرب ولا تؤمّره ... »[3] .

وفي خلافة عمر تخفّ هذه السياسة نوعاً ما ويتساهل بعض الشيء فيأذن لأهل الردّة في الغزو ويندبهم – رضي الله عنه – للفتوح في بلاد الشام والعراق[4] فيكون في إمداد جيش اليرموك قيس بن هبيرة[5] وهو فيمن

---

(١) هو طليحة بن خويلد الأسدي : وفد على النبي – ﷺ – في وفد بني أسد عام تسعة للهجرة وأسلموا ، فلما رجعوا ارتدّ طليحة وادّعى النبوة ، فوجّه إليه النبي ضرار بن الأزور ليقاتله ، فلما توفي – ﷺ – سير إليه أبو بكر خالد بن الوليد في حروب الردّة ، فانهزم إلى نجد ، ثم فرّ إلى الشام ، ومكث هناك إلى أن أسلمت قبيلته ، فوفد على عمر فبايعه ، وحسن إسلامه ، واستشهد بنهاوَنْد عام ٢١ هـ (٦٤٢م) ترجم له : الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٣ ، ص ٢٥٣ ، والنووي : « تهذيب الأسماء » ١ / ١ / ٢٥٤ . وابن حجر : « الإصابة » ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٢) ابن كثير ، « البداية والنهاية » ، ج ٦ ، ص ٣١٨ .

(٣) ابن كثير : المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٣١٨ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ .

(٥) هو قيس بن هبيرة الملقب بقيس بن مكشوح المرادي البجلي أبو شداد : الأمير ، من وجوه العرب الموصوفين بالشجاعة ، له مواقف مشهودة في الفتوحات زمن عمر وعثمان ، قال فيه ابن عبد البر : وكان قيس شجاعاً فارساً بطلاً شاعراً ، حضر مع عليّ صفّين، فقتل فيها سنة ٣٧ هـ (٦٥٧م) ترجم له: ابن سعد: « الطبقات الكبرى » : ج ٥، ص ٥٢٥، وابن حبيب: المصدر السابق، ص ٢٦١، والطبري : « ذيل المذيل » ، ج١١ ، ص ٥٤٥ . والمرزباني : « معجم الشعراء »، ص ٣٢٣. وابن عبد البرّ : « الاستيعاب » ، ج ٣ ، ص ٢٤٤ .

ارتدّ[1] بل يكون في مسيرة جيش سعد في القادسية قيس بن هبيرة نفسه[2] .

لكن هذا التعامل مع أهل الردة عند عمر يصحبه نوع من الحيطة والحذر ، ولا ينفك عن ضوابط وشروط مقيدة . فأهل الردّة لا يولّون على مائة لذا بعث سعد بن أبي وقاص قيس بن مكشوح في سبعين رجلاً فقط في أثر الأعاجم الذين ثاروا بهم ليلة الهرير[3] .

ثم إن عمر لا يستعمل المرتدين إلا في نطاق محدود، وبعد أن لا يجد أحداً من الصحابة يجزئه في حربه ، وبعد أن يتعذر عليه سواهم من التابعين لهم بإحسان[4] فمما جاء في رسالة عمر - إلى سلمان - رضي الله عنهما - « سلام عليك. أما بعد ، فقد بلغني صنيعك بعمرو - ابن مَعْدِي كَرب - وأنك لم تحسن بذلك ، ولم تجمل ، فإذا كنت بمثل مكانك من دار الحرب ، فانظر عمراً وطليحة وذويهم ، فقربهم منك واستمع منهم ، فإنّ لهم علماً بالحرب وتجربة ، فإذا وصلت إلى دار الإسلام ومصرهم ، فأنزلهما منزلتهما التي أنزلاها أنفسهما ، وقرّب منك أهل الفقه والقرآن » .

ويأتي عثمان - رضي الله عنه - فيتجاوز سياسة التقييد التي فرضها الخليفتان قبله تجاه المرتدين لعدة أسباب منها : أنه ارتأي أن عامل الزمن كاف لأن يتخلص من قد ارتدّ من رواسب الردّة ، كما أنه اضطر إلى إرسالهم إلى الغزو اضطراراً ، إذ توسعت رقعة الفتح ، ولم يكن بالإمكان أن يقوم بالفتح الصحابة وحدهم مع القبائل التي حسن إسلامها وتمسّكت بالإسلام .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٥٧٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٥٥٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٥ .

وهكذا يجتهد عثمان فيستعمل أهل الردّة استصلاحاً لهم ، فلم يصلحهم ذلك بل زادهم فساداً وإغراء بالخليفة ، حيث كان في أسماء المتهمين في دم الخليفة والذين حاصروه في المدينة رجالاً ينتسبون إلى قبائل كانت في عداد المرتدين[1] أمثال : سودان بن حمران السكوني ومالك بن الحارث النخعي وغيرهم[2] .

هذا ولعامل الفراغ أيضاً أثر في اشتغال الأعراب بما لا يعنيهم من قضايا لها صلة بسياسة الدولة وأمور الخراج وغير ذلك ، مما سينعكس سلباً على موقفهم من الخليفة - رضي الله عنه - فحين توقّفت الفتوح في أواخر عهد عثمان أمام حواجز طبيعية أو بشرية لم تتجاوزها ، سواء في جهات فارس وشمالي بلاد الشام أم في جهة إفريقية ، توقفت الغنائم على أثرها ، فتساءل أولئك الأعراب : أين ذهبت الغنائم القديمة ؟ أين ذهبت الأراضي المفتوحة التي يعدّونها حقاً من حقوقهم[3]؟.

ومن المعلوم أن الأراضي المفتوحة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

- أرض أسلم أهلها فهي لهم ملك يؤدى عليها العشر ، لا شيء عليهم فيها غيره .

- وأرض افتتحت صلحاً على خراج معلوم ، فهم على ما صولحوا عليه .

- وأرض أخذت عنوة ، فهي التي اختلف فيها المسلمون ، فقال بعض : سبيلها سبيل الغنيمة فتخمّس وتقسّم ، وقال بعضهم : بل حكمها والنظر فيها إلى الإمام ، إن رأى أن يجعلها غنيمة فيخمّسها ويقسّمها كما فعل

(١) مثل قبيلة السكون والنخع : بطن من بطون مذحج ، انظر : الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٣ ، ص ٣٣٤ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٦ ، ص ٣٥٢ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٢٣ .

رسول الله - ﷺ - بخيبر ، وإن رأي أن يجعلها فيئاً فتكون موقوفة على المسلمين عامة ما بقوا ، كما فعل عمر - رضي الله عنه - بالسّواد[١] .

وقد رأي جمهور الصحابة أن الأرض المغنومة لا تقسّم بل تكون وقفاً ينفق خراجها في مصالح المسلمين من أرزاق المقاتلة وبناء القناطر والسدود والمساجد وغير ذلك من مرافق الخير ، إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة تقتضي القسمة ، فإن له أن يقسم الأرض ، وهذا الذي كان عليه سيرة الخلفاء الراشدين[٢] .

يروي حارثة بن مُضَرِّب[٣] أن عمر - رضي الله عنه - أراد أن يقسّم أرض السّواد بين المسلمين ، فأمر بهم أن يحصوا ، فوجد الرجل المسلم يصيبه ثلاثة من الفلاحين - يعني العلوج - فشاور أصحاب النبي - ﷺ - في ذلك فقال له - يعني علياً -: دعهم يكونوا مادة للمسلمين[٤] .

وروى عبد الله بن قيس الهمداني[٥] أن عمر - رضي الله عنه - قدم

---

(١) ابن سلام ، « كتاب الأموال » ، ص ٦٩ - ٧٠ .

(٢) انظر : كتب الخراج .

(٣) هو حارثة بن مضرِّب العبدي الكوفي : من التابعين ، حدّث عن جماعة من الصحابة ، قال فيه أحمد : حسن الحديث ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبّان في « الثقات » ، وقال ابن حجر : غلط من نقل عن ابن المديني أنه متروك ، ترجم له : الدارمي : « التاريخ » ، ص ٩١ . وابن حبان : « الثقات » ج ٤ ، ص ١٢٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

(٤) القرشي : « كتاب الخراج » ، ص ٤٢ .

(٥) هو عبد الله بن قيس الكندي الهمداني الكوفي أبو بحرية الحمصي شهد خطبة عمر بالجابية ، وروي عن معاذ بن جبل وأبي عبيدة بن الجراح وغيرهم ، وثقه ابن معين وابن عبد البر ، وقال العجلي : شامي تابعي ثقة ، وذكره ابن حبّان في « الثقات » وقال الواقدي: كتب عثمان إلى معاوية أن اغز الصائفة رجلاً مأموناً فعقد لأبي بحرية، =

الجابية – من أرض الشام – فأراد أن يقسّم الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ : والله إذن ليكونن ما تكره ، إنك إن قسّمتها صار الرّيع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة ، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً ، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم[1] .

وفي الجامع الصحيح للبخاري من رواية زيد بن أسلم[2] عن أبيه[3] أنه سمع عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – يقول : « أما

= وكان ناسكاً فقيهاً يحمل عنه الحديث . توفي عام ٧٧هـ (٦٩٦م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ج٢ ، ص٣٢٧ ، والعجلي : «تاريخ الثقات»، ص٢٧٢ . وابن حبان : «الثقات»، ج٥، ص٤٥، وابن حجر : «التهذيب»، ج٥، ص٣٧٤ .

(١) ابن سلام ، « كتاب الأموال » ص ٧٥ .

(٢) هو زيد بن أسلم العدوي أبو أسامة المدني الفقيه مولى عمر ، روي عن أبيه وابن عمر وأبي هريرة وعائشة وغيرهم ، وثقه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنّسائيّ وابن خراش ، وقال ابن سعد : وكان ثقة كثير الحديث ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة من أهل الفقه والعلم ، وكان عالماً بتفسير القرآن . توفي عام ١٣٦هـ (٧٥٣م) ترجم له : ابن سعد «الطبقات الكبرى»: ص٣١٤. (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) وابن معين : «التاريخ» : ج٢، ص١٨١. والبخاري : « التاريخ الكبير » ٣٨٧/١/٢. وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل» ج٣، ص٤٥٤ . وابن حجر : «التهذيب» ج٣، ص٣٩٥ .

(٣) هو أسلم العدوي أبو زيد الحبشي روى عن أبي بكر ومولاه عمر وعثمان ومعاذ بن جبل ، قال العجلي : مدني ثقة من كبار التابعين ، وقال أبو زرعة : ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة وهو من جلّة موالي عمر ، وكان يقدّمه . توفي عام ٨٠هـ (٦٩٩م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى »، ج٥، ص١٠ . والبخاري : «التاريخ الكبير » ٢٤/٢/١ . والعجلي : «تاريخ الثقات » ص٦٣، وابن حبان : « الثقات»، ج٤، ص٤٥، وابن حجر : «التهذيب» ٢٦٦/١ .

والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس ببّاناً[1] ليس لهم شيء، ما فتحت عليّ قرية إلا قسّمتها كما قسم النبي - ﷺ - خيبر ، ولكني أتركها خزانة لهم يقتسمونها »[2] وفي رواية أخرى : « لولا آخر المسلمين ما فتحت لكم قرية إلا قسّمتها كما قسّم النبي - ﷺ - خيبر »[3] .

وقد سار عثمان على سيرة عمر - رضي الله عنهما - في إدارة أراضي الخراج ، ولكن قوماً تحاملوا عليه فزعموا أنه كان يقطع للناس من السّواد يقول ابن سلام[4] في هذا الصدد : « وأما إقطاع[5] عثمان من أقطع من الصحابة وقبولهم إياه ، فإن قوماً قد

(١) المعدم الذي لا شيء له : ابن منظور ، « لسان العرب » .

(٢) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب المغازي ، ج ٥ ، ص ٨١ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ٨١ .

(٤) هو القاسم بن سلام البغدادي الفقيه القاضي صاحب التصانيف ، كان مؤدباً صاحب لغة وطلب للحديث والفقه ، ولي قضاء طرسوس ، وصنف كتباً كثيرة ، قال أحمد بن كامل القاضي: كان أبو عبيد فاضلاً في دينه وفي علمه، مقدماً في أصناف من علوم الإسلام، حسن الرواية، صحيح النقل، لا أعلم أحداً من الناس طعن فيه . قال ابن دَرَستُويه: كان أبو عبيد ذا دين وفضل وستر ومذهب حسن، روى الناس من كتبه المصنّفة في القرآن والفقه والغريب والأمثال وغير ذلك بضعاً وعشرين كتاباً، وكتبه مستحسنة مطلوبة في كل بلد، وقال أحمد: أبو عبيد أستاذ، ووثقه ابن معين والآجري والدارقطني، وقال ابن حبان في «الثقات»: كان أحد أئمة الدنيا صاحب حديث وفقه ودين وورع ومعرفة بالأدب وأيام الناس ، جمع وصنف واختار وذبّ عن الحديث ونصره وقمع من خالفه. توفي عام ٢٢٤هـ (٨٣٨م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ »، ج٢، ص٤٧٩، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١٢، ص ٤٠٣ . وابن حجر : « التهذيب »، ج ٨، ص٣١٥ .

(٥) من الملاحظ أن لمفهوم الإقطاع في الإسلام سمات تميّزه عن الإقطاع الأوربي (الفيودلية) فالإقطاع الإسلامي الذي عرفه عصر النبوّة والخلفاء الراشدين فمعناه منح الخليفة لأحد من أفراد الرعية قطعة من الأرض الموات أو الصوافي لإحيائها. =

تأوّلوا أن هذا من السواد ، وقد سألت قَبيصة(*) هل كان فيه ذكر السّواد ؟ فقال : لا »(١).

وذكر أبو يوسف أن عمر- رضي الله عنه- أصفي من السواد عشرة أصناف : « أرض من قتل في الحرب - يعني من الكفار - وأرض من هرب من المسلمين ، وكل أرض لكسرى ، وكل أرض لأهل بيته ، وكل مغيض ماء ، وكل دير بريد »(٢).

= ولا يجوز إقطاع الموارد العامة كالأراضي الجماعية والمعادن والمراعي والأسواق ، ولا أرض هي ملك مسلم أو معاهد ، وأن لا ينشأ عن الإقطاع أي ضرر لأحد من المسلمين أو أهل الذمة ، وأن يقوم من تقطع له الأرض بتعميرها وإلا استرجعت منه . على أن الهدف من إقطاع الأراضي في الإسلام إصلاح حال المسلمين وخصوصاً ذوي الحاجة منهم، واستثمار الأراضي البور، ومكافأة العاملين في الإسلام. أما الإقطاع الأوربي فقد كان مرادفاً للسوء والظلم والاستغلال والقهر، حيث كان السيد الإقطاعي يمتلك مساحات واسعة من الأراضي بمن عليها من الفلاحين، وإلى جانب ذلك يمتلك النفوذ الفعلي السياسي في غيبة وضعف السلطة المركزية. انظر إبراهيم طرخان: «النظام الإقطاعي الإسلامي في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين»، بحث قدّم للندوة العالمية الثالثة لدراسات تاريخ الجزيرة العربية المنعقدة في الرياض عام ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م).

(*) هو قبيصة بن عقبة بن محمد السوائي الكوفي أبو عامر . روى عن الثوري وشعبة وحماد بن سلمة وحمزة الزيات وغيرهم ... وروى عنه البخاري وأحمد بن حنبل والدوري وابن سلّام وغيرهم . قال أحمد : كان قبيصة رجلاً صالحاً ثقة لا بأس به ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ثقة . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن قبيصة وأبي حذيفة . فقال : قبيصة أحلي عندي وهو صدوق، وقال صالح بن محمد : كان رجلاً صالحاً تكلموا في سماعه من سفيان . وقال النووي: كان ثقة صدوقاً كثير الحديث عن سفيان الثوري . توفي عام ٢١٣هـ (٨٢٨م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٢٤٨٤ والعجلي : « تاريخ الثقات »، ص ٣٨٨. وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل»، ج٧ ، ص ١٢٦ . والخطيب : «تاريخ بغداد»، ج١٢، ص ٤٧٤ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٨ ، ص ٣٤٧ .

(١) ابن سلام : « الأموال » ، ص ٣٥٩ .

(٢) أبو يوسف : « كتاب الخراج » ، ص ٥٧ .

قال ابن سلام : « فهذه كلها أرضون قد جلا عنها أهلها فلم يبق بها ساكن ولا عامر فكان حكمها إلى الإمام ، كما ذكرنا في عادي[1] الأرض فلما قام عثمان رأى أنّ عمارتها أردّ على المسلمين وأوفر لخراجهم من تعطيلها ، فأعطاها من رأى إعطاءه إياها على أن يعمّروها كما يعمّر غيرهم ، ويؤدوا عنها ما يجب للمسلمين عليهم ... ومما يثبت أن عثمان إنما كان إقطاعه مما أصفى عمر : أنه يُروى في غير حديث سفيان تسمية القرى التي كان أقطع صعنبي[2] والنهرين[3] وقرية[4] هرمز - وكان هرمز أحد الأكاسرة - فهذا مفسر لما قلنا : إنه إنما أقطع من تلك الأرضين التي لم يبق لها ربّ - يعني مالك - »[5] .

فقد روى موسى بن طلحة[6] أن عثمان - رضي الله عنه - أقطع لعبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - بالنهرين ، وأقطع لعمار - رضي الله عنه - اسبيتا ، وأقطع لخباب - رضي الله عنه - صعما -

---

(١) كل أرض كان لها ساكن في أباد الدهر ، فانقرضوا فصار حكمها إلى الإمام . انظر ابن سلام : « الأموال » ، ص ٣٥٤ .

(٢) صعنبي قرية باليمامة ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج ٣ ، ص ٤٠٧ .

(٣) لم أجد لها ذكر في كتب البلدان التي رجعت إليها .

(٤) من قرى بلاد فارس . انظر : « معجم البلدان » ، ج ٥ ، ص ٤٠٢ .

(٥) ابن سلام : « الأموال » ، ص٣٦٠- ٣٦١ .

(٦) هو موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي أبو عيسى ، ويقال : أبو محمد المزني نزيل الكوفة : تابعي ، روي عن جماعة من الصحابة ، قال فيه ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : تابعي ثقة ، وكان خياراً ، وقال ابن خراش : كان من أجلاء المسلمين ، وقال: إنه شهد الجمل مع أبيه وأطلق علي - رضي الله عنه - سراحه بعد أن أسر ، توفي عام ١٠٣ هـ (٧٢١م) ترجم له ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج ٥ ، ص١٦١ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤٤٤ . وابن حجر : « التهذيب » : ج ١٠ ، ص ٣٥٠ .

صعنبي ، وأقطع لسعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قرية هرمز[1] .

ويقول ابن سلام : « وأما إقطاع عثمان بن أبي العاص - رضي الله عنه - بالبصرة الأرض التي تعرف بشط عثمان ، فإنّ أرض البصرة كانت يومئذ كلها سباخاً وآجاماً - يعني غير صالحة للزراعة - فأقطع عثمان بن عفان عثمان بن أبي العاص الثقفي بعضها ، فاستخرجها وأحياها - يعني أنها في حكم أرض الموات »[2] .

وذكر القاضي أبو يعلى متابعة للماوردي[3] أن إقطاع عثمان - رضي الله عنه- كان من الصفايا، وأن عثمان أقطعها وشرط على من أقطعها أن يأخذ منه حق الفيء، فكان ذلك منه إقطاع إجارة أو ارتفاق لا إقطاع تمليك ، لأنه رأي أن ذلك أكثر للخراج وأوفر للغلال ، فقد كان خراج السّواد زمن عمر تسعة مليون درهم . ولكنه بلغ زمن عثمان خمسين مليون درهم ، يقول أبو يعلى : « الضرب الثاني من العامر ، ما لم يتعين مالكوه ، ولم يتميز مستحقوه ، فهو على ثلاثة أقسام : أحدها : ما اصطفاه الأئمة لبيت المال

(١) ابن رجب : « الاستخراج لأحكام الخراج » ، ص ١٠٦ .

(٢) ابن سلام ، « الأموال » ، ص ٣٦١ .

(٣) هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي - نسبة إلى ماء الورد - البصري الشافعي أقضى القضاة ، صاحب التصانيف ، وثقه الخطيب ، وقال أبو الفضل بن خيرون : كان رجلاً عظيم القدر ، متقدماً عند السلطان ، أحد الأئمة ، له التصانيف الحسان في كل فنّ . من كتبه : « الأحكام السلطانية » ، « قانون الوزارة وسياسة الملك » ، « نصيحة الملوك » ، « تسهيل النظر » ، في سياسات الحكومات « أدب الدنيا والدين » ، « الحاوي » ، في الفقه توفي عام ٤٥٠ هـ (١٠٥٦ م) ترجم له الخطيب : « تاريخ بغداد » ج١٢ ، ص ١٠٢ . والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، ص ١٣١ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ . والسبكي : « طبقات الشافعية »، ج ٣ ، ص ٣٠٣ .

من فتوح البلاد ، إما بحق الخمس فيأخذه باستحقاق أهله له ، وإما بأن يصطفيه باستطابة نفوس الغانمين له . فقد اصطفى عمر – رضي الله عنه – من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته ، وما هرب عنه أربابه أو هلكوا ، فكان مبلغ غلّتها تسعة آلاف ألف درهم كان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئاً منها . ثم إنّ عثمان – رضي الله عنه – أقطعها، لأنه رأى إقطاعها أوفر لغلّتها من تعطيلها ، وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حق الفيء، فكان ذلك منه إقطاع إمارة لا إقطاع تمليك ، فتوفرت غلتها حتى بلغت على ما قيل خمسين ألف ألف درهم ، فكان منها صِلاته وعطاياه ، ثم تناقلها الخلفاء بعده ، فلما كان عام الجماجم سنة اثنتين وثمانين في فتنة ابن الأشعث أحرق الديوان ، وأخذ كل قوم ما يليهم .

فهذا النوع من العامر ... السلطان فيه بالخيار على وجه النظر في الأصلح بين أن يستغله لبيت المال كما فعل عمر ، وبين أن يتخيّر له من ذوي القدرة والمكنة والعمل من يقوم بعمارة رقبته بخراج يوضع عليه مُقدّراً ، ويكون الخراج أجرة يصرف في وجوه المصالح – كما فعل عثمان »[1] .

ويذكر أبو يوسف أن الآثار جاءت بأن النبيّ – ﷺ – أقطع أقواماً ، وأنّ الخلفاء من بعده أقطعوا ، ورأى رسول الله – ﷺ – الصلاح فيما فعل من ذلك إذ كان فيه تألف على الإسلام وعمارة للأرض، وكذلك الخلفاء إنما أقطعوا من رأوا أن له غناء في الإسلام ونكاية للعدو ورأوا أن الأفضل ما فعلوا، ولولا ذلك لم يأتوه ولم يقطعوا حق مسلم ولا معاهد[2].

وقد نص أحمد على جواز القطائع التي أقطعها الصحابة ، وتوقّف في

---

(١) أبو يعلى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٣٠ – ٢٣١ .

(٢) أبو يوسف : « كتاب الخراج » ، ص ٦٢ .

قطائع غيرهم من الخلفاء وإنما توقف في ذلك لأن منهم من أقطع ما لا يجوز إقطاعه[1] .

ويقول ابن رجب[2] : « ولم يزل أمر السواد على الخراج إلى دولة بني العباس، فجعله المنصور مقاسمة حيث رخصت الأسعار ، فلم تف الغلات بخراجها ، وخرب السواد »[3] .

ويعلّل المحب الطبري إقطاع عثمان - رضي الله عنه - من الأراضي المفتوحة لبعض الصحابة وللناس لسببين :

الأول : أن ذلك كان منه إذناً في إحياء كل ما قدر عليه الناس من أموات العراق عملاً بالحديث : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له »[4].

الثاني : أن أصحاب السير ذكروا أن الأشراف من أهل اليمن قدموا المدينة وهجروا بلادهم وأموالهم ، وأعطاهم مثلها ، وفعل ذلك لما رأى من

---

(١) أبو يعلى : « الأحكام السلطانية » ، ص٢٢٧ .

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السّلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي ، أبو الفرج الحافظ العالم ، قال ابن حجر : أكثر من المسموع وأكثر الاشتغال - في العلم - حتى مهر وصنّف . من كتبه : « جامع العلوم والحكم » ، في الحديث « الاستخراج لأحكام الخراج » ، « كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة » ، « التوحيد » ، « رسالة في معنى العلم » توفي عام ٧٩٥ هـ ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » ، ج٢ ، ص٣٢١ . وابن العماد : « شذرات الذهب »، ج٦، ص٣٣٩ . والنعيمي : « الدارس في تاريخ المدارس » ، ج ٢ ، ص٧٦، والكتاني : « الرسالة المستطرفة » ، ص ١٤٧ .

(٣) ابن رجب : « الاستخراج لأحكام الخراج »، ص ١١ .

(٤) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الحرث والمزارعة ، ج ٣ ، ص ٧٠ . والترمذي في « السنن » ، كتاب الأحكام ، ج ٢ ، ص٤١٩ . وأبو داود في « السنن » ، كتاب الإمارة ، ج ٣ ، ص ١٧٨ .

المصلحة ، إما إجارة إذا كانت أراضي السواد وقفاً ، وإما تمليكاً إن كانت ملكاً[1].

وهكذا يبدو أن الشائعات التي تتهم عثمان - رضي الله عنه - بأنه تصرف في الأراضي الموقوفة على المسلمين وفق هواه أقطع منها لمن شاء من الناس شائعات غير صحيحة ، وقد كان لها أثر ووقع على الأعراب ، خاصة وأن معظمهم بقي بدون عمل يقضون شطراً من وقتهم في الطعام والنوم ، والشطر الآخر بالخوض في سياسة الدولة والحديث عن تصرفات عثمان التي كانت تهوّلها السبئية .

وقد أدرك أحد عمال عثمان هذا الأمر وهو عبد الله بن عامر ، فأشار على الخليفة حيث طلب من عماله - وهم وزراؤه ونصحاؤه - أن يجتهدوا في آرائهم ويشيروا عليه، فأشار عليه بأن يأمر الناس بالجهاد ويجمهرهم في المغازي حتى لا يتعدّى همّ أحدهم قمل فروه ودبرة دابته[2] .

وفي ذلك الجو من الحديث والفكر عند أفراد تعوّدوا الغزو ولم يفقهوا من الدين شيئاً كثيراً يمكن أن يُتوقع كل سوء ، ويكفي أن يحرك هؤلاء الأعراب وأن يُوجّهوا توجيهاً ، فإذا هم يثورون ويحدثون القلاقل والفتن .

وهذا ما حدث بالفعل ، فإن الأعراب ساهموا - عن حسن نية أو سوء نية - في بوادر الفتنة الأولى ، وكانوا سبباً من أسباب اندلاعها ، لاعتقاد المتعبدين السطحيين منهم عن حسن نية - وهم القرّاء - أن عثمان أخطأ ، ولاعتقاد الطامعين منهم عن سوء نية أن لهم حقوقاً زائدة في بيت المال يجب الحصول عليها .

---

(١) المحب الطبري : « الرياض النضرة في مناقب العشرة » ، ج ٣ ، ص ٩٣ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٣٣ .

وقد استفاد من هذا الواقع ، أي من وجود فئة من الناس لا تميز بين الحق والباطل وفئة أخرى يستثيرها المال والطمع السبئية الذين استغلوا سذاجة أولئك وطمع هؤلاء لتدبير الفتنة .

ويظهر من ثنايا الرويات وجود الأعراب كعنصر فعال في الفتنة إلى جانب السبئية حين يقول عثمان - رضي الله عنه - في كتاب له إلى الأمصار : « أغاروا علينا في جوار رسول الله - ﷺ - وحرمه وأرض الهجرة ، وثابت إليهم الأعراب »[1] .

ويظهرون مرة أخرى في قول عائشة : « إن الغوغاء من أهل الأمصار ونزاع القبائل غزوا حرم رسول الله - ﷺ - وأحدثوا فيه الأحداث وآووا المحدثين ... مع ما نالوا من قتل إمام المسلمين بلا ترة ولا عذر .. »[2] .

ولما اجتمع بنو أمية ويَعْلَى بن مُنْيَة[3] وطلحة والزبير وعائشة وأجمعوا أمرهم على الطلب بدم عثمان وقتال السبئية ، نادى مناديهم : « إن عائشة تريد البصرة وليس في ستمائة بعير ما تغنون به غوغاء وجلبة الأعراب وعبيداً قد انتشروا وافترشوا أذرعهم مسعدين لأول واعية »[4] .

ويظهرون مرة ثالثة في قول علي - رضي الله عنه - لأهل المدينة بعد مقتل عثمان : « يا أيها الناس ! أخرجوا الأعراب عنكم ، وقال : يا معشر الأعراب ! الحقوا بمياهكم ، فأبت السبئية الطاعة ، وأطاعهم الأعراب »[4] .

وعندما طلب طلحة والزبير من علي إقامة الحدود على قتلة عثمان قال لهم :

---

(١) الطبري : المصدر نفسه ، ج ٤ . ص ٤٦٢ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٥٤ .

(٣) له صحبة .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٤٣٨

« يا إخوتاه إني لست أجهل ما تعلمون ، ولكني كيف أصنع بقوم يملكونا ولا نملكهم ! ها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم وثابت إليهم أعرابكم »[1] .

ويظهرون أيضاً في كلام الزبير بن العوام – رضي الله عنه – عندما سئل عن مقتل عثمان – رضي الله عنه – فقال : « عُدي على أمير المؤمنين – رضي الله عنه – فقتل بلا ترة ولا عذر ، قيل : ومن ؟ قال : الغوغاء من الأمصار ونزّاع القبائل وظاهرهم الأعراب والعبيد »[2] .

○ ثالثاً : طبيعة التحول الاجتماعي في عهد عثمان – رضي الله عنه –

شهدت خلافة عثمان – رضي الله عنه – تطورات خطيرة في حياة الدولة الإسلامية ، فقد حكم عثمان الدولة الإسلامية بعد أن تحولت من دولة محدودة النطاق تقوم في المدينة المنورة وتحكم شبة جزيرة العرب إلى دولة عالمية يمتد سلطانها ليشمل إلى ذلك ممالك العراق والشام ومصر وإفريقية وأرمينية وبلاد فارس وبعضاً من جزر البحر الأبيض المتوسط[3].

وقد ظهر نتيجة هذا التحوّل في طبيعة الدولة وأجناس الخاضعين لها والمنتمين إلى دينها جيل جديد من المسلمين يُعتبر في مجموعه أقلّ من الجيل الأول الذي حمل على كتفيه عبء بناء الدولة وإقامتها ، فقد تميّز الجيل الأول من المسلمين بقوة الإيمان والفهم السليم لجوهر العقيدة الإسلامية والاستعداد التام لإخضاع النفس لنظام الإسلام المتمثل في القرآن والسنّة .

---

(١) الطبري : المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٤٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٤٦١ .

(٣) . خليفة : « التاريخ » ، ص ١٥٧ – ١٦٧ .

وكانت هذه الميزات أقل ظهوراً في الجيل الجديد الذي وُجد نتيجة للفتوحات الواسعة ، وظهرت فيه المطامع الفردية ، وبُعثت فيه العصبية للأجناس والأقوام ، وهم يحملون رواسب كثيرة من رواسب الجاهلية التي كانوا عليها . ولم ينالوا من التربية الإسلامية على العقيدة الصحيحة السليمة مثل ما نال الرعيل الأول من الصحابة – رضوان الله عليهم – على يد رسول الله – ﷺ – وذلك لكثرتهم وانشغال الفاتحين بالحروب والفتوحات الجديدة فأخذ هؤلاء المسلمون الجدد ينخدعون بكل ما يسمعون من جهة ، ويبثون ما لديهم من أفكار ورواسب جاهلية من جهة أخرى .

وهذه الظاهرة لها ما يبرّرها في كتاب بعث به عثمان إلى أمرائه : « أما بعد ، فإن الرعية قد طعنت في الانتشار ، ونزعت إلى الشرّ ، وأعداها على ذلك ثلاث : دنيا مُؤْثَرة وأهواء متشرعة وضغائن محمولة »[1] وفي رواية للمدائني على لسان عثمان ما يدل على تغيّر الأحوال وتبدّلها بعد ظهور هذا الجيل الجديد من الناس : « ... يا ابن عدي[2] والله إني مظلوم منعيّ عليّ لقد أسلمت وصحبت رسول الله – ﷺ – فما خالفته ولا غششته ، ثم صحبت أبا بكر ثم عمر – رضي الله عنهما – فما خالفتهما ولا غششتهما

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٤٠ .

(٢) هو عبيد الله بن عدي بن الخيار القرشي المدني : من فقهاء التابعين وعلمائهم ، قال العجلي : تابعي ثقة من كبار التابعين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي المدينة . توفي عام ٩٠هـ (٧٠٩م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج ٤، ص ٤٩. والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣١٨. وابن حبان : « الثقات » ، ج ٥ ،ص ٦٤ . وابن حجر : « التهذيب » : ج ٧ ، ص ٣٦ .

حتى ماتا ، أفما ترون لي مثل ما رأيت لمن قبلي ! »(*) .

ويكشف النقاب أيضاً عن طبيعة التحول والتغيير في المجتمع الإسلامي ما كتبه سعيد بن العاص(١) أمير الكوفة إلى عثمان يقول : « إن أهل الكوفة قد اضطرب أمرهم وغُلب أهل الشرف منهم والبيوتات والسابقة والقدمة والغالب على تلك البلاد روادف ردفت وأعراب لحقت حتى ما ينظر إلى ذي شرف ولا بلاء من نازلتها ولا نابتتها »(٢).

على أن الاختلاط في البلاد المفتوحة وامتزاج القبائل العربية فيما بينها له أثره في خلق مجتمع له صفات وتوجهات معينة ، فمن يستقرىء مثلاً نزلاء الكوفة يلحظ الامتزاج واضحاً جليّاً ، فإلى جانب قبائل من الشمال توجد قبائل من الجنوب ، وإلى قبائل من ربيعة ومضر انضافت قبائل من الحجاز ومن نجد ، وهكذا(٣) .

(*) ابن شبة : « المصنَّف »، ج ٣، ص ٩٧١. ورواه البخاري في « جامعة الصحيح » بنفس المعنى ، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان ، ج ٤، ص ٢٠٢ .

(١) هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص الأموي القرشي : من الأمراء والولاة الفاتحين ، قال الذهبي فيه : وكان أميراً ، شريفاً ، جواداً ، ممدّحاً ، حليماً ، وقوراً ، ذا حزم وعقل ، يصلح للخلافة – الولاية – ولما كان على الكوفة في عهد عثمان غزا طبرستان فافتتحها وهو أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان ، قال سعيد بن عبد العزيز الدمشقي : إن عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص ، لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله – ﷺ – توفي عام ٥٩هـ (٦٧٩م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج ٥ ، ص ٣٠ . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج ١ ، ص ٢٩٢ . وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، ص ٦٦ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء »، ج ٣ ، ص ٤٤٤ . وابن حجر : « الإصابة » ، ج٢ ، ص ٤٧ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٤٥ .

وإذا كان الإسلام قد تمكن من صهر هذه القبائل المختلفة في بوتقته لفترة معينة ، إلا أنه مما يجب أن يوضع في الحسبان أن هذه القبائل لم تنل حظّاً وافراً من التربية و لم تتشبع بروح الإسلام كما هو حال الصحابة من المهاجرين والأنصار .

علاوة على أن هذه القاعدة الصلبة من المهاجرين والأنصار لم تكن قادرة على استيعاب هذه الأفواج الكبيرة واحتوائها . فلما ظهرت الفتنة وجدت من هذه القبائل الممتزجة مادتها ومشعلها ، خاصة وأن الاختلاط – يتيح فرصة اللقاء بين العناصر المشبوهة من كل قبيلة .

وهذا ما حدث أيضاً في البلاد المفتوحة ، فالموالي لم يتخلّصوا من كل الأفكار والعادات التي كانوا عليها في جاهليتهم . ويرجع ذلك إلى عدم التوازن بين حركة التوسع الأفقي في فتح البلدان وبين التوسع الرأسي في تعليم الناس وتفقيههم من كتاب الله وسنة رسوله – ﷺ – .

على أن حركة الجهاد لابد أن يصحبها ويتبعها الدعاة والمعلمون ليفقّهوا الناس في دينهم ، حتى لا يختل ميزان التربية ، وتحدث الخلخلة في الصف الإسلامي ، وتتوسع الفجوة بين الفاتحين وسكان الأراضي المفتوحة ، مما يتسبب في حدوث ظواهر سلبية تؤثر في تماسك الصف الإسلامي ووحدته السياسية والفكرية .

و لم يمكن تفادي هذا الجانب السلبي رغم وجود البذل والحماس في ميدان التعليم والتربية الإسلامية ، حيث كان التوسع في الأرض سريعاً وواسعاً فقد فتحت العراق وما وراءها وبلاد الشام في سنوات قليلة معدودة ، فلم يكن في مقدرة الطاقة البشرية في ميدان التربية والتعليم استيعاب الأعداد الهائلة من سكان تلك المناطق وتعليمها .

كما لم يكن الزمن كافياً لترسيخ التعاليم الإسلامية في نفوس كثير منهم ، مما ساعد - مع غيره من العوامل - على وجود خلخلة فكرية وظواهر سلبية دخيلة على النهج الإسلامي ، مما كان له الأثر في عدم استقرار الدولة ، وظهر ذلك جلياً في السنوات الأخيرة من عهد عثمان - رضي الله عنه -.

○ رابعاً : الرخاء وأثره على المجتمع الإسلامي في عهد عثمان

أقبلت الدنيا على المسلمين من أثر الفتوح وكثرت واردات بيت المال من الغنائم والأسلاب ، فضلاً عما يخصّ المجاهدين ، ففي المدائن[1] مثلاً كان سهم الفارس اثني عشر ألفاً[2] وفي فتح تُسْتَر[3] نال الفارس ثلاثة آلاف والراجل ألف درهم[4].

وغني عن الإشارة أن النعم والخيرات وتلك الواردات من الفتوح سيكون لها أثرها على المجتمع ، إذ تجلب الرخاء وما يترتب عليه من انشغال الناس بالدنيا والافتتان بها . كما أنها مادة للتنافس والبغضاء ، خاصة بين أولئك الذين لم يصقل الإيمان نفوسهم ولم تهذبهم التقوى من أعراب البادية وجفاتها ، ومن مسلمة الفتوحات وأبناء الأمم المترفة الدخلاء في الإسلام الذين جروا

---

(١) قال ياقوت : كان كل واحد من ملوك الفرس الساسانيين إذا ملك بنى لنفسه مدينة إلى جنب التي قبلها فسميت المدائن بذلك . موقعها في العراق . انظر : « معجم البلدان » ج ٥ ، ص ٧٤ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٠ .

(٣) مدينة تستر من مدن إيران ، وهي في إقليم خوزستان (الأهواز حالياً) انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، ج ٢ ، ص ٢٩ . لازالت موجودة باسم شُوشْتَر .

(٤) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ٨٧ .

شوطاً بعيداً في زخارف الدنيا وبهجتها ، واتخذوها غاية يتنافسون فيها .

وقد ظهر الثراء بشكل واضح زمن عثمان – رضي الله عنه – حيث أدرك هو نفسه هذه الظاهرةمنذراً بما سيؤول إليه أمر الأمة من التبدّل والتغيّر في كتابه الموجه إلى الرعية : « فإنّ أمر هذه الأمة صائر إلى الابتداع بعد اجتماع ثلاث فيكم : تكامل النعم ، وبلوغ أولادكم من السبايا ، وقراءة الأعراب والأعاجم للقرآن »[1] .

أما تكامل النعم فيتحدث الحسن البصري – وهو شاهد عيان – عن حالة المجتمع ، ووفور الخيرات ، وإدرار الأموال ، وما آل إليه أمر الناس من البطر وعدم الشكر ، فيقول : « أدركت عثمان على ما نقموا عليه ، قلما يأتي على الناس يوم إلا وهم يقتسمون فيه خيراً يقال لهم : يا معشر المسلمين اغدوا على أعطياتكم فيأخذونها وافرة ، ثم يقال لهم اغدوا على السمن والعسل ، الأعطيات جارية ، والأرزاق دارّة ، والعدو متقى ، وذات البين حسن ، والخير كثير ... والأخرى كان السيف مغمداً عن أهل الإسلام فسلّوه على أنفسهم فوالله ما زال مسلولاً إلى يوم الناس هذا ، وايم الله إني لأراه سيفاً مسلولاً إلى يوم القيامة »[2] .

وأما بلوغ أولاد المسلمين من السبايا فيتمثل في ما آل إليه أمر هؤلاء من الدّعة والترف . وكان أول منكر ظهر بالمدينة حين فاضت الدنيا وانتهى وسع الناس طيران الحمام والرمي على الجلاهقات[3] فاستعمل عليها عثمان رجلاً

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٤٥ .
(٢) ابن شبة : « المصنّف » ج ٣ ، ص ١٠٢٣ – ١٠٢٤ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ٢١٤ .
(٣) قوس البندق الذي يرمى به ، انظر ابن منظور : « لسان العرب » .

من بني ليث سنة ثمان[1] فقصّها وكسر الجلاهقات[2].

وحدث بين الناس النّشو بتناولهم النبيذ ، فأرسل عثمان رجلاً يطوف عليهم بالعصا ليمنعهم من ذلك ، وعندما اشتد ذلك شكاه عثمان إلى الناس ، فأجمعوا على أن يجلدوا في النبيذ ، فأخذ نفر منهم فجلدوا ثم جعل عثمان لا يأخذ أحداً على شرّ أو شهر سلاحاً إلا نفاه من المدينة ، فضج آباؤهم من ذلك[3] .

وقام عثمان بالمدينة فقال : « إن الناس تبلغني عنهم هنات وهنات ، وإني لا أكون أول من فتح بابها ولا أدار راحتها (أي الفتنة) ألا وإني زام نفسي بزمام وملجمها بلجام ، فأقودها بزمامها وأكبعها[4] بلجامها ، ومنّا ولكم طرف الحبل ، فمن اتبعني حملته على الأمر الذي يعرف ، ومن لم يتبعني فمن الله خلف منه وعزاء منه ، ألا وإن لكل نفس يوم القيامة سائقاً وشهيداً ، سائق يسوقها على أمر الله وشاهد يشهد عليها بعملها ، فمن كان يريد الله بشيء فليبشر ، ومن كان إنما يريد الدنيا فقد خسر »[5].

وهكذا لما قام عثمان الرجل التقي والخليفة الراشد بواجبه ، وكانت إجراءاته تعزيرية تجاه أبناء الأغنياء الذين بدءوا نوعاً من حياة الترف وفساد الأخلاق ، انضم أولئك المنحرفون إلى صفّ الناقمين من الرّعاع وغيرهم .

وبالنسبة لقراءة الأعراب والأعاجم القرآن ، فيظهر في شكل واضح في

---

(١) أي في السنة الثامنة من خلافته .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٩٨ .
(٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٩٩ .
(٤) من الكبع أي المنع : انظر ابن منظور : « لسان العرب » .
(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٤١ .

تكوين طبقة في المجتمع المسلم تتعلم القرآن لا رغبةً في الثواب ، وإنما رغبة في الجُعْل الذي جعله الخليفة تشجيعاً وتأليفاً[1] .

وفي مثل هذه الظروف والخيرات وافرة ، فاضت الدنيا على المسلمين وتفرغ الناس بعد أن فتحوا الأقاليم واطمأنوا ، فأخذوا ينقمون على خليفتهم[2] .

ومن هنا يعلم أثر الرخاء في تحريك الفتنة ، ومن هنا أيضاً يمكن فهم مقالة عثمان – رضي الله عنه – لعبد الرحمن بن ربيعة – له صحبة – وهو على الباب[3] : « إن الرعية قد أبطر كثيراً منهم البطنة ، فقصّر بهم ولا تقتحم بالمسلمين فإني خاش أن يبتلوا »[4].

وفي آخر خطبة لعثمان – رضي الله عنه – وهو يعظ المسلمين بعد أن فتحت الدنيا عليهم قال : « ألا لا تبطرنّكم الفانية ولا تشغلنّكم عن الباقية ... واحذروا أحداث الدهر المغير ، والزموا جماعتكم ، ولا تتفرقوا شيعاً وأحزاباً »[5] .

***

(١) محمد حميد الله : « مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة » ، ص ٣٩٢ . عن كتاب « الأموال » لابن زَنْجُوَيه .

(٢) الذهبي : « دول الإسلام » ، ج ١ ، ص ١٢ .

(٣) المقصود بالباب منطقة في جهات أذربيجان تسمى « الدر البند » انظر ياقوت : «معجم البلدان» ج ١، ص ٣٠٣ ، وج ٢ ، ص ٤٤٩ . وهي في قفقاسيا الحالية .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٠٤ .

(٥) الطبري : المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٨٤ .

○ خامساً : مجيء عثمان بعد عمر – رضي الله عنهما – واختلاف الطبع بينهما .

لقد كان مجيء عثمان – رضي الله عنه – مباشرة بعد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – واختلاف الطبع بينهما مؤدياً إلى تغير أسلوبهما في معاملة الرعية ، فبينما كان عمر قوي الشكيمة ، شديد المحاسبة لنفسه ولمن تحت يده ، كان عثمان ألين طبعاً وأرقّ في المعاملة ، ولم يكن يأخذ نفسه أو يأخذ الناس بما يأخذهم به عمر حتى يقول عثمان نفسه : « يرحم الله عمر ، ومن يطيق ما كان عمر يطيق »[1] .

لكن الناس وإن رغبوا في الشوط الأول من خلافته ، لأنه لان معهم وكان عمر شديداً عليهم حتى أصبحت محبته مضرب المثل :

أحبك والرحمن حبّ قريش عثمان[2]

فقد أنكروا عليه بعد ذلك ويرجع هذا إلى نشأة عثمان في لطفه ولين عريكته ورقّة طبعه ودماثة خُلقه ، مما كان له بعض الأثر في مظاهر الفرق عند الأحداث بين عهده وعهد سلفه عمر بن الخطاب ، وقد أدرك عثمان ذلك حين قال لأقوام سجنهم : « أتدرون ما جرّأكم عليّ ؟ ما جرّأكم عليّ إلا حلمي »[3] .

وحين بدت نوايا الخارجين وقد ألزمهم عثمان الحجّة في ردّه على المآخذ التي أخذوها عليه أمام الملأ من الصحابة والناس ، أبى المسلمون إلا قتلهم ، وأبى عثمان إلا تركهم لحلمه ووداعته قائلاً : « بل نعفو ونقبل ، ونبصرهم

---

(١) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٤٠١ .

(٢) ابن قتيبة : « المعارف » ، ص ٨٣ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٥١ .

بجهدنا ، ولا نحادّ أحداً حتى يركب حدّاً أو يبدي كفراً »(*).

وهكذا كانت درّة الحكم وسلطانه في يد الفاروق شدّة وصرامة ، وفي يد ذي النورين حلماً ورحمة ، وفي كلّ خير .

○ سادساً : اختلاف سياسة عثمان عن سياسة عمر في السماح للصحابة بالانتشار .

فعمر – رضي الله عنه – « حجر على أعلام قريش من المهاجرين الخروج في البلدان إلا بإذن وأجل »(1) مخافة أن يتوسعوا في القطاع والضياع، وأن يفتتن الناس بهم . أما عثمان فقد سمح لهم بالخروج ولان معهم ، يقول الشعبي : « فلما ولي عثمان خلّى عنهم فاضطربوا في البلاد . وانقطع إليهم الناس ، فكان أحبّ إليهم من عمر »(2).

لكن ما هي المخاطر التي حسب لها عمر الحساب واجتهد فيها عثمان – رضي الله عنهما –؟ لقد كان من نتائج هذا التوسع أن « اتخذ رجال من قريش أموالاً في الأمصار ، وانقطع إليهم الناس ، وثبتوا سبع سنين كل قوم يحبون أن يلي صاحبهم »(3).

ثم إن ابن السوداء أسلم وتكلم، وقد فاضت الدنيا وطلعت الأحداث على يديه فاستطالوا عمر عثمان – رضي الله عنه(4).

(*) الطبري : المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٤٦ .
(١) المصدر نفسه : ج ٤ ، ص ٣٩٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٩٧ .
(٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٩٨ .
(٤) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٩٨ .

وفي رواية أخرى : « فلما ولي عثمان لم يأخذهم بالذي كان يأخذهم عمر فانساحوا في البلاد ، فلما رأوها ورأوا الدنيا ورآهم الناس انقطع إليهم من لم يكن له طول ولا مزية في الإسلام ، فكان مغموماً (مغموراً) في الناس ، وصاروا أوزاعاً إليهم وأملوهم ، وتقدموا في ذلك فقالوا : يملكون فنكون قد عرفناهم ، وتقدّمنا في التقريب والانقطاع إليهم فكان ذلك أول وهن دخل على الإسلام ، وأول فتنة كانت في العامة ليس إلا ذلك »[1].

○ سابعاً : العصبية القبلية (استثقال بعض القبائل العربية لرياسة قريش) .

يقول ابن خلدون في هذا الموضوع : « لما استكمل الفتح واستكمل للملة الملك، ونزل العرب بالأمصار في حدود ما بينهم وبين الأمم من البصرة والكوفة والشام ومصر ، وكان المختصون بصحبة الرسول - ﷺ - والاقتداء بهديه وآدابه المهاجرين والأنصار وقريش وأهل الحجاز ، ومن ظفر بمثل ذلك من غيرهم . وأما سائر العرب من بني بكر بن وائل وعبد القيس وسائر ربيعة والأزد وكندة وتميم وقضاعة وغيرهم فلم يكونوا من تلك الصحبة بمكان إلا قليل منهم . وكانت لهم في الفتوحات قدم فكانوا يرون ذلك لأنفسهم مع ما يدين به فضلاؤهم من تفضيل أهل السابقة ومعرفة حقهم . وما كانوا فيه من الذهول والدهش لأمر النبوة وتردّد الوحي وتنزل الملائكة . فلما انحصر ذلك العباب ، وتنوسي الحال بعض الشيء، وذل العدو واستفحل الملك ، كانت عروق الجاهلية تنبض ، ووجدوا الرياسة عليهم من المهاجرين والأنصار وقريش وسواهم ، فأنفت نفوسهم منه ، ووافق ذلك أيام عثمان فكانوا يظهرون الطعن في ولاته بالأمصار ، والمؤاخذة لهم

(١) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٩٧ .

باللحظات والخطوات ، والاستبطاء عليهم الطاعات ، والتجني بسؤال الاستبداد منهم والعزل ، ويفيضون في النكير على عثمان ، وفشت المقالة في ذلك في أتباعهم ، وتنادوا بالظلم من الأمراء في جهاتهم ، وانتهت الأخبار بذلك إلى الصحابة بالمدينة ، فارتابوا وأفاضوا في عزل عثمان وحمله على عزل أمرائه ، وبعث إلى الأمصار من يأتيه بالخبر .... فرجعوا إليه فقالوا : ما أنكرنا شيئاً ولا أنكره أعيان المسلمين ولا عوامهم »[١] .

على أن العصبية القبلية كانت مادة تهيج النفوس وتحركها ، إذ إن من بوادر الخلاف في الكوفة ما جاء في رواية سيف بأن سعيد بن العاص جلس يوماً للناس فدخل عليهم جمع فيهم الأشتر وصعصعة[٢] وخنيس بن حبيش[٣] وابنه عبد الرحمن وغيرهم ... وبينما هم يتحدثون قال خنيس : ما أجود طلحة بن عبيد الله ! فقال سعيد : إن من له مثل النشاستج[٤] لحقيق أن يكون جواداً ، والله لو كان لي مثلها لأعاشكم الله منها عيشاً رغداً ،

---

(١) ابن خلدون : « العبر » ، ج ٢ ، ص ١٠٢٦ - ١٠٢٧ .

(٢) هو صعصعة بن صوحان العبدي ، نزيل الكوفة : تابعي كبير من المخضرمين ، من أصحاب علي ، قتل أخواه يوم الجمل ، فأخذ هو الراية ، ووثّقه ابن سعد ، وقال فيه الذهبي : وكان شريفاً ، مطاعاً ، أميراً ، فصيحاً ، مفوّهاً ، توفي نحو ٦٠ هـ (٦٧٩م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج ٦ ، ص ٢٢١ . وخليفة : « الطبقات » ص ١٤٤ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٦. والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ٣ ، ص ٥٢٨ .

(٣) هو خنيس بن حبيش الأسدي ، ذكره الإمام الطبري في أحداث سنة ١٦ هـ (٦٣٧م) وكان يقاتل في وقعة القادسية تحت إمرة سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - وهو الذي ذهب يبشر عمر بالفتح بعد انتصار المسلمين في هذه الوقعة ، ثم ذكره في أحداث سنة ٣٥ هـ (٦٥٥م) ، وقد ولاه عثمان - رضي الله عنه - على ماسبذان . انظر « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٢ - ٤٢٢ .

(٤) ضيعة بالكوفة لطلحة بن عبيد الله - رضي الله عنه- اشتراها من أهل الكوفة المقيمين بالحجاز بما كان له بخيبر، وعمّرها فكانت عظيمة الدخل، انظر: ياقوت: «معجم البلدان»، ج٥، ص٢٨٥.

فقال عبد الرحمن بن خنيس – وهو صغير – : والله لوددت أن هذا الملطاط لك – يعني ما كان لآل كسرى على جانب الفرات مما يلي الكوفة – فثار عليه الأشتر ومن معه وقالوا: فض الله فاك، والله لقد هممنا بك، فقال أبوه: حَدَثٌ لا تؤاخذوه . فقالوا : يتمنى له من سوادنا ؟ ... أنت أمرته بذلك ، وثاروا عليه ، فحاول أبوه منعهم ، فضربوهما حتى غشي عليهما ، وجعل سعيد يناشدهم ويأبون ، وتأثر أهل الكوفة عامة بالحادثة ، وبنو أسد خاصة ، وكتب أشرافها وصلحاؤها إلى عثمان بإخراجهم ، فكتب إليهم : إذا اجتمع ملأكم على ذلك فألحقوهم بمعاوية ، وكتب إلى معاوية : « إن أهل الكوفة قد أخرجوا إليك نفراً خلقوا للفتنة ، فارعهم وقم عليهم ، فإن أنست منهم رشداً فاقبل منهم ، وإن أعيوك فارددهم عليهم »[1] .

أما رواية الواقدي فورد فيها أن الأشتر وجماعة من وجوه أهل الكوفة سهروا ليلة عند سعيد بن العاص ، فقال سعيد : إنما هذا السواد بستان لقريش ، فقال الأشتر : أتزعم أن السواد الذي أفاءه الله علينا بأسيافنا لك ولقومك ، والله ما يزيد أوفاكم فيه نصيباً إلا أن يكون كأحدنا ، فاستنكر عليهم عبد الرحمن الأسدي – وكان على شرطة سعيد – وقال : أتردّون على الأمير مقالته ؟ وأغلظ عليهم ، فلم يتحمّلوه ، ووثبوا عليه ، ووطئوا عليه حتى غشي عليه[2] .

وكانت هذه الحادثة مؤشراً لبداية الفتنة في الكوفة ، وهي أول مصر نزغ الشيطان بين أهله في الإسلام كما يقول الشعبي[3] .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣١٧ – ٣١٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٢٢ – ٣٢٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٥١ .

وإذا صحت الرواية التي رواها الإمام الطبري عن حكاية « بستان قريش » فيكون من حق من استنكر تلك المقولة أن يستنكر ، لأن السواد فعلاً ليس بستاناً لقريش .

ولذلك فإن الحادثة وإن كانت مؤشراً على أنّ أهل الكوفة قد نزغ الشيطان بينهم بسبب ما حدث من سبّ وشتم وضرب ويتنافى فعله مع أخلاق الإسلام الحميدة من الحلم والصبر والعفو عن المسيء ، فإن من واجب المسلم تذكير الحاكم إذا أخطأ ، فهو غير معصوم ، لكن أن تكون الذكرى بالتي هي أحسن ، وبالحكمة والموعظة الحسنة .

□ الباب الثاني □

○ الفتنة الأولى ○

○ الفصل الثاني ○

○ المبحث الأول : شخصية عثمان بن عفان وسيرته .

أولاً : أخلاقه ومناقبه .

ثانياً : سياسته وسيرته .

○ المبحث الثاني : المآخذ على عثمان والرد عليها .

أولاً : ما نسب إليه من إيثار أقربائه .

ثانياً : ما نسب إليه من محدثات .

ثالثاً : ما نسب إليه في معاملة المعترضين عليه .

رابعاً : ما اعترض عليه في أحواله الشخصية .

○ المبحث الثالث : ظروف مقتل عثمان - رضي الله عنه

أولاً : صبره وحقنه لدماء المسلمين .

ثانياً : حمايته لنظام الخلافة .

ثالثاً : استشهاده - رضي الله عنه -

* * *

□ المبحث الأول □

○ شخصية عثمان بن عفان وسيرته ○

○ أولاً : أخلاقه ومناقبه

هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك أبو عمرو القرشي الأموي، أمير المؤمنين، ذو النورين ، وصاحب الهجرتين[(1)].

يعتبر من السابقين الأولين إلى الإسلام ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل فيهم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الشورى وأخبر أنّ رسول الله - ﷺ - توفي وهو راض عنهم ، وهو ثالث الخلفاء الراشدين ، وصاحب الفتوحات الإسلامية الخالدة ، وجامع الناس على المصحف الإمام .

ومنذ أسلم - رضي الله عنه - كانت صفاته وأخلاقه مناراً شامخاً يقتدى به ، فقد مضى في إيمانه قويّاً هادئاً ، وديعاً صابراً ، عفواً كريماً ، محسناً رحيماً ، سخياً باذلاً ، يواسي المؤمنين ، ويعين المستضعفين ، ويتجاوز عن المسيئين حتى وافته المنية - رضي الله عنه - محتسباً شهيداً .

وأشهر أخلاق عثمان- رضي الله عنه- تلك الصفة النبيلة التي زيّنه الله بها، فكانت فيه

---

(1) انظر : ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٣ ، ص٥٣ ، وخليفة : «الطبقات»، ص١٠، والدولابي : « الكنى » ، ج ١ ، ص ٨ . وابن حزم : « جمهرة أنساب العرب » ، ص ٧٥ .

منبع الخير ومصدر العطف والرحمة على الرعية وهي خلق الحياء، وقد عظّم فيه رسول الله- ﷺ- هذه الخصلة وأثنى عليه بها فيما رواه مسلم عن عائشة أم المؤمنين- رضي الله عنها- قالت: «كان رسول الله- ﷺ- مضطجعاً في بيتي كاشفاً عن فخذيه- أو ساقيه- فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحال فتحدّث، ثم استأذن عمر فأذن له وهو كذلك فتحدّث ، ثم استأذن عثمان فجلس رسول الله - ﷺ - وسوّى ثيابه فدخل فتحدّث ، فلما خرج قالت عائشة : دخل أبو بكر فلم تهتش له ولم تباله ، ثم دخل عمر فلم تهتش له ولم تباله ، ثم دخل عثمان فجلست وسوّيت ثيابك ؟ فقال : « ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة »[1] .

وروى ابن عساكر من طريق أبي هريرة - رضي الله عنه - « عثمان حيي تستحي منه الملائكة »[2] وأخرج أحمد بسنده إلى رسول الله - ﷺ - قال : « أرحم أمتي أبو بكر ، وأشدّها في دين الله عمر ، وأصدقها حياء عثمان ، وأعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، وأقرؤها لكتاب الله أبيّ ، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت ، ولكل أمّة أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجرّاح »[3] .

وممّا يؤسف له أنّ كثيراً من الباحثين خلطوا بين الحياء والخجل وقالوا بأن خلق الحياء كان يحمل عثمان على الإغضاء عن كثير مما يكره ، لكنّ هذا في واقع الأمر ينطبق على تعريف الخجل ، بينما عرّف العلماء المحققون الحياء

(١) أخرجه مسلم في « جامعه الصحيح » كتاب فضائل الصحابة ، ج ١٥ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ . وأبو نعيم في « معرفة الصحابة » ، ج ١ ، ص ٢٦٦ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (الجزء المطبوع : ترجمة عثمان) ص ٨٦ .

(٣) رواه الترمذي في « السنن » ، كتاب المناقب ، ج ٥ ، ص ٣٣٠ ، وأحمد في المسند (بترتيب الساعاتي) ، ج ٢٢ ، ص ١٨٨ ، قال المحقق : سنده صحيح ورجاله ثقات ، وصححه الشيخ الألباني « صحيح الترمذى » (رقم ٢٩٨١ [٣/ ٢٢٧]) .

بأنه : انقباض النفس عن القبيح مخافة اللّوم ، وقالوا : خلق وسط بين الوقاحة التي هي الجرأة على القبائح وعدم المبالاة بها ، والخجل الذي هو انحصار النفس عن الفعل مطلقاً[1].

ومن المعلوم أن الصحابة - رضوان الله عليهم - متصفون كلهم بالحياء ، وجاء في الحديث الصحيح « أن الحياء من الإيمان »[2] وهو خلق محمود في الإسلام ، واختصاص عثمان - رضي الله عنه - بكثرته ، وبأنه أصدق الأمة فيه ، وباستحياء الملائكة منه ميزة له على جميعهم نطقت به الأحاديث الصحيحة .

وكان عثمان - رضي الله عنه - أجود الأمة وأسخاها ، وله في ذلك مواقف لا تزال مأثرة من مآثر التاريخ الإسلامي . على أن سخاءه كان خليقة من خلائقه لا تكلّف فيها ، ولا يستكثر في باب المروءة ومواساة المسلمين شيئاً ، فقد رُوي أنه كان له على طلحة بن عبيد الله - وكان من أجود الناس - خمسون ألفاً ، فقال له طلحة يوماً : قد تهيأ مالك فاقبضه ، فقال له عثمان : هو لك معونة على مروءتك[3] .

روى الإمام البخاري من طريق أبي عبد الرحمن السلمي[4] « أن عثمان بن

---

(١) التباني المغربي : « إفادة الأخيار » : ج١ ، ص ٣٢٤ .

(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الإيمان ج ١ ، ص ١١ .

(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ٢١٦ .

(٤) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة . وقال النسائي : ثقة ، وقال ابن عبد البر : هو عند جميعهم ثقة ، وقال ابن حجر : ثقة ثبت . توفي عام ٧٢هـ (٦٩١م) ترجم له : ابن معين : «التاريخ » ، ج٢، ص٣٠١ ، وخليفة : « الطبقات »، ص ١٥٣، والعجلي : « تاريخ الثقات »، ص ٢٥٣ ، وابن حجر : « التهذيب »، ج ٥ ، ص ١٨٣

عفان – رضي الله عنه – حين حوصر أشرف عليهم من الدار وقال : أنشدكم ولا أنشد إلّا أصحاب النبي – ﷺ – ألستم تعلمون أنّ رسول الله – ﷺ – قال : « من جهّز جيش العسرة فله الجنة » فجهّزتهم ؟ قال – أي الراوي – : فصدقوه بما قال »[1] وزاد النسائيّ في رواية « فجهّزتهم حتى لم يفقدوا عقالاً ولا خطاماً »[2].

وروي أنّ الناس في خلافة الصدّيق – رضي الله عنه – أصابهم قحط ، فلمّا اشتدّ بهم الأمر جاءوا إليه فقالوا : يا خليفة رسول الله ، إنّ السماء لم تمطر ، والأرض لم تنبت ، وقد توقّع الناس الهلاك فما نصنع ؟ قال : انصرفوا واصبروا فإني أرجو الله ألّا تمسوا حتى يفرّجَ الله عنكم ، فلما كان آخر النهار ورد الخبر بأن عيراً لعثمان جاءت من الشام ، فلما جاءت خرج الناس يتلقونها ، فإذا هي ألف بعير موسوقة برّاً وزيتاً وزبيباً ، فأناخت بباب عثمان – رضي الله عنه – فجاءه التجار فقال لهم : ما تريدون ؟ قالوا : إنك تعلم ما نريد ، بعنا من هذا الذي وصل إليك ، تعلم ضرورة الناس . قال : حبّاً وكرامة ، كم تربحوني على شرائي ؟ قالوا : الدرهم درهمين ، قال : أعطيت زيادة على هذا ، قالوا : أربعة ، قال : أعطيت زيادة على هذا ، قالوا : خمسة ، قال : أعطيت أكثر من هذا ، قالوا : يا أبا عمرو ، ما بقي في المدينة تجّار غيرنا وما سبقنا إليك أحد ! فمن ذا الذي أعطاك ؟ قال : إنّ الله أعطاني بكل درهم عشرة ، أعندكم زيادة ؟ قالوا : لا ، قال : فإنّي أُشهد الله أني جعلت ما حملت هذه العير صدقة لله على المساكين وفقراء المسلمين[3].

---

(١) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الوصايا ، ج ٣ ، ص ١٩٨ .

(٢) أخرجه النسائيّ في «سننه» ، كتاب الجهاد، باب فضل من جهز غازياً ، ج٥ ، ص ٤٦ .

(٣) المالقي : « التمهيد والبيان » ، ص٢٤٣– ٢٤٤ .

فما أحوج المتشدقين المتقولين على عثمان بغير حق أن يفتحوا آذانهم وقلوبهم فيعوا هذه الأعمال العظيمة ويقدّروها حقّ قدرها لينصفوا هذا الخليفة المفترى عليه ، وما أحوج أمة الإسلام في هذه المرحلة من حياتهم إلى نفحة من روح عثمان – رضي الله عنه – لتسري بينهم تعاطفاً ومؤاساةً وبراً وإحساناً .

ومن سخائه وإنفاقه في سبيل الله أنه جهّز جيش العسرة في غزوة تبوك .

وروى الإمام أحمد في « فضائل الصحابة » : أن عثمان جاء بألف دينار في ثوبه فصبّها في حجر النبي – ﷺ – حين جهّز جيش العسرة ، فقال النبي – ﷺ –: « ما ضرّ عثمان ما عمل بعد هذا أبداً »[1] وأخرج أيضاً عن ابن شهاب الزهري أن عثمان – رضي الله عنه – حمل في غزوة تبوك على تسع مائة وأربعين بعيراً ثم جاء بستين فرساً فأتمّ بها الألف[2] .

ومن مآثر جوده وسخائه أنه اشتري بئر رومة[3] للمسلمين ، فقد حكى البغوي[4] « في معجم الصحابة » أن المهاجرين لما قدموا المدينة استنكروا

---

(١) أخرجه أحمد في « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٥١٦ ، قال المحقق – وصي الله عبّاس – : إسناده صحيح . والحاكم في المستدرك ، ج٣ ، ص١٠٢ . وقال : حديث صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

(٢) أخرجه أحمد في « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٥١٦ ، قال المحقق : رجاله ثقات .

(٣) تسمى بئر عثمان حالياً ، وتقع في بستان ينسب إليها من أوقاف المسجد النبوي ، وقد أوشك ماؤها على النضوب بعد حفر بئرين أرتوازيتين قريباً منها ، وتبعد عن الحرم بحوالي خمسة أكيال عن طريق سلطانة .

(٤) هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان ، أبو القاسم البغوي – نسبة إلى بغشور بين هراة ومرد الروذ في بلاد خراسان – من حفاظ الحديث ، ومحدث العراق في عصره : من مؤلفاته : « معجم الصحابة » و « معالم التنزيل » في التفسير . توفي عام ٣١٧ هـ (٩٢٩م) ترجم له الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١٠ ، ص ١١١ ، وابن الأثير: « اللباب » ، ج ١، ص ١٦٤. والذهبي : « تذكرة الحفاظ »، ج ٢، ص ٣٣٧.

الماء ، وكان لرجل من بني غفار(*) عين يقال لها رومة ، وكان يبيع القربة منها بمدّ ، فقال له النبي - ﷺ - بعنيها بعين في الجنة ؟ فقال : يا رسول الله ! ليس لي ولعيالي غيرها ، فبلغ ذلك عثمان - رضي الله عنه - فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم أتى النبي - ﷺ - فقال : أتجعل لي ما جعلت له ؟ قال : نعم ، قال عثمان : قد اشتريتها وجعلتها للمسلمين(1) .

وروى الترمذي عن ثُمامة بن حَزْن القُشَيّري(2) قال : شهدت الدار حين أشرف عليها عثمان فقال « أنشدتكم بالله والإسلام ، هل تعلمون أنّ رسول الله - ﷺ - قدم المدينة ، وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال : « من يشتري بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة » فاشتريتها من صلب مالي ، فأنتم تمنعوني اليوم أن أشرب من ماء البحر . فقالوا : اللهم نعم »(3) .

(*) بطن من كنانة من العدنانية ، كانت ديارهم بوادي الصفراء بين مكة والمدينة ، ابن الأثير : « اللباب » ، ج ٢ ، ص ١٣٢ .

(1) ابن حجر : « الفتح » ، ج ٣ ، ص ٩٧٠ .

(2) هو ثمامة بن حزن بن عبد الله القشيري البصري : تابعي مخضرم ، أدرك النبي - ﷺ - ولم يره ، وقدم على عمر بن الخطاب ، قال الدّارمي عن يحيي بن معين : ثقة ، وقال الآجرّي عن أبي داود : ثقة ، ترجم له : الدارمي : « التاريخ » ، ص ٨٣ ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ١٧٦/٢/١ وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ج٢ ، ص ٤٦٥ ، والآجري : « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني » ، ص ٢٥٠ .

(3) رواه الترمذي في «سننه» ج ٥ ص٢٩٠ - ٢٩١، وقال : هذا حديث حسن. ورواه البخاري في «صحيحه» تعليقاً بصيغة الجزم، كتاب الشرب والمساقاة، باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة، «فتح الباري» (٣٧/٥) . ورواه أيضاً البيهقي في «سننه» في كتاب الوقف (١٦٨/٦)، وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢٠٩/٣ برقم ٢٩٢١) وفي «إرواء الغليل» رقم ١٥٩٤ .

ومن مناقبه – رضي الله عنه – أنّه أوّل من وسّع مسجد رسول الله – ﷺ – حين ضاق المسجد بأهله إجابة لرغبة النبي – ﷺ – فقد روى الترمذي : « أن عثمان لما حوصر أشرف على الناس فقال : أنشدكم بالله والإسلام ، هل تعلمون أن المسجد ضاق بأهله ، فقال رسول الله – ﷺ –: « من يشتري بقعة آل فلان فيزيدها في المسجد بخير له منها في الجنة » فاشتريتها من صلب مالي ، وأنتم تمنعوني أن أصلّي فيه ركعتين ؟ قالوا : اللهم نعم »[1] .

وفي رواية ابن عساكر عن صعصعة بن معاوية التيمي – رضي الله عنه – قال : « أرسل عثمان وهو محصور إلى علي وطلحة والزبير وأقوام من الصحابة فقال : احضروا غداً فكونوا حيث تسمعون ما أقول لهذه الخارجة ، ففعلوا وأشرف عليهم فقال : أنشد الله من سمع النبي – ﷺ – يقول : « من يشتري هذا المربد ويزيده في مسجدنا وله الجنة وأجره في الدنيا ما بقي درجات له » فاشتريته بعشرين ألفاً وزدته في المسجد ، قالوا : اللهم نعم ، وقال الخوارج : صدقوا ، ولكنك غيّرت .... وعدّد أشياء – أي من مناقبه – قال : الله أكبر ، ويلكم خصمتم والله ، كيف يكون من يكون له هذا مغيّراً »[2] .

ومن فضائل عثمان – رضي الله عنه – أنه أحد السابقين الأولين ، فقد كان ثالث ثلاثة في الإسلام كله، هم من أفضل الناس وخيرهم بعد رسول الله – ﷺ – لأنهم أعظم المؤمنين أعمالاً في تأييد نشر الدعوة ، وإقامة عمود الشريعة المطهّرة وتأسيس بنيان الدولة الإسلامية ، والجهاد في سبيل الله ،

---

(١) رواه الترمذي في «سننه» ج ٥ ص٢٩٠ – ٢٩١، وقال: هذا حديث حسن، وحسنه الألباني «صحيح سنن الترمذي» ٢٠٩/٣ برقم ٢٩٢١، وفي «الإرواء» برقم ١٥٩٤ .

(٢) ابن عساكر: «تاريخ دمشق» (ترجمة عثمان بن عفان) تحقيق سكينة الشهابي، ص ٣٣٦ .

وكان من أخصّ الناس برسول الله - ﷺ - وأقربهم إلى قلبه .

روى ابن عساكر من طرق مختلفة عن فاطمة بنت عبد الرحمن اليشكرية(*) عن أمها : « أنها سألت عائشة ، وأرسلها عمّها فقال : إن أحد بنيك يقرئك السلام ويسألك عن عثمان بن عفان ، فإن الناس قد أكثروا فيه ، فقالت : لعن الله من لعنه ، فوالله لقد كان قاعداً عند نبي الله - ﷺ - وإنّ رسول الله - ﷺ - مسند ظهره إليّ ، وأن جبريل - عليه السلام - ليوحي إليه القرآن وأنه ليقول : اكتب عثمان ، فما كان الله لينزل تلك المنزلة إلّا كريماً على الله ورسوله »[1] .

وقد كان الصحابة - رضوان الله عليهم - يعرفون لعثمان فضله وسابقته وبلاءه ، فعن أبي حازم[2] قال : « كنت عند عبد الله بن عمر بن الخطاب فذكر عثمان ، فذكر فضله ومناقبه وقرابته حتى تركه أنقى من الزجاجة ، ثم ذكر علي بن أبي طالب ، فذكر فضله وسابقته وقرابته حتى تركه أنقى من الزجاجة ، ثم قال : من أراد أن يذكر هذين فليذكرهما هكذا أو

(*) لم أجد ترجمتها فيما تيسر لي من مصادر .

(١) ابن عساكر : «تاريخ دمشق» (ترجمة عثمان بن عفان) تحقيق سكينة الشهابي ص ٩٢، وأحمد : «المسند» بترتيب الساعاتي ج ٢٣، ص٩٥ ، وأخرجه أحمد بنحوه في «المسند» ٦/٢٥٠، ٢٦١ .

(٢) هو سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج المدني : من أجلاء التابعين ، قال أحمد وأبو حاتم والعجلي والنسائي : ثقة ، وقال ابن خزيمة : ثقة ، ولم يكن في زمانه مثله ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . كان قاضياً من عُبّاد أهل المدينة وزهّادهم ، بعث إليه سليمان ابن عبد الملك ليأتيه فقال : إن كان له حاجة فليأت ، وأما أنا فمالي إليه حاجة ، مات في خلافة أبي جعفر المنصور بعد ١٤٠ هـ (٧٥٧م) ترجم له : ابن سعد : «الطبقات الكبرى»، ج٥ ، ص٤٢٤ ، والبخاري : «التاريخ الكبير» ٢/٢/٧٨، والعجلي : «تاريخ الثقات»، ص ١٩٦، وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل» ج ٤ ، ص ١٥٩ ، وابن حجر : « التهذيب » ج ٤ ، ص ١٤٣ .

فليدع »[1] .

وقال ابن عمر – رضي الله عنهما – أيضاً : « لا تسبّوا عثمان فإنّا كنا نعدّه من خيارنا »[2] .

وعن محمد بن حاطب – له صحبة – قال : « قيل لعلي : إن هؤلاء يسألوننا عن عثمان غداً ، فماذا نقول لهم ؟ قال علي : كان عثمان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا »[3] .

وعنه أيضاً قال : « سمعت علياً يقول : ﴿ إنّ الذين سبقت لهم منّا الحسنى ﴾ منهم عثمان »[4] .

وأخرج ابن عساكر في « تاريخه » أنّ جرير بن عبد الله البجلي وحنظلة وعدي بن حاتم – وهم من الصحابة – تحوّلوا من الكوفة إلى قرقيسياء[5] وقالوا : لا نقيم ببلد يُشتم فيه عثمان[6] .

وحدّث أحمد عن أم عمر بنت حسّان بن يزيد بن أبي الغصن قال – وكانت عجوز صدق – عن أبيها قال : « دخلت المسجد الأكبر – مسجد الكوفة – وعلي بن أبي طالب على المنبر يخطب الناس وينادي بأعلى صوته ثلاث مرات : يا أيها الناس ! يا أيها الناس ! يا أيها الناس ! إنكم تكثرون

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥٠٧ .

(٢) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ج ١ ، ص ٤٦١ ، قال المحقق : إسناده صحيح .

(٣) ابن عساكر: « تاريخ دمشق »: ص ٤٧٥ وأحمد: « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٧٤ ، قال المحقق : إسناده صحيح .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٧٥ ، وأحمد : فضائل الصحابة ، ج ١ ، ص ٤٧٥ ، قال المحقق : إسناده صحيح .

(٥) بلد في الشام على مصب نهر الخابور في الفرات : انظر الحميري: «الروض المعطار» ، ص ٤٥٥ .

(٦) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥١٨ .

في عثمان ، فإن مثلي ومثله كما قال الله عز وجل : ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غلّ إخواناً على سرر متقابلين ﴾(*) .

وعن النعمان بن بشير - له صحبة - قال : « كنا مع علي بن أبي طالب في مسجد الكوفة ، وهو مجتنح لشقه ، فخضنا في عثمان وطلحة والزبير ، فاجتنح لشقه الآخر فقال : فيما خضتم ؟ قلنا : خضنا في عثمان وطلحة والزبير ، وحسبناك نائماً ، فقال علي : ﴿ إن الذين سبقت لهم منّا الحسنى أولئك عنها مبعدون ﴾(١) وإن ذاك عثمان وطلحة والزبير ، وأنا من شيعة عثمان وطلحة والزبير ، ثم قال : ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غلّ إخواناً على سرر متقابلين ﴾(٢) ذاك عثمان وطلحة والزبير ، وأنا من شيعة عثمان وطلحة والزبير »(٣) .

وفي رواية فقام رجل فقال : « الله أعدل من ذلك يا أمير المؤمنين ، قال : - أي الراوي - فصاح به عليّ صيحة ثم قال : من هم إذا لم نكن نحن هم ؟ ! »(٤) .

ولمكانة عثمان من رسول - ﷺ - خلطه بنفسه وصاهره ، فزوّجه ابنته رقية - رضي الله عنها - ولما توفيت زوّجه أختها أم كلثوم - رضي الله عنها - وعندما ماتت أم كلثوم قال رسول الله - ﷺ - « ألا أبو أيّم ،

(*) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٥٣ ، قال المحقق : إسناده صحيح .
(١) الآية ١٠١ من سورة الأنبياء .
(٢) الآية ٤٧ من سورة الحجر .
(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٧٢ . وأحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ٢ ، ص ٦١٨ . قال المحقق : إسناده صحيح .
(٤) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، ج ٢ ، ص ٧٤٨ ، قال المحقق : إسناده صحيح ، وأخرجه الإمام الطبري في «تفسيره»، ج ٧ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

ألا أخو أيّم ، ألا ولي أيّم يزوج عثمان ، فإني قد زوجته ابنتين ، ولو كانت عندي ثالثة لزوجته وما زوجته إلا بوحي من السماء »(*) .

وهذه خصيصة لم تكن لغير عثمان من أصحاب رسول الله - ﷺ - ولأجلها كان يلقّب بذي النورين . ذكر بدر الدين العيني(١) في شرحه على صحيح البخاري : أنه قيل للمهلب بن أبي صفرة(٢) « لم قيل لعثمان ذو النورين ؟ فقال : لأنّا لانعلم أحداً أرسل ستراً علي بنتي نبيّ غيره »(٣) .

وعن النزّال بن سَبرة الهلالي(٤) قال : « قلنا - يعني لعلي : يا أمير

(*) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص ٤٨١ ، وقال المحقق : ضعيف لانقطاعه .

(١) هو محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني - نسبة إلى عينتاب بأرض الشام - الحنفي أبو محمد : من علماء التاريخ والحديث والفقه ، ولي الحسبة والقضاء ونظارة السجون في ظل الدولة المملوكية ، له تآليف كثيرة منها : « مغاني الأخبار في رجال معاني الآثار » ، في مصطلح الحديث ورجاله ، « عمدة القاري في شرح صحيح البخاري » ، « الدرر الزاهرة في شرح البحار الزاخرة » في الفقه ، « عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان » في التاريخ، توفي عام ٨٥٥هـ (١٨٥١م) ترجم له : السخاوي : « الضوء اللامع » ، ج١٠ ، ص١٣١ ، والقرشي : «كتاب الخراج» ، ج٢ ، ص١٦٥، وابن العماد : « شذرات الذهب » ، ج٧ ، ص٢٨٦ .

(٢) هو المهلّب بن أبي صفرة الأزدي العقلي : من الأمراء الأبطال . قال خليفة : سنة أربع وأربعين غزا المهلب الهند - في خلافة معاوية - وولي الجزيرة لابن الزبير ، وحارب الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان ، ثم ولي خراسان من قبله سنة ٧٩هـ وترجع شهرته إلى حرب الخوارج حيث مكث تسعة عشر عاماً يحاربهم وتغلب عليهم في الأخير وقيل : إن الحجاج بالغ في احترامه لما دوّخ الأزارقة توفي عام ٨٣هـ (٧٠٢م) انظر خليفة : «التاريخ» ، ص٢٠٦ - ٢٦٢ ، وابن خلكان : «وفيات الأعيان» ، ج٥ ص ٣٥٠ ، والذهبي : «سير أعلام النبلاء» ، ج ٤ ، ص٣٨٣ .

(٣) العيني : « عمدة القارى شرح صحيح البخاري » ، ج ١٦ ، ص ٢٠١ .

(٤) هو النزال بن سبرة الهلالي الكوفي : من كبار التابعين : قال العجلي : كوفي تابعي =

المؤمنين حدّثنا عن عثمان بن عفان ، فقال : ذاك امرؤ يدعى في الملأ الأعلى ذا النورين ، كان ختن رسول الله - ﷺ - على ابنتيه ، ضمن له بيتاً في الجنّة »[1] .

وروى ابن عساكر أن رجلاً قال لعلي بن أبي طالب : « إن عثمان في النار. قال : ومن أين علمت ؟ قال : لأنه أحدث أحداثاً ، فقال له عليّ : أتراك لو كانت لك بنت أكنت تزوجها حتى تستشير ؟ قال : لا ، قال : أفرأي هو خير من رسول الله - ﷺ - لابنته ؟! وأخبرني عن النبي - ﷺ - أكان إذا أراد أمراً يستخير الله أو لا يستخيره ؟ قال : لا ، بل كان يستخيره ، قال : أفكان الله عز وجلّ يخيّر له أم لا ؟ قال : بل كان يخيّر له ، قال : فأخبرني عن رسول الله - ﷺ - أخار الله له في تزويجه عثمان أم لم يخيّر له ؟! ثم قال له : لقد تجرّدت لك لأضرب عنقك فأبى الله ذٰلك ، أما والله لو قلت غير ذٰلك ضربت عنقك »[2] .

وعن بشير أبو نصر[3] قال : « أتيت الحسن البصري فقلت : إني أحبّ الله ورسوله وأحبّ علياً ، وأقوام عندنا يقولون : إن لم تسبّ عثمان لم يغن عنك حبّ عليّ !. فقال : يا بنيّ ! إن الذي يأمرك بهذا لعثمان خير منه ومنّي ومنك ، زوّجه النبي - ﷺ - ابنته رقية ، أفترى النبي - ﷺ -

---

= ثقة ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة ، وذكره ابن حبان في الثقات ووثقه العجلي وأبو حاتم ، وقال ابن معين : النزال ثقة لا يسأل عنه. ترجم له : ابن سعد : «الطبقات الكبرى» ج٦ ، ص٨٤ ، والعجلي : «تاريخ الثقات» ٤٤٨، وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل» ج٨، ص ٤٩٨، وابن حبان: «الثقات»، ج٥ ، ص ٤٨٢ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١٠ ، ص ٤٢٣ .

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٣ - ٤٤ .

(٣) لم أقف علي ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .

كان جاهلاً أن يزوج خبيثاً؟! فماتت عنده، ثم زوّجه ابنته أم كلثوم ، فلو كان جهل أمره أيجهل الثانية؟ وجهّز جيش العسرة من ماله ، وكان مع النبي- ﷺ- حتى فارق الدنيا ، أفينبغي لك أن تسبّ رجلاً كانت هذه الأشياء له من المناقب والمكرمات ؟ ! »[١].

وكشفت كذلك قصة الشورى عن مكانة عثمان - رضي الله عنه - في قلوب الأمة ومحبّة الناس له وميلهم إليه ، ورغبتهم في ولايته رغبة شملت خاصة الناس وعامتهم ورضائهم بحكمه وخلافته عليهم ، فما ترك عبد الرحمن ابن عوف - أثناء إدارته طريقة الشورى بعد اغتيال عمر بن الخطاب - أحداً من المهاجرين والأنصار وغيرهم من عامة الناس إلا سألهم واستنارهم ، فأما أهل الرأي فأتاهم مستشيراً ، وتلقى غيرهم سائلاً : يقول من ترى الخليفة بعد عمر ؟ فلم يلق أحداً يستشيره أو يسأله إلا ويقول عثمان ، فلما رأى اتفاق الناس وشبه إجماعهم على عثمان ، وأنهم لا يعدلون به أحداً ، بايع له وبايعه الناس بيعة عامة[٢] .

لقد روى الإمام البخاري عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : « كنا زمن النبي - ﷺ - لا نعدل بأبي بكر أحداً ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نترك أصحاب النبي - ﷺ - لا نفاضل بينهم »[٣] .

وقال ابن مسعود - رضي الله عنه - : « بايعنا خيرنا ولم نأل »[٤] ، وفي رواية: «أمّرنا خير من بقي ولم نأل »[٥] .

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥٢٣ .
(٢) ابن حجر : « الفتح » ، ج١٣ ، ص ١٩٦ .
(٣) أخرجه الإمام البخاري في «الجامع الصحيح»، كتاب أصحاب النبي- ﷺ- ج٤، ص٢٠٣.
(٤) ابن حجر: «الإصابة»، ج٢، ص٤٦٣، وابن عبد البر: «الاستيعاب»، ج٣، ص٧٢.
(٥) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص ٤٦٢ ، قال المحقق : إسناده صحيح .

وعن مُطَرِّف(*) قال : « قلت لحذيفة - رضي الله عنه -: أرأيتم حين بايعتم عثمان نصحتم الله ورسوله والمؤمنين أو خنتموهم ؟ قال : نصحناهم »(١) .

وعن محمد بن يونس(٢) قال : « حدثنا حفص بن غياث(٣) قال : قال شريك بن عبد الله : « مرض رسول الله - ﷺ - فأمر أبا بكر أن يصلي بالناس ، فلو علم رسول الله - ﷺ - أنّ في أصحابه أحداً أفضل من أبي بكر لأمر ذلك الرجل وترك أبا بكر ، فلما احتضر أبو بكر استخلف عمر ابن الخطاب ، فلو علم أبو بكر أنّ في أصحاب محمد - ﷺ - أحداً أفضل من عمر لما قدّم عمر وترك ذلك الرجل، لقد كان غشّ أصحاب محمد ، فلما احتضر عمر بن الخطاب فصيّر الأمر شورى ، فوقعت الشورى بعثمان ابن عفان، فلو علم أصحاب محمد أن في القوم أحداً أحق بها من عثمان ،

(*) هو مطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير الحرشي العامري أبو عبد الله البصري ، قال ابن سعد : كان ثقة ذا فضل وورع وأدب . وقال العجلي : كان ثقة . وذكره ابن حبان في «الثقات». قيل: إنه مات في طاعون الجارف سنة ٨٩هـ (٧٠٨م) . ترجم له : ابن سعد : «الطبقات الكبرى»، ج٧، ص١٤١. والبخاري : «التاريخ الكبير»، ٤/ ١/ ٣٩٦ ، والعجلي : « تاريخ الثقات »، ص ٤٣١ ، وابن حبان : « الثقات » ، ج٥ ، ص ٤٢٩ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج١٠ ، ص ١٧٣ .

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ١٩٧ .

(٢) هو أبو عبد الله الجمال البغدادي ، روى عن حفص بن غياث وعبد الوهاب الثقفي ، قال الحافظ ابن حجر : ضعيف ، من الطبقة العاشرة . انظر : « التقريب » ، ج٢ ، ص ٢٢٢ .

(٣) هو حفص بن غياث أبو عمر النخعي الكوفي القاضي . أحد الأئمة الثقات ، وثقه ابن معين والعجلي . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، يتقى بعض حفظه ، لكن إذا حدّث من كتابه فثبت، قال الذهبي : مات سنة ١٩٤هـ (٨٠٩م) . انظر : ابن معين : « التاريخ »، ج٢ ، ص ١٢١ ، ١٢٢ ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ١/٢/٣٧٠ ، والعجلي : «تاريخ الثقات» ، ص١٢٥ .

ثم نصبوا ، وتركوا ذلك الرجل لقد كانوا غشوا هذه الأمة ، فأتيت – أي محمد ابن يونس – عبد الله بن إدريس[1] فقلت له : يا أبا محمد ! كلاماً سمعته الساعة من حفص بن غياث ، قال : فأسند ثم قال : هات ، قال : فحدّثته بالحديث ، قال : أنت سمعته ؟ قلت : الساعة ، وكتبته في ألواحي ، قال : الحمد لله الذي أنطق بذلك لسانه ، فوالله إنه لشيعي وإن شريكاً لشيعي ، قال : قلت له : يا أبا محمد ! ما تقول في الوقوف عنه : علي وعثمان ، قال : لا ، بل نضعه حيث وضعه أصحابه ، يعني يقال : عثمان وعلي ، ولقد قتل يوم قتل – أي عثمان – وهو عندنا أفضل منه[2] .

وعن سفيان الثوري قال : « من قدّم علياً على عثمان فقد أزرى على اثني عشر ألفاً ، قبض رسول الله – ﷺ – وهو عنهم راض ، الذين أجمعوا على بيعة عثمان »[3] .

وعن عبد الله بن داود[4] قال : « من قدّم عثمان على عليّ – رضي الله

(١) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي أبو محمد الكوفي . فقيه ثقة عابد ، قال ابن سعد : وكان ثقة مأموناً كثير الحديث حجّة وصاحب سنّة وجماعة ، وقال ابن حبان في « الثقات » : كان صلباً في السنّة ، وقال العجلي : ثقة صاحب سنّة زاهد صالح ، وقال الخليلي : ثقة متفق عليه ، توفي عام ١٩٢هـ (٨٠٧م) ، ترجم له : ابن سعد : «الطبقات الكبرى»، ج٦ ص ٣٨٩، والبخاري : «التاريخ الصغير » ، ج٢ ، ص٢٦٩ ، والعجلي : «تاريخ الثقات» ص٢٤٩، وابن طهمان: «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال» ، ص ٣٥ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ١٩٨ .

(٣) ابن عساكر : المصدر نفسه ، ص ٥١٤ .

(٤) هو عبد الله بن داود بن عامر بن الربيع الهمداني الكوفي ، قال ابن سعد : كان ثقةً عابداً ناسكاً ، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين ثقة صدوق مأمون ، وقال أبو حاتم والنسائي : ثقة ، وقال الدارقطني : ثقة زاهد . مات سنة ٢١٣هـ (٨٢٨م) ، ترجم له: ابن سعد: «الطبقات الكبرى» ج٢، ص٣٠٣، والبخاري: «التاريخ الصغير»، ج٢=

عنهما – فحجّته قوية لأن الخمسة اختاروه – يعني أهل الشورى – »[(١)] .

وعن عبد الله بن أيوب[(٢)] قال : قال رجل عند محمد بن عبيد[(٣)] – الطنافسي – : أبو بكر وعلي وعثمان ، فقال له : ويلك : من لم يقل أبو بكر وعمر وعثمان وعلي فقد أزرى على أصحاب رسول الله – ﷺ –[(٤)] .

وعن حرملة قال : سمعت الشافعي يقول : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، يعني في الفضل والخلافة[(٥)] .

وعن عمرو بن عثمان الحمصي[(٦)] قال : قلت : يا أبا عبد الله – يعني أحمد

= ص ٣٢٤ ، وابن أبي حاتم :«الجرح والتعديل» ج٥ ، ص ٤٧ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج٥ ، ص ١٩٩ .

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥١٥ .

(٢) لم أقف على ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .

(٣) هو محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي أبو عبد الله الكوفي الأحدب ، قال العجلي : كوفي ثقة ، وقال النسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث صاحب سنّة ، ووثّقه ابن معين وأبو حاتم ، وقال يعقوب بن شيبة : سمعت علي بن المديني يقول : كان كيّساً . توفي عام ٢٠٤هـ (٨١٩م) . ترجم له الدارمي : « التاريخ » ، ص١٥٦ ، والعجلي : «تاريخ الثقات» ، ص ٤١٠ ، وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل» ، ج٨ ، ص ١٠ ، وابن حبان : «الثقات» ، ج٧ ، ص٤٤١ ، والذهبي :«الميزان» ، ج٣ ، ص٦٣٩ .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥١٥ .

(٥) ابن عساكر : المصدر نفسه ، ص ٥١٥ .

(٦) هو عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير أبو حفص القرشي الحمصي ، قال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه النّسائي في أسماء شيوخه ، توفي عام ٢٥٠هـ (٨٦٤م) ، ترجم له : البخاري : « التاريخ الصغير » ج٢ ، ص ٣٩١ ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل» ، ج٦ ص٢٤٩ ، وابن حجر : «التهذيب» ، ج٨ ، ص ٧٦ .

ابن حنبل – ما تقول في الخلافة ؟ فقال: أقول: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، ومن فضّل علياً على عثمان فقد أزرى بأصحاب الشورى لأنهم قدّموا عثمان[1] .

وروى ابن عساكر بسنده إلى أبي الحسن الدارقطني قال : اختلف قوم من أهل بغداد من أهل العلم ، فقال قوم : عثمان أفضل ، وقال قوم : علي أفضل ، فتحاكموا إليّ فيه ، فسألوني عنه فأمسكت عنه ، وقلت : الإمساك عنه خير ، ثم لم أر لديني السكوت ، قلت : دعهم يقولوا فيّ ما أحبّوا ، فدعوت الذي جاءني مستفتياً وقلت : ارجع إليهم وقل : أبو الحسن يقول : عثمان بن عفان أفضل من علي بن أبي طالب باتفاق جماعة أصحاب رسول الله – ﷺ – وهو أول عقد يحلّ في الرفض[2] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الصدد : « فمن فضل علياً على عثمان خرج من السنّة إلى البدعة، لمخالفته لإجماع الصحابة . ولهذا قيل : من قدّم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ، يُروى ذلك عن غير واحد، منهم أيوب السختياني[3] وأحمد بن حنبل والدارقطني»[4].

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥١٦ .

(٢) المصدر نفسه : ص ٥١٧ .

(٣) هو أيوب بن أبي تميمة السختياني : من كبار الفقهاء العباد ، قال ابن سعد : كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً ، كثير العلم حُجة عدلاً ، وقال الدارقطني : أيوب من الحفاظ الأثبات ، وقال النسائي : ثقة ثبت ، وقال أبو حاتم : ثقة لا يُسأل عن مثله ، وقال ابن معين : أيوب ، يونس بن عبيد ، ابن عون ؛ هؤلاء خيار الناس . توفي عام ١٣١هـ (٧٤٨م)، ترجم له : ابن سعد : «الطبقات الكبرى»، ج٧ ، ص٢٤٦، والبخاري : «التاريخ الكبير»، ٤٠٩/١/١، وابن طهمان : «من كلام أبي زكريا»، ص ٨١ ، والآجري : «السؤالات»: ص ٢٦٧ – ٢٦٨ . وابن حجر: «التهذيب»، ج١ ، ص ٣٥٧ .

(٤) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج٤ ، ص٤٣٦ .

ومن مناقب عثمان – رضي الله عنه – أن الله تعالى فتح على يده كثيراً من الأقاليم والأمصار ، وبلغ الإسلام في خلافته مشرق الأرض ومغربها ما شاء الله أن يبلغ ، وامتدت دولة الإسلام من السِّند في الشرق حتى بلاد القوقاز في الشمال ، ثم وصل الزّحف الإسلامي إفريقية غرباً وما يليها من جزر البحر الأبيض المتوسط ، ثم إلى الحبشة جنوباً . وظهر للناس مصداق قوله تعالى : ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ، وليمكننّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، وليبدّلنّهم من بعد خوفهم أمناً ، يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ﴾[1] . يقول ابن كثير – رحمه الله – : « وهذا كلّه تحقّق وقوعه وتأكّد وتوطّد في زمن عثمان – رضي الله عنه – »[2] .

وقد ذكر خليفة في « تاريخه » البلدان التي افتتحت وغزيت في خلافة عثمان – رضي الله عنه – وهي تشهد بتحقيق انتصارات عسكرية مذهلة . ومن ضمن هذه البلدان : همذان ، والريّ ، وسابور ، وأرجان ، وأصبهان ، واصطخر ، وجرجان ، وكابل ، وسجستان ، وطبرستان ، وأذربيجان ، وأرمينية ، وإفريقية ، والحبشة ، وقبرس ، وملطة وغيرها من البلدان[3] .

ولا شك أن اختيار عثمان للقادة الذين قاموا بهذا الفتح وبهذه الانتصارات كان اختياراً موفقاً ، بل إنّ البحرية الإسلامية تدين بوجودها أصلاً لعثمان نفسه ، فقد سمح لمعاوية بن أبي سفيان بالغزو البحري[4] ، وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قد رفض ذلك خوفاً على المسلمين الذين لم يكن

(١) الآية ٥٥ من سورة النور .

(٢) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج٧ ، ص ٢٠١ .

(٣) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٥٦ ، ١٦٨ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٢٦٠ .

لهم خبرة بالبحر[1] ، ثم كان الأسطول الذي أمر بتكوينه عثمان ، فحقق به المسلمون الانتصارات البحرية الكبيرة في معركة ذات الصواري[2] ، وهزموا أعتى الأساطيل في العالم ، وهو الأسطول البيزنطي[3] ، كما أخضعوا به أيضاً جزر البحر المتوسط[4] .

وكان عثمان – رضي الله عنه – يمتاز بالخُلق الرفيع حتى شبهه سيد المرسلين وهو أعظم الناس خُلقاً به ، فعن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال : دخلت على رقية بنت رسول الله – ﷺ – امرأة عثمان بن عفان وفي يدها مشط فقالت : خرج من عندي رسول الله – ﷺ – آنفاً رجلت رأسه فقال : « كيف تجدين أبا عبد الله ؟ » قلت : كخير الرجال ، قال : « أكرميه فإنه من أشبه أصحابي بي خُلقاً »[5] .

وكان – رضي الله عنه – سمحاً في بيعه وشرائه ، سهلاً في تعامله مع الناس ؛ أخرج الحافظ ابن عساكر في تاريخه من طريق عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي حسين[6] أن عثمان – رضي الله عنه – ابتاع حائطاً[7] من رجل فساومه حتى قاومه على الثمن الذي رضي به البائع ، فقال : أرنا يدك – قال الراوي – : وكانوا لا يستوجبون البيع إلا بالصفقة ، فلما رأى ذلك

(١) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٥٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٨٨ . وخليفة : « التاريخ » ، ص ١٦٠ .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٢٩٩ .
(٤) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٥٨ . وخليفة : « التاريخ » ، ص ١٦٧ .
(٥) أحمد : « فضائل الصحابة »، ج١، ص٥١٠، قال المحقق : إسناده صحيح.
(٦) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث المكي النوفلي : كان ثقةً عالماً بالمناسك ، وهو من الطبقة الخامسة ، وثقه أبو زرعة والعجلي ، انظر : البخاري : «التاريخ الكبير»، ٣/١/١٣٣، والعجلي : «تاريخ الثقات»، ص٢٦٧، وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل»، ج٥، ص٩٧، والخزرجي : «خلاصة التهذيب»، ص٢٠٤ .
(٧) أي بستاناً ، ابن منظور : «لسان العرب» .

الرجل قال: لا أبيعك حتى تزدني عشرة آلاف، فالتفت عثمان إلى عبد الرحمن بن عوف قال: إني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «إن الله عز وجل أدخل الجنة رجلاً كان سمحاً بائعاً ومبتاعاً، قاضياً ومقتضياً»[1]، اذهب فقد زدتك العشرة آلاف لأستوجب بها الكلمة التي سمعتها من رسول الله - ﷺ -[2].

ومن فضائله - رضي الله عنه - شهادة الوحي له بأنه سيموت شهيداً ؛ روى الإمام البخاري في صحيحه من طريق أنس بن مالك قال : « صعد رسول الله - ﷺ - أُحداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف ، وقال : اسكن أُحد - أظنه ضربه برجله - فليس عليك إلا نبي وصدّيق وشهيدان »[3] .

وأخرج الترمذي عن ثمامة بن حزن القشيري قال : شهدت الدار - يعني الحصار حين أشرف عليهم عثمان ... قال : أنشدكم بالله والإسلام هل تعلمون أن رسول الله - ﷺ - كان على ثبير[4] مكة ومعه أبو بكر وعمر وأنا ، فتحرك الجبل حتى تساقطت حجارته بالحضيض ، قال : فركضه برجله فقال : « اسكن ثبير ؛ فإنما عليك نبي وصدّيق وشهيدان ؟ قالوا : اللهم نعم ، قال : الله أكبر شهدوا لي وربِّ الكعبة أني شهيد »[5] .

وذكر أبو نعيم في « معرفة الصحابة » من مناقبه : « أنه كان ممن صلّى القبلتين ، وهاجر الهجرتين ، وكان اسمه ذو النورين ، وقتل مظلوماً فأُوتي من الأجر كفلين ... كان يسمى : اللين الرحيم ، المتعفّف العفيف ، أمير

---

(١) أحمد : « المسند » ، ج١ ، ص ٥٨ ، وله شاهد بالمعنى في « الجامع الصحيح » للبخاري : ج٣ ، ص٩ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٢٤ .

(٣) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي - ﷺ - ج٤ ، ص ٢٠٤ ، والنسائي في « فضائل الصحابة » ، ص ٧١ .

(٤) من جبال مكة . انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٢ ، ص ٧٣ . قال ابن حجر بأنه يمكن الجمع بين اختلاف الأماكن بالحمل على التعدّد ، «الفتح»، ج٧، ص ٥٨ .

(٥) أخرجه الترمذي في «سننه»، ج٥، ص٢٩١ . وقال : حديث حسن . وحسنه الألباني «إرواء الغليل» رقم ١٥٩٤، و «صحيح سنن الترمذي» رقم ٢٩٢١ .

البررة ، وخير الخيرة ، وقتيل الفجرة .. سلّ سيف الفتنة لقتله ولم يغمد بعد ... كانت الخيل البلق إلى أيامه مشهودة ، فلما قتل عثمان مظلوماً صارت مفقودة »[1] .

ويقول ابن حزم في « المفاضلة بين الصحابة » : « ثم انفرد عثمان بأن رسول الله - ﷺ - بايع بيساره المقدسة عن يمين عثمان في بيعة الرضوان فألحقه الله عز وجل بأجره التام وسهمه ... ثم كانت له فتوحات عظيمة .. وسيرة في الإسلام هادية ، ولم يتشبّث بسفك دم مسلم ، وجاءت فيه آثار صحيحة : « إن الملائكة تستحي منه » ، « وأنه ومن اتبعه على الحق »[2] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « والمعلوم من فضائل عثمان - رضي الله عنه - ومحبة النبي - ﷺ - له ، وثنائه عليه ، وتخصيصه بابنتيه ، وشهادته له بالجنة ، وإرساله إلى مكة ومبايعته له عنه لمّا أرسله إلى مكة ، وتقديم الصحابة له باختيارهم في الخلافة، وشهادة عمر وغيره له بأنّ رسول الله- ﷺ - مات وهو عنه راض ، وأمثال ذلك مما يوجب العلم القطعي بأنه من كبار أولياء الله المتقين الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه »[3] .

وهكذا كانت شخصية عثمان - رضي الله عنه - أعظم مظهراً للإنسانية النبيلة في أسمى جوانبها ، وأصفى خصائصها ، ففيه الرحمة مجسّمة ، وفيه الحبّ للخير حيّاً ناطقاً ، وفيه الحلم خصلة ظاهرة ، وفيه الحياء فطرة سجيّة ، وهكذا تلاءمت هذه الشخصية الكريمة بمقوّماتها الفذّة مع روح الإسلام الجيّاشة بعواطف البرّ والرحمة ، فتفتّحت لها القلوب العارفة بقدر الرجال ،

---

(١) أبو نعيم : « معرفة الصحابة » ، ج١ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٧ .

(٢) ابن حزم : « المفاضلة بين الصحابة » ، ص ٢٦٤ .

(٣) ابن تيمية : « المنهاج » ، ج٣ ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

وأحبّ المسلمون عثمان – رضي الله عنه – حبّاً لم يظفر به إلا آحاد الناس في فترات التاريخ ، ولم يبغض عثمان إلا منافق خبيث الطوية أو جاهل لم يعرف قدره ومكانته .

○ ثانياً : سياسته وسيرته .

عندما بويع عثمان – رضي الله عنه – بالخلافة قام في الناس خطيباً فأعلن عن نهجه السياسي مبيّناً أنه سيتقيّد بالكتاب والسنّة وسيرة الشيخين ، كما أشار في خطبته إلى أنه سيسوس الناس بالحلم والحكمة إلا فيما استوجبوه من الحدود ، ثم حذّرهم من الركون إلى الدنيا والافتتان بحطامها خوفاً من التنافس والتباغض والتحاسد بينهم ، مما يفضي بالأمة إلى الفرقة والخلاف ، وكأنّ عثمان– رضي الله عنه – ينظر وراء الحجب ببصيرته النفّاذة إلى ما سيحدث في هذه الأمة من الفتن بسبب الأهواء وتهالك الناس على الدنيا .

فعن عون بن عبد الله بن عتبة[1] قال : خطب عثمان الناس بعدما بويع فقال : « أما بعد ، فإني كُلفت وقد قبلت ، ألا وإني متّبع ولست بمبتدع ، ألا وإنّ لكم عليّ بعد كتاب الله وسنة نبيّه – ﷺ – ثلاثاً: اتباع من كان قبلي فيما اجتمعتم عليه وسننتم ، وسنّ أهل الخير فيما تسنّوا عن ملأ ، والكفّ عنكم إلا فيما استوجبتم العقوبة . وإنّ الدنيا خضرة وقد شُهيت إلى الناس ومال إليها كثير منهم ، فلا تركنوا إلى الدنيا ولا تثقوا بها ، فإنها ليست بثقة ،

---

(١) هو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي: من التابعين، وثقه النسائي وابن سعد وأحمد وابن معين والعجلي، وقال ابن حبان: كان من عبّاد أهل الكوفة وقرّائهم توفي ما بين عشر ومائة إلى عشرين ومائة هجرية ، ترجم له: ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٦، ص٣١٦ . والبخاري: «التاريخ الكبير» ١٣/١/٤، والعجلي: «تاريخ الثقات»، ص٣٧٧ ، وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل» ، ج٦ ، ص٣٨٤ ، وابن حجر : «التهذيب» ، ج٨ ، ص١٧١ .

واعلموا أنها غير تاركة إلا من تركها»[1].

وقد أقرّ عثمان – رضي الله عنه – عمّال عمر ، فلم يعزل منهم أحداً عاماً كاملاً أخذاً بوصية عمر – رضي الله عنه – والناظر في الكتب التي بعث بها إلى الولاة وعمّال المال وأمراء الأجناد يقف على النهج الذي أراد السّير عليه وأخذ الأمة به ، فقد كتب إلى الولاة جميعاً كتاباً واحداً قال فيه : « أمّا بعد ، فإن الله أمر الأئمة أن يكونوا رعاة ، ولم يتقدم إليهم أن يكونوا جباة ، وإنّ صدر هذه الأمة خلقوا رعاة ولم يخلقوا جباة ، وليوشكنّ أئمتكم أن يصيروا جباةً ولا يكونوا رعاةً ، فإذا عادوا كذلك انقطع الحياء والأمانة والوفاء ، ألا وإنّ أعدل السيرة أن تنظروا في أمور المسلمين وفيما عليهم ، فتعطوهم الذي لهم وتأخذوهم بما عليهم ، ثم تثنوا بالذمة فتعطوهم الذي لهم ، وتأخذوهم بالذي عليهم ، ثم العدو الذي تنتابون فاستفتحوا عليهم بالوفاء »[2] .

والملاحظ أنّ عثمان – رضي الله عنه – أكّد في هذا الكتاب الموجه إلى ولاته في الأمصار واجبهم نحو الرعيّة ، وعرّفهم أن مهمتهم ليست هي جمع المال ، وإنما تتمثل في رعاية مصالح الناس ، ولأجل ذلك بيّن السياسة التي يسوسون بها الأمة ، وهي أخذ الناس بما عليهم من الواجبات وإعطاؤهم حقوقهم ، فإذا كانوا كذلك صلحت الأمة ، وإذا انقلبوا جباةً ليس همهم إلا جمع المال انقطع الحياء وفقدت الأمانة والوفاء .

ثم خصّ عمال الخراج فكتب إليهم : « أما بعد ، فإنّ الله خلق الخلق بالحق ، فلا يقبل إلا بالحقّ ، خذوا الحقّ واعطوا الحقّ به ، والأمانة الأمانة

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٤٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٤٤ .

قوموا عليها ، ولا تكونوا أول من يسلبها فتكونوا شركاء من بعدكم إلى ما اكتسبتم ، والوفاء الوفاء ، ولا تظلموا اليتيم ولا المعاهد ، فإنّ الله خصم لمن ظلمهم »[1] .

على أن عثمان – رضي الله عنه – خصّ عمال المال والخراج بهذا الكتاب ، وأمرهم أن يأخذوا الحق ويعطوا الحق لما يضطلعون به من مسؤولية شاقة ومهام صعبة ودقيقة فيما أنيط بهم من تمحيص طرق الجباية والإنفاق في الأوجه الشرعية ، فلا يؤخذ المال من الناس ظلماً وبغير حقّ ، وما يجبى من أفراد الأمة بالعدل ينفق في مصالحهم العامة والخاصّة ، ولذلك بيّن لهم أن الله لا يقبل إلّا الحقّ ، والحقّ قائم على الأمانة والوفاء ، وحذّرهم من مغبّة الظلم . ثم ميّز صنفين من الرعية هما ضعيفاها : اليتيم والمعاهد ، فحضّ على تفادي ظلمهما لأن الله تعالى هو المتولّي حمايتهما .

وكتب إلى القوّاد وأمراء الأجناد في الثغور والأمصار : « أما بعد ، فإنكم حماة المسلمين وذادتهم ، وقد وضع لكم عمر ما لم يغب عنّا ، بل كان عن ملأ منّا ، ولا يبلغني عن أحد منكم تغيير ولا تبديل فيغيّر الله بكم ويستبدل بكم غيركم ، فانظروا كيف تكونون ، فإني أنظر فيما ألزمني الله النظر فيه والقيام عليه »[2] .

يتقدم عثمان – رضي الله عنه – إلى قادة الجيوش وأمراء الحرب بهذا الكتاب ليؤكد لهم العبء الملقي على عاتقهم بما عليهم من حماية ثغور الإسلام والذود عنها ، وأنه سيتّخذ سياسة عمر بن الخطاب معهم سياسة له ، ثم حذّرهم مغبّة التغيير والتبديل لئلا يغيّر الله ما بهم ، وذكّرهم أنه على علم بواجبه ،

---

(١) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٤٥ .

وهو يؤدّيه ، ويقوم عليه ليلتقي عمل الراعي وعمل الرعيّة في الشعور بالواجب والقيام به ، فيشعر كل فرد أنه يعمل لأمته كما يعمل لنفسه أسوةً بالحاكم .

ومن عطفه ورأفته وسيرته المحمودة في الرعية ما رواه خليفة وابن أبي شيبة من طريق حنظلة بن قَنَان[1] قال : « أشرف علينا عثمان فقال : أفيكم ابنا محدوج ؟ فقال : أنشدكما الله ألستما تعلمان أن عمر قال : إنّ ربيعة فاجر أو غادر ، وإنّي والله لا أجعل فرائضهم وفرائض قوم جاءوا من مسيرة شهر ، وإنما مهر أحدهم عند طنبه[2] . وإني زدتهم في غداة واحدة خمس مائة — درهم — حتى ألحقتهم بهم ؟ قالوا : بلى . قال : أذكركما الله ألستما تعلمان أنكما أتيتماني فقلتما إنّ كندة أكلة رأس ، وإنّ ربيعة الرأس ، وإن الأشعث ابن قيس قد أكلهم فنزعته واستعملتكما ؟ قالا : بلى ، قال : اللهم إن كانوا كفروا معروفي وبدّلوا نعمتى فلا ترضهم عن إمامهم ولا ترضي إماماً عنهم »[3] .

ومن عدله وإنصافه ما أخرجه البخاري وأحمد من طريق عُبيد الله بن عَدي بن الخِيَار أنه دخل على عثمان — رضي الله عنه — وهو محصور فقال له : إنك إمام العامة وقد نزل بك ما ترى ، وهو ذا يصلي بنا إمام فتنة — عبد الرحمن بن عُدَيْس البَلَوى — وأنا أخرج من الصلاة معه . فقال له

---

(١) هو حنظلة بن قنان ويكنى أبو محمد : من التابعين ، روى عن عثمان — رضي الله عنه — وروى عنه سماك بن حرب ، انظر : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٤١/١/٢ ، وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل» ، ج٣ ص٢٤٠ .

(٢) الطُّنب هو حبل الخباء . انظر الرازي : « مختار الصّحاح » .

(٣) رواه خليفة في « التاريخ » ، ص ١٧١ — ١٧٢ ، وابن أبي شيبة في « المصنّف » ، ج١٥ ، ص ٢٠٥ .

عثمان : إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم ، وإذا أساءوا فاجتنب إ. ـتهم[1] .

وكان – رضي الله عنه – ودوداً رؤوفاً يسأل عن أحوال المسلمين ، ويتعرّف على مشكلاتهم ، ويطمئن على غائبهم ، ويواسي قادمهم ، ويسأل عن مرضاهم . فقد روى الإمام أحمد عن موسى بن طلحة قال : رأيت عثمان ابن عفان وهو على المنبر ، وهو يستخبر الناس يسألهم عن أخبارهم وأسعارهم[2] .

وروى ابن سعد في « الطبقات » عنه أيضاً قال : رأيت عثمان بن عفان يخرج يوم الجمعة عليه ثوبان أصفران ، فيجلس على المنبر ، فيؤذن المؤذن ، وهو يتحدث يسأل الناس عن أسفارهم وعن قدامهم وعن مرضاهم[3] .

وكان عثمان – رضي الله عنه – يهتم بشؤون الرعية ، ويصل ذوي الحاجة ، ويفرض العطاء للمواليد من بيت المال .

فقد رُوي عن عروة بن الزبير قال : « أدركت زمن عثمان وما من نفس مسلمة إلا ولها في مال الله حق – يعني بيت المال – »[4] .

وروى ابن عساكر في تاريخه أنّ امرأة كانت تدخل على عثمان بن عفان ، وفقدها يوماً ، فقال لأهله : مالي لا أرى فلانة ؟ فقالت امرأته : يا أمير المؤمنين ولدت غلاماً ، قال – أي المرأة – فأرسل إلّي بخمسين درهماً وشقيقة

---

(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الأذان ، ج٢ ، ص ١٨٨ ، وأحمد في « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص ٥٢٦ .
(٢) أحمد : « الفضائل » ، ج١ ، ص ٤٩٨ . قال المحقق : إسناده صحيح .
(٣) ابن سعد : «الطبقات الكبرى» ، ج٣ ، ص٥٩ .
(٤) ابن شبّة : «المصنف في الحديث» ، ج٣ ، ص١٠٢٣ .

سنبلانيّة[1] ، ثم قال : هذا عطاء ابنك وهذه كسوته ، فإذا مرّت به سنة رفعناه إلى مائة[2] .

وقد زهد عثمان – رضي الله عنه – في الدنيا ، لا عن جهل بها ولا عن عجز عن إحاطة نفسه بأبهة الملك ، لكن إدراكاً لقيمتها الحقيقية وهي الزوال والفناء ، وإيثاراً لما هو أبقى ، ولا شك أنّ هذه هي أعلى مراتب الإدراك والقدرة على ضبط النفس . فعن الحسن البصري قال : « رأيت عثمان بن عفان وهو يومئذ خليفة يقيل في المسجد ويقوم وأثر الحصى بجنبه ، فقيل : هذا أمير المؤمنين ! هذا أمير المؤمنين »[3] .

وعنه أيضاً قال : « رأيت عثمان بن عفان نائماً في المسجد في ملحفة ليس حوله أحد ، وهو أمير المؤمنين »[4] .

ومن حسن صحبته لأهله وخدمه ما روى الحافظ ابن عساكر عن عبد الله الرومي[5] أن عثمان كان يأخذ وضوءه إذا قام من الليل ، فقيل له : لو أمرت الخادم فكفتك ؟ قال : لا ، الليل لهم يستريحون فيه[6] .

ومن تواضعه – رضي الله عنه – أنّ عبداً للمغيرة بن شعبة تزوّج ، فدعا

---

(١) نوع من الثياب الطويل، ويقال ثوب سنبلاني إذا أسبله وجرّه، ابن منظور: «لسان العرب» .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢١٩

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٩ .

(٤) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص ٤٩٣ ، قال المحقق : إسناده حسن .

(٥) هو عبد الله الرومي المصري : من التابعين ، روى عن عثمان وأبي هريرة ، وثقه العجلي وابن حبان . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ١٣٣/١/٣ . والعجلي : «تاريخ الثقات»، ص٢٨٤، وابن حجر : «التهذيب»، ج٦ ، ص٩٠ .

(٦) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٢٩ .

نفراً وعثمان بن عفان ، فلما جاء وُسّع له وقيل أمير المؤمنين ، فأخذ بسجفي الباب وقال : إني صائم ولكني أحببت أن أجيب الدعوة وأدعو بالبركة[1] .

ومن القضايا الجديرة بالدراسة ما وقع في أوهام كثير من الناس عن حسن نية أو عن سوء نية من أنّ عثمان بن عفان - رضي الله عنه - كان ضعيفاً في مواقفه إزاء الأحداث العاصفة على الدولة الإسلامية أو كان مستضعفاً يساق إلى ما يراد ، وهذه غلطة تاريخية في حق ثالث أصحاب رسول الله - ﷺ - فضلاً وديناً ، يجب على كل مسلم صحيح العقيدة ، سليم الطوية ، دقيق الفهم لتاريخ الإسلام أن يعمل على تصحيحها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

هذا وقد استغلّ المستشرقون ومن سار على دربهم من الباحثين العرب الروايات الموضوعة التي تضعّف عثمان والتي افتراها أهل الكذب من بين رواة الأخبار ، فركّزوا على التوسع في البحث فيها ، بل كانت مغنماً تسابقوا إلى اقتسامه ما دامت تخدم أغراضهم للطعن في الإسلام والنيل من أعراض الصحابة الكرام . ثم إنهم استغلوا وداعة عثمان ورحمته ورأفته بالرعية لينفثوا شبهة من شبههم ، وهي أن عثمان كان ضعيفاً في شخصه ، ولم يكن كفؤاً قادراً على إدارة أمور الدولة ، حتى قال أحدهم : « وليس من شك في أن أعضاء المجلس - مجلس الشورى - آثروا اختياره رغبة منهم في أن يروا على رأس المسلمين رجلاً يستطيعون توجيهه والتعامل معه في سهولة ويسر »[2] .

فهذه الدعوى تسقط لعدم وجود سند أو دليل يعتمد عليه في هذا الزّعم ،

---

(١) ابن شبّة : «المصنّف» ، ج ٣ ، ص ١٠١٩ .

(٢) بروكلمان : «تاريخ الشعوب الإسلامية»، ص ٨٦ .

كما أنه يستفاد من سياق حديث الشورى الذي جاء في صحيح البخاري وفي تاريخ الطبري ، وكذلك من طريقة إدارة الشورى أن اختيار عثمان – رضي الله عنه – خليفة لم يكن إلا لأنه أمثل من وقع عليه الاختيار من قبل الناس ، وأعدل وأصلح من يتحمّل المسؤولية أمام الله وأمام المسلمين ، بل إنّ الرضا بعثمان – رضي الله عنه – سابق لهذا الأوان .

أخرج البخاري عن ابن عمر – رضي الله عنهما – قال : « كنا زمن النبي – ﷺ – لا نعدل بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي – ﷺ – لا نفاضل بينهم »[1] .

وأخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » من طريق حارثة بن مُضَرِّب قال : « حججت في خلافة عمر فلم أراهم يشكّون – أي الناس – أن الخليفة بعده عثمان »[2] .

وروى يعقوب بن شيبة في « مسنده » من طريق صحيح إلى حذيفة – رضي الله عنه – قال لى عمر : من ترى قومك يؤمّرون بعدي ؟ قلت : قد نظر الناس إلى عثمان وشهروه لها[3] .

وروى البغوي في « معجمه » وخيثمة[4] في « فضائل الصحابة » بسند

---

(١) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي (ﷺ) ج ٤ ، ص ٢٠٣ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج ١٤ ، ص ٥٨٨ .

(٣) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ١٩٨ .

(٤) هو خيثمة بن سليمان بن حيدرة القرشي الطرابلسي الشامي أبو الحسن الحافظ الرّحالة ، كان محدّث الشاه في عصره ، قال فيه الخطيب : ثقة ثقة قد جمع فضائل الصحابة. له: « فضائل الصحابة » ، « الرقائق والحكايات » توفي عام ٣٤٣ هـ (٩٥٥م) ترجم له : ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ج ٥ ص ٣٤٧ . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج ٣ ، ص ٨٥٨ ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، ج ٢ ، ص ٤١١ ، والكتاني : « الرسالة المستطرفة » ، ص ٤٤ .

صحيح عن حارثة بن مضرب قال : « حججت مع عمر فكان الحادي يحدو أن الأمير بعده عثمان »[1] .

وقد اتبع عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - برضى أهل الشورى طريقة محكمة ، ونفّذ الشورى بما دلّ على رجاحة عقله ، ونبل نفسه ، وإيثاره مصلحة المسلمين العامة على مصلحته الخاصة ونفعه الفردي ليجمع كلمة المسلمين . واصطنع - رضي الله عنه - من الأناة والصبر والحزم وحسن التدبير ما كفل له النجاح في أداء مهمته العظمى ممثّلاً في ما يأتي :

أولاً : بيّن نهجه في أول جلسة عقدها مجلس الشورى في دائرة الزمن الذي حدّد لهم عمر ، وبذلك أمكنه أن يحمل جميع أعضاء الشورى على أن يدلوا برأيهم ، فعرف مذهب كل واحد منهم ومرماه ، فسار على بيّنة من أمره[2] .

ثانياً : خلع نفسه وتنازل عن حقه في الخلافة ليدفع الظنون ويؤكد حياده ويجمع كلمة المسلمين[3] .

ثالثاً : أخذ يتعرّف إلى ما يصبو إليه كل واحد من أصحابه وشركائه في الشورى ، فلم يزل يقلب وجوه الرأي معهم حتى انتهى إلى شبه انتخاب جزئي فاز فيه عثمان برأي طلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص ، فلاحت له أغلبية آراء الأعضاء الحاضرين معه[4] .

رابعاً : عمد إلى معرفة رأي كل من عثمان وعلي في صاحبه بالنسبة لوزنه

---

(١) ابن عساكر: «تاريخ دمشق»، ص١٧٨ - ١٧٩ ، وابن حجر : « الفتح » ج ١٣ ، ص ١٩٨ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٣٤ .

(٣) البخاري : «الجامع الصحيح»، كتاب الأحكام، ج ٨ ، ص ١٢٣ .

(٤) المصدر نفسه ، كتاب أصحاب النبي - ﷺ - ج ٤ ، ص ٢٠٦ .

من سائر المجموعة الذين رشحهم عمر ، فعرف من كل واحد منهما أنه لا يعدل بصاحبه أحداً إذا فاته الأمر[1] .

خامساً : أخذ يكتشف رأي الأمة من ذوي الرأي وعامة الناس ، فرأى أن الناس لا يعدلون أحداً بعثمان ، فبايع له ، وبايعه الناس بيعة عامة عن رضاً واختيار[2] .

يقول ابن كثير في هذا الصدد : « ... ثم نهض عبد الرحمن بن عوف – رضي الله عنه – يستشير الناس فيهما – أي في علي وعثمان – ويجمع رأي المسلمين برأي رؤوس الناس وأقيادهم جميعاً وأشتاتاً ، مثنى وفرادى ومجتمعين ، سراً وجهراً ، حتى خلص إلى النساء المخدرات في حجابهن ، وحتى سأل الولـدان في المكاتب ، وحتى سأل من يرد من الركبان والأعراب إلى المدينة في مدّة ثلاثة أيام بلياليها، فلم يجد اثنين يختلفان في تقدم عثمان بن عفان إلّا ما يُنقل عن عمّار والمقداد أنهما أشارا بعلي بن أبي طالب ، ثم بايعا مع الناس »[3] .

وقال الإمام الطبري – رحمه الله –: « لم يكن في أهل الإسلام أحد له من المنزلة في الدين والهجرة والسابقة والعقل والعلم والمعرفة بالسياسة ما للستّة الذين جعل عمر الأمر شورى بينهم ، فإن قيل كان بعض هؤلاء الستة أفضل من بعض ، وكان رأي عمر أن الأحقّ بالخلافة أرضاهم ديناً ، وأنّه لا تصحّ ولاية المفضول مع وجود الفاضل فالجواب أنه لو صرّح بالأفضل منهم لكان قد نص على استخلافه ، وهو قصد أن لا يتقلد العهدة في ذلك ، فجعلها في ستّة متقاربين في الفضل ، لأنه يتحقق أنهم لا يجتمعون على تولية

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٣١ ، وابن حجر : « الفتح » ، ج ٧ ، ص٦٩.
(٢) البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب الأحكام ، ج ٨ ، ص ١٢٣ .
(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ١٤٦ .

المفضول ولا يألون المسلمين نصحاً في النظر والشورى ، وأن المفضول منهم لا يتقدّم على الفاضل ولا يتكلم في منزلة وغيره أحقّ بها منه ، وعلم – أي عمر – رضا الأمة بمن رضي به الستّة ، ويؤخذ منه بطلان قول الرافضة – الشيعة – وغيرهم أن النبي – ﷺ – نصّ على أنّ الإمامة في أشخاص بأعيانهم ، إذ لو كان كذلك لما أطاعوا عمر في جعلها شورى ، ولقال قائل منهم : ما وجه التشاور في أمر كفيناه ببيان الله لنا على لسان رسوله ، ففي رضا الجميع بما أمرهم به – عمر – دليل على أنّ الذي كان عندهم من العهد في الإمامة أوصاف من وجدت فيه استحقها ، وإدراكها يقع بالاجتهاد ، وفيه أن الجماعة الموثوق بديانتهم إذا عقدوا عقد الخلافة لشخص بعد التشاور والاجتهاد لم يكن لغيرهم أن يحلّ ذلك العقد ، إذ لو كان العقد لا يصحّ إلا باجتماع الجميع لقال قائل : لا معنى لتخصيص هؤلاء الستة ، فلما لم يعترض منهم معترض بل رضوا وبايعوا ، دلّ ذلك على صحة ما قلناه[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عثمان – رضي الله عنه – وإن كان رؤوفاً رحيماً بالناس – وهذه من صفات الحاكم العادل – فلم يكن أبداً ضعيفاً في حدود الله ، يكتب إلى أمرائه على الأقاليم فيقول : « استعينوا على الناس وكلّ ما ينوبكم بالصبر والصلاة ، وأمر الله أقيموه ولا تدهنوا فيه »[2] وكتب إليهم أيضاً : « كفّوا عنهم ما لم يحرفوا ديناً وخذوا العفو من أخلاقهم ، وأجملوا لهم ، ودين الله لا تركبنّه »[3] .

وليس أدلّ على ذلك من كونه ضرب على أيدي المستهترين من أبناء الأغنياء

(١) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ١٩٨ .
(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٤٠ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ .

حتى كرهوه واستطالوا عمره[1] وحمل الناس على التمسك بأحكام الإسلام ، وأخذهم على المحافظة عليها مراعياً حقوق الله حتى قال عمرو بن عاصم التميمي :

إن ابـن عفـان الـذي جربتـم فطم اللصوص بمحكم القرآن
ما زال يعمل بالكتاب مهيمنـاً فـي كـل عنـق منهـم وبنـان[2]

ولم تكن تأخذه في الله لومة لائم حتى في أقرب الناس إليه : فعندما ثبت شرب الوليد بن عقبة للخمر – وهو أخوه من أمه – عزله وأقام عليه الحدّ ، كما ثبت في الصحيح[3] .

كما أن عثمان اتبع سياسة عمر في الاستفسار عن العمال من وفود الحج وسؤال الرعية عن أمرائها ، فكان – رضي الله عنه – يكتب إلى الناس في الأمصار أن يوافوه أيام الحج إن كانت لديهم مظالم ، فيرفعونها إليه بحضرة أميرهم فيقضي بينهم بالعدل : « أما بعد ، فإني آخذ العمال بموافاتي في كل موسم ، وقد سلّطت الأمة منذ وليت على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلا يرفع عليّ شيء ولا على أحد من عمالي إلا أعطيته »[4] .

وكان – رضي الله عنه – يشتدّ في متابعة عماله ويحدّد سلطاتهم بما يحقق مصالح المسلمين والرحمة بهم والرفق بالرعية ، فيطالبهم أن يوافوه أيام الحج لهذا الغرض وإلى جانب ذلك كان يبني في نفوس الرعية الجرأة والصراحة

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٩٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ .

(٣) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي (ﷺ) ج ٤ ، ص ٢٠٣ ومسلم في « الجامع الصحيح » كتاب الحدود ، باب حدّ الخمر ج ١١ ، ص ٢١٦ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ . ص ٣٤٢ .

في الحق وعدم الجبن والخوف ليكونوا رقباء على الحكام في القيام بالأمانة التي ائتمنهم الله عليها .

فعن سالم بن عبد الله[1] قال : لما ولي عثمان ، حج سنواته كلها إلى آخر حجّة حجها .... فكتب في الأمصار أن يوافيه العمال في كل موسم ومن يشكوهم ، وكتب إلى الناس في الأمصار : « أن ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر ، ولا يذلّ المؤمن نفسه ، فإني مع الضعيف على القوي ما دام مظلوماً إن شاء الله » فكان الناس كذلك . فجرّ ذلك إلى أن اتخذه قوم وسيلة لتفريق الأمة[2] .

على أنّ نزول عثمان - رضي الله عنه - عند رغبة الناس في عزل من سخطوا من الولاة ليس مؤشراً على الضعف واللّين ، وإنما هو سبيل لإقامة العدل ، وفي الوقت ذاته حجّة على المشاغبين وأصحاب الأهواء .

وفي هذا الصدد يقول عثمان - رضي الله عنه - : « أما بعد فقد أمّرت عليكم من اخترتم وأعفيتكم من سعيد - أمير الكوفة - فوالله لأفرشنّكم عرضي ولأبذلنّ لكم صبري، ولأستصلحنّكم بجهدي ، فلا تدعوا شيئاً أحببتموه لا يعصى الله فيه إلا سألتموه ، ولا شيئاً كرهتموه لا يعصى الله

---

(١) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عمر المدني الفقيه : من جلّة التابعين ومن فقهاء المدينة السبعة ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وقال أحمد بن رَاهُويَه : أصّح الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه ، وقال مالك : لم يكن أحد في زمن سالم بن عبد الله أشبه من مضى من الصالحين في الزهد والفضل. ترجم له: ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٥، ص١٩٥ وخليفة: «الطبقات» ص٢٤٦. والعجلي: «تاريخ الثقات»، ص١٧٤ . والفسوي : «المعرفة والتاريخ»، ج١ ، ص٣٥٢ - ٣٥٣ . وابن حجر: «التهذيب»، ج٣، ص٤٣٦ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٣٠٠ .

فيه إلا استعفيتم منه ، أنزل فيه عندما أحببتم حتى لا يكون لكم عليّ حجّة »[1] .

وللعقّاد رأي سديد في الموضوع يقول : « وللسائل في أمثال هذه المآزق أن يسأل : فعل عثمان هذا أو ذاك فسخطوا عليه ، فهل يرضون عنه لو لم يفعل هذا وذاك ؟ واليقين في رأينا أن الرضى عنه في أمثال ذلك المأزق مطمع لا يرام ، لأنّ أساس البلاء كلّه سهولة الشكوى من الدّهماء ، ومتى سهلت الشكوى فالإعراض عنها محنة ، واستجابتها محنتان ، لأنها تغري بالشكوى من جديد ، وتزيد البلاء بزيادة السهولة ، طمعاً في دوام الإصغاء »[2] .

فهل كان عثمان – رضي الله عنه – عاجزاً أن يتخذ لنفسه حجّاجاً يسلّطه على أبشار الأمة بسياط القهر والجبروت ، ويطلق يده في دمائها حتى تخضع وتسكن ؟ وهل كان عثمان عاجزاً أن يحدث للناس عقوبات فوق ما أحدثوا وينكّل بأولئك الخارجين والأمر في بدئه لا يزال محصوراً في نفر ليست لهم حرمة سبق إلى الإسلام ولا تقدّم في الهجرة ولا كان لهم كبير فضل في جهاد . وإنما هم طلاب فتنة ومطايا شياطين الإنس من أضراب ابن سبأ وغيره ؟ كلّا ما كان عثمان – رضي الله عنه – عاجزاً عن هذا وأمثاله ، ولا كان ضعيفاً أو مستضعفاً ، ولكنه كان خليفة راشداً يحجزه عدل الخلافة الراشدة عن مآثم الملك العضوض .

أجل ، لو كان عثمان – رضي الله عنه – حاكماً جبّاراً فاتخذ لنفسه بطانة جلّادين يضربون ظهور الناس ويسفكون دماءهم لنجا كما نجا خلائف الملك العضوض ، ولو اعتصم بحرب الخارجين لأفنى كثرة الأمة وعاش كما عاش

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٣٦ .

(٢) العقاد : « عثمان بن عفان ، ذو النورين » ، ص ١٥٣ .

المتجبّرون من بعده ، كما أنه لو أراد الحياة كما يشتهيها ذوو الهمم المريضة من المترفين المستبدّين لوجدها هيّنة سهلة ، فيفرّ كما يفرّ هؤلاء وهم حاملين معهم أموال الأمة وذخائرها عندما تلمّ بهم الخطوب .

فما كان أيسر على عثمان – رضي الله عنه – لو أراد أن يصنع مثل صنيع بعض الأمراء ، فيتخذ له ولاة من نظائر عبيد الله بن زياد، أو يحكم في رقاب الناس أشباه « مبير ثقيف » ممن استباحوا البلاد وأذلّوا العباد ، حتى تدين له الدنيا ويصفو له الملك، ولكن عثمان لم يكن جبّاراً كما يريده الجاهلون ، ولم يكن ضعيفاً كما يزعم المبطلون ، بل كان خليفة راشداً يسوس الناس بالعدل ، وراعياً شفيقاً رحيماً يرعاهم بالرحمة والإحسان .

إن سيرة عثمان وسياسته يشهدان أنه كان خليفة من أعظم خلفاء الإسلام ، فلم يكن قد حاد عن الحقّ في سيرته ولا فارق الجادّة في الخلافة ، ولا خالف قواعد الإسلام في حكمه ، ولكن النفوس البشرية أعمتها الضلالة ، وأبطرتها نعم الحياة ، ولم يهذّبها الإيمان ، فانزلقت إلى مخاطر الخروج والمخالفة ، فعميت بصائرها ، وضلت عقولها في تلك الفتنة العمياء . وصدق القعقاع بن عمرو – رضي الله عنه – حين قال : « لا والله لا تسكّن الغوغاء إلا المشرفيّة[1] ويوشك أن تنتضي[2] ثم يعجّون عجيج العتدان[3] ويتمنون ما هم فيه – أي من النعم والخير والعدل والحرية – فلا يردّه الله عليهم أبداً[4] » .

---

(١) نوع من السيوف ، راجع : ابن منظور : «لسان العرب» .

(٢) تمضي وتزول النعم والخيرات ، المصدر نفسه .

(٣) الجديان ، المصدر نفسه .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٣٢ .

ولم يكن عثمان – رضي الله عنه – ضعيفاً عندما رأى الفتنة تتفاقم ، وإنما كان يطمع في إصلاح الحال بالرأفة والبرّ والسياسة والحكمة ، روى الإمام الطبري من طريق سيف بن عمر أن عثمان جمع عماله فشاورهم في أمر الناس ، وسمع منهم ثم قال لهم : « قد سمعت كل ما أشرتم به ، ولكل أمر باب يؤتى منه ، إن هذا الأمر الذي يخاف على هذه الأمة كائن ، وإن بابه الذي يغلق عليه ليفتحن ، فنكفكفه باللّين والمواتاة إلّا في حدود الله ، فإن فتح فلا يكونن لأحد عليّ حجة ، وقد علم الله أني لم آل الناس خيراً ، وإنّ رحى الفتنة دائرة ، فطوبى لعثمان إن مات ولم يحرّكها، سكنوا الناس وهبوا لهم حقوقهم ، فإذا تعوطيت حقوق الله فلا تدهنوا »[1] .

أما على الصعيد الخارجي ، فلم يكد يشيع نبأ اغتيال الفاروق – رضي الله عنه – وتولية عثمان الخلافة بعده حتى طارت الأنباء إلى البلاد الخاضعة للمسلمين ، فاشتعلت نيران الفتنة والتمرّد ، وتلاحقت الثورات والقلاقل ، فقد ثارت قبائل الفرس في أذربيجان وأعلنوا العصيان ومنعوا الجزية التي كانوا قد صالحوا عليها المسلمين[2] ونقضت الإسكندرية الصلح ، واستعان أهلها بقوة الروم البحرية التي يبلغ عدد قطعها ثلثمائة سفينة تحمل الرجال والسلاح[3] وسرعان ما سارت هذه الأنباء بين الخزر والأرمن والترك ، فأخذوا يتعلّلون بالذرائع لنقض الصلح[4] .

لكن تلك الأحداث لم تفت في عضد المسلمين، ولم تنل من عزم الخليفة الذي كان كفؤاً لها ، حيث واجهها بالعزم والرأي ، والسرعة في تصريف

---

(١) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٤٣ .
(٢) المصدر نفسه . ج ٤ ، ص ٢٤٦ .
(٣) خليفة « التاريخ » ص ١٥٨، والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٥٠ .
(٤) البلاذري : « فتوح البلدان » . ص ٢٠٠ ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص٢٤٨ .

الأمور ، وتسيير النجدات ، وإسناد كل عمل إلى من يحسنه ، كما يظهر من تتبع الأحداث في تاريخ الإمام الطبري ، بما لا يدع شكاً أن اختيار عثمان للقادة الذين قاموا بهذه الانتصارات وتطويق هذه القلاقل كان اختياراً موفّقاً ، مع العلم أن أعباء الجهاد كانت أشق وأكبر وأحوج إلى التوجيه الناجز ، لامتداد خطوط القتال ، وتعدّد الفتن ، وتباعد المسافات بين البلدان .

إنّ علاج تلك المعضلات التي فاجأت عثمان – رضي الله عنه – بعد ولايته ، وتصدّى لها بالعزم والسّداد والسرعة مع الحيطة والأناة لدليل على قوة شخصيته ونفاذ بصيرته ، وكان له بذلك أكبر الفضل في تثبيت مهابة الدولة بعدما أصابها من الوهن والتخلخل عند مقتل عمر – رضي الله عنه – وكانت ثمرات تلك الوقفات الرائعة :

أ – إخضاع المتمردين وإعادة سلطة المسلمين على بلادهم[1] .

ب – ازدياد الفتوحات الإسلامية إلى ما وراء البلاد المتمردة منعاً لارتداد الهاربين إليها وانبعاث الفتن والدسائس من قبلها[2] .

ج – اتخاذ قواعد ثابتة يرابط فيها المسلمون لحماية البلاد التي خضعت للمسلمين[3] .

د – إنشاء قوة بحرية لمواجهة أي هجوم بحري ولغزو الجزر المحيطة بالمسلمين[4] .

---

(١) خليفة « التاريخ » ، ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٨٨ ، وخليفة : « التاريخ » ، ص ١٦٠ ، ١٦٧ .

فهل كانت تلك الفتوحات العظيمة والسياسة الحكيمة والضبط للأقاليم يمكن أن تتحقق لو كان عثمان - رضي الله عنه - ضعيفاً غير قادر على اتخاذ القرار كما يزعم البعض !! .

وخلاصة القول أنه لا يُعلم خليفة في الإسلام بعد أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - يقيم الحدود على القريب والبعيد ، والشريف والوضيع ، والغني والفقير ، ولا يبالي ، ويعطي كل ما يطلب منه من إصلاح أو حقوق كعثمان - رضي الله عنه - وكفاه فخراً أن ينتمي لحكم الخلافة الراشدة ، وهو حكم سبّاق لزمنه بشكل عجيب ، فهو حكم الشورى[١] وكان الحكم في العالم آنذاك فردياً في كل مكان ، وهو حكم المساواة والعدل[٢] وكان الحكم في ذلك العصر حكم الاستبداد والظلم والامتياز لفئة دون سائر الناس ، كما أن شكل الاقتصاد في العصر الراشدي فريد أيضاً ، فهو اقتصاد مبني على توزيع مال الأمة على أفرادها جميعاً[٣].

وفوق كل هذا ، فهو حكم الراشدين في زهده وتواضعه ، ما كان يستطيع أن يقف أمام المتآمرين على الخليفة في مسكنه البسيط الذي لا تحفّه

---

(١) روى عبد الرزاق في مصنّفه عن عمر - رضي الله عنه - قال : « الإمارة شورى » ج ٥ ، ص ٤٤٦ ، وقال أيضاً : « من دعا إلى إمارة نفسه أو غيره من غير مشورة من المسلمين فلا يحل لكم إلا أن تقتلوه » ج ٥ ، ص ٤٤٥ .

(٢) وروى ابن الأثير الجزري عن أبي بكر - رضي الله عنه - قال : « يا أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوّموني » « منال الطالب في شرح طوال الغرائب » ص ٢٧٣ .

(٣) وروى ابن سعد أنّ عمر - رضي الله عنه - كتب إلى عامله على الكوفة يقول : « أما بعد ، فأعلم يوماً من السنة لا يبقى في بيت المال درهم حتى يكسح اكتساحاً =

أسوار ، وليس بين يديه جند أو شرطة تحرسه ، وهذه ميزة ومنقبة عظيمة للخلفاء الراشدين الذين حرصوا على العدل، وضحوا براحتهم وملاذهم لكي تسعد الرعيّة ، فما أصلحه مثلاً يحتذي به في كل عصر ، وما أروعه !! .

* * *

= حتى يعلم الله أني أدّيت لكلّ ذي حق حقه» «الطبقات الكبرى» ج٣، ص٣٠٣ .

□ المبحث الثاني □

○ المآخذ على عثمان- رضي الله عنه- والرد عليها ○

○ أولاً : ما نسب إليه من إيثار أقربائه .

○ ثانياً : ما نسب إليه من محدثات .

○ ثالثاً : ما نسب إليه في معاملة المعترضين عليه .

○ رابعاً : ما اعترض عليه في أحواله الشخصية .

✺ ✺ ✺

كانت الأوضاع هادئة في عهد عثمان – رضي الله عنه – حتى سئم الناس العافية في ظل الخلافة الراشدة ، وتنادى رؤوس الفتنة من السبئية والأعراب بالقواصم ، وأخذوا يفترون على عثمان وولاته الكذب ، وكانوا كلّما افتضحت لهم قالة سوء أظهروا قالة أخرى حيث نقموا على عثمان – رضي الله عنه – أموراً ووجهوا إليه تهماً اعتبرت في عداد المآخذ عليه .

على أنّ إثارة هذه المآخذ والأعمال المنسوبة إلى عثمان – رضي الله عنه – كانت ضمن خطة أعدّها هؤلاء الخوارج لإقصائه عن الحكم أو قتله : روى الإمام الطبري عن سيف بن عمر : « قالوا : نريد أن نذكر له أشياء قد زرعناها في قلوب الناس ، ثم نرجع إليهم فنزعم لهم أنّا قررناه بها ، فلم يخرج منها ولم يتب ، ثم نخرج كأنّنا حجّاج حتى نقدم فنحيط به فنخلعه فإن أبى قتلناه »[1] .

ويمكن تقسيم هذه المآخذ على النحو الآتي :

*** أولاً: ما نسب إلى عثمان – رضي الله عنه – من إيثار أقربائه** بإسناد الولايات إليهم وعزل كبار الصحابة عنها ، وتولية الأحداث منهم ، ومنحهم الأموال ، وردّ عمه الحكم بعد أن نفاه النبي – ﷺ – وإعطاء مروان صدقة فدك ومائة ألف درهم ، وإعطاء ابن أبي سرح خمس أخماس غنيمة إفريقية[2] .

أما قولهم : كان يعزل كبار الصحابة ويولّي مكانهم من هو أدنى منهم

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٤٦ .

(٢) للإشارة فإن جملة المآخذ على عثمان – رضي الله عنه – ذكرها الإخباريون والمؤرخون القدامى في كتبهم مثل أبي مخنف والواقدي وابن قتيبة واليعقوبي والطبري وابن أعثم والمسعودي وابن كثير وغيرهم .

مرتبة وفضلاً من أقاربه مثل سعيد بن العاص وعبد الله بن عامر وابن أبي سرح ومعاوية ، فلذلك ما يبرّره من أمور تسوّغها السياسة الرشيدة وذلك ما تكفّلت بالردّ عليه سيرة رسول الله - ﷺ - وصاحبيه أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - .

ففي الصحيح أن رسول الله - ﷺ - ولّى عمرو بن العاص - رضي الله عنه - قيادة الجيش في غزوة ذات السلاسل ، وكان في جند ذلك الجيش أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - فسأل عمرو النبي - ﷺ - « من أحبّ الناس إليك ؟ قال : عائشة ، قال : من الرجال ؟ قال : أبوها ،، قال ثمّ من ؟ قال : عمر بن الخطاب ، حتى عدّ رجالاً لم يذكر فيهم عمرواً »(1) .

وقد ثبت أن النبي - ﷺ - ردّ أبا ذر - رضي الله عنه - ولم يرغب أن يولّيه لعلمه أنه لا يستطيع أن يتحمّل أعباء الإمارة، وقال له : « يا أبا ذرّ ، أراك ضعيفاً ، وإني أحبّ لك ما أحبّ لنفسي لا تأمرنّ على اثنين ولا تولينّ مال يتيم »(2) .

مع أنّ أبا ذر من الفضل والصحبة بمكانه المعروف، وقد قال رسول الله - ﷺ - في حقه : « ما أقلّت الغبراء ولا أظلت الخضراء من رجل أصدق من أبي ذرّ »(3) .

---

(1) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب المغازي ج ٥ ، ص ١١٣ .

(2) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الإمارة ، ج ١٢ ، ص ٢١٠ .

(3) رواه أحمد في مسنده ، ج ٢ ، ص ١٦٣ . والترمذي في سننه كتاب المناقب ، ج ٥ ، ص ٣٣٤ ، وله شاهد من حديث أبي ذر نفسه عند الحاكم في « المستدرك » ٣/ ٣٤٢ بلفظ : « ما تقل الغبراء ولا تظل الخضراء من ذي لهجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر شبيه عيسى ابن مريم ... » الحديث . وقال الحاكم : صحيح على شرط =

وقد أبى الصدّيق – رضي الله عنه – أن يعزل خالد بن الوليد مع إلحاح عمر عليه بذلك ، وكان يحتجّ لعدم عزله بقوته ومقدرته على إدارة الجيوش ويقول : « لا أشيم سيفاً سلّه الله على المشركين »[1] ، وهو يرى أنّ في أصحاب رسول الله – ﷺ – من هو أفضل من خالد ، ولكن ليست لهم كفاءته وقوته في قيادة الحروب .

وقد كان عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – يولّي الرجل ويترك من هو أفضل منه من أهل السابقة والفضل في أصحاب رسول الله – ﷺ – نظراً إلى القوة على العمل والتبصر بالتدبير والسياسة . وكان يقال له : مالك لا تولّي الأكابر من أصحاب رسول الله – ﷺ – فيقول : « إني لأتحرّج أن أستعمل الرجل وأنا أجد أقوى منه » ، وفي رواية : « لو علمت أنّ أحداً من الناس أقوى عليه منّي – أمر الولاية – لكنت أقدّم فتضرب عنقي أحبّ إليّ من أن أليه »[2] .

وكان الرسول – ﷺ – وخلفاؤه من بعده أول من أخذ بمبدأ : التقي الضعيف له تقاه وللخليفة ضعفه ، والقوي الفاجر للخليفة قوته وفجوره على نفسه ، لأن التقي الضعيف تقواه لنفسه وضعفه للمسلمين والقوي الفاجر فجوره لنفسه وقوته للمسلمين[3] .

وفي ظل هذه السيرة سار عثمان – رضي الله عنه – وإذا كانت هذه سياسة

= مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وصححه الألباني « السلسلة الصحيحة » رقم ٢٣٤٣ ، و « صحيح سنن الترمذي » رقم ٢٩٩٠ [٣/ ٢٢٩] .

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٣ ، ص ٢٧٩ .

(٢) ابن سعد : «الطبقات الكبرى» ، ج٣ ، ص٢٧٥ ، ٣٠٥ ، والمتقي الهندي : « كنز العمال » ، ج٥ ، ص ٧٣٨ .

(٣) ابن تيمية : « السياسة الشرعية » ، ص ١٨ – ٢٤ .

الرسول – ﷺ – والشيخين من بعده ، وقد اتفقت الأمة على أنها أحكم سياسة وأقومها ، فأي عيب يلحق عثمان في أن يسير على نهجها ! أفليس له أسوة في رسول الله – ﷺ – وصحبيه ؟! وهو القائل في مستهلّ خلافته : « أما بعد ، إني متّبع ولست بمبتدع »[١] . أو ليس له من حقوق الخلافة والإمامة العظمى مثل ما كان لصاحبيه أبي بكر وعمر ! وما الذي يبقى له من معنى السلطان إذا حُجر عليه عزل أمير وتولية آخر مراعاةً للمصلحة التي يجتهد فيها الخليفة ولا يفقهها الدهماء من الناس ! .

ومن العجب أن يُنكر على عثمان – رضي الله عنه – تولية أقاربه بينما ولّى علي – رضي الله عنه – أقاربه فلم ينكر عليه أحد ؛ فولّى عبد الله بن عباس على البصرة[٢]، وولّى عبيد الله بن عباس على اليمن[٣] ، وولّى على مكة والطائف قُثَم بن عباس[٤] ، وولى على مصر ربيبه محمد بن أبي بكر الذي ربّاه في حجره[٥] ، وولّى على المدينة ثَمامة بن عباس[٦] .

ويقول ابن تيمية – رحمه الله – في هذا الصدد : « إذا كان كذلك ظهرت حجة عثمان ، فعثمان يقول : إنّ بني أمية كان رسول الله يستعملهم في حياته ، واستعملهم بعده من لا يتّهم فيهم ، أبو بكر الصديق – رضي الله عنه – وعمر – رضي الله عنه – ولا نعرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمّال لرسول الله – ﷺ – أكثر من بني عبد شمس – بنو أمية – لأنهم كانوا كثيرين وكان فيهم شرف وسؤود ، فاستعمل النبي – ﷺ – في عزّة

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٤٢٢ .
(٢) خليفة : « التاريخ » ، ص ٢٠٠ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .

الإسلام على أفضل الأرض « مكة » بعد افتتاحها سنة ثمان عَتَّاب بن أُسَيد ابن أبي العاص ، وهو شاب في نحو العشرين من العمر ، واستعمل على نجران أبا سفيان بن حرب بن أمية ، واستعمل أيضاً خالد بن سعيد بن العاص – له صحبة – على صدقات بني مذحج[(١)] وعلى صنعاء اليمن ، فلم يزل حتى مات رسول الله – ﷺ – واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص – له صحبة – على تَيْمَاء وخَيْبَر وقرى عُرَيْنة[(٢)] ، واستعمل أبان بن سعيد بن العاص – له صحبة – على بعض السرايا ، ثم استعمله على البحرين ، فلم يزل عليها بعد العلاء الحضرمي حتى توفي النبي – ﷺ – ... فيقول عثمان : أنا لم أستعمل إلا من استعمله النبي – ﷺ – ومن جنسهم ومن قبيلتهم . وكذلك أبو بكر وعمر بعد ، فقد ولّى أبو بكر يزيد بن أبي سفيان بن حرب – له صحبة – في فتوح الشام وأقرّه عمر ، ثم ولّى عمر بعده أخاه معاوية . وهذا النقل في استعمال هؤلاء ثابت مشهور عنه بل متواتر عند أهل العلم »[(٣)] .

ويمكن القول : إنّ أبرز العمال الذين ولاهم عثمان – رضي الله عنه – من أقاربه قد أثبتوا الكفاية والمقدرة في إدارة شؤون ولاياتهم ، وفتح الله على أيديهم الكثير من البلدان ، وساروا في الرعية سيرة العدل والإحسان ، ومنهم من تقلّد مهام الولاية قبل ذلك في خلافة أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – ، ومن هؤلاء :

● **معاوية بن أبي سفيان**– رضي الله عنه– في الشام : وقد ولاه عمر– رضي الله عنه – حينما استخلفه مكان أخيه يزيد الذي توفي في

(١) قبيلة من قبائل اليمن ينسب إليها بطون كثيرة منها النخع ومراد وعنس وغيرها ، انظر : ابن الأثير : « اللباب » ، ج٣ ، ص ١٨٦ .

(٢) قبيلة من العرب ، انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٤ ، ص ١١٥ .

(٣) ابن تيمية : « المنهاج » ، ج٣ ، ص ١٧٥ – ١٧٦ .

طاعون عِمَوَاس عام ١٨هـ[١] (٦٣٩م) ، ثم أقرّه على بلاد الشام كلها[٢] ، بل قبل أن يكون معاوية - رضي الله عنه - من عمّال عمر وعثمان - رضي الله عنهما - كان أحد الذين استعان بهم رسول الله - ﷺ - حيث اتّخذه كاتباً للوحي بين يديه كما ثبت في صحيح مسلم[٣] .

وكانت سيرة معاوية - رضي الله عنه - مع الرعيةِ في ولايته من خير سير الولاة مما جعل الناس يحبّونه ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي - ﷺ - قال : « خيار أئمتكم - حكامكم - الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم - تَدْعون لهم - ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم »[٤] .

● **عبد الله بن سعد بن أبي سرح** - رضي الله عنه - في مصر ، يقول ابن هشام فيه : « وقد حسن إسلامه بعد ذلك وولاه عمر بعض أعماله ثم ولاه عثمان »[٥] .

وذكر ابن حجر عن ابن البرقي[٦] في تاريخه عن الليث بن سعد قال : « كان ابن أبي سرح على الصعيد في زمن عمر ، ثم ضم إليه عثمان مصر

---

(١) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٣٨ .

(٢) ابن العربي : « العواصم » ، ص ٨٤ .

(٣) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، ج١٦ ، ص ٦٢ .

(٤) المصدر نفسه ، كتاب الإمارة ، ج١٢ ، ص ٢٤٤ .

(٥) ابن هشام : « السيرة » ، ج٣ ، ص ٥٦٣ .

(٦) هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم أبو عبد الله بن البرقي المصري الإمام المحدّث المؤرخ الثّقة ، عرف بابن البرقي أو البرقي لأنه كان يتّجر إلى برقة ، قال ابن يونس : ثقة حدّث بالمغازي ، له كتاب « الضعفاء في الحديث » ، وكتاب في « التاريخ والطبقات » ، توفي عام ٢٤٩هـ (٨٦٣م)، ترجم له: ابن أبي حاتم «الجرح والتعديل»، ج٧، ص٣٠١، والذهبي : « التذكرة » ، ج٢ ، ص ٥٦٩ ، و « سير أعلام النبلاء»، ج١٣، =

كلّها ، وكان محموداً في ولايته ، وغَزَا ثلاث غزوات : إفريقية وذات الصواري والأساود »[1] .

وقد ظهرت منه مواقف طيبة في ولايته لا سيما في ميدان الفتوح حيث قاتل تحت رايته كثير من الصحابة في غزوه لإفريقية منهم : عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو – رضي الله عنهم –[2] .

وقال الإمام الذهبي فيه : « ولم يتعدّ ولا فعل ما ينقم عليه ، وكان أحد عقلاء الرجال وأجوادهم ، وروى البغوي بإسناد صحيح عن يزيد بن أبي حبيب[3] قال : « خرج ابن أبي سرح إلى الرملة[4] ، فلما كان الصبح قال : اللهم اجعل آخر عملي الصبح ، فتوضّأ ، ثم صلّى ، فسلّم عن يمينه . ثم ذهب يسلّم عن يساره ، فقبض الله روحه ، وذكره البخاري من هذا الوجه »[5] .

= ص ٤٦ . وابن فرحون : « الديباج » ، ص ٢٣٣ ، وابن حجر : التهذيب ، ج ٩ ، ص ٢٦٣ .

(١) ابن حجر : « الإصابة في تميز الصحابة » ، ج٢ ، ص ٣١٧ .

(٢) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٥٩ .

(٣) هو يزيد بن أبي حبيب أبو رجاء المصري ويسمى سويد الأزدي ، من التابعين ، قال ابن سعد : كان ثقةً حليماً عاقلاً ، وهو مفتي أهل مصر في زمانه . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال العجلي : مصري تابعي ثقة ، وقال أبو زرعة : ثقة . توفي عام ١٢٨هـ (٧٤٥م)، ترجم له: ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٧، ص٥١٣، والبخاري : «التاريخ الصغير»، ج٢، ص١١، والعجلي : «تاريخ الثقات» ، ص٤٧٨، وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل»، ج٩ ، ص٢٦٧ ، وابن حجر : «التهذيب»، ج١١، ص٣١٩ .

(٤) من مدن فلسطين . انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٣ ، ص ٦٩ .

(٥) ابن حجر : « الإصابة » ، ج٢ ، ص ٣١٨ .

● **الوليد بن عقبة** – رضي الله عنه – في الكوفة : وكان أحد الرجال الذين استخدمهم الخليفة الصديق – رضي الله عنه – ففي عام اثني عشر للهجرة (٦٣٣م) كان الوليد الواسطة بين الخليفة وبين خالد بن الوليد في نقل الرسائل الحربية في وقعة المذار[(١)] . كما وجهه أبو بكر – رضي الله عنه – بعد ذلك مدداً لقائده عياض بن غنم[(٢)] ، ثم ولاه عمر – رضي الله عنه – على صدقات بني تغلب[(٣)] ، وكان على عرب الجزيرة عاملاً له[(٤)] .

وكان الوليد – رحمه الله – شهماً شجاعاً كثير الغزو ، وقد أثنى الشعبي – رحمه الله – على غزوه وإمارته بقوله حين ذُكر له غزو مسلمة ابن عبد الملك[(٥)] : « كيف لو أدركتم الوليد وغزوه وإمارته ، إنه كان ليغزو فينتهي إلى كذا وكذا ، ما نقص ولا انتقص عليه أحد حتى عُزل عن عمله »[(٦)] .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٣ ، ص ٣٥١ . والمذار : قرية بأسفل أرض البصرة كانت بها الوقعة التي نسبت إليها بين المسلمين والفرس . انظر الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٣ ، ص ٣٥١ .

(٢) له صحبة . الطبري : « تاريخ الرسل »، ج٣ ص٣٧٧ .

(٣) ابن قتيبة : « المعارف » ، ص ١٣٩ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٢٧١ .

(٥) هو مسلمة بن عبد الملك بن مروان ، أحد القادة الأبطال الفاتحين ، سار إلى غزو القسطنطينية في عهد أخيه سليمان ، وفي سنة ١٠٢هـ (٧٢٠م) ولاه أخوه يزيد على العراق وخراسان ، وفي إمارة هشام بن عبد الملك غزا بلاد الترك والسند ، قال الإمام الذهبي فيه : كان أولى بالخلافة من سائر إخوته ، توفي عام ١٢٠هـ (٧٣٨م) . ترجم له : خليفة : « التاريخ » ، ص ٣٠١ ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٦ ، ص ٤٢٩ ، ٦٠٤ ، والذهبي : «تاريخ الإسلام»، ج٤،ص ٣٠٢ ، و « سير أعلام النبلاء » ، ج٥ ، ص ٢٤١ .

(٦) المالقي : «التمهيد والبيان» ، ص٤٠ .

وكان الوليد – رضي الله عنه – أحبّ الناس في الناس وأرفقهم بهم ، وقد أمضى خمس سنين وليس على داره باب[1] .

أما قولهم شرب الوليد الخمر وهو والٍ على الكوفة من قبل عثمان ، فهو مع ثبوته ليس مأخذاً على عثمان ، بل كان من مناقب عثمان – رضي الله عنه – أن أقام عليه الحدّ وعزله عن الكوفة حيث ذكر الإمام البخاري هذه الحادثة في : « باب مناقب عثمان »[2] .

وكان علي – رضي الله عنه – يقول : « إنكم وما تعيرون به عثمان كالطاعن نفسه ليقتل رِدَءَهُ[3] ، ما ذنب عثمان في رجل قد ضربه بفعله وعزله عن عمله ! وما ذنب عثمان فيما صنع عن أمرنا !»[4] .

ويقول ابن تيمية : « وهذا علي تبيّن له من عماله ما لم يكن يظنه فيهم مما لا يقدح في عثمان ولا غيره »[5] .

ثم إن تلك الحادثة لم تطرأ في عهد عثمان فحسب ، بل لها سابقة في عهد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – حيث ذُكر أن قُدامة بن مظعون – له صحبة – شرب الخمر ، وهو أمير على البحرين من قبل عمر فحدّه وعزله[6] .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٢٧١ .
(٢) البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي – ﷺ – ج٤ ، ص ٢٠٢ .
(٣) الرِّدء هو العون ، انظر الرازي : «الزينة في الكلمات الإسلامية» .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٢٧٧ .
(٥) « منهاج السنة » ، ج٣ ، ص ١٨٧ .
(٦) ابن العربي : «العواصم من القواصم» ، ص٩٣ .

● **سعيد بن العاص** : ولاه عثمان على الكوفة بعد أن عزل الوليد عنها وكان من فصحاء قريش وممن انتدب لكتابة القرآن ، وقال ابن أبي داود في « المصاحف » : إن عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله – ﷺ –[1] .

وحين ولي الكوفة غزا طبرستان ففتحها ، وغزا جرجان ، وكان في عسكره حذيفة بن اليمان – رضي الله عنه – وغيره من الصحابة[2] .

وكان مشهوراً بالبرّ والكرم حتى كان إذا سأله السائل وليس عنده ما يعطيه كتب له بما يريد أن يعطيه سطوراً[3] ، وأطعم الناس في قحط حتى نفذ ما في بيت المال[4] ، وقال الإمام الذهبي فيه : « وكان أميراً شريفاً ، جواداً ، ممدّحاً ، حليماً ، وقوراً ، ذا حزم وعقل ، يصلح للخلافة – الولاية – »[5] .

وأما قول المخالفين استعمل سعيد بن العاص على الكوفة وظهر منه ما أدى إلى أن أخرجه أهل الكوفة[6] ، فيمكن القول أنّ مجرد إخراج الكوفة له لا يدلّ على ذنب يوجب ذلك ، فمن عرف الكوفة وسبر أحوالها عرف كثرة تشكي أهلها من ولاتهم بلا مبرّر شرعي ولأتفه الأسباب ، حتى قال فيهم عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – : « أعياني وأعضل بي أهل الكوفة

---

(١) ابن حجر : « الإصابة » ، ج٢ ، ص ٤٨ .

(٢) ابن عبد البر : « الاستيعاب » ، ج٢ ، ص ٩ .

(٣) ابن حجر : « الإصابة » ، ج٢ ، ص ٤٩ .

(٤) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج٣ ، ص ٤٤٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٤٤٥ .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٣١ – ٣٣٢ .

ما يرضون أحداً ولا يرضى بهم ، ولا يصلحون ولا يصلح عليهم »[1] .

وفي رواية : « أعياني أهل الكوفة ، فإن استعملت عليهم ليّناً استضعفوه ، وإن استعملت عليهم شديداً شكوه »[2] . بل إنه دعا عليهم فقال : « اللهم إنهم قد لبّسوا عليّ فلبّس عليهم »[3] .

● **عبد الله بن عامر بن كُرَيْز** : ولاه عثمان – رضي الله عنه – على البصرة ، وهو فاتح خراسان كلها ، وأطراف فارس ، وسجستان . وكرمان ، وغيرها من البلدان حتى بلغ أعمال غزنة[4] ، وفي إمارته قُتل يزدجرد آخر ملوك الفرس[5] .

وهو الذي شقّ نهر البصرة[6] ، وأول من اتخذ الحياض بعرفات ، وأجرى إليها العين[7] ، بعد هذا فهو الرجل الذي له من الحسنات والمحبة في قلوب الناس ما لا يُنكر كما يقول ابن تيمية[8] .

قال فيه الإمام الذهبي : « وكان من كبار أمراء العرب وشجعانهم وأجوادهم ، وكان فيه رفق وحلم »[9] .

---

(١) الفسوي : «المعرفة والتاريخ» ج٢ ، ص ٧٥٤ .

(٢) ابن الجوزي : « مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب » ، ص ١١٨ ، والمحب الطبري : «تاريخ الرسل» ، ج٣ ، ص ٨٩ .

(٣) ابن تيمية : « المنهاج » ، ج٣ ، ص ١٨٨ .

(٤) ابن الأثير : « أسد الغابة في معرفة الصحابة » ، ج٣ ، ص ٢٨٨ .

(٥) ابن حجر : « الإصابة » ، ج٣ ، ص ٦١ .

(٦) ابن عبد البرّ : « الاستيعاب » ، ج٢ ، ص ٣٦٠ .

(٧) ابن قتيبة : « المعارف » ، ص ١٤٠ .

(٨) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج٣ ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٩) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج٣ ، ص ١٨ .

ومن ينظر في كتب التاريخ يلاحظ أن عثمان - رضي الله عنه - لم يولّ أقاربه على جميع الأقاليم والأمصار ، وإنما أسند الولاية إلى خمسة منهم ، عزل اثنين وهما - الوليد بن عقبة وسعيد بن العاص - وبقي ثلاثة من ضمن ثمانية عشر عاملاً ، فقد ذكر خليفة في تاريخه والإمام الطبري في حوادث ٣٤هـ (٦٥٤م) عمال عثمان حسب الآتي :

على الكوفة : أبو موسى الأشعري ، وعلى حربها القعقاع بن عمرو - له صحبة - وعلى خراجها جابر بن عمرو المزني[1] ، وعلى البصرة عبد الله ابن عامر بن كريز ، وعلى مصر عبد الله بن أبي سرح ، وعلى الشام معاوية ابن أبي سفيان ، وعلى حمص عبد الرحمن بن خالد بن الوليد[2] ، وعلى قِنّسرين[3] حبيب بن مسلمة - له صحبة - وعلى الأردن : أبو الأعور

---

(١) هو جابر بن عمرو المزني ، ذكره الطبري في أحداث سنة ٢١هـ (٦٤١م) من عمال عمر - رضي الله عنه - على ما سقى الفرات ودجلة ، ج٤ ، ص ١٣٩ . ثم ذكره في أحداث سنة ٣٠هـ (٦٥٠م) وقد ولاه عثمان - رضي الله عنه - على خراج السوّاد ، ج٤ ، ص ٤٢٢ .

(٢) هو عبد الرحمن بن خالد بن الوليد المخزومي ، ذكره الطبري في أحداث سنة ١٣هـ (٦٣٤م)، كان مع والده في وقعة اليرموك أحد أمراء الكراديس - الكتائب - من الفرسان - وعمره يومئذ ثماني عشرة سنة . وذكره في أحداث سنة ٣٣هـ (٦٥٣م) والياً على حمص من قبل معاوية في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ج٤ ، ص ٣٢١ . وذكره في أحداث سنة ٣٦هـ (٦٥٦م) فيمن قاتل إلى جانب معاوية في وقعة صفين ، ج٤ ، ص ٥٧٤ . ثم ذكره في أحداث سنة ٣٧هـ (٦٥٧م) فيمن حضر وشهد على صحيفة التحكيم بين علي ومعاوية - رضي الله عنهما - ج٥ ، ص ٥٤ .

(٣) من مدن الشام بينها وبين مدينة حلب مرحلة من جهة حمص ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٤ ، ص ٤٠٤ .

السلمي - له صحبة - وعلى فلسطين حكيم بن سلامة[1]، وعلى أذربيجان[2] الأشعث بن قيس الكندي - له صحبة - وعلى قرقيسيا جرير بن عبد الله البَجَلي - له صحبة - وعلى حلوان[3] عُتَيبة بن النهاس[4] وعلى ماه[5] مالك بن حبيب[6] وعلى

---

(١) هو حكيم بن سلامة الحزامي ، ذكره الطبري في أحداث سنة ٣٤هـ (٦٥٤م) وقد ولاه عثمان - رضي الله عنه - على الموصل ، ج٤ ، ص ٣٣١ ، ثم ذكره في أحداث سنة ٣٦هـ (٦٥٦م) عندما خرج طلحة والزبير - رضي الله عنهما - إلى البصرة ، فبعثه علي - رضي الله عنه - إليهما ليتأكد هل لزما ما فارقا عليه القعقاع بن عمرو من الرغبة في الصلح ، وليكفّا حتى ينزل علي وأصحابه وينظروا جميعاً في الأمر ، ج٤ ، ص ٤٩٦ .

(٢) إقليم واسع في آسيا الوسطى يحدّ من برذعة شرقاً إلى أرزنجان غرباً ، ويتصل من جهة الشمال ببلاد الدّيلم ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج١ ، ص ١٢٨ . وهو من البلدان الإسلامية الواقعة حالياً تحت الاحتلال الروسي .

(٣) مدينة سهلية جبلية على سفح الجبل المطلّ على العراق بين فارس والأهواز . انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٢ ، ص ٢٩٠ .

(٤) هو عتيبة بن النهاس العجلي، ذكره الطبري في أحداث سنة ١١هـ (٦٣٢م) في خلافة أبي بكر - رضي الله عنه - وكان من القواد الذين ندبهم العلاء بن الحضرمي - رضي الله عنه - لقتال أهل الردّة من أهل البحرين ، ج٣ ، ص ٣١٠ . وذكره في أحداث سنة ١٢هـ (٦٣٣م) من أمراء خالد - رضي الله عنه - على ثغور بلاد الحيرة ، ج٣ ، ص ٣٦٩ . وذكره في أحداث سنة ٣٤هـ (٦٥٤م) وقد ولاه عثمان - رضي الله عنه - على حلوان ، ج٤ ، ص ٣٣١ . ثم ذكره في أحداث سنة ٤٥هـ (٦٦٥م) وقد عرض عليه المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - أن يلي له الكوفة حتى يرجع من عند أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان فقبل ، ج٥ ، ص٢١٧.

(٥) مدينة بالشام على ساحل البحر الأبيض المتوسط . انظر الحميري ، «الروض المعطار في خبر الأقطار»، ص٤٨٦ .

(٦) هو مالك بن حبيب اليربوعي ، ذكره الطبري في حوادث سنة ١٦هـ (٦٣٧م) ، =

همذان[1] النُّسَير العِجْلي[2]، وعلى أصبهان[3] السائب بن الأقرع[4]، وعلى الري[5] سعيد بن قيس[6] ، وعلى الباب سلمان بن ربيعة ، وعلى

= وكان على ميمنة أو ميسرة الجيش - شكّ الراوي - الذي وجهه سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - إلى أهل الجزيرة بأمر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ج٤ ، ص ٣٨ ، ثم ذكره في حوادث سنة ٣٤هـ (٦٥٤م) ، وقد ولاه عثمان - رضي الله عنه - على ماه ، ج٤ ، ص ٣٣٠ . وكان رسول علي إلى طلحة والزبير قبيل وقعة الجمل سنة ٣٦هـ (٦٥٦م) ، ج٤ ، ص ٥٠٥ .

(١) مدينة جبلية من عراق العجم (إيران) ، وهي كثيرة المياه والبساتين والزروع ، انظر ياقوت : «معجم البلدان» ، ج٥ ، ص٤١٠ . والحميري : «الروض المعطار في خبر الأقطار» ، ص٥١٩ .

(٢) هو النسير بن ثور العجلي ذكره الطبري في أحداث سنة ١٣هـ (٦٣٤م) وكان على إحدى مجنّبتي المثنى بن حارثة يوم البويب ضد الفرس ، ج٣ ، ص ٤٦١ . وفي رواية كان على الطلائع ، ج٣ ، ص ٤٦٥ . وذكره في أحداث سنة ٢١هـ (٦٤١م) قبيل وقعة نهاوند ، وقد جعله حذيفة - رضي الله عنه - على خيل بمرج القلعة في أرض العراق ، ج٤ ، ص ١٢٧ . وفي نفس السنة فتح الله على يده قلعة في أرض فارس فنسبت إليه ج٤ ، ص ١٣٤ . ثم ذكره في أحداث سنة ٣٤هـ (٦٥٤م) وقد ولاه عثمان - رضي الله عنه - على همذان ج٤ ، ص ٣٣٠ .

(٣) إقليم من أقاليم بلاد فارس . انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٤ ، ص ٤٢١ .

(٤) هو السائب بن الأقرع مولى ثقيف بن مليكة ، ذكره الطبري في أحداث سنة ٢١هـ (٦٤١م) وقد أمره عمر - رضي الله عنه - ليلحق بجيش المسلمين في نهاوند ليقسم بينهم فيئهم ، وكان رجلاً كاتباً حاسباً ج٤ ، ص ١١٦ . فسمي بصاحب الأقباض ، ج٤ ، ص ١٣٣ ، ثم ذكره في أحداث سنة ٣٤هـ (٦٥٤م) وقد ولاه عثمان - رضي الله عنه - على أصبهان .

(٥) إقليم من أقاليم بلاد فارس يقع قريباً من خراسان وطبرستان انظر الحميري : «الروض المعطار في خبر الأقطار» ص٢٧٨ .

(٦) هو سعيد بن قيس الهمداني السبيعي ، ذكره الطبري في أحداث سنة ٢١هـ ، وكان في جيش النعمان بن مقرّن الذي وجهه عمر - رضي الله عنه - إلى نهاوند لقتال =

مَاسبَذان[1] خنيس بن خبيش .

ولو كان عثمان – رضي الله عنه – أراد أن يجامل أحداً من أقاربه على حساب المسلمين لكان ربيبه محمد بن أبي حذيفة أولى الناس بهذه المجاملة ، ولكن الخليفة أبى أن يولّيه شيئاً ليس كفؤاً له بقوله : يابنيّ ! لو كنت رضاً ثم سألتني العمل لاستعملتك ، ولكن لست هناك ![2] .

ولم يكن ذلك كراهيةً له ، ولا نفوراً منه ، وإلّا لما جهّزه من عنده وحمله وأعطاه حين استأذن في الخروج إلى مصر[3] .

أمّا استعمال الأحداث ، فكان لعثمان – رضي الله عنه – في رسول الله – ﷺ – أسوة حسنة ، فقد جهّز جيشاً لغزو الروم في آخر حياته واستعمل عليه أسامة بن زيد – رضي الله عنه – وسنّه دون العشرين ، وكان في جنده كبار الصحابة ومنهم أبو بكر وعمر – رضي الله عنهما –[4] .

وعندما توفي رسول الله – ﷺ – تمسك الصدّيق – رضي الله عنه – بإنفاذ هذا الجيش ، لكن بعض الصحابة رغبوا في تغيير أسامة بقائد أسن

= الفرس ، ج٤ ، ص ١٢٩ . وذكره في أحداث سنة ٣٤هـ (٦٥٤م) وقد ولاه عثمان – رضي الله عنه – على الريّ ، ج٤ ، ص ٣٣٠ . ثم ذكره في أحداث سنة ٣٦هـ (٦٥٦م) ضمن الوفد الذي بعثه علي إلى معاوية – رضي الله عنهما – يدعوه إلى الطاعة والجماعة ، ج٤ ، ص ٥١٣ . ثم كان مع علي – رضي الله عنه – في وقعة صفين ، ج٤ ، ص ٥٧٤ . وذكره في أحداث ٣٩هـ (٦٥٩م) وقد بعثه علي في أثر أصحاب معاوية عندما بلغه خبر إغارتهم على الأنبار وحملهم ما كان فيها من الأموال ، ج٤ ، ص ١٣٤ .

(١) من مدن العراق ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٥ ، ص ٤١.

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٩٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٩٩ .

(٤) ابن هشام: «سيرة النبي ﷺ»، ج٤، ص٣٢٨، والطبري: «تاريخ الرسل»، ج٣، ص ٢٢٦.

منه ، فكلموا عمر في ذلك ليكلم أبا بكر ، فغضب أبو بكر لما سمع هذه المقالة وقال لعمر : يا عمر ، استعمله رسول الله - ﷺ - وتأمرني أن أعزله ![1] .

ويجيب عثمان بنفسه على هذه المآخذ أمام الملأ من الصحابة بقوله : « ولم أستعمل إلا مجتمعاً ، محتلماً ، مرضيّاً ، وهؤلاء أهل عملهم فسلوهم عنهم، وهؤلاء أهل بلدهم ، وقد ولّى من قبلي أحدث منهم ، وقيل في ذلك لرسول الله - ﷺ - مما قيل لي في استعماله لأسامة، أكذلك؟ قالوا : نعم يعيبون للناس مالا يفسرون »[2] .

ويقول علي - رضي الله عنه - « ولم يولّ - أي عثمان - إلا رجلاً سويّاً عدلاً ، وقد ولّي رسول الله - ﷺ - عتّاب بن أسيد على مكة وهو ابن عشرين سنة »[3] .

وتقول عائشة - رضي الله عنها - إن الغوغاء من أهل الأمصار وأهل المياه وعبيد أهل المدينة اجتمعوا أن عاب الغوغاء على هذا المقتول بالأمس - عثمان - الأرب واستعمال من حدثت سنّه ، وقد استعمل أسنانهم قبله[4] .

وخلاصة القول : إنّ أقارب عثمان - رضي الله عنه - قد تقلّد أغلبهم مهام الولاية في عهد رسول الله - ﷺ - وأبي بكر وعمر ، وكانوا أهل نجدة وكفاية وبصر بالإمارة وقدرة عليها ، فلا يعتدّ بكلام أهل الأهواء فيهم ، إذ الكلام في الناس ينبغي أن يقوم على موازين التثبّت والعدل والإنصاف ،

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٣ ، ص ٢٢٦.
(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٤٧ .
(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ١٨٧ .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٨ .

وصدق الشاعر حين قال:

وعين الرضا عن كلّ عيب كليلة ولكنّ عين السّخط تبدي المساويا

أمّا قول المخالفين بأن عثمان كان يمنح أقاربه المال ، فيمكن القول بأن سيرته – رضي الله عنه – في أقاربه وذويه تمثل جانباً من جوانب الإسلام الكريمة الرحيمة .

لقوله تعالى : ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودّة في القربى ﴾[1] وقوله جل ثناؤه : ﴿ وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ﴾[2] كما أنها تمثل جانباً عملياً من سيرة المصطفى – ﷺ –.

فقد رأى عثمان من رسول الله – ﷺ – وعلم من حاله ما لم ير أو يعلم غيره من منتقديه ، وعقل من الفقه والدين ما لم يعقله مثله من جمهرة الناس ، وكان مما رأى شدّة حدب رسول الله – ﷺ – على أقاربه وبرّه لهم وإحسانه إليهم وقد أعطى عمّه العباس ما لم يعط أحداً عندما ورد عليه مال من البحرين[3] وولّى علياً وهو ابن عمه وصهره، ولعثمان وسائر المؤمنين فى رسول الله – ﷺ – أعظم القدوة .

يقول ابن كثير – رحمه الله – : « وقد كان عثمان – رضي الله عنه – كريم الأخلاق ذا حياء كثير ، وكرم غزير ، يؤثر أهله وأقاربه في الله ، تأليفاً لقلوبهم من متاع الدنيا الفانى لعلّه يرغبهم في إيثار ما يبقى على ما يفنى ، كما كان النبي – ﷺ – يعطى أقواماً ويدع آخرين إلى ما جُعل في قلوبهم من الهدى والإيمان ، وقد تعنّت عليه بسبب هذه الخصلة أقوام كما تعنّت بعض الخوارج على رسول الله – ﷺ – في الإيثار »[4] .

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الشورى .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الاسراء .

(٣) رواه البخاري في « الجامع الصحيح »، كتاب الجزية ، ج ٤ ، ص ٦٥ .

(٤) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ٢٠١ .

فقد أخرج البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : بينما رسول الله - ﷺ - يقسم غنيمة بالجعرانة[1] إذ قال له رجل : اعدل فقال : « شقيت إن لم أعدل »[2] .

وفي رواية أخرى لمسلم عن عبد الله بن زيد - رضي الله عنه - قال : فقال رجل : إن هذه لقسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله ، قال : فقلت : والله لأخبرنّ رسول الله - ﷺ - قال : فأتيته فأخبرته بما قال ، قال : فتغيّر وجهه حتى كان كالصّرف ثم قال : « فمن يعدل إن لم يعدل الله ورسوله - ثم قال - يرحم الله موسى ، قد أوذي بأكثر من هذا فصبر »[3] .

ويحتجّ عثمان - رضي الله عنه - لبرّه أهل بيته وقرابته مخاطباً مجلس الشورى بقوله : « أنا أخبركم عنّي وعما وليت ، إن صاحبي اللذين كانا قبلي ظلما أنفسهما ومن كان منهما سبيل احتساباً ، وإنّ رسول الله - ﷺ - كان يعطي قرابته وأنا في رهط أهل عيلة وقلة معاش ، فبسطت يدي في شيء من ذلك لما أقوم به فيه فإن رأيتم ذلك خطأً فردّوه »[4] .

وبهذا الإيجاز يبسط عثمان حجّته فيما أُخذ عليه من محاباة أقربائه ، مبيّناً أنّ الشيخين الصدّيق والفاروق قد حرما أنفسهما وأقاربهما احتساباً لوجه الله تعالى ، علماً بأن هذا الحرمان مرتبة فوق الحق وأعلى من العدل ، والشريعة الإسلامية وهي دستور المسلمين ومرجعهم ليس في نصوصها ما

---

(١) ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أقرب ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب فرض الخمس ج ٤ ص ٥٦ .

(٣) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الزكاة ، ج ٧ ، ص ١٥٨ .

(٤) ابن سعد :«الطبقات الكبرى» ، ج٣ ، ص٦٤ .

يوجب على الحاكم في سياسة رعيته طريقاً غير طريق العدل ، فإذا وصلت الحقوق إلى أهلها وتحقق العدل بين أفراد الأمة ، فليس على الإمام حرج أن ينفّل من شاء لمصلحة يراها .

وقد ثبت فيما صحّ من الأخبار أن الناس أصابوا في عهد عثمان - رضي الله عنه - خيراً كثيراً وفيئاً عظيماً ، فيحدّثنا الحسن البصري - وهو شاهد عيان - عن حالة المجتمع في زمن عثمان فيقول : « أدركت عثمان على ما نقموا عليه قلّما يأتي على الناس يوم إلا وهم يقتسمون فيه خيراً ، يقال لهم : يا معشر المسلمين اغدوا على أعطياتكم فيأخذونها وافرة ، ثم يقال لهم : اغدوا على أرزاقكم فيأخذونها وافرة ، ثم يقال لهم : اغدوا على السمن والعسل ، الأعطيات جارية والأرزاق دارّة والعدو متقى وذات البين حسن والخير كثير .... »[1] .

ثم يشير عثمان في خطابه إلى أن قرابته أهل عيلة وقلة معاش ، فهم في حاجة إلى معونته ، وفي هذا تلميح إلى ما يراه من فوارق بين قرابته وقرابة صاحبيه الصديق والفاروق جعلت أقرباءه في نظره أحوج إلى المساعدة والبرّ . ويعلّل ابن تيمية ذلك بقوله : « إنّ قبيلة عثمان كانت كبيرة وليست كقبيلة أبي بكر وعمر ، فكان يحتاج إلى إعطائهم وولايتهم أكثر من حاجة الخليفتين قبله ، وهذا مما نُقل عن عثمان الاحتجاج به »[2] .

ثم إذا لوحظ أنّ عثمان - رضي الله عنه - كان قبل أن يلي الخلافة شديد البرّ بقرابته ، كثير البذل لهم وللمسلمين حتي قال : « ولقد كنت أعطي

---

(١) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، ج ١ ، ص ٥٩٤ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ٢٣٢ .

(٢) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ .

العطيّة الكبيرة الرغيبة من صلب مالي أزمان رسول الله - ﷺ - وأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وأنا يومئذ شحيح حريص . أفحين أتيت على أسنان أهل بيتي وفني عمري وودعت الذي لي في أهلي قال الملحدون ما قالوا ! »[1] .

أما قول عثمان - رضي الله عنه - « فبسطت يدي في شيء من ذلك لما أقوم به فيه » ففيه إشارة إلى أنه كان يتولّى منصب الخلافة ، ويقوم على أمور المسلمين احتساباً دون مقابل أو راتب ، بينما كان صاحباه أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - يأخذان ما فيه حدّ الكفاية لأنفسهما وعيالهما من بيت المال ، وهذا من باب الاجتهاد والتأويل السائغ ، لأن الإمام من العاملين على المال ، والعامل يستحق مع الغنى[2] بل إن من الفقهاء كالحسن وأبي ثور[3] ذهبوا إلى أن سهم ذي القربى هو لقرابة الإمام[4] .

ويقول ابن تيمية - رحمه الله - « وأما قولهم : وكان يؤثر أهله بالأموال الكثيرة من بيت المال حتى أنه دفع إلى أربعة نفر من قريش زوّجهم بناته أربعمائة ألف دينار ودفع إلى مروان ألف ألف دينار - مليون دينار -

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٤٨ .

(٢) ابن تيمية : « المنهاج » ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ .

(٣) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان أبو ثور الكلبي البغدادي الفقيه من أصحاب الشافعي ، قال ابن حبان فيه : كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً وديانة ، وخير من صنف الكتب ، وفرّع علي السنن ، وقال الحاكم : كان ثقة أهل بغداد ومفتيهم في عصره ، وأحد أعيان المحدثين المتقنين بها . وثقه النسائي ومسلمة بن القاسم الأندلسي وابن عبد البرّ ، توفي عام ٢٤٠ هـ (٨٥٤م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد »، ج٦، ص٦٥، والشيرازي: «طبقات الفقهاء»، ص٩٢، ١٠١، ١٠٢ . وابن حجر : «التهذيب»، ج١ ، ص١١٨ .

(٤) ابن تيمية : « المنهاج » ، ج٣ ، ص ١٨٧ .

فالجواب أن يقال : أين النقل الثابت بهذا؟! نعم كان يعطي أقاربه ويعطي غير أقاربه أيضاً ، وكان يحسن إلى جميع المسلمين وأما هذا القدر الكثير فيحتاج إلى نقل ثابت ، ثم يقال ثانياً : هذا من الكذب البيّن ، فإنه لا عثمان ولا غيره من الخلفاء الراشدين أعطوا أحداً ما يقارب هذا المبلغ »[1] .

ومما ذكره الإخباريون في مآخذ الخارجين على عثمان أنه ردّ عمّه الحكم ابن أبي العاص إلى مكّة ، وكان الحكم قد نفاه رسول الله – ﷺ – من مكة إلى الطائف .

فمن المعروف في أبواب الفقه أن النبيّ – ﷺ – إذا كان قد عزّر رجلاً بالنفي لم يلزم أن يبقى منفياً دائماً ، بل غاية النفي المقدر في الشريعة لا يعني التأبيد ، ويبقى باب التوبة مفتوحاً يرفع تلك العقوبة بلا خلاف بين أئمة العلم[2] .

ومن المعلوم قطعاً أن النبي – ﷺ – لم يكن ليأمر بنفي أحد دائماً ثم يردّه عثمان معصية لله ورسوله ولا ينكر ذلك عليه الصحابة ، مع ما يحول دون ذلك من تقوى عثمان – رضي الله عنه – وطاعته لله ورسوله على الإقدام على مثل هذا الفعل .

وغاية ما في الأمر أن عثمان ردّ الحكم اعتماداً على الوعد الذي تلقاه من رسول الله – ﷺ – فطلب من أبي بكر في خلافته أن يرد الحكم ، فاعتذر أبو بكر لأن القضاء بشهادة الواحد غير نافذة في أحكام الشريعة الإسلامية ، وعلى هذا النهج الفقهي سار عمر أيضاً في خلافته ، إذ اعتذر لعثمان بما اعتذر

---

(١) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٩٠ .

(٢) ابن حزم : « الفصل في الملل » ، ج ٤ ، ص ١٥٤ ، وابن تيمية : « المنهاج » ، ج ٣ ، ص ١٩٦ .

به أبو بكر[1] .

فلما ولي عثمان الخلافة قضى في أمر عمّه الحكم بعلمه[2] والقضاء بعلم الحاكم رأي مسدّد في الفقه الإسلامي ، مردود إلى أصل من أصول الشريعة الإسلامية ، وإليه ذهب بعض الأئمة استناداً إلى هذا ونحوه[3] ولا سيما أن عثمان إمام وخليفة راشد وسنته من سنّة النبي - ﷺ - لقوله : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ »[4] .

وفي هذا الصدد يقول ابن العربي : « وأمّا ردّ الحكم فلم يصح - أي ما زعم البغاة من أن عثمان خالف فيه مقتضى الشرع - وقال علماؤنا في جوابه : قد كان أذن له فيه رسول الله - ﷺ - وقال - عثمان - لأبي بكر وعمر فقالا له : إن كان معك شاهد رددناه ، فلما ولي - الخلافة - قضى بعلمه في ردّه ، وما كان عثمان ليصل مهجور رسول الله - ﷺ - ولو كان أباه ولا لينقض حكمه »[5] .

وأما ما نسب إلى عثمان - رضي الله عنه - من أنه أقطع مروان بن الحكم « فَدَك » ومنحه مائة ألف درهم من أموال إفريقية ، فكان من الأكاذيب

---

(١) ابن العربي : «العواصم من القواصم» ، ص٧٧ .

(٢) المحب الطبري : «تاريخ الرسل والملوك» ، ج٣ ، ص٩٠ .

(٣) هذا قول أحمد والشافعي وأبي يوسف وأبي ثور والمزني . انظر ابن قدامة : « المغني » ، ج ٩ ، ص ٥٣ ، و « المقنع » ، ج ٤ ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب السنّة، ٦- باب في لزوم السنة ، ج٤، ص٢٠١، والترمذي في «سننه» كتاب العلم، ١٦- باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع حديث رقم ٢٦٧٨، ج٧ ص٣١٩ طبعة إستانبول. وصححه الألباني «صحيح سنن أبي داود» ٨٧١/٣ برقم ٣٨٥١ .

(٥) ابن العربي : « العواصم » ، ص ٧٧ .

المختلقة عليه(*) .

تعتبر فدك وهي قرية صغيرة على مقربة من المدينة المنورة مما أفاء الله على رسوله - ﷺ - فكانت خالصة له يضعها حيث يشاء ، فلما انتقل رسول الله - ﷺ - إلى الرفيق الأعلى وقام بالأمر من بعده الصديق - رضي الله عنه - جاءته فاطمة الزهراء - رضي الله عنها - تسأله ميراثها من أبيها بتسليم فدك إليها ، فبيّن لها الصدّيق أنه سمع من النبي - ﷺ - يقول : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة »[1] .

ولما استخلف عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - اختصم إليه في شأن فدك العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - وكان العباس يرى أنها ملك النبي - ﷺ - وهو وارثه ، وكان علي يذهب فيها مذهب فاطمة ، ويرى أنها نحلة لها خاصة ، فأبى عمر أن يحكم بينهما بغير ما قضى أبو بكر ومضى من فعل رسول الله - ﷺ - وسلّمها لهما بعد أن أخذ عليهما المواثيق أن يصنعا فيها صنيع أبي بكر .

روى الإمام البخاري في صحيحه عن مالك بن أوس - رضي الله عنه - قال : « بينما أنا جالس في أهلي حين متع[2] النّهار ، إذا رسول عمر يأتيني فقال : أجب أمير المؤمنين فانطلقت معه حتى أدخل على عمر ، فإذا هو جالس على رمال سرير بينه وبينه فراش ، متّكىء على وسادة من أدم ، فسلّمت عليه ، ثم جلست ، فقال : يا مالك إنه قدم علينا من قومك أهل أبيات وقد أمرت برضخ[3] فاقبضه فاقسمه بينهم ، فقلت : يا أمير المؤمنين

(*) المحب الطبري : «تاريخ الرسل والملوك» ، ج٣ ، ص٩١ .
(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفرائض ، ج ٨ ، ص ٤ .
(٢) امتدّ وتعالى ، ابن منظور : « لسان العرب » .
(٣) العطية القليلة . ابن منظور : المصدر نفسه .

لو أمرت به غيري ، قال : اقبضه أيها المرء ، فبينما أنا جالس عنده أتاه حاجبه يرفا فقال : هل لك في عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقاص يستأذنون ؟ قال : نعم ، فأذن لهم فدخلوا فسلّموا وجلسوا ، ثم جلس يرفا يسيراً ثم قال : هل لك في علي وعبّاس ؟ قال : نعم ، فأذن لهما فدخلا فسلّما فجلسا ، فقال عباس : يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا (وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله - ﷺ - من بني النضير) فقال الرهط عثمان وأصحابه : يا أمير المؤمنين اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر ، قال عمر : تيّدَكُمْ[1] أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله - ﷺ - قال : « لا نورث ، ما تركنا صدقة » يريد رسول الله - ﷺ - نفسه ؟ قال الرهط : قد قال ذلك ، فأقبل عمر على عليّ وعبّاس فقال : أنشدكما الله أتعلمان أن رسول الله - ﷺ - قد قال ذلك ؟ قالا : قد قال ذلك ، قال عمر : فإنّي أحدّثكم عن هذا الأمر، إنّ الله قد خصّ رسوله - ﷺ - في هذا الفيء بشيء لم يعطه أحداً غيره ثم قرأ : ﴿ وما أفاء الله على رسوله منهم ﴾ إلى قوله ﴿ قدير ﴾ فكانت هذه خالصة لرسول الله - ﷺ - والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم ، قد أعطاكموه وبثّها فيكم حتى بقي منها هذا المال ، فكان رسول الله - ﷺ - ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال الله ، فعمل رسول الله - ﷺ - بذلك حياته . أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم ، ثم قال لعلي وعبّاس : أنشدكما بالله هل تعلمان ذلك ؟ - قال عمر - ثم توفّى الله نبيّه - ﷺ - فقال أبو بكر : أنا ولي رسول الله - ﷺ - فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل رسول الله - ﷺ - والله يعلم إنّه فيها لصادق بارّ راشد تابع للحق . ثم توفّى الله أبا بكر فكنت أنا وليّ أبي بكر فقبضتها سنتين من إمارتي أعمل فيها بما عمل رسول الله ﷺ -

(١) رويدكم : المصدر نفسه .

وما عمل فيها أبو بكر ، والله يعلم إني لصادق بارّ راشد تابع للحق ، ثم جئتماني وكلمتكما واحدة وأمركما واحد ، جئتني يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك وجاءني هذا - يريد علياً - يريد نصيب امرأته من أبيها ، فقلت لكما : إنّ رسول الله - ﷺ - قال : « لا نورث ، ما تركنا صدقة» فلمّا بدا لي أن أدفعه إليكما. قلت : إن شئتما دفعتها إليكما على أنّ عليكما عهد الله وميثاقه لتعملان فيها بما عمل فيها رسول الله - ﷺ - وبما عمل فيها أبو بكر وبما عملت فيها منذ وليتها ، فقلتما : ادفعها إلينا ، فبذلك دفعتها إليكما ، فأنشدكم بالله هل دفعتها إليهما بذلك ؟ قال الرهط : نعم ، ثم أقبل على علي وعباس فقال : أنشدكما بالله هل دفعتها إليكما بذلك ؟ قالا : نعم ، قال : فتلتمسان منّي قضاء غير ذلك ، فوالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاءً غير ذلك ، فإن عجزتما عنها فادفعاها إلّي فإني أكفيكُماها »[1] .

هذه رواية الثقات في شأن فدك على عهد الصدّيق والفاروق - رضي الله عنهما - فلما استُخلف عثمان - رضي الله عنه - سار فيها وفي صدقات رسول الله - ﷺ - على سنّة صاحبيه ، مما يردّ التهم الملفقة من أنه أقطع مروان بن الحكم فدك وهي فرية اختلقها من يريد التشهير بعثمان - رضي الله عنه - إذ عرفنا من النّص الصحيح أن هذه الصدقة تركها عمر في يد العباس وعلي يقومان بأمرها ، ولم يعرف من طريق صحيح أن عثمان في خلافته استردّها منهما ، وإلّا فأين صوت علي والعباس وأبنائهما ! وأين احتجاجهم على عثمان في شأن يخصّهم ، وقد خلَّفه عمر في أيديهم إذا انتزعه عثمان منهم - كما يزعم المفترون - وسلّمه إلى ابن عمّه مروان طعمة وملكاً !

(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب فرض الخمس ج ٤ ص٤٢ - ٤٤ .

أفكان من المعقول أن يختصم العباس وعلي إلى عمر ويتغالبا على فدك ثم لا يسمع لهما ولا لأحد من بني هاشم صوت في الإنكار على عثمان !! .

روى عبد الرزاق في المصنف عن الزهري أن فدك كانت بيد علي ، ثم بيد حسن ثم بيد حسين ، ثم بيد علي بن حسين ، ثم بيد حسن بن حسن ، ثم بيد زيد بن حسن ، وقال معمر : ثم بيد عبد الله بن حسن ، ثم أخذها هؤلاء – يعني بني العباس –[1] .

وأما ما قيل عن منح عثمان – رضي الله عنه – مائة ألف درهم لمروان فلا يصح بهذا الشكل ويحتاج إلى نظر . فحقيقة هذا الامر أنّ عبد الله بن سعد بن أبي سرح غزا إفريقية وفتحها ، وغنم منها غنائم كثيرة قسمها على جنده ، وأخرج الخمس من الذهب فكان خمسمائة ألف دينار فأنفذه إلى الخليفة ، وبقي من الخمس أصناف لا يستطاع نقلها إلى عاصمة الخلافة ، فاشتراها مروان بمائة ألف درهم ونقد أكثرها . ولما وصل إلى الخليفة موفداً ببشرى الفتح وهب له عثمان ما بقي في ذمّته ، وكان شيئاً قليلاً جزاء بشارته ، حيث كانت قلوب المسلمين مشغولة بهذا الفتح لبعد الشقة فيه[2] .

وما قيل عن إعطائه لعبد الله بن سعد بن أبي سرح خمس الخمس من غنيمة إفريقية فقد صحّ النقل به ، إلّا أنه استردّه منه عندما كره الناس ذلك ، وقد أجاب عثمان بنفسه على هذا المأخذ أمام الملأ من الصحابة بقوله : « وقالوا إني أعطيت ابن أبي سرح ما أفاء الله ، وإني إنما نفلته خمس ما أفاء الله عليه من الخمس ، فكان مائة ألف ، وقد أنفذ مثل ذلك أبو بكر وعمر –

---

(١) عبد الرزاق : « المصنف » ، ج ٥ ، ص ٤٧١ .

(٢) الهيثمي : « الصواعق المحرقة » ، ص ١٧٥ .

رضي الله عنهما – فزعم الجند أنهم يكرهون ذلك ، فرددته عليهم وليس ذلك لهم ، أكذلك ؟ قالوا : نعم »[١] .

ولا بأس على عثمان في ما فعل ، وقد ثبت في السنّة تنفيل أهل الإقدام والبأس في الجهاد تشجيعاً لهم . على أنّ للخليفة أن يقطع ويعطي من شاء إذا رأى في ذلك صلاحاً ، ولعثمان في رسول الله – ﷺ – وفي صحبيه أسوة حسنة ، إذ أقطع رسول الله – ﷺ – وتألّف على الإسلام أقواماً ، وأقطع الخلفاء من بعده من رأوا في إقطاعه صلاحاً[٢] .

وقد ذكر يحيى بن آدم القرشي[٣] في كتابه الخراج أن أبا بكر أقطع الزبير ابن العوام ما بين الجرف[٤] إلى قناة[٥] وأن عمر أقطع عليّاً ينبع[٦] .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٤٧ .

(٢) أبو يوسف : «كتاب الخراج» . ص٦٢ .

(٣) هو يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الأموي أبو زكريا الكوفي، أحد العلماء الثقات الأثبات الذين انتهى إليهم علم الرواية في عصره ، قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة، وقال أبو حاتم : كان يتفقّه وهو ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : كان ثقة جامعاً للعلم عاقلاً ثبتاً في الحديث، وذكره ابن حبّان في الثقات ، وقال : كان متقناً يتفقّه . ويرجّح أن له تصانيف أخري غير « الخراج » لقول النووي : هو من العلماء المصنّفين . ووصفه الذهبي في « التذكرة » بأنه : صاحب التصانيف ، ولم يذكر منها إلا « الخراج » . توفي عام ٢٠٣ هـ (٨١٨م) ترجم له: ابن سعد: «الطبقات الكبرى». ج٦، ص٢٨١، والعجلي : «تاريخ الثقات» ص٤٦٨، والدارمي: «التاريخ» ص ٢٢٧، وابن حجر: «التهذيب»، ج١١، ص١٧٥.

(٤) موضع على ثلاث أميال من المدينة نحو الشام كانت به أموال لأهل المدينة ، ياقوت : « معجم البلدان » ، ج ٢ ، ص ١٢٨ ، والجرف حالياً أرض زراعية بالمدينة يُرى من سَلْع غرباً ، وقد بلغه البنيان .

(٥) من أودية المدينة المنورة . المصدر نفسه . ج ٤ ، ص ٤٠١ .

(٦) القرشي : « الخراج » . ص ٧٧ – ٧٨ .

ويرى أبو يوسف أن الأرض بمنزلة المال ، وللإمام أن يجيز من بيت المال من كان له غناء في الإسلام ، ومن يقوى به على العدو ، ويعمل في ذلك بما يرى أنه خير للمسلمين وصلاح أمرهم[1] .

ثانياً: ما نسب إليه من أشياء استحدثها وخالف بها من سبقه في زعمهم كجمعه القرآن في مصحف واحد ، واتخاذه الحِمي ، وإتمامه الصلاة بمنى ، وإتمامه سنّة القصر في الصلوات الخمس ، وزيادة الأذان الثاني يوم الجمعة ، وترك القصاص من عبيد الله بن عمر قاتل الهرمزان .

فأما إحراقه المصاحف وجمع الناس على مصحف واحد فيعتبره العلماء العارفون منقبة لعثمان – رضي الله عنه – لأنه حسم مادة الخلاف بين المسلمين وجمعهم على مصحف واحد ، يقول ابن العربي – رحمه الله – « وأما جمع القرآن فتلك حسنته العظمى ، وخصلته الكبرى .... وحسم مادة الخلاف فيها ، وكان نفوذ وعد الله بحفظ القرآن على يديه حسبما بيّناه في كتب القرآن وغيرها[2] .

وقد كان الدافع إلى جمع الناس على مصحف واحد ما ذُكر من أنّ حذيفة ابن اليمان – رضي الله عنه – سار في سنة ثلاثين إلى غزو الباب ، فلما رجع قال لسعيد بن العاص : « لقد رأيت في سفري هذا عجباً ، ولئن تُرك الناس ليختلفنّ في القرآن ، ثم لا يقومون عليه أبداً قال : وما ذاك ؟ قال : رأيت ناساً من أهل حمص يقولون : قراءتهم خير من قراءة غيرهم ، لأنهم أخذوها عن المقداد ، وأهل دمشق يقولون مثل ذلك ، وأهل الكوفة يقولون مثل ذلك لأنهم قرأوا على ابن مسعود ، وأهل البصرة يقولون مثل ذلك وأنهم قرأوا

---

(١) أبو يوسف ، «كتاب الخراج» ، ص ٦٠ .

(٢) ابن العربي : « العواصم » ، ص ٦٦ .

على أبي موسى ، ويسمون مصحفه لباب القلوب »[1] .

وعندئذ قدم حذيفة على عثمان فقال له : « يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى »[2] .

وفي رواية ابن عساكر عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – « أنّ حذيفة ابن اليمان قدم على عثمان بن عفان وكان يغزو مع أهل العراق قبل أرمينية في غزوهم ذلك فيمن اجتمع من أهل العراق وأهل الشام ، فتنازعوا في القرآن حتي سمع حذيفة من اختلافهم فيه ما يكره ، فركب حذيفة حتي قدم على عثمان فقال : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في القرآن اختلاف اليهود والنصارى في الكتب ، ففزع لذلك عثمان بن عفان ، فأرسل إلى حفصة بنت عمر أن أرسلي إليّ بالصحف التي جمع فيها القرآن ، فأرسلت إليه بها حفصة ، فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام[3] أن ينسخوها في المصاحف وقال لهم « إذا اختلفتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن ، فاكتبوها بلسان قريش . فإن القرآن إنّما نزل بلسانهم . ففعلوا حتى كتبت المصاحف . ثم ردّ عثمان الصحف إلى حفصة ، وأرسل إلى كل جند من أجناد

---

(١) المالقي :«التمهيد والبيان» ، ص ٥٠ .

(٢) ابن العربي : « العواصم » ، ص ٦٨ .

(٣) هو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي أبو محمد المدني : من التابعين روى عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعثمان وعلي وأبي هريرة وغيرهم . قال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وقال الدارقطني : مدني جليل يحتج به . وقال ابن سعد : كان من أشراف قريش، وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين . توفي عام ٤٣ هـ (٦٦٣م) ترجم له : ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٦ ، ص١٠٢، والبخاري: «التاريخ الكبير»: ٢٧٢/١/٣. والعجلي: «تاريخ الثقات»، ص٢٩٠. وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل» ج ٧،ص ١٥٦ وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٦ ، ص ١٥٦ .

المسلمين بمصحف وأمرهم أن يحرّقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به ، فذلك زمن حرّقت المصاحف بالنار[1] .

وفوق هذا لم يكن هذا العمل تصرفاً فردياً من عثمان ، بل كان رأي كثير من الصحابة الذين رأوا جميعاً رأي حذيفة وأعجبهم هذا العمل الجليل . وفي ذلك يقول عثمان – رضي الله عنه – « وقالوا : – أي الخارجة – كان القرآن كتباً فتركتها إلا واحداً ألا وإنّ القرآن جاء من عند واحد وإنما أنا في ذلك تابع لهؤلاء – أي الصحابة – أكذلك ؟ قالوا : نعم »[2] .

وروى سيف بن عمر بإسناده إلى سُويد بن غَفلَة قال : « سمعت علي ابن أبي طالب – رضي الله عنه – يقول : أيها الناس ، الله ، الله ، إيّاكم والغلو في عثمان، وقولكم : حرّاق المصاحف ، فوالله ما أحرقها إلا عن ملأ من أصحاب محمد – ﷺ – جمعنا فقال : ما تقولون في هذه القراءة التي قد اختلف فيها الناس ؟ يلقى الرجل الرجل فيقول : قراءتي خير من قراءتك ، وقراءتي أفضل من قراءتك ، وهذا شبيه بالكفر ، فقلنا : ما الرأي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : أرى أن أجمع الناس على مصحف واحد ، فإنّكم إن اختلفتم اليوم كان من بعدكم أشدّ اختلافاً .... ثم قال علي – رضي الله عنه – والله لو وليت مثل الذي ولي – أي عثمان – لصنعت مثل الذي صنع ، فقال – الراوي – فقال القوم لسويد : آلله الذي لا إله إلا هو لسمعت هذا من علي ؟ قال : آلله الذي لا إله إلّا هو لسمعت هذا من علي »[3] .

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ١٣٤ . وانظر : الطبري : « جامع البيان » ، ٢٢/١/١ . وابن الأثير : « الكامل » ، ج ٣ ، ص ١١١ . وفاروق حمادة : « مدخل إلى علوم القرآن والتفسير » ، ص ٨٠ – ٨٩ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٤٧ .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٣٨ ، والمالقي : «التمهيد والبيان»، ص ٥١ .

وهذا أبو هريرة – رضي الله عنه – يدخل على عثمان بعد نسخ المصاحف فيقول له : « أصبت ووفقت ، أشهد لسمعت رسول الله – ﷺ – يقول : « إن أشدّ أمتي حبّاً لي قوم يأتون من بعدي يؤمنون بي و لم يروني ، يعملون بما في الورق المعلّق » فقلت : أي ورق ؟ حتى رأيت المصاحف »[1] .

وحتى ابن مسعود – رضي الله عنه – الذي جاء النقل بمعارضته على جمع المصاحف في بداية الأمر ، أناب إلى المتابعة ، وترك المخالفة ، وقام خطيباً في أهل الكوفة قائلاً : « إن الله لا ينزع العلم انتزاعاً ، ولكن ينزعه بذهاب العلماء ، وإن الله لا يجمع أمة محمد – ﷺ – على ضلالة ، فجامعوهم على ما اجتمعوا عليه ، فإن الحق فيما اجتمعوا عليه »[2] .

وروى ابن عساكر عن حسين بن منهب[3] قال : زرت الحسن بن أبي الحسن[4] فخلوت به يوماً ، فقلت له : يا أبا سعيد ، أما ترى ما الناس فيه من اختلاف ؟ فقال لي : يا أبا يحيىٰ أصلح أمر الناس أربعة ، فذكرهم ثم قال : وعثمان بن عفان حيث جمع الناس على هذه القراءة ، وقد كانوا يقرأونه على

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق »، ص٢٣٧، وابن كثير : « البداية » ، ج ٧ ، ص ٢٣٦ .

(٢) المالقي : «التمهيد والبيان» ،ص.٥٢ .

(٣) لم أجد ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد ، قال ابن سعد فيه : كان الحسن جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثقة مأموناً ناسكاً كثير العلم فصيحاً ، وقال العجلي : تابعي ثقة رجل صالح صاحب سنة ، وقال ابن حبان في الثقات : أدرك بعض صفين ورأى مائة وعشرين صحابياً. توفي سنة ١١٠هـ (٧٢٨م) . ترجم له ابن سعد «الطبقات الكبرى» ج ٧ ، ص ١٥٦ ، وابن معين « التاريخ » ج ٢ ص ١٠٨ ، والبخاري « التاريخ الكبير » ٢٨٩/٢/١، والعجلي «تاريخ الثقات» ص١١٣، والذهبي «الميزان» ج٢ ، ص١٠٧ .

سبعة أحرف ، فكان هؤلاء يلقون هؤلاء فيقولون : قراءتنا أفضل من قراءتكم حتى كاد بعضهم أن يكفر بعضاً ، فجمعهم عثمان على هذا الحرف ، ولولا ما فعل عثمان من ذلك لألحد الناس في القرآن إلى يوم القيامة[1] .

وعن عبد الرحمن بن مهدي قال : « خصلتان لعثمان بن عفان ليستا لأبي بكر وعمر : صبره على نفسه حتى قتل مظلوماً ، وجمعه الناس على المصحف »[2] .

وروى الإمام البخاري في « التاريخ الصغير » عن مصعب بن سعد[3] أنه أدرك أصحاب النبي – ﷺ – حين مشق عثمان المصاحف فأعجبهم[4] .

ويقول ابن عبد البر في هذا الصدد : « ولما اختلف الناس في القرآن زمن عثمان اتفق رأيه ورأي الصحابة أن يردّ القرآن إلى حرف واحد ، ووقع اختياره على حرف زيد ، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر – رضي الله عنه – والأخبار بذلك متواترة المعنى وإن اختلفت ألفاظها »[5] .

ويذكر الإمام الطبري السبب الذي حدا عثمان إلى جمع الأمة على مصحف

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٤ .

(٣) هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري أبو زرارة المدني ، روى عن أبيه وعلي وطلحة وعدي بن حاتم وغيرهم ، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة وقال : كان ثقة كثير الحديث، وقال العجلي : تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، توفي عام ١٠٣ هـ (٧٢١م) ترجم له : ابن سعد: « الطبقات الكبرى»، ج ٥ ، ص١٦٩ . وخليفة: «الطبقات» ص٢٤٣ . والعجلي : «تاريخ الثقات» ، ص ٤٢٩ . والذهبي : « تاريخ الإسلام » ، ج ٤ ، ص ٢٠٤ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١٠ ، ص ١٦٠ .

(٤) البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ١ ، ص ٦٩ .

(٥) ابن عبد البرّ : « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » ، ج ١ ، ص ٥٥٣ .

واحد مقتنعاً أنّ الذي فعله هو الصواب ، بل هو الواجب ، إذ لو لم يفعله لكان إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منه إلى السلامة من ذلك ، يقول : « والآثار الدالة على أن إمام المسلمين وأمير المؤمنين عثمان بن عفان – رحمة الله عليه – جمع المسلمين نظراً منه لهم ، وإشفاقاً منه عليهم ، ورأفة منه بهم ، حذار الردّة من بعضهم بعد الإسلام ، والدخول في الكفر بعد الإيمان ، إذ ظهر من بعضهم بمحضره وفي عصره التكذيب ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن ، مع سماع أصحاب رسول الله – ﷺ – منه النهي عن التكذيب بشيء منها ، وإخباره إياهم أن المراء فيها كفر .... فجمعهم على مصحف واحد ، وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه ، وعزم على كل من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يحرقه ... فإن قال بعض من ضعفت معرفته كيف جاز لهم – الصحابة – ترك قراءة أقرأهموها رسول الله – ﷺ – وأمرهم بقراءتها ، قيل : إن أمره إياهم لم يكن أمر إيجاب وفرض ، وإنما كان أمر إباحة ورخصة .... فإذا كان كذلك لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع تاركين ما كان عليهم نقله ، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا ، إذ كان الذي فعلوا من ذلك كان هو النظر للإسلام وأهله ، فكان القيام بفعل الواجب عليهم بهم أولي من فعل ما لو فعلوا، كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة من ذلك »[1] .

أما كونه حمى الحِمَى فيعلّل عثمان – رضي الله عنه – ذلك بقوله : « وإني ما حميت حمى قبلي ... ثم لم يمنعوا – مستخدميه – من رِعيّةٍ أحداً ، واقتصروا لصدقات المسلمين يحمونها لئلا يكون بين من يليها وبين أحد

---

(١) الطبري : « جامع البيان » ، ١/١/٢٢ – ٢٣ .

تنازع ... وما لي من بعير غير راحلتين ، وما لي ثاغية ولا راغية ، وإني قد وليت، وإني أكثر العرب بعيراً وشاءً فما لي اليوم شاة ولا بعير غير بعيرين لحجي ، أكذلك ؟ قالوا : نعم »[1] .

وعن أبي سعيد[2] مولى أبي أسيد الأنصاري – له صحبة – قال : سمع عثمان بن عفان أنّ وفد أهل مصر قد أقبلوا فاستقبلهم ، فلمّا سمعوا به أقبلوا نحوه ، قال : وكره أن يقدموا عليه المدينة ، فأتوه فقالوا له : ادع بالمصحف وافتح السابعة – وكانوا يسمون سورة يونس السابعة – فقرأها حتى أتى على هذه الآية : ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ، قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾[3] قالوا له : قف ، أرأيت ما حميت من الحمى ، الله أذن لك أم على الله تفتري ؟ فقال : « أمضه نزلت في كذا ، فأمّا الحمى فإنّ عمر حمى الحمى قبلي لإبل الصدقة ، فلمّا وليت زادت إبل الصدقة ، فزدت في الحمى لمّا زاد في الصدقة »[4] .

وفي رواية أخرى : « لما نزل أهل مصر الجَحفَة[5] يعاتبون عثمان ، فمن

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٤٧ .
(٢) هو أبو سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري – رضي الله عنه – ذكره ابن سعد في « الطبقات » ، ج ٧، ص ١٢٨ . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » : ثقة ، ج٧ ، ص ٢١٩ .
(٣) الآية ٥٩ من سورة يونس .
(٤) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٧٠ . قال المحقق : إسناده صحيح .
(٥) وتسمى أيضاً معيهة ، كانت قرية جامعة بينها وبين البحر ستة أميال ، وبينها وبين مكة المكرمة نحو ستة وسبعين ميلاً . وهي ميقات أهل الشام ومصر والمغرب . انظر الحميري :«الروض المعطار» ص١٥٦. أما الآن فهي خراب ، لكن بها آثار باقية يزورها السيّاح شرق رابغ مع ميل إلى الجنوب على بعد اثنين وعشرين كيلاً . البلادي : « معجم معالم الحجاز » : ج ٢ ، ص ١٢٢ .

جملة ما نقموا عليه أنه حمى الحمى ، فأجابهم : وأما الحمى فوالله ما حميت لإبلي ولا غنمي ، وإنما حميته لإبل الصدقة لتسمن وتصلح وتكون أكثر ثمناً للمساكين »[1] .

وما على عثمان – رضي الله عنه – وقد اتّبع سنّة محكمة ، ففي عهد رسول الله – ﷺ – كان الحمى ، أخرج البخاري عن الصَّعْب بن جثّامة – رضى الله عنه – عن النبي – ﷺ – قال : « لا حمى إلّا لله ورسوله»[2].

وفي رواية المسند عن الصعب بن جثامة الليثي أن رسول الله – ﷺ – حمى النقيع[3] وقال : «لا حمى إلّا لله ولرسوله»[4] .

وإذا كان رسول الله – ﷺ – قد حمى والدولة لا تزال ناشئة فمن المعلوم أن يكون أبو بكر قد حمى ، لاسيما وقد استهلّت الفتوح في بلاد فارس والروم ، وزادت الحاجة إلى الخيل والإبل للجهاد في سبيل الله ، خاصة إذا علمنا أنّ أبا بكر – رضي الله عنه – لم يخرج عن شيء كان الحال عليه زمن النبي – ﷺ – ففي أول خطبة له قال : « ألا إني متّبع ولست بمبتدع »[5] .

وقد ثبت عن عمر – رضي الله عنه – أنه حمى أيضا النقيع لخيل المسلمين وحمى الرَّبَذة[6] والسَّرَف[7]..............................

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٤٣ .

(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب المساقاة ج ٣ ، ص ٧٨ .

(٣) موضع قرب المدينة على عشرين فرسخاً (مائة وعشرين كيلاً) بإزاء وادي النقيع ، ياقوت : « معجم البلدان » ، ج ٥ ، ص ٣٠١ ، ويعرف النقيع اليوم بوادي النقى .

(٤) أحمد : « المسند » ، ج ٤ ، ص٧١ .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٢٢ .

(٦) قرية قريبة من المدينة علي طريق الحجاز . انظر ياقوت : « معجم البلدان » ج ٣، ص٢٤.

(٧) ماء على ستة أميال من مكة. انظر : المصدر نفسه ج ٣، ص ٢١٢ .

لإبل الصدقة[1] ويقول علي - رضي الله عنه - « أما الحمى فإنما حماه - عثمان - لإبل الصدقة لتسمن ، ولم يحمه لإبله ولا لغنمه ، وقد حماه عمر من قبله »[2] .

وقالت عائشة - رضي الله عنها - في الدفاع عن عثمان : « ... ومواضع من مواضع الحمى حماها لهم ، وهي أمور قد سبق بها لا يصلح غيرها »[3] .

ويقول ابن العربي : « وأما الحمى فكان قديماً ، فيقال : إن عثمان زاد فيه لما زادت الرعية . وإذا جاز أصله للحاجة إليه جازت الزيادة لزيادة الحاجة »[4] .

أما إتمام عثمان - رضي الله عنه - الصلاة بِمِنى فهو أمر ثابت : أخرج الإمام البخاري من طريق ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : « صليت مع النبي - ﷺ - بمنى ركعتين وأبي بكر وعمر ، ومع عثمان صدراً من إمارته ثم أتمّها »[5] .

ويجيب عثمان - رضي الله عنه - « ألا وإني قدمت بلداً فيه أهلي فأتممت لهذين الأمرين : الإقامة واتخاذ الأهل »[6] .

وفي رواية ابن عساكر يعلّل ذلك بقوله : « أيها الناس إني تأهلت بمكة

---

(١) ابن سعد :«الطبقات الكبرى» ج ٣ ، ص ٣٠٥ .

(٢) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ١٨٧ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٨ .

(٤) ابن العربي : « العواصم » ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٥) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب تقصير الصلاة ج ٢ ، ص ٣٥ .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٤٦ .

منذ قدمت ، وإني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم »[1] .

وفي رواية أخرى : « سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « إذا تزوج الرجل ببلد فهو من أهله ، وإنما أتممت لأني تزوجت منذ قدمتها »[2] .

هذا وقد نص ابن عباس وأحمد أنّ المسافر إذا تزوج في مكان لزمه الإتمام ، وهذا قول أبي حنيفة ومالك وأصحابهما[3] .

وقد جاء عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - إلى عثمان يستفسره عن فعله ، فقال له - رضي الله عنه - « إنّي أخبرت أن بعض حاج اليمن وجفاة الناس قالوا : الصلاة للمقيم ركعتان واحتجوا بصلاتي »[4] .

ونقل الحافظ ابن حجر ما يؤيد هذا بقوله عن الزهري قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعاً لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام : فأحبّ عثمان أن يعلمهم أن الصلاة أربع[5] وما روى البيهقي أن عثمان أتمّ بمنى ثم خطب فقال : إن القصر سنّة رسول الله - ﷺ - وصاحبيه ، ولكن حدوث طغام فخفت ألّا يستنّوا[6] وعن ابن جريج أن أعرابياً نادى عثمان بمنى يا أمير

---

(١) ابن عساكر: « تاريخ دمشق »، ص ٢٥٠، وأخرجه أحمد في « مسنده » ٦٢/١، ومدار الإسناد فيها على عكرمة بن إبراهيم الباهلي؛ قيل: هو عكرمة بن إبراهيم الأزدي، وهو منكر الحديث، وقيل: بل هو غيره وهو مجهول الحال. انظر « المسند » بتحقيق أحمد شاكر ٣٥١/١ حديث ٤٤٣. وعلى أي الحالين فالحديث بهذا الإسناد ضعيف.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٣) ابن القيم : « زاد المعاد في هدي خير العباد » ، ج ١ ، ص ٤٧٠ - ٤٧١ .

(٤) المالقي : «التمهيد والبيان»، ص ٣٤ .

(٥) ابن حجر : « الفتح » ، ج ٢ ، ص ٥٧١ .

(٦) ابن حجر : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٧١ .

المؤمنين : ما زلت أصلّيها منذ رأيتك عام أول ركعتين[*] ويعقب ابن حجر قائلاً : « وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام »[1].

ويدافع ابن العربي عن عثمان - رضي الله عنه - بقوله : « فأمّا ترك القصر فاجتهاد ، إذ سمع عثمان أن الناس افتتنوا بالقصر وفعلوا ذلك في منازلهم ، فرأى أن السنّة ربما أدّت إلى إسقاط الفريضة ، فتركها خوف الذريعة . مع أن جماعة من العلماء قالوا : إن المسافر مخيّر بين القصر والإتمام ، واختلف في ذلك الصحابة »[2] ففي الصحيح أن الزهري سأل عروة : « ما بال عائشة تتم ؟ قال : تأوّلت ما تأوّل عثمان »[3] .

وعلى كل حال فهي مسألة اجتهادية ، وأكثر جمهور الفقهاء في أمصار الإسلام على أن القصر في السفر جائز لا واجب ، وهو رخصة، والإتمام عزيمة . والله تعالى يحبّ أن تؤتى رخصه كما يحبّ أن تؤتى عزائمه . فإذا كان عثمان - رضي الله عنه - لم يأخذ برخصة قصر الصلاة فقد أخذ بالعزيمة .

أما قولهم أنه زاد الأذان الثاني يوم الجمعة وهو بدعة ، فيجاب على ذلك بأنّ سنّة الخلفاء الراشدين من سنّة النبي - ﷺ - كما سبق ذكره . وروى الإمام البخاري من طريق السائب بن يزيد أن عثمان - رضي الله عنه - زاد الأذان الثاني في خلافته لمّا كثر الناس بالمدينة[4] وفي رواية ابن ماجة

(*) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٧١ .

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٧١ .

(٢) ابن العربي : « العواصم » ، ص ٨٠ .

(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب تقصير الصلاة ، ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٤) المصدر نفسه ، كتاب الجمعة . ج١ ، ص ٢١٩ .

والنّسائيّ : « فأذن بالزوراء – دار بالسوق – قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت »[1] .

فعلم بذلك أن المصلحة اقتضت زيادة الأذان الثاني ليعمّ الإخبار ، نظراً لاتّساع المدينة وكثرة من فيها ، وإلّا لو كان الأمر خلاف السنّة لأنكر عليه كبار الصحابة، وهم موجودون في المدينة . كما أن عليّاً – رضي الله عنه – لم يأمر بإزالة هذا الأذان لما صار خليفة ، على أن ما فعله عثمان من النّداء الثاني اتفق عليه أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من العلماء ، كما اتفقوا على ما سنّه أيضاً عمر – رضي الله عنه – من جمع الناس في رمضان على إمام واحد[2] .

وزعم الخارجة أنّ عثمان بدأ خلافته بترك إقامة الحدّ قصاصاً من عبيد الله ابن عمر لقتله الهرمزان ، وذلك في زعمهم تعطيل لحدّ من حدود الله .

إن المتأمّل في هذه الحادثة سيرى أن عثمان – رضي الله عنه – لم يداهن في حدّ من حدود الله ، وإنما عرض الأمر على الصحابة – رضوان الله عليهم – للمشاورة بقوله : « أشيروا عليّ في هذا الذي فتق في الإسلام ما فتق – مشيراً إلى عبيد الله ، وكان محبوساً في دار سعد بن أبي وقاص – فأخرجه عثمان ليستطلع رأي المهاجرين والأنصار في شأنه ، فقال علي : « أرى أن تقتله » وقال بعض الصحابة : « قتل عمر بالأمس، ويقتل ابنه اليوم ! »[3] .

---

(١) رواه ابن ماجة في « السنن » ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الأذان يوم الجمعة ، ج ١ ، ص ٣٥٩ . والنسائيّ في « السنن » ، كتاب الجمعة ، باب الأذان للجمعة ، ج ٣ ، ص ١٠١ .

(٢) ابن تيمية : « المنهاج » ، ج ٣ ، ص ٢٠٤ .

(٣) ابن سعد: «الطبقات الكبرى» ج٣، ص٣٥٦ والطبري «تاريخ الرسل» ج٤، ص٢٣٩ .

علماً بأنّ الهرمزان كان ممن اتهم بالمعاونة على قتل عمر ، وكأنّه وقعت لبعض الصحابة شبهة في عصمة دمه ، هل كان من الصائلين الذين يستحقون الدفع أو من المشاركين في دم عمر الذين يستحقون القتل[(١)] .

وقد كان عمر – رضي الله عنه – يأمر بقتل الربيئة – أي المتآمر مع الجاني – وهو القائل في المقتول بصنعاء : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لأقدتهم به[(٢)] .

وبناء على ذلك ، إذا كان عبيد الله متأولاً يعتقد أن الهرمزان أعان على قتل أبيه ، وأنه يجوز قتله ، صارت هذه شبهة يجوز أن يجعلها الإمام مانعة من وجوب القصاص ، كما حدث لأسامة بن زيد حين قتل ذلك الرجل بعدما قال : « لا إله إلّا الله » واعتقد أنه قالها تقيّة ، فعزّره النبي – ﷺ – بالكلام ، ولم يقتله لأنه كان متأولاً[(٣)] .

وقد أخذ عثمان – رضي الله عنه – برأي الأغلبية من الصحابة ، ورأى أن تسكين الفتنة وتهدئة النفوس أرجح مصلحة ، فتعهّد ، بإرضاء أهل الهرمزان وقال : « أنا وليّهم وقد جعلتها ديّة في مالي ، فاحتملها من ماله – رضي الله عنه – »[(٤)] ويعقب ابن كثير على هذا الموقف بقوله : « والإمام يرى الأصلح في ذلك »[(٥)] .

وفي رواية للإمام الطبري على لسان القماذبان – ابن الهرمزان ، ما يفيد ترك الأمر له ليقتصّ أو يعفو عن عبيد الله بن عمر. قال : « فلما ولي عثمان

---

(١) ابن تيمية : « المنهاج » ، ج ٣ ، ص ٢٠٠ .
(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » كتاب الديّات ، ج ٨ ، ص ٤٢ . وانظر : فقه عمر بن الخطاب للدكتور رويعي الرحيلي ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٣ ، ص ٢٢ .
(٤) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٣٩ .
(٥) ابن كثير : « البداية والنهاية » ج ٧ ، ص ١٦٢ .

دعاني فأمكنني منه ثم قال : يابني هذا قاتل أبيك ، وأنت أولى به منّا فاذهب فاقتله - أي بإقامة الحدّ عليه - فخرجت وما في الأرض أحد إلّا معي ... فقلت لهم : إلي قتله ؟ قالوا : نعم ، وسبّوا عبيد الله ، فقلت : أفلكم أن تمنعوه ؟ قالوا : لا ، وسبّوه فتركته لله ولهم ، فاحتملوني ، فوالله ما بلغت المنزل إلّا على رؤوس الرجال وأكفّهم »[1] .

وفي كلتا الحالتين ليس هناك أي مأخذ على عثمان - رضي الله عنه - فلا يُنكر عليه ما فعله باجتهاده وقد ترك الأمر للصحابة ليروا رأيهم ، أو ترك الأمر لابن الهرمزان ليقتصّ أو يعفو عن قاتل أبيه .

ويقول ابن تيمية - رحمه الله - « ومن العجب أن دم الهرمزان المتهم بالنفاق والمحاربة لله ورسوله والسعي في الأرض بالفساد تقام فيه القيامة ، ودم عثمان يُجعل لا حرمة له ، وهو إمام المسلمين المشهود له بالجنّة ، الذي هو وإخوانه - الصحابة - أفضل الخلق بعد النبيين »[2] .

❋ ثالثاً: ما نسب إليه في معاملة المعترضين عليه من الصحابة كأبي ذرّ وعمّار بن ياسر وعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهم .

ومن أبرز ما أخذوه على عثمان - رضي الله عنه - قصة نفي أبي ذرّ الغفاري إلى الرّبذة ، ولتوضيح موقف عثمان - رضي الله عنه - في هذا الحادث الفردي الذي ما كان ليأخذ هذه الصبغة لولا ميل الأهواء ، نورد ما رواه الإمام البخاري في صحيحه عن زيد بن وهب[3] قال : مررت

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .
هذه الرواية بحاجة إلى تحقيق وتخريج ، فإن ثبتت فإنها تقدم ؛ لأن لها مدخلاً كبيراً في توجيه المسألة ، وإلا فلا داعى لذكرها [**الناشر**]

(٢) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج ٣ ، ص ٢٠٢ .

(٣) هو زيد بن وهب الجهني ، أبو سليمان الكوفي ، مخضرم من أجلاء التابعين وثقاتهم ، متفق على الاحتجاج به ، روى عن عمر وعثمان وعلي وغيرهم قال ابن معين : ثقة =

بالرّبذة فإذا أنا بأبي ذرّ ، قلت : ما أنزلك هذا ؟ قال : كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في ﴿ الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ﴾[1] فقال معاوية : نزلت في أهل الكتاب ، فقلت نزلت فينا وفيهم ، وكان بيني وبينه في ذلك ، فكتب إلي عثمان يشكوني ، فكتب إليّ عثمان أن أقدم المدينة فقدمتها، فكثر عليّ الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك ، فذكرت ذلك لعثمان فقال : إن شئت تنحّيت فكنت قريباً ، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل ، ولو أمّروا عليّ حبشياً لسمعت وأطعت[2] .

هذه أوثق الروايات وأصحها في ذهاب أبي ذرّ إلي الرّبذة ، وهي تعطي صورة واضحة عن حقيقة هذا الحادث الذي لعبت فيه الأهواء وتزيّد فيه المغرضون .

يقول ابن حجر - رحمه الله - « وإنما سأل زيد بن وهب أبا ذرّ عن ذلك لأن مبغضي عثمان كانوا يشنّعون عليه أنه نفى أبا ذرّ ، وقد بيّن أبو ذر أنّ نزوله في ذلك المكان كان باختياره »[3] .

فالأثر يفيد أنّ خلافاً نشأ بين أبي ذرّ ومعاوية حول تأويل الآية السابقة ، وكان رأي أبي ذرّ - رضي الله عنه - أن لا يبيت عند مسلم مال زاد على حاجته ، فكان يحدّث الناس ويقول لهم : « لا يبيتنّ عند أحدكم دينار ولا

= وقال ابن خراش : كوفي ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي: ثقة. انظر ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٦، ص١٠٢، وابن معين: « التاريخ »، ج٢ ص١٨٤. والبخاري : « التاريخ الكبير » ٤٠٧/١/٢ .

والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ١٧١. وابن حجر : « التهذيب » ج ٣ ، ص ٤٢٧ .

(١) الآية ٣٤ من سورة التوبة .

(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » كتاب الزكاة ج ٢ ، ص ١ .

(٣) ابن حجر : « الفتح » ، ج ٣ ، ص ٢٧٤ .

درهم ، إلا ما ينفقه في سبيل الله أو يعدّه لغريم »[1] .

وبينما كان رأي جمهور الصحابة ومنهم معاوية – رضي الله عنه – أنّ ما أدّيت زكاته فليس بكنز[2] .

وقد عنون الإمام البخاري لأحد أبوابه في كتاب الزكاة بقوله : « باب ما أُدّي زكاته فليس بكنز »[3] .

ويفيد الأثر أن عثمان – رضي الله عنه – كان أرعى لحرمة أبي ذرّ وأعرف لمكانته فهو لم يكتب إلى معاوية بإشخاص أبي ذرّ على مركب وعر وسائق عنيف كما تزعم الروايات الكاذبة[4] .

فقد كتب إليه مباشرة « أن اقدم إلى المدينة » ويقوي ذلك ما رواه ابن سعد عن أبي ذر – رضي الله عنه – « فكتب إلي عثمان أن اقدم إلى المدينة »[5] وما رواه ابن حجر من « فوائد أبي الحسن بن جذلم » عن عثمان « إنما أرسلنا إليك لتجاورنا بالمدينة »[6] وما ذكره المحب الطبري عن قتادة أن عثمان كتب إلى أبي ذرّ : أقبل إلينا فنحن أرعى لحقك وأحسن جواراً من معاوية[7] .

ويفيد الأثر أيضاً أن عثمان لم يُخرج أبا ذرّ إلى الرّبذة عقوبة ونفياً

---

(١) ابن حجر : « الفتح » ، ج ٣ ، ص ٢٧١ .
(٢) ابن العربي : « العواصم » ، ص ٧٤ .
(٣) البخاري : « الجامع الصحيح » كتاب الزكاة ج ٢ ، ص ١١١ .
(٤) ابن أعثم : « الفتوح » ، ج ٢ ، ص ١٥٦ . والمسعودي : « مروج الذهب » ، ج ٢ ، ص ٣٥٠ .
(٥) ابن سعد ، «الطبقات الكبرى»، ج٤ ، ص٢١٦ .
(٦) ابن حجر : « الفتح » ج ٣ ، ص ٢٧٤ .
(٧) المحب الطبري : «تاريخ الرسل والملوك»، ج٣، ص٩٤ .

وإنما أشعر أبو ذرّ الخليفة بالتفاف الناس حوله يسألونه عن قدومه من الشام ، فخشي عثمان الفتنة فقال له : لو تنحّيت ، أي لو اعتزلت ، ومعناه أنك على مذهب لا يصلح لمخالطة الناس ، ومن كان على طريقة أبي ذرّ فحاله يقتضي أن ينفرد بنفسه أو يخالط الناس ويسلم لكل أحد حاله ممّا ليس حراماً في الشريعة[(١)] .

وفي الأثر كذلك ما يفيد إيمان أبي ذر العميق بطاعة الأمير امتثالاً لأمر الله ورسوله - ﷺ - بوجوب طاعة أولي الأمر في غير معصية ، وذلك في قوله : « ولو أمّروا عليّ حبشياً لسمعت وأطعت » وروي عنه من عدّة وجوه أنه قال : « لو أمرني عثمان أن أمشي على رأسي لمشيت »[(٢)] .

وعن بدر بن خالد الجرمي[(٣)] قال : كنت جالساً عند عثمان - رضي الله عنه - إذ جاءه شيخ ، فلما رأوه القوم ، قالوا : أبو ذرّ. فلما رآه قال : مرحباً وأهلاً يا أخي ، فقال أبو ذرّ : مرحباً وأهلاً يا أخي ، لعمري لقد غلّظت في العزمة ، وايم الله لو أنّك عزمت علي أن أحبو لحبوت ما استطعت أن أحبو[(٤)] .

وعند ابن سعد من وجه آخر أنّ أناساً من أهل الكوفة قالوا لأبي ذرّ وهو بالرّبذة : إن هذا الرجل فعل بك وفعل ، هل أنت ناصب لنا راية ؟ -

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، ص ٧٤ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنّف » ج ١٥ ، ص ٢٢٥ .

(٣) هو بدر بن خالد الجرمي الكوفي : من التابعين ، روى عن عثمان وأبي ذر وروى عنه أبو الجويرية الجرمي. قال العجلي : تابعي ثقة، وقال البخاري : يعدّ في الكوفيين. ترجم له : البخاري: «التاريخ الكبير» ١/٢/١٣٨، والعجلي: «تاريخ الثقات» ص٧٧ وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل» ج٢ ، ص٤١٢ .

(٤) ابن شبة : «تاريخ المدينة المنورة»، ج٣ ، ص١٠٤١ .

يعني لقتاله – فقال : لا، لو أنّ عثمان سيرّني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت [1] .

وعند ابن أبي شيبة : فهل أنت ناصب لنا راية فنأتيك برجال ما شئت ؟ فقال : يا أهل الإسلام لا تعرضوا عليّ أذاكم لا تذلّوا السلطان ، فإنّ من أذلّ السلطان أذلّه الله – الحديث –[2] والله لو صلبني عثمان على أطول حبل أو أطول خشبة لسمعت وأطعت ، وصبرت واحتسبت ، ورأيت ذلك خيراً لي ، ولو سيّرني ما بين الأفق والأفق أو بين المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت[3] .

وفي رواية أخرى أنّ أبا ذرّ هوالذي استأذن للخروج إلى الرّبذة ، فعن عبد الله بن الصامت الغفاري[4] قال : « دخلت مع أبي ذرّ على عثمان ، فحسر عن رأسه فقال : والله ما أنا منهم – يعني الخوارج – فقال – أي عثمان – : إنما أرسلنا إليك لتجاورنا بالمدينة . فقال : لا حاجة لي في ذلك ، ائذن لي بالرّبذة »[5] . وقد كان يغدو إليها في زمن النبي – ﷺ –

---

(١) ابن سعد : «الطبقات الكبرى»، ج٤، ص٢٢٧ .

(٢) رواه أحمد في « المسند » ، ج ٥ ، ص ٤٩ . والترمذي في « السنن » : كتاب الفتن ، ج ٣ ، ص ٣٤١ .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في « المصنّف » ج ١٥ ، ص ٢٢٦ .

(٤) هو عبد الله بن الصامت الغفاري البصري : من التابعين، روى عن عمه أبي ذر وعمر وعثمان وغيرهم، وثقه النسائي وابن حبان والعجلي وابن سعد . توفي بعد ٧٠ هـ (٦٨٩م) ترجم له : خليفة: «الطبقات»، ص١٩١. والعجلي: «تاريخ الثقات» ص٢٦٢. وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل» ج٥، ص٨٤. والذهبي: «الميزان» ، ج ٢ ، ص ٤٤٧ .

(٥) ابن سعد : «الطبقات الكبرى» ، ج٤ ، ص٢٣٢. وابن حجر : «الفتح» ج٣ ، ص ٢٧٤ .

كما رواه أصحاب السنن[1] وجاء في تاريخ الطبري : أن أبا ذرّ استأذن من عثمان في الخروج إلى الرّبذة لأن رسول الله - ﷺ - أوصاه إذا بلغ البناء سلعاً[2] أن يخرج من المدينة ، فأجابه عثمان إلى ذلك ، وأقطعه صرمة من الإبل وأعطاه مملوكين ، وأرسل إليه ألّا ينقطع عن المدينة فيرتدّ أعرابياً ، ففعل[3] .

وبعد أن نقل الإمام الطبري الأخبار التي تفيد اعتزال أبي ذرّ من تلقاء نفسه قال : « وأما الآخرون فإنهم رووا في سبب ذلك أشياء كثيرة وأموراً شنيعة كرهت ذكرها »[4] .

وعن غالب القطّان[5] قال : « قلت للحسن - أي البصري - عثمان أخرج أبا ذر ؟ قال : لا ، معاذ الله »[6] . وكان محمد بن سيرين إذا ذكر له أن عثمان سيّره أخذه أمر عظيم ويقول : « هو خرج من قبل نفسه ، ولم يسيّره عثمان »[7] .

ومن الهنات التي أحصاها الخوارج على عثمان قولهم إنه ضرب عماراً حتى

---

(١) انظر سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، ج١ ، ص ٩١ .

(٢) من جبال المدينة . انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج١ ، ص ٢٣٦ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٢٨٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٢٨٦ .

(٥) هو غالب بن خطاف بن أبي غيلان القطان ، أبو سليمان البصري ، قال أحمد بن حنبل : ثقة ثقة ، ووثقه ابن سعد وابن معين والنسائي ، وذكره ابن حبان في «الثقات». ترجم له: ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٧، ص٢٧١. وابن معين: «التاريخ» ، ج٢، ص٤٦٨ ، وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل» ، ج٧ ، ص٤٨ . وابن حجر: «التهذيب» ، ج٨ ، ص٢٤٢ .

(٦) ابن شبّة : «تاريخ المدينة المنورة» ، ج٣ ، ص١٠٣٧ .

(٧) ابن شبّة : المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ١٠٣٧ .

فتق أمعاءه ، ووطىء ابن مسعود حتى أصابه الفتق . ويعلق ابن العربي على هذه الحوادث المفتعلة بقوله : « وأمّا ضربه لابن مسعود ومنعه عطاءه فزور ، وضربه لعمار إفك مثله ، ولو فتق أمعاءه ما عاش أبداً . وقد اعتذر عن ذٰلك العلماء بوجوه لا ينبغي أن يُشتغل بها ، لأنها مبنية على باطل ، ولا يُبنى حق على باطل ، ولا نُذهب الزمان في مماشاة الجهال فإن ذلك لا آخر له »(١) .

إن أخلاق عثمان – رضي الله عنه – في سنّه وإيمانه وحياته ولين عريكته ورقّة طبعه وسابقته وجليل مكانته في الإسلام أجلّ من أن تنزل به إلى هذا الدرك من التصرف مع رجل من أجلّاء أصحاب النبي – ﷺ – يعرف له عثمان سابقته وفضله مهما كان بينهما من اختلاف في الرأي . أفيرضي عثمان لنفسه ، وهو الذي أبى على الناس أن يقاتلوا دونه ورضي بالموت صابراً محتسباً حقناً لدماء المسلمين واتقاءً للفتنة العامة ، أفيرضى أن يصنع بعمار – وهو أعلم بسابقته وفضله في الإسلام – ما ذكرت الروايات المزعومة بأنه أمر غلمانه بأن يضربوه حتى غمي عليه ، ثم يقوم عثمان في هذه الحال فيطأه في بطنه ؟! ثم هل ترضى أخلاق عثمان وحياؤه بأن يدعو بدعوة الجاهلية فيعيّر عماراً بأمه سُمَيَّة وهي من السابقة والفضل ، وعثمان يعرف شرف انتساب عمار إلى أمه سمية – رضي الله عنها – أول شهيدة في الإسلام ؟! .

كلا إن الأخبار الصحيحة والموثوقة لا يوجد فيها ما يدني عثمان من هذا الأسلوب المنحط في الزجر والتأديب ، علاوة على أنّ أخلاقه وطبيعته وسيرته تستبعد ذٰلك تماماً ، ومما لا شك فيه أن عرض أمثال تلك الروايات الموضوعة علي ما عرف من مواقف وأخلاق أولئك الأئمة الأعلام والأخذ بالاعتبار

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، ص ٦٣ – ٦٦ .

مقاييس ذٰلك العصر ومعاييره لهو أصدق ميزان في النقد لكشف دخائل الوضّاعين والمفترين .

إن قصة عمار في حقيقتها كما يحدّث بها عثمان نفسه فيما روى ابن أبي شيبة في « مصنفه » : « جاء سعد وعمار فأرسلت إليهما ، فانصرف سعد وأبىٰ عمار أن ينصرف ، فتناوله رسولي من غير أمري ، فوالله ما أمرت ولا رضيت ، فهذه يدي لعمار فليقتص »[1] .

في هذه الرواية ما يكشف عن وجه الحق في موقف عثمان - رضي الله عنه - وهي :

- أن رسول عثمان تناول عماراً بغير إذن عثمان ولا رضاه ، فما ذنب عثمان في ذٰلك وما حيلته ! .

- أن عثمان - رضي الله عنه - حلف - وهو البر الصادق - حين عوتب أنه ما أمر بتناول عمار ولا رضي بذٰلك ، بل كرهه حين بلغه .

- أنه لم يقف من عمّار عند هذا الحد ، بل أسرع إلى إرضائه بقوله : « وهذه يدي لعمار فليقتص منّي إن شاء » ، وفي ذٰلك تقدير من عثمان لعمار لأنه كافأه بنفسه ، إذ جعل القصاص منه ، ولم يجعله من رسوله إلى عمار .

أما قول المخالفين بأنّ عماراً كان ساخطاً على عثمان وغير راض عنه لما صدر منه ، فهو أمر غير صحيح ، ولا يلزم حتى مع تأديب الخليفة له أن يبقى حاقداً عليه ، وينفي هذا الزعم ما رواه أبو الزناد[2] عن أبي هريرة - رضي الله عنه - :

---

(١) ابن أبي شيبة : «المصنّف» ، ج١٥ ، ص٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) هو عبد الله بن ذكوان القرشي المدني أبو عبد الرحمن المعروف بأبي الزناد ، من جلّة التابعين ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث فصيحاً بصيراً بالعربية عالماً عاقلاً ، وقال ابن معين : ثقة حجة ، وقال ابن المديني : لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم منه ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وقال أبو حاتم : ثقة فقيه ، وقال =

أنّ عثمان لما حوصر ومُنع الماء ، قال لهم عمار : « سبحان الله ، قد اشتري بئر رومة وتمنعونه ماءها ، خلّو سبيل الماء ، ثم جاء إلى علي وسأله إنفاذ الماء إليه »[1] .

أما ضرب عثمان لابن مسعود ومنعه عطاءه فزور كما ذكر ابن العربي ، وقد قال ابن الأثير في « أسد الغابة » بأنّ ابن مسعود نفسه ترك العطاء استغناءً عنه كما فعل غيره »[2] .

وعلى فرض صحة شيء مما نسب إلى عثمان من التعزير ، فإن للخليفة أن يؤدب من شاء من رعيته ، ولا يقدح ذلك فيمن ناله أدب الخليفة ، كما أن الخليفة غير متهم فيمن أدّب ، فهو أبعد ما يكون عن الهوى وأولى بالعلم والعدل فيمن أدّبهم ، إذ إنه إمام مأمور بتقويم الرعيّة[3] .

كما أن ما روي عن ابن مسعود في تكفيره عثمان من الكذب البيّن ، لأن رسول الله - ﷺ - نهى عن تكفير المسلم فضلاً عن المؤمن التقي، فيما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال : « أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما »[4] . على أنّ الصحابة - رضوان الله عليهم -

---

= البخاري : أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، ووثقه أيضاً النسائي والساجي وأبو جعفر الطبري ، توفي عام ١٣٠هـ (٧٤٧م) . ترجم له : ابن سعد : «الطبقات الكبرى» ج٥، ص٤٩. وابن معين: «التاريخ» ، ج٢ ، ص٣٠٥ . والبخاري : «التاريخ الكبير» ، ٨٣/١/٣ . والعجلي : «تاريخ الثقات» ص ٢٥٤ ، وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل» ، ج٥ ، ص ٤٩ ، وابن حجر « التهذيب » ، ج٥ ، ص ٢٠٣ .

(١) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، ج٣ ، ص٩٨ .

(٢) ابن الأثير : « أسد الغابة في معرفة الصحابة » ، ج٣ ، ص ٣٩٠ .

(٣) ابن تيمية : « المنهاج » ، ج٣ ، ص ١٩٥ .

(٤) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الأدب ، ج٧ ، ص ٩٧ .

كانوا أكثر اتباعاً لهدي النبي - ﷺ - وسنّته من غيرهم .

بل إن ابن مسعود كان يشيد بعثمان - رضي الله عنه - فلما ولي عثمان الخلافة ذهب ابن مسعود إلى الكوفة وقال : « ولّينا خيرنا ذا فوق[1] ولم نأل »[2] .

وروى ابن شبّة في « تاريخ المدينة » أنّ رجلاً قام ينال من عثمان فقال عبد الله بن مسعود : « ما سرّني أني أردت عثمان بسهم فأخطأه وأن لي مثل أُحد ذهباً »[3] .

وروي أيضاً عن سلمة بن سعيد[4] قال : « ما سمعت ابن مسعود - رضي الله عنه - قائلاً لعثمان سواقط ، ولقد سمعته يقول : « لئن قتلتموه لا تستخلفونه - أي لا تجدون مثله - »[5] .

❋ **رابعاً: ما اعترض عليه في أحواله الشخصية** مثل تغيّبه يوم بدر وفراره في أُحد وعدم شهوده بيعة الرضوان .

وقد ردّ على هذه الاعتراضات عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في نصّ صحيح رواه الإمام البخاري من طريق عثمان بن موهب[6] قال :

---

(١) قال ابن الأنباري : قال أهل اللغة : خيرنا ذا فوق ، معناه خيرنا سهماً في الفضل والخير والسابقة في الإسلام . والفوق : الموضع الذي يقع في وتر القوس من السهم ، انظر ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٠٩ .

(٢) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص ٤٦٢ ، وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٠٩ .

(٣) ابن شبّة : «تاريخ المدينة المنورة»، ج٣ ، ص١٠٥٢ .

(٤) لم أجد ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .

(٥) ابن شبّة : «تاريخ المدينة المنورة» ، ج٣ ، ص١٠٥٢ .

(٦) هو عثمان بن عبد الله بن موهب التيمي المدني أبو عبد الله، تابعي روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وأبي هريرة وأم سلمة . وثقه العجلي وابن معين وأبو داود =

جاء رجل من أهل مصر حجّ البيت فرأى قوماً جلوساً فقال : من هؤلاء القوم ؟ قال : هؤلاء قريش ، قال : فمن الشيخ فيهم ؟ قالوا : عبد الله بن عمر ، قال : يا ابن عمر ! إني سائلك عن شيء فحدّثني عنه ، هل تعلم أن عثمان فرّ يوم أحد ؟ قال : نعم ، فقال : هل تعلم أنّه تغيّب عن بدر ولم يشهد ؟ قال : نعم ، قال : هل تعلم أنّه تغيب عن بيعة الرضوان ؟ قال نعم ، قال : الله أكبر ، قال ابن عمر : تعالى أبيّن لك ، أما فراره يوم أُحد فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له ، وأما تغيّبه عن بدر فإنّه كان تحته بنت رسول الله - ﷺ - وكانت مريضة، فقال له رسول الله - ﷺ - : « إنّ لك أجر رجل ممن شهد بدراً وسهمه » . وأما تغيّبه عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعزّ ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه ، فبعثه رسول الله - ﷺ - وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهب عثمان إلى مكّة ، فقال رسول الله - ﷺ - بيده اليمنى : « هذه يد عثمان » فضرب بها على يده ، فقال : « هذه لعثمان »فقال له ابن عمر : اذهب بها الآن معك[1] .

وفي الختام يمكن القول أن المآخذ السابق ذكرها والمدونة في تاريخ الإمام الطبري وغيره من كتب التاريخ والمروية عن طريق المجاهيل والإخباريين الضعفاء ، خاصة الرافضة ، كانت ولا تزال بلية عظمي على الحقائق في سير الخلفاء والأئمة الأعلام ، خاصة في مراحل الاضطرابات والفتن .

= والنسائي ويعقوب بن شيبة وابن حبان . توفي عام ١٦٠هـ (٦٧٩م) . ترجم له : خليفة : «الطبقات» ، ص ٢٧٣ ، والعجلي : «تاريخ الثقات» ، ص٣٢٨ ، وابن أبي حاتم : «الجرح والتعديل» ، ج٦ ، ص١٥٥ . والذهبي : «الكاشف» ، ج٢ ، ص ٢٢١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٧ ، ص ١٣٢ .

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي - ﷺ - ج٤ ، ص ٢٠٣ .

وقد كان مع الأسف لسيرة أمير المؤمنين عثمان بن عفان – رضي الله عنه – من ذلك الحظ الوافر ، فرواية الحوادث ووضع الأباطيل على النهج الملتوي بعض ما نال تلك السيرة النيّرة من تحريف المنحرفين وتشويه الغالين بغية التأليب عليه أو التشهير به ، وقد أدرك عثمان – رضي الله عنه – بنفسه ذلك عندما كتب إلى أمرائه : « أما بعد ، فإن الرعية طعنت في الانتشار ونزعت إلى الشرّ أعداها على ذلك ثلاث : دنيا مؤثرة ، وأهواء متشرّعة وضغائن محمولة »[1] . وقال ابن العربي عن تلك المآخذ جملة : « قالوا متعدّين متعلقين برواية كذّابين ، جاء عثمان في ولايته بمظالم ومناكير .. هذا كلّه باطل سنداً ومتناً »[2] .

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢٤٠ .
(٢) ابن العربي : « العواصم » ، ص ٦١ – ٦٣ .

□ المبحث الثالث □

○ ظروف مقتل عثمان رضي الله عنه ○

إذا كان لقائل أن يقول : كيف قُتل عثمان – رضي الله عنه – وبالمدينة جماعة من كبار الصحابة – رضوان الله عليهم ؟ وهو سؤال وضعه ابن كثير ثم أجاب عنه موضحاً ما يلي :

أولاً : فإن كثيراً منهم أو كلّهم لم يكونوا يظنون أن يبلغ الأمر إلى قتله ، فإن أولئك الخوارج لم يكونوا يحاولون قتله عيناً ، بل طلبوا منه أحد أمور ثلاثة : إما أن يعزل نفسه أو يسلم إليهم مروان بن الحكم أو يقتلوه . وكانوا يرجون أن يسلم إليهم مروان أو أن يعزل نفسه ويستريح من هذه الضائقة الشديدة . وأما القتل فما كان يظن أحد أنه يقع ، ولا أن هؤلاء يجرأون عليه إلى هذا الحدّ .

ثانياً : إن الصحابة دافعوا عنه ومانعوا دونه ، لكن لما وقع التضييق الشديد عزم عثمان على الناس أن يكفوا أيديهم حقناً لدماء المسلمين ففعلوا ، فتمكّن المحاصرون ممّا أرادوا .

ثالثاً : إن هؤلاء الخوارج اغتنموا غيبة كثير من أهل المدينة في موسم الحجّ وغيبتهم في الثغور والأمصار ، وربما لم يكن في المتبقّين من أهل المدينة

ما يقابل عدد الخوارج الذين كانوا قريباً من ألفي مقاتل .

رابعاً : إن كبار الصحابة قد بعثوا أولادهم إلى الدار لحماية عثمان - رضي الله عنه - في انتظار قدوم الجيوش من الأمصار لنصرته[1] .

ومن جهة أخرى يقول المالقي : فإن قيل : لما منعهم عثمان عن نصرته وهو مظلوم ، وقد علم أنّ قتالهم عنه نهي عن المنكر وإقامة حق يقيمونه ؟ فالجواب أنّ منعه إياهم يحتمل وجوهاً كلها محمودة :

أحدها : علمه بأنه مقتول مظلوماً لا شك فيه ، لأن النبي - ﷺ - قد أعلمه أنه يقتل مظلوماً وأمره بالصبر ، فلما أحاطوا به تحقق أنه مقتول وأن الذي قاله النبي - ﷺ - حق لا بد أن يكون (لأنه وحي من الله ، إذ سبق في علمه أنه سيقتل) ، وكان عنده أن من طلب الانتصار لنفسه والذبّ عنها فليس هذا بصابر ، إذ وعد من نفسه بالصبر .

الوجه الثاني : أنه كان قد علم أنّ في الصحابة قلة عدد ، وأنّ الذين يريدون قتله كثير عددهم ، فلو أذن لهم بالقتال لم يأمن أن يتلف من أصحاب النبي - ﷺ - بسببه كثير ، فوقاهم بنفسه إشفاقاً منه عليهم لأنه راع عليهم ، والراعي يجب عليه أن يحفظ رعيته بكل ما أمكنه ، ومع ذلك فقد علم أنه مقتول فصانهم بنفسه - حقناً لدماء المسلمين - .

الوجه الثالث : أنه لما علم أنها فتنة ، وأن الفتنة إذا سلّ فيها السيف لم يؤمن أن يقتل فيها من لا يستحق القتل ، فلم يختر لأصحابه أن يسلّوا السيف في الفتنة إشفاقاً عليهم ، وتذهب فيها الأموال ، ويهتك فيها الحريم ، فصانهم عن جميع هذا .

الوجه الرابع : يحتمل أن يكون - رضي الله عنه - صبر عن الانتصار

---

(١) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج٧ ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

لتكون الصحابة شهوداً على من ظلمه ، وخالف أمره ، وسفك دمه بغير حق ، لأنّ المؤمنين شهداء الله في أرضه . ومع ذٰلك لم يحب أن يهرق بسببه دم مسلم ، ولا يخلف النبي – ﷺ – في أمته بسفك دم رجل مسلم[1] .

أما ما ذكره رواة الأخبار كالواقدي وأبي مخنف – في « تاريخ الطبري » – عن رضى بعض الصحابة بمقتله أو تآمرهم مع المحاصرين ضده أو مشاركتهم في قتله ، فهذا ما تردّه الأخبار الصحيحة الموثوقة التي ذكرها المحدّثون في كتبهم ، والتي تؤكد أن أحداً من الصحابة لم يرض بقتل عثمان – رضي الله عنه – بل كلهم كره ذٰلك ومقته وسبّ من فعله ، وهذا ما سنعرض له في مبحث لاحق يتعلق بموقف الصحابة من الفتنة .

○ أولاً : صبره وحقنه لدماء المسلمين .

كان موقف عثمان – رضي الله عنه – إزاء الأحداث التي ألمّت به وبالمسلمين المثل الأعلي لما يمكن أن يقدّمه الفرد من تضحية وفداء في سبيل حفظ كيان الجماعة ، وصون كرامة الأمة ، وحقن دماء المسلمين ، فقد كان بإمكانه أن يقي نفسه ويخلصها لو أنه أراد نفسه ولم يرد حياة الأمة . فلو كان ذاتيّاً ولم يكن من أهل الإيثار لدفع بمن هبّ للذود عنه من الصحابة وأبناء المهاجرين والأنصار إلي نحور الخارجين المنحرفين عن طاعته ، ولكنه أراد جمع شمل الأمة ففداها بنفسه صابراً محتسباً .

لقد روي خليفة في تاريخه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة[2] يقول :

---

(١) المالقي : «التمهيد والبيان» ، ص١٩٤ .

(٢) هو عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي أبو محمد المدني ، من كبار التابعين ، روى عن أبيه وعمرو بن العاص وعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم . قال أبو زرعة : مدني أدرك النبي – ﷺ – وهو ثقة ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، ترجم له: ابن معين: «التاريخ» ج٢ ، ص١٤ ، والعجلي «تاريخ الثقات»، ص٢٦٣. =

« كنت مع عثمان في الدار فقال : أعزم على كل من رأي أنّ عليه سمعاً وطاعةً إلّا كفّ يده وسلاحه ، فإن أفضلكم عندي عناءً من كفّ يده وسلاحه »[*] .

وروي أيضاً من طريق محمد بن سيرين قال : « انطلق الحسن والحسين وابن عمر وابن الزبير ومروان كلهم شاكي[1] السلاح حتي دخلوا الدار ، فقال عثمان : أعزم عليكم لما رجعتم فوضعتم أسلحتكم ولزمتم بيوتكم »[2] .

وَروي عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال : « قلت لعثمان : اليوم طاب الضرب معك ، قال : أعزم عليك لتخرجن »[3] .

وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن الزبير قال : « قلت لعثمان يوم الدار : اخرج فقاتلهم ، فإنّ معك من قد نصر الله بأقل منه ، والله قتالهم لحلال ، قال : فأبىٰ »[4] .

وأخرج أيضاً عن ابن سيرين قال : « جاء زيد بن ثابت إلى عثمان فقال : هذه الأنصار بالباب ، قالوا : إن شئت أن نكون أنصار الله مرتين ، قال : أما قتال فلا[5] . وفي رواية خليفة : لا حاجة لي في ذٰلك، كفّوا »[6] .

وروى الإمام أحمد في مسنده أنّ المغيرة بن شعبة – رضي الله عنه – دخل

= والفسوي : «المعرفة والتاريخ»، ج١ ، ص٢٥١ . والذهبي: «الميزان»: ج٢، ص٤٤٩.

(*) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧٣ .

(١) أي أظهروا حدّة السلاح وشوكته . ابن منظور : «لسان العرب» .

(٢) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٤ .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ج٥ ، ص ٢٠٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ج١٥ ، ص ٢٠٤ .

(٦) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧٤ .

علي عثمان وهو محصور فقال : « إنّك إمام العامة وقد نزل بك ما ترى وإني أعرض عليك خصالاً ثلاثاً اختر إحداهن . إما أن تخرج فتقاتلهم ، فإنّ معك عدداً وقوةً ، وأنت على الحق وهم على الباطل . وإما أن تخرق باباً سوى الباب الذي هم عليه فتقعد على رواحلك فتلحق مكة ، فإنهم لن يستحلّوك وأنت بها . وإما أن تلحق بالشام فإنهم أهل الشام وفيهم معاوية . فقال عثمان ، أما أن أخرج فأقاتل فلن أكون أول من خلف رسول الله – ﷺ – في أمته بسفك الدماء . وأما أن أخرج إلى مكة فإنّهم لن يستحلوني بها ، فإنّي سمعت رسول الله – ﷺ – يقول : « يلحد رجل من قريش بمكة يكون عليه نصف عذاب العالم » ، ولن أكون أنا . وأما أن ألحق بالشام فإنهم أهل الشام وفيهم معاوية ، فلن أفارق دار هجرتي ومجاورة الرسول – ﷺ – »[1] .

وروى ابن عساكر بإسناده إلي جابر بن عبد الله – رضي الله عنه – أن علياً أرسل إلى عثمان : « إنّ معي خمسمائة دارع ، فأذن لي فأمنعك من القوم ، فإنك لم تحدث شيئاً يستحلّ به دمك . قال – أي عثمان –: جزيت خيراً ، ما أحب أن يهراق دم في سببي »[2] .

وعن أبي حبيبة[3] وهو جدّ موسي بن عقبة قال : « بعثني الزبير إلى

---

(١) أحمد : « المسند » ، (بترتيب الساعاتي) ، ج٢٣ ، ص ١٠٨ . و « البداية والنهاية » ، ج٧ ، ص٢١١ . وضعف إسناده أحمد شاكر «المسند» بتحقيق أحمد شاكر ٣٦٩/١ حديث ٤٨١ .

(٢) « تاريخ دمشق » ، ص ٤٠٣ .

(٣) هو أبو حبيبة مولى الزبير بن العوام – رضي الله عنه – روى عن الزبير ، وروى عنه حفيده موسى بن عقبة المؤرخ الثقة صاحب المغازي، ترجم له: ابن سعد ، «الطبقات الكبرى» ، ج٥ ، ص٣٠٠. وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل» ، ج٩ ، ص٣٥٩ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١٠ ، ص ٣٦٠ .

عثمان ، وهو محصور ، فدخلت عليه في يوم صائف و نو على كرسي ، وعنده الحسن بن علي ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، فقلت : بعثني إليك الزبير بن العوام وهو يقرئك السلام ويقول لك : إنّي علي طاعتي لم أبدّل و لم أنكث ، فإن شئت دخلت الدار معك وكنت رجلاً من القوم ، وإن شئت أقمت ، فإنّ بني عمرو بن عوف وعدوني أن يصبحوا علي بابي ، ثم يمضون علي ما آمرهم به . فلما سمع الرسالة قال : الله أكبر ، الحمد لله الذي عصم أخي ، أقرئه السلام ، ثم قل له : إن يدخل الدار لا يكن إلا رجلاً من القوم ، ومكانك أحبّ إليّ ، وعسي الله أن يدفع بك عنّي ، فلما سمع الرسالة أبو هريرة قام فقال : ألا أخبركم ما سمعت أذناي من رسول الله - ﷺ - ؟ قالوا : بلي ! قال : أشهد لسمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « تكون بعدي فتن وأمور » فقلنا : فأين المنجىٰ منها يا رسول الله ؟ قال : « إلي الأمين وحزبه » وأشار إلي عثمان بن عفان . فقام الناس فقالوا : قد أمكنتنا البصائر ، فأذن لنا في الجهاد ؟ فقال عثمان : أعزم على من كانت لي عليه طاعة ألا يقاتل »(١) .

وعن أبي قتادة الأنصاري - رضي الله عنه - قال : « دخلت علي عثمان وهو محصور أنا ورجل من قومي نستأذنه في الحج ، فأذن لنا ، فلما خرجت استقبلني الحسن بن علي بالباب ، فدخل وعليه سلاحه ، فرجعت معه ، فدخل فوقف بين يدي عثمان قال : يا أمير المؤمنين ها أنا ذا بين يديك فمرني بأمرك ، فقال له عثمان : يا ابن أخي وصلتك رحم، إنّ القوم ما يريدون غيري ، ووالله لا أتوقّى بالمؤمنين ، ولكن أوقي المؤمنين بنفسي ، فلما سمعت

(١) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص ٥١١ - ٥١٢ . قال المحقق : إسناده صحيح ، ورواه أيضاً ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ص ٣٧٤ .

ذلك منه قلت – أي أبو قتادة : يا أمير المؤمنين ! إن كان من أمرك كون فما تأمر ؟ قال : انظر ما اجتمعت عليه أمة محمد – ﷺ – فإن الله لا يجمعهم على ضلالة ، كونوا مع الجماعة حيث كانت »(*) .

قال بَشَّار(١) فحدثت به حمّاد بن زيد(٢) ، فرقّ ودمعت عيناه وقال : « رحم الله أمير المؤمنين ، حوصر نيفاً وأربعين ليلة لم تبد منه كلمة يكون لمبتدع فيها حجة »(٣) .

وهكذا تجمّع حول عثمان – رضي الله عنه – كثير من أبطال الصحابة من المهاجرين والأنصار وأبنائهم ليدافعوا ويذودوا عنه ، ولو أذن لهم عثمان في حرب الخارجين وقتالهم لنصروه وآزروه ، ولكن عثمان أبى عليه إسلامه وإيثاره وإخلاصه أن يقذف بالناس في مغبّة حرب طاحنة من أجل شخصه . فقد كره – رضي الله عنه – إن أمر بقتال أولئك الخوارج الذين حاصروه

(*) أحمد : « الفضائل » ، ج١، ص ٤٦٤ . قال المحقق : إسناده صحيح . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٠٥ .

(١) هو بشار بن عيسى الضّبعي الأزرق ، قال ابن حجر : مقبول ، من الطبقة التاسعة . انظر : الذهبي : « الكاشف » ، ج١ ، ص ١٠٠ . وابن حجر : « التقريب » ، ج١ ، ص ٩٧ .

(٢) هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي أبو إسماعيل الأزرق البصري ، أحد الأئمة الأعلام ، كان فقيهاً حافظاً من أفقه الناس بالسنّة والحديث . قال عبد الرحمن بن مهدي : أئمة الناس في زمانهم أربعة : سفيان الثوري بالكوفة ومالك بالحجاز والأوزاعي بالشام وحماد بن زيد بالبصرة، وقال ابن سعد : كان ثقةً ثبتاً حجةً كثير الحديث ، وقال الخليلي : ثقة متفق عليه. وهو من كبار الطبقة الثامنة ، توفي عام (١٧٩هـ) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج٧ ، ص ٢٨٦ . وابن معين : « التاريخ » ج٢ ، ص ١٣٠. وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٣ ، ص ١٣٧. والذهبي: « الكاشف » ، ج١ ، ص ١٨٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٣ ، ص ٩ .

(٣) أحمد: « فضائل الصحابة »، ج١، ص٤٦٤ . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٠٥ .

أن يُقتل أعلام الدِّين من الصحابة ، فربما لا يبقى أحدهم ، فينبني على مصلحة بقائه هو مفسدة أكبر وهي قتل عدد كثير من الناس ، ولهذا صبر واحتسب وفضّل أن يفدي الأمة بنفسه .

يقول القاضي أبو بكر بن العربي بأنّ عثمان - رضي الله عنه - قتل والصحابة براء من دمه ، لأنه منع من قتال من ثار عليه ، وقال : لا أكون أول من خلف رسول الله - ﷺ - في أمته بالقتل ، فصبر على البلاء ، واستسلم للمحنة ، وفدى بنفسه الأمة[1] .

وهل كان عثمان - رضي الله عنه - عاجزاً عن الفرار لو رغب فيه ؟ وقد قال له معاوية : « انطلق معي إلى الشام قبل أن يهجم عليك من لا قبل لك به ، فإنّ أهل الشام على الأمر - الطاعة - لم يزالوا . فقال له عثمان - وهو لا يرغب مفارقة دار الهجرة - : أنا لا أبيع جوار رسول الله - ﷺ - بشيء وإن كان فيه قطع خيط عنقي . فقال له معاوية : فأبعث إليك جنداً منهم يقيم بين ظهراني أهل المدينة لنائبة إن نابت المدينة أو إياك ؟ فقال عثمان - واضعاً مصلحة الرعية في المقام الأول - : أنا لا أقتر على جيران رسول الله - ﷺ - الأرزاق بجند يساكنهم ، وأضيق على أهل الهجرة والنصرة . فقال معاوية : والله يا أمير المؤمنين لتغتالنّ أو لتغزينّ . فقال عثمان : حسبي الله ونعم الوكيل »[2] .

ويقول ابن خلدون في مقدمته :« إنّ الأمر كان في أوّله خلافة ، ووازع كل أحد فيها من نفسه هو الدّين ، وكانوا يؤثرونه على أمور دنياهم وإن

(١) ابن العربي : « أحكام القرآن » ، ج٢ ، ص ١٧١٨ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٤٥ .

أفضت إلي هلاكهم وحدهم دون الكافة ، فهذا عثمان لما حصر في الدار جاءه الحسن والحسين وعبد الله بن عمر وابن جعفر وأمثالهم يريدون المدافعة عنه فأبي ومنع من سلّ السيوف بين المسلمين مخافة الفرقة ، وحفظاً للألفة التي بها حفظ الكلمة ولو أدّى إلى هلاكه »[1] .

إنّ عثمان – رضي الله عنه – كان قوي الإيمان بالله ، كبير النفس ، نفّاذ البصيرة ، نبيل الصبر ، حيث فدى الأمة بنفسه ، فكان ذلك من أعظم فضائله عند المسلمين، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومن المعلوم بالتواتر أنّ عثمان كان من أكفّ الناس عن الدماء وأصبر الناس على من نال من عرضه وعلى من سعى في دمه ، فحاصروه وسعوا في قتله وقد عرف إرادتهم لقتله ، وقد جاءه المسلمون ينصرونه ويشيرون عليه بقتالهم ، وهو يأمر الناس بالكفّ عن القتال ، ويأمر من يطيعه أن لا يقاتلهم ... وقيل له تذهب إلى مكة فقال : لا أكون ممن ألحد في الحرم ، فقيل له : تذهب إلى الشام ، فقال : لا أفارق دار هجرتي ، فقيل له : فقاتلهم ، فقال : لا أكون أول من خلف محمداً في أمته بالسيف ، فكان صبر عثمان حتى قتل من أعظم فضائله عند المسلمين »[2] .

○ ثانياً : حمايته لنظام الخلافة .

وإلى جانب صبره واحتسابه حِفظاً لكيان الأمة من التّمزّق والضياع ، وقف عثمان – رضي الله عنه – موقفاً آخر أشدّ صلابة ، وهو عدم إجابته الخارجين إلى خلع نفسه من الخلافة ، فكان بذلك يمثّل الثّبات واستمرار النظام ، لأنه لو أجاب الخارجين إلى خلع نفسه لأصبح منصب الإمامة

---

(١) ابن خلدون : « المقدمة » ، ص ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٢) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج٣ ص ٢٠٢ – ٢٠٣ .

العظمى ألعوبة في أيدي المفتونين الساعين في الأرض بالفساد ، ولسادت الفوضى واختلّ نظام البلاد ، ولكان ذلك تسليطاً للرعاع والغوغاء على الولاة والحكام .

لقد كانت نظرة عثمان – رضي الله عنه – بعيدة الغور ، فلو أجابهم إلى ما يريدون لسنّ بذلك سنّة ، وهي كلما كره قوم أميرهم خلعوه ، ولألقى بأس الأمة بينها ، وشغلها بنفسها عن أعدائها ، وذلك أقرب لضعفها وانهيارها . على أنه لم يجد سوى نفسه يفدي بها الأمة ، ويحفظ كيانها وبنيانها من التصدع ، ويدعم بهذا الفداء نظامها الاجتماعي ، ويحمي سلطانها الذي تُساس به من أن تمتدّ إليه يد العبث والفوضى .

ومما لا شك فيه أن هذا الصنيع من عثمان كان أعظم وأقوى ما يستطيع أن يفعله رجل ألقت إليه الأمة مقاليدها ، إذ لجأ إلى أهون الشّرين وأخفّ الضررين ليدعم بهذا الفداء نظام الخلافة وسلطانها .

وكان– رضي الله عنه – شديد الإيمان بذلك ، وقد كلّم به رأساً من رؤوس الخوارج وهو الأشتر النخعي ، روى ابن سعد في طبقاته عن الحسن قال : « أنبأني وثّاب – وكان فيمن أدركه عتق أمير المؤمنين عمر ، وكان بين يدي عثمان – قال : بعثني عثمان فدعوت له الأشتر فجاء : فقال : يا أشتر ما يريد الناس مني ؟ قال : ثلاث ليس لك من إحداهن بدّ ، قال : ما هنّ ؟ قال : يخيّرونك بين أن تخلع لهم أمرهم فتقول هذا أمركم فاختاروا من شئتم ، وبين أن تقصّ من نفسك ، فإن أبيت هاتين فإن القوم قاتلوك . قال : أمَا ما من إحداهنّ بدّ ؟ قال : لا ، ما من إحداهنّ بدّ . أما أن أخلع لهم أمرهم ، والله لأن أقدّم فتضرب عنقي أحبّ إليّ من أن أخلع أمة محمد بعضها علي بعض ، وأما أن أقصّ من نفسي فوالله لقد علمت أنّ صاحبي

بين يديّ قد كان يعاقبان وما يقوم بد من القصاص ، وأما أن تقتلوني فوالله لئن قتلتموني لا تتحابّون بعدي أبداً ، ولا تصلّون بعدي جميعاً أبداً ، ولا تقاتلون بعدي عدواً جميعاً أبداً ثم انطلق - أي الأشتر »[1].

وقد كان الصحابي الجليل عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - يدعم موقف عثمان - رضي الله عنه - لئلا يتنازل عن الخلافة ، ويخلع نفسه تحت ضغط الحصار ، وذلك مخافة أن يكون أسوةً لمن سيأتي بعده ، كلما كره ناس أميرهم أو إمامهم خلعوه .

أخرج الإمام أحمد في « فضائل الصحابة » عن نافع مولى ابن عمر قال : « دخل ابن عمر على عثمان وعنده المغيرة بن الأخنس - له صحبة - فقال : انظر ما يقول هؤلاء ، يقولون : اخلعها ولا تقتل نفسك . فقال ابن عمر : إذا خلعتها أمخلّد أنت في الدنيا ؟ قال : لا ، قال : فإن لم تخلعها هل يزيدون على أن يقتلوك ؟ قال : لا ، قال : فهل يملكون لك جنّة أو ناراً ؟ قال : لا ، قال : فلا أرى أن تخلع قميصاً قمّصكه الله ، فتكون سنّة كلما كره قوم خليفتهم أو إمامهم قتلوه »[2].

ولذلك رأي عثمان - رضي الله عنه - أن الخير في الصبر والثبات وأن يبيع نفسه بصلاح دينه ، فجاد بنفسه لله ولدينه وللمسلمين .

ورُوي من طرق صحيحة عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - ﷺ - عهد إلى عثمان بعهد يصبر عليه : أخرج الإمام أحمد بإسناد صحيح

---

(١) ابن سعد : «الطبقات الكبرى»، ج٣، ص٧٢-٧٣ .

(٢) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧٠ . وأحمد : « فضائل الصحابة » ، ج١ ص ٤٧٣ .
قال المحقق : إسناده صحيح .

إلى عائشة قالت : « قال رسول الله - ﷺ - « ادعو إلي بعض أصحابي » ، قلت : أبو بكر ؟ قال : « لا » ، قلت : عمر ؟ قال : « لا » ، قلت : ابن عمك علي ؟ قال : « لا » ، قلت : عثمان ؟ قال : « نعم » . فلما جاء تنحّى فجعل يسارّه ولون عثمان يتغيّر ، فلما كان يوم الدار وحصر ، قلنا : يا أمير المؤمنين ألا تقاتل ؟ قال : لا ، إنّ رسول الله - ﷺ - عهد إليّ عهداً وإني صابر نفسي عليه »[*].

وكان هذا العهد من النبي - ﷺ - أن لا يخلع نفسه من الخلافة حتى لا يكون ذٰلك سابقة ؛ فقد روى أحمد بن حنبل وعمر بن شبّة من طريق عائشة - رضي الله عنها - قالت : « سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « يا عثمان ! عسى الله أن يقمصك قميصاً من بعدي فإن أرادك المبيّتون - وفي رواية : المنافقون - على خلعه فلا تخلعه - يقول له ذٰلك ثلاثاً »[1].

وروى ابن شبّة من طريق حفصة - رضي الله عنها - قالت : قال النبي - ﷺ - لعثمان : « يا عثمان إنك مستشهد ، فاصبر صبّرك الله ، ولا تخلعنّ قميصاً قمصكه الله - الخلافة- »[2].

وفي الحديث دلالة واضحة على أن هؤلاء الخوارج لم يكونوا طلاب عدل وحق ، وإنما هم قوم مردوا على النفاق ، يستترون تحت شعار الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يُعرف في عصر من عصور الإسلام جماعة أو طائفة أشدّ خطراً على الإسلام والمسلمين من المنافقين .

(*) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص ٤٩٤ . قال المحقق : إسناده صحيح .

(١) أحمد: «المسند» ج٦، ص٧٥. والترمذي بنحوه في «سننه» كتاب المناقب، ٥٧- باب عثمان يستمسك بوصية الرسول ﷺ حديث ٣٧٠٦، ٩/٢٩٥ط. إستانبول. وصححه الألباني «صحيح سنن الترمذي» ٣/٢١٠ برقم ٢٩٢٣ .

(٢) ابن شبة: «تاريخ المدينة المنورة»، ج٣، ص١٠٦٩- ١٠٧٠ ، وذكره الهندي في « منتخب كنز العمال » ، ج٥ ، ص ٣٣ .

إنّ عزل عثمان – رضي الله عنه – عن الخلافة ليس له مبرّر شرعي ما دام يحكم بشرع الله ، ويسير في الناس سيرة العدل ، ويسوسهم بالرأفة والحكمة ، ولم يركب حدّاً من الحدود يستوجب قتله أو خلعه ، ولذلك احتجّ عثمان– رضي الله عنه– على المحاصرين بقوله: «إن وجدتم في كتاب الله– وفي رواية: في الحق– أن تضعوا رجليّ في قيد فضعوهما »(*).

وأخرج أحمد في « فضائل الصحابة » وابن عساكر في « تاريخه » أنّ عثمان – رضي الله عنه – أشرف على الذين حصروه فقال : « علام تقتلوني ! فإني سمعت رسول الله – ﷺ – يقول : « لا يحلّ دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : رجل زنى بعد إحصانه فعليه الرجم ، أو قتل عمداً فعليه القود ، أو ارتدّ بعد إسلامه فعليه القتل » ، فوالله ما زنيت في جاهلية ولا إسلام ، ولا قتلت أحداً فأُقيد نفسي منه ، ولا ارتددت منذ أسلمت ، وإني أشهد ألا إله إلا الله ، وأنّ محمداً عبده ورسوله » . وفي رواية أحمد زيادة : « ولا أحببت أنّ لي الدنيا بديني بدلاً منذ هداني له ... فيم تقتلوني ! »[1].

وروى ابن سعد في « الطبقات » وابن منيع[2] في « المسند » : أشرف عثمان على الذين حاصروه فقال : « ياقوم ! لا تقتلوني ، فإني وال وأخ

(*) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧١ . وأحمد : « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص ٤٩٢ . قال المحقق : إسناده صحيح .

(١) ابن عساكر: «تاريخ دمشق»، ص ٣٤٨. وأحمد: «فضائل الصحابة»، ج١، ص ٤٦٤. قال المحقق: إسناده حسن. والحديث صحيح، وهو في المسند أيضاً، ج١ ، ص ٦٣ .

(٢) هو أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي البغدادي الحافظ الثقة ، من كبار المحدثين ، وثقه النسائي وابن حبان ومسلمة بن قاسم ، قال الخليلي : هو من أقران أحمد ، وقال ابن أبي حاتم : كتب عنه أبي وأبو زرعة . توفي عام ٢٤٤هـ (٨٥٨م) . ترجم له : البخاري: «التاريخ الصغير»، ج٢، ص٣٧٩. وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج٢ ، ص ٧٧ . والذهبي : « التذكرة » ، ج٢ ، ص ٤٨١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١ ، ص ٨٤ .

مسلم ، فوالله إن أردت إلا الإصلاح ما استطعت أصبت أو أخطأت ، وإنكم إن تقتلوني لا تصلوا جميعاً أبداً ، ولا تغزوا جميعاً أبداً ، ولا يقسم فيؤكم بينكم »(١).

وفي رواية ابن أبي شيبة: «فوالله لئن قتلتموني لا تصلون جميعاً أبداً، ولا تجاهدون عدواً أبداً، ولتختلفنّ حتى تصيروا هكذا- وشبّك بين أصابعه-»(٢).

ثم قال الحسن البصري عقب ذٰلك – وقد عاش إلى غاية ١١٠هـ (٧٢٨م) – : « فوالله إن صلّى القوم جميعاً إن قلوبهم مختلفة »(٣).

○ ثالثاً : استشهاده – رضي الله عنه – .

استمر الحصار من أواخر ذي القعدة إلى الثامن عشر من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين . وكان عثمان – رضي الله عنه – في أثناء الحصار في غاية الشجاعة وضبط النفس ، فهو هادئ أشدّ ما يكون الهدوء مطمئن النفس غاية الاطمئنان رغم قسوة الظروف ورغم الحصار .

فأي شجاعة نفسية وصبر وثبات يُطلب بعد هذا إذا كانت الشجاعة هي ضبط النفس عند النوازل في غير قلق ، والصبر على المكاره في غير جزع ، ومصابرة الحوادث في غير سأم !.

أما إذا كانت الشجاعة سفكاً للدماء وسلباً للأموال وإرعاباً للناس ، فليست هذه الشجاعة من عثمان في شيء ، لأنه كان خليفةً راشدياً ، وحاشاه

---

(١) ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٣، ص٦٧. وابن حجر: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، ج٤ ، ص ٥١ – ٥٢ . قال المحقق : قال البوصيري : رواته ثقات . وقريباً من هذا المعنى عند الطبري : ج٤ ، ص ٣٧٢ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنّف » ، ج١٤ ، ص ٥٩٠ .

(٣) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧١ .

أن يصنع بالناس صنيع الجبابرة والطغاة الذين تذل لهم الرقاب ، ويسوسون الناس بسياسة الحديد والنار في سبيل حماية عروشهم وسلطانهم ، فمن ينتقد زعيماً أو حاكماً من هؤلاء يجد نفسه بعد أيام أو ساعات في سجون مظلمة ، ثم يتعرض للتهديد والتعذيب والتجويع ، وتسجّل أقواله على شريط يذاع منه ما يخدم مصلحة السلطة فقط .

وطالما كان عثمان– رضي الله عنه– يطلّ على المحاصرين يخطبهم ويذكرهم بمواقفه لعلّهم يلينون ، لكنهم لم يفعلوا[1]. وكانت خطبه تمتاز بالقوة ، والثقة بالنفس ، والاعتماد على الله ، فهو يرى أنه على الحق ، وأنه سوف يموت شهيد هذا الحق . ولربّما تذكّر حديث رسول الله – ﷺ – يوم وقف على جبل أُحد ذات يوم ، ومعه أبو بكر وعمر ، وارتجّ الجبل ، فقال له رسول الله – ﷺ – : « اثبت أُحد ، فما عليك إلا نبي وصدّيق وشهيدان »[2] وربما تذكّر حديث بئر أريس الذي بُشّر فيه بالجنّة على بلوى تصيبه[3]، ووصية النبي – ﷺ – له بالصبر وأن لا يخلع نفسه من الخلافة »[4].

يقول القاضي أبو بكر بن العربي : « وأمر عثمان كله سنّة ماضية وسيرة راضية ، فإنه تحقق أنه مقتول بخبر الصادق له بذلك ، وأنّه بشّره بالجنة على بلوى تصيبه وأنه شهيد »[5].

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٨٣ .

(٢) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب أصحاب النبي ، ج٤ ، ص ٢٠٤ .

(٣) أخرجه البخاري في جامعه الصحيح، كتاب أصحاب النبي (ﷺ) ج٤، ص٢٠٢.

(٤) سبق تخريجه في ص ٥٢٥ ، ٥٢٦ .

(٥) ابن العربي : « العواصم » ، ص ١٣٨ .

وقبيل مقتله يرى عثمان - رضي الله عنه - في المنام اقتراب أجله فيستسلم لأمر الله ؛ روى الحاكم بإسناد صحيح إلى ابن عمر - رضي الله عنهما - أن عثمان أصبح يحدّث الناس قال : رأيت النبي - ﷺ - في المنام فقال : « يا عثمان ! أفطر عندنا » ، فأصبح صائماً وقتل من يومه[*] .

وروى أبو يعلى في مسنده عن كثير بن الصلت[1] قال : نام عثمان في ذلك اليوم الذي قتل فيه - وهو يوم الجمعة - فلما استيقظ قال : لولا أن يقول الناس تمنى عثمان أمنية لحدثتكم حديثاً . قال - أي الراوي - : حدّثنا أصلحك الله ، فلسنا نقول كما يقول الناس ، قال : رأيت رسول الله - ﷺ - في منامي هذا فقال : إنك شاهد معنا الجمعة[2].

وروى أحمد بإسناد حسن إلى عثمان - رضي الله عنه - قال : إني رأيت رسول الله - ﷺ - في النوم البارحة ، ورأيت أبا بكر وعمر ، وأنهم قالوا لي : اصبر فإنك تفطر عندنا القابلة ، ثم دعا بمصحف فنشره بين يديه ،

(*) أخرجه الحاكم في المستدرك ، ج٣ ، ص ٩٩ - ١٠٣ . وصححه ووافقه الذهبي ، ورواه أحمد في فضائل الصحابة من طريق آخر ، ج١ ، ص ٤٩٧ . قال المحقق : إسناده حسن .

(١) هو كثير بن الصلت بن معدي كرب الكندي أبو عبد الله المدني ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج٥ ، ص١٤ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢٠٥/١/٤ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ص ٣٩٦ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٧ ، ص ١٥٣ . والذهبي : « الكاشف » ، ج٣ ، ص ٥ .

(٢) ابن حجر : « المطالب العالية » ، ج٤ ، ص ٢٩١ . قال المحقق : قال البوصيري رواه البزار وأبو يعلى والحاكم . وصحّحه الحاكم ووافقه الذهبي . انظر : « المستدرك » ، ج٣ ، ص٩٩ .

فقتل وهو بين يديه[١] .

ويتسور الخوارج عليه داره ، وتتوزع سيوفهم دماءه الطاهرة ، وهو يقرأ كتاب الله . وقد اختلفت الروايات في تعيين قاتله ، هل هو رومان اليماني[٢] أم كِنَانة بن بِشر التُّجِيبي[٣] أم رجل يقال له جَبَلة[٤]، بل وقيل : لم يتعيّن قاتله على الصحيح[٥] .

لكن هذا ليس مهماً لأن المشارك كالقاتل ، وإنما المهم هو التّعرف على هويّة قاتليه ، فهم غوغاء من الأمصار كما وصفهم الزبير – رضي الله عنه –[٦]، وهم نزّاع القبائل كما تقول عائشة – رضي الله عنها –[٧]، وحثالة الناس متفقون على الشرّ كما يصفهم ابن سعد في « طبقاته »[٨]، وهمج ورعاع من غوغاء القبائل كما يذكرهم النووي في « شرح صحيح مسلم »[٩]، وخوارج مفسدون وضالون باغون معتدون كما ينعتهم ابن تيمية

---

(١) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص ٤٩٧ . وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، ج٧ ، ص ٢٣٢ . وقال : رواه عبد الله وأبو يعلى في « الكبير » ورجالهما ثقات .

(٢) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧٤ – ١٧٥ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٩٤ . والمالقي : « التمهيد والبيان » ، ص ٢٣٥ .

(٤) ابن حجر : « المطالب العالية » ، ج٤ ، ص ٢٩٢ . (عن مسند إسحاق بن رَاهُويه) .

(٥) ابن العماد الحنبلي : « شذرات الذهب » ، ج١ ، ص ٤٠ .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ص ٤٦١ .

(٧) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٤٦٢ .

(٨) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، ج٣ ، ص ٧١ .

(٩) النووي : « شرح صحيح مسلم » : ج١٥ ، ص ١٤٨ – ١٤٩ .

في « منهاجه »[1]، ورؤوس شرّ وجفاء كما يقول الذهبي في « دول الإسلام »[2]، وأراذل من أوباش القبائل كما يصفهم ابن العماد الحنبلي في « الشذرات »[3].

ويشهد على هذا الوصف تصرّف هؤلاء الرعاع منذ الحصار إلى قتل الخليفة – رضي الله عنه – ظلماً وعدواناً ؛ فكيف يُمنع الماء عنه والطعام وهو الذي طالما دفع من ماله الخاص ما يروي ظمأ المسلمين بالمجان[4]، وهو الذي ساهم بأموال كثيرة عندما يلمّ بالناس مجاعة أو مكروه ، وهو الدائم العطاء عندما يصيب الناس ضائقة أو شدة من الشدائد[5]، حتى أن عليّاً – رضي الله عنه – يصف هذا الحال وهو يؤنّب المحاصرين بقوله : « يا أيها الناس ! إنّ الذي تفعلوه لا يشبه أمر المؤمنين ولا أمر الكافرين ، فلا تمنعوا عن هذا الرجل الماء ولا المادّة – الطعام – فإن الروم وفارس لتأسر وتطعم وتسقي »[6].

ثم ما لهم يضيقون عليه الخناق ويمنعونه من الصلاة في مسجد رسول الله – ﷺ – وهو الذي وسّع هذا المسجد من ماله الخاص[7]،

---

(١) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج٣ ، ص ١٨٩ – ٢٠٦ .

(٢) الذهبي : « دول الإسلام » ، ج١ ، ص ١٢ .

(٣) ابن العماد : « شذرات الذهب » ، ج١ ، ص ٤٠ .

(٤) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، باب مناقب عثمان ، ج٤ ، ص ٢٠٢ والترمذي : في « السنن » ، كتاب المناقب ، ج٥ ، ص ٢٩٠ – ٢٩١ .

(٥) المالقي : « التمهيد والبيان » ، ص ٢٤٢ .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص ٣٨٦ .

(٨) أخرجه الترمذي في « السنن » ، كتاب المناقب ، ج٥ ، ص ٢٩٠ – ٢٩١ . وقال حديث حسن . وصححه الألباني « صحيح سنن الترمذي » ٣/٢٠٩ برقم ٢٩٢١.

وكيف تسوّغ لهم أنفسهم ارتكاب جريمة قتله ، وهو الذي لم يقسُ يوماً على أحد من الرعية ، بل سار فيهم سيرة العدل والرحمة ، ونعموا في ظل خلافته بالخير والرفاه كما يؤكد ذٰلك شهود العيان كالحسن البصري وغيره(*).

ويكشف أيضاً عن مقاصد القوم ما رواه ابن كثير في البداية : « من أن الخوارج نادى بعضهم بعضاً بعد قتل عثمان بالسطو على بيت المال ، فسمعهم خزنة بيت المال فقالوا : يا قوم ! النجا ! النجا ! فإن هؤلاء القوم لم يصدقوا فيما قالوا من أنّ قصدهم قيام الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذٰلك مما ادّعوا أنهم قاموا لأجله ، وكذبوا ، إنما قصدهم الدنيا »[(١)].

ولكن الله عز وجلّ لم يهمل ويمهل الظالمين بل أذلهم وأخزاهم وانتقم منهم ، فلم ينج منهم أحد ، روى خليفة في « تاريخه » بإسناد صحيح إلى عمران بن الحُدَيْر قال[(٢)]: إن لا يكن عبد الله بن شَقِيق[(٣)] حدثني أن أول

(*) البلاذري: «أنساب الأشراف»، ج١، ص٥٩٤. وابن كثير: «البداية والنهاية»، ج٧ ص ٢٣٢ .

(١) ابن كثير : المصدر نفسه ، ج٧ ، ص ١٨٩ .

(٢) هو عمران بن الحدير السدوسي أبو عبيدة البصري ، قال يزيد بن هارون : كان أصدق الناس ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه - أحمد بن خنبل - بخ بخ ثقة ، ووثقه ابن معين والنسائي وابن المديني . توفي عام ١٤٩هـ (٧٦٦م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى »، ج٧، ص ٢٧١ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢، ص ٤٣٦ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٦ ، ص ٢٩٦ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٨ ، ص ١٢٥ .

(٣) هو عبد الله بن شقيق أبو عبد الرحمن ويقال أبو محمد البصري ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة ، وقال أحمد بن حنبل : ثقة ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ثقة من خيار المسلمين لا يطعن في حديثه ، وقال أبو حاتم : ثقة ، =

قطرة قطرت من دمه - أي عثمان - على ﴿ فسيكفيكهم الله ﴾[*]، فإن أبا حُرَيث[1] ذكر أنه ذهب وسُهَيل النُّمَيْري[2]، فأخرجوا إليه المصحف، فإذا القطرة على ﴿ فسيكفيكهم الله ﴾ فإنها في المصحف ما حُكت[3].

وأخرج أحمد بإسناد صحيح عن عَمْرة بنت أرطأة العدوية قالت: خرجت مع عائشة سنة قُتل عثمان إلى مكة، فمررنا بالمدينة، ورأينا المصحف الذي قتل وهو في حجره، فكانت أول قطرة قطرت من دمه على هذه الآية ﴿ فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم ﴾. قالت عمرة: فما مات منهم رجل سويّاً.[4]

فعن محمد بن سيرين قال: كنت أطوف بالكعبة فإذا رجل يقول: اللهم اغفر لي، وما أظن أن تغفر لي! قلت: يا عبد الله! ما سمعت أحداً يقول ما تقول! قال: كنت أعطيت الله عهداً إن قدرت أن ألطم وجه عثمان إلا لطمته، فلما قتل وضع على سريره في البيت، والناس يجيئون فيصلون عليه، فدخلت كأنّي أصلّي عليه، فوجدت خلوة فرفعت الثوب عن وجهه، فلطمت وجهه وسجّيته وقد يبست يميني، قال محمد بن سيرين: رأيتها

= وكذا العجلي. توفي عام ١٠٨هـ (٧٢٦م). ترجم له: ابن سعد: «الطبقات الكبرى»، ج٧، ص ١٢٦. والبخاري: «التاريخ الكبير»: ٣/١/١١٦. والعجلي: «تاريخ الثقات»، ص ٢٦١. وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج٥، ص ٨١. وابن حجر: «التهذيب»، ج٥، ص ٢٥٣.

(*) الآية ١٣٨ من سورة البقرة.

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة.

(٣) خليفة: «التاريخ»، ص ١٧٥. والطبري: «تاريخ الرسل»، ص ٣٨٤.

(٤) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة»، ج١، ص ٥٠١. قال المحقق: إسناده صحيح. وأخرجه أيضاً في «الزهد»، ص ١٢٧.

يابسة كأنها عود[1].

وروى البلاذري في « أنساب الأشراف » عن طلَق بن خُشّاف[2] قال : قدمت المدينة بعد مقتل عثمان ، فسألت عائشة عن قتله فقالت : لعن الله قتلته ، فقد قتل مظلوماً أقاد الله من ابن أبي بكر ، وأهدى إلى الأشتر سهماً من سهامه ، وهراق دم ابني بديل . فوالله ما من القوم أحد إلا أصابته دعوتها[3].

وعن قتادة أنّ رجلاً من بني سدوس قال : كنت فيمن قتل عثمان فما منهم رجل إلا أصابته عقوبة غيري ، قال قتادة : فما مات حتى عمي ، قال أبو داود : وقتل ابنى بديل بصفين[4].

وقاصمة أخرى أن المسلمين سلّوا عليهم سيفاً مغموداً إلى يوم القيامة، فعن القاسم بن محمد ، قال : « مرّ علي – رضي الله عنه – على رجلين بالمدينة بعدما قتل عثمان وقبل بيعته وهما يقولان : قتل ابن بيضاء ومكانه من الإسلام والعرب، ثم والله ما انتطح فيه عنزان فقال علي : ما قلتما ؟ فأعادا عليه ، فقال : بلى والله ! ورجال بعد رجال وكتائب بعد كتائب ، وزحوف بعد زحوف ورجال وكتائب وزحوف في أصلاب رجال حتى يكاد أو يخرج ابن مريم »[5] يعني ذلك أن مقتل عثمان فتح باب الفرقة والاختلاف بين

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » . ص ٤٥٨ .

(٢) هو طلق بن خشاف بن بكر بن وائل من بني قيس بن ثعلبة ، تابعي روى عن عثمان وعائشة، انظر البخاري : « التاريخ الكبير » : ٢ / ٢ / ٣٥٨ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٤ ، ص ٤٩٠ .

(٣) البخاري : « التاريخ الصغير » ج ١ ص ٩٥ والبلاذري : « أنساب الأشراف » ج ١ ، ص ٥٩٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٩٦ .

(٥) المالقي : « التمهيد والبيان » ، ص ٢٣٣ .

المسلمين إلى قرب الساعة .

وفي ختام هذا المبحث يمكن القول أن قتل الخليفة لم يكن هو الغاية التي يقصدها من خطّط لهذا الحصار ، وإلا لو كان كذلك لهان الأمر ، وسكنت الفتنة ، واستبدل خليفة بخليفة وعادت الأمور إلى نصابها ولكن بعض رواد الفتنة كانت لهم غاية أبعد أثراً وأعمق غوراً من قتل خليفة واستبدال آخر به ، إنّ غايتهم هي هدم حقيقة الإسلام والنيل من عقيدته وتشويه مبادئه في شخص الخليفة المقتول ، وإثارة الأحقاد والخلافات بين المسلمين .

وخير مثال على ذلك لما أخذت تهدأ عاصفة الفتنة حين بدأت محاولات الصلح بين علي وبين طلحة والزبير قبل وقعة الجمل وأشرفوا على الصلح(١) خاف السبئية نتيجة ذلك الصلح ، فعقد ابن سبأ جلسة مع رؤوس حركته ، واستعرض فيها الموقف بأكمله ، وتبادل معهم الآراء فلما انتهوا من عرض أفكارهم طرح فكرته الخبيثة بإنشاب القتال بين الفريقين(٢) .

وهكذا توالت خطط السبئية في خلافة عثمان وعليّ - رضي الله عنهما - ولم يريدوا بها إلا الكيد لهذا الدين مستغلّين حركة غوغائية تتكون من أعراب البادية وجفاتها ومن مسلمة الفتوحات الذين لم يصقل الإيمان نفوسهم كما هي العادة في كثير من هذه الحركات التي تشكل أرضية تُستغل من قبل المفسدين ولكن الإسلام - ولله الحمد - كان أقوى من كل هذه الهجمات ، وأعظم من كل هذه التحدّيات ، وأقدر على الصمود والثبات فقد ذهب ابن سبأ ومن على شاكلته وبقي الإسلام أما أفكاره المدمِّرة فإنها وإن كانت لا تزال تجد مكانها في نفوس طائفة من أهل القبلة ، إلا أنها طائفة منبوذة لقبح

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٨٨ - ٤٨٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٤٩٣ .

اعتقادها وسوء تصرفاتها بينما يبقى السواد الأعظم من المسلمين على عقيدة أهل السنة والجماعة .

وقد قيضّ الله للإسلام رجالاً نفوا عنه خبث هذه الأفكار وأظهروا فسادها فاستمسك المسلمون بعقيدة التوحيد واتبعوا نهج السلف الصالح كما حقق الله عز وجل نبوءة نبيّه - ﷺ - حيث قال : « لا تزال طائفة من أمتي على الحقّ لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله »[1].

***

(١) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح كتاب الاعتصام ج ٨ ، ص ١٤٦ . ومسلم في « الجامع الصحيح » كتاب الإيمان ، باب بيان نزول عيسى ابن مريم حاكماً ج ٢ ، ص ١٩٣ ، وأبو داود في « السنن » ، كتاب الجهاد باب دوام الجهاد ج ٣ ، ص ١١ ، والترمذي في « السنن » ، كتاب الفتن ، ج ٤ ، ص ٥٨٥ ، والدارمي في « السنن » كتاب الجهاد باب لا يزال طائفة من هذه الأمة ج ٢ ، ص ٢ .

□ فهرس الموضوعات □

○ الباب الأول ○

قضايا في المنهج ، الإمام الطبري وتاريخه

✹ الفصل الأول ✹

✹ الفصل الثاني ✹

✸ الفصل الثالث ✸

○ الباب الثاني ○

الفتنة الأولى

✸ الفصل الأول ✸

✸ الفصل الثاني ✸

✸ ✸ ✸